

٧٠٦

فصول الاحكام في اصول الاحكام



٢١٦٦  
ق . م

فصول الاحكام في أصول الاحكام ، تأليف  
المرغيناني ، عبدالرحيم بن ابي بكر كان  
حيا ٦٥١ هـ ، كتب سنة ٩٩٧ هـ .

٣٤٩ ق ٣٢ س ٢٠×٣٠ سم  
نسخة جيدة ، خطها تعليق

معجم المؤلفين ٢٠٣:٥ الازهرية ٢٣١:١

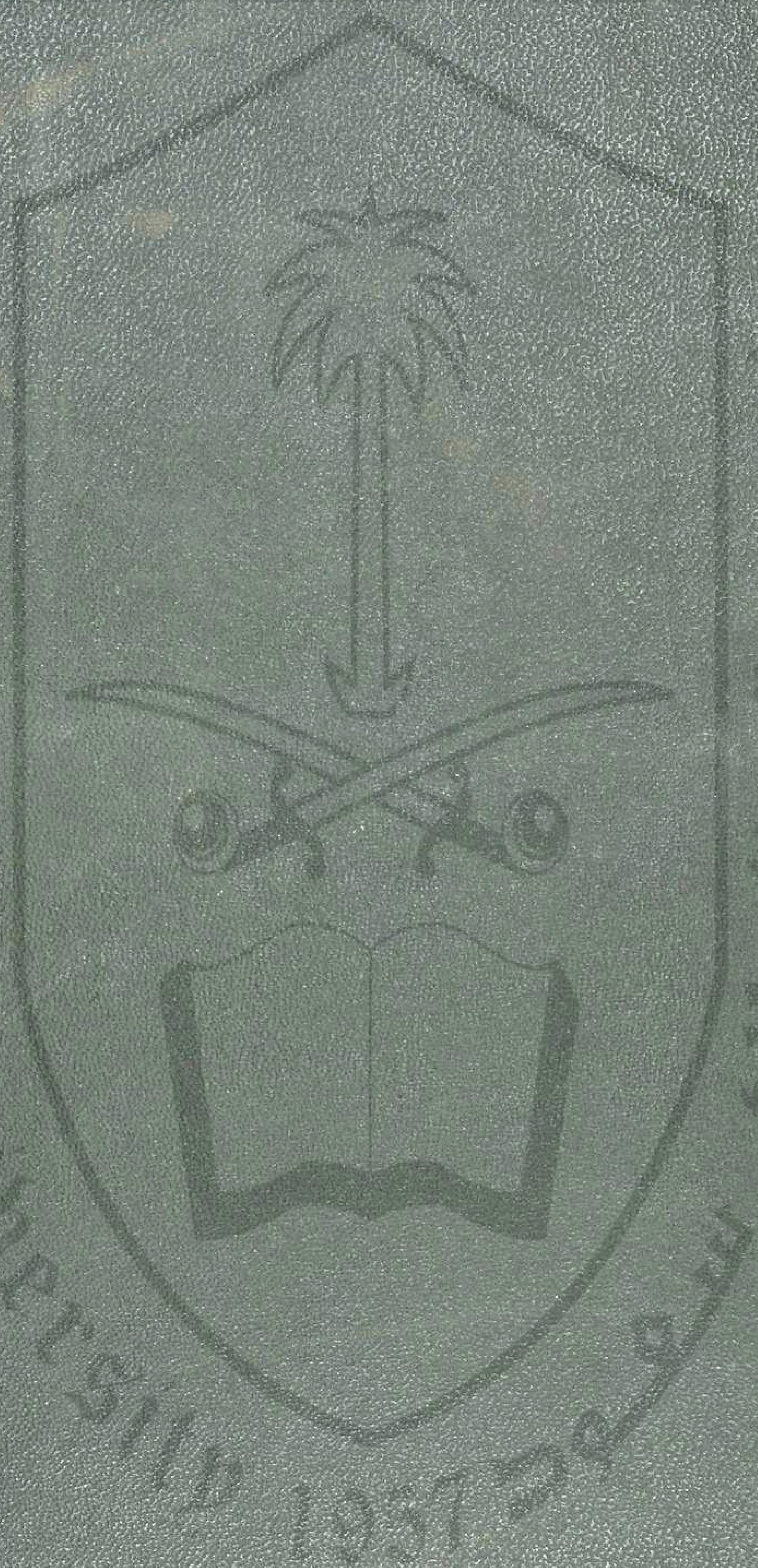
١- المخاصمات ، الفقه الاسلامي وأصوله  
أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ .

٧٠٦

Copyright © King Saud University



THE UNIVERSITY OF THE SOUTH PACIFIC



LIBRARY

Copyright © King's College London



ظهيره قزاسي

صاواي مرغينا في المسمى بفصول الاحكام  
في اصول الاحكام

ظهيره مرغينا في

مكتبة  
الشيخ  
عبد الله  
الشاذلي  
عمره  
...



مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب: <u>فصول الاحكام في اصول</u>
الرقم: <u>٧٠٦</u>
اسم المؤلف: <u>طه الدين عبد الوهم المرتضائي</u>
تاريخ الش: <u>٩٩٧</u>
عدد الاوراق: <u>٣١٤٩</u>
ملاحظات: <u>نسخه منقولة</u>

تجاره جاري عنصرك



وباسمها كل كتاب ونحتم ويتين كل خطاب وتنظم وبالصلاة على سيولته محمد بنو كل مكره سببه  
ويتضاعف كل حال سعيدة ثم بالنسبة الى وجه البررة في المهاجرين والنسبة يستفتح كل امر متعلق  
ويستفتح كل امر متعلق وبعد فان العلم مخبري على مرور الخفاء وذكر تنوار الله الاعقاب  
بعد الاعقاب وقبلة بفتح بها المدخرون وحلبة بجمل بها الاولون والاخرون من خطي به انال  
كل يوم رقة واصطفا عا وافقه كل ساعة تحذرها عا وهاول المجد واخره وباطن النفس وظاهر  
وعين السوء وعزته ونور ناظره احوال وقرته وجوهه ناهج الكمال ودرته خبايا جهنم  
ومورده هو الغيب ومعه هو الاربع وتوليف الموقوف في باب المردودة كما ان الزيادة  
على الجبر نقصا في المحذورة وعلم الفقه انوار العلوم قدرا وانتمها امر او اعظمها اجدا  
وانتمها فائدة واعمرها فائدة واعلاها مرتبة واسننها منقبة واكبرها منسبا وادنىها منسبا  
بجلا وجيونا كوسنين نورا وقلوبهم سرورا ويزيدهم ورهم انوارا وفيه امور محمدا وانتمها  
بذلك الان ما بالحق والعام في استنوار على سنن النظام والاسرار على وتيرة الاجتماع والانسان  
ما زالت الامم في الحلال في الحكم والمحبة بين الجابر والفاقد في وجوه الاحكام والى الاستفهام كنه  
صفاته ولوان اعضائه جميعا تكلم وعلم النفوس هو الغنى الاكبر والخط الاوفر والعلو الاكرم  
والمراد الاعظم والمنية الكبرى الى في ظفرها فار قدح وبات رجة وانتم بجحة والبهنية  
العظمى التي في جازها مال غزا متضاعفا وقبلا لانه ادفا ومالا في الدنيا برة الاختلاف ومالا  
في العقبى محضه الاطراف ومالا فيها سابع الذبول باوى الفز والحجول نعم وانتم بها  
في العقبى محضه الاطراف واشهرها النار على العلم اجل من ان يزيد بها وصفى اذاعة واشهرها  
التي اسودت في الظلم واشهرها النار على العلم اجل من ان يزيد بها وصفى اذاعة واشهرها  
ويبينها من حصى الساعة وانتشارا وليس يزيد الشمس نورا من بهجة احالة ذي وصف  
والنار رابع وتاثيره تعالى لا يملك الكلام صه والانام وبه والابام شفعهم انه تعالى  
في عصبة الانام في اهل الاسلام وحسن القيام بصلاح المسكين وفطر الاهتمام لرعاية حقوق الدين  
ما اوجب لهم الذكر الذي على من الله بهور والابام والاشكر الشكر على كمال الشهور والعلوم فقد صارت  
تصانيفهم في البلاد في طيب النشأ في بيها الذم وخير خلال الكل ان يحكي النجى اوضح على ابن الصفا  
لا جرم جاز وان ذلك في طيب النشأ في بيها الذم وخير خلال الكل ان يحكي النجى اوضح على ابن الصفا  
الصفا النجى الى الاهتمام في بيها الذم وخير خلال الكل ان يحكي النجى اوضح على ابن الصفا  
عشت فيه ابنا والعلم ثواب الزنة ونسبت فيهم نبال كمن وثقت بهم كل كلمة وفي كل خفية في اذى  
اجتهال وحيلة ولاولى الفضل في الفضل في مع وتل ولهم منهم على انهم اذ تمل وكاد ان يتبعوا العقل  
الضيق نفس في العلم مع طبع وكنت شعري ان ما ذكره عارض حص ليعه ومنه بقعه ونال رقة  
في البلاد وغير نظام ابن معنى لغير الدنيا بانه عا ودم الارض في فطرها الى فطرها ثم دعوا الى الله  
دعوه احاب اليها عالم وجهور مع كل محذرة في عفا به وعلى اسراف فكر شيكسنا فانه يدعو الى الله  
ثابتة بان اكون بجدة العلم موسوما ولى جلته منطوما وفي رياض الفقه رانعا ومنه افق للافتاء الى الله  
ونقص سجانة ان يكون الفقه صنعتي ابرى به واربع الانسا ضيقى القلب في فقهه وعيش لا يسته  
في ظلم الزمان الا بهذا المصباح ولا جبر في ذلك النجاة ان يهتد الجناح وارى نفسي في خطا لا يقبض ارجاءه  
ولا يخلت النوازة فقد تعالى مرة مبسط عنى النابل وينبسط به العام ان الازم مطولات الفقهاء والخال

دعوات النواحي الشرعية بما وقفا على اركانها من كل جيب وكل شذوذ في كل جيب  
 كما هو نطق اهل الشريعة كما هو في الاقطار وانما مع الراجح النوازل الدينية كما في الفرائض  
 ومن الذي لا يرد في نقل الامم وايضا قلب الايسر الى الجرح والان جعلت في هذا دفتر الفقير  
 القدر والكثير القدر من فوائده الاسلامية ودرر فوائده الحقة متقولة في كل وقت  
 ومخولة في كل وقت بالحق مخولة نقلها باقصر عبارة واتمها واكبر انوارها وعرضت فيها ثبات  
 صدري في ذوي الالباب وعرضت ثبات الجرح في ذوي الخطاب ونزعت هذا المجموع المتقول  
 في السمع والسمع فيقول الاطعام في اصول الاطعام الاشمال كل فصل على اصول شعب  
 منها فصول وقصود فيما انبثقت في نظري وانبثقت فيه نظري تنفع وكافة المسلمين واية المؤمنين  
 ورجائي من الله الكريم في ذلك الجرح الجرح ومن النافذين فيه الدنيا الجرح وجب ربه ونعم الوكيل  
 فكتب ما في هذا دفتر من الفصول **بأنواعها وانواعها** هذا دفتر يشتمل على اربع فصول  
**الفصل الاول** في مثل العفو والحكومة وما يتعلق به من غل الغاضي والوصي والوكيل والغير  
 والرسول وفيه بيان ما يقع به في الاسلام دار الحرب وفيه بيان حد الابتعاد وفيه بيان ما يكون  
 حكم في الغاضي وفيه بيان نصب الوصي والقيم والتمويل **الفصل الثاني** في العفو وفيه بيان  
 وفيه دعوى العفو من غير تسمية الغاضي ودعوى الفعل والشهادة عليه من غير تسمية الغافل وفيه  
 في غل الغافل في الخلاص وضمان العفو وضمان الدرك **الفصل الثالث** فيمن يعلج ضمي الغافل وفيه  
 يعلج ويمن بشرط صفة الاستماع الدعوى وفيه بيان بشرط وفيه ما يتعلق بنصب الغاضي فيما  
 من الغائب وفيه دعوى العبد والدعوى عليه وفيه دعوى العيان والدعوى عليه وفي  
 اخرى ما يحدث بعد الدعوى قبل العفو **الفصل الرابع** في قيام بعض اهل الحق على بعض  
 الدعاوى والخصومات وفيه دعوى الدين في دعوى الميراث ثم الدعوى على الورثة وفيه اخرى  
 ثبات الدين على من لا مال له **الفصل الخامس** في العفو على الغائب والعفو الذي يتعدى الى  
 غير الغافل وفيه بعض ما لم يذكر في دعوى الدين وفيه بيان في الغافل ان على حق وفيه  
 في غير المحرر وفيه حكم فيمن اخضع بعد ما اقيمت عليه البينة او بعد ما اقر قبل الحكم عليه وفيه  
 حيلة اثبات الدين على الغائب وفيه اثبات قبض الغائب الدين وفيه حيلة اثبات حذارة  
 الغائب عليه ثم حيلة اثبات العفو على الغائب ثم حيلة اثبات الرهن على الغائب ثم التعرف  
 في اصول الغائبية والتعقود **الفصل السادس** في بيان انواع الدعاوى وشروط صحتها  
 بيان ما يسمع منها وما لا يسمع وفيه ظهور الشهود بخلاف ما شهدوا فظهروا كدري حيلة  
 ادبي وفيه دعوى الثمن وفيه دعوى الثمن باجارة البيع وفيه ان جرحا من السلطان اكراه وفيه  
 دعوى الايمان والدعوى بسب الاقرار وفيه الاقرار بالمو وفيه شروط صحة الشهادة على الشهود  
 على الميراث **الفصل السابع** في التناقص في الدعاوى ودعوى الدفع وما يتعلق  
 به او لا يدفع له ثم ان يدفع او قال لا بينة له ثم انما وفيه قول الغفاة الثلاثة  
 في دعوى الشرائع الغفاه مطلقا وفيه رواية ابن سماعه عن جده عن جده عن جده  
 قول علم الغافي كالبينة وفيه كيفية دعوى ذي البينة ودعواه الوديعة وفيه ان يشهد الاكرام



وان بينه الخلع اولى وقية باطل بشهادة المدعي وقية بعض ما قيل في صحيح احدى البيتين على  
الاخرى ثم دفع دعوى الميراث وقية ان المفهوم ليس بجهة وفيه اخرى ان قضى في النسب وفيه انما هو  
عند المالك فيجوز له **الفصل الثاني** في دعوى الخلع مع ذي اليد وفي ذكر النسخ في الدعوى  
والشهادة وقية بيان ما ينسب به سبق النسخ وما لا ينسب وقية دعوى الخلع مع ذي اليد  
على اليد العقيمة والتحليف على دعوى جرد اليد وقية انه اليد على العقار لا ينسب بالاعراض وفي  
اخر الشهادة على اليد العقار **الفصل الثالث** في الاشارة والشبهة الموقوفة في الدعوى  
والشهادة وقية بيان ما ينسب له في الحاضر والجلات وقية انما ينسب له في الحاضر وقية اذا  
شهد احدان حديث فقال انا شهد بثلث ما شهد به بغير وقية انه حل ثبت المعرفة ان هذا  
العدلين ان المعرفة فلا ثبت فلا في وقية اخرى انه هل شرط كان به دعوى في الشهود المتعاقدين او  
وان بهما في الوفاق ام لا **الفصل الرابع** في دعوى الوقف والشهادة وقية حكم متعلق  
الواقف والولاية عليه وفيها دعوى الوقف من الوقف عليه ونسبة فيه باجارة او هبة او غيرها  
وقية العلم في دعوى الوقفية او في دعوى في الوقف وقية انما ادعى انه وقف او عداية  
وقية الشهادة في الوقف من غير الدعوى ودعوى الوقف في الخلع ذكر الواقف وقية نصب الوقف  
وانه باي طريق سكن الوقف يجب اجرائه بالوقف والشهادة بالوقف والوقف وقية  
كتب القاضي فيها على حكمه في الوقف هل يكون ذلك منه فقا يجوز البيع وقية اعطاء القاضي  
خراجه الواقف الخ من غير شرط الواقف ذلك وفيه اخرى بيان حكم السبل **الفصل الخامس** في  
تقديم العقار ودعواه والشهادة عليه وما يدخل في دعوى العقار وغيره وفيه  
ما يحتاج فيه الى الفاضل وما لا يحتاج اليه وما يصح ذكره هذا وما لا يصح وفيه غير ارضاء  
وقية اذا ادعى جردا وبشئ حدوده وموضعه ولم يبين ان له ما هو كرم او دار او ارضى هل  
يصح دعواه ام لا وقية دعوى سكن دار ببيان حدود الدار وفيه حكم الخلط في بعض الحدود  
وقية ان هذا اذا زاد او نقص الشهادة قبل العقار بها وفيه الشهادة بانك مع والشهادة وفي  
الشهادة على النفي وفي ان هل يجري التحليف فيما يقبل فيه الشهادة **الفصل السادس** في  
الاختلاف بين الدعوى والشهادة وفيه اختلاف الشاهد من وان ينسب بها وفيه اخرى  
**الفصل السابع** في دعوى الميراث وقية يسجد فيه الشهادة من غير الدعوى ام لا **الفصل الثامن** في  
دعوى الميراث ودعوى الميراث والتفقه ودعوى الجهاز وما يتعلق به وفيه ان الموت  
لا بدخل في العقار ويوم القتل يدخل وفيه ان الشهادة بالاجاب فيما هو معا وفيه الشهادة  
بالقبول من لو شهدوا على نكاح الاب ولم يشهدوا على قبول من اليه القبول يقبل وفيه دعوى  
دعوى الزوج فدانها وفيه العلم من دعوى الميراث وفيه ما يتعلق بالورث من قبضه  
ميراثه وفيه بعث اليه ان له ما كان ادعى انه من الميراث وقية جرد خلع الميراث وفيه  
خروج الزوج بالمرأة الى ابي بدش وفيه الميراث الصغير اذا رقت الى زوجها قبل قبض  
العقد كان للزوج ردها اليه وفيه ان النفي على نكاحه ثم ظهر في ذلك هل كان له ان ينسب  
وقية الاختلاف في عقدة الغير وما يتعلق من ان لا يتعلق بالمرء **الفصل التاسع** في  
الخامس

في الاختلاف والقور وما يتعلق بذلك وقية بيان في نفي البيع بالبيع او المشتري او كقول  
ثم شرط صحة دعوى النفي في البيع من المشتري على بائعه ثم دعوى الرجوع بائني عند الاختلاف وقية ان العلم  
يكون مختصا لا ببيع الرجوع ثم قوله بوان شرط في فروش كدعوى الاستم ثم دفع الاختلاف وقية بطلان الرجوع  
بقضاء القاضي وقية ابراء المشتري البائع عن عهده الاختلاف وقية ابراء المشتري المختص عليه انهم شهدوا  
عليه بنور هل يرجع على بائعه وقية وصول البائع الى المشتري بعد الاختلاف هل يلزم ان يرد ذلك على  
بائعه وقية اختراق المدا على بائعه بالمدعى بعد افاضة البيعة قبل العقار وقية المشتري يمتنع وعوض البائع عنه  
ثم النفي في البيع باذير مع وقية الاختلاف بدل العلم وما يتعلق بذلك وقية يسجد العقار والاختلاف فيه  
ثم الاختلاف بعد ما احدث المشتري في الوارثا ومرة ثم الاختلاف بعض البيع اما في ارض او غير ارض  
ظهور بعض البيع سجدا او طريا او غيره او وقتا ثم حكم بناء احد الشريكين او زراعتا في الارض  
المشتركة بغير اذن شريكه ثم ما يوافق الكليل بالدرج عند الاختلاف في البيع ثم حكم الاختلاف في البيع  
ما من غير وارث ثم ما يل النور ثم غرور الامة فشتيرها وقول العبد الشتر في فانه عدم وقية  
الاختلاف بعد العقود **الفصل العاشر** في ما يل الاختلاف وما يتعلق  
بها وقية بيان ما يصدق فيه باليمين او بالبيعة ثم شرط صحة النفي والكل وقية اذا اقر على نفسه ثم  
قال انا كاذب وقية ان الحق انما يجب فيه بقول من شاك من احدى التلثة وقية انكر في نفي فاقبت عليه  
بنية **الفصل الحادي عشر** في بيان العقود الذي يتعين فيها العقود والتي لا يتعين فيها  
بيان الكيل والموذون هل يصلح ثباته لا يصلح وقية ابي موضع يتعين وفي ابي موضع لا يتعين وقية  
حكم الثبات ودوات القيم اذا جعلت ثباتا او اجرة ثم الاحكام التي تجري في الاراضي والارام والكل  
ثم في نفي الغبن وتبنيها وما يتوب احد الغبن عن الاخر في العقود والامانات والامانات  
**الفصل الثاني عشر** في من كتب شيئا من كذب ثم ادعى النفي او شهد بغير الاول  
وقية بيان اقسام الكذبة هل هو من ان كتب ثم ما اذا اطلق او اثنى باعظ لا يعرف ثم يسجد ان ازل  
هو ثم ان الامر لا يمكن به هل يكون اقرارا من الامر وقية ما اذا شهدوا بالدار للمدعي ثم قالوا  
ان ابن المدعى عليه او اقر المدعي بان المدعى عليه او اقام المدعى عليه بنية ان البان له ثم بين ان البان  
والاشجار هل لها حصه من الثمن ثم ما اذا ذكر ان هذا في شهادته شئ لا يحتاج اليه ثم بين خلافه وقية  
بعض ما قيل ما سبق في الفصل السادس من ظهور المدعي بخلاف ما ادعى او ظهور المشهود به  
خلاف ما شهدوا وقية اشتري ارضا او كرها على ان كذا جريا فزاد او نقص ما جانيه وقية ما اذا اثنى  
ان هذا في الكلف على يانه وقية دققة في اجاب الضمان على ان هذا وقية بيان موضع ما يحتاج  
ان هذا فيه ان يقول هذا وارث فلان او لا يحتاج وقية ما اذا شهدوا وقية ثم اقام البنية على الارض  
او انكر المدعى عليه وحلف بالطلاق ثم اقام البنية على المال وقد مر منه في اخر فصل الاختلاف  
وقية ما اذا قال ان هذا ليس هذا وارث فلان ثم قال هو وارثه او قال ليس هذا المدعي ثم قال هو  
المدعي ثم لما ان شهدته **الفصل الثالث عشر** في ما يل البيع والوكالة  
وشرايط واتاقته **الفصل الرابع عشر** في ما يل الاجارة المعهودة بمرقند المرسونة  
فيما بين المستقرض والتقرض **الفصل الخامس عشر** في ما يسره من الحق ان

وذكر ان ان هذا اذا قال لا شيء في نفي ثم شهد وقال  
المدعي لا يشترط انما بالبيعة او قال لا دفع له ثم انما  
بالدفع



الى الولد والاشق وجالس في الحاحا دون الآخر **الفصل الثاني والعشرون** في ما يتعلق  
وما يتعلق به وجبة الطلاق بشرط بلية الزوج عن المهر وجبة المهر في كل سنة من المهر وجبة  
الاجل بالبيع **الفصل الثالث والعشرون** في ما يتعلق بالاموال وما يتعلق به وجبة المهر  
بين مدام وما كان وفارستها وقد طولنا الكلام في ذلك ما يصح تعليقه وجبة معرفة اسماء البلدان  
ثم صيغة المرأة التي تزوجت ثم تخاف ان لا يعطى من بنزولها لا نور ثم الاموال المعطوف بعضها على  
بعض بخلاف او حرف الواو وتندرج فيها حكم الاموال اذا كانت معطوفة بهذه الحروف وجبة حكم  
كلية او بوجه موضح النفي وجبة موضح الاثبات وجبة ان البان في العتق المهر يعني اوتاع متبرا  
**الفصل الرابع والعشرون** في تصرفات الفصول واجلها وجبة ما يتخذ من التصرفات  
الباقة بالاجارة الا حقة وجبة ما في الفصول وجبة ان الفصول لا يملكها الا بالبيع وهذا وان كان  
من يعقله حاضر ثم الاجارة بالفعل ما لا يكون وجبة ان الفصول في المهر لا يملك الفسخ وجبة البيع  
بملكه وما ياتي ذلك ثم بيع الفصول ثم شراؤه ثم صلى ثم فله ثم ما يتخذ من التصرفات بالاجارة  
وما لا يتخذ من الاجارة لا يملك الا في حال **الفصل الخامس والعشرون** في اقسام الجوار  
وكيفية جوارها وبيان شرائطها واجلها ونوعها ونوع ثبوت العقد الذي لا يفسخ كالحال  
ونحوه وانه اقسام اولها جوار العتق في المهر وما ياتي من ثبوتها الجوار ثم جوار الجيرة ثم جوار  
العتق ثم الاجارة لعدم الكفاية ثم جوار البلوغ ونوع ثبوت العقد الذي لا يفسخ كالحال  
وانه اقسام ايضا اولها جوار الشرط وما ياتي من ثبوتها جوار العيب باهله منها اثني  
جارية على انها بكر ومنها تركه المخطوبة زمانا بعد الطاح على العيب ومنها ان الزيادة جعل منع من الرد  
بايب ومنها معرفة نقصان العيب ومنها ظهور البيع بخلاف ما ياتي من ثبوتها الاستحقاق ثم جوار  
الزينة في الاستحقاق ثم الجوار اثبات هلاك البيع او بغيره بعضه ثم بيان الغيب اليقين والاشك  
ثم ما يتعلق من العيب **الفصل السادس والعشرون** في بطلان العقد بشرط  
وما لا يبطل بها وما يقع تعلقه واهلته وما يقع ويحييها ما يقبل ان يقب والقبه وما لا يقبل  
وجبة ما يلزم من الحلال وجبة اخرى جلية من اراد ان يرفعي ان لا تجلب ولا يجيب ثم بعده جوار  
فيما ينقطع الا حقة وما لا ينقطع **الفصل السابع والعشرون** في تصرفات الاب والوصي  
والناضي والاموي والى حورين وقيني جعل في العين ومن لا يملك منه وجبة ما يتعلق بموت الاوقاف  
وجبة الاستدانة على الوقف وجبة اخرى بيان ما يتغير فيه وما لا يتغير فيه **الفصل الثامن والعشرون**  
في ما يتعلق بالتركة والورثة والدين في التركة وما يتعلق به وجبة بعض احكام الوقف وجبة اهل الورثة  
كفن الميت من مال نفسه او ماضي دين الميت من مال نفسه او اتفق على المصير من مال نفسه وجبة انفاق  
انفاق الكبير على الوارث الصغير في التركة ثم اثبات الورثة ثم هلاك التركة في قبض اهل الورثة  
ثم البركة في التركة او من ماله ثم صلح اهل الورثة عن نصيبه ثم نزع الاصل بغيره نصيب الوارث الغريب  
من الدين المشترك ثم توى نصيب الاصل ان شاكها البعض ثم اقرانه استوفى جميع تركته انبه من الوصي  
ثم ارجى عليه دارا انما تركة ابيه **الفصل التاسع والعشرون** في النفقة  
النافقة واجلها **الفصل العاشر** في البيع **الفصل الحادي عشر** في الرهن **الفصل الثاني عشر** في القمار **الفصل الثالث عشر** في القمار

المزاد في المعاملة **الفصل الثاني** في الوصية وعن الوديعة والقصب وجبة الفسخ من المهر ثم يرد  
نفا موجب الفسخ وجبة الفسخ من الدين والتوضيخ من بعض حقه ثم عن بعض دعوى  
الرجوع ثم في دعوى الطلاق ثم من العارية والوديعة **الفصل الثالث** في الكفالة النكاح وجبة جملته المكنون له  
او عنه هل يقع صحة الكفالة وجبة كفل بنفسه لا يعرف مكانه ثم الكفالة الموقفة والعقود  
ثم الفاظ الكفالة **الفصل الرابع** في الغرض الفاسد وجبة ما يصير الغرض به تقبوض المستغنى وما ياتي من هذا ثم في الغرض  
المجور عليه **الفصل الخامس** في الكفالة النكاح وجبة ما يكون مقبوضا بالتقبض والجس وما لا يكون **الفصل السادس**  
في الشئ من ماله البيع والشراء واجلها **الفصل السابع** في بيع الشئ من ماله البيع والشراء واجلها **الفصل الثامن**  
في اجارة الشئ من ماله **الفصل التاسع** في اجارة الشئ من ماله **الفصل العاشر** في اجارة الشئ من ماله  
رهنه **الفصل الحادي عشر** في اجارة الشئ من ماله **الفصل الثاني عشر** في اجارة الشئ من ماله  
وامتداد وجبة دفعه معاملة او خراجه وجبة ما يتعلق بالزرع والشرع وما يتعلق به اولها بيع الغنم  
وجبة اعتاق الغنم وجبة الغنم وجبة ما يتعلق به واجارته اياه وتزويجه المصوب ثم بيع المهرهون  
وامتداد وجبة الاقرار بالدار الحرة اجارته الا ان واجارته ثمانية بعد ما اجرها حق في المدة الا  
ثم اجارة المهرهون ثم رهن المهرهون وجبة ما يتخذ من الرهن والاجارة من الاقوال والافعال  
وجبة جوار حقة الى الغنم اجارته جوار قبل بيع الغنم او جوارها هل يصح وجبة بيع المرفوع  
خراجه ومعاملة ثم بيع المرفوع المشترك ثم صيغة جوار بيعه ثم بيع الفصيل ثم بيع الاصل او خراجه  
قبل ان يثبت ثم جنس اخر من ماله المزارعة وجبة خصب ارض وزرعها وجبة بيان  
مواضع يجب فيها غلة على المزارع وان لم يعقد مزارعة وجبة ان الاقالة لا يظفر في حق الغلة ولكن  
ثم بيع الغنم وجبة ان الجملته ما يملك المزارع غير ما يبيع ثم ماله بيع الغنم ثم ما يبيع في  
بيع المزرعة ثم ما يبيع في بيع المزرعة **الفصل الثاني والعشرون** في انواع الغنم  
الواحدة وكيفية الثمان وفيه فئتين الاولى الفئتين وجبة الاعراب اختلاف مال الفهر وجبة  
ان الذي يبيع باحرام سلطان او كولي ثم العارية وموجبها ثم خصب العبد وما يتعلق به ثم الغنم  
من الميمان وخصبهم والرد عليهم وجبة ثمنهم واجلها في خصبهم ثم الغنم من الكران والنايم والرد  
عليهم ثم في الشب والدلالة ثم بيان الغنم وجبة وضع فئته فئته على رأس نفسه ثم اختلاف  
الشرب ثم جنس الدواب والجنس في جملتها ثم الاستحقاق نية من خوصة الفهر قد شرفت على  
الهلاك وما ياتي من ما يثبت به الاذن دلالة ثم ما اذا جلس على ثوب غيره فقام فخرق وما يتعلق بذلك  
ثم ما يملك المزارع ثم البئر والمزارع ثم الاستهلاك الاشجار والابن والزرع ثم خصب الغنم  
ثم ما اذا افسد مزرعة وما ياتي من ما اذا افسد مزرعة ولو لم يفسد مزرعة ثم خصب الغنم  
القيمة يوم الفسخ او يوم الاستهلاك ثم ما يتعلق بالغنم وجبة ان الاصل من العين الفقه  
او من الفدان وجبة اذا وضع الدين يبيد الدين لا يبرأ من الفسخ في جوارته ثم ما يتعلق به في ذلك  
من المصوب وما لا ينقطع به ثم ان يكون ضلعا وما لا يكون وجبة احرق كوكب او كوكبا لغيره ثم ضمان  
احد الشريكين بسبب العين المشتركة وجبة الانشاع بالايان المشتركة ثم ضمان انما مورس في الدلال  
ثم التوكلا ثم ضمان المودع وجبة خلاف شرط المودع وجبة النكاح عن المذبح الى من يذبح له وانتهى

Copy



عن اى افر بالوديعه وقبه ما ينفى المودع بالرفع اليه وقبه لا ينفى وقبه ما ينفى فيه المودع وقبه لا ينفى  
ومن ينفى عن النفاذ بالعود الى الوفاق ومن لا ينفى به وقبه ما ينفى به المودع وقبه لا ينفى به  
موضع الوديعه او اقامتها وقبه طلب الوديعه ووردها وقبه لا يملكه المستعير ولا يملكه المالك في امانه الزمان  
وما يتعلق بذلك وقبه اكل المودع على دفع الوديعه ثم استعمال الوديعه واستهلاكها ثم موت المودع  
فجاءت حدود الوديعه وما يتعلق بذلك وقبه نفع المستعير وما لا ينفى به ثم في عارية الاثقة ثم امانه  
المرآة ثبوتها بدون اذن المودع ثم ما يصدق فيه النفع وما لا يصدق فيه ثم ضمان المرفق وما لا يجوز  
المرفق في الرهن وما يجوز وما يضمن به وما لا يضمن به وقبه نقصان سعر الرهن وازدياده وقبه يضمن  
رهنه وما لا يضمن ثم ضمان المستاجر وقبه اجارة الدواب وجوب النفاذ فيها وقبه ان المستاجر اذا خالف  
ثم عاد الى الوفاق يجب تمام الاجرة المسمى وقبه بغيره اتمام من يملك بالعود الى الوفاق وقبه سال  
الدابة استاجرة الماشية وقبه رد المستاجر وما يتعلق بذلك وقبه ثبوت الرد وقبه خالف  
الطريق او في الدفعة وقبه خالف في الحل او في الكوب وقبه اجارة الاثقة وجوب ضمان الاجار  
المشترك وانما هو واجل ثم ضمان الراعي والبقار وقبه فان الراعي على الثبوت اهلان فذلك  
ثم ضمان الحال ثم ضمان الجارية ثم ضمان النسيان ثم ضمان الخياط ثم ضمان القصار ثم ضمان النفاذ  
ثم ضمان الصانع ثم ضمان النجار والابن ثم ضمان العلاف والوراق ثم ضمان الطبيب ثم ضمان السلاح  
ثم ضمان السارق ثم ضمان الحداد ثم ضمان العقاد ومن يبعثه ثم ضمان الحامي والناظر ثم ضمان النظم  
ثم ضمان المزارع والعالم ثم ضمان المستفيع ثم ضمان النجاسه **الفصل الثالث**  
**الاشئون** في الاحكامات الاول السكون **احكام الاشئ** **احكام الكاري** **احكام الوكلاء**  
ينفنى الوديعه والدين وما يتعلق بذلك وقبه ما يتعلق فيه الوكيل وما لا يتعلق فيه الوكيل  
وما لا يجبر واحكام البيان وتضمنه وقبه صورته وقوع طلاق الصبي ثم معرفة صدق البلوغ وقبه نفس  
المشترى الحق واحكام النفاطى اولها البيع بالتعاطي وما يتعلق به ثم الاقالة بالتعاطي ثم انكاح  
بالتعاطي ثم الاجارة بالتعاطي واحكام الدلال لاحكام اجرة كونه الوفاى الاستسكان احكام الدينون  
انجيل الدين ثم الابراء عنه ثم ما يكون ابراءه وما لا يكون ثم التبرع بغيره وقبه ما يجبر على قبوله  
وما لا يجبر ثم ما يكون قبض الدين وما لا يكون وقبه ما كان القول فيه قول المالك في جهة التمكن وما  
يتصل بذلك احكام المزارعة والعاملة اولها فسخ المزارعة والعاملة ثم موت احد المتعاقدين  
في الدية ثم قيام احد المتعاقدين بالزرع والتمتع **احكام العارية** في ملك الغير اولها ما يوجب الرجوع  
وما لا يوجب ثم ما يتعلق بالعارية في الاوقاف وقبه دعوى القيم او الوصى المتفق على الوقف في البيع  
من ماله او من ماله وقبه افره الامر بالاتفاق وقضا الدين وما يحوط به هذا السلك احكام الوصى  
**الفصل الرابع والاشئون** فيما يمنع الانسان وما لا يمنع فيها وقبه كل له وما لا لى له  
وانه انواع الاول فيما يحدث في الطائفة الخاضعة لكل طريق العام وقبه دفعة نفسه اليه  
التفقد والتنازع في التفرقة في الابنية المشتركة وبعض ما نزل هذا النوع ذكرناه في فصل انواع  
النفاذات على عامر الثالث في تصرف الانسان في ملكه في وجهه بغيره بغيره وقبه معرفة صدق  
وقبه ما يجبر لاني عليه وما لا يجبر الرابع في الاشجار المنزلة اعوانها على ملك الغير ثم في الزفاف

احكام المرفق  
سكن بغيره  
٢٨٦

والطرق وما يحدث فيها اهلها وقبه كل الاشئ بالاشئ ثم في المنقولات في هذا الفصل وقبه دار عامرة  
اراد صاحبها ان يخرها وقبه هدم بيته ولم يبن واجبر ان يبن دون بدنه ثم كل الاشئ رهنها حكم  
شئ في النوت وقبه اذا كانت في ايدى جد وحكم الاشئ رهنه يكون في الغابر وقبه الاكراه في اخر  
ارهن الدهقان او غيره الى دم في ملك المخدم **الفصل الخامس** **الاشئون** في ما يملك الجحشان وقبه  
انواع في دعوى الحياطة والحصى وقبه تفسير النفاذ التبرع **٢** في تصرف اهل الشريكين في الحياطة المشتركة  
في الحياطة لكان بين اثنين ولا هو على حدة وقبه واذا افران يضع خشيته عليها او لا خشيته لاصحابها  
عليه فان ارد احداهما ان يضع خشيته عليه في الحياطة المشتركة او اذا افران اوقاف عليه الانعام وفي  
ما يتصل به في منزل ذي بيته سقوط كل حق للرجل المالك في شرايط الحياطة والاقرار والتعاطي  
في المنقولات ثم بعد احكام الحياطة الى اهل **الفصل السادس** **الاشئون** في معرفة نسي الاسامي  
في الاشئ واخر الفصل في التسليم والظانعة والبعض ثم اسم البئر ثم اسم الثوب وقبه ان عالم العربيات  
لا يبريد في ثلثة اذرع ثم اسم ائحة ثم اسم الدابة ثم اسم الجوز ثم اسم الجمل والبعير وان قته ثم اسم البئر  
والشور ثم اسم البحت ثم اسم الكباشي ثم اسم الرجاجة والديكن ثم اسم الحمار والاناث في ثم اسم الغرس واخيل  
البهرون واسم السهر **الفصل السابع والاشئون** في ما نزل الفوايف كتبت في هذا الفصل العتيق  
على اتمام عتيقها الذي زاد عليها جرد ووالدي وقبه انفق في الحافة بكل ما يليق به ذلك **الفصل الثامن**  
**الاشئ** في ما نزل جردا كونه الكفر في اللسان عاليا بانها كفر وتجر عالم به وفي الحياطة  
في ذلك وفي حديث النفس بالكفر والرضا به وما يتصل بذلك واما انواع الاول صفة الايمان  
ثم ما يقال في الالفاظ في ذات الله تعالى وصفاته ثم في ذكر الله تعالى في ما يفاد في فعل الله تعالى  
ثم فيما يقال في حكم الله تعالى وغيره من المنقولات ثم في تعليق ما يكون تبيها كونه بالشرط ثم في ما يعود الى  
الغيب ثم فيما يعود الانبياء عليهم السلام ثم فيما يتعلق بالصلوات ثم فيما يتعلق بالنكاحات ثم فيما يتعلق  
بعدم رضا ثم فيما يتعلق بالطاعات ثم فيما يتعلق بالاذن ثم فيما يتعلق بالعتبة واثباتها لبعث  
ولحقه والميزان والصلوة وخواتم فيما يتعلق بالارباب المعروف والاشئ من المنكر ثم فيما يتعلق بالاحلال  
واحل ثم فيما يقال في العلم والعلم والارباب ثم فيما يقال في طلب احد الخصال من الاخرين هبة  
الي باب العاقبة والاشئ الشريعة ثم فيما يتعلق بالغيره ياكفر او خوة وما يتصل بذلك ثم فيما يتعلق بالاشئ  
ان ينفى ثم في التشبيه بالكتاب ثم في نزع الخلق على السلم وملائكة الذي اسلم على ترك دينه ثم في الزهاب  
الرفيعة الجوس والاهل لا يهمل به النبوة والسق وتبول هذا باهم في ذلك السوم ثم في الجاد  
الجوارات للعادين من الحج والعمرة والبيع فيما يتعلق بالسلاطين والجبابرة والاكاسرة وقبه سجود  
غير الله تعالى ثم في كلام النسخة واليمان وقبه بعض ما نزل في تعليم الكفر والعتبة والامانة والارادة  
من دين الاسلام العبادات الله تعالى في ذلك ثم في المنقولات وقبه جرد النفاذ على كل من قد ملل  
جمل جرد ثم في ما ينفى ان يصدق من كرامات الاولياء وما لا يصدق وقبه بيان حكم النبي  
بغير الله تعالى ثم في هذا الفصل وقبه حكم ارادة احد الزوجين في الاسلام فعوذ بالله منه  
**الفصل التاسع والاشئون** في اقرار احد الزوجين بالدين او بالوصية او بوارث آخر وقبه  
احد الزوجين او بالدين او اجمعت به البيعة على ادهم سنوية منه كل الدين او حصته وقبه فله



بالدين ثم يشهد به وادخله على نفسه فيه سبع اقسام من الشك المستقر بالدين وثبته اقامة البينة  
على الحكم العرفي وثبته اثبات الدين على وفق البينة وقيد اقرار القوي بدين على الحقيقة ثم اقراره بالوعد  
بالوعد وقيد اقراره بالوعد بعد موت زوجها وقيد صحة شرط اقرار الرجل بالنسب ثم شرط صحة  
اقرار المرأة به **الفصل الثاني** في الصفقات وانها اجلس الاول في العتق وحرية  
الاصل وقيد مسألة اخرى العتق بدفعها وتوابعها وقيد بيان ان الناس احرار الا في ما يملكها  
ثم ان الظاهر لا يملك الاستحقاق ثم ما اذا انقاد العبد البيع والتسليم ثم ادعى انه حر ثم التناقص  
فدعوى الحرية ثم التناقص في موضع الخفاء لا يمنع صحة الدعوى ثم ما اذا اقام العبد بنية على  
اقتناص الغائب وقد مر اجناس هذين في فصلهما بآتم وقيد ان الغفاء بالحرية هل يكون  
قضا على كافة الناس وقيد دققة في دعوى حرية الاصل وقيد صيرورة الولد حرا من زوجين  
رفيعين من غير ائقاف ولا وصية وقيد الشهادة الثانية على عتق العبد والامة وحرية الاصل  
اذا ادعى فعل نفسه واثام الشهادة على فعل وكيله او على العكس فيما ثبت ضمانا قضا وقيد  
من الاجوز جازة ابتداء او يجوز انتهاك في اخذ العقد بعد صحة وتعليلك بعد اقراره  
فيما حكم فيه الحال من ائقاف وقيد اثبات حق التسبيل وقيد الشهادة على البدر المستغنية والدة  
**الفصل الثالث** في مسائل العتق والكمونة وما يتصل بذلك من  
عزل الغافى والوصى والوكيل والامور والرسول وقيد مسائل نصب الوصى والكمونة في  
الحرب او لا يا بصير دار الاسلام دار الحرب لا تقتضيان اليه في زماننا او كان سبب التمسك  
اكتفا على هذه الدار والاهم الله ما يشهدهم في الدارين **فأقول** والله التوفيق اخذنا  
رسمهم الله ان دار الاسلام في بصير دار الحرب قال الامام الاظم رضى الله عنه لا بصير دار الحرب  
الا باجلاء احكام الشرع فيها وان يكون متصلة بدار الحرب بان لا يكون بينها وبين دار الحرب  
عصر اخر للسكنى وان لا يتبع فيها مسلم ولا ذمي آتيا بالامان الاول فيما لم يوجد هذه الشروط  
الثلاثة لا بصير دار الحرب قوله وان لا يتبع فيها مسلم وذمي آتيا بالامان الاول معناه ان لا  
يتبع فيها مسلم او ذمي آتيا بالامان من ائقاف كسني فانها بصير دار الحرب سواء كانت متصلة بدار  
الحرب او لم يكن يتي فيها مسلم او ذمي آتيا بالامان الاول او لم يتي بها وهذا في ذلك الا انما  
اجعت ان دار الحرب لا بصير دار الاسلام باجلاء احكام اهل الاسلام فيها وان يتي فيها كما فاضل  
او لم يكن متصلة بدار الاسلام بان كان بينها وبين دار الاسلام مصرا اخر لاهل الحرب فكذا  
وجب ان بصير دار الاسلام دار الحرب اذا جروا فيها احكام الشرع وان لا يتبع فيها مسلم او ذمي  
اقتنا بالامان الاول او كانت وسطا دار الاسلام باجلاء احكام دار الاسلام فيها يتي دار  
الاسلام على ما عرفت ان الحكم اذا ثبت بعلته فما يتي من العلة يتي الحكم ببقائه هكذا ذكره  
شيخ الاسلام ابو بكر فولد زاده في موضع اخر منه ان دار الاسلام لا بصير دار الحرب او لا يتي  
شي من دار الاسلام وان ذال عليه اهل الاسلام وذكر صدر الاسلام ابو اليسر في سبيل الاصل  
ايضا ان دار الاسلام لا بصير دار الحرب فاهل بطلان صحة ما عرفت دار الاسلام ذكره في باب  
احكام المرتدين وذكر شيخ الاسلام الاستحقاق في مسوطة ان دار الاسلام محكومة بانها دار

الاسلام فتقع هذه الحكم بقتلهم كل واحد منها ولا بصير دار الحرب الا بعد توالي العوائق ودار الحرب  
بصير دار الاسلام بزوال بعض العوائق وهو ان يجرى فيها احكام اهل الاسلام وذكر لا تس في واقفاته  
انها صارت دار الاسلام بعد هذه الاحكام الثلاثة ولا بصير دار الحرب ما بقي شي فيها وذكر لا بد الامام  
ناصر الدين في المشوران دار الاسلام انما صارت دار الاسلام باجلاء احكام الاسلام فما بقي عليه  
من عوائق الاسلام ينزع جانب الاسلام وذكر رخصة الله في الانتقاص ان البلاد التي في ايدي الكفار  
لا تحك انما بلاد الاسلام لا بلاد الحرب لانها غير باقية لبلاد الحرب ولا لهم لم يظهروا فيها احكام الكفر  
بل الغفوة مسلمون والملوك الذين يطبقونهم عن صيرورة فكذا لك ايضا وكل مصر فيه وال مسلم من جنتهم  
يجوز فيه اقامة الحج والاياد واحد اخر اخرج وتعيد الغفوة وتزوج الاباء في الاستسلام  
عليهم واما طاعة الكفرة فتلك مع دعة ومج دعة واما بلاد عليها ولاه كنز يجوز للمسلمين اقامة الحج  
والاياد وبصير القافى فافيا بترافى المسلمين ويجب عليهم ان يمسوا والى ما ذكره تاسيس النظام  
في الغفوة قال الامام دار الحرب ينزع وجوب ما يندري من الشبهات لان احكامنا لا يجرى في دارهم  
وحكم دارهم لا يجرى في دارنا وعندنا فنجى وجوب دار الحرب الا ينزع وجوب ما يندري بالشبهات  
بيان ذلك جرت رسل في دار الحرب وقيل صلا دخل دارهم بامان لا قضا من عليه خذنا ولا دية  
وعندنا فنجى يجب وذكر ايضا في الاصل المختلف بين ابي حنيفة وابي يوسف وعمر وجبران الاخيرين  
اذا فخر احدنا صاحب دار الحرب الا شئ عليه عندنا في حنيفة وابي يوسف وجب الا لكنا لانه  
يتبع لهم فضا كواحد من اهل الحرب وعندنا فنجى الدية لان له حكم نفسه فاعقبه حكمه على حدته  
والله اعلم **اختلاف العلماء** في تعيد الغفوة قال بعضهم بغيره لما روي عن النبي صلى الله عليه  
انه قال من اتبع بالغفوة وكما ناذع بغيره كين كذا رواه الخفاف وروي عن عبد الله بن وهب  
انه استغنى فلم يقبل فمات في دحل منزله وكان كل من يدخل عليه يمشي وجهه ويزق ثيابه في اوا  
احد من اصحابه على راس ركوة فقال يا عبد الله لو قبلت الغفوة وحملت كان في غير افعال لم يخط  
او عتقك هذا ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الغفوة بحشر من مع ال رضى  
والعلمي بحشر من مع ال ابياء والشهور ان ابا حنيفة كلف تعيد الغفوة فابى فمضى فمضى  
فما خاف طائف من راصحابه فسوق له ابو يوسف وقال لو قبلت الغفوة الناس فقال  
ابو حنيفة لو امرت ان اعبر الحرب حة كنت اقدر عليه فكان بك فافيا فكس رأسه ولم ينظر اليه  
بعد ذلك ومن العلماء من رضى في ذلك ولكن ينبغي ان يكون عدلا في الغفوة على ما في الكتاب  
والسنة واجتهدوا الرأي والاجتهاد تدل المجهود لبيل المقصود وشرط صيرورة امره جنتهم ان يعلم  
من الكتاب والسنة مقدار ما يتعلق بالاحكام دون الاموال وقيل اذا كان صوابه اكثر من خطائه  
حل له الاجتهاد والاقول الصحيح وكونه عاى او جنتهم ليس بشرط حتى ان اهل اهل اذا استغنى بغيره  
**ثم اجمع العلماء** ان الغفوة يجب ان يكون من اهل الاجتهاد ولا يقيس احكام الشريعة وانما يمكن ذلك  
اذا علم بالادلة الشرعية الا يري الى ما روي عن ابي حنيفة رضى الله عنه انه قال لا يجل لاهل ان يغت  
بتكون فم يعلم من بين قلن وكثيره الملتقط اذا كان صوابه اكثر من خطائه حل له ان يغت وان لم يكن  
من اهل الاجتهاد ولا يجل له ان يغت الا بطريق الحكمة فيمكن ما يحفظ من اقوال الغفوة ويكون الغافى

Co



وكون القاضي عدلا  
بسن بشرط

حد لا يشترط ايضا في حال اصابه ان الناس في حاله يكون كافي والعدالة شرط الاولوية في ظاهر  
الرواية وفي رواية السو شرط لغيره ولو قلد وهو عدل ثم في سخط العدل ولكن لا يشترط  
وبه اخذ عاتق اختياره ويجب على السلطان ان يعزله ويجوز تغلظ القضاة من السلطان الجاهل بجوار  
من العدل اما من العدل فظاهر واما من الجاهل فلا ان القضاة في العدة تغلظ الا قال من جاورته  
بغيره اظهر خلاف لغيره في الحق مع كونه تولى وتغلبوا من يدينه فقه وجوز وانما  
رجحتم الله تغلبوا من الجاهل مع انه كان لغيره اهل زمانه وجوز تغلظ القضاة من اهل البقي فانه ذكر  
في باب الجوارح من سيرة الاصل اذا غلبت اهل البقي على مدبرته والتغلبوا عليها فافيا تغلظ باثبات  
ثم ظهر اهل العدل على تلك المدبرية فرفعت قضاة الجاهل اهل العدل فانه يغلبها ما كان عدلا  
فكذلك لو قضى نفي ما رآه القضاة ويضعفه اذا كان غلبا في كفاية سائر القضاة وذكر اختلاف  
في ادب القاضي اذا كان القاضي من اهل البقي لا يغلب قاضي العدل قضاة واما في الاختصاف  
اي انه يغلب فانه قال هم بمنزلة قضاة اهل العدل والقاضي يصلح قاضيا على اهل الاقاليم وذكر  
الشيخ ابو الليث في ادب القاضي من التوازن المتقلب اذا ولي رجلا قضاة ببلدة وقضى في تلك  
في مختلف فانه رفع اهل قضاة واخفى في كفاية رايه امضا وان خالف اهل بلده وموثر  
حكم الحكم وذكر في القاضي في القضاة من اهل البقي يصلح ويجوز ان يغلبوا على قضاة العدل  
ويصح قول الباقي لهم حتى لو انهم من البقي بعد ذلك لا يغلب قضاة بل هم ما لم تغلبهم سلطان العدل  
انما لان البقي صار سلطانا بالقرعة والغلبة وذكر في القاضي ايضا يجوز صلاة الجمعة خلف القضاة الذين لا يظهرون  
اي لا يشعرون من الخليفة اذا كانت سيرة رايه رعية سيرة الامر الحكم فيما بين رعيته حكم الولاية لان هذا يشهد  
في تحقيق الشرط ثم لا بد من معرفة اهل البقي وهم اهل رجوع على الامام الحق بغير حق وهو ان السلي اذا اجتمع  
على الامام وصاروا اليه في فوج عليه طائفة من المؤمنين فان كان خروجهم عليه ظاهرا فليسوا من اهل  
البقي وعليه ان يشرك الظلم وتصفهم ولا ينبغي لنا ان ينفوا الامام عليهم لان فيه اعادة للظلم والان  
يعينوا تلك الطائفة على الامام ايضا لان فيه اعادة لهم على خروجهم على الامام وان لم يكن خروجهم عليه  
ظلم ظاهرا ولكن ادعوا الحق والولاية فقالوا الحق معنا فاهل البقي فعل كل من تعوقى على القتال ان  
يصيروا امام المسلمين على هؤلاء الخبيثين لانهم يلعون على سائرنا صاحب الشرع فانه عليه الصلوة والسلام  
قال الفتنة نابتة لعن الله من ابتغى بها ما كانوا يتكلموا به من كذب لم يعزوا على الخروج بعد فليس للامام ان يعز  
لهم لان العرض على الخبيث لم يوجد بعد كذا ذكر في واقعات الاشبه وذكر التلاشي في تعذيبه وذكر  
بعض الاشباح لولا ان رضى الله عنه ما دربتنا القتال مع اهل الفتنة وكان على رضى الله عنه ورضي الله عنه  
من اهل العدل وخصه ومن تبعه من اهل البقي وفي زماننا الحكم للفتنة ولا يدري العادلة و  
ابا فتنة فكلمهم بطوبى الدين **القاضي اذا اخذ الغضا** بالرشوة هل يصير قاضيا ولا يصح  
انه لا يصير قاضيا ولو قضى لا يغلب قضاة ومن تغلظ القضاة بالرشوة او بالغضا اذا قضى بغيره  
فيه ثم رفع اليه قاضي آخر فان وافق رايه امضا وان خالف رايه ابله بمنزلة حكم الحكم خلاف  
تغلظ القضاة بالاختصاف كذا ذكر في ادب القاضي من التوازن وذكر في المحيط قال بعض من خرجنا  
هذا فمن تغلظ القضاة بالرشوة لا يغلب ولو قضى لا يجازي الى التقاضي اما الذي طلب القضاة بالغضا

العدالة

والذي قلد سواد في حق تغلظ القضاة في الجتهادات ان يراها ان رش وكم لا يغلب قضاة في رش وتغلب  
لم ير رش وذكر الامام البزدي في تغلظ القضاة في رش وفيما لم ير رش ايضا وقال بعض من جاز ان قضاة في رش  
وفيما لم ير رش باطله والقول الاول اقدم في اللغة السرخس وهو اخيرا رخصه وان رش وتغلب القضاة  
او كاتبه او بعض اعوانه فان كان باعوه ورضاه فهو مالوا رش القاضي سواد ويكون قضاة القاضي مدبرا  
وان كان بغير علمه تغلظ قضاة وكان على رش رد ما قبض منه وذكر في الفتنة اذا اخذ الرشوة وقضا  
او قضى ثم رش او اخذ ابن القاضي او من لا يقبل رشته له لا يغلب قضاة لانه لا يغلب ما لا يغلبه مال او ابنه  
يكون ما لا يغلبه اولاد القاضي والقاضي القوي اذا اخذ الرشوة ثم بعث الى القاضي الذي ذهب او الى رجل آخر  
ليسمع الخصومة بين اثنين ويحكم بينهما لا يغلب قضاة ان يراها وحكمه لان القاضي الاول على هذا النصف  
اخذ الرشوة وان كتب اليه ان يسمع الخصومة واخذ اجر مثل اكلت به يصح حكمه امكنه اليه كذا ذكر  
في الفتنة القاضي اذا عني ثم ابعث فهو على قضاة ولكن قضاة لا يغلب في حال عاه تعلية القضاة  
والامارة بالشرط يجوز وكذا يجوز اخذ قضاة اية وقت المستقبل وكذا يجوز توقيت القضاة  
بزمان بان قال انت قاضي هذه البلدة هذا الشهر وهذا اليوم لا يكون قاضيا بعد ذلك وكذا يجوز  
استئصال سمع بعض الخصومات او سمع فضوة رجل بعينه ولا يصير قاضيا في المستثنى كذا لو قال  
لا يسمع فضوة فلان حتى ارجع في سفره لا يجوز ان يسمع ويغلب حتى يرجع ولو قضى في حادثة ثم قال له  
اسمع فضوة فلان ثانيا يشهد من العلماء لا يغلب على ذلك اذا قلنا سلطان قضاة بلده رجلا لا يدخل  
فيه سواد ولا يري ما لم يكن في مشورة مكتوب ذكر البلدة والسواد السلطان اذا قلنا قضاة ناصية اليه رجلا  
فقد اصرها لا يجوز كالكامل ولو قلنا على ان يغير ذلك واصرها بالغضا هل يجوز لا رواية في هذا  
وكان ظهير الدين ينفى ان يجوز القاضي اذا لم يكن في زمانه في الاستخلاف ما يختلف غيره لا يغلب قضاة  
فانما سواد كان الاستخلاف في صحة او في مرضه وان استخلف باذن الامام يكون خليفة قاضيا اذن  
من جهة الامام حتى لا يملك القاضي عزه الا اذا قال له الخليفة ول من شئت واستبدل من شئت في حكم  
عزله بخلافه موصرا فانه لا يملك ان يستخلف غيره وان لم ياذن له الامام وكذا الوصي يملك التعيين  
ونما هذا في المحيط فاذا لم يكن في زمانه في الاستخلاف ما يختلف ثم رفع حكمه الى القاضي فاجاز قضاة تغلظ  
قضاة خذنا وكذا القاضي اذا اجاز حكم الحكم في الجتهادات كذا ذكر في فتاوي ظهير الدين السلطان  
اذا قال لرجل جعلتك قاضيا ليس له ان يستخلف الا اذا اذن له ذلك في امر او دلالة بان يقول لك  
قاضي القضاة لان قاضي القضاة هو الذي يتصرف في القضاة تغلظ وعلا كذا ذكر في الزمخشري واجاب  
الامام نجم الدين السفي عن محمدا انه ما دون صحيح لانه ذكر فيه ان هذا القاضي تغلظ من جهة قاضي القضاة  
فلان وليس فيه ان قاضي القضاة ما دون الاستخلاف من جهة السلطان السلطان اذا اخرج رجلا على بلده  
واوه بنصب القاضي جاز في التقليد بطريق النبي في السلطان ولو قضا هو لا يغلب وفي الصلاة لو صلح  
او اخرج رجلا جاز ولو قال السلطان لرجل فلان ولايت را شود ادم لا يملك نصب القاضي لان ذلك تعوقى  
تغلب الاموال ولو جعله اجرا على بلده وجعل خارجا له والطلق له التعريف في الرعية كما يتغلب الامارة  
فله ان يغلبه وان عزله واذا قال الخليفة لوالي البلدة هو كذا رايي بايدي تغلظ كمن قضا را وقال  
قلد من شئت حتى ولو قال كسي تغلظ كمن او قال قلد هذا لا يصح كانه لو قال لو قال لكوكيل وكلم

Copyright







عزیز العزیزین الایض من  
خبر علی

وذكر ربيع الدين في آخره وفي حقه الصلاة  
الاضيق في كتابه في بعضه من بعض الاصل  
في الكمال وفي بعضه من بعض الاصل

فصلنامه











ورفعي بث هدي وحيي ذكره بعض المواضع انه ينفذ وحيي بغيره لا ينفذ وحيي اقصية الجاه  
 رانا بنو فخر بن ابي قاضي آخره لو قضي في حاد او قضا من شها دة رجل واحد ينفذ قضاؤه  
 وليس ذلك لكونه مختلفا فيه بل لانه حصل في موضع الشها الدليل قضي شها دة الجرد وحيي  
 في الغد ينفذ قضاؤه والمردود في القذف لا ينفذ قضاؤه اذا قضي ولو قضي شها دة الزوج  
 لزوجة ينفذ قضاؤه ولو قضي لاروة نفه لا ينفذ قضاؤه عدا وحيي او قضا في التقاضي ينفذ  
 بغيره ثم رفع اليه قاضي آخر فاقضاه لا يجوز احضاره ولو ان اعني قضي بغيره ثم رفع اليه قاضي  
 آخر فاقضاه ينفذ قضاؤه لانه في اهلية شها دة خلافا لها ولو رفع قضاؤه اليه قاضي آخر  
 لا يبري جواز قضاؤه ابطاله لان نفس القضا مختلف في ولو ان امرأة التفتت جاز قضاؤها  
 في كل شئ الا في الحدود والعقاص ولو قضي في الحدود او العقاص من واحد فاقضاه قاضي آخر  
 ينفذ قضاؤه ولو قضي في قسامة تقتل لا ينفذ قضاؤه في هذه الحالة في المحيط ولو فرق القاضي  
 بين الزوجين شها دة اربعة واحدة برضا ردف قضاؤه ولو قضي لولاه على اربعة شها دة الا في  
 لا يجوز ولو قضي شها دة ولوا لا ينفذ فرفع ذلك اليه قاضي آخر ابطاله كذا ذكره دعوي  
 قضاوي قاضي طهر الدين ولو قضي شها دة الشها في حاد او قضا من نفذ قضاؤه وليس بغيره  
 ان يطله اذا اطلب منه ذلك فانه روي عن شريح وجماعة من الشها يعني انهم جوازوا  
 ذلك كذا ذكره في فروع الجاه القاضي اذا قضي في الشها في نفذ قضاؤه لانه مختلف في  
 رشيد الدين لو قضي جواز رهن حاشي نفذ قضاؤه وكذا ذكره في شروط اية نعم اليتوسع  
 قال واذا وقع الرهن في كافي ان يلحق حكم الحاكم في بيعه ولو ان قاضي جاز في شها  
 ثم رفع ذلك اليه قاضي آخر فاقضاه بطلان الجواز والطلاق جاز في بيعه جاز اطلاقا ان لا ينفذ  
 الاول كان في فصل مختلف فيه وكان الاختلاف في نفس القضا لانه في الاول ليس بغيره  
 وكفي له وانقضي عليه نفذ قضاؤه انما في شها دة قاضي طهر الدين وذكره شريح الطبري  
 اذا جاز على الشها بالنسبة لم يصير حاد عليه عند اية حيفه بخلاف ما اذا حكم في فصل مجتهد فيه  
 موضع آخر انه يصير كاتفي عليه لان هذا الخلاف وقع في نفس القضا وانه يجوز ان ينفذ  
 ام لا وذكره النوارل اذا قضي جواز الدرهم بالدرهمين او يجوز منة الشها او قضي جواز  
 بيع نصيب الكس مع عبد استحق احد الشريكتين وهو مفسر فلما في آخره ابطاله ولو قضي  
 جواز بيع الكس لغيره ان يطله وان ابطاله ليس بغيره لا جاز في الجاه في القاضي وفي  
 السير الكبير ولو قضي جواز بيع العبد بغير نفذ قضاؤه وفي القضا جواز بيع ام الولد  
 انظر انه لا ينفذ وفي قضا الجاه انه يتوقف على احضار قاضي آخر ان احضار ذلك القضا  
 ينفذ وان ابطاله بطل وهذا وجه الاتاقا ويل واما بيع ابنة بربها فيعبر في اظهر  
 الرواية في المصنف ولو قضي بكل شتر وك التسمية عدا لا ينفذ قضاؤه وكذا في المصنف  
 وذكره في المحيط ذكره النوارل انه ينفذ عند اية حيفه خلافا لاية يوسف ولو قضي في الحاد  
 في النوع انه لا يصير حاد في النوع كلها ينفذ ولو قضي بطلان حقا المرأة عن دم العبد  
 بناء على قول بعض الحكماء انه لا ينفذ قضاؤه ولو قضي بغيره فاقضاه في الحاد

في قول شريح في جواز بيع  
 البنت في حاد او قضا

فوجب عليهم تسليم الدار عند الاستحقاق نفذ قضاؤه لان هذا في حيفه ضمان الخلاص ان يضمن الدار  
 الدار واستحقاقها عند الاستحقاق وضمان العبد ضمان العكس القديم عند البيع وضمان الدار كضمان  
 عند الرجوع الاستحقاق وعندها كل ذلك واحد وهو الضمان بان في الاستحقاق وفي المحيط القاضي اذا قضي  
 على الغائب وبولايه ذلك قال عدا لا ينفذ وقال ابو يوسف ينفذ وذكره القضا قول اية حيفه مع اية يوسف  
 وعليه الفتوى في المصنف وذكره الجاه في الشها وولو قضي على الغائب فرفع اليه قاضي آخر ابطاله لا ينفذ  
 ابطاله واذا قال الغريم للغائب ان لم اقمك كالم اليوم فامرتك ان تفتي فتواري الطالب وصلى الغريم  
 ان لا يطله اليوم فيجوز بيعه فاقضاه القاضي بالتفتي فقبض القاضي عن الغائب وكذا لو اقر الوكيل  
 بقبض المال من المطلوب حتى يبرأ بقبض المال وحكم به حكم آخر فان ابا يوسف قال لا يجوز كذا ذكره في الاية  
 وهذا قولهم وان حصل قول اية يوسف وذكره القاضي ان القاضي يصب عن الغائب وكذا لو قبض ما على  
 المطلوب فلا يثبت قال القاضي وعليه الفتوى والسنة معاذة ذكرت في آخر فصل القضا في الجاه  
 وذكره البسوط القاضي اذا قضي للغائب عليه وليس عليه ضم جاز ليس ذلك عندنا ولو قضي نفذ لكونه مجتهدا  
 فيه فانه قبل المجتهد نفس القضا فينبغي ان يتوقف على احضار قاضي آخر كما اذا قضي لاروة شها دة رجلين  
 يتوقف على احضار قاضي آخر لان الخلاف وقع في نفس القضا فلت البس ذلك بل المجتهد بسبب القضا  
 او موافق البينة هل يكون حجة بغير ضم جاز في نفذ ام لا قالوا اراها القاضي حجة وقضي بها نفذ قضاؤه  
 كما لو قضي شها دة المحدود في القذف وفي بعض شروح الجاه في شها دة المتقدمة حجة قضاؤه بالانفا  
 على ثمة اقسام قسم منها ان ينفذ بخلاف الثاني والاجماع وهذا بطل وليس لاحد ان يجزئه وكل واحد  
 من القضاة تعضه اذا رفع اليه وقسم منه ان ينفذ في موضع مختلف فيه وفي هذا ينفذ قضاؤه وليس  
 وليس لاحد تعضه وقسم منه ان ينفذ في شها دة في الخلاف بعد القضا ابي يكون الخلاف في نفس  
 القضا فبعضهم يقولون ان يتوقف على احضار قاضي آخر ان اجاز جاز ويصير كافي القاضي ان في قضي  
 في مختلف فيه وليس في الشها تعضه وان ابطاله انما في بطل وليس لاحد ان يجزئه وبيان هذه الاقسام  
 في الشها ما ذكرنا في الشها في خلاف ما ذكره ان الشها والدعوى المدعي اذا وكل ابنه القاضي فففي  
 له وما يتصل بذلك ذكره في الامانة السرخسي في شريح كتاب الوكالة اذا اضمم رجلان في شها فكل واحد  
 ابن القاضي او عبد او مائة او مائة لا يجوز شها دة له ثم جاز قضا القاضي للوكيل على نفسه ولو قضي لغيره  
 على الوكيل جاز قضاؤه على ابنة وجزء الابنة والتمهه واذا كان ابن القاضي وصي يتيم لم يجز قضاؤه لانه  
 اية لان فيما ينفذ به يتيم حق القضا فيكون جاز قضاؤه لانه ولو وكل رجل القاضي بيع  
 او شراء او قبض جاز وكذا لو وكل بالخصومة حتى لو عزل عن القضا بغيره وكذا لو اراد القاضي ان  
 يجعل مكان نفسه وكذا لو اقره لانه لم يتنقض اليه الموكل ذلك في قول الموكل ما صنعت من شها فففي  
 جاز فوكل القاضي وكذا في ضم اليه جاز الوكيل لان الموكل اجاز في نفذ القضا الا ان لا يجوز قضاؤه  
 الوكيل لا يكون ذلك كقضاؤه من ودية لانه وكذا لو كان هذا وكيل اية او بعض من لا يجوز  
 شها دة له ولو وكل القاضي رجلا ببيع لغيره ثم اضره المستري في عيبه جاز قضاؤه للوكيل في ذلك  
 لانه الوكيل ههنا نائب عن اية القاضي فحقه اذا حقه عند بيعه به في مال اية وان رجلا اوصى القاضي  
 بثلاث مائة او اوصى اليه رجل لم يجز قضاؤه القاضي ذلك اية شها في الاية لان لا ينفذ فيما انقضى

وذكر القاضي في الامانة في الجاه ان شها دة شها دة القاضي  
 في شها دة القاضي في الجاه ان شها دة شها دة القاضي



الميت وكذا كماله القاضى احد ورثة الميت لانه قاضى نفسه وكذا لا يجوز ان يعفى عن دعوى الوصي  
كذلك عند دعوى الوكيل من الوصي وكذا كماله القاضى احد ورثة الميت لانه قاضى نفسه وكذا لا يجوز ان يعفى عن دعوى الوصي  
فيما يدعى الميت فكذا لا يعفى عن دعوى الوصي لانه قاضى نفسه وكذا لا يجوز ان يعفى عن دعوى الوصي  
وكلت امانة القاضى وكذا لا يعفى عن دعوى الوصي لانه قاضى نفسه وكذا لا يجوز ان يعفى عن دعوى الوصي  
اذا اتفق المالك قبل التفتت والى اصله المعتبر وقت التفتت وينبغي ان يكون التفتت متيقنا وفيه هذا  
الجملة لا بد ان يكون القاضى في الوكالة من وكاله تسمى الامة السرخس دعوى القاضى من غير تسمية القاضى  
متولى الوقف اذا حبس الوقف او تصرف فيه تصرف اخر وهو متولى بهذا الوقف ولم يذكر انه متولى  
من اي جهة لا يجوز وكذا الوصي لانه يختلف احكامه باختلاف نصيبه وتعليقه لان وصي الاب وصي  
الجد وصي الام والوصي من جهة القاضى يختلف احكامهم وكذا الوصي فان كان له متولى من جهة  
الحاكم ولم يسم القاضى الذي ولاه جاز لان جهة التولية جازت معلومة ويعرف ذلك القاضى بالنظر  
الى تاريخ المسك فالواقع هذا القاضى اذا اخرج الى كناية القاضى في الجسدات كالوقف واجازة  
التمتع ويجوز ذلك لو كتب وقضى بصحة قاضى من قضاة المسلمين ولم يسم ذلك القاضى جاز فان  
لم يكن القاضى قاضى بذلك والكتاب كتب كذا لا شك في انه يكون بهتانا ولكن ذكر محمد رحمه الله  
يكون بوقف ما يدل على انه لا يأس به فانه اذا خاف الوافان بطله قاضى فانه يكتب في  
مسك الوقف ما يدل على انه لا يأس به فانه قد قضي به قاضى لانه في الحقيقة التعرف وضع صحيح وانما  
يبطل باطل القاضى ويكتب فيه هذا الكلام بنسخ قاضى آخر من ابطاله فيبقى صحيحا اما هذا لا يكون كذا  
مطلوبا ومصحح في صحيح كنه بنسخ البطل من الابطال في مجموع النوازل والذي جرى الرسم  
في زمانهم يكتبون في اقرار الوقف ان قاضى من قضاة المسلمين قضي بنزوم هذا الوقف فكذا  
ليس بشئ ولا يحصل به المقصود هكذا حكم في تسمى الامة السرخس لانه اقراره لا يكون حجة على  
القاضى الذي يريد ابطاله واذا لم يكن قاضى قاضى بالوقف فقراره يكون كذا محضا ولا رخصة في الكثرة  
وبه لا يتم المقصود ايضا كذا ذكر قاضى خان وقاضى طهيم الدين في القاضى قال قاضى طهيم الدين  
واخرا بعض المتأخرين من مشايخنا ان اذ اكتب في المسك وقد قضي بصحة هذا الوقف قاضى من قضاة  
المسلمين ولم يسم القاضى جاز وكذا شيخ الاسلام رشيد الدين في آخر فتاواه في كل موضع يكون  
الوقف سبب لثبوت الحكم ولم يسم القاضى الى تشترط في ذلك الغضيل ان قاضى كذا فلان بن فلان  
حكم كذا في الحرة التي باللعان وكذا في الطلاق سبب الغيبة وكذا في الفقة سبب الادراك  
اذا زوجت غير الاب والجد وكذا اذا زوجت نفسها في غير نفق وكذا في الفرقة سبب الابا دعوى الاسلام  
فانه في هذه المواضع لا بد ان يذكر قاضى قاضى كذا فلان بن فلان حكم بينهما بالفرقة لان تعيين القاضى  
في هذه المواضع سبب لثبوت الحرة فان الحرة يتوقف على معرفة فلان بن فلان من ذكر القاضى ليس معلوما  
في الوقف فلا يشترط ذكره ولا يكتب بقبوله وسلم الى المتولى وقد قضي قاضى بصحة من قضاة  
المسلمين لان الوقف سبب لثبوت الوقفية انما يشترط اللزوم في اصله ان ينظر ان كان سبب  
لا بد من الذكر لان الحكم لا يثبت من غير تحقق السبب وفيه الجهل لا يتحقق السبب وكذا في  
الرجوع عند الاستحقاق لا بد وان يذكر القاضى لان سبب الرجوع الوقف انما يكون في كل

لوقام المدي عليه بنية ان قاضى من القضاة حكم بان هذا هو المدي في حقه وفي قذف لا يقبل عالم بذكر القاضى  
ولا كذا كماله القاضى شرط لان الحكم ينافى الى السبب ولهذا قلنا ان القاضى هو من اذا شهد ان  
هذا قال بعد ذلك دخلت الدار فانت حر وشهداخران على الدخول ثم رجعا فكتب القاضى على حقه في القول  
لانها شهد على السبب والاخران على الشرط وذكر تسمى الامة المحلولة في باب القاضى اذا شهد هذا  
ان قاضى من القضاة شهد بان قاضى لهذا الرجل على هذا ليعلم او حتى من الحقوق او قالوا شهد بان قاضى  
من القضاة شهد بان قاضى بالكونة فعل ذلك ولم يسم القاضى فانه لا يقبل هذا الشهادة عالم بسموا القاضى الذي  
قضى به وينسبوه بل قال لان القضاة قد من العقود فاذ شهدوا بالعقد لم يسموا القاضى لا يقبل من قاضى  
بغيره قال يسمي هذا في هذا الموضع خاصة بل يسمي جميع الاقاليم اذا شهدوا على فعل ولم يسموا القاضى على الاقبال  
شبهه وقدره وذكر في اول دعوى الزفيرة دارية برجل فان قام صاحب اليد بنية على الذي ايدى الشريك هذا  
الدارية وقدره في مسك كذا الا انه لم يسم القاضى وان قام على ذلك بنية هل يسمي دعواه وبنيته اختلفت في  
فيه وكذا الوادي ان فلانا باع هذه الدار بنية باطلاق القاضى في مسك ولم يسم القاضى وان قام على ذلك بنية  
اختلفت فيه وعلى هذا اذا شهدوا على الوقف وتسلم الوقف اياه للتولية الا انهم لم يسموا الوقف او سموه  
دون المتولى فيه اختلفت في الشايع والى اصله في دعوى الفعل والشهادة على الفعل هل يشترط تسمية القاضى فيه  
اختلفت في الشايع وادلة الكتب فيها متعارفة ذكر محمد بن كتاب الحدود وان اقر على عليه اذا قام البنية ان  
شهود المدي في حدود دون في الغرض لا بد وان يسموا من حدهم فهذا المسئلة وما ذكر تسمى الامة في ادلة القاضى  
دليل على ان تسمية القاضى على شرط وذكر محمد بن الزيادة ان اذا ادعى رجل انه وارث فلان الميت وان قاضى عليه  
كذا شهد على قضاة ان هذا الرجل وارث فلان الميت لا وارث له خبر والقاضى بجهله وارثا ولم يشترط تسمية  
ذلك القاضى وذكره دعوى الاصل في آخر باب دعوى القاضى اذا ادعى رجل انه يري رجل وجاه بشهود  
شهود وان قاضى بذلك قاضى بهذه الامة لا يسمي ولم يشترط تسمية القاضى وذكر في اقرار الشريك ادعى دارية يري  
رجل انه يري الشريك في ذلك ولم يسم القاضى وشهدا شهود على الشريك ولم يسموا الوكيل يسمي دعواه  
وشبهه في شهوده هذه الجملة في الزفيرة قال وهذا انما قلناه تدل على ان تسمية القاضى على شرط  
لصحة الدعوى والشهادة فتأمل هذا القاضى **باب الثاني**  
فمن يبيع خفا غير ومن لا يبيع ومن يشترط حفرة ومن لا يشترط لسماع الدعوى وفيما يحدث الدعوى  
قبل التفتت الشايع هل يبيع خفا غير وصورة رجل الشايع دابة في رجل وادعى في هذا الشايع  
الذي هو صاحب اليد ينصب خفا اختلف المتأخرون فيه قال بعضهم ينصب خفا والى هذا القول  
قال الشيخ الامام احمد الطحاوي في شرح الاسلام البزدوي ووجه ذلك ان صاحب اليد هو المستأجر  
الشريك يري المسك نفسه في المسكة نفسه في شئ ينصب خفا لمن يري المسك  
في ذلك الشئ وبهذا الطريق انصب خفا للمدي في دعوى العتيق قال صاحب الزفيرة وهذا القول  
اقرب الى الصواب وبعض من يحنوا قالوا لا ينصب خفا الا اذا ادعى الفعل عليه بان يقول الشايع  
منه وقبضه منه ثم خفيته في هذا المدي عليه فانه ينصب خفا ويبيع البنية عليه اقام دون دعوى الفعل  
عليه بان قال الشايع فلان فلان بن فلان يري المسك لا ينصب خفا فانه كان يبيع  
طهيم الدين الرضا في وقال تسمى الامة السرخس السرخس ان المستأجر انما لا يكون خفا في حقه كذا



وهو بمنزلة المستعير لانه يدعي ملك العيني فلا يكون فضا الاول والحاصل ان المستاجر لا يكون  
 فضا لمن يدعي الاجارة ولا لمن يدعي الرهن ولا لمن يدعي الشراء والمشتري يكون فضا لكل  
 كذلك هو موجب له وايضا هذا القول قال الشيخ المعروف فوا هو زاده كذا ذكرنا في الذمير في فوا  
 فاضي ظهر الدين في ادب القاضي من انقي رجل غلب على طريق السنين فاقدمت فيه بناء  
 او ذرع فيه ذرا ودفعه الى ان في اهل الطريق في حقه فاقام الذي في يد بيته انه في يده  
 من قبل فلان وكل به ودفعه الى اهل ينصب فضا لهم فان كان طريقا فابسلكم لا يعلم ان طريق  
 الا بيته فلا خصوصية بينهم في حفره وان كان سببا لا يملك فهو خضم وكذا في الذمير في رجل باع  
 من آخر شي فادعي ثالث ان البايع اجره منه المبيع او رهنه من قبل ان يبيعه من فلان لا يفتقر  
**في البيع** المشتري في حفره البايع واذا حفر واقام القدي البيته عليه الان بقبيل بيته كذا  
 ذكره يوع الجامع فوا هو زاده وهذا ذكره في الفصل الاول في دعاوي الفوق  
 وذكره دعاوي الاجارة من شتره شيخ الاسلام الاستحسانه رجل استاجر ثيابا ودواب  
 ثم ان رب الدواب اجره منه من غير واخراجه وذهب اخرى او باع فوجد المشتجر الدواب في  
 ايدهم فان كان باع من حفره فيبيع جاز وان باع من غير حفره كان له ان يافذ فاذ اخذ  
 كان للمشتري ان يراى شاة صير في ينصب من الاجارة ثم يافذ وان شاة في البيع لانه ينصب  
 عليه فلا يخار وان ذهب رب الدابة من غير واخراجه او اجاره فان كانت الاجارة كالاول  
 فلما ان يستدعي ايدهم وان لم يكن الاجارة الاولى معروفة واراد اقامة البيته فانه ينظر ان كانت الدابة  
 في يده او هو بده فله ان يبيع البيته ويافذ وان كان الواجب فابسا لان الموهوب له يدعي انك  
 لنفسه فهو خضم فيه فاذا اخذ ما مضى هذه الاجارة فليست للموهوب له ان يافذ لانه انصف  
 القضي في البيته ينصب المشتجر منه والبيته لا يبيع الا بالقبض وكذلك ان كان في يد المشتري  
 والمشتري خضم فله ان يبيع البيته عليه وان كانت في يد المستعير او المشتجر فافذ ان يبيع البيته  
 عليها والاخار والاجارة من الثاني فافذ او لم يكن ظاهرا واتمام المستعير والمشتجر  
 الثاني بيته في الاجارة والعارية ورب الدابة فابسا فلا يقبل بيته المشتجر عليها وهي  
 المسئلة الخمسة كذا ذكره شرح اجارات الاصل وقدر صر فيه ان المشتري يكون  
 فضا للمشتجر كما ذكر القاضي الا ان ظاهره الدين وان خلافه ذكره في الذمير **في الفوق**  
 ان المشتري لا يكون فضا للمشتجر والمشتري المشتري شرا جاز اهل بصلح فضا للمدعي  
 قبل القبض بدون حفره البايع وقال الشيخ **سبل جري** شيخ الاسلام برهان الدين  
 رفته الله عليه فاجاب انه يشترط حفره البايع وقال الشيخ من اهل فوا انه هذه المسئلة  
 فاجاب كثير من المشايخ بغير فوا كما اجبت الا ان في هذا الدين فانه قال لا يشترط حفره البايع  
 فحصل فيه اختلاف المشايخ وفي دعاوي العيني الرهن يشترط حفره الراهن والرهني  
 بالانفاق في الذمير ويانه بعد هذا ان شاء الله تعالى **من ادعي على غيره** ان المشتري  
 هذه الدار من فلان بعا جاز فلان فابسا وصاحب اليد يدعي نفسه ببيع دعوى  
 المدعي وبيته عليه هكذا كان يفتي جري **كما** اذا ادعي البيع ابت وكما اذا ادعي الرهن

بين المدعي وبين

في البيع  
 في حفره البايع  
 في حفره البايع

والمشتري شرا فادعي بصلح فضا للمدعي اذا قبض المبيع وقبل القبض الخضم هو البايع وهو  
 كذا ذكرنا في فوا وي رشيد الدين **والا** المشتري جاز به ولم يقضها حتى استحقا رجل بالبيته فالتفت  
 الى بيع بيته المشتري ولا يقضي له بالجازية عالم بخلاف بيع والمشتري لان انك المشتري واليد  
 البايع يشترط حفره البايع لان هذه البيته تبطل بملك المشتري ويد البايع فصار لدعوى الرهن  
 فلو كان الاستحقاق بعد القبض يشترط حفره المشتري دون البايع والا فذا بشقة نظير الا  
 سحا ق ايضا في الذمير **وذكره** في فوا وي رشيد الدين للمشتري ولاية الدعوى على البايع  
 وان لم يكن العيني في يده وكان في يد المشتري لان البايع فاضل المشتري فاضل الغائب  
 ودعوى المدعي على الغائب يبيع وان لم يكن العيني في يده لانه يدعي عليه الفعل **وفي دعوى**  
 المشتجر يشترط حفره الاجراء وان كان انك لا جازو اليد للمشتجر في شتره حفره كما ارهني  
 والمشتري دارا ولم يقضها حتى غلبها رجل من البايع ان كان المشتري نقد الثمن او كان الثمن  
 مؤجلا فالخضم هو البايع والا فالخضم هو المشتري كذا ذكره هذه المسئلة في الذمير **وفي فوا**  
 ظهر الدين وذكره آخر في ضمن الفواوي رشيد الدين ان في ظاهر الرواية يسمع دعوى  
 المشتري الاول على الثاني ووضح المسئلة في فوا اذا باع البايع من آخر قبل نقد الثمن قال لان  
 الاصل ان كل من يدعي انك لست وذا اليد بغير رضه لابل هو ملك فذا اليد بصلح فضا  
 لكن بدون تسليم الثمن لا يافذ العيني في يد اليد **وفي فوا** وي رشيد الدين اذا اجر دار  
 وسلم وغصبها من الدار من يد المشتجر يدعي على الغائب لا يبيع بدون حفره  
 المشتجر لانه يدعي انك واليد للمشتجر في شتره حفره ودعوى المشتجر على الغائب  
 بغير حفره انك يسمع لان ملك المستعير لا يعقد الاجارة بملك الخصومة بغير حفره انك  
**وفي فوا** في البيع الصغير المستعير اذا وجد الدابة المستعاره في يد رجل فزع اليها له فحضم  
 وان قال الذي في يده او دعه الذي اخرتها منه فليس خضم المودع والمفوض اليه الغائب  
 اذا كان مقر المودعة والغصب لا ينصب فضا للمشتري وينصب فضا للمودع  
 والمفوض منه **في فوا** في يد رجل ان المشترا من فلان الغائب وصاحب اليد  
 يقول ان المودع الغائب او غيبته منه لا ينصب فضا للمدعي بخلاف المودع في رجل انه ذكر  
 فلان اخوه وابنه والغائب والمودع فوا كمال وكذا قال لا ادري امان فلان او لم يمت  
 او قال لا ادري انت وارثه ام لا فاقام البيته على المعين ووارثته تقبل وينصب فضا هذا  
 هذا اذا كان المودع والغائب مقر المودعة وفلان الغائب وصاحب اليد يقول بموت  
 فانه ينصب فضا للمدعي كذا ذكره في الذمير **وفي فوا** في فوا في ظاهره الدين وارت  
 به موضح في المودع لا ينصب فضا للمشتري من المودع وينصب فضا للمودع الا  
 اذا قال المشتري اني اشتريت من فلان وارثه بالقبض فابسا في ينصب فضا للمدعي  
**وذكره** البص الاول من ضمان الجامع الكبير حديثه يد رجل بغيره ليس له وان فلان الغائب  
 لانها اتفقوا ان اليد للغائب فلا ينصب فضا للمودع ولو انكر صاحب اليد ان يكون ملك  
 للغائب قضى عليه في ذلك القاضي ولو انكر صاحب اليد ان فلان الغائب فادعي رجل

Co



انه الشتر من المقر ونقد الثمن وصدق ذواليد لا يوم بالسليم الى المدي كذا ذكره الخافع ولو  
الشترى شيئا بشرط ان يار فادعاه آخر بشرط حفره ابيع والمشتري عند ايه حفره كذا ذكره رشيد  
الدين في فتاواه وذكر ايضا في فتاواه والمشتري ابيع الباطل لا يكون حفره للمشتري وذكره  
دعوى الذخيرة ولو الشترى شيئا بمئة اودم او جز او شترى و قبضه المشتري ثم استحقاقه  
بالينة ففي الشتر بالمئة والدم لا يكون المشتري حفره ولا يبيع البينة عليه **اذا استحق المبيع في يد**  
**المشتري** بالمكس المطلق ورجع المشتري بما يبيع بالثمن فاقام الباع ببنته على الشتر وان العفا  
الى المشتري وقع باطلا وليس كس الرجوع بالثمن على المشتري هذه البينة لغية **المشتري**  
وخرج فيه في رده الد بشرط حفره واقتر شتم الامة السرخس اذا لا بشرط حفره وهكذا  
اقتضى بقرائه كذا ذكره فتاوى طهيم الدين وذكره كتاب الاحكام سنن ثم الدين النسخي والعبد  
الشترى حرام الدين ان المشتري عليه اذا اراد الرجوع على ما يبيع بالثمن فاقام الباع ببنته على الشتر  
او على وصول ذلك الشيء اليه من جهة المشتري ببيع او فقه هل بشرط حفره **المشتري** سماع هذه  
البينة اجاب نعم الدين نعم واجاب حرام الدين نعم هو الخافع ثم سئل حرام الدين هذا لو نصب  
القاضي حفره على المشتري لسمع هذه البينة على الشتر وهو كدفع سجلا الى المشتري حتى يسترد  
المبيع من يد المشتري قال لا يجوز وفيه فوايد جوي فيج الاسلام برهان الدين كان يفتي شمس الدين  
السرخسي ان يقبل هذه البينة بدون حفره المشتري وكان شمس الامة محمد الاورنجي يفتي ان لا يقبل  
وكتب الكتب التي كتبت في الامة انباء الاستاد دون النكاح قال وذكر الامام برهان  
الدين الكبير النجاشي ان الشيخ المعروف فخواهر زاد ذكره هذه المسئلة في السيرة الكبير اختلافه  
بين اصحابنا **وذكر في المحيط** وقيل على فليس قول محمد واياه يوسف الاخير بشرط حفره  
**المشتري** لقبول هذه البينة وعلى قيس قول ابيه حفره واياه يوسف الاول لا بشرط حفره  
وهذا القول اظهر واشبه **وفي فتاوى رشيد الدين** المشتري شتره فاسد اذا ادعى الشتر  
الثنى لكونه ان المكس وقع فاسدا فاكمل ابيع ابيع او اقر بشرط حفره المبيع لان الشتر  
حكم ابتداء البيع وفي ابتداء البيع بشرط كون المبيع موجودا لكونه تقدس التسليم معلوما  
بخلاف ما اذا ادعى العبد حرية الاصل حيث لا بشرط حفره العبد وله ان يسترد الثمن  
الموسى لا ينتصب حفره للموسى له فيما في يد فان قضى الاول بالثمن ينتصب حفره وبسبب البينة  
عليه وان خالفه الى فاض آخر لا ينتصب حفره ولا ينتصب ببيع البينة عليه والموسى لا ينتصب  
ينتصب حفره لمن يدين ذلك العين سبب الشتر من الموسى في الذخيرة والغرم لا ينتصب حفره  
للموسى سواء قبض الغرم الاول شيئا او لم يقبض **الموسى** لا لا ينتصب حفره للموسى ايضا  
وهذا اذا ادعى له بالثمن لاخير فان كان الموسى له با زاد على الثلث وصحت فان لم يكن  
ثم وارتق فان الموسى لا خضع للموسى وبسبب كالحوارث لان **المشتري** ما زاد على الثلث من حفره  
الوارث **والقول** والقاصب والمديون لا يكون حفره للموسى له اذا كان الذي قبله اقال  
حفره فان اقال المديون والخضم في ذلك حفره او وصية وان قال الذي في يده اقال هذا كله وليس  
عنده من مال الميت شي ما رضى ما اذا جعله القاضي حفره بغيره بالثمن ما في يد احدى عليه

المشتري  
المشتري  
المشتري

والخضم في اثبات الوصية عليه وارث الميت او موسى او غيرهم للميت عليه دين او غيرهم له على الميت  
دين وقال بعض من في الغرم الذي له على الميت دين لا يكون حفره **ادى** دارية يدي رجل  
ان فلان الغائب اشتراها منك لاجلي ومحمد ذواليد ابيع الشترتها من فلان وكان فلان  
الشتراها منك وذكره دعوى المشتري قال ابو يوسف لو قال ذواليد كنت بعتك من فلان الذي  
يزعم انك وكيله فاشترى منك فلان غائب فلا حفره بينه وبين ذواليد وكذلك دارقوت  
ميراث ادعى رجل انه اشتري من بعضهم بغيره الذي ورث من ابيه وهو غائب واقر الورثة بغير  
الغائب فيما في يده شتره بشتره من رعي الشتر لا يقبل ببنته ولو قال حفره الدار لانا لا حق لفلان  
قبضت ببنته المدي **رجل** جاء بمكس باسم غيره على رجل ان ذلك الرجل وقال هذا اقال الذي  
في هذا المكس باسم فلان فدارقوت فلان في ولي البينة على ذلك فان انكر المدعي في المكس لا يقبل  
ببنته هذا المدي على الغائب الذي في المكس باسم حفره وهذا قول ابو يوسف وروى  
عن ابو حنيفة رحمه الله انه لا يقبل ببنته وان انكر المدعي عليه ان يكون فلان الغائب عليه شيء  
كتب محمد بن سنان الى محمد بن ابي داود وقال انها كانت لفلان وانه باعها من فلان  
وانما شترتها فادعاه بالثمن فقال ذواليد هي ذواليد لم يكن لفلان قط واقام المدي ببنته  
على دعواه قال محمد بن ابي حنيفة وهو قيس قول ابو حنيفة فلا حفره بينهما حتى يفر المشتري  
ان كان قبض الدار من ابيع حتى يفر اجاب ان لم يقبض الدار وخذ ابو يوسف ذواليد حفره  
يقضي للمشتري بالثمن ويدفعها اليه ويأخذ الثمن منه ويدفع على يدي عدل ويكون ذلك قضا  
على الغائب والمشتري وادفع الثمن اليه عذره الجملته في فتاوى طهيم الدين **وذكر في المحيط**  
واذا اراد المبيع الاخذ بالثمن وذلك قبل قبض المشتري المبيع بشرط حفره ابيع  
والمشتري العفا بالثمن لان المكس للمشتري واليد للباع فعاد كدعي الموهون والمشتري  
**واذا استحق الاستعار** بالبينة بشرط حفره المعبر وذكره بعض الموضع في هذه المسئلة اختلاف  
المشايخ وفي الشتر حفره الموضع اختلاف المشايخ **وفي دعوى الفيراع** على بشرط  
حفره المزارع فيه اختلاف المشايخ ايضا بعضهم الشتر لو ادعوا بعضهم لم يشترطوا وبعضهم قالوا  
ان كان البذر من قبلهم بشرط حفره لانهم متاجرون الاراضي وان كان البذر من قبل رب  
الارض لا بشرط حفره لانهم اجار رب الارض وذكره حفره المعبر وهذا اذا ادعى حفره اقا  
لو ادعى القصب على رجل والارض في يد المزارع لا بشرط حفره المزارع واختلف المشايخ  
في الشتر حفره فلهذا في يد المزارع ان ذرعوها في ارضه او ادعى حفره ذات زوج بشرط  
حفره الزوج اظهر لسمع الدعوى والبينة **ولو ادعى زوج ابنة الكرا** ان في هذا  
بمروها واراد قبض صداقها واقر الزوج بانها لم يدع الدخول فانما قضى بان الزوج  
يدفع المهر اليه ولا بشرط حفره المهر **دعوى المهر** على بنته زوج والد المهر هي بنته  
حفره المهر **رجل** وجب لعبد من ثمنه ثم اراد الرجوع ومو له العبد غائب  
فان كان العبد مائة او ناقصا لم يرجع وان كان ثمنه لا يقضى له الرجوع عالم بخبر الموسى  
فان قال العبد انما يجوز وقال الواهب ان ثمنه لا يقضى له الرجوع قال لا يجب الواهب مع

المشتري  
المشتري  
المشتري

cop



استحقاقا فان اقام العبد بيته انه يجوز لا يقبل بيته هذا اذا كان العبد حاضرا والمولى غائبا فان كان  
المولى حاضرا والعبد غائبا فان كان الموهوب يد العبد لم يكن المولى خصما فان كان يد العبد لم يكن  
ضم فان قال المولى او دعي هذا الجارية جدي فلان فلا ادري او هبتها له ام لا فاقام المولى بيته على  
البيته قال المولى ضم لان المولى يترجم ان ما يدعيه ملكه فتنصب خصما لمن يدعي انه ملكه هكذا ذكر هذه الجارية  
وذكر في باب ما يكون المولى خصما ومن لا يكون من فقرات الجامع ان هذا خصم حال الغيبة او دعيه  
مولاه ودعي بلعج يسمع دعوى صاحب المال على المولى وان كان العبد غائبا وتوافقا ان المال وصل اليه من جهة  
عبد المولى على حقه لو ادعي على مولى العبد يد المولى لو فلان في خصم كرهه است وسواد دعي فليكن  
وصوابه فقرات است كمن سبب وسيد من داره است يسمع الدعوى عليه لان توافقا انه مودع في  
جهة التي يب اياهنا المولى يترجم ان المال اخذه من جديته والمولى في حقه من جديته لا يقبل  
ان يكون مودعا ولا خصما بل يكون اخذ كل جهة التمسك فان نصب خصما في اذا قال ذو اليد المال  
ملك الشتر منه ولو قال ذو اليد هذا المال او دعي جدي فلان ولا ادري اهو كس الام لا وحده  
المدي ان عبد او دعي اياه واقام المدي بيته انه ماله يقضي له ويدفع المال اليه فان ما يافقه  
المولى من جديته يكون من جهة التمسك فان نصب خصما وهذه المسئلة كانت واقعة العقوى بغير  
هذا اذا كان المال يدعي عليه من جهة جديته اذا كان يدعي عليه من جهة عبد المدي  
هل ينصب خصما بدون حصة العبد ذكر في هذا الباب من الجامع ايضا **اذا كان** للعبد دعي  
خلافه او خصمته الفاة فانه درهم فرض او دين من يد مبيع واذا الذي عند المال ان  
الذي دفع اليه المال عند الرجل وصداق المولى فان القاضي لا ياتر للذي قبل المال ان  
يدفع المال الى المولى بخلافه اذ كان المولى هو المودع في يد هذا اذا اقر ان المال  
وصل اليه من جهة عبد المدي ولم يقر بالملك للمدي ولو اقر يكون ملك للمدي بان قال هذا  
ما كخصم عبدك فدفعت اليه فصدقه بذلك صاحب المال فلذا لا يجزى القاضي على التسليم الا في  
له لانه اقر انه ماله ولكنهما قد دفعاه الى المولى وصلى اليه من جهة الغائب فقد دفعاه الى المولى  
فخصم المدي في خلافه فقال ذو اليد ان فلانا او دعيه او خصمته وصداق المدي في ذلك  
لا ينصب خصما كذا اذا ذكر في الجامع **وذكر في** ودبعة الذخيرة ما يخالف هذا فانه قال في  
الذخيرة عبد ادعيه عند ان فليس لمولاه ان يافقه من يد المودع لان للعبد يد معتبرة  
فليس له ان يافقه مالم يحضر العبد قال وهذا اذا لم يعلم المولى ان المودعة كتب العبد  
اما اذا علم كسبه او علم انها ماله اخذ حال المولى كان له ان يافقه كذا ذكره الاستروشي  
وسواء الا انه ليس بين المدي والجامع والذخيرة في لغة فانه يجوز ان يكون مال لاهل  
آخرة يجوز له اخذه منه ولا يجزى على الدفع ان ائنه ذو اليد لا يبرح ان يافقه من اي دعيه  
كانت لمولاه عند ان ثم ليس للقاضي ان يجبر المودع على الدفع **واصله** في الخصم ذكر  
في ودبعة العدة اذ اشترت سوارين من الذهب قال كسبه من مال مولاه الى رجل في  
ايك يستدفع منه وقد اقر المولى انه دفع اليه العبد ليس له ان يافقه منه ولو دفع ذلك المولى  
اليه لا يجوز وان انكر المدي دفع العبد اليه وادعي انه ملكه فان اقام البيته انه ملكه بغض منه

الا اذا اقام المولى عليه بيته ان جديك دفع اليه دفع دعوى اياك واقعة العقوى **رجل دفع** حين ان  
ما يبرح ويملك ليس امانت مدي يد بان ليس داد وان العبد قد ذكرك جاز يد غلام ابن جني را ان مودع  
مورا است كذا ان جني ملكه جوازه غلام است توافقا ان مودع طلب كذا بان فعله فليس ما ذكره الجاني  
ينبغي ان لا يملك المظالمة منه نقدا وقهرا انه وصل اليه من جهة الغائب وعلى فليس ما ذكره المدي في  
ان يكون له ولابنة المظالمة في جهة المودع واجاب جلال الدين ان المودع لو صدق المولى اذ ارسل العبد  
بالايداع فله ان يدعي عليه وان انكر ان المولى ارسله ليس له ان يدعي عليه وذكر في **دعوى الذخيرة** ادعي  
عانه يد رجل وقال هذا مائة بعت بها على يد تلميذ ليصاحبه وانكر ان يدعي عليه ان يكون العانة لديه  
لا يبيع هذا الدعوى من هذا المدي لانه مقرر ان العانة وصلت الى يد المدي من جهة الغير فلم يكن يد المدي  
يد خصمته حكم قرار هذا واقعة العقوى **رجل دفع** شيك الى دلال لبيعه فاشتهر دلالا فاجاب  
الامروا دعيه على المشتري واقر انه دفع الى فلان لبيعه ولكنه انكر البيع هل يملك الدعوى عليه ان صدقه  
ان اقام مورا دفعه اليه لا يملك الدعوى نقدا وقهرا عانه وصل اليه من جهة الغائب واذا اقام ذو اليد  
البيته اذ اشترته من وكيله يدفع دعوى المدي في الذخيرة الوكيل بالحفظ من جهة الغائب ان او دعي  
عنده غيره ومات فالذي في يده يكون خصما لكل من ادعاه الا ان تقيم البيته ان فلانا الغائب وقد استوفى  
معرفة دفعه الى بيت الذي دفعها اليه هذا الذي في يده ومات فاقام بيته على ذلك فلا خصومة  
بينه وبين المدي ولا الجمل بعد ذلك الا في هذا وعلى فليس قول انه ضيعة يكون وصيا لكل شي  
**وذكر في** رشت الذي رجل باع عبدا بعد وتوافقا ثم اراد ان يرد العبد بالحب لا بشرط  
حضره العبد الآخر وكذا اشترى عبدين فوجدها باعها عبيتا فاراد ان يرد لا بشرط وقت  
حضرت العبد الآخر سواء كان الترديعا او رضاء ولو لم يكن العبد الغيب عاقل وقت الترديع اترديعا  
**وكذلك** اذا استحق احد العبدين لا بشرط حضرت العبد الآخر **ولو** علق ملاق امراته بان تزويج  
عليها امراته فادعت امراته انه تزويج عليها فلانة وفلانة فالبينة عن المجلس واتمت امراته بيته  
على ذلك هل يسمع حال غيبة فلانة فيه روايتان والافصح ان لا يقبل كذا ذكره رشيد الدين وقد ذكرت  
هذه المسئلة في فصل العقوبات على الغائب وبان يترجم منه ثم مثل الامر باليد ان شاء الله تعالى  
**وذكر في** الموطأ مات الرجل وترك اثنا ثمانين نفقا وعليه دين مستغرق لشركته وليس له وارث  
ولا وصي فالقاضي نصب له وصيا يبيع شركته ولا بشرط افعار الشركه لنصب الوصي وهل  
يشترط افعار رها لاثبات الدين فقد قبل بشرط وقيل لا بشرط **واوادي** على صبي مجوس  
شيء ودعيه حاضرا لا بشرط حضره الصبي كذا ذكره في كتاب القسمة ولم يفعل بينهما اذا كان المدي  
دنيا او دين وجب بغيره هذا الوصي ولا بشرط افعار الصبي وان وجب لاهل شركته كقنان  
الاستملاك وفوقه يشترط حضره الصبي **وذكر** الخفاف في ادب القاضي لو ادعي على صبي مجوس  
عليه مالا لا يستهلك او بالغصب فان قال المدي في بيته حاضرا يسمع دعواه ويشترط حضرت  
الصغير لان الصبي يوافق بافاد الشهود ومما جونا لاشارة كمن يحضره ابوه او وصيه في  
اذا التزم الصغير شي يودي ابوه عنه من ماله بعينه من مال الصغير ولا وصي له صغير وطلب  
المدي من القاضي ان نصب له وصيا اجاب القاضي الى ذلك كمن يشترط حضره الصغير عند  
نصب الوصي وقال بعض الشافعين حضره الصغير عند الدعوى بشرط سواء كان مديا او عاقل

Copyrighted material



والصحيح انه لا يشترط حفره الاطفال المرفوع عند الرعاوي هكذا ذكر في الخط **ذكر حفره** من غير  
 وانه لا يشترط حفره البقي عند نصب الوصي بل يشترط ان يكون القاضي عالما بوجود البقي وان يكون البقي  
 يدولايته قال هذا دليل على انه لا يشترط حضور البقي عند الرعاوي والقفا ولكن الحنا رانه يشترط حفره  
 عند الرعاوي **ذكر في الخط والذخيرة** ولو ادعى دينا على الميت والميت ورثة صغيرا لا يشترط  
 حفره الكل والواحد يكفي **واذا** قامت البينة على افلاس الجوس لا يشترط لسماع البينة حفره  
 رب الدين ولكن اذا كان رب الدين او وكيله حاضرا بطلقة القاضي حفرته وان لم يكن احدها حاضرا  
 اخلقه بكفيل **العبد** اذا ذون او اخفه دين النارة وطلب الغراء من القاضي حفره ببيع العبد لا  
 ببيع العبد الا بحفره المولى فرق بين رتبة العبد وكسبه فان كسبه ببيع وان لم يكن المولى حاضرا واذا  
 شا هذا ان على حذر ما دون يغصب او ودعة استهلكا او شهدوا على اقراره بذلك او شهدوا  
 عليه ببيع او اقرارا او شيئا وانكر العبد ذلك ومولاه غائب قبلت شهادتهما ولا يشترط  
 حفره المولى ولو كان مكانا ذون محجورا او اثاره بحاله لا يقبل معناه انما لا يقبل على المولى  
 حتى لا يخطب المولى ببيع العبد ما يقبل اقراره على العبد ويقضى عليه حتى يوافق بعد العتق  
 وان كان المولى حاضرا في حفره العبد فان ادعى استهلاك حال او غصب مال فان في يقضى على  
 المولى وان ادعى استهلاك ودعة واستهلاك بقاء حقه على العبد المحجور فعندها لا يسمع هذا  
 البينة على المولى وسمع على العبد وبواخذ بعد العتق وهذا يوسف ببيع البينة على المولى  
**وان شهدوا على اقرار العبد بذلك** لا يقضى على المولى سواء كان حاضرا او غائبا **ولو ادعى**  
**على اقراره** فحينئذ حينئذ يثبت له في حقه ما ادعى عليه ودعواه وان ادعى بقران العبد حي فقام  
 المدي بنبته على دعواه فان القاضي لا يسمع بينته ولا يقضي بالارش للمدعي على البقي ولا يشترط  
 حفره العبد وكذلك **لو ادعى عليه** ان فقا عين برودونه وبعته الف وانكر المدعي عليه  
 فقام المدي بنبته على دعواه فان القاضي يقضى برفع قيمة البردون للمدعي على المدعي عليه وان  
 لم يكن البردون حاضرا والدي الذي اذن له ابوه او وصي ابنته في التجارة بمنزلة العبد الذي اذن له  
 في التجارة اذا شهد الشهود بما هو ضمان التي رأت قبلت شهادتهم عليه وان كان الذي  
 اذن له غائبا هذا الجمل من التوفيق **وفي فتاوي رشيد الدين** العتق الى ذون اذا ادعى  
 على ان لا يشترط حفره وصيته وكذا لو ادعى العبد على ان لا يشترط حفره  
 المولى لان يد العبد معتبرة فيسمع دعواه على الغير **وفي الذخيرة** لو ادعى جرجا في دابة او حرا  
 في ثوب لا يشترط احضار الدابة والثوب لسماع هذه البينة لان المدعي في الحقيقة اخرج  
 الغائب من الدابة والثوب المفار ب ان يبيع عند انفاربه اذ اركبه ومن سواء كان  
 كان رب المال حاضرا او غائبا لان ولادة انصرف له فلا يعتبر حضور رب المال بعد العتق  
 وان لم يكن له فيسبح فاقض رب المال دون انكار الوكيل بشراء الدابة وقبضها في البيع  
 واراد ان ياخذ الدار من يد الوكيل كان له ان ياخذها ولا يشترط حفره الوكيل ولو كان  
 المشتري بموا الوكيل لم ياخذ الدار فانه يبيع لا ياخذها الا بحفره المولى او وكيله وحفره  
 البائع او وكيله قال فعلى هذا التحق المشتري من يد الوكيل باثراء الا يشترط حفره  
 المولى للفقهاء المحققين ويكتفي بحفره الوكيل لبقائه مقام المولى كما في هذه المسئلة

**شهد** واعيا غائب ان يطلق امرته هذين ثلثا لا يقبل وان كان الرجل حاضرا والمروءة غائبة تقبل وكذا  
 لو شهدوا انه اعتق امته وهي غائبة تقبل لان المروءة والحارة لو حضرا وكذا نائم بالثبوت الى كثر منهما وكل من  
 حفر وكذب لا يثبت اليه كذب لاياب اليه حفر اول حفر **واذا** ادعى من يبيع غير يقوض يشترط حفره البيع عند  
 المدعي يثبت البيع عند القاضي لان البيع لم يتم بعد حث لم يوجد الباع بخلاف ما اذا ادعى من يبيع يقوض  
 لا يشترط احضار الباع لان هذا في الحقيقة دعوى الدين في قضاوي ريب الدين **وفيها ايضا** المشتري اذا  
 ادعى على الباع تسليم البيع لا يثبت له دعواه مالم يحضر الثمن اذا لم يكن موقفا اذا حضر الا انه يجبر الباع  
 على احضار البيع **وكذا** لو ادعى تسليم العبد استأجره خفي بانه فسخا عقدا الاجارة والاجرة يقوضه لا يسمع حث  
 يحضر مال الاجارة بغير اذنان يقوض **وكذا** اذا ادعى تسليم الرهن من الرهن لا يجبر على احضار الرهن رهونه  
 مالم يحضر الرهن قدر الدين **وفيها ايضا** احضار النكحة من الورثة ليس بشرط لعنه ثبوت الدين في النكحة با  
 البينة لكن اذا ثبت الدين لا يمكن من المطالبة الا بالنكحة ولا يمكن اثبات النكحة الا باحضار الورثة لان  
 في النكحة يشترط الاحضار لاثباته فيقول رب المال للقاضي كلغة احضار النكحة اقيم البينة فاذا حضر وانما  
 الدين يكفي ولا يشترط احضار رابا في حصول القصد **ودعوى القتل** الخطأ يقبولة على القاتل والبينة على ذكر  
 سموعة بدون حفره العاقلة كذا حكم من جوي شيخ الاسلام برهان الدين رفته الله عليه **وفي فتاوي رشيد**  
 الدين رجل غصب جدا فقام الآخر البينة على الغاصب ان العبد ملك لا يقبل بينه لان دعوى الملك المنكسر  
 لا يقبل الا على ذي اليد لكن لو ادعى على غيره ذي اليد انك غصبته فيسمع في حق دعوى الضمان الا يرى  
 ان دعواه على الغاصب الاول صحيح وان كان العين في يد غاصب الغاصب ولو اقام الغاصب منبته  
 على العتق لم ان هذا العبد ملك يقبل **وكذا** لو ادعى ان العبد ملك غصبته فلان وقيام البينة يقبل **وذكر**  
 شمس الامة السرخسي في العتق من دعوى الغصب ان دعوى الغصب على غيره ذي اليد مقبولة ودعوى  
 الملك المطلق غير مقبولة **وذكر** في باب آخر الاستحقاق الذي يرجع فيه الثمن والذي لا يرجع من يبيع الجاهل  
 من فسخه فانه يبيع على القطع حتى انك تبيع التمسك رجل يبيعه الغاصب من الضمان لانه استحق منه عين  
 ما غصب وعام هذا ان يبيعه هذا ان شاء الله تعالى في مسائل الاستحقاق في الحديث بعد الدعوى **اذا ادعى**  
 دارا في يد رجل فقام المدي عليه بنبته ان الزا كانت ملكا له بغيرها من فلان منذ شهر وسلم اليه ثم اوغنها  
 ونجا بها فانما في يد المدي من دعوى ذي اليد ان صرفه في ذلك فلا قصوة بينهما وان كذب المدي  
 والبيد في الدعوى الا ان القاضي علم ان الامر كما قال ذو اليد فقد علم ان يد ذي اليد ليست بيد خصومة  
 وعلم القاضي فوق تصديق المدي فبدفع ايضا وان كان القاضي لا يعلم لا بدفع الخصومة ولم يعرف البيع  
 من فلان ولو قال او دعه فلان بدفع الخصومة واذا لم يقبل بينته على البيع من فلان يقضى القاضي عليه  
 فاذا حضر الغائب بعد ما قضى القاضي للمدي وقيام البينة ان الدار دار ريسال القاضي من اتي وجه حارت  
 الدار له فان لم يكن شيئا يقبل بينته ويقضى بالدار له وان قال حارت لا بحصة الغار من ذي اليد فانما يقبل  
 بينته على ذلك لان القفا بانكس المطلق على ذي اليد قفا على من يبيع الملك من جملة هذا اذا حضر بولكم  
 للمدي فاما اذا حضر قبل الحكم للمدي ان اقام البينة على انكس المطلق حار الغائب مع المدي بمنزلة الجاهل  
 حين يبيع انكس المطلق **وان** ادعى الشراء من ذي اليد منذ شهر وقيام البينة به قبلت بينته ودفع  
 بينته المدي على الدار عليه لانه بينت انما قامت على غير خصم وقال للمدي انك يبيعك على هذا النوع



ضر لان ينسك الاولي قد بطلت هذا الذي ذكرنا اذا ادعي المدي ملك مطلق وقال ذواليد بعد  
فلان وسلمها اليه ثم اودعها اما اذا ادعي المدي الشراء من ذواليد منسنة بكذا ونقد الثمن ولم يقبض  
الدار وقال صاحب اليد بعتك من فلان منسنة وسلمها اليه ثم اودعها وقال فلان القاضي بالمدعي  
ان صدقته وكس او علم القاضي فلا خصوصية بينهما وان لم يقبض المدي في ثمنه يقضي بينه المدي  
فانه قضى ثم حضر الباع لا يثبت الا دعواه اذا ادعي كما قال ذواليد اما لو ادعي ملك مطلقا والشراء  
من ذواليد قبل شراء المدي ببيع دعواه فلو حضر قبل الفسخ وانما البينة على ما قال صاحب اليد  
بينة في ثمنه دفع بينة المدي على ذواليد في ثمنها على غير خصم وقال المدي اعد بينك على الذي حضر  
فانه اعد كان هو او لا وان لم يقبض له ثمن ولو حضر قبل الفسخ ولم يعد البينة على ما قال صاحب  
اليد الا انه صدق صاحب اليد في ثمنه لا يندفع خصوصية المدي عن ذواليد على ما ادعي هذا كله  
اذا باع قبل الرجوع **اما اذا باع** بعد الرجوع بان ادعي ثمنه فاما من عند القاضي وكذا فاما من غير ما  
القاضي في المدي بعتك من فلان ان الدار له فقال القاضي عليه انما كانت يبعها من فلان بعد ما  
قضى من ثمن القاضي او قال وبعها من فلان وسلمها اليه ثم اودعها وقال فلان القاضي بانه قاله ذواليد  
ولم يقبض هو بذلك ولكن علم القاضي بذلك او لم يعلم القاضي ايضا الا ان صاحب اليد اقام بينة على ان  
المدي بذلك فلا خصوصية بينهما وان لم يكن ثمنه في ذلك اقام صاحب اليد بينة على ما ادعي فانه في  
لا يبيع بينة ولا يندفع الخصومة عن ذواليد وكذلك لو اقام المدي ثمنه هذا او اعد ثمنه فاما من  
القاضي وباع المدي عليه ثم نقد القاضي اليه القاضي فهو على هذه الوجوه وهذا بخلاف ما اذا اقام المدي  
شاهد من قبل ان يقضي القاضي فاما من عند القاضي وباع ذواليد من فلان ثم تقدم اليه القاضي في  
ذواليد انه باع من فلان بعد ما قضى من ثمنه فان فلان اودعها منه وقال وافر المدي بذلك وجاز  
القاضي لا يندفع الخصومة عن ذواليد **ولو افر** بالدار لغيره بعد ما اقام شاهد واحد او شاهدين  
يكون اقراره باطلا ولا يندفع به الرجوع **هذا الذي ذكرناه** في الرجوع واما فاقه البينة اما هل هو  
بيع المدي قبل فاقه البينة او بعد فاقه البينة قبل الفسخ ذكرنا في المحط ايضا **رجل يبيع دار** فاجل  
واحد في الدار فطلب القاضي من المدي بينة فقام من عند القاضي وباع ذواليد الدار من رجل  
فيهم من ثمنه لو تقدم اليه القاضي وجاء المدي بشهود يشهدون ان الدار له وقد علم القاضي ان القاضي ببيع المدي  
عليه او اقر المدي عليه بذلك فلا خصوصية بينهما وان كانت الدار في يد المدي عليه وكذلك لو اقام المدي  
شاهد واحد فقام من عند القاضي فباع المدي عليه الدار من رجل فيهم من ثمنه لو تقدم بعد ذلك  
اليه القاضي وجاز المدي هذا آخره القاضي لا يبيع خصوصية المدي اذا علم القاضي ببيع او اقر المدي  
بذلك **ولو اقام** المدي شاهد من غير ذواليد ولم يقبض القاضي ثمنه فاما من عند القاضي  
فباع المدي عليه الدار من غيره لا يبيع به من ثمنه لو تقدم بعد ذلك اليه القاضي فانه يقضي للمدي البينة  
على المدي عليه وان اقر المدي بذلك او علم القاضي بقرينة ان هذا الواحد وبيّن ان هذا  
في هذا الرواية **وروي** ابن سماعه عن ابي يوسف انه سوي بين ان هذا الواحد وبيّن ان هذا  
واطل ببيع المدي عليه وبعته في الغصاني **ولو ادعي دارا** وانما من هذا واحد او شاهدين  
ولم يقبض القاضي بالدار بينهما ان شاهد من ثمنه هذا الواحد وبيّن ان هذا

بأن هذا الاخر فثبت عدالت الشاهدين والدار في يد المدي بعد القاضي يقضي على المدي هذا كله  
**في المحط** والذخيرة في كتاب الاحكام اذا اقام رجلان في سلعته فلم يقبضه الا القاضي في ثمنها  
المدي عليه جاز وبعد التقيم الى القاضي لا يجوز الا اذا علم انه ترك الخصومة ولو باعها بعد  
التقيم الى القاضي قبل فاقه البينة وادعها المشتري اياه وانما على هذا بينة لا يقبل ولو باعها  
لمحضر من القاضي او اقر المدي ببيع خلاصته بينهما واذا باع بعد فاقه البينة لمحضر من القاضي لم يحضر  
بيده **ووضع** في دعوى الشفعة ادعي دارا او عدا وانما شاهد من ثمنه ولم يقبض ثمنه فاما القاضي  
عليه ذلك الشفعة او وجهه قال لا يبيع به ولا جهة قال ابو الفضل هذا خلاف جواب الامام **في**  
ايضا ادعي دارا في يدي رجل وجعل المدي عليه ذلك فمثل المدي البينة فذهب المدي عليه فباعها  
فيهم جاز فان كان قد اقام البينة ثم باعها بعد ذلك فان قدرت على المشتري ابطلت البيع ولم اقدر عليه  
وعدت البينة فثبت المدي فانه اذا قضى الباع قيمتها وان شاء وقف الامر ببيع المدي ببيع المشتري  
ذكره باب ما يكون اقرار المدي عليه **من** قضاوي رشيد الدين الشافعي رحمه الله تعالى في رجل اقام  
البينة فقيل ان يقضي المدي رد المشتري العبد على بايعه بالعبث بغيره القاضي بشرائط لا يندفع  
حده ودعوى المدي انه اقام البينة عليه صار خصما ولا يجوز له اخراج العبد من ملكه ولو انما استثنى  
لم يبق البينة والباقي في محله يندفع الخصومة من المشتري لم يصر خصما بعد لان الكبرى في البيع ان يمان  
البايع خاصا بالمشتري خاصا فاصحاب العبد يري بالرد على القاضي الاولي اذا ثبت رد  
البينة كذا ههنا وذكره ابن سبغ الاول من قضاواه **ادعي** ان الذي في يدك ملكك وانكر  
ذواليد قبل ان يقيم المدي البينة دفع الدابة الى رجل آخر ثم قال للمدي ان المار الذي كان في  
يدي ملك فلان ودفعت اليه فادع عليه ان كان كذلك حتى لا يجادل القاضي المدي عليه على اقراره  
لان مجرد الرجوع بدون فاقه البينة لم يصر خصما فلم يعلق حق المدي به الا بقرينة ان بعد الرجوع  
لو باع من غيره ببيع البيع لكن لو اقام شاهد من ثمنه قبل ظهور العدالة لا يملك الدفع الى غيره  
فكذلك لو اقام شاهد واحد ليس له ان يدفع الى غيره لانه صار خصما **ذكر** في ابن سبغ  
من قضاواه ادعي ان الدار ملكه فقال ذواليد بعتك من فلان وكان ملكك وهو محسوس في يدي  
بالثمن في الحال وانما البينة لا يبيع لانهما اقربا له كان ملكه فظهر انه خصم فلا يمكنه اخراج  
من ان يكون خصما **المقصود** في الرجوع في الدعوى والخصومات ذكرنا في الذخيرة وفي باب  
في قيام بعض اهل الحق من البعض في الدعوى والخصومات ذكرنا في الذخيرة وفي باب  
الاستحقاق من البيوع من يبيع الجاهل رجل باع من رجل نصف العبد بانه دينار او دية نصفه  
ثم جاء الباع في رجل وانما البينة ان له نصف العبد فلا خصوصية بينه وبين المشتري اذا اقام  
المشتري البينة فاما من الباع لا يمكنه ارجاعه في دار الدنيا اذا باع يتصرف به اليه انكر  
نصف دون ملكه فظهر ان المشتري يملك البايع والابداع حصل له نصف العبد بغير  
والاستحقاق ورد على الودعة والودع لا يصب خصما **ولو اشترى** نصف العبد من رجل  
ثم اودع نصفه بغير رجل آخر كان خصما للمدي لان الاستحقاق ورد على النصفين على سبيل  
البيوع نصفهما كان ملكه ونصفه فاما كان ودعه لانه لم يظهر ان البايع باع ما يملك لانه باع



ما في يده موكان النصف الآخر في يده لكان بيعه فاذا كان كذلك لم يكن احد النصفين في الاحتفاظ  
الا انه لا يقضي في نصف الوديعة لانه ضمن في ذلك ويقضي عليه نصف المشتري وهو الربع والربع  
المشتري على البيع نصف الثمن لانه استحق نصف البيع وهو نصف العبد وتوقف النصف  
الاخر الى ان يحضر الغائب وذكر في **دعوى المتعدي** عن ابي يوسف في رجل ادعى دارا فقال ان نصفها  
في يدي ونصفها لفلان فقال ذوالربط نصفها والنصف الآخر لفلان واقام المدعي البينة ان نصفها  
قال يقضي له بالنصف ويكون النصف الثاني في يده وبين الذي ادعى النصف نصفين  
وذكر في المتعدي ايضا لو اقام رجل بينة انه اشترى دارا من يقره في ايدى بعضه وبعضه حافرو  
بعضهم غائب فانه لا يقضي له على الحافر الا ربع حصته في قول ابي حنيفة وانه لو كان  
اذا كان الحافر غائبا بنصف الغائب واقام البينة على ذلك وعلى القبض فان هذا الجور  
على قبض قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف اعطى بنصفها غير مقسوم في الصدقة والهدية  
فاذا قدم الغائب قضيت عليه واما الرهن فلا يقضي على الحافر شيئا حتى يقدم الغائب  
فاذا قدم كلغة ان يقع البينة بحفرها **هكذا** ذكر في المتعدي وذكر في الخط ولو ادعى شراء دار  
من يقره في ايدى بعضه وبعضه حافرو وبعضهم غيب والحافر غائب بنصفه فانه  
البيع فاقام المدعي بينة على دعواه فالتعدي لا يقضي الا على الحافر في حصته عند ابي  
حنيفة وهو قول ابي يوسف فابو حنيفة رزق النصف على الغائب على اصله ان الحافر  
ينصب ضمنا على الغائب مثل هذا فلا يكون القفا على الحافر قفا على الغائب الا بالبر  
**ان البائع** اذا كان واحدا والمشتري غائب وحاضر فالحاضر لا ينصب ضمنا على الغائب  
وابو يوسف فرق بينهما فقال اذا كان المشتري واحدا والبائع اثنين ان القفا لا يتعدى الى  
الغائب ولو كان البائع واحدا والمشتري اثنين يتعدى القفا الى الغائب والوقت  
ان البائع اذا كان اثنين فحق البائع غير متصل بحق الاخر لان النصفين متفرقة الا يرى انهما لو قفا  
رجلا بالبائع فقبل ان ينصب احدهما كان له ذلك فلا ينصب الحافر ضمنا على الغائب هذا اذا  
اذا كان الحافر غائبا بنصف الغائب اما اذا كان حاضرا بنصف الغائب والتعدي يقضي بالدار كلها  
للمدعي اما في نصب الحافر فلا يملك واما في نصب الغائب فلان لا يملك بنصب ضمنا في نصب  
الغائب حيث لم يملك فيه والمدعي انصب ضمنا على الغائب في اثبات المصلحة في نصب لانه لا يتعدى  
الى اثبات مصلحة الحافر في نصب الغائب الا باثبات المصلحة للغائب ثم باثبات المصلحة  
**وذكر في النوازل** عن محمد بن يدي عن رجل ادعى باعه وقلنا انك انك الغائب فبالبالف واقام  
البينة يقضي على الحافر بنصف الثمن ولا يقضي على الغائب الا ان يحضر الغائب وبعد البينة عليه  
ولو كان قد ضمن كل واحد منهما ما على صاحبه من الثمن جاز ويقضي عليها ولا يحتاج الى اقامة  
البينة فانما على الغائب كذا ذكر في بيع النوازل **وذكر في الخط** لو ادعى رجل ان نصف  
الغائب اشتريته هذه الدار من هذا الرجل بالبالف ونقنا له الثمن واقام البينة على ذلك فقال  
قباس قول ابي حنيفة يقضي على نصف الدار فاذا قدم الغائب كلف اعادة البينة وعلى  
ابي يوسف يقضي بالدار كلها للحافر والغائب ويدفع الى حافر نصف الدار ويوضع النصف

ثقة ولا افسها حتى يحضر الغائب فان قدم الغائب الشراء بطل نصيبه في ذلك جاز لنصيب الحافر وهذا لا خلاف  
**وذكر في البسط** وقال قيل في حق الغائب ولم يذكر خلافا وذكر في دعوى المتعدي عن ابي يوسف في رجل  
في يده عدي رجل ان بينه وبين رجل غائب من غير حصة ميراث وقال الذي يورثه يورثه بل هو بين وبين  
فلان رجل اخر سوى الذي سمي المدعي بعد ميراث فاقام المدعي البينة ان نصيبه فانه يقضي له بالربع لان  
النصف الذي في يده هذا الحاضر هو بين المدعي وبين الذي يورثه ان يتركه نصفين **ولو** قال الذي العبد يورثه  
هذا العبد وقلنا آخر وقال المدعي فلان الذي قلت نصيبه والنصف الاخر له واقام البينة يقضي بالنصف  
**ولو** قال الذي في يده العبد نصف هذا العبد لفلان وهو وديعة والنصف الاخر لادري لمن هو فقال المدعي  
نصف فلان كما ذكرت وانه دفع اليك ولكن النصف الاخر له واقام البينة فانه لا يقبل حتى يحضر فلان الغائب  
الرافع وذكر في المتعدي ايضا عن ابي يوسف في رجل ادعى دار باع نصفها من رجل غير مقسوم والاشهاد بالقبض  
وباع النصف الاخر من آخر ثم اتى رجل ثمن النصف الدار قال هو قسم للشتر بيني وبينها فخذ من كل واحد منهما  
نصف ما في يدي وبانها طرفة فهو قسم ياخذ منه نصف ما في يدي ولو اجاز بيع الاول لم يجعل بينه وبين المتعدي  
خصومة ولو باع نصفها من رجل غير مقسوم وقبض المشتري ثم جاء المدعي جعلته ضمنا للمشتري وقضى  
للبائع وياخذ من كل واحد النصف منها وهو نصف ما في يده فان قال البائع ان اسم اليك نصف  
ما في يدي من هذه الدار وهو النصف غير مقسوم صار ذلك ولا خصومة بينه وبين ذلك المشتري  
**وكذلك** لو كان هذا الدار من كذا في يد رجل فباع منها الدار دفعه ثم اتى رجل ثمن النصف الطعام  
فانه ضمن للبائع والمشتري قال **ابن سناء** وروى عن ابي يوسف ولا يحفظ عنه انه قال لو باع  
الدار غير مقسوم فلم يقبضه المشتري حتى جاء المدعي النصف فالحصن فيه البائع دون المشتري ويقضي للمدعي  
على البائع نصف الدار ويقال للبائع سلم للمشتري نصف الدار **وذكر في المتعدي** هكذا في الغرض الاول  
من هذه الاشكال يصير رواية في مسألة عارت واقعة الفتوى وهو دار بين اثنين من غير حصة الميراث  
غائب احدهما فادعى رجل نصف هذه الدار ساقا فالحاضر هل يبيع هذه من المتعدي ويحل على  
انه يكون ضمنا للمدعي في نصف ما في يده وهو الربع **وذكر ايضا** في فتاوى رشيد الدين في ارض باب  
الرعي بسبب العيب والغيب **دار مشتركة** بين رجلين ادعى رجل نصف هذه الدار  
على احدهما يكون مدعي الربع وهو نصف ما في يده لان النصف باق في يده فله ان يدعي ربع ما في يده  
لان لو كان مدعي النصف الذي في يده يكون مدعي النصف المعني وهو لم يدع النصف المعني  
وذكر في باب اثبات حاكمك بسبب وبغير سبب في فتاواه ايضا **مدعي** على رجلين ان الدار التي  
في يدي مملوكة واقام البينة على احدها فان كانت الدار في يد احدهما حكم الميراث يكون القفا  
عليه قفا على الغائب يكون قفا على الباقي من الحافر **ولو** كان في يد ابيها او في يد احدهما حكم  
الشراء لا يكون القفا على احدهما قفا على الباقي من الحافر **وذكر في دعوى المتعدي** رجل ادعى ان له نصف  
نصف هذه الدار ساقا والدار في يد رجلين فاقبضها بعد الدعوى او قبضا غائب احدهما في  
المدعي على حاضرها ويورثه نصف مقسوم فشهد شهوده ان هذا النصف الذي في يده هذا الحافر  
للمدعي وتدل على المدعي نصف الدار ساقا فاقبضها وتعلم باطله لانهم شهدوا بالكثر ما ادعاه  
**دعوى الدين** ذكر في المتعدي ايضا رجل اقام بينة فانه وقلنا ان الغائب على هذا الف وقضى للمدعي

Copy



بشخص الحق ثم قدم الغائب ليس له ان يفر من الغم مني الا ان يقيم البينة ولما كان يفر من الشكر نصف  
ما اضر بالقرارة بالشكر **وذكر** في شركة الزبيرة اذا كان الدين بين ثلاثة مشترك على ان يفر من  
وصف الشكر وطلب نصيبه فمردون على الرفع **وفي** الشكر ولو ان رجلا ادعى على رجلين ما لا يوافق  
البينة واحدها حاضرا والاخر غائبا على الشكر في ثمانية ايام فبينة قال اقصى بمالك وقال ابو يوسف اقصى بغير  
على الحاضر والغائب اذا كانا مشتركين فيما عليهما **وذكر** هذه المسئلة في الحيط وقال قال ابو حنيفة في  
اقتضى بالمال على هذا الحاضر والغائب جميعا كذا ذكر في الاقضية قال ابو بكر الرازي هذا الجواب لا يستقيم  
على اصول ابي حنيفة لان الحاضر لا يتصف بها عن الغائب عن نفسه فبينة هذا المال وقال وذكر  
في الشكر ان ابا حنيفة قال اقصى على الحاضر نصيب المال وقال ابو يوسف اقصى على الحاضر والغائب  
جميع المال قال رحمه الله اعلم ان في هذه المسئلة في الحيط واما باب في الكل على خط  
والصواب في حنيفة العقب الحاضر وعلى الحاضر مقتضى عليه وذكر صاحب الاقضية في بعض هذه المسائل في حنيفة  
ان على قول ابي حنيفة يقتضي العقب على الحاضر **وذكر** في بعض المسائل انه يفر من العقب الى الغائب  
وانما ذكر قول ابي يوسف مع ابي حنيفة وانما ذكر قوله خلاف قوله فكان من ابي حنيفة روايت  
في الغمول كلها سواء كان احد الشركاء حاضرا او غائبا عليه **وذكر** ان ابي يوسف روايتان وكذا في  
عن محمد بن روايتان واما الفرق والاولى **وذكر** لو كان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه او كان  
الحاضر كفيلا عن الغائب او كان الاصل على الحاضر والغائب كفيلا عنه فلهذا كله سواء ونصيب  
الحاضر ضمن الغائب هكذا في الاقضية **وقال** ابو بكر الرازي ان كان كل واحد منهما كفيلا عن  
صاحبه باخره فاجوب بذكر في الاقضية ان الغائب لا يتصف بالحاضر ضمن الغائب لان المال الذي ادعاه  
على الكفيل عن ثابت على الكفيل لانه ثبت في الرجوع بذكر فيكون ضمن الغائب  
فاما اذا كان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه بغير امره فالحاضر لا يتصف ضمن الغائب لان ما  
يوجب على الكفيل ليس بسبب ما يدعى على الغائب الا ترى انه لا يرجع به على الغائب فلم يتصف  
ضمنه وقوله لو كان الاصل على الحاضر والغائب كفيلا عنه فيه نظر لانه يجوز ان يكون المال  
على الاصل دون الكفيل كما قيل الكفالة بخلاف ما اذا كان الاصل على الغائب والحاضر كفيلا عنه لا يجوز  
ان يكون المال على الكفيل دون الاصل فكان من فروقه وجوب المال على الكفيل وجوبه على الاصل فانصب  
الحاضر ضمن الغائب **وفي** هذا الجنس ما ذكر ابن جهم عن محمد بن رجل باع عن رجلين بلف  
على ان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه بامره فانه يقتضي على الحاضر بلف ما يوجب الكفالة وحسب  
بالاحالة فان حضر الغائب قبل ان يفر البائع من الحاضر الف كفيلا بامره فان فر من الذي حضر  
الاخمس منه وهو الاصل عليه لان العقب على كفيلا له بما فقه عليه والعقب على الكفيل عنه لا  
يكون فدا على الكفيل **وذكر** في باب ما كان رجل على آخر الف بكفيل بامر المطلب فليق الغائب  
الاصل قبل ان يلقى الكفيل وانما عليه بينة ان لا يحكي كذا وفلان كفيلا بامر مكره فانه يقتضي على  
الاصل بلف ولا يكون هذا فقه على الكفيل فلو ان الكفيل ليس له ان يفر منه بلف فليق الغائب  
البينة عليه **وذكر** في الكفيل او لو ادعى ان له على فلان الغائب الف وانت كفيلا على حقه  
بامره وانما البينة ثبت المال عليه وعلى الغائب ونصيب الكفيل ضمن على الاصل اما الاصل

لا يتصف ضمن الكفيل **وذكر** في الحيط ابا رجل ادعى على رجل الف نفسه ولما كان الغائب  
من ثمن بامره وانما البينة قال ابو حنيفة يقتضي نصيب الحاضر والغائب فتحاضر الغائب  
كفيل عليه اذ البينة وقال ابو يوسف يقتضي نصيب الحاضر والغائب فتحاضر الغائب لا  
يجوز ان يادى البينة **وذكر** صاحب الاقضية بعد هذا ما يدل على رجوع ابي يوسف الى قول ابي  
حنيفة ولو كان الف ميراثا بينه وبين الغائب لا يكلف الغائب اعادة البينة بل خلاف **و**  
**الحاصل** ان الدين اذا كان مشترك بين الشريكين لا يجهه الارث بل يجهه اخرى فاحد الشريكين لا يتصف  
ضمنه عن الآخر عند ابي حنيفة وان كان مشترك الارث يتصف ضمنه وعند ابي يوسف يتصف ضمنه  
على كل حال وقال محمد بن قاتل ابو حنيفة فيكس وما قال ابو يوسف النخاع ومحمد بن النخاع  
كان ابو يوسف كذا ذكر في الشكر ثم على قول ابي يوسف ومحمد بن النخاع ان يفر من الشكر  
ادعي كان باخره ان شاكركم المديعي في قبض ثم يفر من المطلب وان شاء اشبع المطلب  
واقترع فيه **وقوي** بطرث **وذكر** في شهادات الحيط اذا ادعى الدار ميراثا عن ابنته لنفسه  
ولا قوة فلان وفلان وقال الشهود لا يعلم له وارثا غيرهم واخوته كلهم غيب واجمعوا على هذا  
البينة في الحق جميع الدار وليست بقوله الا ان احضر الورثة يتصف ضمنه عن الميت فيما يثبت له وعليه  
**الارث** لو ادعى على الميت دين فخرقه احدهم ثبت في حق الكل قلنا لو ادعى احد الورثة دين على ان  
لبيت وانما بينه وبين الميت في حق الكل واجمعوا على انه لا يدفع الا الحاضر نصيب الغائب ثم بعد  
هذا قال ابو يوسف ومحمد بن يوسف نصيب الغائب ويوضح على يد عدل **وقال** ابو حنيفة ابو يوسف قد  
اجمعوا على ان صاحب البدن لو كان مقررا لابي حنيفة نصيب الغائب من دينه **هذا هو الكلام** في العقب رابعا  
الغولات لا تشك على ان قولهم يفر من نصيب الغائب من دينه ويوضح على يد عدل واختلف النخاع  
على قول ابي حنيفة قال بعضهم لا ينزع من دينه ثم فعل العقب اذا حضر الغائب هل يحتاج الى اعادة  
البينة قبل جناح وقيل لا يجب وهو الصحيح **وذكر** لو ادعى الدين بسبب الميراث فانه يقتضي نصيب  
الحاضر والغائب هذا الذي ذكرنا اذا ادعى بعض الورثة والبعض غائب اما لو طلب بعض الورثة  
القسمه والبعض غائب هل يسمع ذكره باب الشكاهة باجوزتها وما لا يجوز منها وانما الجاهل  
**احد الورثة** ان كان حاضرا وطلب نصيبه والباقي غيب لا يقسم الباقي وان اقام البينة في ذلك  
لانه القسمه في معنى العقب وانما يكتسب ولكن فلا بد من مقتضى له ومقتضى عليه وممكن وممكن **فقه**  
غائب واحد من الورثة وحضر اثنان واقربهما دارا بينه وبين ميراث بينه وبين الغائب وطلب  
القسمه او طلب احداهما القسمه منه قال ابو حنيفة لا يقسم الباقي بينهما فيقتضي البينة على ما ادعى  
قالا يقسم ويشهدانه فعل ذلك باقرارهما واجمعوا على ان بعض الدار كانه يد الغائب او يد  
مودة لا يقسم حتى يقوم البينة في ذلك واجمعوا على ان الورثة لو كانا شغولا لا يقسم بدونه البينة  
واجمعوا على انهم لو ادعوا الشريكة باشراد وطلبوا القسمه يقسم باقرارهم بدونه البينة اذا كان الكل  
مضورا ثم قال وهذا كله اذا كان الحاضر ثبتي والغائب واحد فلو كان الحاضر واحد لا يقسم  
الباقي وان اقام البينة في ذلك لان القسمه في بعض العقب على ما بينت هكذا ذكر في شهادات  
الحاضر **وذكر** في كتاب القسمه اجمعوا على ان في الغولات الموروث وفي العقب الموروث



تو میں نے یہ نوید نکلنے والی لایا تو میں اس میں جو برائی تھی اس میں اور بھی میں اس کو  
 دیکھا اور اس کو راز میں لایا تو میں اس میں جو برائی تھی اس میں اور بھی میں اس کو  
 معلوم کیا کہ اس میں جو برائی تھی اس میں اور بھی میں اس کو



الفصل الخامس







او بيع او عارضة ذلك في بعض المتأخرين لا يقبل ويقضي على الفروايب فيها وبالفرض  
الامة الاورق في حكم هذه طلبة الدين المتأخرين والاصح ان لا يقبل هذه البينة ولا يتعقب الى  
ضمائم الغائب وبذلك لا يقع طلبة الدين وحسب الجاهل الصغير تدل على صحة هذا القول والرد  
يقوله الناس انهم اذا ارادوا ان يثبت شي على الغائب من طلاق او بيع او وقف او غيره جعلوه  
ما يبرهنه انما يشترط الوكالة الخافض يدعون بنحو الوكالة بوجود الشطر من الغائب ويقعون  
البينة على وجود الشطر من الغائب قول بعض المتأخرين والاصح ان هذه البينة لا يقبل كما ذكر  
في الجاهل الصغير لان قبولها ابطال حق الغائب كما ذكره الحلي **وذكر** في دعوى المتأخرين  
دارا فطلب الخلع الشفعة فقال المشتري انما اشتريته فلان فانام البينة فلانا وكله بشرائها من  
سنة لا يقبل هذه البينة لانها لو قبلت لزم البيع على الغائب قالوا فليجزم هذه المسئلة الموكلة  
عليه ان ان الدار التي يروى له فاجاب صاحب الدار وكيل فلان بالشر لا يندفع على الخلع  
**وذكر** في دعوى الضرر اذا قال الذي عليه يدعي انكم بيعت هذا العبد من فلان الغائب ان  
يبرأ من بيعه والبراءات لا تقبل **وذكر** في التأخر في البينة ويندفع دعوى الذي يملك الوكالة البينة  
على اقراره بالبيع من فلان او على اقراره بغيره فلان الغائب يدعي غيب الرواية ان لا يلزم  
الغائب الشرع هذه العورة الا ان يشهدوا الى الذي يبيع من فلان وقبضه فلان وانما صاحب اليد  
اشترها من فلان فاجعل البيع للغائب لازما واجعله ايضا لازما **وفي كتاب الاحكام** في الفقه  
واقاله الى غيب الرواية سئل يعقوب رحمه الله عن ادعي دارا يروي رجل وانام البينة وانام  
المدعي عليه بينة ان الذي يبيع هذه الدار من فلان قال ابطال بينة الطالب ولا يلزم الغائب الشرع  
**وذكر** في شهادة الذين يبيعون باب دعوى الوكيل من فداوه رجل وكل رجلا ببيع غيب من ايمان حال  
فاداد الوكيل ان يثبت الوكالة بالبيع فخر القاضي بحسب الوكالة الموكلة وانكر لا يثبت الا بال  
فله وجهان احدهما ان يسل الوكيل العبد الى رجل ثم يدعي انه وكيل من ماله بالقبض والبيع  
التي يقول ذواليد لا علم له بالوكالة فيقيم البينة على انه وكيل بالقبض والبيع فيسمع القاضي ذلك  
منه ويأمر بالتسليم اليه **والثاني** ان يقول هذا ملك فلان ابيعه منك فباعه وقبض فنتظروا  
بقبض البيع فنقول المشتري لا اقبضه منك لانه افاق ان ينجي اهلك ونكر الوكالة وربما  
يكون القبول حاله يروي او جعل فيه نقضا فيفتن فيقيم البينة الوكيل بينة انه وكيل بالبيع  
والتسليم ويجوز في القبض وثبت بانقضاء البينة ولا يثبت الجبر على القبض **قلت** وورد ثالث  
ذكر في هذا الباب ايضا بعد هذه المسئلة واقاله الى دعوى المتأخرين رجل ان الدار التي  
يبيعك كانت ملك فلان وكنت وكيله بالبيع وقد بعته فنتظروا فقال الذي عليه بعته ملك  
فقلت وكنت وكيل فلان وكنت وكيله بالبيع وقد بعته فنتظروا فقال الذي عليه بعته ملك  
الشرع بينة على انه وكيل فلان بالبيع فمتوهم في يقبل عليه البينة وثبت كونه وكلامه في البيع  
**وذكر** في التأخر في البينة يدعي فداوه رجل يبيع دارا بدينه وقبضه المشتري ثم ادعي المتأخر  
ان دارا يبيعها يعرفها ويحق ابيعه فانام الذي يبيعه على ادعي من الشاهد فاداد  
ردها بالعب لا يقبل البينة وقد حرت المسئلة من قبل وفيه الحلق وفيه المسئلة الجاهل

ولكن

University

لحقن ابوعاصم القاضي العوفي قال قال محمد رحمه الله وقال يجب ان يقبل هذه البينة وان قامت بها البينة  
للقضاة بها لا من الغائب فخر لان المشتري ادعي على الغائب فامسبب ثبوت ما يدعي  
على ادعي فوجب ان يقبل هذه البينة **قلت** في هذه المسئلة ان ادعي على رجل ان يبيع  
من فلان ما يذوب له عليه فاداد عليه بالكتابة وانكر الحق فانام الذي بينة انه ذاب له على فلان  
المدعي فانه يقضي بما يروي في الكفيل الخافض في الغائب فيها حتى لو صفوا وانكر لا يثبت الا بال  
وقد حرت المسئلة من قبل **وذكر** في ادعي على رجل ان يبيع من فلان الغائب بالف وقبض الكفيل  
ذكر الالف الى الطالب وانكر المطلوب التقط فانام الكفيل بينة على التقط والطالب الغائب  
يقبل بينة ويجعل الطالب متعاضدا عليه بالتقسط على المطلوب وان كان الطالب غائبا **وذكر** في ادعي  
التقسط في داره يدعي فاداد فقال ذواليد الدار ادعي ما اشتريته من احد فانام الذي بينة انه ذاب  
اليه اشتريته من فلان الغائب بالف وهم يملكه وان شفعه يقضي بالشرع حتى ذي اليد الغائب  
جميعه **وذكر** في ادعي على يدان ان اشتهراه من فلان الغائب وهو يملكه وانكره واليدان  
المدعي بينة على الشرع وانكر الغائب يقبل ويتعقب الخافض على الغائب في ادعي بالشرع  
وقد حرت **وذكر** في دعوى رشيد الدين لطالب رب الدين الكفيل بالوفا فقال الكفيل المدعيون  
ادعوا والمدعيون غائب وانام الكفيل بينة على ادعوا المدعيون يقبل ويتعقب الكفيل حتى المدعيون  
لان لا يملكه دفع رب الدار الا بهذا فيتعقب حتى ختم قال شيخ الاسلام خواجه زاده رحمه الله في  
شيخ الاسلام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا يجب عن هذا الحلق وكان يقول يجب ان يقبل بينة  
المشتري **وذكر** في ادعي ردها له فداوه انها شيع في حق الروايب ولا يبيع في حق الشاه  
على الغائب **ثم قال** شيخ الامام هذا ومنه من اجاب عن هذا الحلق وقال المشتري وانما ادعي على  
الغائب ما يوجب ثبوت ما يدعي على ادعي فخر من الروايب لا يبيع الا ان ادعي فخره قبل هذا  
الموضع انما يتعقب حتى عن الغائب من حيث الحكم اذا كان بين الخافض وبين الغائب اتصال  
حتى يصير ادعي فخر بذلك الاتصال من ارض الناس فيجعل حتى عن الغائب في بينة حقوق الكفيل  
من الفداء وانما اذا لم يكن بين الخافض والغائب اتصال فانه لا يجعل الخافض عن الغائب  
من حيث الحكم الا ترى ان من يبيع بها فاداد وسلم ثم اراد الاسترداد فقال المشتري بينة  
من فلان الغائب فانام بينة في ذلك لا تقبل ولا تجعل ابيعه حتى بالبيع من حيث الحكم  
وان كان ما يدعي على الذي يبيع ثبوت ما يدعي على الخافض ابطال صحة الاستدلال **وذكر**  
ان الاتصال بين الخافض والغائب سبب من الاستدلال فانما ربيعه من الغائب ولا اتصال  
بينهما وانما روادع من الناس سوا **وذكر** قالوا فمن وكل رجلا ببيع عبد ودفع العبد اليه  
ثم اراد الوكيل ان يخلع العبد من يد فاداد الوكيل انه قد باعه من فلان الغائب وانام في ذلك بينة  
والموكل يكره فانه لا يقبل هذه البينة ولا يجعل الوكيل حتى عن الغائب في الادان ما يدعي  
على الغائب بيب ثبوت ما يدعي على ادعي فخر لان الاتصال بين الغائب والموكل **وذكر** لو كان  
رجلا وهب لرجل عبدا وسلم اليه ثم اراد ان يبرعه فيه فقال الموحد فليكره بينة من فلان  
الغائب وانكر الوهاب ذكر فانام الموحد بينة على ما قال لا يقبل بينة وفيه الحلق في هذا الاتصال











فمن غلب الغالب ويظهر الغالب الغالب وتقام هذه بانه بعد هذا ان شاء الله تعالى  
انما من قاضي رشيد الدين ادي على امره انما كانت بيته امرأة فلما كان  
لا يندفع دعوى المدعي ولا يخرج من ان يكون فضا كذا في رجل وقام ذو اليد  
بيته ان العبد الذي في يده مكس فلان لا يندفع عنه الخسوة كذا فعنا فان قام المدعي بيته  
ادواته يفتي له بها فافرا بانها للغالب في حق شرط البيوت عنها على قول في سري التحليف في النكاح  
وكثرة هذا الباب ايضا ان يبيع اقربها بانها للغالب ولكن بطل النكاح ويبقى عنها المهر  
وهو اختار الفقيه ابو جعفر رحمه الله وقال الا نام الغافل الاقرار بانها للغالب لا يبيع ولا يفتي  
عنها المهر وفيه ايضا اذا شهد هذا على الطلاق والزواج غائب لا يقبل لعدم الشهادة  
على انهم ولو كان الزوج حاضر لا يقبل وان لم يرد دعوى المهر بطريق الحجة وهذا في الشهادة  
عند القاضي انما اذا قالوا المرأة الغائب ان زوجها فلان او اخبره او اقره فدخل فاذ انقضت  
عدتها هل ان تترق باخر وذكره دعوى الزينة اذا شهدوا على غائب ان طلق امرأته  
لا يقبل شهادتهم وان كان الرجل حاضر وامرأة غائبة تقبل وكذا في حق الاصل في الامة والزوجة  
لو حلفا وكذا في الشهود لا يفتي الا بقولها وكل من حلف في حلفه وكذب الشهود لا يفتي الا بكذبه الا بان  
احضر او يقر ويثبت مثل لا يقبل فيه الشهادة في غير الدعوى ان شاء الله تعالى وذكره باب  
دعوى القوي بسبب من قاضي رشيد الدين **ولو تدعى** رجل امرأة فتدعيه واخبرته  
من القاضي ان هذا امران تكونه فلان الغائب لا يقبل هذه الشهادة لعدم اطماع الغائب  
في اثبات امره ولا يثبت الخلو لعدم ثبوت نكاح الغائب وذكره قاضي القضاة في حجة  
الاصل من قاضي القضاة ايضا ادعت امرأة ان حرة لانه كانت فلان الغائب وبها ختم وهذا  
اشترطه بغير حق واقام بيته على انما كان الغائب وانكح لم يقبل لانها يدعي قصر يد اقرها  
ولا يثبت ذلك الا بالثبوت الا على قاضي الغائب وينصب فضا فاذ قامت بيته يفتي  
بعقدها ويغني برفع يد المدعي عليها وذكره كتاب ايضا اذا ادعى الورثة في غلام اكرم  
كنت ملكا لينا اليوم الموت وغنى الوارثون فقام العبد بيته انما كانت ملكه فلان وانما  
تقبل بيته العبد وينصب فضا عن القاضي في ثبات الملك لان ملكه شرط عتقه فيقبض فضا في ثبوت  
الاتفاق وذكره ايضا انه ادي على عبده ملكه فقال العبد انما ملكه فلان وان فلان غائب  
ان اقام العبد بيته على ما ادي اندفع دعوى المدعي كذا هذا لا يثبت ان يكون على نفسه  
نيابة في فلان الغائب فتدفع عنه الخسوة وفي الرعاوي والبيوت عديده بدرجل  
ادعى على ذي اليد ان جده فلان الغائب وانما اخته واقام ذو اليد بيته ان جده فلان  
ذكره في آخر دفعه اليه وديعة او اجاز او رهن لا يقضي القاضي بعقده ولو زعم  
ذي اليد ان جده فلان الغائب او دعيه اياه وقال العبد كنت جده له اعتقه او قال  
كنت عبدا فلان آخر اعتقه فانه لا يقبل العبد فرق بين هذا وبين ما اذا قال ان آخر  
لا يقبل حيث يقبل والفرق انه دعوى الاتفاق اقر على نفسه والقول قول السكران  
يرى ان فلان لو كان حاضر وادعى ان العبد ملكه وقال العبد ان حرا الاصل واقام صاحب

في دعوى القوي بسبب من قاضي

اثبات قاضي القضاة

اليد بيته انه جده فلان او دعيه اياه فثبت كونه جده فلان وديعة اليه الذي هو بيته فثبت ان الغائب انما  
ان يكون العبد له لزمه وهذا خلاف ما لو ادعى رجل عبدا في رجل وقام ذو اليد بيته ان جده فلان  
او دعيه اياه وانما نعت الخسوة لا يبيع العبد فضا فلان الغائب فضا لو حلف ان يكون العبد له لزمه  
العبد والفرق في نظر الرعاوي والبيات وذكره في كتاب الوكالة من الرعاوي والبيات رجل وكل من يفتي  
بغير دين له رجل وغالب الوكيل واحد الوكيلين فضا الوكيل الآخر مجلس القضاة واحضر الغريم في بيته  
الغريم بالدين وحضر الوكالة فقام الوكيل بيته على ان صاحب الدين فلان وكذا فلان الغائب يفتي هذا  
اعمال فضا القاضي لو كانا في بيته اذا حضر الغائب لا يفتي اعانة البيته وكذا لو حلف الغريم ان الوكيل  
اقام الوكيل الحاضر بيته على الدين والوكالة فضا على الغريم بالدين ولو كانا في بيته الوكيل بالخسوة في  
العين والدين توكيل بالقبض الا في حاشية وفي الغصين فضا على الوكيل الا في فرق بين الخسوة والقبض  
فقال في الوكيلين بالخسوة والقبض لا ينفرد احدهما بالقبض وينفرد الخسوة ولو اقام الى خريسته ان فلان  
وكذا فلان بعد واجاز ما صنع كل واحد منهما على حدة فانه يفتي بولاية الاخر ذوات الغائب فضا لو حضر  
الغائب تفتي اعانة البيته واشترط في الفرق فضا لو وكل رجلين بقبض الدين ولم يضر ما صنع كل واحد  
منهما فقبض احدهما ولم يقبل الاخر لم يضر الذي قبل وكيله ولو اجاز ما صنع كل واحد منهما واجاز فضا كل  
واحد منهما فقبض احدهما دون الاخر بغير وكيله وهكذا الجواب في الوكيلة فضا لو مات رجل وترك  
ورثته ودين له وعليه فادى رجل ان البيات او صلى اليه فلان الغائب ارجو ذلك لو رثته والغريم  
فقام الى خريسته في ذلك يفتي بولاية الاخر وان اجاز البيات فضا كل واحد منهما لا يفتي الا في  
ضمان الغائب فيقبض بولاية الاخر لا في حاشية الوكيلين لو حلف وقال قد اقرت فضا كل واحد  
وذكره في الحيط والشافعي اذا ادعى ان على آخر والغافي يعلم انه محض لا يثبت عليه لا يجوز ولو حكم  
عليه لا يجوز بغيره ان يثبت القاضي وكذا على الغائب يبيع الخسوة عليه وكذا في الخسوة  
ربلا في غير هذا القاضي يبيع الخسوة عليه والغافي يعلم ان المحرم ليس له ان يبيع الخسوة  
عليه وانما يجوز نصب الوكيل من ضمن اخفى في بيته ولا يفتي في حكمه بعد ما ثبت انما له داره  
وفود في باب داره وذكره في شهادت الجاني رجل غائب فادى رجل وادى على رجل ذكره في غريم  
للاغائب وكله بطلب كل فق له على فرائده بالخسوة وبالخسوة فيه واعدا عليه بغيره وكذا في قاض  
المدعي بيته على وكالته وفتي القاضي عليه بالوكالة هذه المسئلة دليل على جواز الحكم على السكران فضا  
ادعى على رجل انه غريم الغائب كمن عنده هذا الجمل على ما اذالم يعلم القاضي كونه محض الما اذا  
علم القاضي ذلك لا يثبت وذكره في ادب القاضي ان الحكم على السكران يجوز وقيل ينبغي ان يكون هذا  
المسئلة على روايتين لان هذا في اصل قضاء على الغائب بغيره القضاة على الغائب روايتان  
من اهلنا وكان فقهاء الدين المرحومين يفتي في القضاة على الغائب بعدم النفاذ كذا في نظر اهل  
عدم مذبح اهلنا كذا في حاشية الحيط في القاضي المدعي في حق شرط قبول البيته اذا اريد  
المدعي ان يخذل من يذم الغائب شيئا او انما اراد ان يخذل من ثمن حال كان الغائب  
في يد لا يفتي بغيره الا في حاشية القاضي لا يفتي بغيره الوكيل بغيره اذا غاب الشتر في قبض  
البيع وقيل لغيره ثمة فمقطعة جاز في القاضي ان يبيع البيع وفوقه الشتر لبيع وكذلك لو استأجر

Copyright

versity



المكفول له بنية ان له على الغائب فقال للقاضي اقصى بها على الغائب حتى يلزم المكفول لا يجيب  
القاضي اليه حتى يخرج الغائب فيعزله بخلاف ما لو كفل بكل ما له عليه فاقام عليه الطالب بنية ان له على  
المكفول له عند الفاجت بيقول وان كان المكفول عند غائب ثم في الفصل الاول وهو اذا اضطرر له ما قضي  
له عليه او ما ذاب له به عليه او ما لم يدره او اقر الكفيل بدين على المكفول عنه وانه ان يدفع في ذل ان يجر  
الغائب لم يخرج هكذا ذكر في فعل القضا على الغائب من المصنف وذكر في هذا الفصل من الزفر  
في وثائق مسئلة دعوى الكفالة رجل قال لغيره كس على فلان الف وقولت كس بها وجب اهل  
له على الكفيل ولم يثبت على المكفول عند شئ  
**مسئلة اثبتت الحرمة على الغائب**  
اذا حرم الرجل امرأته على نفسه لم يثبت له غائب على قبل ثبوت الحرمة على القاضي وارادت ان  
يترفع آخر لا يمكنها ذلك الا بعد ان ثبتت الحرمة على الزوج على الحكم بالبنية كونه الزوج معوقا ولا يمكنها  
اقرارا بعد اذ افسد فاحلها ان يزوج على رجل حاضر ان كان له على زوجي فلان بن فلان بنية المهر كذا  
دنيا راوت فثبت ما ذلك من ان حرمت عليه ثلاث نكاحات وان قد اخرجت من كس لغيره على القاضي  
وان قد حرمت على نفسه ثلاث نكاحات وصار بنية المهر واجبة له على كس على كس بالاداء في المهر كذا  
عليه بهذا القضا كما اذا ادعت وتكر العلم بوقوع الحرمة الغلطية بينهما في كس القاضي بالحرمة  
اخرى في اثبتت هذه الحرمة ان يدعى على ان كان هناك نفقة العدة فعلى بوقوع النفقة ويدعى  
وقوع النفقة وبطلان الاداء ويقدم البنية على غيرها ذكرنا وحكم القاضي بوقوع النفقة وبطلان الاداء  
ذكر في سائر الجليل في سجلات شروط اكلوا له وقال لهذا ان الزوجان لم يوجدان في رسوم الجلس  
من ثمنها بغير التدين وكذا ينبغي للقاضي ان يخطا له سماع مثل هذا الزوجين لغير الغائب فلانة وان فتح  
في الدار هو كس للسلطة فيه في حال اذا حضر الغائب غائب وقال اقنوا بغير هذا الخبر ويقول من هذا وانما على  
الكفيل في حال الزوج بالحرمة لانه ادعت على الكفيل امر الا يتوصل اليه الا بالثبوت امر على الغائب ثم قال هذا  
مثل عن ابن الدعا شين النفقة على الغائب واما على القاضي والى القاضي على الغائب ليس بسبب ثبوت  
ما يدعى على القاضي من شرط وفي مثل هذا لا ينصب القاضي من الغائب عليه فانه الشايع فيبقى القاضي  
القاضي بالى ولا يقضي بالنفقة ثلث ولكن مع هذا لو قضى بالحرمة بغير ثمن فانه لا ينفق فيه بين الشايع  
ومع الاسلام ايسر ويؤمن الائمة بخود الا ورضي بقولان بانما على القاضي من الغائب ثم قال  
وقد يثبت على القاضي **مسئلة اثبتت الحرمة على الغائب** ان يزوج رجل على رجل مالا ويقدم البنية فيقول المصنف  
عليه ان انشهر بفلان ولاش هذا بغير البنية ان فلانا اعتقه وهو حر اليوم فيقضي القاضي بغيره ويكون  
قضا على الغائب وقد قرئ منه **مسئلة اثبتت الرهن على الغائب** ذكر في امان الجاهع  
في القضاوي في رهن يدر رجل والرهن غائب فاد الرهن ان يقضي القاضي بذلك بغير رهن  
يدعى رقة للقبعة فيقولان ذوالير مورهن خدي ويقدم البنية على ذلك فيقضي القاضي بكون  
رهنه في يد المسئلة في دعوى الزفيرة وقال في المسئلة روايتان في رواية لا يقبل البنية على  
الرهن بغير حصة الرهن لان فيه اثبات الرهن على الغائب وانه قضا على الغائب واما في رواية  
شخص الائمة السرخس وقال بعضهم يقضي في دعوى الرايتين لان الراهن في رهن ماله فقد ختمه  
فما لا يقدور عليه اخطا لاجل اقامة البنية واثبت انك الراهن صا رخص في ذلك كما في الوديعه

المكفول له بنية ان له على الغائب فقال للقاضي اقصى بها على الغائب حتى يلزم المكفول لا يجيب  
القاضي اليه حتى يخرج الغائب فيعزله بخلاف ما لو كفل بكل ما له عليه فاقام عليه الطالب بنية ان له على  
المكفول له عند الفاجت بيقول وان كان المكفول عند غائب ثم في الفصل الاول وهو اذا اضطرر له ما قضي  
له عليه او ما ذاب له به عليه او ما لم يدره او اقر الكفيل بدين على المكفول عنه وانه ان يدفع في ذل ان يجر  
الغائب لم يخرج هكذا ذكر في فعل القضا على الغائب من المصنف وذكر في هذا الفصل من الزفر  
في وثائق مسئلة دعوى الكفالة رجل قال لغيره كس على فلان الف وقولت كس بها وجب اهل  
له على الكفيل ولم يثبت على المكفول عند شئ  
**مسئلة اثبتت الحرمة على الغائب**  
اذا حرم الرجل امرأته على نفسه لم يثبت له غائب على قبل ثبوت الحرمة على القاضي وارادت ان  
يترفع آخر لا يمكنها ذلك الا بعد ان ثبتت الحرمة على الزوج على الحكم بالبنية كونه الزوج معوقا ولا يمكنها  
اقرارا بعد اذ افسد فاحلها ان يزوج على رجل حاضر ان كان له على زوجي فلان بن فلان بنية المهر كذا  
دنيا راوت فثبت ما ذلك من ان حرمت عليه ثلاث نكاحات وان قد اخرجت من كس لغيره على القاضي  
وان قد حرمت على نفسه ثلاث نكاحات وصار بنية المهر واجبة له على كس على كس بالاداء في المهر كذا  
عليه بهذا القضا كما اذا ادعت وتكر العلم بوقوع الحرمة الغلطية بينهما في كس القاضي بالحرمة  
اخرى في اثبتت هذه الحرمة ان يدعى على ان كان هناك نفقة العدة فعلى بوقوع النفقة ويدعى  
وقوع النفقة وبطلان الاداء ويقدم البنية على غيرها ذكرنا وحكم القاضي بوقوع النفقة وبطلان الاداء  
ذكر في سائر الجليل في سجلات شروط اكلوا له وقال لهذا ان الزوجان لم يوجدان في رسوم الجلس  
من ثمنها بغير التدين وكذا ينبغي للقاضي ان يخطا له سماع مثل هذا الزوجين لغير الغائب فلانة وان فتح  
في الدار هو كس للسلطة فيه في حال اذا حضر الغائب غائب وقال اقنوا بغير هذا الخبر ويقول من هذا وانما على  
الكفيل في حال الزوج بالحرمة لانه ادعت على الكفيل امر الا يتوصل اليه الا بالثبوت امر على الغائب ثم قال هذا  
مثل عن ابن الدعا شين النفقة على الغائب واما على القاضي والى القاضي على الغائب ليس بسبب ثبوت  
ما يدعى على القاضي من شرط وفي مثل هذا لا ينصب القاضي من الغائب عليه فانه الشايع فيبقى القاضي  
القاضي بالى ولا يقضي بالنفقة ثلث ولكن مع هذا لو قضى بالحرمة بغير ثمن فانه لا ينفق فيه بين الشايع  
ومع الاسلام ايسر ويؤمن الائمة بخود الا ورضي بقولان بانما على القاضي من الغائب ثم قال  
وقد يثبت على القاضي **مسئلة اثبتت الحرمة على الغائب** ان يزوج رجل على رجل مالا ويقدم البنية فيقول المصنف  
عليه ان انشهر بفلان ولاش هذا بغير البنية ان فلانا اعتقه وهو حر اليوم فيقضي القاضي بغيره ويكون  
قضا على الغائب وقد قرئ منه **مسئلة اثبتت الرهن على الغائب** ذكر في امان الجاهع  
في القضاوي في رهن يدر رجل والرهن غائب فاد الرهن ان يقضي القاضي بذلك بغير رهن  
يدعى رقة للقبعة فيقولان ذوالير مورهن خدي ويقدم البنية على ذلك فيقضي القاضي بكون  
رهنه في يد المسئلة في دعوى الزفيرة وقال في المسئلة روايتان في رواية لا يقبل البنية على  
الرهن بغير حصة الرهن لان فيه اثبات الرهن على الغائب وانه قضا على الغائب واما في رواية  
شخص الائمة السرخس وقال بعضهم يقضي في دعوى الرايتين لان الراهن في رهن ماله فقد ختمه  
فما لا يقدور عليه اخطا لاجل اقامة البنية واثبت انك الراهن صا رخص في ذلك كما في الوديعه























الخطبة والشعر بالامانة وبشيء او ما في قبيل البيع هذه الدعوى وقيل ببيع والحق في الدعوى ان يقال  
الدعوى من دعواه فان ادعى سبب القرض او الاستهلاك لا يثبت بالقيمة لان ذلك مضمون بالمثل  
وان ادعى سبب بيع عيني من الامانة ماله خطبة في الزمة او سبب السلم بفتح بالقيمة كذا ذكر  
في الزمير. وذكر القاضي الامام طهري في شرطه وجاوب كليمه بالنهي او السلم فيه زكاه  
روايتان عن الصحابي بن ابي جعفر والشقيف امة الجي راعين من باع ثمنه من الخطبة لا يبيح  
السلم وله خطبة في ملكه هل يجوز بيع الخطبة عين لا يبرق السلم بالوزن اجاب القاضي طهري  
ان فيه اختلاف اشاع في هذا الموضع الخطبة سبب البيع ثمنه ينبغي ان يكون فيه الاختلاف  
ايضا وذكر في الدعوى اذا ادعى الخلف من الخطبة بالوزن لا يبيع وقيل ببيع وفي الدرر واللمع  
الذهب والغنم المقدس هو الوزن وذكر في الزمير اذا ادعى ما ملكه لم يصح الدعوى  
بما خلاف وان اقام البينة على اقراره عليه بالخطبة او الشعر ولم يذكر الصفة في الاقرار  
فثبت بينة في حق الخلف البين لان في حق الخلف الاداء وان ادعى الدقيق بالقيمة لا يبيع لان  
يتفاوت الكيل بالكيل بالكيل وفي ذكر الوزن في دعواه لا يبدان بذكر صك او دوس  
ويذكر مع ذلك موعده او بكونه ويذكر مع ذلك انه جيد او وسط او ردي فان كان الاداء  
وزنه ما يبيع الدعوى اذا بين الجني بان قال ذهب وفضة وبعد ذلك ان كان مضمونا  
يقول كذا دينار او بذكر نوعه في الغنم او سبب بوزن الغنم قالوا وينبغي ان يذكر  
صفة ان جيد او وسط او ردي وانما في الجاهل الى ذكر الصفة اذا كان في البلد فتعد في ذلك  
في الرواج سواء ولا صرف للبعث في البقية لا يفسد بكونه سابع وتطلى في البيع  
اي تدش الا ان يدعى الدعوى لا بد من تبين احداهما وان كان احد النقيضين اروج والاخر  
فصل في العقد بين ويصرف الارواح ولست خط الاستدلال في وان كان في البلد فتعد  
واحد اروج لا يبيع الدعوى فالبين وكذا لو اقر بعشرة دينار في البلد فتعد في الارواح  
فالمعنى في خلاف البيع لانه ينصرف الى الارواح في البلد وعند ذكر الجي والى بوزن  
لان في الجاهل بذكر كونه او لا بد من ذكر الجوده عند ما اشاع وذكر الشقيف انه اذا ذكر  
احد الصفتين وان لم يذكر الجيد والابدين ذكر انه من قرب اي واي بعضهم وعندنا في  
لا يشترط ذلك واذا ذكر كذا دينار راس بوزن فتعد بغير سر كرهه لاقية الى ذكر الجوده  
مع ذلك وهو العي وان لم يكن الذهب مضمونا لا يذكر في الدعوى كذا دينار او ما يذكر  
كذا مثالا هذه الجملة من جملة ثمن واي فاضل طهري في الزمير وذكر في الزمير اذا كان في البلد فتعد  
فتعد والكل في الرواج في السواء كانت العطي فيه والعدلية في ذباذ ما قبل هذا الجود  
البيع بغير بانه وكذا لا يبيع الدعوى من غير بانه وان كان احد النقيضين اروج والاخر فضل  
فالعقد جائز وينصرف الى الارواح ويصح ذلك كما عندنا في الدعوى ولا فائدة في الاقرار  
كان معنى زمان في وقت العقد اليك المضمونة بحيث لا يبيع الارواح وقت العقد  
لا بد من البين في الارواح وقت العقد وان ادعى سبب القرض والاستهلاك لا يبيح بانه  
الدعوى على كل حال وان كان فيه عيش يذكر ذلك فيقول الدرة بوس والدرة سبي وان اشبه ذلك

في الدعوى ذكر طهري في الزمير في فوائده اتخاذ الادبي عشرة دنانير من صفة جيدة ولم يتدل راجحة ببيع وهل  
يشترط في دعوى الدنانير ان يقول ده دجى او ده سبر او ده جيس قال بعضهم يشترط ذلك وكذا في الفترة  
وقيل لا يشترط وان كان ثمنه وان كانت حصة بذكر نوعها وهو ما يباع اليه ويذكر صفتها او  
قدرها ان لم يذكرها وزنه سبعة لان وزن الدرهم يختلف باختلاف البلدان والوزن في دار  
وزنه سبعة وسوا ذلك كل عشرة فيها وزنه سبعة في قبيل ذهب وان كان غير مضمون ان كان ثمنه خالية  
عن الغش يذكر كذا فضة خالصة ويذكر نوعها ثمنه طلحة وثمنه طمغاني ويذكر صفتها انها جيد  
او وسط او ردي وقيل اذا ذكر طمغاني كناه ولا فائدة الى ذكر الجوده وجرد قوله بغيره لا يكتفى  
فالم يذكر انها طمغاني او طلحة ليرفع الجاهل وان كان الدعوى دراهم ثمنه الغش ان كان يعلم  
بها ويناذكر نوعها ومقدار وزنها وصفها وان كان يعلم بها عددا يذكر عددها وان ادعى  
على رجل آخر ثمنه عدلية عدا وهي لا تنقطع عن احدى النكس وقت الدعوى ينبغي ان يدعى  
قيمته فان الغنم مع كان من ذوات الامثال وقد انقطع عن احدى النكس وقت الدعوى  
ينبغي ان يدعى قيمته فان الغنم مع كان من ذوات الامثال وقد انقطع عن احدى النكس  
جب القيمة وفي اعتبار القيمة اختلاف معروف في نظر بعضه في انواع الثمنات من هذا الوجه  
ولا بد من بيان السبب في هذه الصورة لانه لو كان ثمن ببيع في الانتطاع قبل القبض يفسد  
البيع عند ان يخطه ويجب في الشري رد البيع ان كان قبضه وموافق وان كان هالكا او  
مستهلكا وجب رد مثله ان كان حيا او رد قيمته ان لم يكن حيا فان كان سبب القرض او الهالك  
او الغنم يجب القيمة فلا بد من بيان السبب في نظر هذه ولاية الدعوى ام لا في ثمنه واي فاضل  
طهري في الزمير وفي ادعى جينا فانه كانه ما يبيع الدعوى كخبره عند الاشارة اليه وشرح في  
عن ذكر الامواف وبيان الوزن والبيع والصفة وان كان دينا وان كان في الارواح فلا بد من  
بيان مقدار النوع والصفة فيقول او يدعى طمغاني لعل بالطمغاني سفدا والحادي او الثمري  
او السكري على حسب اختلاف انواعه ثم يذكر جوده او وسطا طمغاني او رديا بانه كان بعد  
الانتطاع وحده الانتطاع انه لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيع فالتعدي  
يقول له ما تدعى في الحال عن العيب او قيمة فان كان ثمن البيع في الدعوى لا يبيع دعواه فان قال  
القيمة بانه بيان السبب للجواب لان العيب ان كان ثمن ببيع بفتح البيع بانقطاعه قبل  
التسليم وان كان سبب السلم والاستهلاك او القرض في الانتطاع لا يقطع ذلك في دونه فيستقيم  
المطالبة بفتح في الحال اذا كان لا يشتر دخول وان كان ثمنه هذه الجملة عن طهري في الزمير في  
قالوا في بعض هذه المسائل نظر في ان قال في السلم يستقيم المطالبة بالقيمة وليس كذلك لانه قيمة  
السلم فيه احسان من قبل قبضه وذا لا يجوز ولكن يطالب به براسي الحال ان شاء وقال العبد  
اذا كان ثمنه بفتح بفتح البيع بانقطاعه قبل القبض وليس كذلك في شري الاسلام فظاهر  
راية في شرح كتاب يعرف ان من اشترى ثوبا بفتح ثمنه ثم انقطع او انقطع او انقطع  
لا ينقطع العقد وكذا لو اشترى ثوبا بفتح ثمنه ثم انقطع عن احدى النكس يجوز  
خلافه لو اشترى ثوبا بفتح ثمنه ثم انقطع الدرهم او الفلوس قبل القبض حيث



يشترى البع عندنا حقة وموقوف غير رواية كتاب المرف والفرق ان المرف لا يقطع  
لا الى غاية معلومة والربط يقطع الى غاية معلومة فيكون في انشاء العقد في المرف ان البع  
البيع لا يقطع قبل القبض لا يقطع البيع لان المرف لا يقطع معلومة يكون ولو مات الباع قبل القبض  
البيع والفرق ما اشترى الباع في الزمرة وفيه فاشية في الدين ولو ادعى الباع بغيره  
بان ادعى انه اشترى من المرف عليه الف من الغب الطائفي الا ان حزين كان ملكه وطالب التليم  
وقت الانقطاع وان كان في ملك المرف عليه يوم الخصومة هذا العقد من الغب يا حرة التليم  
بالسليم اليه وان لم يكن في يد المشتري لا يبيع دعوى المرف عليه لانه لا يخلو الى ان هلك الغب  
البيع في يد الباع او استهلكه هو او غيره وان هلك او استهلكه الباع قبل التسليم يبيع الباع  
وان كان يفعل الباع في غير المشتري ان شاء فاشية البيع وان شاء اجاز وان كان في ملكه  
فانه ذكر في بيع الطي ويحكم في البيع قبل القبض بغيره باننا او يشترط في بيعه بما وية  
او يفعل الباع او يفعل الباع ان كان يفعل المشتري بغيره فانها وتفرط عليه الثمن وان كان  
يفعل الباع في غير المشتري ان شاء فاشية البيع وان شاء اجاز وقد وقعت قبل هذه المسئلة  
ومع رطل المشتري من آخر حقة بغيره فاشية الباع قبل التسليم الى المشتري واجاز به القطر في  
شدة المشتري وان خلا في الرواية على ما قرأناها وروي رشيد الدين في الزمرة اذا ادعى الباع  
من الغب بان ادعى الف من الغب الفلانة والورثة اكلوا الوسط لانه وان يقول من  
العلماء كذا ومنه الورثة كذا لان بدون ذلك لا يدري انما في باي قدر يفي في كل نوع  
فعل في هذه المسئلة اذا باع الف من الغب الطائفي والى يدى ولم يبين مقدار كل نوع  
منه يبيع في الاخرة في غير الجاهلة الغفلة الى ان رقة وذكر في الجاهل في الف الف اذا ادعى  
كذا كذا غاب في البيع فاشية الباع او الباع وكذا في غيب الخراجي لا يبيع فاشية الباع او الباع  
قال السيد الامام ناصر الدين في هذه الشروط نظر ادعى وقرآن او سفر جل لانه  
وان يذكر الوزن لان العرف متفاوت ويذكر في ذلك الصغير والكبير والحلاوة والحفوة ثم يوزن  
بالاعشار وقيل ينبغي ان لا يشترط ذكر هذه الاشياء في دعوى الافكار ولو ادعى في غير  
البيع غيب مشترك بينه وبينه وانما قد اجرت البيع حين وصل اليه الباع فواجب عليه  
التسليم نصف الثمن ولا يبيع هذه الدعوى فاشية الباع في الزمرة الدعوى ان هذا العيني كان في يد المشتري  
وقت الاجازة ولا بد من ذكر ذلك ولا بد من ذكر حوزة رواج الثمن وقت الاجازة فاشية الباع  
كما سدا وفيها لا يعمل الاجازة وكذا لا بد من ان يذكر قبض الباع الثمن في المشتري لان الاجازة  
في الاشياء بمنزلة الاذن في الاشياء او الوكيل لا يطالب ببيع الثمن قبل القبض في المشتري وقال  
الفاضل في الدعوى ان العيني كان مشترك بينكما شركة ملك ام شركة عقد فان قال شركة ملك لا بد من  
من ذكر هذه الشروط وان كان شركة عقد لا حاجة الى قيام العيني وقت الاجازة لان العقد قد  
تقد قال وجوده ولكن يشترط قبض الثمن ليعمل الله باء نصف الثمن في دعوى المرف وان كان  
ان كانت الدعوى بسبب البيع يحتاج الى الاضمار لاشارة اليه وان كانت الدعوى بسبب  
الاستهلاك او بسبب الغرض او بسبب التهمة لا يحتاج الى الاضمار وروي دعوى الديار في عمل

يذكر

يذكر الوزن الصحيح ان يشترط ذكره الجاهل في الف الف ان دعوى الديار والجهل يشترط  
ذكر الوزن فقد قال الفقهاء الجاهل ان الجاهل من المتعقبات صورته اذا ثبتت وتاويها وتجب في  
الاقتل احب ولا يشترط معرفة رزقها وانما يشترط ذكر الوزن اذا لم يكن حاضرا فان كان غيبا  
حاضرا لا يشترط ذكر اوصافه ادعى اخر حاه من كان لا يبيع الا بعد بيان السبب لان في السلم  
في المرف اختلاف في الاستقراض كذلك لا يجوز السلم والاستقراض في الجاهل غير حقة لا وزنا ولا  
عقد ادعى الاستهلاك في القيمة وان بينه وبين المشتري بيع بيع الدعوى كمن يبيع ان يذكر في الدعوى  
الملك المتخذ من دقيق الحقة الفصول او غير الفصول وكذا ينبغي ان يذكر ان وجهه بعض او غير بعض وكذا  
ينبغي ان يذكر في وجهه بعض او غير بعض او سود وروي دعوى القطن لا بد ان يبين الباع او القطن في الثمن  
ويذكر ان يخلص في كذا حقة كذا في المكون وقيل هذا البيع بشرط وعلية الفتوى ادعى كذا حقة في  
الثمن لا بد ان يذكر الجاهل او الوسط او الباع ويذكر في حقه او في سود او كوفية ليعرف الجاهل  
به وكذا لو ادعى قدر من الثمن يبيع ان يذكر في دعواه كوفية او كوفية وروي في البيع الدعوى  
لمن في الجاهل ولو ادعى قدر من الثمن او المسئلة فان كان في حقه فلا بد من الاضمار والاشارة  
اليها وعند ذلك يبيع عن ذكر الاوصاف وان وقعت الدعوى في الدين فلا بد من بيان السبب  
لان لا يبيع الف الف بالاستهلاك لان الابرة والمسئلة من ذوات القيم وكذا لا يجب بالقض لانها  
لا يجوز وانما يبيع التسليم او يجعل في البيع **في** يحتاج الى بيان السبب لان لا يجوز ان يكون  
سبب السلم وانه لا يبيع خذ لا حقة ويجوز ان يكون سبب الاستهلاك وفي السلم  
العلم اختلاف في بيعه ان يفتون بالقيمة او باعتل ويجوز ان يكون سبب الثمن **في** يبيع الدعوى  
اذا بين اوصافه وموقفه بان على ان يوزن ان الاستهلاك لان في حقه وانما في حقه لان المعنى الذي  
لا يبيع به السلم بغير الفلاني ولو ادعى ثمن ببيع مقبوض ولم يبين ما ذاك قال صاحب المحيط ببيع  
الباب الثاني من دعوى ثمن رشيد الدين **في** الزمرة لو ادعى ثمن ببيع مقبوض ولم يصف  
البيع او كان محمدا ولم يحدد بوزنه وهو الاصح وكذا في دعوى مال الاجارة المستوفى لا يشترط  
تقدير المستاجر لان هذا هو الحقيقة دعوى الدين وكذا ذكر في دعوى فاشية في طلب الدين وعلى  
قياس هذه المسئلة حارت واقعة الفتوى وموقفها ادعى على آخره انما في الدعوى حفظ  
عيني سامة ووصف كل شيء كذا وقد حقت هذه حقة كذا فوجب عليه اداء الاجرة الشرطية ولم  
يخص ذلك العيني في حقه الدعوى ينبغي ان يبيع الدعوى لان هذا ايضا دعوى الدين في الحقيقة  
وقد ذكرنا هذه المسئلة في كل الاجازة المعهودة ولو ادعى عليه انه اشترى هذا العيني في الف الف  
وموقوفه وانت ايتها المالك اجرت البيع فادفع اليه العيني ولم يذكر الفتوى اسم الباع  
هل يبيع كانت واقعة الفتوى وذكر في مفرقات دعوى الزمرة هذه المسئلة مطلقا  
وقال يبيع وموقفها ادعى دارا في يد رجل فقال المرف عليه انه اشترى هذه الدار  
من فلانة وانت اجرت البيع لا يكون هذا فدعا الدعوى **في** وفيه **في** في الدعوى  
لا يشترط ذكر ما يبيع في حال ذكر رشيد الدين في حقه ادعى على ان انه اشترى كذا حقة  
وكذا ساحت كذا حقة كذا حقة في حقه فاشية الباع في حقه

Copyright University



الذين دعوا بسبب ما بين موعا عليه ابن موار قال بوصف هذه الدعوى **التي هي** والشهادة التي  
عليها **مجيئة** وان لم يذكرها بعض المال على التعيين لا بد من عليه سبب **مجيئة** فاذا اخذ ذلك منه سبب  
هذا يكون ان اخذ مضمونا على ان ياتي اياها كان الاخذ فيجوز الدعوى والشهادة **وذكر**  
فانما في حق الدعوى السعاية فلا بد ان يعتبر السعاية في نظر اهل العلم عليه ان لا يجرى له  
سعي الى احب السطان وقال في عليه حق واجب فامره بالرفع الى **في** البوة بالاداء واجوا  
العمل منه وهذه السعاية لا يكون موجبة للثبات لانها **حق** وكذلك اذا سعي وقال في حق  
او اية فاخذ السطان واخذ منه الحال بهذا السبب لا يكون هذا موجب للثبات لان الحكم على  
بوصف وموافقا لمصلحة هذا فلا يكون سعاية موجبة للثبات **والوجوب** للثبات ان ياتي  
بإعلام كذب يكون ذلك سببا لاخذ المال منه او لا يكون قصده اقامة الحجة كما لو قال عند  
السطان ان فلانا وجرم لا وقد وجد المال فهذا موجب للثبات لان الظاهر ان السطان  
ياخذ منه المال بهذا السبب وان ادعى الثبات على الامانة **حق** فلان فاخذ منه كذا في الحال  
فان كان الامر سلطانا لا دعوى عليه **مجيئة** مجموعة وان لم يكن سلطانا لا دعوى هذه عليه  
غير مجموعة وهذا لان امر السطان اكراهه لا انه لو لم يقتل بياقية ولو هذه السطان بالحق  
على ان فاخذ حال الغير ففعل كان الثبات على السطان دون انما مور **فاما** امر غير السطان  
فليس باكره فلان **مجيئة** ولا امره لا يمكنه الامر لغرضه الا امره في الغير وبقي الفعل مضمونا  
على انما مور وان ادعى الثبات على انما مور فانه كان الامر سلطانا لا دعوى عليه **حق** انما مور  
وان لم يكن سلطانا لا دعوى عليه **حق** انما مور **فاما** امر غير السطان فمور  
الاحكام ليس باكره وذكر ان من الناس من جعل ان امر السطان اكراهه وان كان انما مور  
لا يخاف على نفسه ان لم يفعل ففعل انما مور فانه لا يشهد فيه ففعل **حق** وانما مور فانه لا يشهد فيه  
امر عند الانقطاع لا يبلغ لان في حالة الانقطاع لا يبقى دفع الحق واجب عليه وان كانت  
القرينة ذات الاشكال فلان يدعي قيمة يوم اخفوت كذا ذكر رشيد الدين ولو ادعى  
ما بين وبين صفه احدى ولم يثبت صفه الاخرى ونوعه وانما البينة على ذلك لا يقبل ان كان  
الشهادة واحدة يقع لا يقضي الثابت بالمال الذي بينه وبينه وهذه لانه شهادة واحدة فاذا بطل  
بعضها بطل كلها كذا ذكر في الجاهل في الدعوى ووقع الشك فيها اذا ادعى الجاهل او سبب اخر  
وذكر رشيد الدين في ذلك انه انما في بعض المال الذي بين نوعه وصفه وانما سبب  
الجهالة في احدى لا ينبغي الى الاخر وفي دعوى الغيب اذا بين نوعه وصفه وصفه  
وقيمة الا بدان يذكر من داه او راته فودا بطلان **وذكر** في الزهري اذا ادعى طاحونة  
في يد رجل وبين حدودها وذكر الزوات الغاية في الطاحونة الا انه لم يسم الا ذات  
ولم يذكر كيف فقد قيل لا يصح الدعوى وقيل يصح اذا ذكر جميع ما فيها من الاذوات  
التامة والاول **حق** كذا ذكر في الزهري وفي فاعلى رشيد الدين اذا ادعى اذوات  
منها بين فانه ذكره مع اعمه يعني ان يذكر قدر الزراريان المعروفتين ليعلم حلقا **وذكر**  
فيها في المراكب ايضا واقعة الفتوى على ردي دعوى كرو وبيت حدود الكرم وفل

جميع ما في هذا

جميع ما في هذا من الحدودات من البينات ويصفها ومعرفة لانه لم يدع الحد وكان يدعي  
فيه ولا بد من اتيان وفي دعوى الدين على الميت اذا كتب فوفى قبل ادايته من ذلك وصف  
من الشركة في يد هذا الوارث ما بقي بهذا الدين وزيادته سمع هذا الدعوى وان لم يبين ايمان  
الشركة وعلية الفتوى لكن انما امرها في الوارث بقضا الدين اذا ثبت وصول الشركة الى عند  
انما وصول الشركة اليها يمكن للمدعي ان لا يبعد بان ايمان الشركة التي يدعي بها يحصل بالاعلام  
حكمها **حق** في الحيل فتوى في الاسلام الا ورضوي **وذكر** الحكم في شروط اذا ادعى الدين على الميت  
الاجابة الى ذكر الوارثة ككلمة وكيفية ذكر وارث واحد خفية على الحكم ويقول واجبه عليه او ادرك  
من شركة الميت واذا كان عليه **فصل** وان ادعى الى هذا الذي اصفه بعدة اعمرو بعدة  
فواجب عليه ادا ذلك من شركة التي يدعي به وان ادعى الدين بسبب الوارثة لا بد من بيان كل  
الوارثة في ثمن الامة الا ورضوي ادعى على آخر عيان به وقال كان هذا حكم الزوات  
وشركة جيرانه ولعل ان الغائب وسعى عدد الوارثة الا انه لم يبين صفه نفسه بهذا الدعوى **حق**  
منه فاذا اقام البينة على دعواه سمع ولكن اذا الامر الى المطالبة بالتسليم لا بد من ان يكون بينه وبين  
ولم يبين عدد الوارثة بان قال مات ابي وترك هذا العيني جيرانه في الجماعة سواي وحققت منه كذا  
وطالبه تسليم ذلك لا يصح هذه الدعوى ولا بد من بيان عدد الوارثة جوارا له لو يبين كان  
نصيبه اتفق خمس اسي ادعى دارا من شركة ابيه انه اشترى اياها منه في مرضه وانما كرامة الوارثة  
ذلك قبل لا يصح هذه الدعوى لان المرض قد يكون مرض الموت وقد لا يكون وبيع المرض  
مرض الموت من وارثه وصته له بالعين عند ابيه فينفذ فيقال بيه من الوارث لا يجوز وان  
كان قبل القيمة الا باجازه باقي الوارثة وكانت هذه دعوى الوصية على احد القدرين فلا يصح  
بانك وقبل بيع لان تعرف المرض مع وارثه منعقد بوصف الصحة فيع لوانا ببقية الوارثة  
ينفذ بالبطان بغير رض عدم الاجازة بشرط ان يكون مرض الموت فاعلم ان هذا مرض  
الموت كان للتصرف حكم الصحة فيكون الدعوى **مجيئة** ادعى على غيره ان وصي باع الحق في كذا  
وكذا في حال صفري بكذا وانما مات قبل الشفاسي من الثمن فاذا دفع الى ثمن الحق فقد قيل  
لا يصح هذه الدعوى لا بعد موت الوصي حتى قبض الثمن بوارثه او وصيه فان لم يكونا فالتقاضي  
ينصب وصي **حق** قول من يقول في الشك في الوكيل بايع اذ مات قبل قبض الثمن في حق  
القبض يتقبل الى الوكيل فيبين ان ثمال هذا الحق القبض يتقبل الى الذي باع بعد قبضه ويصح  
منه دعواه وقد روي منه في اخر مسائل الفقهاء باع دار غيره وسلمها لاشترى نادى ما اناك  
حق البائع ان اراد اخذ الدار لا يصح دعواه لانها ليست في يد البائع وان اراد تقبضه بالقبض  
فعل الخلف المعروف ان قبض العاقل على يتحقق موجب للثبات وفي وجوب الثمن بايع  
والتسليم روايتان وان اراد اجازة الباع واخذ الثمن لا يصح دعواه وهكذا المسئلة في الزهري  
وفي رشيد الدين **فصل** وكتب في الحيل في ايا من خسر في المتفرقات من كذا الشك  
اذا باع الى الغيب الغيب من رجل واجازة اياك في الاجازة قبل المصونة فيكون  
الكبر في الغيب الغيب في الغيب وطلب من الثمن ان يعلم بانك في ايا بايع فعل قوله







في دعوى البيع الاكره الاشارة الى تعين المالك كالاودي في الساعات لا فائدة  
الى تعين الموان وقال بعض الشايع لا بد من تعين القول والاولى هو كذا ذكره رشيد  
الدين في دعوى الغصب لو ادعى ابي ربة اليه في يدك ملكك وفي يدك بغير حق في دعوى الغصب  
والا لم يذكر يوم الغصب وكذا لو ادعى انه غصب مني هذا الجارية ولم يثبت هي ملكي  
بيع فلوان قام البينة على الغصب يوم نزل عليه اذ لا يصح ضمها في حق اقامته البينة على  
الملك حتى لو قام المدعي عليه بعد ذلك انها ملكه يقبل اودي مالا سبب الكفالة الا  
من بينه الحال انه باي شيء ينظر انه هل يبيع الكفالة ام لا فان الكفالة لا تنفع المرأة اذا  
يذكر مدة معلومة لا يبيع الا ان يقول ما كنت او ما كنت في تلك المدة وكذا الكفالة  
بمال الكفالة لا يبيع وكذا بالدية في العاقلة ولا بد ان يقول واجازتك لفلان الكفالة  
في جسد الكفالة حتى لو قال في جسد لا يجوز ولو ادعت امرأة مالا على ورثة الزوج وفات  
كان في يد الزوج وفات قبل الاداء لا يبيع الدعوى ما لم يثبت السبب لجواز ان يكون دين  
النفقة وان تقطع بالموت وهذه الجملة من فتاوي رشيد الدين ذكرها في الامام تلمذ الدين  
ان في الدعوى بسبب البيع والاقارة والوصية وغير ذلك من اسباب الملك لا بد من بيان الحق  
والبرهان بان يقول باع مني فلان بكذا في حال تعرفته لانه لا يخلو ان يكون مكرها في ذلك العقد  
وفي ذكر الخراج والمصلحة في الشركة لا بد من بيان انواع الشركة ولا بد من بيان تحديد العا  
رات وبيان الاستحقاق والعروض والحيوانات والمكسب والموزون وبيان قيمة كل نوع حتى  
يعلم ان المصلحة لم تنبع على ما يزعمه فقيمة نصيب لانهم لو استهلكوا الشركة ثم صالح المدعي على الزيادة  
على نصيبه لا يجوز عند ابي يوسف وغيره ان يفسد هذا ما في الغالب على اختلاف قيمة  
**دعوى البيع والاقارة بسبب الاقرار في الزيادة** اذا ادعى جارية يدان انه لما انما صا له  
اقرب له او ادعى عليه درهم وقال في دعواه في عليه الف لمانا اقر بها او قال ابتداء ان هذا الرجل اقر  
ان هذا العيني له لو اقر ان له عليه كذا من الدرهم هل يبيع هذه الدعوى قالوا بعض الشايع يبيع وبعض  
قالوا لا يبيع وموقوف على حتم لان نفس الاقرار لا يكون سببا لاستحقاق فانه الاقرار كذا لا يثبت  
الاستحقاق للمقر فعد صاحب الاستحقاق الى مالا يبيع سببا وكذا لو اختلفوا انه حصل بغير دعوى  
الاقرار من طرف الدرع حتى لو قام المدعي عليه بنية ان المدعي اقر ان هذا العيني ملك هذه الدعوى  
عليه هل يثبت قال بعضهم لا يقبل وعاشهم اجمعوا ان على المدعي دعوى الاقرار من طرف الدرع  
وعلى انه لو قال هذا العيني ملكي وهكذا اقر صاحب اليد او قال في عليه كذا وهكذا اقر به هذا  
المدعي عليه انه يبيع الدعوى وبيع البينة على اقراره لانه لم يجعل الاقرار سببا للجواب وهذا  
المعنى لو لم يكن هل يثبت على اقراره فية خلاف بين ابي يوسف وغيره وقيل خلف لانه لو  
ثبت الاقرار والنقوي على انه لا يخلف على الاقرار وانما يخلف على المال وقال  
في دعوى الدين اذا قال المدعي عليه ان المدعي اقر باستيفاء هذا المال منه وقيام البينة فقد  
قبل لا يبيع لان هذا دعوى الاقرار من طرف الاستحقاق لانه الذي يرضى بانها يبيع فمفوضا  
على ان يرضى دين المرافع حتى الحاصل هذا دعوى الدين لنفس فكان دعوى الاقرار غير طرف

في طرف الاستحقاق فلا يبيع كذا في المحيط والذريعة وذكرنا في فقاوان في فعل دعوى فمفوضا  
من دعواه المدعي اذا قال للمدعي ان الذي عليه اقر ان هذا الشيء له فوه بالتسليم قال عامة الشايع يبيع  
واذا قام البينة على هذا بوجه التسليم اليه وذكر المدعي التبعين في الباب الثاني والخمسين في شرح ابي  
القاضي ان المدعي لو ادعى ان هذا الشيء له فوه بالتسليم ولم يدع انه ملكه قال بعضهم لا يبيع  
دعواه ولا يبره بالتسليم اليه وقال كذا العلماء انه يبيع ويبره بالتسليم اليه وقد ذكرنا في الذريعة ان  
خبر كذا العلماء لا يبيع هذه الدعوى ثم قيل على قول من يقول في الشايع ان الاقرار يثبت في  
الحال ينبغي ان يبيع دعوى المال بسبب الاقرار وذكرنا في بعض الشايع ان الاقرار يثبت في  
التي هي اوجرام انما في امر سبقي وذكر عبدالله الجرجاني انه فيكون في الحال السند لا يثبت  
بما اذا اقر رجل فردا او ثوبا فم قبل لا يبيع ولو كان اقرارا يبيع وكذلك انكر الثابت بسبب الاقرار  
يظهر في الزيادة المستحقة حتى لا يثبت القول مطالبة ذلك من المقر ولو كان مضمونا عليه فاما  
والسند ابو حارم بما اذا اقر نصف داره شيا يبيع ولو كان عليه لا يبيع هذا في حصة والمرأة  
اذا اقرت بالزوجية يبيع ولو كان عليه لا يبيع الا ان يقر من اليهود والبرقيان اذا اقر من يستر  
جميع ماله يبيع ولو كان عليه لا يبيع وذكرنا في الاقامة السرفية في شرح الجليل اختلف الشايع  
في ان الاقرار هل يثبت بسبب الملك ام لا قال محمد بن الفضل يبيع والسند يثبت احدى  
البرقيان الذي عليه دين اذا اقر ببيع ماله لا يبيع بغير اقراره ولا يتوقف على اجازة الورثة ولو  
كان عليه لا يثبت الا بغير الشك عند عدم الاجازة وانما البينة المدعيان دون اذا اقر من يبيع  
بغير اقراره ولو كان الاقرار عليه كان يثبت من العبد فلا يبيع وذكرنا في الجامع ما يؤيد  
هذا قال اذا اقر المسلم بغير رجل حتى يبيع بالتسليم اليه ولو كان عليه لا يبيع وكذا لو اقر رجل  
آخر يبيع لا يثبت الاقرار حتى لو كان المقر يبيع بالتسليم اليه المقر ولو كان الاقرار  
عليه لا يبيع لانه يثبت على ما يثبت على ادي على اقراره فانه يثبت على اقراره هل يثبت  
على اقراره بالذات اقرت له بهذا المال اختلف الشايع فيه قال ابو يوسف ان يبيع بالذات  
ما اقرت له بهذا او قال ابو القاسم الغفاري ليس له ذلك وهذا للاختلاف بناء على ما ذكرنا  
من الاختلاف ان الاقرار هل يثبت بسبب الملك ام لا كذا ذكر هذه الجملة في الاقرار فتاوي  
فاخيان وذكر هناك عيني في يد رجل فاقرب الانسان ولم يذكر فيها يبيع ولا سبب آخر من  
اسباب الملك قال محمد بن الفضل يبيع اقراره حكما ولا يثبت للمقر وان اراد المقر بهذا  
الاقرار عليه فثبت قال لا يثبت لانه الاقرار اخبار وليس يثبت وكذا لا يبيع دعوى المال  
بسبب الاقرار لا يبيع دعوى البينة ايضا بسبب الاقرار وذكرنا في فتاوي فاخيان  
اذا اقر شخص بغيره وقال هذا ملكي وانما صا له اليد اقرت يبيع عليه بغير حق يكون هذا  
دعوى الغصب في يد البينة كذا في المحيط فصل في دعوى فقاوان ولو ادعى ان هذا العيني كان  
له يدى وانه اخذه من وقيام البينة هل يبره القاضي بالتسليم اليه ذكرنا في العقد عقار  
في يد رجل اقرت بغيره عليه لا يبيع هذا ما صا له اليد ولو علم القاضي بذلك باقره بالتسليم  
ولو ادعى عليه ملك اقرت اليد على هذا العقار وكان في يدى يبيع ولو قام البينة ان هذا



الحرد في يد من قد خسر سني وان هذا حدث به عليه يعني لا باليد وبالحق باليد ليس باليد  
الحرف عليه فحق عليه لو اقام بينه بعد ذلك ان يملك قبل ولو شهدوا ان كانت قد خسر سني  
او ان كانت في يد من لم يولدوا خسر سني لا يثبت بها شي وعنه ابو يوسف انها تقبل ولو شهدوا  
على اقرار المدعى عليه انها كانت في يده اسما من الغائب بالرد اليه وكذا لو شهدوا ان اياها على  
افضل من المدعى في الغائب الثاني في قضاوي رشيد الدين ادعي ان هذه الجارية حرة وكل من  
هذا بغير حق مع الدعوى وان لم يزل ملك يوم الغصب واضافه الى ملكه في غير نفي اياها على  
وقدرت الشك في قضاوي رشيد الدين ادعي قبضه في حجة السوم كذا ردتا طوله كذا  
وعرضه كذا وقبضه كذا فوجب عليه تسليمه ان كان قابلا وتسلم قيمته ان كان حاله فقده الدعوى  
لا يبيع ما لم يقبل قبضه في حجة السوم يشترط كذا اذا رضى الا انه كونه مفقودا من غير بيان الغنى  
خلافا لذكره في التلميح الى ان شرطه اذا كتب في دعوى الغف وقبضه خلافا  
وسلمها الى التلميح ولم يذكر حال كون هذه الارض فارغة هل يوجب خلافا لم يذكره في حكم  
الوقف ذلك والى ابي واخفا في كتب انه لان نخل الارض مع جوارها لصدقة الوقف  
على قول من يجعل التلميح الى المتولد شرط فلا بد من ذكرها ليقع التفرقة وذكر ايضا في موضع  
آخر في شرطه ولو ذكر في اقراره الفلوك وقبضه فلا في هذه الارض لم يقبل فارضا في  
القبض والتسلم نحو ان اطلق فيعرف الى الهل ولا يكون الغبض مع ما يمنع والا فحق  
ان يذكره واخفا في كتب كذا في حال رده ويذكر ليقضي في رجا في الاشارة لان الارض  
انما يوجب بالغبض في موضع آخر في دعوى الارض ان الغبض لا بد ان يذكر حال قبضه  
كون الارض فارغة من شئ الرهن وغيره يوجب الغبض كناية في حجة خذ الغبض  
يشترط ولو شهدوا على اقرار الرهن بقبض الرهن ولم يشهدوا على ما فيه الغبض  
كان ابو جعفر يقول لا ولا لا يقبل هذه الشهادة ثم رجع وقال يقبل وهو قولهما رجل ادعي  
حينما يد رجل بسبب الشراء لا يخلو اما ان يدعي الشراء من صاحب اليد وغيره فان ادعي في  
ذمة اليد يحتاج الى اثبات العقد فثبت ان ادعي الشراء من غيره لا يقضي في شئ حده  
الاشياء الثلاثة اثباتها اثباتها بعد وقت العقد والاشياء اثباتها اثباتها  
في الحال والثالث الغبض والتسلم فيحتاج الى اثبات الشئ فيها جميعا يعني فيما اذا ادعي  
الشراء من ذي اليد والابدين اتفاقا دعوى الغبض والشهادة تشهدوا ولو شهدوا على البيع  
والاخر على الاقرار بالبيع يقبل كذا ذكره دعوى شرع الطلوي وذكره باب دعوى  
اثبتني في يد رجل ادعي رجل انه اشترى من فلان الغائب وذو اليد يدعيه نفسه  
لا يقبل بينة الشراء من الغائب ما لم يشهدوا على اقراره في الثلاث امان ان شهدوا  
على ملك البائع بان يقولوا باع وهو يملك او شهدوا بالملك لغيره بان يقولوا هو  
المشتري لانه الشراء من فلان الغائب او شهدوا على قبضه المشتري بان يقولوا الشراء  
من فلان وقبضه منه فاذا قضى القاضي في دعوى الشراء حقا فغائب وانما لا يثبت الا ان  
لانه النية في يده ما رضى عن الغائب قال طهير الدين في الاخفية وانما يقبل بينة المشتري

على ما ذكرنا

على ما ذكرنا من الوجه في دعوى الشراء اذا كان ذو اليد فكل ملك للبائع فانما اذا كان قسرا بالملك  
لا يقبل بينة المشتري عليه لانها تفادى على انها كانت للغائب فقبلها وان يدعيه غيب  
او دعيته فلا يثبت فيها ولو شهدوا على الشراء فقبلوا ولو شهدوا على الشراء لا يثبت  
بالملك لجواز ان البائع ليس بالملك في بيع مال الغير بدون التسليم لبيعه حقيقة وذكرنا في الامام  
طهير الدين في شئها ذات قضاوان ادعي دارا له ورثها من ابيه ورجل اخر ادعي ان الشئها من  
المتولي وجاء مدعي الشراء تشهدوا ان الميت باعها منه ولم يقولوا باعها منه فقبلها قالوا  
ان كانت الدار في يد مدعي الشراء او مدعي الميراث هي فاشهاده جائزة لان الشهادة على جود  
البيع انما لا يقبل وان لم يكن الدار في يد المشتري او في يد الوارث انما لا يثبت يكون الشهادة على  
البيع بمنزلة الشهادة على البيع والملك في قضاوي فاجاب رجل طلب الميراث فادعي انه لم يبيع  
بعضه دعواه ان يفسر ويقول عه لانه اولاده وليست طريفا ان يقول ودارته لا وارث له بخير فانما  
اقام البينة لادب للشهود ان يسبوا الميت والوارث فقبلها اياها واحد ويقولوا هو وارثه لا وارث  
له غيره وكذا في الاشياء واجد تشهدوا ان الميت اب ابنه لا بد ان يقولوا هو وارثه لا وارث  
له غيره فان شهدوا بذلك او شهدوا ان الميت اب ابنه لا بد ان يقولوا هو وارثه لا وارثه  
فاز ولا يشترط في هذا ذكر الاسماء وذكر باب بيوت النسب من قضاوي رشيد الدين ادعي  
انه ابن عم الميت ولي الميراث فيحتاج الى ان يذكر سببه الاب والام واجد يبيع معلوما لان انما  
بغيره السبب ليس ثابت عند القاضي فيشترط اليان بغير معلوما وذكره بعد هذا بورتين ادعي ان  
افوه لايه وانه وشهدوا تشهدوا ولم يذكره اسم الام ولم يذكره اسم الجد لا يقبل لانه لا حصل  
لا يحصل التبريد وقيل مع وثبت لانه ذكره في كتب من ادعي انه افوه لايه وانه واما  
البينة تقبل ولم يشترط ذكر الجد وقال شئ الافة السرف في الاشياء لا يشترط ذكر اسم الجد وغيره واما  
اذا ادعي انه ابن عمه لا بد ان يذكر اسم الاب واجد وذكره باب من ادعي ان شئها من  
ادعي ان شئها من دار رجل ميراثا من ابيه فاجب يقبل شهادته تشهدوا ان الشراء على سبب  
المدعي وذكره بان تشهدوا بالملك للمورث وقت الموت بان يقولوا ان هاتين وهو يملك  
او بايد له وقت الموت بان يقول مات ابيه وهو يملك هذه الدار فقبلها بالميث بان  
يقول مات ابيه وهو يملك هذه الدار فقبلها بالميث بان يقول مات ابيه وتبركها  
له فان ادعي دارا او شيئا آخر وشهدوا تشهدوا على احد هذه الوجوه وذكره في الاخفية  
ولو شهدوا انها كانت دار ابيه يد ولم يردوا على هذا قال ابو جعفر في جود لا يقبل  
هو قول ابو يوسف ولا ثم رجع ابو يوسف وقال يقبل وكذلك لو شهدوا انها كانت  
لايه مات فيها فقبل هذا الخلاف لان الموت فيها لا يدل على قيام يده عليها عند الموت  
وشهدوا انها كانت لايه ولم يردوا على هذا قال ابو جعفر لا يقبل بالاتفاق وهو الاصح  
وقيل باو في خلاف ان تشهدوا انها كانت لايه مات وتبركها ميراثا او شهدوا  
انها كانت لايه يوم الموت ولم يذكرها او تبركها ميراثا او شهدوا انها كانت في يد  
ايه الى ان مات وتبركها ميراثا او شهدوا انها كانت لايه يوم الموت ولم يردوا عليه

Copyrighted material



منه هذا الموضع بقول وذكر في باب النسخ المورث من جاعدا المورث دعوى الميراث لا ينفذ  
للمورث خذ ما لم ينفذ من الميراث على التام انما هو انما هو الميراث او ما يقع مقام الميراث  
ومورث ذكره في الميراث او في ان الميراث يقع في شيء من تركه اية وانما الميراث لا يكون له  
ان النسخة كانت بالترتيب او بغيره والتالي ذكره في دعوى الميراث على الميراث من خذ ما لم ينفذ  
الدين ادي الميراث وقال من يراد من ميراثي وانما الميراث انما هو الميراث او ما يقع مقام الميراث  
ويثبت النسخة الارث لان الميراث لا يثبت بالنسب وذكره في النسخة  
من خذ ما لم ينفذ ادي الميراث فلان لا يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
يذكر في ذلك كونه وارثا من الميراث قال انه لا يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
ولا يثبت بالنسب كونه وارثا لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
وكذا في الميراث من مات الميراث لا يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
من الميراث من مات الميراث لا يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
ادارة فانها لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
وارثك لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
وذكر في باب النسخة من خذ ما لم ينفذ ادي الميراث فلان لا يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
ان يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
الاصلي في ماله دعوى النسخة انما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
اعترفا بغيره في ماله دعوى النسخة انما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
الذي عليه وبقول بغيره في ماله دعوى النسخة انما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
كالاشقة فانما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
وذكر في باب النسخة من خذ ما لم ينفذ ادي الميراث فلان لا يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
لم يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
من اصاب الميراث الميراث لا يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
والاولا فانما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
دعوى النسخة من خذ ما لم ينفذ ادي الميراث فلان لا يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
ومر هذا في ماله دعوى النسخة انما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
النسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
الحال لوجود الاشقة فانما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
وانما مات وارثه وارثه وانما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
تقبل ويثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
على وجهه فانما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
تأبى ان يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
ان من ادي في ماله دعوى النسخة انما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب

بوجهه

التكليف والحقان في ماله دعوى النسخة انما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
صاحب الميراث في ماله دعوى النسخة انما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
في النسخة من خذ ما لم ينفذ ادي الميراث فلان لا يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
وذكر في باب النسخة من خذ ما لم ينفذ ادي الميراث فلان لا يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
الامام جلال الدين في ماله دعوى النسخة انما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
بوكالة او وصاية وهذا لا وجود له ما يكون اقرارا بالملك اما اذا ابراه في ماله دعوى النسخة  
ثم ادي عليه بالابدية النسخة من رجل او صانته منه يسمع كونه في العدة وذكر في النسخة  
في ماله دعوى النسخة انما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
بغيره بوكالة ولو ادي الوقف او الامانة او غيرها لا يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
اي حكم التمسك في ماله دعوى النسخة انما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
وذكر في ماله دعوى النسخة انما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
من ماله دعوى النسخة انما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
استعان به او استأجره واما في ماله دعوى النسخة انما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
من الميراث من مات الميراث لا يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
الرجوع في ماله دعوى النسخة انما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
فكذلك لا يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
شهود ادي عليه اذا شهدوا في ماله دعوى النسخة انما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
من الميراث من مات الميراث لا يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
الدعوى النسخة من خذ ما لم ينفذ ادي الميراث فلان لا يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
من ماله دعوى النسخة انما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
بين الدعوى وبين ماله دعوى النسخة انما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
اليخبره هذا الميراث لا يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
بإدعائه ولا يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
التيه انه فلان اذ وكله بالخصومة في ماله دعوى النسخة انما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
من جهة لا يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
لرجل زعم انه وكله بالخصومة في ماله دعوى النسخة انما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
استثنى بالخصومة في ماله دعوى النسخة انما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
بين الدعوى وبين ماله دعوى النسخة انما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
بالملك المطلق لا يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
ثم ادي النسخة لا يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
وذكر في باب النسخة من خذ ما لم ينفذ ادي الميراث فلان لا يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب  
لا يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب

نسخة من خذ ما لم ينفذ ادي الميراث فلان لا يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب

وذكر في ماله دعوى النسخة انما يثبت بالنسب لان الميراث لا يثبت بالنسب بل بالترتيب







بعضه انما يلزم منها دات الخط و اربعة الفوى حردى را ذنير خدمت اوى لرسولى داد  
بعد از ان دعوى مى دهد و بعد از ان در صورتى من قوده است و منى طلاق بداده  
ام على بيع و كسبه يبقى ان لا يبيع الناقض الظاهر هكذا قال الاستر و شى ذكره فى الراجح  
وى والنيات اذا ادعى ملكا مطلقا ثم ادعاه بانه ذنير خدمت اوى لرسولى داد  
عند ذلك الناقض يفتى بوجوب الدعوى و قبلت بنبته و كذا اذا ادعاه مطلقا ثم بالنسبة فبطلت روايته  
في دعوى النسبة في الجنب الذي يملك هذا الجنس ولو ادعى الملك سبب او لا ثم ادعاه بعد  
ذلك على ذلك الرجل عند الناقض ملك مطلقا لا يبيع دعواه ولا يقبل بنبته ولو ادعى النسبة  
او لا ثم ادعاه بسبب بعد ذلك على ذلك الرجل يفتى بنبته ما اذا ادعى النسبة و شمل لكونه  
بملك سبب يبقى ان لا يبيع دعواه خلاف ما اذا ادعى مطلقا او لا ثم ادعاه بسبب كذا في الراجح  
وى والنيات و ذكره في دعوى الجنب في النكاح وى في ما قبله في ريب الرواية اذا سبق  
الاقرار بملك الشرا او لا ثم اقام البينة على ذلك الملك لا يقبل و ذكره في الخطا و  
قال خذ غير الناقض هذا العين ملك سبب الشرا في فلان او بسبب الارث ثم في هذا العين  
ملك سبب الشرا في فلان و الله اعلم و ذكره في ما كان في دعوى فتا و اية في باب ما يطل به  
دعوى الدعوى ادى ملك سبب ثم ادعاه بعد ذلك ملك مطلقا و شمل لكونه يذكر في  
حالة الروايات ان لا يبيع دعواه ولا يقبل بنبته قال و كان حردى شى الانية يقول لا يقبل بنبته  
لكن لا يطل دعواه حتى لو قال ردت بهذا الملك المطلق بترك السبب يبيع دعواه و يقبل  
بنبته و كذا في تفرقات دعوى الدعوى من الذخيرة ادى بنبته في يدان ملك مطلقا  
و ادى الدعوى عليه في دفع دعواه ان كان ادى هذا العين قبل هذا السبب فقال المردى  
انما ادى الان بترك السبب ايضا و ترك دعوى الملك المطلق يبيع دعواه ثانيا و يطل  
دفع الدعوى عليه و في جوابه في الترتيب الرتبة ادى حردى مطلقا و قد ادعاه قبل ذلك  
سبب قال و دعوى روم مسموع بود و لكن كواجه بترك مطلق مسموع ي بود و في فتاوى  
رشد الدين اذا ادعى الملك سبب ثم ادعاه مطلقا قال شى الانية السرفه و القاضى في  
الاسلام محله الا و رجب يبيع و عمل على العقد السابق حتى اذا قال بنبته على المطلق لا يقبل  
و عمل على العقد السابق حتى لو اقام البينة بعد ذلك البينة على الملك سبب يقبل قال  
و الفتوى على ان لا يبيع و يكون ناقضا و في الذخيرة ايضا اذا قال المردى عليه ان المردى  
اقر في غير مجلس القضا ان المردى ملك سبب الشرا في فلان ثم ادعى ملك مطلقا و اقام المردى عليه  
بنبته ان ملكه اقر في ان ملكه سبب الشرا في فلان يكون دفا و لو لم يكن له بنبته و اراد  
ان يخلع بالبد و اقرت قبل هذا الملك الشرا في هذا العين في فلان جعل له ذكرك كانت هذه  
المسئلة و اقرت الفتوى و يبقى ان يخلع قبل ما ذكره في الذخيرة اذا ادعى دارا فقال  
المردى في دفع دعواه انك اقرت قبل هذا الملك بعت هذه الدار في دارا و ان يخلع  
المردى له ذلك و لو اقام بنبته قبل و يدفع دعواه و الله اعلم هذا اذا ادعى  
او لا سبب الشرا فقل ان الدار المدعاه يوم الدعوى لم يكن في يد المردى حتى لم يبع الدعوى

بل كانت في يد غيره ثم ان المردى ادى هذه الدار في مجلس آخر على ما قبل ملك مطلقا فقبل سبب و قبل  
لا يبيع و هو الاصح لان الدعوى و ان دفعت فاسد لم يند اقراره بالشرا هذا اذا ادعى الشرا او لا ولم يذكر  
القبض و لو ادعى الشرا مع القبض او لا ثم ادعاه بعد ذلك على ذلك الرجل عند ذلك الناقض ملك مطلقا  
يبيع قبل يبقى ان يكون في ذكرك خلاف الشرا كما اذا ادعى الشرا مع القبض و شمل لكونه المطلق فيه  
اختلاف الشرا و هذا لان دعوى الشرا مع القبض دعوى مطلق الملك على قول بعض الفاضل  
و اذ كان كذلك ملكه ادعاه او لا ملك مطلقا عند هو لا و الشرا في بيع دعواه ثانيا عند عدم  
اقتضا فنى على قولهم و با تغير هذا الاصل ان شاء الله تعالى هذا الذي ذكرنا كذا اذا ادعى الشرا  
من رجل مملوك **مسألة اذا ادعى من مجهول** بان قال الشرا في من رجل لا اعرفه او قال  
الشرا في من ان ثم ادعاه بعد ذلك عند الناقض ملك مطلقا يبيع دعواه في الخط و في النكاح  
و لو ادعى دارا شرا من بيده ثم ادعى في دارا عنده يبيع و لو ادعى او لا بسبب الارث ثم ادعى الشرا  
لا يقبل و ثبت ان الناقض انما جردا رضى رجل ثم ادعى على الآخر ان هذه الدار ملكه لان اياها كان الشرا  
لا يخلع مفرى و هو ملك و اقام البينة يبيع و لا يكون هذا الناقض فانيا صحة الدعوى كما في  
النفقة فان الاب يستحق الشرا في صغيره من الصغير نفسه و الابن الا علم له بذلك و هذا كما لو اقامت  
امراة بنبته على الطلاق ثلثا بعد ما اقلعت نفسها لها ان يسترد بدل الفلج بان كانت ثلثا فنبته لا  
ستفعل و زوجها باسباع الطلاق حليها من غير علمها و كذلك الزوج اذا قسم امارته في  
و اقر الاخر انه وارثا ثم اقام الاخر بنبته ان الزوج كان مطلقا ثلثا فنبته و يرجع الاخر على الزوج  
بما قد من المودة فاذما سمعت و رتة زوجها البيراث و هم كلهم كبار و قد اقرت انها زوجته ثم  
وجدوا شهودا ان زوجها كان مطلقا ثلثا في صحة فانهم يرجعون عليها ما اقرت من الميراث ايسر  
في النكاح و ذكره في الصغير الشرا في ثوبا و حجاب استبدل فلان يترى قال هذا في و لم اعرف بنبته  
و ذكره في الذخيرة و قال بعض الفاضل في هذه المسئلة بخلاف ذلك قلت و ذكره في الصغير  
مسئلة يترى فلو لم رجل قدم بنبته و اسأ جردا فقبل له هذه دارا بيبك فأت و تركها ميراثا  
فادعاه الشرا ميراثا عن ابيه و قال بكانت اعلم بذلك لا يبيع دعواه فانها من الناقض  
في فتاوى رشد الدين و من قسم الشركة بين الورثة او قبل التولية للمدارس او فوفد او الوصاية  
في الشركة بعد العلم و التعيين بان هذا شركة ثم ادعاه بعد ذلك نفسه لا يبيع ادى دارا  
مردودة فبذلك ان ما جاب المردى عليه انها ملكه و حتى و في يدى ثم ادى ان المردى يخلط في  
بعض حدودها في بيع لم يبيع لان جوابه اقرار ان ذلك المردود بعده الحد و ذنير يد كذا في  
جوامع الفقه و ذكره في النفقة جلال الدين حارث بن محمد و المردود بنبته في حردى  
اجاب المردى ما ذكرنا انها ملكه و حتى و في يدى فاما لو اجاب بقوله ليس هذا ملكى و اكنى  
به و لم يرد عليه فيمكن به الدعوى بعد ذلك القضا الحد و في الشرا في الامام عليه السلام في الشرا  
المسئلة انما ادعى عليه هذا الجواب و هو قوله ليس هذا ملكى لان المردى كان في حدود  
المردى و يطلب المردى عليه الدفع بحلى الحد و هذا اذا ادعى المردى عليه الخط في حدود  
المردى او لو ادعى ان بنبته في الدار او غرس في الكرم فانما كان دعواه ملك بعد هذا الناقض

Copyright



بنية المدعي لا شك انه لا يت وادعوى المدعى عليه ذلك لانه ما رفقنا عليه بنية المدعي على حق  
وسما ادي البنا والعرضه اذ كانت الدعوى بلفظ الدار فانه ذكرنا الجواب بحق البنا والدار  
بالحق في الدار والبنية وكذا يستحق الشئ والشر والشرع بالحق في الارض ولا يقبل بنية  
المدعي عليه ان البنا والشرع خلاف الشرع والشرع كذلك ذكرنا الشرع بالحق في المدعي  
وان كان دعوى المدعي عليه البنا والشرع قبل قضاة القاضي وكذلك لا يقبل بنية المدعي  
بنية ذي البند في هذا الذي ذكرنا كذا في رواة كتاب الاوقية وفي رواية كذا  
اشبهت ان لم يذكر شهود المدعي البنا في شهادته سمع دعوى المدعي عليه وبنية  
والا فلا ادي نصف داره يد رجل ثم ادعى بعد ذلك كل الدار في حق المدعي الاسلام  
الاورشدي لا يسمع دعواه ولو كان في العكس يقبل والعقاب لا يقبل في الاورشدي  
كذا ذكرنا في حق المدعي في طلبه الذي ذكرنا في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
ثم ادعى كل الدار لا يسمع لانه دعواه النصف اقراره لا يمكن في الكمال في الكمال في الكمال  
في العكس يقبل وذكرنا في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
واما ادعى في حق المدعي لا يسمع دعواه لانه في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
بالبنية فلم يقض المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
ان كان قبل التقاضي بطل دعوى المدعي وشهدا في شهوده وان كان بعد التقاضي لا يبطال  
التقاضي ادي عليه الدار او النصف ان نصف هذه الدار او النصف ودعوى يد  
من جهة فلان الغائب بطل دعوى المدعي في الكمال قبل بطل وقيل لا بطل في حق المدعي في حق المدعي  
النصف واليه ان ربه يسوع ابا مع وبنه في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
ونصفه فلان ودعوى المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
ان ذا اليد اقام بنية على ادعى في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
في حق المدعي بطلت في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
رجلا نصف داره في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
ذلك واما بنية واما صاحب البنية في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
في حق المدعي لان المدعي لو تحقق النصف بطل بالحق في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
للمدعي فاضرب بعه الى النصف الذي كان له والمشتري ليس خصم في النصف الاخر لانه  
ودعوى يد المدعي عليه الدار اذا قال للمدعي انك اقررت قبل هذا انك بعت  
هذه الدار في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
بذلك يقبل ويدفع دعوى المدعي ولو ادعى الشايع فقال المدعي عليه انك اشتريت  
هذه الدار في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
واستوفى عند القاضي واما المدعي بنية المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
خصم وان لم يقيم البنية في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي

يقوم الحق

يقوم المدعي البنية وقال ابن ابي شريفة لا يندفع هذه الخصومة وان اقام البنية وقال ابن ابي شريفة  
يقول الا يندفع اليه رجل معروف الاسم والنسب يقيم البنية في ذلك وقال ابو يوسف ان كان  
امر من يعرف بالخير لا يقبل بنية على الا يندفع وقال الامام الا يندفع اليه بنية المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
نحوه فيها في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
في يد رجل ادي اخر اخله واما بنية في ذلك قال ذواليد او غيره فلان اوفال ابرته او ابرته او ابرته او ابرته او ابرته او ابرته  
فقطه من اوفال اخر اخله في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
لا يندفع في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
منقول عليه اما الاول بان يكون مدعى صاحب اليد فلا ولا يكون مدعى في الاصل والشرع  
فان ذلك شرط عند ابو يوسف فلا يندفع في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
كذا ذكرنا في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
ومعرفة باويرة دون الاسم والنسب واما في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
فان الثاني يقبل هذه الشهادة ويدفع الخصومة في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
يعرفه بوجه لم يذكر في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
وان قال ذواليد او غيره رجل لا يعرف وقال الشهود اودعه فلان يعرفه بوجه واسم ونسبه  
ذكر الخصم لا يقبل ولا يندفع دعوى المدعي وكذلك اذا قال ذواليد او غيره فلان يقبل  
موقوف وقال الشهود اودعه رجل لا يعرف لا يقبل ولو قال اودعه رجل يعرف بوجه ونسبه  
واسم ولكن لا يشهد به فانه لا يندفع هذه الخصومة ولو شهدوا ان فلان دفعها اليه ولم يتولوا  
انها ملك فلان او قالوا لا يدري لمن هي اندفعت الخصومة في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
على اقرار المدعي ان فلان دفعها اليه يندفع الخصومة عنه ولو شهدوا على اقرار المدعي انها لفلان  
ولم يبرروا عليه وذواليد يقول فلان اودعها فلان ذلك لا خصومة بين المدعي وبين  
صاحب اليد ولو شهدوا وشهدوا في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
فلان اودعها لم يذكر في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
وصول العيني الى صاحب اليد من جهة فلان وطهر اقرار المدعي كانت يد فلان وبعد  
ذلك ان يقول انك ملك الرقبة الى صاحب اليد في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
انها كانت في يد فلان ولا ادري دفعها اليه هذا ام لا وذواليد يقول دفعها اليه فلان ولا  
خصومة بينهما وكذا لو اقر المدعي ان رجلا دفعها اليه هذا ام لا وذواليد يقول دفعها اليه  
فلان ولا خصومة بينهما البنية والمدعي لا يعرف الدافع فلا خصومة بينهما وكذا لو شهدوا  
ذو اليد على اقرار المدعي انه دفعها اليه ذواليد رجل لا يعرف فالتقاضي لا يجعل خصما ولو  
شهدوا ان فلان لم يشهدوا ان فلان دفعها اليه لا يقبل شهادتهم ولو اقام المدعي  
بنية ان صاحب اليد اودعها لنفسه لم يقبل في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي  
وهذا الذي ذكرنا اذا ادعى المدعي ملكا لطلب او لسبب ولكن لم يدع في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي في حق المدعي

Copyrighted material











بأننا في الروايات في إتمام الدعاء عليه بينة أن الدعاء المستوجب من الواجب فيه أو المستند إلى  
أو قال بان رتبة خبره فواست ازمنه بنى را بگذر دعاء دعوي الهي ولو ادعى الهي الزيادة  
وقال كان ملكه لكنه قبضه فيه ولم يدفعه إليه هذا الشبه ههنا منه لا يسمع هذا من الدعوى لأن ابن  
ثابت بن قولته بملكه لا يسمع والدعوى من قبيل الدعاء عليه فيكون أو ران لا ملك له الدعوى فغير الاستدلال  
من الدعاء عليه في إتمام الدعاء عليه بينة أن الدعوى المستند في هذا العين من فلان وإقام البينة يكون  
دعواً ودعوى الحكم ولو إتمام الدعاء عليه بينة أن الدعوى المستند في هذا العين من فلان وإقام البينة يكون  
ويكونه إقرار من الدعوى المستند بملكه وكذا لو إتمام بينة أن الدعوى المستند في هذا العين من فلان وإقام  
هذه الأرض فزادته أو إتمام ان قال له ابن فانه راجعاً فارتد به بالعلم أو أنه قال له ابن فانه راجعاً  
دري به يكون دعواً ويكونه إقراراً لا ملك له الدعوى فيه وذكر سيد الدين في فتاواه رجل أقر أنه  
أكل من هذا الأرض ثم ادعى الملك لا يسمع إلا إذا ادعى التوفيق ويقول لست نزلت بدمي المستند  
إلا لا يسمع دعوى مطلق الملك فيه وذكر في دعوى الشقي إتمام إقرار ثم ادعى آخر فاستخرجها  
المستند فيه أيضاً قال فانه حضر إقراره بالأجرة وإن حضر جميعاً كان للأجرة الأولى وليس للأخرى ولا يكون  
استدلاله الآخر إقراراً بالدار له وفي فتاوى الديار في دعوى إقرار الدعوى ادعى عينا بالملك كالة  
قال الدعاء عليه المستند في هذه العين وإقام البينة يكون دعواً صحيحاً ولو ادعى الدعاء الموكف  
بعد ذلك صححت دعواه ولو ادعى المتوفى قال الدعاء عليه المستند وهو حضر ادعى له بملكه  
لا يسمع هذا الدعوى لأن إقرار المتوفى على التوفيق لا يسمع والاستدلال به هل يكون إقراراً بالملك للمستند  
وذكر في الشقي دارة يد رجل قال له آخر ادعى إقراره هذه الدار سكنها أو قال أعطني هذا الثوب  
البسة أو هذه الدابة أركبها فإيا من يدفع إليه ثم ادعى البسة أو قال أعطني هذا الثوب  
هذه الدار وأخرى هذه الدابة أو هذا الثوب ثم ادعى له نفسه لا يسمع فقد جعل الاستدلال  
إقراراً بملك للمستند ومن وجب بشر من إقراره بملك للمستند في إقراره بملك للمستند في إقراره بملك للمستند  
المعبر فبنت بينة ولم يجعل الاستدلال إقراراً بملك للمستند في إقراره بملك للمستند في إقراره بملك للمستند  
الصفري وإحالة إلى الشقي سكن دار أو أنه كان يدفع الأجرة إلى فلان ثم قال الدار دار  
فأقول قوله ولا يكونه إقراراً بالدار فلان لأنه يقول كان وكذا لا يقضى عليه وذكر ابن طي  
أنه يكون إقراراً بقول الوديعه هل يكون إقراراً بقول الوديعه هل يكون إقراراً بملك للمستند  
كانت المسئلة واقعة الفتوى وقد ذكرنا أن الاستدلال إقراراً لا ملك له فيه وذكر سيد الدين  
في فتاواه ادعى دابة أنها ملكه فأردو باليد بطل دعواه فقال المدعي خذوا الشهود فخذوا  
الدابة ودعوا فحفظها إلى القدر فافترها المدعي لا يسمع دعواه بعد ذلك لأن قبول  
الوديعه إقراراً لا ملكه كذا تفعل عن الشيخ وقيل ينبغي أن لا يبطل دعواه لأن قبول  
الوديعه يدل على عدم ملكه بطريق الدلالة وقد ادعى مرياً أنه ملكه ولا تقبل الدلالة  
بمع الصريح بخلافه مروي في مسند من كرم ادعى القربة لنفسه لا يسمع وقد قال  
إقراراً لا ملكه قال الاستدلال به كذا سمعت من أئمة بملكه من صاحب الحظ وفي  
الزخيرة دلال ولا لزوم وبيع براند باسمه بقدم ادعاء الدلالة لنفسه ملكاً مطلقاً

فان البور

قال الدلال المشتري الشتر هذا ولم يرد على بيع دعواه وان قال الشتر فانه يحكم بالبيع لا ببيع دعواه  
 ودفع له دعواه ان اقام البينة عليه وفي فئا وفي رشيد الدين رجل قال لا اقر الشتر هذا الدال في الشتر  
 ثم ادعى هذا دكس الرجل في قال پس اراكم تو خبر من من خبرك ام اين خانه خبر من رابع هذا الدعوي  
 لا اذ لم تغل خبر فلان لكيكون اقرارا بانك فلان واذا لم يمتن مانعا يجوز ان يكون منك وبقول  
 خبر فلان را وفي فئا واه ايضا رجل اراد ان يشتري دارا فقال المشتري اكر دين خانه دعوي  
 في فئا هي كرو التونه لم فقال دكس الرجل اين خانه دار درست بودي سب بر از ان دارم  
 كه درست هي لا يكون هذا القول خبا بطل الحق الدعوي لانه يجوز ان يكون معناه درست  
 بر دارم كه چون دعوي كنم رو دبر تو كنم كرفتن وفي دعوي المتقي رجل اسام ورجلا اخر خلا في  
 ارضي بنو يد ثم ادعى الارض واقام البينة تقبل ويقضي له بالارض ويكون النخل الذي كانت الارض  
 فيه يد والارض للمدعي ادعي عينا وارثت بالبينة فاقام المدعى عليه بينة انك بعت هذا العين  
 من فلان الغائب الشريفة الجائع والبركات الى ان لا يقبل هذا الدفع وكما ان الحق ان يقبل ويدفع  
 دعوي المدعي كما اذا اقام بينة على اقراره رابع مع فلان او على اقراره انك فلان تقبل فاعلم هذا  
 لو ادعي في حيث دنا بحفرة الوارث وارث را رعي وقال هذا من الشركة واقام الوارث بينة البينة  
 كان باع هذا العين من فلان في حيا كان دفعا هي كذا في الزفرة وكذا رشيد الدين ادعي عينا فقال  
 ذواليد انك بعت العين من فلان الغائب ان الشتر منه واقام البينة بدفع دعوي المدعي وان لم  
 يكن له بينة فلان يحلف المدعي وكذا دعوي المتقي رجل بنو يد جملوك فادعي رجل انه له وجه ذواليد  
 وقال بولي خلفه الفاني ما هو للمدعي فكل من البين وايران خلف فقضي به الفاني للمدعي فقال الذي  
 كان يدعي انك كنت الشتر منه قبل الخصومة واقام البينة على ذلك فانه يقضي له ولا يكون اباؤه في  
 البين كذا للشهود في الشراء وفيه افضل العيوب من بيع الذيرة اشترى دوا وقبضه ووجد به  
 عيبا فارد ان يبره فاقام الباع ان الشتر في اقراره باه من فلان فبات بينة ولم يكن المشتري  
 ان يبره عليه لو كان فلان حاضر وغائب فرق بين هذا وبين ما اذا اقام بينة ان المشتري باه  
 من فلان وفلان ياب حيث لا يقبل بينة وكان للمشتري ان يبره عليه بالعيب وقد قيل يجب  
 ان يقبل بينة في هذا الفصل الثاني ايضا استدلالا بسلسلة وكذا انما طفي في اكله وهو رعا ارا  
 عينا في يد رجل انه له فاقام المدعي عليه بينة في دفع دعواه انه باع هذا العين من فلان تقبل بينة  
 ولو كان الباع اقام بينة ان الشتر باع هذا العين من هذا الرجل ودعوا فركبتها في حيا رابع  
 والشراء من هذا المشتري الاول وكذا انك الباع اسام وقرن في فئا وفي رشيد الدين ادعي دارا في  
 ملحق فقال المدعي عليه ان الشتر بعت هذا الدار من فلان وارث اجرت اربع لا ببيع هذا  
 الدفع لان الانسان قد خسر بيع رجل ولا يكون الخسر مانعا فلا يكون هذا اقرارا بانه سكر المدعي  
 قلت هذا كانت السلسلة تحكي نقليها في نسخة الاسترويش وقد عرفت في الرواية في مطالعة الزفرة  
 في مخرجات دعوي الدفع ولم يذكر في القليل وفي كتاب الاسترويش في القليل ليس كما يرى والله اعلم  
 ادعي ملكه ملحق فقال المدعى عليه ان الشتر بعت الدار من المدعي وقال المدعي











دریغی غریب

به فن و اتمام بنیت لایق بنیة خدا بر طبقه انا الله السلام علیکم فوجب علیه فی حق عتوه بان بویکل ذین بنیة خدا و  
 خدایا بنیدفع دعوی المدعی و ان لم یکن له بنیة فاحکم ما ذکرنا کما اذا قال قاضی قاضی نیست و ذکر  
 رشید البونی ان المدعی اذا اقام البنیة ان المال حال قاضی راوثنی غیر سبیح و ذلک منه و لو ادعی علیه  
 حاکم و دیار و اقام المدعی علیه بنیة که توافق کرد که من بیدی مدعی بنیم دارم ام صد بنیة و گن  
 بزر خطا بنیة ام فخذ دفع صحیح و قد وقعت فیہ الفتوی مثل هذا فی رجل ادعی علی اخر عشر سن  
 دینا را بدین بسب دعوی که گفتی تو را گندم دارم و براسال و گن بزر خطا بنیة ان فی و ان بنیة  
 برنی و اقام البنیة علی اقرار المدعی بزرگ فخذ دفع صحیح کذا اوجب بعض اهل فخر ما قلت و الجواب  
 که ذلک ممکن فاما اخذ منه اخط با مال بعد عالم بنی الخطی غیر مدعیان فی و اما اذا دفع علیه بنیة  
 فقبضه و به باقیة فی بدیهة فخذ دفع صحیح با مال فقیع و یكون بیضا لشکل الخطی فی العاقبة بنیة ذلک قال  
 فیجوز الایسره انه ذکر فی الوط السبعه فی فی العقد السعای فی فعل بالجوریه من سبب البیوع  
 رجل له علی اخر فلو سأل و اقام ما شتر فی علیه بدراهم او دنانیر و تقربا قبل نقد الثمن کانه العقد  
 باطلا قال رحمه و هذا فضل حسب حفظه و ان سس مخالفون عنه فان العادة فیما بین المسلم ان یکن  
 له علی اخر فله او غیره اما الشبه ذلک فحاکم جبا یا فخذ مما علیه عند خلا الشعیب ما بالذهب و الفضة  
 عن ذلک و یسمونه قبا بنیم کندم و انما کردن را نه فاسد گویند اخذ قاضی دینی بدین و ذکر  
 فی فتاوی رشید البونی فی الذهب انما سس خیر احوال لرجل و کتب فی کتاب اقرار ارجح فی ثم  
 بعد ذلک لا یصح انه دفع الی الدراهم و انزل بالاقار بالذهب و انما ادعی الذهب  
 بنا علی ذلک لا یصح قوله ذلک لانه رجوع کذا ذکرنا اختلاف ابن ابراهیم و سئل مدعی شیخ  
 شیخ الاسلام برهان البونی عن فی اقرار لا یحکم فخذ اقرار اعلی ثم ادعی فساد الاقرار و ف  
 اخطی نفسه السبع و المعترضه بیدی مطلق الخطی بناء علی مطلق الاقرار جعل سبب دفع المدعی  
 هذا ام لا اجاب رحمه لا والله اعلم ادعی علی اخر مالا و قال انه دفعت الیک عشرة دراهم  
 فرفضت قال نعم دفعت الیک و گن ارجح ان ادفعها الی فلان و قد دفعت الیه و اقام البنیة  
 فخذ دفع صحیح فی الزفره ادعی قیمة جاریة منه مملکه فاقام المدعی علیه بنیة ان اجارته حیة فانه  
 را با حاکم بزرگدا کیون دفعه و لو بان باجارته کان دفعه فی الزفره ایضا ادعی انه اخذ منه  
 مالا و یوکره و کذا و وضعه باعرف فاقام المدعی علیه بنیة ان المدعی اقرانه فلان اخذ منه  
 فلان الاخر لا یمکن دفعه لا یجوز المدعی ان لا یفاته بین الامرین بجواز ان فلان اخذ منه  
 رد علیه فی الزفره و مثل هذا مایست و اربعة الفتوی فی زمانه دفع المدعی الحاکم فتح  
 ادعی بعد ذلک فخذ اخطی من زرعه فلان ثم قبضه منه فلان الاخر ادعی کذا فی فی الزفره  
 الموصوف فقال المدعی علیه انی اعطیت المدعی عوضا فی هذا الذهب کذا دینا ما فخذ الیسی  
 بدفع عالم بنی سبب و حسب الذهب لانه اذا کان سببا لا یجوز اخذ الموصوف و کذا اذا کان  
 بیضا لانه یصرف فی العقول قبل انقضی فلا بد من البیان ادعی مالا فکفر فاقام المدعی بنیة  
 ذلک السبع مملکة فخذ عشر اقام فقال المدعی علیه انک امرتني منذ عشرین یوما لا یصح دفعه  
 الا برادش فربما یصح الاستسما من فی تاریخ الامر و کذا ذکر فی العقد ادعی مالا فقال المدعی علیه























في فناء واه الخرج وذو اليد اذا ادعى الشراء من واحد اخرج الخرج او من ذو اليد من اليد  
او من هذا الوقت ما ذكرنا في الذميرة وذكر الغيبة بالثبوت في المصروف واجمع على ان الخرج  
وذو اليد اذا ادعى الشراء من واحد وقت ادعائها ولم يوقت الاخر فصاحب الوقت او من هذا  
يوافق المذكور في الهدية وذكر ان السبع واقعة الخرج وذو اليد اذا ادعى الشراء من واحد  
واقعا بينه ولم يوقت قضي له اليد فان اخرج الخرج لا يعمل به لان السبع في صفه غير  
الحق والقبض في حق ذي اليد معاني وان دل على كسبه فلا والمعاينة اقوى في الخيل الا اذا  
ارضا وتاريخ الخرج السابق في قبض الخرج وهذا يوافق المذكور في الذميرة وذكر في  
باب البيع الذي يربح فيه ايضا ما اشترى او اثنين يكون فيه اختيار بين بيع الزيادة  
او ادعى الشراء من واحد واقعا بينه والزيادة يد البائع ووقت بينه ادعائها دون الاخر  
لكن شهدوا على معاينة او لم يثبتوا على اقرار البائع بالقبض فصاحب الوقت او من هذا  
اذا كان الدار يد البائع وان كانت يد واحدها ووقت الخرج فذو اليد او من لان له  
معاني والاخر غير ولسن الخرج كالمعاني ولو وقت شهد ذي اليد ولم يوقت شهد الخرج في  
الاول او لم يكن او لم يثبت او لم يثبت في واحد الدارين يد البائع فقام البينة على الشراء  
وان قبض من شمله واقام آخر البينة على الشراء وان قبض من شمله اقام كانت الدار لصاحب  
الوقت الاقل ولو كانت الدار يد يد البينة على القبض من شمله اقام في وقت  
خبره ودفعت الى الاخر فصحى سبق قبضه ولو اقام الذي ليست يد يد البينة قبض من شمله  
شهر واقام ذو اليد بينة على القبض في غير وقت اقام البينة على الشراء او لم يثبت  
القبض كانت الدار له لان قيام يد في الحال يدل على سبق القبض وقد ثبت له ان الخرج  
منه ولا بدري ان قبض الخرج او بغيره فلو ثبت ان من خرج ذو اليد يد البينة  
لحال ولو كانت الدار يد يد البائع ولم يوقت للشراء وقت واقام ادعائها البينة على  
القبض من شمله والاخر على القبض ولم يوقت فصاحب الوقت او من لان البينة على  
حادث فصحى عند وقت من وقت القبض الا ان يظهر قدم الاخر قال ويترك كل هذه الفصول  
لو وقت للشراء وقت ادعائها السابق فصاحب الوقت الاول او من لان صاحب الوقت  
الاخر صاحب الوقت فذا اشترى ما فيه من قبل فلم يثبت شراؤه ولا قبضه فصحى صاحب  
الدار لصاحب الوقت الاول في الشراء هذه الجملة في بيع الزيادة التي ذكرنا  
**الخراج وذو اليد** ادعى الميراث من واحد فصاحب اليد او من كان في الشراء هذا  
في فناء واه رتب الدين هذا الذي ذكرنا اذا ادعى وذو اليد تلقى المكس من جهة واحد  
فان ادعى تلقى المكس من جهة اثنين فانه يقضي للخرج بخلاف ما اذا ادعى تلقى المكس  
من جهة واحد ولم يورثا على الشراء او اخرج ادعائها دون الاخر فانه يقضي له اليد  
وهنا يقضي للخرج والفرق في المعادلة وان كان تاريخ ادعائها سبق والدارين  
يد ادعائها يقضي لاسبقهما تاريخا كذا في كل واحد من اثنين سبق ضم في بايع  
وذكر في الخبر لو ادعى الشراء من اثنين وارضا ملك الباجني يعتبر بالاجماع ولو ادعى

الخرج وذو اليد كل واحد منهما الميراث من آخر فالخرج او من كان في الشراء **وذكر**  
الدين وذكر في باب اختلاف الدعوى من خبر يد اليد الغفل **ولو ادعى صاحب اليد الارش**  
من ابيه وادعى فخرج مثل ذلك وانما بينة يقضي للخرج في قولهم جها ولو اخرج وتاريخ  
السبق قبضه لا سبق عند يد حنيفة وايد يورثا وعند محمد يقضي للخرج وانما في الوقت  
فحقول الخرج **في الذميرة** الخرج وذو اليد اذا ادعى الشراء من اثنين وارضا في تاريخ  
جها لانه ادعى الميراث من اثنين ارضا في عرو من شمله واكثر ولا يخطون الفصل فالبينة بينه والدين  
وكذا اذا شهد شهود ادعى عليه ان اشترىها من فلان فدانته او شتى تكون اية الزيادة يقضي  
للخرج ولهذا الذي ذكرنا اذا ادعى المكس بسبب فانه ادعى ادعائها المكس بسبب والاخر مطلقا  
بان ادعى الخرج المكس مطلقا حورفا سنة مثلا وادعى صاحب اليد المكس بسبب الشراء من فلان  
فدانته وهو مكس وقبضه منه يقضي للخرج لان صاحب اليد ضم في بايعه في ان المكس  
له فملكه الجرا لغيره فله بايعه حورفا واقام البينة على مطلق المكس لنفسه والدارين يد لان  
يد المشتري يد البائع في التغيير ولو كان كذلك يقضي بينة الخرج كذا في جها وكذا لو ادعى  
الخرج المكس بسبب حورفا بسبب واقام ذو اليد بينة انه ملكه مطلقا حورفا فثبت  
يقضي بينة الخرج ايضا لان الخرج عن بايعه في ان المكس له على ما قرئنا بايعه  
حورفا واقام البينة على مطلق المكس وذو اليد اقام بينة على مطلق المكس يقضي بينة الخرج  
كذا هي ثم اذا اقام المديني ادعى عليه البينة على ما ادعى في هذه الوجوه وارضا الا ان  
ادعائها ذكرنا تاريخا حورفا وذكرنا تاريخا قبل ذلك التاريخ لكن لم يثبت ان تاريخ حورفا  
فانه ادعى في رجل عدا وقال اشترى من فلان فدانته واقام الاخر بينة انه اشترى من فلان  
ذلك ايضا قبل ان يشترى به هل ثبت السابق بهذا القدر فانه قال اذا ادعى الشراء من واحد والخرج  
اقام البينة ان كان سبق ولم يذكر صاحب اليد تاريخ فخذ من الخرج كفي للسبق وذكر في  
قواعد ايضا انه في دعوى المكس اذا قال ادعائها حورفا من بسبب بده است بهين فدانته  
بانه يقضي له بها والسبق في الاقام ظهر الدين الحسب كان يجرى على هذه المسئلة ان  
الخرج وذو اليد اذا ادعى الشراء من واحد ولم يذكر تاريخ فقال ادعائها بسبب من بسبب  
بسبب بده است واقام على هذا بينة هل يكون هو او من الاخر اجاب نعم والله اعلم  
**وذكر الدين** في فناء واه ادعى المكس فدانته فشهد شهود ادعائها ان المكس هذا السابق  
من المكس الاخر قال لا يشك السابق بهذا القدر مالم يقولوا ان المكس هذا كان في رديته  
كذا وانما الاخر كان في شعبة فملك السنة ثم قال رحمه الله وحاشا لنا المتقدمون كانوا  
يقولون ان السابق بينة بهذا القدر من غير بيان وكنت وجدنا في بعض الشروح انه لا بد  
من بيان تاريخ وتاريخ في ذلك **وذكر الدين** في بايعه في دعوى فناء واه ادعى الشراء  
من واحد وادعى ادعائها السابق وشهد شهوده لم يسمع وي شمس اربيع ان يترك بده است  
قال لا يشك السابق بهذا القدر مالم يقولوا بسبب هذا كان في الشراء من شعبة وبسبب هذا  
كان في الخرج من شعبة فملك السنة **فان** وقد ثبت قبل هذا في حاشي اننا قبض وقبض



الرواوي انه ذكره دعوى انتفى ادعى عينا يد آخر ملكه وحقه الشراء من فلان تاريخ  
كذا فقام المدعي عليه بنية ان الذي يدعى ملكا له قبل تاريخ هذا  
يعني ملكا له وحقه افعوه في ذلك وانا الشراء من الاخر ولم يبق ان تاريخ في الاخر  
يكونه وتلاقيه قبل تاريخ عيني يد رجل ادعى وطلبا كل واحد منهما يدعي انه له  
من ابيه فلان واقام البينة على ذلك فلم يورثا وارضا على الشراء بان قال كل واحد منهما  
ما ايدى وتركه فيما لا يدعى بغيرهما نصفا وانما رفا وتاريخ ارضاها سبق بانها اقام  
ارضها بنية ان اياه مات منذ سنة واقام الاخر بنية ان اياه مات منذ سنتين وكره  
في هذا الوجه على قول ايدى حصة ارضاها ما ذكره انتفى وموقوف اليه يوسف اخر  
على ما ذكره الامام لم يقضى بالاستسقية تاريخا وعلى قول محمد اخر ادعى قول ايدى يوسف اولا  
يقضى بينهما كذا ذكره الذخيرة **وذكر** شرح الطحاوي ولو رفا الملك مورثا يقضى بغيره السابق  
في قولهم في هذا رفا وانما رفا اخرها دون الاخر ذكر صاحب الاقفية عن بشران عند ايدى حصة  
وايدى يوسف يقضى للمورث وكره شيخ الاسلام فواهر راد ان عند ايدى حصة يقضى بينهما  
نصفان وعلى قول ايدى يوسف يقضى للمورث وعلى قول محمد يقضى لغير المورث وكره شيخ الاسلام  
الشرح انه يقضى بينهما بالانفاق كذا ذكر الطحاوي فان كان مورثه الاقفية قول ايدى حصة اولا  
ثم رجع عنه وقال لا جبره التاريخ في علقى الملك من ايدى ارضاها كذا ذكر فواهر راد  
لانه لا تاريخ في ملك من سلق في حصة بل في ملك المتلقي فله ان المتلقي من حصتها ارضاها الملك تاريخ  
ارضها ولم يقضى بينهما وسقط اعتبار تاريخ ولم يقضى بينهما كذا خلافا لما اذا ادعى الشراء  
من واحد وارضاها فان هناك المورث اولا لان سبق شراء غيره المورث ثم على شراء المورث  
ما ثبت بالمورث من غير دليل فلا يعتبر هذا اذا ادعى الميراث من رجلين فان ادعى الشراء من رجلين  
والواحد سبق بنية لث فان لم يورثا وارضا على السواء يقضى بينهما وان كان ارضاها السابق تاريخا  
فهو على ما ذكرنا من الاختلاف في الميراث وانما تاريخ ارضاها ولم يورثا الآخر فهو على ما ذكرنا  
في الميراث **وذكر** الحنفية لو ادعى رجلان الشراء من ايدى حصة واحد وارضاها دون الاخر  
يقضى بينهما نصفين بخلاف ما اذا ادعى ملكا من حصة واحد وارضاها دون الاخر  
للمورث وان ادعى ارضاها ملكا من حصة واحد وان يكون دارا يد رجل ادعى ارضاها  
رجلا فكل واحد يدعى انه الشراء من صاحب اليد بكذا فان لم يورثا وارضا على الشراء  
يقضى بينهما وحكم كل واحد منهما ان شأنا في نفسه في الميراث وان شأنا ترك وانما في  
ارضها وانما الاخر يدعى ارضاها وحكم كل واحد بانصف فليس للذي رضى الا انصف الا ان  
يكون تركا لثلاثة قبل ان يقضى انما في شئ فيكون جميع الدار لآخر رجل الشئ وانما رفا  
وتاريخ ارضاها السابق يقضى للذي سبق تاريخه وانما تاريخ ارضاها دون الاخر فمورث او  
**وذكر** حنفية في الديناري ولو ادعى رجلان الشراء من ذي اليد واقام البينة وان  
وارضاها السابق يقضى له وانما رفا صاحب اليد لا يورثا لا يعتبر لانه شأنا يد على قول  
وفي جوابه في شيخ الاسلام برهان الدين اذا شهد البائع بالملك يستتره ويبقى

يدفرو

يدفرو بان قال هذا العين فملكه لانه بعت منه او قال كان ملكا لي فبعته منه ان كان المورث في دولة  
ادى الشراء منه لا يقبل لانه شأنا يد على قول نفسه هذا الذي ذكرناه اذا ادعى رجلان الملك  
بان ادعى ملكا مطلقا بان ادعى عينا يد رجل ملكا مطلقا وارضا على السواء ولم يورثا يقضى بينهما  
ون كان تاريخ ارضاها السابق يقضى بالاستسقية تاريخا وعلى قول ايدى حصة وعلى قول ايدى يوسف  
ارضاها وعلى قول محمد اولا وعلى قول ايدى يوسف اولا وعلى قول محمد اخر يقضى بينهما ولا يكون  
لث تاريخ غيره به انما يقضى تاريخا **وذكر** انتفى ان يقضى بالاستسقية تاريخا بخلاف وبه  
ارضاها يقضى تاريخا وانما تاريخ ارضاها دون الاخر ذكره السوادس ان يقضى بينهما عند ايدى حصة  
لانه لا يورث تاريخا هذا لا يورث تاريخا وعلى قول ايدى يوسف يقضى للذي تاريخ وعلى  
قول محمد يقضى لغير المورث وتاما مد نظره دعوى الذخيرة البرهان بنية رجلا ان ادعى عينا يد  
يد ارضاها ادعى ارضاها الشراء من زيد وادعى الاخر لانه اشترى من زيد وقبضه وانما في البينة  
ولم يورثا وارضا على السواء فالشراء اولا وانما تاريخ ارضاها دون الاخر فالشراء اولا وانما تاريخ  
كان وانما تاريخ ارضاها السابق فهو اولا وانما كان العين في يد ارضاها فهو اولا  
الا ان يورثا وتاريخ ارضاها السابق في يقضى تاريخا ولو ادعى ارضاها حصة وفيها من  
رجل وادعى آخر الشراء من ذلك الرجل ولم يورثا وارضا على الشراء فالشراء اولا وانما تاريخ  
في جميع ما ذكرنا في الرهن فان كان العين في يد رهن فمورثا الا ان يورثا وتاريخ ارضاها  
يقضى بالاستسقية تاريخا **والجواب** في الصدقة والقبض مع الشراء كالجواب في الحصة والقبض  
مع الشراء وانما اجتمع الميراث مع القبض فالجواب كالجواب فيما اذا اجتمع الشراء وانما الجواب  
فيما اذا اجتمع الشراء ان المورث اذا كان في يد رهن وقادى الشراء من واحد واقام البينة ولم  
يورثا وارضا على الشراء يقضى بينهما وانما تاريخ ارضاها دون الاخر فالشراء اولا وانما تاريخ  
وارضاها السابق فهو اولا فان كان في يد ارضاها فهو كدعوى تاريخ مع ذي اليد اذا ادعى الشراء  
من واحد وقدمت قبل هذا واذا اجتمع الرهن والحصة والصدقة فالجواب اولا عند الشراء  
الحصة فان تاريخ ارضاها بتاريخ ارضاها او بغيره او باليد يقضى له واذا اجتمع الحصة مع القبض فهو  
كالواجب مع الشراء وانما الاجتمع السطح والحصة او الرهن او الصدقة فالجواب اولا **في الميراث**  
المورث اذا رفا وتاريخ ارضاها السابق فهو اولا فان كان العين في يد ارضاها فهو  
اولا الا ان يورثا وتاريخ ارضاها السابق يقضى له هذا في الشراء والحصة والصدقة مستقيم  
لان الشئ الطاري لا ينفك الحصة والصدقة على ما عليه الفتوى **ما في الرهن** لا يستقيم  
لان الشئ الطاري ينفك الرهن فيبقى ان يقضى بالكل للمورث الشراء او الاجتمع الرهن والشراء  
لان يدعى الرهن ثبت رهنه فله ان لا يقبل بنية وكان يدعى الشراء فله ان لا يقبل بنية ولهذا  
قال شيخ الاسلام فواهر راد انما يقضى بينهما نصفين فيما اذا اجتمع الشراء والحصة اذا كان المورث  
عالم لا يقبل القصة كالميراث والركبة وانما هما اما اذا كانا شئ بمثل القصة يقضى بالكل للمورث الشراء  
السبق نصفين للميراث والحصة وانما في نصف الحصة تاريخا فيبقى القصة بغيره الحصة فلا  
يقبل بنية يدعى الحصة جبرن القصة بالكل للمورث الشراء والحصة والصدقة

في الميراث







التاسع

الاشارة في موضعها من اهم ما يحتاج اليه في الدعاوى وانما كانت اعم قطعاً لا احتمال  
متى قالوا انك كتبت في الحفر حفرة فلانا فالحسن واصغر مع نفسه فلانا وادعي هذا الذي حفر على  
لا يبقى لوجه الحفر وينبغي ان يكتب في الحفر هذا الذي حفر في هذا الذي احضر، فعلة  
بدونه يتوهم انه اصغر هذا وادعي على غيره وكذا عند ذكر المديني واحداً عليه يدعي الحفر  
لابد ان يذكر هذا وكتب المديني هذا والردا عليه هذا وكذا اذا ذكر المديني واحداً عليه  
في الحفر او في السجل بان يكتب في السجل مثلاً وقفت على حفرة فلان هذا  
لابد ان يذكر المديني عليه ويكتب وقفت على حفرة هذا الذي على احمد هذا المديني عليه واذا  
كتب في الحفر عند ذكر شيئا من التهود يراي التسامع بين هذين للاسبغ بجهة الاشياء  
العبرة في الاشياء عند الحاجة اليها وعند الاشارة روا الى المديني عليه عن اية الامانة

الى المدعي عليه ويكون ذلك انما في المتدعيين فلا يكون بغيره فلا بد من بيان ذلك في المدعي عليه  
 وعند هذا قالوا ان ذلك في حكاية الاجارة الطويلة اقر فلان بن فلان فلا خلاف بعد ما جرت ايجارة  
 الصالحة بينهما في الاشجار والرواحين التي في هذا الارض لا يقع بغيره كذا في كتاب  
 بعد ما جرت ايجارة الصالحة بين المتعاقدين في الاشجار والرواحين التي في هذه الارض  
 لا يقع بغيره كذا في كتاب المتعاقدين في الاشجار والرواحين التي في هذه الارض  
 وفي هذا التقدير لا يقع اجارة الارض وهذه اجارة الارض بعد ما جرت ايجارة الصالحة  
 بين المتعاقدين كما كتب في صورة الاولى وبعد ما جرت ايجارة الصالحة بين المتعاقدين  
 كما كتب في الصورة الثانية لانها متعاقدة في شيخ ان يكتب اجر الارض منه بعد ما جرت  
 الاجارة في الرواحين منه وهذا هو الاصل في حكاية هذا اي ان يكتب اجر الارض منه بعد ما جرت  
 الاجارة فانه لو ذكر في باب البيع والشراء والاجارة وتفاصيلها لا يكفي بذكر الاصل  
 البيان والشراء **وذكر** في كتاب المحيط لو كتب وشهد الشهود في حق الدعوى  
 لا يقع لان الشاهد في حق الدعوى ان يدعي ان هذا لغيره كما يدعي المدعي نفسه  
 كذا في كتاب الاسلام واذ كتب في الحرف واحضر المدعي شهوده وسانع الاستماع اليهم  
 وشهدوا في موافقة الدعوى لا يقضي بغيره كذا في كتاب لو كتب في السجل وشهدوا في موافقة  
 الدعوى لا يقع بغيره **وذكر** في كتاب القاضي لو كتب وشهدوا في موافقة  
 الدعوى لا يقبل الكتاب **وفي** كتاب القاضي في فرقان القاضي والسجل وشهدوا في موافقة  
 كتاب القاضي والعلامة بغيره السجل وفي الحرف لا يكتب القاضي بغيره الا انما رخصه  
 تتبع المدعي في الجواب والرد على حجة المدعي في السجل والحرف واذكر في الزادات في ادبي  
 انه وارث فلان الميت واقام على وارثه شهودا قاضي لا يقضي لوارثه فالم يكتسب  
 الوارثه ولو ادعي انه وارثه لا وارث له غيره وان قاضي بل كذا الشهدا في حقا انه  
 هذا وارث فلان الميت لا وارث له غيره وقالوا لا يدري بأي سبب قضى فان القاضي اذا  
 يجعله وارثا لان قضا القاضي محمول على الصحة وعلى موافقة الشهود وعلى هذا كتاب القاضي  
 واذ كتب السجل بوجاهة ثبت في الوجه الذي ثبت به الجوارث الشرعية والنوازل  
 الحكمة لا يقع بغيره السجل فالم بين الاخر على وجهه وقيل يقع بغيره قالوا ويكتب في حفر  
 الدعوى في الشهود كذا غيب دعوى المدعي وهذا وكذا يكتب غيب الجواب بالانكار  
 من المدعي عليه كيلا يظن انهم شهدوا قبل الدعوى او شهدوا على الخصم اعلم لان الشاهد  
 على الخصم اعلم لا يقع الا في موافقة شهوده **قال** في الزخوة وعندي انه كل ذكر ليس شرط  
 وذكر في الشراء ولا بد ان يذكر وشهد كل واحد بعد الدعوى والجواب بعد الانكار  
 وبعد الانتهاء من المدعي كانه خرج في موافقة لان هذا هو الذي اذا شهدوا بعد  
 الدعوى والانه ربون طلب المدعي الشاهد لا يقع **قال** في الزخوة وعندي  
 انه كل ذكر ليس شرط وفيه ان يقول المدعي في دعواه ان مدعي حق فثبت ولا يكفي  
 بقوله في حق فثبت وكذا في جانب المدعي عليه وكذا في شهادات الشهود وبعضها في



الكتفوا يقول المديني صفتين وممكن ولو قال حق وممكن كفي بالاثبات في كلتا الامور  
ذكرنا في فصل دعوى النكاح في قوله ولو قال لا يشهدون هذا العيّن وقالوا بالثبات رسيته انما  
مديني است لا يكتفي بذلك ما لم يعرفوا بالثبات في كلتا الامور كفي بالاثبات في كلتا الامور  
لا بد من التعريف على انك لا تطع الاحتمال **وذكرنا** في الباب الثاني في قوله في رتبة الذين قالوا  
انا نشهد لابي فلان ان فلا نست فكذا بمنزلة ما لو قالوا انك فلا نست وقلنا في ان يعفي  
لان هذا رسيته قوله هذا في رسيته قوله هذا الرتبة للممكن ان الاستفسار القاطع في ذلك من قوله  
ذكرنا ولو قالوا في شهادتهم ان مديني مدعى فلا نست ولم يقولوا ادر است انهم مدعى  
عليه بن حق است اختلف الشيخ فيه واليه في انه ان طلب المديني من القاضي القضاة بالثبات  
فان يقبل هذا البينة فان طلب التمسك لا يقضي بها ما لم يقولوا ادر است انهم مدعى فلا نست  
وهل يشترط ان يقول ان هذا واجب بدين مدعى عليه ده دست لو كان له يد اختلف الشيخ  
فيه ايضا واليه في انه لا يشترط والا صواب ان يذكر ان هذا ذكره لو جاء المديني في شهادته  
فشهدا صدهما وقسم الشهادتين في وجه ثم قال الاخر اشهد بشهادته صا حبه يقبل وفيه تناقض  
واقوال وقامه نظيره باب القاضي يقضي في ادب القاضي **وذكرنا** في حده والمبسط في شرح صدر  
الاسلام لو قال رجل لاخرا زانية فقال رجل اخر يوكها قلت هذا لان الشايع وصفه مثل ما في  
الاول ثم قال قد روي عنه وهذا يدل على ان احداث هذين اذ اشهد بشهادته فقال الاخر  
اشهد بشهادته هذا ان هذا من اوله الى اخره يجب ان يقبل شهادته بلا ريب وذكرنا  
شهادته في الدعوى لو اقر المديني او وكله المدعي فقال ان هذا الشاهد با ادبي هذا المديني  
له على هذا المدعى عليه ويقول المديني بده بغير حق يقبل وبانما رسيته لو ادعى دارا او اقر  
رجل في السجدة فقال الشهود ما هي بين كواهي في دهم يقبل **وذكرنا** في قوله في رتبة الذين قالوا  
الامام السرخسي ان كان الشهود اثنين وكتب شهادتهما في نسخة فواحدة في يد هذا في  
شهادة فاما في يد القراءه قالوا ما هي بين كواهي في دهم كره في ان الذين شحنت برؤوسهم  
مديني را برين مدعى عليه بجمع هذه الشهادة ولو قال ما هي بين كواهي في دهم كره ان الذين شحنت  
است لا يكتفي بهذا القيد ما لم يشير الى المديني والمدعى عليه ثم اذا كانت الشهادة في يد المديني  
يحتاج ان هذا الى الاثر انه البينة مواضع الى المديني والمدعى عليه ثم والشهود به  
وان كانت في غاييب او ميت فمعه ونسبوه الى ابيه فقبل لا يقبل في نسبه الى  
جده وان ذكر اسم واسم ابيه وصا حته لا يكتفي الا اذا كانت صا حته يعرف بها لا قاله في  
يكتفي وان ذكر اسم واسم ابيه وقيلته وخرفته ولم يكن في حله رجل اخر هذا الاسم وهذا  
الخرقة يكتفي وان كان شله اخر لا يكتفي في يذكر سببا اخر يحصل به التميز كذا ذكرنا في ادب القاضي  
وذكرنا في بعض الشروط ولو ذكر اسم واسم ابيه وجده وصا حته ولم يذكر الجدي يقبل  
ونشر التعريف الثلاثة انما فعل هذا لو ذكر لقبه واسم واسم ابيه يقبل كفي واليه في  
ان لا يكتفي في الشرط ذكر الجدي الا في فاذ قضى قاضي بدون ذكر الجدي يقبل لانه  
وقع في فصل جهنم فيه وذكرنا في فصل دعوى الدار والاراضي في قوله في قاضي

وذكرنا في كثير من المواضع فلان بن فلان العكلاء وان فعل التعريف باسم واسم ابيه  
ولقبه لا يحتاج الى ذكر الجدي وان كان لا يحصل بذكر الاب الجدي لا يكتفي بذلك وذكرنا في الهمزة  
ذكر القبيلة وذكر الجدي بشرط ذكر الجدي التعريف ولو قال فلان بن فلان بن فلان لم يكتفي بنسبه  
الى جده الخامة لان التعريف لا يتم بالنسبه الى قوم لا يحصلون وقيل العريضة لانه عات  
والا ورضي خامة وقيل السر فذكرنا في حقه وانما في حقه والنسب الى القبيلة العريضة خامة  
والا الخامة الكبيرة خامة وذكرنا في حقه في اول شروطه ان المدينة والقريه والكورة ليست  
سبب التعريف ولا يقع المعرفة بالاهلية اليها وان دامت وفي قوله في قاضي ان  
ايضا ان كان الرجل يعرف باسم واسم ابيه وجده لا يحتاج الى لقب وان كان التعريف لا يحصل  
الا بذكر اللقب بان كان في رتبة العريضة في ذكر الاسم والنسب كما في الذين يترتب عن هذا  
لا يقع التعريف لان في العمر من يشا رتبة العريضة في ذكر الاسم والنسب في ذلك تحت  
والاحكام ان العريضة ما هو حصول المعرفة وانما في الاشهر من جنس اخر ما يتعلق بالتعريف ذكر  
في شهادته في الخط وقامه نظيره في قاضي ان اذا اقرت هذ حلاله ان هذه المعرفة فلا ثبت فلان  
فذكرنا في كفي لشهادته في الاسم والنسب عذرها وهو اختيار الفقهاء ان لا يكره الا في حقه  
الدين الشفي وعليه الفتوى الا يري انهما لو شهدا هذا القاضي يقضي بشهادتهما والفقهاء في  
الشهادة فيجب ان يثبتا بها بطريق الاولي وان عرفها باسمها ونسبها عدلان يثبت بها في  
العدلين ان يشهدا بها في شهادتهما هو لا الشهود كما هو طريق الاشهاد في الاشهاد  
حين يشهدوا هذا القاضي في شهادتهما بالاسم واللقب وشهدوا باصل الحق بطريق الاثر  
فيجبون ذلك بالاطلاق وفي قوله في رتبة الذين قالوا رجل اسمي واسم ابني وجدي  
كذا ونسبهم رجل لا يثبت هذا بهذا القدر وان اخره اثنان حل له ان يشهد على اسمه  
ونسبه مطلق ولا يقبل شهادته في ذلك وكذا المواضع التي حل لها الشهادة فيها التماس  
وذكرنا فيها ايضا اذا جاء رجلان هذا المكان وقدرت احدهما وقال انا نعرفها  
فذاك ليسه شيء لان هذا القدر ليس به تعريف لان التعريف انما يكون بذكر الاسم ونسب  
منه لو قال لانه فلان بن فلان بن فلان يكون تعريفها **وذكرنا** في قوله في الشفي والمطلق  
اذا شهد على امرأة باسمها ونسبها وجه خاتمة فقال القاضي للشهود هل يعرفون  
المدعى عليه فقالوا لا يقبل شهادتهم ولو قالوا خلعت الشهادته على امرأه اسمها كذا  
وكنت لا يدري ان هذا المرأة هل هي تلك بنية ام لا صحت شهادتهم على اسماء وكانت  
على المديني اقامة البينة ان هذه هي التي سموها ونسبوها بخلاف الاقل لان في الاقل  
افروا بالجملة فطاعت شهادتهم وهكذا ذكرنا في الخط ايضا وذكرنا في حقه في ادب  
القاضي اذا اراد الرجل ان يعرف امرأة التي يريد ان يشهد بها او عليها بولائه او ما  
من الامور يشيخ ان يدخل عليها وفيها جماعة من النساء من يثق بهن ذلك الرجل في  
هذه فلا ثبت فلان بن فلان فان خلق نعم بولائه ما تم نظر اليها حفرة شهود  
اخرى فيسبح بها مثل ذلك وكذلك بتردد اليها مرارا شديدا وانما في حقه في ادب



معرفتها في قلبه يقول في رجال ومن امكنه بشهد عليها بذلك هكذا ذكر في المحط ايضا  
وفيه تعريف الواحد بكيفية كتابته الخفية والمترجم والاثنان احوط واليه هذا القول قال شيخنا  
خواجه زاده وبعضهم قالوا لا يصح التحمل عليها بدون رواية وجهها وبذلك كان ينبغي على الاثر  
الاثر في تعريف الدين المرفوعة وذكر في كتابنا وفي رشيد الدين في تعريف المرأة  
انها فلا تبت فلا تاكل ثلث هذا ان يشهد باسمها ونسبها لان تعريف المرأة المرفوعة  
والرجل الواحد لا يكفي ولو عرفها رجلا وقال لا تشهد انها فلا تبت فلا تاكل ثلث هذا اذا  
اداء الشهادة بالافتقار لان في لفظ الشهادة من انك كيد باليسر في لفظ النظر لا ينبغي بالبدن  
معه لو كان بلفظ النظر انما يجوز عند ابراهيم رحمه الله اذا اخرج عتلا لا تصور توافيق  
على الكذب وعندها اذا اخرج عتلا انما تبت فلا تاكل ثلث هذا في النسب  
ومع تعريف الدين في هذا لها سواء كانت الشهادة لها او عليها ومن اشترح في كتاب  
الافكار ان الشهادة لا يصح التعريف مني لا يصح هذا لهما وافتقار شيخ الدين الشافعي  
القول الاول لان هذا خبر ليس بشهادة ولهذا لم يشترط لفظ الشهادة في تعريف المرأة ان يشهد  
الدين بشفاعة كذا ذكر في المحط وذكر رشيد الدين في تعريف الاب والابن والحوار يجوز  
لان شهادته مولا يعتبر فيصح التعريف ايضا لعدم التامة بخلاف التعديل لان التعديل  
شهادة وانما التعريف لا وفي شهادته ارجاع مع اننا في تعريف المرأة ان يشهد  
على معرفتها رجلا فلا تاكل ثلث هذا ان يشهد ابوها وانما جاز ولا فرق  
بين الشهادة لها وعليها لان التعريف ليس بشهادة ولهذا لا يشترط لفظ الشهادة في قول  
اذا ابراهيم في رجل يشهد على المرأة المتفجعة بعض شايخ وسعوا وقالوا لا يصح  
التعريف وعندها من قال انما اذا سمع مائة من ورده الحجاب وشهد عتلا انما فلا تاكل  
ثلاث فلا تاكل فلا يجوز ان يشهد عليها اطلاق الحجاب المطلق وكان الفقهاء في البيت  
يقولون اذا اقرت المرأة من ورده الحجاب وشهد عتلا انما فلا تاكل ثلاث فلا تاكل  
لا يجوز من سمع اقرارها ان يشهد عليها الا اذا اقرت شخصها يعني قال ما اقرت في  
يجوز ان يشهد على اقرارها بشرط رؤية شخصها لا رؤية وجهها وذكر في المحط  
قال ابو بكر الاسدي في المرأة اذا اقرت من وجهها وقالت انما فلا تاكل ثلاث فلا تاكل  
وفدوهبت من ربي مائة فان الشهود لا يسمعون صوت الشهادة عتلا انما فلا تاكل  
فلا تاكل فلا تاكل في تعريف ما ذكر الشيخ الامام طهري في تعريف الدين المرفوعة  
في شروطه انما اذا اقرت من ربي مائة او اقرت من وجهها وعندها فلا تشهد على ذلك جماعة  
هل يشترط كتابته معرفة الشهود وانما يعني بوجهها او اسمها وانما  
كان حلالا وابو زيد الاكثبان ذكر في غيرهم من امهاتنا يكونون ذلك هذا  
قال طهري في تعريف الدين المرفوعة انما اذا اقرت من ربي مائة او اقرت من وجهها  
لا حاجة الى كتابته معرفة الشهود انما يعني وانما كان في غير الشهود فلا تاكل  
لا يشترط في اداء الشهادة بحضرته فلا بد من معرفته بوجهه يستكمل اداء الشهادة

عليه وعندها

عليه وعندها في حقه او حوته يحتاج الى الشهادة باسمه ونسبه فلا بد من معرفته اسم ونسبه لا  
يجوز الا على احدى ركنيها قدينا باسمها ونسبها ففهم في نسبت العاقلان باسم غيره  
ونسبه نريد ان يزوروا على الشهود حتى يخرج اسم من يد مالكه ولو اقرت على فوجهها  
بعد تزويرها بطل اطلاق الشك وهذا فسد كثير من الناس عنه فافهم فانما يحكم بسمعون لفظ  
الشك والبيع والاقرار والفتا بغير من ركنيها لا يعرفونها ثم اذا شهدوا بعد عتلا حاجه اليه  
يشهدون على ذلك الاسم والنسب ولم يكن لهم علم بذلك فيجب ان يحتمل من مثل ذلك في  
الاقرار في حقه لفساد الحاشية والحوار الناس في الفكر قال وطريق علم الشهود با  
نسب ان يشهد عتلا جماعة لا تصور نواهم على الكذب عتلا حاشية فينبغي ان يشهد  
عليه لان على شهادتهما عدولا في النسب حتى اذا اقرت جوا الى اداء الشهادة شهدوا  
على شهادتهما عدولا على النسب وعلى ما في كتابنا باسمه وشهدوا عليه

الفصل العاشر

في دعوى الوقف والشهادة عليه وفيه حكم مستغلات الاوقاف والولاية عليها القضاة  
هل يكون قضاة على ان سلكه على من شئ الاثمة الحلوانه والفاقي الامام على السديد  
ان يكون قضاة على ان سلكه على من شئ الاثمة الحلوانه والفاقي الامام على السديد  
وان ثبت الوقفية بالبنية ففيها على ذي اليد ولو ادعى رجل آخر هذا الضبعة لنفسه لا يصح  
دعواه وانما بالقضاة من الاصل وذكر في كتابنا وفي الفقيه في البيت ان لا يكون قضاة على  
الناس كقضاة على اوقافها رجل نفسه يسمع وبه اقرت المدرس الشهيد والحقان بالقضاة بالملك  
كما ذكر في المحط في آخر فصل القضاة في الغيب من ادب القاضي وذكر رشيد الدين في الدعوى  
في دار الوقف على قبوله الوقف يجوز فلو اقام التولية بنية على الوقف و اقام المدعي على  
الملك وذو اليد هو التولية لا يسمع بنية ذي اليد ويقضي بنية المدعي فلو اقام التولية بنية  
بعد ذلك على الوقف لا يسمع لان التولية ما رققا عليه مع من يدعي تلقي الوقف من جهة  
عند ابراهيم يوسف يقبل بنية ذي اليد على الوقف ولا يقبل بنية المدعي على الملك فمتركة من ادبي  
عند ابراهيم يد رجل وقال ذو اليد لا يلزمه ملكه واعتقه فانه يقضي بنية ذي اليد بالاجماع و  
الفتوى على قولها وذكر في كتابنا وفي الفقيه في البيت ان لا يكون قضاة على الوقف  
وقضاة زيد في مسجد كذا وقضى القاضي للمدعي فلو جاء متولية آخر و ادعى على هذا المدعي انما  
وقف على مسجد كذا من جهة عتلا ويقبل لان واقفها زيد ما رققا عليه لا مطلق الوقف  
ويسمع دعوى الوقفية ان عتلا وقف على مسجد كذا وذكر ايضا الدعوى في دار الوقف  
على متولية الوقف يجوز اما القاضي لو اقرت بان يوجر دار الوقف فانه في قبوله  
لان وكيل من القاضي بالاستغلال وليس بما دون في الخصومة فلا يصح خصومة الا اذا كان  
في دعوى من جهة القاضي بالخصومة والى دون في الاستغلال ليس بتولية واقف في الدعوى  
في الوقف وكذا لا يسمع الدعوى على دار الوقف وغير الواقف وكذا على فائدة دار الوقف  
غير الوقف اذا ثبت انما الراو فائدة دار وقضاة في فقهنا وفي فقهنا في طهري في ارضنا يد رجل



در مریض شمرانی  
مفتاح

فادعى قوم ان هذا الرجل وقفها علينا وقفنا صلياً ووذو اليد نيكافا فامسأته على ما ادعوا  
فقلت بينهم وحكم عليه بالوقف واخرت الارض حتى يرد قال رحمه الله وهذا الاستدلال ان  
دعوى الوقف من الموقوف عليه صحيحة وذكر رشيد الدين في كتابه اراه ادى الموقوف عليه  
ان هذه وقف عليه ان كان ادعاه بالوقف بالانفاق وبغير اذنه فيه روايتان و  
الاصح انما لا يصح لان ادعاه بالوقف لا يكون فصلاً في آخر ولو كان الموقوف عليهم  
جاعة فادعى احدهم انه وقف دون اذن النافذ لا يصح روايت واحدة وذكرها ايضا ان  
استثنى عليه الوقف لا يمكن دعوى غلبة الوقف وانما يمكنه التولية في ما يورثه بانها  
رجل فيه فادعى يد اذنه وقف على البيع منه لانه لا حق له في الرقبة وانما رخصه ابو بكر بن ابي  
بن علي في بيعه من ملكه لا يصح في فوايد صدر الاسلام لما هو في جوده وادعاه النافذ في الرقبة  
اذ كان الوقف على رجل بمعنى قال بعض الشيخ يجوز ان يكون هو المولى بغير اخلاق النافذ في لانه  
الحق لا بعدد والنفوذ على لانه لا يصح لانه لا حق له في التصرف في الوقف انما هو في احوال الغلبة  
والوقف واحد لا يكون الا من الموقوف عليهم حتى الخصومة بدون اذن النافذ  
الموقوف عليهم لا يكون اذ اذن الوقف وقال الفقيه ابو جعفر ان كان الاحكام الموقوف عليه  
بان كان الوقف لا يصح في غير الاشياء في استحقاق الغلبة في يكون يجوز هذا في الدور و  
الحيات واما الاراضي ان كانا وقف شرط تدعيم العشر والخراج وسائر تكون نفوس  
الموقوف عليها بوجرها وانما اذا شرط ذلك يجب ان يجوز ويكون اخرج والموتة عليه  
الظهير ما دعى الى ابو يوسف انما اذا كان الموقوف عليه شئ او ثلاثة فقام سوا واحد وكل واحد  
منهم ارضا فزعمنا بغيره قال ابو يوسف ان كانت الارض وشرتها جائزها بائع وان كانت  
خارجية لا يجوز هكذا ذكرناه في فوايد فوايد رشيد الدين في باب البيع  
ادعى رجل جوده انه وقف على كذا فأنكر فصاحك ادعاه عليه على مال لا يصح لان النافذ  
منزلة البيع وليس للمولى ولاية البيع والاستبدال ولو دفع المولى شئ الى احدى عليه  
واضاف الدار لاهل الوقف يجوز ان لم يكن البتة على ان ثبت الوقف والموقوف عليه لم يفعل  
ذلك لا يجوز الا ان يقيم والنفوذ له لو فعل ذلك يجوز لانه الموقوف عليه فعل ذلك  
البيع الاول من بيع البسيط اشترى دارا فاحدها مسجد ثم ادعى رجل فيها دعوى فصاحك الذي  
بنه المسجد ورجل من بني القهقرى المسجد بنه رجل ادعى دارا وقضى له بها ثم ادعى المولى  
ان العروة وقف وانما البتة ان كان ادعى الذي الدار بغيره لا يقبل بنية التولية وان كان  
لم يرد الدار بغيره بنية العروة وقف وانما ادعى دارا وقضى له بها ثم ادعى المولى العروة  
بغيره انما يمكنه الذي لان الاستحقاق ورواية العروة فلا يبطل ملكه الذي في البناء  
من غير جوده في فوايد صدر الاسلام لما هو في جوده وادعاه النافذ في ملكه وبنائه  
وقضى له اهل الدار وقف والبناء ملكه يبطل ملكه وادعى  
الملك بغيره انما يمكنه الذي وقف من جوده وبنائه يبطل ملكه وادعى  
من جوده غيرك انما قال من جملة لا يبطل النقص وان قال من جملة يبطل ان بعض الفقيه

فردی



تلك ودرت من ابي ثم ادعى ان ابيه وقف لا يسمع لكان التناقص ولو قبل التولية في دار التولية  
لو قبل الوصاية في تركه بعد العلم والتعيين ان هذا تركه او وقف فلو ادعاه لنفسه لا يقبل التناقص  
**ولو ادعى الوقف** او لا ثم ادعى الميراث لا يقبل ايضا الا اذا وفق وقال وقف اليه لكن لا يقع لان  
علايه حصة فاشترى بغيره كذا ذكر رشيد الدين في فتاواه **وذكر** في موضع اخر في دار التولية  
الميراث ولو ادعى ان وقف الميراث من الجواب ان كان دعوى الوقف بسبب التولية يحتمل  
التوفيق لان في العادة يضاف اليه باقار وولاية التفرغ والخصوصية كما في الوكيل اذا ادعى لنفسه  
ثم ادعى انه فلان وكلها خصوصية فيه بغير ولا يكون فنا قفا وكره في موضع اخر منه اذا ادعى  
الدار ملكا لنفسه ثم ادعى انه وقف وقفه فلان على من يدعي الا يسمع دعوى الوقف للتناقص  
**دفع** باع دارا ثم ادعى ان تركت وقفها وقال انها وقف على ابيته هذه الدعوى وليس له  
ان يخلو المشتري اما لو قامت البينة قبل البينة كما لو شهدوا عن الاثمة فقبل من غير الدعوى  
**ولو ادعى المشتري** على بايعه ان الارض التي بعثت وقف على من يدعي كذا يقبل وينقض البيع  
عند الفقهاء فيفتيهم قال الفقيه ابو الليث وبنا فخر وخيل لا يقبل والا اول افتح وان لم  
يقبل بايع انه وقف على فتاوي النسخة ان لا يسمع هذه الدعوى اصلا وانما ادعى لو ادعى فتح  
وان لم يكن به قبول ينصب القاضي متوليا ونبت الوقفية ويشتري كذا ذكر هذه المسئلة  
في وقف العرق **وذكر** قاضي نطنز في فتاواه باع دارا ثم ادعى انها كانت وقفها هو  
قبل البيع بحالف المدعي عليه ليس له ذلك لان التحليف بغير حجة الدعوى ودعواه لا  
يصح للتناقص فان اقام البينة على ما ادعى اختلفوا فيه قبل لا يقبل لانه تناقص وقيل يقبل  
والله مال الصداق ثم يدان التناقص في منع الدعوى والدعوى ليس بشرط لسماع البينة على  
الوقف لان الوقف حق الله تعالى وهو المتصدق بالفتنة فلا يشترط فيه الدعوى كاشهاده  
على الطلاق وفتح الاثمة اذا كان الموقوف عليه مضمونا ولم يدع لا يعطى في الفتنة  
شيئا **وذكر** في جميع الفتنة الى الفقهاء لان الشهادة قبلت بحق الفقهاء فلا يظهر حكمها الا في  
حفرهم **وقيل** ينبغي ان يكون الجواب على التفتيش ان كان الوقف على قوم بايعهم لا يقبل  
البينة بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقهاء او على الميراث عنهما يقبل وعز البرجينة  
لا يقبل كمر رشيد الدين هذا الفصل وقال هكذا فصل الامام الفصل وهو المختار وهو  
فتوى ابو الفضل الكرماني **وذكر** في فتوى رشيد الدين ايضا وقال بعضهم ان كان الوقف  
مسيلا هو مضمونا لا يسمع بيبه وان لم يكن مسيلا يسمع **ولو باع** دارا ثم ادعى انها كانت وقف  
لفلان لا يسمع **ولو باع** دارا ثم ادعى انها كانت وقف لا يسمع بغيره قال من وقف على  
هذا **ولو باع** دارا ثم ادعى انها كانت وقف لا يسمع بغيره قال من وقف على  
فشهدت هذه على البايع ان كان اعترف قبل البيع بغيره وبطل البيع **ولو كان** البايع بعد  
ان لم يدعي البطلان في آخر البيع التناقص في فتاواه ايضا المشتري عبد الله  
ثم ادعى ان كان اعترف بايعه قبل شراي وفي حق الاسترداد باثني صحت الدعوى لان  
في الحقيقة هذا دعوى الدين لانه يدعي ان يبيع الحرام بغيره وان دعي عليه

ذكره النوار ان اقام بينة على انه وقفها قبل البيع بغيره وبطل البايع والبيع والمشتري ان يبيع  
الارض باليمين وان لم يكن بينة له فاقول قول المشتري **ذكر** رشيد الدين في فتاواه ايضا ولو كان  
المشتري البينة ان هذه الدار كانت وقفها على الاولاد فلان او على من يدعي كذا او على الفقهاء وان فلان  
وقف وسلم المتولي فدعوى الوقف لا يسمع من المشتري لانه ساع في بعض ما من جهة ولان  
ليس نعم فدعوى الوقفية على الموقوف عليه **ادعى** متوليا على المشتري ان هذه الدار وقف  
على الاولاد فلان ونبت الاستحسان على المشتري فاراد المشتري انه يرجع بالثمن على بايعه فقال  
ابايعه بل كاه وقف فلان على الاولاد فلان كمن مات الواقف رفع ورثته لا امر الى القاضي  
منه فقي بطلان الوقف وكنت وارثا للواقف فحقها التركة ووقعت الدار في نصيبه ونبت  
وتع هي يرفع بهذا دعوى الوقف وبقى في يد المشتري وذكره ايضا ادعى المتولي ان هذه  
الدار وقف على من يدعي كذا ولم يذكر الواقف قال شيخ بل كاه بغيره بغيره ليس وقال غيرهم  
لا يسمع عالم يذكر الواقف عندا في حصة وهذا لان الوقف عند من اجب اصل التمسك على ملك  
الواقف فلا بد ان يذكر في لا يكون اثباتا للجهول وفي فتاوي قاضي طبرستان وفي رشيد  
على وقف ولم يذكر الواقف ذكر الخفاف في باب قبض الى فرض ديوان القاضي المعروف ان  
الوقف والشهادة في الوقف يمين من غير بيان الواقف وذكر رشيد الدين في فتاواه ان  
على الوقف لا يقبل بالمستوفى الواقف وذكره شهادات العدة ولو شهدوا ان هذا وقف  
على كذا ولم يثبتوا الواقف ينبغي ان يقبل اذا كان قريبا ولو ذكر الواقف ولم يثبتوا العدة كان  
الوقف قدما يقبل ويعبر الى القول وقف قديم مشهور لا يعرف واقف المتولي عليه لم  
قاضي المتولي ان هذه الضبعة وقف على كذا وشهدوا كذا في ثمن رانه يجوز لان  
على اصل الوقف بالشهادة يجوز على الجواب ان رانه كان الوقف على قوم بايعهم وان  
على الشرايط فلا هو المختار هكذا ذكره القاضي وفي فتاوي رشيد الدين ويقبل  
الشهادة على الشهادة في الوقف وكذا الشهادة الرجال مع النساء وكذا الشهادة بالنسبة مع  
وان حركه لان الشهادة ربما يكون ستة عشر سنة فتاريخ الوقف ثمانية سنة فينتق  
القاضي ان ان شهد به بالنسبة مع لا يمان فاذا افرق بين الكون والا فالحال ان  
طبرستان الدين الميراث في هذا المعنى وهذا خلاف ما يجوز فيه الشهادة بالنسبة مع قاتلها  
اذا حضرها انها شهدا بالنسبة مع لا يقبل شاهد الوقف اذا شهد بالوقف على نفسه او على احد  
من اولاده وان ائتمروا او على ابائه وان علوا لا يقبل شهادتهم وكذا لو شهد بالوقف على نفسه  
وعلى ابنته لا يقبل لانه حقه ولا في حق الاجنبى وليس هذا كاشا هدين اذا شهدا  
انه وقف هذه الارض على زيد وشهدوا انه وقف على فلان فانه يقبل شهادتهما وتقرق الفتنة  
الى الفقهاء لانها استثنى ان رغبة الارض وقف ولو شهدوا انه وقف على فلان وشهدوا بها  
فهمه الفقهاء جازت شهادتهما لان الجواب ليس باس لانهم وكذا لو شهدوا انه وقف على فلان  
شهادتهما جازت شهادتهما وكذا لو شهد اهل المدينة بوقف المدينة  
يقبل شهادتهم ولو وقف رجل كرامة على مسجد لقراءة القرآن او على اهل المسجد وشهدوا







لا يمكن فتح العقد فيها بان كان فيها ذبح لم يستعمل في وقت زيارته حتى يقرره وبعد ذلك  
الى تمام السنة يجب جرحه وزيارة الاجر يعتبر اذا زادت عن الحد حتى لو كان ثلثه او اقل  
لا يعتبر هذه الزيادة اخرا رافعا في الدين فاني فان روايته الطي وني في فتاواه وقال بانه  
ينسخ العقد اذا زادت الاجرة وذكر جري نسخ الاسلام في النجس اذا بلغ النسخ الاجرة وان  
ازدادت الاجرة لان اجر مثل بعث وقت العقد وقت العقد اعني كان اجر المثل وحاصل  
اخره فانما كان في رواية الشري لو زادت الاجرة فترى المثل من الاول بالزيادة كان  
هو اوله من غيره **وقد** في جوامع الفقهاء في بيعه ولو اجره باجر المثل سنة ثم لم يرد اجره  
المثل ليس له ان يخرج عالم بغيره ولو اجره باقل وجب الاقل وان جاء آخره اثارا  
بكثر فله ان يخرج الا ان يستاجر الاول باجره **واختار** الفتوى ان يستاجر من موقوفه  
من الموقوف مئة باجر المثل وبنه عليها باذن المولى فلما مضت المدة زاد آخره مئة باجر المثل  
للمستقبل فرفض صاحب السكن بتلك الزيادة هل هو اوله اصيل الموقوف هو اوله والى عالم  
**وقد** الفتاوى في موقوفه اذا سكن رجل دار الموقوف بغير جرحه في حلاله لا يفسد  
على السكن ومائة اخرى فان عليه اجر مثل سواء كانت الدار موقوفة على رجل او على  
مبنة للموقف على اربعة المائة فقط لا يطاع الناس في عليه الفتوى **وكذا** الرجل اذا سكن  
دار الموقوف بغير الموقوف او بغير المقيم كان عليه اجر المثل بالتمام ما بلغ  
اهل جماعة رهنا للموقف حتى لم يفتح او سكنه المرفق بجره **وقد** قالوا في موقوف  
الموقف اذا باع فتر الموقوف في المسجد فكنه المشتري ثم خزل الفاني هذا الموقوف ووثق  
غيره فادى هذا المالك على المشتري المنزل انما البيع كان فاسدا فعلى المشتري اجره مثل سواء كان  
يعود الاستقلال ولم يكن قال السيد الخليل في الدارين في الموقوف والا ليق بذهب الى ان  
ان لا يجب الاجر في الرهن والبيع وان كان بعد الغلة **ولو** اجر المقيم الدار باقل من اجر المثل  
قد رتبنا في الناس فيه حتى لم يجر فكنه المشتري كان عليه اجر المثل بالتمام ما بلغ على  
ما اثننا فينا فونه **وكذا** اذا اجره اجرة فاسدة **وقد** قالوا في فتاواه رجل  
فحب ارض الموقوف او ارضا للمصغر قال بعضهم يعني المصاحب اجره مثل للموقوف للمصغر  
وفي في الرواية لا يعني فلو ان هذا المصاحب اجر الارض المصغرة في غير وجه على  
المستاجر الا ان المصاحب المستمى وقد قيل هذا في النجس ان الفتوى في فقه الفقهاء  
والدور الموقوفه انما كان الفتوى في فقه منافع الموقوف بالتمام **وقد** في بيع  
الدين الموقوف في فتاواه موقوف الموقوف اذا جرد دون اجر المثل بزمه تمام ذكره كذا  
الاب اذا جرد منزل المصغر دون اجر المثل بزمه تمام اجره مثل المثل لكل واحد  
ولا ينفذ الا في الاستطاعة **وكذا** في فقه ارض المصغر او ارضا للموقوف يجب اجره المثل  
قول في بيع فقه الدور والعقار **وقد** في فقه صاحب الحيط اذا اشترى دارا  
وسكنها ثم ظهر انها وقف او كانت للمصغر يجب اجر المثل مبنة للموقف والمصغر **وكذا**  
يخ المرفق الشفي في فتاواه موقوف الموقوف اذا اشترى بالوقف دار الموقوف اختلف

المشايخ في ان هذا الدار هل يخل بالموقف بانزل الموقوفه حتى لا يجوز بيعها وهو الاصح لان في موقوف  
والشرائط التي تغير هذا الموقوف لا تملك كلام كثير ولم يوجد ههنا **وقد** في الحاشية في شروط الموقوف اذا  
اراد الشرط بطلان الموقوف فبعضه يكون موقوفه على سبيل الوقف الاول قال فقهاء في وقت هذه  
المسئلة في زماننا قال بعضهم بعد عالم بوجود رواية ان الفاني يطلق ذلك الشرط بالمال الذي على النعم  
من الغلات يجوز ويكونه القيمة موقوفه على سبيل الوقف الاول ثم انفقوا على ان الموقوفه فاني ولم  
بيع الشرط ما اشترى له لانه انما يبيع الشرط على الوقف ما يكون ثمة الوقف والسرادق لانه فاما يكون  
وقفا على ذلك السبيل فعلا وقف آخر لان يبيع الموقوف الاول والقيمة ههنا كذلك الا بيري ان فلكا  
يعرف الى غايته فاما ما فضل يعرف الى غايته الوقف الاول فاني لو القوه وقالوا ان الموقوف كان  
اذن في شره مثله من فضل غلاته ليكون وقفا على سبيل الاول **وقد** ذكره روضة الله في صلوك الشر **وفي**  
الفتاوى اذا جرت الموقوف يجوز ان يحول البعض الى موضع آخر وفي السيرة الكبر السبيل الوقف  
باطل الا رواية عن ابي يوسف وقيل في قولنا يظهر الدين المتوارى ان السبيل الوقف يجوز  
عالم كين محمدا **وقد** فتاوى فاني في فضل اجرة الموقوف من اجرة الموقوف لا يملك السبيل الوقف  
الا رواية عن ابي يوسف في فتاوى صاحب الحيط قيم الموقوف اذا باع الموقوف باجر المثل ورواه  
وتدبره جاز هكذا روي عن ابي يوسف ايضا وهكذا ذكر المصنف في الفتاوى **وقد** في الفتاوى  
الى فتاوى يوشن الاسلام الا في موقوفه الموقوف اذا اختلف واضحا الى الموقوف يرفع الى الفاني  
حتى ينسخ الموقوف اذا لم يكن محمدا **وقد** في الفتاوى في الاثمة الموقوف من اوقاف المسجونين في السجون  
هل الموقوف ان يبيعها ويشترى بثمنها اخرى كما قال نعم قيل له ان لم يعطى ولكن يوقد بثمنها هو  
غيره كما قال لا يبيعها وفي المشايخ من لم يجوز بيع الموقوف بطل او لم يطل وكذا لم يجوز الاستقلال  
بالوقف وهكذا في كل شيء الا في السرفس **وقد** في الفتاوى في موقوفه الموقوف بالانفصاف  
به اى كين فلكا في ان يبيعها ويشترى بثمنه غيره وليس ذلك الا في الفاني **وقد** في الفتاوى اذا  
ضعفت الارض الموقوفة على الاستقلال والقيم يجر منها ارضا اخرى يجر اكثر ربا منها كان  
لقيم ان يبيعها ويشترى بثمنها ارضا اخرى اكثر ربا منها **وقد** في الفتاوى اذا اشترى ارض الموقوف  
انما يستبدل بها ارضا اخرى اذا اشترى ذلك ويكون وقفا على ثمنها فاشترى جابر عبد الله يوسف  
**وكذا** في موقوفه ان يبيعها ويستبدل بثمنها فاني وعنده الموقوف جابر والشرط باطل وانه  
لم يشترط الاستبدال بثمنها يكون وقفا لانه وقال في الموقوف باطل **وقال** ابو يوسف  
الموقوف جابر والشرط باطل وفي باب وصية المسلم والذي في ميزات الى بكره فاما ما جمع  
العلماء على جواز بيع بناء المسجد وصبروا اذا استغفروا عنه **وقد** في فتاوى فاني يظهر بيع  
بناء الموقوف لا يجوز قبل المصغر ويجوز بعد وكذا في الاشياء الموقوفة لا يجوز  
بيعها قبل القطع ويجوز بعد وان كانت الاشياء غير موقوفة يجر بيعها قبل القطع وبعد  
**بايع** في موقوفه لا قدره ويكتب الفاني في ثمة على كل بيع لا يكون ذلك فقهاء منه بجمته  
البيع وانما هو في فتاواه ايضا **وقد** في شروط المصغر الذي ارغب في الموقوفه في الفقهاء  
واضاف بعض قرايه ورفح الامر الى الفاني فافهم من غلته لا يكون هذا وقفا من الفاني

مطل



وكانت بمنزلة الفتوى حتى لو اراد الرجوع في المستقبل لم يكن يبطئ غيرهم من الفقهاء جميع القلة  
في حال حال حكمت ان لا يبطئ غير قائله نفذ قال هلال بن عدي حكاه وقال ابو بكر السجستاني لا ينفذ  
ايضا لو وقف على الولاد فاستحق في غلة الوقف يعتبر يوم الوقف او حدوث الغلة فعمل قول  
الشيخ يعتبر يوم حدوث الغلة فمن كان موجودا في ولادته يوم الوقف وفي ولادته يوم الوقف  
في الاستحقاق اذا كان موجودا يوم حدوث الغلة وكذا لو وقف على فقرا قرابته فمن كان فقرا يوم حدوث  
الغلة يبطئ له ولان النسخ بعد ذلك لو كان ثوبا قبل ذلك **وذكر في العدة** امام احمد اذا رفع الغلة و  
ذهب قبل حضي السنة لا يسترد منه غلة بعض السنة والغير لوقت الحصاد فاذا كان الامام وقت  
الحصاد يوم في المسجد يستحق فصار كالحرية وكوت القاضي في خلال السنة **وفي** فوايد بعد الاسلام  
في هجرته قوته فيها اراضي الوقف على امام المسجد يعرف اليه غلتها وقت الادراك فاذا الامام غلها  
وقت الادراك وذهب عن تلك الحرية لا يسترد منه حصة ما بقي من السنة وهو نظير موت القاضي  
واخذ الرزق وجعل الامام الكل ما بقي من السنة ان كان فقرا وكذلك الحكم في طلبة العلم في المزارعة  
ورأيت في مسائل الشيخ من فوايد ما يجب الحظ **الموقوف والا حرام** اذا كان ثوبا وقف فلم  
يستوفى حتى مات فانه يقطع لانه في مفعلة وكذلك القاضي **وقيل** بالابطال لانه لا حرفة  
وان كان على الامام دارا وقف به بدست جرح فلم يستوف الا حرفة حتى مات بنظر ان ارجها الموقوف  
فانه يقطع وان ارجها الامام لا يقطع **وذكر في النسخة** اذا تمت اقيم بعد ما اقيم الوقف فانه  
الواقف او في غيره فومته بمنزلة وان لم يوص الى غيره فولاية نصب التيمم الى القاضي ولا يجعل  
القيم من الاجانب ما دام يوجد من ولد الواقف او من غيره من يملك ذلك **فانه اذا اقيم** اقيم  
غيره فقام نفسه في حياته وصحة لا يجوز الا اذا كان التقوية اليه على سبيل التوجه ورأيت في موضع  
آخر وقاضي ان يقول التيمم الذي نصبه الواقف اذا كان غير الوقف **وذكر** رشيد الدين ان الواقف  
لا يملك نصب الوصي والقيم اذا كان القيم والوصي في جهة الواقف والمستفيدين الا عند ظهور الحاجة  
شبهها **وفي** النسخة الواقف اذا شرط الولاية لمرء كان الولاية للواقف ايضا ولان يخرج في  
شرطه الولاية وبوليها غيره **وفي** فوايد في شيخ الاسلام نظام الدين رجل وقف على  
وجعل له متوليا وشرط ان يكون متوليا في اولاده جعل القاضي ان يجعل غيره متوليا وهل يجر  
متوليا لو فعل القاضي ذلك لاجاب والذي لا والله اعلم **وذكر في النسخة** اذا مات المتولي  
والواقف حتى قال لابي في نصب قيم آخر الى الواقف الى القاضي فانه كان الواقف ميتا  
فوصية اولى من القاضي فان لم يكن اوصيا لغيره سار في ذلك الى القاضي **وفي** بيان  
الاجازات من فوايد صاحب الحظ في موضعين قيم الوقف اذا مات فولاية نصب قيم  
الى الواقف الى القاضي فيما ذكره الحافظ **وذكر** في النسخة السير الى القاضي وذكر فيها  
ايضا واحاله القاضي في الغلة اذا مات الواقف بطل ولاية التيمم الا اذا جعله فيما في حياته  
وبعد ما مات فانه في بغير وجه **وذكر** في النسخة التيمم شرط صحة الوقف فلا يكون التيمم  
الوكيل فلا ينفذ بموته **الوقف** على ارباب معلومين يحصى عددهم اذا نصبوا متوليا بدونه  
اذن القاضي لا يجوز وكذا اهل المسجد اذا نصبوا متوليا بدون استطلاع راي القاضي لا يجوز

مولانا **وذكر** انفق هذا المتولي في الوقف لا ينفذ لانه لما ارجى الوقف وهو ليس متوليا  
صار حاصبا تكون الغلة له فلا ينفذ كذا ذكره رشيد الدين في فوايد **وهذا** شيخنا  
يكون على الرواية فاما ما عليه الفتوى في نصب ما في الوقف وهو ان القاضي  
قبل من المحسوس يجب ان ينفذ **وذكر** في فوايد في ظاهر الدليل ان اهل المسجد  
اذا نصبوا متوليا بغير اذن القاضي او نصب ارباب الوقف بغير اذن القاضي لا يجوز  
في فوايد في ظاهر الدليل ان اهل المسجد اذا نصبوا متوليا بغير اذن القاضي او نصب ارباب  
الوقف بغير اذن القاضي لا يجوز **والا** لا يرفع حوا ولا لا يجوز نصبهم المتولي ولا بد من الغطاء  
ولا يشترط حصر المتوقف عليه خلاف نصب الوصي حيث يشترط حصره القبي  
الفتوى رجل ما موضعان في مدرسته وقبل ان ينفذ في هذه المدرسته في بشارته وجعل  
آخره لفقرا وحكم القاضي في هذه ارفع القاضي الامام حيدر الدين السرمكي ان هذا الوقف غير  
صحيح مطلقا بان هذا وقف قبل وجود المتوقف عليه وافتح غيره من اهل زمانه يسمي  
هذا الوقف وهو الصحيح فانه ذكر في النوازل **وذكر** وقف ارباب على اولاد فلان  
وجعل آخره للفقراء وليس لفلان اولاد فلو وقف جائز ويكون الغلة للفقراء فان  
لفلان اولاد يعرف ما يحدث من الغلة في الموقوف الا اولاد فلان فاذا كان هذا في  
الوقف على الاولاد فغيرها يكون كذلك بالطريق الاولى ويعرف الغلة الى الفقراء  
**فانه** المدرسته يعرف اليها في المستقبل كذا قاله حيدر الدين الاسترغيني  
وكان جبر في الفتوى وان السري السرمكي **الوقف** بيان طريق الاولى  
ان في مشقة الفتوى بعض في المدرسته ما هو الاصل فيها قد صار خوصا مالا  
مفتاق وهو الموضع وكذلك في مشقة الوقف على الاولاد والقائل بطلان الكار  
والغلة لا تقبى العبار **وذكر** في العدة اذا جعل شي من المسجد طريقا ومن  
الطريق مسجد جاز وارضى الوقف اذا كانا متجابين المسجد من غير واحد  
في المسجد باذن القاضي وكذا في الدور والحانات ولو كانا في مكان واحد  
المسجد من اهل يوحنا رضى بالقيمة كرها فانه قد خرج عن رضى الله عنه وكثير من الصالحين  
رضي الله عنهم اخرجوا الارضين بكونهم اوصيا لها وزادوا في مسجد الحرام  
استخفافا فوايد في السري السرمكي واسع جعل المتولي بعضه حائزا للمسجد لا يجوز  
وفي آخر وقف الكلبان لم يكن للمسجد اوقاف واضاع المسجد الى العمارة لا ينافي  
بوجوبه ثبات المسجد **وذكر** رشيد الدين الامام لو جعل المسجد طريقا لا يجوز ولو جعل  
الطريق مسجدا بانه لا يجوز العمارة في الطريق في ارضه يجعل مسجدا اما لا يجوز  
او يرضى كسب فلا يجوز جعل مسجد طريقا ولو جعل المسجد طريقا لا يجوز  
فوايد صاحب الحظ القاضي اذا اذن لاقوام ان يجعلوا الرضا على ارضه كسب  
مسجدا ومن يرضوا فيه ويجعلوا اوقافا موقوفة على مسجدهم ان كان ذلك في ارضه  
عنه ولا يضر باثارة فانه يجوز ارضه وانه لم ينعى ارضه ولا ان يكونه في حيا ملكهم



فيكون ب الاصح في الفقه واحاله الى فتاوى الشافعي السجل الذي يتخذ في جانب  
من الطريق لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق بدليل انه لو رفع حوايطه فادخلها كان  
تيمم **فوائد الفقيه** لا يجوز وقف ارضه على ان يكون له الوقف باطلا **فوائد صاحب المحط** رطل  
ارضه مسجد على ان يكون له مسجد او بشرط باطلا **فوائد صاحب المحط** رطل  
قال في حقه وحبب خبير ديني راسخ كذا اهل يكون وصية قال لا والله اعلم **فوائد**  
المرفق ذلك لا يكون وصية ايضا واذا سلم الى المتولي ان كان في حال صحته يكون له  
من جميع امواله وان كان في حال المرض ان كان خرج في الثلث فكل ذلك وان لم يخرج في الثلث  
يكون حكمه كحكم الوصية **فوائد** وقف الحايوي اوصى بمسجد كذا ووصيته جائز **فوائد**  
لو قال وقف دار على مسجد كذا ولم يزد على هذا وسلم على كذا شراء الى المتولي ثم انما  
هذه الدار من المتولي هذه معلومة بغيره معلومة جعل هذه الاجارة قال ان  
العكس يدور الدار فالوقف باطل لعدم شرطه وهو تسليم الى المتولي عند خلع  
وان سلم الدار الى المتولي صح **فوائد** صاحب المحط على قول انه يوقف ان يبيع  
الوقف بدونه للتيمم فان قال لم اشترط التايب ولم اجعل اخره الا انقول لا يكون  
تيمم المسجد فممن بالقبض واثبت العكس على هذا الوجه يبيع فان المتولي اذا اشترى في  
خلعة الوقف دارا للمسيح يبيع وكذا في اعطى دراهم في عماره المسجد في بيع المحط  
بطريق الخبة ان كان لا يبيع بطريق الوقف **فوائد** فان من اوصى في حال صحته  
بهدية الدار على مسجد كذا في عمارته وما يحتاج اليه من الدار والحجر والاشجار  
يكون وصية برفقة الدار لم يفلانها قال بالرفقة في عماره وانما في بيعها بغيرها في جاز  
بيع وهكذا قال بعض ائمة خري قال ونظير الوصية كناية عن الوقف واما صاحب  
المحط فيمن ان يكون وصية بفلانها ولا يكون لغيره ولا يبيع الدار **فوائد** صاحب  
المحط في اوصى ببيع عماره المسجد في ارضه بغيره قال عمارته في بناءه دون تربته  
فيلزم ما حكمه المارة قال ذلك في بناء المسجد ويجوز ان يبيع بغيره عمارته ويملك  
من قال وقف خبير ديني راسخ كذا قال لا يبيع لانه وقف بقول ووقف بقول  
لا يبيع الا فيما يرفعوا استحقاقا لغيره السلام والاعمال والقوم وخود ذلك فثبت في  
مانا قال كثر مواعيد ربي سبيل كرم وكرهه ذنبا لغيره فاجب ان لا يبيع  
المعوقه بغيره وان لم ينفذ لا شيء عليه **فوائد** الشافعي لو قال ارضي  
هذه السبيل لم يزد على هذا فان كان هذا الرجل من قوم هذا الفقهاء في مقامهم وقف  
فهو وقف وان لم يكن من قوم هذا فقهاء لم ينظر ان اراد به وقف فوقف وانما الى  
به الصدقة فهو صدقة بغير قول **فوائد** الشافعي

**الفصل في تحديد العقار** ورواه والتهادة عليه وما يدخل في دعوى العقار وغيره بما  
ذكر الشيخ الفقيه الحاكم ابو نصر محمد بن محمد السمرقندي في شروط اذا وقع الدعوى في

في العقار لا بد من ذكر البلدة التي فيها الدار ثم ذكر الحلة ثم ذكر السكة فيبدأ ولا يذكر الكون ثم بالكلية  
اخترنا القول بحدود الدار فان الغرض من هذا ان يبدل باللاحق ثم ينزل في الاصح وقال  
ابو زيد البغدادي ببناء بالاضحى ثم بالاحم فيقول داره سكة كذا وكورة كذا وقاسه على السب  
حيث يقول فلان ثم يقول ابني فلان لم يكن الجحد فبدأ بما هو اقرب ثم بترقا الى الابد كذا قال  
محمد بن الحسن ائني لانه العادة يعرف بالحي من ولا يعرف الحي من بالعام ومصل السب حجة عليه  
لان الاحم اسمه فان جعلوا في الدنيا كثر فان عرف والابترقا الى الاصح فيقول ابن محمد وهذا الاصح  
فان عرف والابترقا الى الحد **فوائد** المحط اختلف اهل الشروط في البداية بالاحم والاضحى  
واما اهل العلم بما في رية البداية بما يشاء قال فيه جماعة من اهل الشروط ينبغي ان يذكر في الحد  
دار فلان ولا يذكر رية فلان وعندها كذا سوا وذكر الحاكم في الشروط ويكتب في الحد ويذكر  
اي كذا او بلام كذا ولا يكتب احد صوره كذا وان كان ابو حنيفة يقول لو كتب احد  
حدوده وجلة او طريق او اسمي فابيع جاز لا بدخل الحد وريه البيع لان قصد الناس  
من هذا الاثر ما يتبع عليه البيع لكن ابو يوسف يقول البيع فاسد في هذا لان الحد يدخل  
في البيع فاختار بنيتهم او يلاقى او يريق خزانة عن الخلاف ولان الحد يدخل في قول من  
يدخل تحت البيع فالدار هو الموضع الذي يتبع اليه فاما ذكر الموضع اشتمل فقد جعل حد  
وهو داخل في البيع وعلى قول من يقول لا يدخل الحد في البيع فاشتمل الى دار لا يدخل  
تحت البيع ولكن عند ذكر قولنا الحد يدخل في البيع على الاقوال كلها وذكر في الزمخشري  
واذا كتب احد صوره دار فلان لا يكتب اشتملها الحد ودها لان الحد يدخل وان  
كتب احد صوره بغير الدار فلان او يلاقى دار فلان يكتب الحد ودها **فوائد** الحاكم  
وكان من يكتب بدار فلان ودار فلان لا يملك التي قد يكون بينهما فريضة وليس  
يشيئ بل شيء من الملاصقة قال عليه السلام لا يبيئكم انتم او لولا الارحام وانتم وقد علم انه  
لم يرد به الملاصقة وذكره باب جلد من القاضي من الاقضية ثم بعد ذكر الحد ويقول الحد  
دها وحقوقها لانه لو لم يذكر الحق لا بد من المسيل والطين فلا يبيد الحق في  
الدار لانه يعطل عليه الا شفاع بالدار ولا ينبغي ان يذكر طريقها ومسيل فانه لانه  
لو كان باب الدار على طريق العامة فيصير مدعى ذلك الموضع بملك نفسه وانه لا يجوز  
لان طريق العامة لا يمكن هكذا ذكره الاقضية **فوائد** قال وبيئكم في حدري ما ذكره الفقهاء  
بمع دارا بطريقها جاز فلان لا يفرق هو يقول انه يشاؤل طريق العامة فدينها وطريقها  
الحايص وهو ما ينظر في حد صاحبها دون غيره فاشترط في العقد لا يبيد وكذا في  
الدعوى يجوز ان يذكر حد الدار **فوائد** الاقضية وما يذكره دعوى الحق  
ومرافعة فالحق عبارة عن المسيل والطريق وغير ذلك بالاتفاق والمرافعة حد الدار  
يوافق عبارة عن شافع الدار في كل الروايات والمرافعة من الحق **فوائد** الشافعي  
ان قال ان هذا الحد الذي بينه وبين فلان هو حدي وانه لا يملك دارا بغيره وفي قوله  
يا بني حدي لم يقل بحد دها ومفها قاله في حدي لان معنى قوله حدي دها ومع حدوه

طريق  
اشتمل والرائي















ما شهدوا به وقالوا ان الذي اقام والولد وشهدوا له فصرحوا بالام والولد وقضى له ثم ادعى اليه  
 نفسه لايصح ولو قضي له بالولد بالبيعة ثم ادعى اليه عليه الولد لايصح عندنا يوسف خلافا لما رآه  
 القوي ادعى غرضه انكره سوي الاثجار والرواجين وبين الحد وفيه وشهد الشهود ان هذا  
 الحد وملك المدي ولم يثبتوا الاثجار والرواجين هل يقبل شهادتهم لا والله اعلم  
 وكذا ذكرنا مسئلة في اول دعوى تادي وشيد الدين بهذا اللفظ ادعى باخبة واستنسخ دونه  
 وطرفا لدخول فيها ورافقا وشهد الشهود بذلك ولم يثبتوا الحقوق والرافق في الشهادة لا يقبل  
 شهادتهم لانهم شهدوا بزيادة على ما يدعي المدي اذ لم يذكر الاستسقاء فلا يجوز للمدعي ان  
 يقضي للمدي بهذا الشهادة **و** دعوى الشفي ادعى دارا في يد رجل وشهد له اثنا عشر رجلا  
 له ثم قالوا ان ابنه فعول في اليد وادعى شاهدان ان الدار داره ولم يشهدوا بانها داره على الدار  
 شهادته على البناء ويقضي عليها بقيمة البناء للمدعي عليه وينبغي للمدعي ان يشهدا على الدار  
 ان يسألها عن البناء فان ما قبل ان يسألها يقضي بالبناء فاذا قضي بذلك ثم اقام المدعي عليه  
 بيته ان البناء لم يقبل ذلك منه قال ولو اقام بيته في ارض في يد رجل فيها ربح فقضي له بها  
 ثم اقام ذوا اليد بيته ان ذرعه بذر من ضلته قبلت ذلك منه بخلاف البناء وذكر في ايضا  
 ادعى ارض فيها ذرع وشهد الشهود وقضى له وقضت الشهود لادري من الذرع قال اذالم  
 يعلم من ذرع فالذرع يسبح الارض فاذا اقام ذوا اليد بيته ان ذرعه ولم يشهدوا على ذلك فقبل  
 الذرع له **و** ذكر في شهادتات الحيط دار بيته في يد رجل ادعى دارها رجل اقام البيته وذكر  
 البناء في شهادتها ولم يذكر اسمها او قال باقبل ان يسألها ان يسألها عن البناء فانه يقضي  
 بالدار والبناء المدي فان قال المدي بعدا قضي له بالدار والبناء ليس البناء في ارضه  
 للمدعي عليه او قال ذلك ذلك الشهادة قبل الغفلة فان هذا الكذاب هكذا ذكر في  
 الاقضية **و** ذكر في شهادته فطلعت شهادته في الارض والبناء جميعا وان قال البناء  
 للمدعي عليه فهذا ليس بالكذاب هكذا ذكر في الاقضية **و** ذكر في آخر شهادتات الاصل ان  
 الشهود اذا ذكروا البناء في شهادتهم صار البناء مقصودا في الشهادة والتفاهة فاذا اقر  
 المدي بعد ذلك بالبناء للمدعي عليه كان الكذاب بالشهود وطلعت الشهادة والغفلة  
 واذا لم يذكر البناء في شهادتهم وقضى عليه بالدار والبناء ثم اقر بالبناء للمدعي عليه لا يكون  
 ذلك كذابا بالشهود هذا اذا اقر المدعي له بعد الغفلة ان البناء ليس له وانه لا يقضي عليه فلو  
 لم يقر بذلك ولكن انفق عليه اقام البيته ان البناء له فلو رويته كذاب الاقضية لا يسبح فلو  
 ولا بيته ذكر شهود المدي البناء في شهادتهم ولم يذكره وعلمه رواية شهادتات الا  
 صل اذ لم يذكره البناء في شهادتهم يسبح دعوى المدعي عليه وان ذكره لايصح قال  
**و** في المدعي اذا شهدوا المدي حضورا في الحكم القاضي عن البناء فان قالوا ان البناء الذي  
 مع الدار لا يثبت القاضي الحقول للمدعي عليه وان قالوا لا يدري عن البناء اننا شهدنا  
 ان الارض للمدي فليس ذلك كذاب شهادتهم ويقضي للمدعي عليه بالبناء وان اقام  
 بيته ويؤمر بالهدم وتسلم الارض الى المدي وان لم يحضر المدعي عليه بيته على البناء قضي عليه

انما هو  
 على البناء  
 البيته  
 انما هو  
 انما هو

انما في الارض شهادته شهود المدي قال وهذا الرواية يوافق شهادتها ولو شهد شهود المدي  
 ان الدار للمدي ثم قالوا او قالوا انما اراد ان يقضي للمدعي بالدار في شهادتها قال المدي عليه انما اقر  
 البيته ان البناء في يد رجل لم يقبل ذلك يقضي للمدعي بالدار لان الشهود جئوا بشهادتهم بالدار  
 فلو شهدوا بان البناء للمدعي لايكون له الدار لان البناء في يد رجل لم يقبل ذلك يقضي للمدعي بالدار لان الشهود جئوا بشهادتهم بالدار  
 في الفصل السابع من دعوى زبادة الدخول وانما ادعى على آخر غرضه كرم بايرت  
 وقضى القاضي في الغرضه بيته اقامها ثم اخلف التقضي له بالعمرة والتقضي عليه في الاثجار  
 والسكنى ولا يثبت له ارضها فقبل القول قول المدعي له وقيل قول المدعي عليه **و** في  
 ادب القاضي فيما كتبه من الحيط اذ ادعى عليه الدار اذا قال انما كتبت بناء هذه الدار والمدي  
 يعلم ذلك وطلب منه الا يخاص المدي ليجوز ان يكون المدعي عليه مواثباته ويكون البناء  
 للمدي بان بناء المدي في لوقا قال المدي عليه انما كتبت البناء والتقضي للمدعي عليه  
 القاضي **و** في رواية المدي ادعى دارا فقال المدعي عليه ان ارضه كانت كروم ارض  
 بهر حق نشين رويته اسما بكرة رست وانما قاضي لو كان من طلبة كرمه لمرا علم بيت  
 كرمه ان عات من كرمه ام ازهره وشيئا را قال لا يحلف القاضي **و** في رواية  
 المدي ادعى كرمه ولم يذكر اسما رويته وقضى له ثم اقام المدعي عليه بيته انما كتبت  
 البناء يقضي للمدعي عليه في الدرع **و** في رواية ايضا في الباب الثاني عشر اذا قال  
 ذوا اليد ان رويته العارات والمدي يدعي الدار سواء عات المدعي عليه ويستحق  
 ذلك ان كانوا الشهود يعرفون العارات المديته بلقي المدي من القاضي فلو شهدوا  
 عليه ان يبيع البيه بيد رجل المدي والشهود مروة الزوايد فان كان لا يبيع البيه  
 ولا يريه لاجره القاضي على ذلك ولو لم يكن للشهود علم بربا في العات فان الطرف  
 للمدي ان يدعي العورة والشهود يشهدوا عليها ويقضي القاضي له بها فاذا قضي  
 له بها قال انه بدخلوه الدار ويشهدون بالباقي فيما حلوا انه قديم ولو قال ذوا اليد  
 انك عات المدي لان البناء للمدعي ليس كذلك وكثيرا في الفرع في الحيط ولو شهد  
 شهود المدي ان الدار له ولم يريه او عات المدي في هذا ثم قالوا او قالوا في ادعى اخر  
 شهادته الدار لنفسه واثام شهادته على ذلك القاضي يقضي بالارض للمدي  
 الذي شهدت شهوده بالدار ويقضي بالبناء بين المديين فانه اقام  
 المدي عليه بيته ان البناء بناؤه لا يقبل سواء اقام قبل الغفلة او بعد ولو كان  
 شهود المدي ان الارض للمدي قالوا ولا يدري عن البناء قضي بالارض  
 وغفلة المدي فان عات المدي البناء وكثيرا في وجه ما وفتحت كذا في الاثجار  
 فيما التخلل والاشياء فلو شهدوا الدار اذ لم يثبتوا القاضي يقضي للمدعي بالارض  
 ونسبها الخيل والعرش في ان يكون ذلك شهادته الخيل وغيره كذا في شهادته  
 ان هذا الحائط غفلة ولم يذكره الغفلة وشهدوا ان هذا السيف غفلة ولم يذكره  
 رجليه قاضي يقضي بالسيف والحلية وبالحاتم والغصن للمدي من غير ان يكونا الحلية

Copy















ومثله ذكره شهادات الحيط في حيلة دعوى فكر العين فقال وكذلك لو شهد احداهما ان هذا العبد  
ملكه وشهدا اخر انه كان ملكه تقبل ويغني به لانهما اتفقا في الحكم في الحال الا ان احدهما شهد انه ملكه  
اللفظ في الحال وشهد الاخر انه كان ملكه فثبت ان الملك يثبت في الحال ان يوجد المزيل ولم يوجد فقد  
اتفقا في الحال من هذا الوجه فيقبل شهادتهما قال وعلى هذا الذي ملكه مطلقا وشهدوا انه ورثته من  
ابيه ولم يعرفوا الملك في الحال وشهدوا انه ارثته من فلان وفلان بملكه ولم يعرفوا الملك في الحال  
بان لم يقولوا بملكه في الحال تقبل هذه الشهادة وتغني بالعين المدي يفي للمنافي ان يشهدوا  
محل يعلمون انه خرج من ملكه قال وكذلك اذا ادعى نكاح امرأة بان قال هو نكحت وشهدوا انه  
كان تزوجها ولم يعرفوا الحال بان لم يقولوا انها نكحت في الحال تقبل هذه الشهادة قال وعلى الذي  
ذكرنا اذا شهدوا بالملك في الزمان الماضي اما اذا شهدوا باليد في الزمان الماضي بان ادعى دارا  
في يد رجل فشهدوا ان هذه الدار كانت في يد هذا الذي لا يقبل ولا يغني للمنافي في الزمان  
الرواية لانهم شهدوا في اليد في الزمان الماضي وقد عرف الزوج في يده متى ولا ذكر  
اذا شهدوا بالملك في الزمان الماضي وروى عن ابي يوسف انه يقبل ولو شهدوا على اقرار ابيهم  
انها كانت في يد الذي تقبل ولو ادعى الملك في الزمان الماضي وشهدوا على حاله بان قال هذا  
الجارية كانت ملكه وشهدوا انها لم تهل تقبل هذه الشهادة اختلف الشيخ في قبول بعضها تقبل  
وقال بعضهم لا تقبل وهو الاصح وكذلك لو ادعى النكاح في الحال وشهدوا انها كانت له لا تقبل لان  
استدراكه دليل على نفي الملك في الحال لا لا فائدة للمدعي في الاستدراك في قيام الملك في الحال  
بخلاف ان يدعي ان اسد الملك اليه الزمان الماضي لان استدراكه لا يدل على النفي في الحال وهو ان  
يشهد بانها من سبب الملك يثبت ولا يشهد بانها من سبب الملك في الحال لان نفي الملك في هذه الحال  
يستوجب الحال وانما لا يعرفان بناءه الا بالاستصحاب وان شهدوا بغيره عن الشهادة بامتنان  
باعتبار الحال بخلاف ان كان يعلم ثبوت ملكه ثبوت ملكه ثبوت ملكه بعد ادعى في اخرائه  
فغير حيلة بسبب السلم العتيق وشهدوا ان العبد عليه اقرار له عليه فانه فغير حيلة ولم  
يبدوا على هذا فيقبل لا تقبل لانهم لم يذكروا اقراره بسبب السلم وقيل ينبغي ان يقبل لان  
اختلف في سبب الدين انما وقد ذكرنا ان الاختلاف في سبب الدين لا يمنع قبول الشهادة  
وكن لا اقول اصح لانه الاختلاف بسبب الدين انما لا يمنع قبول الشهادة اذا لم يختلف في ذلك  
السبب وفي السلم مع دين اخر بخلاف ان ذكره الحيط وذكرنا في الامام جلال الدين  
الرمي موسى في سجدة اذا ادعى الدين على رجل وشهدوا على اقراره عليه بان كان تقبل  
وكونوا فاقاة البينة على الاقرار كاقاة البينة في السبب الموجب ورايت بخط من اتق به  
ان شيخ الاسلام برهان الدين كان اذ افتح فيما ادعى الدين واقام البينة على اقراره عليه  
انه لا يقبل وذكره الحيط ولو ادعى الدين وشهدوا احدان حديثا ان المدعي على هذا  
الذي عليه هذا الحال وشهد الاخر على اقراره عليه هذا الحال تقبل هذه الشهادة هكذا ذكر  
في العدة ايضا انها تقبل وفي شهادات قاضية ولو ادعى واقام شهادتين فشهدا احدهما  
ان له عليه الف وشهد الاخر على اقراره بالف قالوا جازت شهادتهما عند ابي يوسف وذكر

في حق موي وشهد الدين ايضا ولو ادعى عشرة دراهم فشهدوا له بهذا اللفظ كوراد ان ثبت  
لا ثبت القرض لان القرض كما هو راد ثبت فكذلك لو ادعى راد ثبت تقبل ثبت القرض لانه  
واثبت ايضا ولو قال داد ثبت بسبب القرض تقبل وفيه فانه ايضا في السبب الثاني منها ان  
قرض على رجل وشهدوا على ان الذي دفع اليه عشرة دراهم ولم يقولوا قبض المدعي عليه بسبب  
قبض المدعي عليه كاشهاده على البيع لشهاده في الشراء ويكون القول قول ذي اليد في قبض  
بجبهة القاضية فانه لا بد من قبض بجهة القرض في حاج اليه اقامة البينة في القرض وفيها ايضا ان  
عليه اذ ادعى الايمان وشهدا احدهما انه قضاه دينه والاخر شهد ان رب الدين اقره بالقضاه لا يقبل  
لان احدهما شهد على الفعل والاخر على القول وهو الاقرار بالقبض **ولو شهدوا على واحد قبل احد**  
شاهد في القرض ان شهدا احدهما اقره وشهد الاخر انه اقره ثم قضاه ثبت القرض ولا ثبت القضاة في  
الحيط وذكره حقه القدر في ولو شهدا بالف فقال احدهما قضاه منها فثبت تقبل الشهادة  
على الالف ولم يسمع قوله قضاه الا ان يشهد به الاخر وينفي ذلك هذا اذا علم ذلك ان لا  
يشهد بالالف حتى يقر المدعي انه قضاه فثبت في سبب الشهادة في القضاة في الشهادتين على عقد  
مما تامة بالفعل كرهين والجهة والصدقة يطلبها للاختلاف في الزمان والمكان وكذا لو شهد  
في البيع والابارة والعقد والخلق لا يطلبها للاختلاف في الزمان والمكان وكذا لو شهد  
احدهما على اقراره بالبيع بالف والاخر على اقراره بالف جازت شهادتهما **وذكرنا** في شهادتين  
المعقود اذا اختلف الشاهدان في الزمان والمكان في الاثبات وفي الاقرار بان شهد  
احدهما على الاثبات والاخر على الاقرار فان كان هذا الاختلاف في الفعل حقيقة ومكان  
يعني في عرف فعله كالحبنة والعتيق او في قول بحق بالفعل كالحبنة فثبت فعلا وبمقتضى  
الشهود يمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف في قول حقه كالباع والطلاق والعاق او  
في فعل بحق بالقول وهو القرض لا يمنع القول وان كان لا يتم القرض لا بالفعل وهو  
التسليم لان ذلك محمول على قول المعقود اقرضك فصار كالطلاق والعقاق والبيع واما  
شهادتين بالرفق واختلاف في الزمان والمكان وهما يشهدان على معاينة القبض فثبت قبوله  
وكذا الشراء والصدقة والجهة لان القبض قد يكون في مرق ولو شهدا على اقرار الواهب والمصدق  
او الرهن بالقبض جازت الشهادة **وفي** اخره من الجاهل في الفتاوى اذا شهد بالرهن ولم  
يعلم قدر الدين الاجوز كذا في شيخ الاسلام على بن عبد العدي **وفي** فصول الفقهاء اذا شهد  
على بيع او ابارة او طلاق او عتاق على مال وقد اختلفا في مقدار المبدل لا يقبل شهادتهما  
الا في النكاح فانه يقبل الشهادة ويرجع في المهر الى مبدل مثل **وقال** لا يقبل في النكاح ايضا  
ورايت في كتب الفقيه من اتفقوا على ان طرقة انه تزوجها ووجع في شهادته هذا في شهادته  
بها بالف وشهد الاخر انه تزوجها بالقبض وان رجوع يقول بالقبض او يقول بالف او يقول  
لم اسمها شيئا فانكح فانه في قول ابي حنيفة وابي يوسف استبان ولو ادعى البيع  
وشهدا على اقرارا ببيع ببيع واختلفا في الزمان والمكان تقبل شهادتهما **وفي**  
شهادة الزور من بسوط لو ادعى الشراء وشهدا احدهما على الشراء والاخر على الاقرار











حلل فيها ان تعدد ويتزوج آخر وكذا اذا شهد عليها رجل عدل قال والشهادة والا  
جبار عند ولي المرأة كالشهادة والا فباعتها **في شهادات** وفي نفيها ان ولو شهد  
عند المرأة واحد بعوت زوجها او بدته او بطلاقها حللها ان يتزوج وفي الزميمة والاد  
خاب الرجل من امراته فخيرها عدل ان زوجها طلقها ثلثا او فوات فيها فليكن ان يعدد ويتزوج  
وان كانا بالخبر فاستأخرت وفي اجاز العدل بالعدول انما تعدد في خبره اذا قال عاينته  
بشأن او شهدت بغيره اما اذا قال اخبرني بذلك لا يعتقد في خبره وبما في الكلام  
بعد هذا ان الله تعالى **ولو شهد شاهدان** هذا في خبره عن امرأة بالطلاق فان كان الزوج في  
ويعلم ان يعدد ويتزوج وان كان فاضل ليس لها ذلك ولكن لا يكون زوجها وكذا  
ان سمعت انه طلقها ثلثا وتعد الزوج ذلك وحلف فوديها القاضي عليه لم يهرع انقام  
معه وبني ان يعدد بما لها او حلفت واذا هويت هل لها ان يعدد ويتزوج باقرار القضا  
لا يهرع ذلك ويهرع فيها بينهما وبين زوجها **ذكر العيون** اذا اخبرت المرأة  
بعوت زوجها او بدته او بطلاقها اياها حللها الزوج وتوسيع من هذا الرجل  
رجل آخر ان يشهد قال لان هذا من باب الدين فيثبت خبر الواحد بخلاف الشك  
والنسب وهكذا ذكرنا في طهيم الذي في فوا **في** واقعت الاصح ولو ان امرأة  
خاب عنها زوجها فخيرها حلف ثلثا ان زوجها طلقها ثلثا او فوات فيها او كان غير عدل  
فانها يكتف بزوجها بالطلاق ولا يدري الله به ام لا الا ان اكبر رايها انه حق  
فلا يكتف بان يعدد ويتزوج **ذكر في شهادات** المتعدي اذا اخبر اي كتم عن رجل  
انه كتم عن عتي حلف بكلام لا يصدق في القضا او بطلاق رجل امراته ثلثا وموعد ذلك الرجل  
او لا يعرف قال قد روي الله عليه اذا اخبر بذلك عدلان ينبغي ان يجتهد في ذلك ويطلبه الشايط  
في يظفر به وينظر امره وان اخبره واحد عدل واكبر رايه انه صادق فالافضل ان يطلبه ان  
لم يفعل وجب ان يكون في سعة فاما اذا اخبره من لا يدري انه صادق او كاذب فليس عليه  
طلبه **في الفصل الثاني** عشر من طلاق الحيط اذا شهد الشهود على رجل انه طلق امراته  
فلا نه فالت امراته فالفقه وقال الزوج ليس اسمها فلانه وشهد الشهود ان اسمها فلانه  
الطلاق ثلاث يعرف القاضي بينهما وكذلك عدلان في الاثمة اذا شهدوا انه اعنى انته فلانه  
وشهدوا ان اسمها فلانه وقالت فلانه فالفقه قال في يعقوب بالحق والشهادة على حرة  
على حرة الصاهرة والابلاء والظهار بدون الدعوى بقوله بشرط ان يكون المشهود عليه  
حاضر وقال بعضهم لا يقبل الشهادة بدون الدعوى في الابلاء والظهار بل يكون شافيا وفي  
رشد الدين والشهادة على الوقف هل يقبل بدون الدعوى اختلف اثنان في فيه قال بعضهم  
لا يقبل وقال بعضهم يقبل وموافق راي جعفر لان الوقف حق الله تعالى وهو الصدق بالحق  
فلا يشترط الدعوى في الشهادة على الملاق وعق الاثمة وقدره فصل الاوقاف والشهادة القضا  
على حق العبد لا يقبل عند ائمة حنفية بدون الدعوى فلا يسمونها معروف **ذكر رشيد الدين**  
في فوا انه خلاف ائمة حنفية معاملة القاتنة على حق العبد اى اصل من جهة الولي اما لا فلا

في شهادات

انهم لو شهدوا

انهم لو شهدوا والله قر الاصل يقبل بدون الدعوى لان الشهادة على حرة الاصل على حرة ائمة حنفية  
على حرة ائمة حنفية على حرة الفرج وحرة الفرج حق الله تعالى يقبل الشهادة فيه من غير الدعوى سببه  
كما في طلاق الاثمة وطلاق المرأة **في فوا** رشيد الدين وذكر صاحب الحيط في شرحه واجماع  
المصنف الصريح ان دعوى العبد شرط عند ائمة حنفية روي الله في حرة الاصل وفي العتي العارض  
وان اثنان قفلا لا يمنع صحة الدعوى ولا صحة الشهادة لانه حرة الاصل ولا ينعى العتي العارض  
وينظر هذا في الاستحقاق من يزوج الجاهل الصغير وفي فقرات شهادات الحيط لا يخلف على  
عق العبد حرة بدون الدعوى بالاتفاق وهل يخلف على عتي الاثمة وطلاق المرأة من غير  
الدعوى اختلف رشيد الدين رحمه الله في آخر كتاب القوي انه يخلف وهكذا ذكره شرح القدر ربي  
وذكر شمس الاثمة السرخسي في مقدمته باب السلسلة انه لا يخلف ثلثا بل عند القوي **والشهادة**  
القائمة على هلال رمضان هل يقبل بدون الدعوى عندنا نقبل ولا يشترط الدعوى عند  
ائمة حنفية روي في ان يشترط لفظ الشهادة وذكر السرخسي انه لا يشترط وذكر فوا هو رايه  
انه يشترط وفي شهادة الفطر والاضحى يعتبر لفظ الشهادة كذلك ذكر السرخسي انه لا يشترط وذكر  
فوا هو رايه انه لا يشترط وفي شهادة الفطر والاضحى يعتبر لفظ الشهادة كذلك ذكرنا في طهيم الذي  
في صوم فوا هو روي رشيد الدين يقبل الشهادة على هلال رمضان بدون الدعوى  
ولا يقبل في عيد الفطر بدون الدعوى وفي عيد الاضحى اختلف اثنان في فيه لانه اجتمع فيه حق الله  
وقد الباد فبعضهم قالوا على هلال رمضان وبعضهم قالوا على عيد الفطر وذكره العتي  
وفي هلال رمضان لا يشترط الدعوى ولفظ الشهادة كما في سائر الاقاربات وفي هلال  
شوال ينبغي ان يشترط الدعوى ولفظ الشهادة كما في عتي العبد والوقف عند وفي فوا هو  
صاحب الحيط قال ينبغي ان لا يشترط الدعوى في هلال رمضان كما في عتي الاثمة وطلاق  
المرأة عند الكل وعق العبد عندها وفي الوقف على قول الفقيه ابي جعفر وعلى قول ائمة  
حنفية ينبغي ان يشترط كما في عتي العبد وقيل يشترط حكم الحاكم للثبوت الرضائية قال  
رحمهم الله لانهم لم ينعوا الكتاب وينبغي ان لا يشترط حكمه بل ينبغي ان يقر اثنان بالسمع  
وبالحرف الى العمل للمدعي **ذكر في شهادات** الحيط يجوز الشهادة بالسمع والشهادة على  
الاملاك والسبا بها فوا البيع والهبة والمدة ويجوز الشهادة بالشهادة والتابع في السبا  
منها النسب حتى لو سمع من اثنان ان هذا فلان بن فلان من جاعة لا يتصوروا ظهورهم على الكذب  
عند ائمة حنفية وعندها اذا اخبر بذلك عدلان يكفي وقد ذكره صاحب المل التعريف والاشارة  
ان القوي على قولهما وتام ما في النسب كتبها ثمانية وكذا يجوز الشهادة بالشهادة  
والسمع في النكاح فلو روي رجل يرضى على امراته وسمع من الناس ان فلان يرضى  
فلان وسمع ان يشهد انها زوجة وان لم يباين عند النكاح وفي باب دعوى النكاح  
من فوا رشيد الدين يشهد على النكاح فالحال القاضي هل كفا حاضرين في العقد ثلثا  
لا يقبل شهدا دتهما لانه لا يحل كفا الشهادة على النكاح بناء على التسامع او بناء على الشهود  
راوها يسكتان وقيل لا يقبل شهدا دتهما كما قاله ائمة حنفية في النكاح انما يشهدان



بنا على التمساع ولو شهدوا وقالوا لا قبل شهدائهما فكذلك هذا **ذكر** في رواية  
شهدوا على صاحب أو التمساع وقالوا لا قبل شهدائهما فكذلك هذا **ذكر** في رواية  
والمعنى انهما لا يقران في قولهما لا قبل شهدائهما فكذلك هذا **ذكر** في رواية  
بأنهما لا يقران في قولهما لا قبل شهدائهما فكذلك هذا **ذكر** في رواية  
البلد وسعدان يشهدان في قولهما لا قبل شهدائهما فكذلك هذا **ذكر** في رواية  
إذا سمع من التمساع أن فلانا مات وأمره فمعه ما يبيع بالموت وسعدان يشهد على موته وإن  
لم يباين ذلك قال ابن سماع عن محمد إذا حضر واحد عدل بالموت ينعكس أن يشهد به وأما  
في النسب فلا ينعكس أن يشهد به في شهد عدل فلان وهذا عندنا في قولنا في حديث  
على ما يقع في النسب وهكذا روي بشر بن الوليد عن أبيه حنيفة أنه لا يلزم أن يشهد بالنسب  
منه يسمع من العادة والجواب في النكاح والنفقة نظير الجواب في النسب فقد روي في حديث  
الموت وسنن الأشياء الثلاثة ما كفي في الواحد في الموت دون الأشياء الثلاثة والفرق  
الموت قد يقع في موضع لا يكون فيه إلا واحد فلو قلنا بأنه لا يسمع الشاهد به فربما كانت  
الحقوق بخلاف الأشياء الثلاثة لأن الغالب فيها أن يكون بين الجماعة ومن أنشأ من قال  
لا فرق بين الموت والنسب والنفقة والنكاح وإنما اختلف الجواب باختلاف موضوع المسئلة  
الموت إذا خبر واحد عدل موثوق به ولم يذكر العدل والموثق به في الأشياء الثلاثة  
فلو كان الواحد خبر في الأشياء الثلاثة عدلا موثوق به حل له أن يشهد وذكرنا في كتابنا في  
الاعام طرية الدين والعلم أن الموت بمنزلة النكاح وغيره لا يكتفي به بشهادة الواحد في الأشياء  
الثلاثة إذا ثبت الشبهة والاستحافه عندها خبر عدلين يشترط أن يكون الاثر بلفظة الشهادة  
كذلك ذكره الخفاف وفتح الاسلام خواهر زاد وبه أخذ العبد الشريف برهان الائمة وفي  
فصل الموت ما ثبت الشهادة بالخبر الواحد بالاجماع لا يشترط فيه بلفظة الشهادة بل يكفي عندنا  
**ذكر** في رواية العدة ولا يشترط أن يلفظ الخبر بالموت بلفظة الشهادة عند من يشهد  
أما الذي يشهد على القاضي يلفظ بلفظة الشهادة وفي الفصول الثلاثة التي شرط فيها شهادة  
العدلين ينبغي أن يشهد عند بلفظة الشهادة حتى يجوز له الشهادة بالنسب مع **في** المحيط إذا شهد  
شاهدان على موت رجل فهذا في وجهين أحدهما أن الملقى ذكر المطلق ولم يشرع أو قال لم يباين  
موته وإنما سمع من التمساع في الوعد الأول قبل شهدائهما وحل على سبب إطلاقه على  
الشهادة وموافقته والمعانيه وفي الوعد الثاني أنه لم يكن موت فلان مشمول لا قبل الشهادة  
بلا خلاف والشبهة لا يثبت بقوله سمع من التمساع لأن السماع قد يكون على وجه لا يثبت  
به الشهادة بأن سماع من واحد غير عدل أو من جماعة غير عدل فلا لا قبل الشهادة وإن كانت  
موت فلان مشمول ذكرنا في الاقفية انه قبل وهكذا ذكرنا في خصا في ادب القاضي وقال بعض  
من غيرنا لا قبل وبه أخذ العبد الشريف برهان الائمة وذكرنا في خبره في قوله لا قبل  
اشترط أن يشهد عند عدلان أو رجل واحد أو رجلان بلفظ الشهادة من استشهدا ويقع في قلبه  
أن الأمر كذلك ولا يكتفي بشهادة الواحد قال في المحيط وقال لا تشهدان فلانا مات

في شهادة

من شهد موته من يوثق به جازت شهادتهما كذا ذكرنا في الاقفية وهذا فصل اخلف فيه الشايع  
بعضهم قالوا لا يجوز هذه الشهادة نظيره ان من راي عينا في يدان ان تعرف فيه تعرف الملاك  
حل له ان يشهد بالمكس الذي اليد ولو شهدا عند القاضي ان هذا العين فلكلانا ريشة في يد يقر فيه  
تعرف الملاك لا قبل شهدائهما كذا هذا وقد عرفت على الرواية في الاقفية انه يجوز ان قبل وذكر  
في شهادته العدة ولو شهد عند القاضي وقال لا تشهدان فلانا مات فحينئذ يكره من يوثق به جازت  
شهادتهما مع الاصح واخفاف جوز ذلك ايضا وفي اختلاف الشايع وذكرنا في المتن ان الشهود  
على الموت اذا قالوا لا تشهدان ماتت فريضة ولم يباين جازت شهادتهما في قولنا في المحيط وكذلك  
اذا قال لا دفنه او شهدا عن رتبة قبل الشهادة لانه يدين ولا يوضع على الجنازة الا الميت فماتت  
شهادته على الموت وههنا مسئلة عجيبة في الرواية لها وهو انه اذا لم يباين الموت الا واحد ولو شهد  
عند القاضي لا يقضي بشهادته وحده قالوا خبر بذلك عدلا فلكلانا سمع منه حل له ان يشهد على موته  
فشهد بوجه ذلك ان شهد في قضيتهما واذاجا موت رجل من ارضي اخرى وضع اهلها  
ما يصفون على الميت لم يسمع احد ان يشهد على موته الا من شهد موته او سمع ذكر من شهد موته  
لان مثل هذا الخبر قد يكون كذا وعند بعض ائمة ينفك ذكره لا يعتمد عليه حتى يخبر من يثق به  
من معانية هذه الجملة في شهادته المحيط ورايت في باب النفقة والاسير وما يبيع بهما من اسير  
الكبير الذي يخبر عن موته معانية انما يعتمد على خبره لا على خبره اذا لم يكن شهادتهما  
يكن من ورثته ولا موصاله فاما اذا كان احدهما فانه لا يعتمد على خبره لانه خبر بذكر معانيه  
نفسه فيكون شهادتهما ناسق **ذكر** في رواية في ريشة الدين في آخر كتابنا في ويجوز الشهادة  
بأن مع اذا سمع المحرم في القذف او من الشوان او من العبد اذا كانوا صدقة في هرو ولا حرام  
يجوز الشهادة عندنا مع ان يسمع من مواعيل الشهادة ولو سمع من الجبان لا يجوز له ان يشهد  
لانه لا يعتمد على قول الجبان وهذا حتى صبح لا يكون كلامه معتبرا اما اذا كان العبد في غير الجواز له ان  
يشهد اذا خبره مثل هذا العبد ولا يشترط بلفظة الشهادة بل مجرد خبره في كل الشهادة استرويه وفي قوله  
ايضا ورايت بخط الاستاذ رحمه الله عليه انه انما يجوز الشهادة على الموت بالسمع اذا كان الرجل موقفا  
شهودا ان كان غائبا او من العبد اذا كان غائبا او من موثقه لا يجوز الشهادة في الموت الا بما عاينه  
هكذا ذكره الشريف الدين رحمه الله عليه لا يظفر هذه الرواية في شيء من الكتب غير قوله وفي قوله ايضا  
ولو شهد رجل بالموت وشهد آخر بالحياة فامارة ياخذ بقول من كان عدلا سواء كان العدل اخبر  
بالموت او بالحياة ولو كانا عدلين ياخذ بقول من خبر بالموت لانه يثبت العارض **في** المحيط  
الشهادة بالدفن مع مقبولة لانه يتعلق به الحكم معروف من النسب والمهر والعدة  
والامانة بخلاف الزنا حيث لا يجوز الشهادة فيها بالنسب مع لانه الزنا فاشته والشهادة  
على المهر بالنسب مع مقبولة فانه ذكرنا في المتن عن محمد رحمه الله قوم فرعون ملكا رجل وفي الخراج  
قوم لم يشهدوا الملكا بخبر وهم ان فلانة زوجت عاكرا من المهر وسمع الخراج رضى ان  
يشهدوا على المهر ويقولون ان المهر كذا وكذا ولو قالوا سمعنا الذين شهدوا الملكا يقولون  
ان المهر كذا وكذا لا قبل وذكرنا في الاملاء من محمد ايضا ان الشهادة على المهر بالنسب مع لا يجوز والشهادة



على الوقف هل قيل بالشهادة والتعبد لا روية لهذا وقد اختلف الشيخ فيه بعضهم قال بل ومنه ان  
من قال يجوز الشهادة على اصل الوقت باستماع اهل شرط الوقت لا والية قال في اللامعة السرخس  
وهو الاصح لانه اصل سهرنا شرطه فلا يشهد بالشهادة على العقب بالشهادة والتعبد لا على عذر فلا  
لشأن في رده الله والشهادة على الولاء بالشهادة والتعبد لا على عذر فلا يشهد بالشهادة على العقب  
وموقوف الية يوسف الاول وعلى قوله الا فيرسل وقوله على محمد مضرب وذكر شمس الائمة الكمل  
ان الشهادة على العقب فمختلف فيك الشهادة على الولاء وذكر في الاقفية اما الولاء فلا يشهد به وان كان  
شهورا في باب النفوذ والاسير من السير الكبير ان الشهادة على الردة بالتعبد غير مقبولة والشهادة  
على العقب بالتعبد لا يجوز عذر الية فمختلف في ذلك الخصاص في ادب القاضي وفي الحيط اذا  
شاهد ان فلانا مات وترك هذه الارض ميراثا لبيه لا يعلم له وارثا اخر انا انما لم يدرك فلانا البتة  
لا يقبل شهادتهما لانهما يشهدان بالكلية ببيت بالشهادة والتعبد فلا يجوز في الشهادة في الية  
والشهادة اذا قامت على الية في قولنا بان يقول في باب التنازع هذا فلا يشهد او هذه دانية تحت  
عذر ولم يزل ملكه هل يقبل فيه اختلاف الشيخ والاصح انها يقبل هكذا ذكره في الفناوي وذكر في العقب  
لو شهد على رجل انه اسقرض من فلان يوم كذا وكذا وصنع شيئا في مكان كذا فاقام الشهود عليه بنية ان  
يذكر اليوم في المكان الذي ذكره الا وان كان في مكان كذا لا يقبل الشهادة لانه قامت على الشيء لان  
قولها ما كان في مكان كذا في صورة ومفعولها ما كان في مكان كذا انفي مفعول وان كان البتة كانت  
صورة لانه المقصود نفي ما قامت عليه الشهادة الاولى وذكر في باب ما تصدق الرجل في دين الزيادة  
فلا تبين احواله من السير الكبير اذا شهد على رجل انما سمعناه يقول المسيح ابن الله ولم يقبل انما كانت  
من احواله والرجل يقول وصلى بقول انما سمعناه يقول المسيح ابن الله ولا تصح الفرقة فتوقا لاسمنا  
يقول المسيح ابن الله ولم يسمع منه غير ذلك لا يقبل هذه الشهادة ولا تبين احواله وذكر في هذا الباب  
ايضا اذا شهد الشهود بجمع او بطلاق بغير استنساخ بان قالوا شهدنا ان فلان بغير استنساخ او بغير  
استنساخ او بطلاق ولم يشترط لا يقبل قول الزوج ويقع الطلاق وان قالوا لم يسمع من غير كلمة الخلع  
والطلاق كانه القول للزوج ولا يفرق القاضي بينهما الا ان يظهر منه ما يكون دليلا على صحة  
الخلع من قبض وسبب اخر في يكون القول قويا هكذا ذكر شمس الائمة السرخس في اخر السير الكبير  
وقال هذه المسئلة من اصل النبي تقبل فيها مولدا وذكر ان النبي في واقعة واذا ان الامام  
اهل مدينة فاقبلوا باهل مدينة اخرى وقالوا كان بها فشهد شهود من غيرهم انهم لم يكونوا وقت  
الامان فيها بارت الشهادة واهل السير الكبير الحسن بن زياد وذكر في باب البينة باج من ابا ج  
الصغير اذا قال جد حرام لم اجد اعمام فقال تحت فشهدت هؤلاء انه في العام بالكونة لم يبق  
العبد وقال محمد يفتي وذكر العبد الشهيد قول الية يوسف مع ابي صيغة ولم يذكر محمد قول  
ابي يوسف في هذه المسئلة وجعل القاضي ابو العباس هذه المسئلة بناء على مسئلة الشراط الرعية  
في الشهادة في حق العبد وفي مسئلة ابي ج من شهادت ابي ج الكبير وذكر  
شمس الائمة السرخس في باب شهادة اهل الزمة والميراث من دعوى الميسرة ان الشراط يجوز ان  
بالبينة وان كان نفي كما لو قال لعبد ان لم ادخل الدار اليوم فانت حر فاقام العبد بنية ان لم يزل

انذار

اتقبل قيل فعمل هذا الوجه احول بغيره ان بغيره بغيره وقد قامت بنية ان بغيره بغيره بغيره  
ان يقبل بنية وان قامت على الشيء كونهما فاية في الشرط وقد كانت واقعة العقوي وفي باب  
الاعراب ليدرك الله تعالى وذكر في باب شهادت الصغرى رجل طلق وقال انما يجمع فيه هذه المسئلة  
ولم يجمع كذا في ذلك فاما كذا فشهدت هؤلاء ان ان حلف كذا ولم يجمع فيه هذه المسئلة ولم يجمع  
في ذلك وطلعت احواله حكم هذا البين تقبل هذه الشهادة لان فيها صورة النفي وفي الحقيقة قامت على  
اثبت ذلك للطلقات الثلاث والعبرة بان هذا لا يجوز كما لو شهد ان الله اسلم واستن في السلام  
وشهد ان الله اسلم ولم يستن في اسلامه تقبل الشهادة على انكبت الاسلام وان كان فيها نفي لا يقبل  
انما شهدا الاسلام باب دعوى النكاح من قاضي رشيد الدين ادعي انها احوال كانت  
بالرفع انه حرة عليه بطلان ثلاث تطلعات لانه قال كمرطان دوريه رويين فاشهد بغيره  
فوسام قامت طالق ثلث وقد مضى ذلك اليوم ولم يسمع الفاشات قامت بنية في ذلك انما كانت  
عنها فصورته الزوج وفي باب الدعوى بسبب البين وانما في رشيد الدين  
رب السلم يدعي السلم الصبيح واعلم الله يقول وقيل فاسد لان لم يذكر الاجل واقامت البينة  
تقبل فانه الامام السرخس كان يقول الشهادة على الشوط تقبل نفيها في ذلك الشرط ام اثنان وذكر شمس  
الائمة السرخس في باب شهادة اهل الزمة في دعوى الميراث من دعوى الاصل ان المستحق للميراث  
اذا كان يجب بغيره كالجدة والابنة والاف لا يعطى شيئا فالبينة على جميع الورثة او  
يشهدوا انهم لا يعلمون له وارثا اخر لان ميراث الابن والاف معلق بشرط الكفالة والكفالة  
من بنيه له والد ولا ولد فثبت هذا الشرط بالبينة من الشهود لا يكون وارثا اخر غيره  
لان ميراثه ولو قال لا وارث له غيره تقبل عذرا وعذر ابن ابي يعلى لا يقبل لانهم قالوا ان لا وارث  
لهم في حرفة نفي الولد وعذرا تقبل بناء على العادة فان مراد ابن ابي يعلى هذا لا يعلم له وارثا  
غيره وهذا شهادة على اثبات شرط الورثة الا ان بالشروط واشتت الشرط بالبينة يجوز  
نفيها كان احوالا كما لو قال لعبد ان لم ادخل الدار اليوم فانت حر فاقام العبد بنية  
ان لم يدرك وان كان المستحق للميراث من الاجل يا قدا اذا شهد لانه وارثه ولم يقولوا لا وارث  
له غيره او لا يعلم له وارثا غيره يلعن القاضي زفان رجا ان يحرفوا اخر فان لم يحرف يقضي  
له جميع ميراث ولا يستويق منه كقيل عذرا في صفة رصه الله اي البينة يقع فيها اذا  
قالوا لا وارث له غيره وقيل اذا قالوا لا يعلم له وارثا غيره فهو الاصح في ذهبه و  
عندهما يافز منه كقوله اي البينة وحده التلويح بفوض الية القاضي وقيل حول  
وقبل شهر وهذا عذرا في يوسف واما الزوج والزوجة اذا اثبت احواله الورثة  
بالبينة ولم يثبت له وارثا لغيره فعند الية صيغة ومحمد يفتي بانكرا يفتي بعد التلويح  
للزوج النصف للزوجة اثنان وقام هذا بغيره باب الدعوى في ميراث وفي باب  
شهادة اهل الزمة في ميراث من دعوى شمس الائمة السرخس في شرط الاستنساخ  
وذكر في احوال الفصل المختار من اجازات الحيط اذا شرط على الظاهر الارض فنفى  
فارضع بين اثنان فلا اجر لها فان حوت ذلك وقالت ما ارضع بين ابيها







وقيل يخرج بنت من يري اقربها لآلة الثابت بالثابت كما ثبت بانها ولو كانا اقربها لآلة الثابت  
بعد ما اقربا ما ثبت بان المقول اولي وما يقول بان الاخر ثبت اقربها بانها في وقتنا نعم كمن في  
من اثبات النكاح وهذا ثبت اقربها قصدا هذه الجملة في المحيط **ولو ادعى نكاح المرأة**  
فما كبرت واقرب بانها لرجل عاقر في المجلس ومدى المقول بان الذي يحتاج الى اقامة البينة  
فان اقام البينة وبنت يحتاج المقول الى اقامة البينة على هذا الذي خففه هذه المرأة ولو اقام  
المقول البينة بعد ما اقامه البينة من الذي صار المقول اولي البينة والاقرار ينكح كذا ذكره  
شروط الخلو **وفي البينة** ادعى نكاح المرأة ويحتمل ويقول ان يزواج في بلد كذا  
وسمى كذا رجل ولم يتم فاقام الذي بينة قبل دخوله فانه يقضي بنية صحتها ولا يكون  
اقربها بانها لغير الذي ما نكح من انفسا بينة الذي ولو ادعى نكاح المرأة فما كبرت  
وكمن لم يفر رجل اخر ثم هذا الذي لا يسع اقربها لهذا الذي **وفي نكاح المرأة** ثمة  
شاهدين ثم اكملت المرأة النكاح ونزوت بآخر وقد مات شهود الاقل ليس للنكاح  
ان يخاصم المرأة لان الخاصة للتي لغير المقصود منه النكاح الذي هو اقراره ولو اتوا  
صيرها بنية الاقل بعد ما تزوجت بانها في الاصح اقربها ولكن للنكاح الاقل ان يخاصم  
النكاح انما في وجهه على العلم فان كل ما خففه لبيان نكاحه فالا بنية نكاحه وكلفه على السات  
**والا** ان لو ادعى على المرأة نكاحا والمراة في نكاح الغير ولا بينة للمدعي بنكاح الزوج والمراة  
ويستدعي بنية الزوج بانها ما يعلم انها قضي عليها نكاح الذي **اقربها** على رجل ان تزوجها  
فقال الرجل ما فعلت ثم قال بل فعلت فحذا فبان **ولا نكاح** النكاح من الذي حل اذا تزوج العبد  
حق ثم ادعى ان المولى لم ياذن له بانها نكاح وقالت المرأة اذن لغيري بنية الاقرار وبني الزوج  
ولا يصح في ابطال المهر ويلزمه البينة ان دخل بها ولها النفقة ما دامت في العدة وان لم يفر  
بها يلزمه نصف المهر وكذا اذا قال لا ادري اذن لي احم يا ذن **ولو ادعى** على المرأة نكاحا وشهد  
الشهود بهذا اللفظ ما يوردون در وبروي دائنة ثم فافاض لا يقضي بشهادتهم هذه وكذا  
وكذا لو قالوا انهم بانها نكحتا فيكونان سويا بانها نكحتا قبل ولو شهد احداهما كالب  
دروس وشهد الاخر كذا في درسي دي بورد است يقبل كما ذكرنا في دعوى البينة ولو ادعى  
النكاح انها كانت امراته وشهدوا انه امراته او قالوا كانت امراته لا تقبل كما في دعوى البينة  
وقد ضرب مسائل اختلافات هذين شي من بعد **واذا تنازع** اثنتان في امره كل واحد منهما  
يدعي انه تزوجها او لا واقام البينة فان التاخي لا يقبل واحد من البينتين الا ان يزوج احدهما  
على الاخرى باصديع انما اقرب المرأة او باقامة البينة على اقربها او يكونها في يد احداهما او اقام  
دخول بها احداهما الا ان يقيم الاخر بينة انه تزوجها قبله وكذا لو كانت في بيت احداهما كانا  
لانها بمنزلة الموكات في يد خلافا ما اذا كان البين في يد واقام النكاح عليه بينة  
فان النكاح هناك او لم يثبت بانها بنية لان هناك ذوا اليد مدعى عليه وليس مدعي وكذا  
لو كان لا احد منها دخول لانها يكون في قبضة فان اقام الاخر بينة انه تزوجها قبل هذا  
فان التاخي يقضي بها للذي اقام البينة لانه يتبين ان الاخر خفيها ولو لم يكن لها بينة ففيها

السبق والتاخي وكان لهما بينة على النكاح فان المرأة في ذلك فلا تهاقرت فمهر  
ولو لم يفر احداهما ولا كانت في بيت احداهما ولا دخل بها احداهما فان التاخي يفرق بينهما لانه لا  
ينكح لاحدهما ولو كان لاحدهما وقد اقرت الاخر فمهر لها صلب اليد لكن اقرب المرأة لا يصح  
في حق ابطال حق الاخر **ولو ادعى** النكاح في الامام على السوي اذا تنازع اثنتان في امره كل  
واحد منهما يدعي انها امراته واقام البينة فاذكركم فمهرها ووجه ان ارضا وتاخيها كل  
او ارضا على الواو وكل واحد يدور في حق هذه النفقة لا يقضي بالمرأة لاحد  
لانها استويا في الحق فيستويان في الاستحقاق وان ارضا على الواو لان لا احد منهما يدور في حق  
له لان الحق من تحت يده وان ارضا احداهما ولم يورث الاخر فمهرها بنية او لا لان  
نكاح ما يجب التاخي من وقت تنازع ونكاح الاخر لم يظهر ان كان معقدا وقت التنازع فمهرها  
التاخي او لم يورث الاخر النكاح وتاخي احداهما سبق في الذي تارخه السابق وان كان لا  
صدايد والاخرين يخاصم اليد اولي لان يد مرتبة لان كل واحد منهما يتلقى النكاح من  
جهة واحدة فخير احداهما يدل على ان هكذا سبق فكان اولي فان اقرت المرأة لاحدهما وبنت  
تاخي فانها يكون للذي اقرت لان الاقرار بمنزلة اليد وهكذا اذا ارضا على الواو لان المرأة  
اقرت لاحدهما والنكاح صرحا فانه يقضي بانها بينهما ويفرق بينهما وبين الاخر وان لم يفر  
لا احداهما فرق بينهما وبينها لانها استويا في الدعوى فان كان قبل الدخول لا يقضي لاحد  
الزوجين شي من المهر ولا يجب عليها العدة كذا ذكره في التاخي **ولو ادعى** نكاحا اذا  
تنازع رجلان في امره كل واحد منهما يدعي انها امراته واقام البينة فان كانت في بيت  
احدهما او كان دخل بها فهي امراته لان نكاحه من الدخول او من التعل بها اليه بنية وليس في  
معدن الا اذا اقام الاخر بينة انه تزوجها قبله فيسقط اعتبار دليل سبق عند التنازع بالسبق  
وان لم يكن في بيت احداهما ولا دخل بها احداهما فان وقتا لا قول اولي ولو لم يورث  
او وقتا وقتا واحد غايي ذكية بنية اولي وان ركب البينتان بالمرأة في ذلك  
فان لم يفر المرأة بنية احداهما فرق بينهما وان اقرت لاحدهما ان تزوجها قبل الاخر فهي امراته  
الا اذا اقام الاخر بينة انه تزوجها قبل هذا وهذا لان العمل بالبينتين فتعذر فيسقط اعتبارهما  
وبقي نصا في احد الزوجين مع المرأة فثبت النكاح بينهما تصادقهما وهذا كله اذا كان  
التنازع حال قيام المرأة فاما اذا كانت بعد وفات المرأة فهذا على وجه ولا يعتبر فيه المهر  
واليد فان ارضا وتاخي احداهما سبق يقضي بانها في يد الميراث له ويجب عليه تمام المهر  
وان لم يورثا او ارضا على الواو وانه بانها في يد الميراث له ويجب عليه تمام المهر  
نصف المهر ميراثا في ميراث زوج واحد **وفي الدعوى** حال الحياة وبين  
الدعوى بعد الوفاة والفرق ان في حال الحياة المقصود هو المرأة وهي لا يجلج مشركة  
بينهما وفي الوفاة المقصود هو الميراث وهو قال فيقبل الشركة فان جات بولد ثم  
ماتت بثلث من الابوين وميراث الابن كل واحد منهما ميراث ابنا كامل لان ابوين  
لا يتجزأ هذه الجملة في آخر فتاويه رشيد الدين ونوابه يدعي شيخ الاسلام برهان



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

اوحسها بنسوة فرق القامح بين الف ههنا وبين المدعي ولا يقضي بها في الغائبة ولو  
 ادعى تزوجت هذا الرجل احسن ثم قالت تزوجت هذا الرجل منذ سنة فبقي للزوجة اثبتت  
 اولى ولو شهد الشهود على اقوالها بما جحدت في حقها قال ابو يوسف اسال الشهود بآياتها ما ادعت  
 واقضي به ولو قالت تزوجتني بما جحدت هذا المسمى وهذا منذ سنة كانت احرازه الا في حقها  
 رشيد الدين لا في انها احرازه الا بما جحدت زوجها في شهادتها الشهود بهن العارية  
 كما جحدت بهن وبرأني وادانني ودفعت واداست ابن النجاشي يد راقيل يقول لان هذه شهادته على  
 رضاها بالثبوت انما يستشهد به على النكاح لانهم يقولون انكم شهدنا وقيل يقول لان هذه  
 شهادته على النكاح وعلى رضاها ايضا **ادعي انها احرته** وقد خولته بها في حبل فزاربع سنين واثم  
 البينة وادعي الاخر انها احرته وقد خولته فخرق سنين وانما اقرت له بذلك وانما اقرت له بذلك  
 وانما في يد فاقام البينة فبينة الشايد في اولى لان سبق نكاحه وثبت كونها في يده وثبت اقوالها  
 له والكل موجب للمنع **في حبل** رجل تزوج احرته وادعي اخر انها احرته فقال المدعي عليه كانت  
 احرته كمن طلقها منذ سنين وانقضت عدتها ثم تزوجها واكثر المدعي الطلاق بغير ما تسلم له  
 المدعي لها وقها على النكاح واكثر الزوج الطلاق ولو قال بل طلقها كمن تزوجها بعد ذلك  
 ومدعي عليه بان فوالسنة وترا مكر است ينكر في يد المدعي عليه بثبوت نكاحه من حيث الظاهر  
 واخوان المدعي اكثر الطلاق واقام المدعي عليه البينة انطلقها منذ سنين وادعي تزوجتها وحكم القاضي  
 بالطلاق كانت عدتها من وقت الطلاق لان الطلاق من ذلك الوقت ثبت بالبينة على  
 غير العدة من وقت الطلاق **ادعي على احرته** لما كان زوجها فلان طلقها وانقضت عدتها  
 وانما تزوجت فقالت المرأة ما طلقني فلان فاقام المدعي بینه على طلاق الزوج الاول لا قبل  
 لانها بینه قامت على الغائب ولا يسمع دعوى المدعي بغير حضرة الغائب لان اخوانها كانت احرته  
 فلان فاقام الزوج واثم البينة على طلاقه تنقل ثم نظروا فاقام البينة على التزوج بعد انقضائه  
 العدة ثبت النكاح **ادعي على احرته** لما كان زوجها فلان طلقها وانقضت عدتها  
 انه قال تزوجت انتي اكبرى واعماه من فلان وقيل فلان ذلك كمن لا يعرف اسميه بوجهها  
 تنقل شهادتها على النكاح فبعد ذلك باجر القاضي المدعي ان ياتيه شهودين ان انثى اكبرى  
 الاسماء بهذا الاسم هذه يقضي عليها بالنكاح ولو قالت ان ابنته اكبرى وصدق المدعي يقضي  
 بنبهها ولو شهد انه تزوج ابنته من هذا ولا يعرف ابنته بوجهها قال لم يكن المدعي عليه لان ابنته  
 واحدة تنقل نزول البهائم وان شهد انه تزوج بنته فاشبه وبسبب له بهذا الاسم  
 الا واثبت ولا يعرف الف ههنا بوجهها يقع الزوج البينة انما هذا بهذا الاسم البينة  
 اذا قامت البينة على ادائها عند البلوغ والزواج اقام البينة في العدم وهو انكوت  
 ينقل بینه المرأة لانها ثبت انفصل وهو لا با ولو ادعت احرته كما على رجل فانكر  
 ثم نفا دعا على انه النكاح كان لا يثبت النكاح الا بالاشهاد ولو نفا دعا كما نادى وسوغم  
 لا يثبت النكاح ولو كان التمساق في البيع بان ادعي الشراء وانكر البائع ثم نفا دعا  
 على ذلك ثبت البيع اذا وجد قضي البيع واعطى البين لان البيع يقع بانها



وهو النكاح اذا شهدوا في نكاح الاب ولم يشهدوا في قول من يكون القبول المدة قبل الالة  
 النكاح معاوضة فيكون الشهادة على الاباء شهادته على القبول وكذا لو شهدوا في نكاح  
 ابن مرد من راسه وشهدوا في نكاح ابنه مردودا ونفيل وبشيت النكاح وكذا  
 في البسعة اذا شهدوا في نكاح من هذا العبد وشهدوا في نكاح هذا الشترى منه هذا العبد  
 ويكون الشهادة على الشترى شهادته على البسعة **ادعي** على احرته نكاحا وبعثت زوجا وانما شاهد  
 واحد حال بينهما وبشيت في خبر ذات الزوج لا يحتاج اليه الجلوله ونكاحي بسبيلها اليه بحضر الزوج  
 اذا تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح فاده فادعي الزوج النكاح وادعت  
 المرأة العمة وانما ما البينة تقبل بينة من يدعي النكاح لانه ثبت في كالم يكتفي بما بنا واذا كانت  
 مدعي النكاح هو الزوج ثبت حرة الولي باقراره ونكاحنا بينة على النكاح سقط نفقة  
 العدة لانه انما لا يوجب النفقة وليست الولد ثابت كيف كان لانه النكاح بقى  
 حل الولي ولا يمنع ثبوت النسب هذه الجملة من فتاوى رشيد الدين وفيها ايضا ادعي  
 على امرته نكاحا وبعثت بدلا آخر يقول انما الذي يريد فصاله انك ادعي امرته على ما مال  
 بدلية له في تترك الدعوى باز وكان في معنى الخلع لانه انك تسمى خلعها في خاتمة بناء  
 على نكاحه ونكاحها على ما لا المال لدفع الخصومة وذكر فيها ايضا ولو ادعت احرته على  
 رجل نكاحا فادعيها على ما لا بدله لم يملك حجة واقعة الدعوى ادعي على احرته نكاحا فانكرت  
 بغير حجة اقامت منه من راسه النكاح هل يقع الخلع ولو دفعت شيئا من احوال اليه حل لها ان  
 يسترد ما ذكر من التعديل في مسألة العمة انك تسمى خلعها في خاتمة بناء على نكاحه وفي  
 حانها على المال لدفع الخصومة بشير اليه يجوز ولا يملك الاسترداد وقال الامام محمد  
 الدين رحمه الله وكان والذي يقول ينبغي ان لا يقع الخلع لان النكاح لم يثبت فكيف يقع  
 ولها ان يسترد ما اعطت لانه اخذ بغير حق بخلاف المصالح لان المصالح عن دعوى النكاح  
 جائز اما الخلع عن دعوى النكاح فلا يجوز **وفي** آخر فتوى رشيد الدين في ختم دعوى النكاح  
 على امرته وانما انكرت النكاح وقد تزوجت آخر فوسط المتوسلون بينهما وبين الذي قد خلفت  
 منه بال حل يحتاج زوجها زوجها اليه فجدد العقد قال لا ولا اليه الاخذ عن المدعي ولا يصح خلعها  
 الخلع لان النكاح لم يثبت فكيف يقع الخلع واقدامها على الاختلاع ان جعل كالأقرار بالنكاح كمن ذكر  
 غير صحيح في حق الزوج فيقبل الاختلاع فلم يوجب العدة وكان النكاح على حاله صحيحا ولان اقرارها  
 على الاختلاع انما يكون اقرارا بالنكاح اذا لم يصر بخلافه ومنها مخرج بالانكار للنكاح فلا يكون  
 دلالة حكم الصريح بخلافه **وفي** فتاوى الديناري حروي زنا ديكري را دعوى كره  
 ماله كره يدعي ان يقع من الذي لا يجوز هذا المصالح وذكر في مصلح البسوط ادعي على احرته  
 نكاحا فانكرت فصالحها على ما تة على ان يقر بذلك واقترت فخذ الاقرار منها جائز وان لا اسم  
 وهذا الاقرار منها بمنزلة انشاء النكاح لان الاقرار المقرون بالعقود فيكون مبدءا فان من قال  
 لا اقر بهذا العبد من اعطيك فانكاني بغيره لوقال اليه احصا ولا يجوز واذا جعل الاقرار  
 بعد بمنزلة انشاء النكاح فان كان محض من الشهود صح النكاح ووسعه انما مع ما بينها وبين الله

هذا هو النكاح  
 على ما في الفتاوى  
 رشيد الدين

المدعي وموظفها لوقفي الثاني بالنكاح يشهدون زورا فيخذلوا في احوالهم ويطعنوا  
 ويجعل ذلك بمنزلة انشاء النكاح فان كان محض من الشهود يجمع النكاح والافلا وهو الذي يبر ونظر  
 تمام هذا في الفيزية **وفي** كذا كتاب الاحكام ادعي على احرته نكاحا فانكرت بغير حجة  
 على ما تة على ان يقر بالنكاح صح فلو وجد بينة على اصل النكاح الاول لا يبرقع في امانة لانها بمنزلة  
 الزيادة في امره ولو ادعت على زوجها الطلاق على حال فانكرت فصالحته على ما تة على ان يقر بالطلاق  
 ولو وجدت بينة على الطلاق الاول على حال فانما ان يسترد بدل المصالح **وفي** فتاوى رشيد الدين  
 على احرته نكاحا وانما البينة فلم يظهر عدالة الشهود حل لها ان تسترد زوجا آخر وفيه قولان  
 الاسلام ما هو من محو ادعي نكاح احرته فانكرت فاقام المدعي بينة على ذلك فلم يظهر عدالة الشهود  
 فقال الزوج كواه دليل ارحم هل حل لها ان تسترد زوجا باقرار اصل الثاني الذي اياها فلم يفتي  
 الايام لا حل لها ذلك **وفي** فتاوى فاضل بن محمد اذا ادعي الزوج النكاح وبعثت فاقام عليها  
 بينة لا نفقة لها ومن هذا الجملة خرج جوابا كثيرا في مسائل **دعوى** احرته امرته اذا ادعت مهر  
 مثل ثم ادعت السمي تقبل لان السمي يتصور بعد ثبوت مهر مثل في نكاح واحد بان تسمى بها مهر  
 بعد ما حكمها ولم يسم لها ولو ادعت السمي او لا مهر مثل لا يقبل في فتاوى رشيد الدين وقد روي  
 مسائل الشافعي في الرعاوي في مسائل النوازل اذا ادعت الزوج فادعت احرته على الوشنة مهرها  
 من مهرها واقرار الوشنة بالنكاح فذلكم واجب فكفي بالنكاح هذا قال  
 في مهرها مقدار ما جرت العادة في العمل بذلك والقول  
 بدعي ذلك فالقول قول المرأة وهذا المسئلة يؤيد  
 برود ودهانها اذا ادعت جميع المداق بعد حوت الزوج  
 فان لا يسمع ذلك منها لانه الظاهر ان المرأة لا يسمع نفسها الا  
 هو كذا بها واستدل بما ذكره غير رحمه الله في ايجاع الصغير  
 في امره يقول الثاني للمرأة لا بد لك ان يقر بيقين شي من مهر  
 لها وان المرأة لا يسمع نفسها الا اذا استسعى شيئا من مهرها  
 بعد الدخول فيكون الظاهر كذا لان الظاهر انما قبضت  
 برسالة النوازل في وصايا الفيزية في فصل دعوى الدين  
 اهد على وجوب كل امر والعرفان هدي قبض بعض المهر  
 بانكار القضي وقالت اقبض شي كان القول قولها لانه النكاح  
 دليل حكمه وجوب كل امر والدخول دليلان في تقدير ذلك الواجب السابقة  
 ليس بدليل حكمه على استنف البعثة لان الانسان قد سعى بامرأة قبل تعجيل شي من المهر فيكون  
 القول قولها قلت وكان ذلك كله يعرف زمانهم **وفي** فتاوى رشيد الدين في واقعة اذا ادعت  
 على امرته زوجه ان لها عليه الف من مهرها فتمسك في الدعوى بانما مهرها فذا في حجة رشيد الدين  
 لان عدله حكم مهر مثل من شهد له كذا القول قوله وذكر في دعوى العدة اذا ادعت عدلا  
 وارشد الزوج وانكر الزوج الوارث توقف بند مهر مثلها ويقول الثاني لو ارشاد كان مهرها كذا

Copy ng ersity







على من ذكر ان قال لا كان كذا دون ما قال في المرة الاولى الى ان يتدبر الى مقدار مهرها ذكر في الاصل  
في باب المهر من السوط ان ورثة المرأة لو ادعت خا ورثة الزوج اعلموا بما لا يقضي به مهر مثل غير ذلك  
اذا تقدم العهد وانقض العسر حيث يتعدى على القاضي الوقوف على مهر مثلها اذا لم يتقدم العهد  
يقضي بمهر مثل عده ايضا وذكر صور الاسلام ابو البشر في هذا الباب من شرط الاصل وروى على الزوج  
انه قال لا يقع لايه فيفقه ردها على طرقة في مسألة اختلاف ورثة الزوجين في مهر بعد موت الزوجين الا ان يكون  
الاختلاف في موت تنقذ لانه لا يمكن النفاذ بمهر مثل في موت تنقذ لانه المهر مختلف باختلاف الارزفة  
ولكن هذا ليس في لانه اذا لم يكن النفاذ بمهر مثل لا يكون النفاذ هذا لا يكون القول قول ورثة الزوج  
لكنهم بعد عليم كما في سائر النواحي والاجماع ان الاختلاف هناك اذا اختلف في مهر الزوج او امرأته  
لم يسم بها مهر ان مات احداهما يقضي بمهر مثل وان مات الا يقضي بشئ غير ذلك فيفقه ردها وعندها يقضي  
بمهر مثل وذكر رشيد الدين في فتاواه احرارها ثلثة خطوط المهر فادعت في ورثة زوجها المهر والثلثة  
لا يلزم الا بالواحد لان السبب واحد وموتها في هذه المرأة واختلاف الاشهاد لا يوجب التقدير  
كما لو ادعى بين اثلاثة ايمان ست هذه الجارية ابنها من باعها منه لا يجب الايمان واحد وان اختلفت  
ثم اشترى ثم باع ومع هذا لا يصح ذكر الاضطرار فكذا في المرأة ادعت في رجل المهر تزوج  
بكذا نفقة وقال الرجل تزوجك بكذا دينا رايت النكاح ويجب مهر مثل لانها اتفقت على النكاح و  
اختلفت في المهر فثبت النكاح ويجب مهر مثل. اختلفت في مهر النكاح ثم يجب مهر مثل اسم لا  
يشي لان ادعت مهر مثل وقالت تزوجني على شئ يصح الدخول لان جعل النكاح على شئ محمول فصار كانه  
تزوجها ولم يسم بها شيئا ادعت المهر المسمى في التركة وهو مائة دينار ثم ادعت مهر كانه الزوج  
في حياته زاد لها مائة اخرى لا يقع دعوى التزايد لانها لم تقاتل كانه الزوج بمائة فقد اقرت ان  
ان كل المهر مائة فماذا ادعت الزيادة بعد ذلك فزيادة يلحق باصل العقد فلهذا ان المائة الا  
لم يكن كل المهر مائة ففقه وقال بعضهم يصح دعواه لانها يدعي المائة بحكم ان العقد ورد عليه  
ابتداء وانما الاخرى حكم انه راد في الزمان التزايد قالوا ولهجة زيادة المهر بين طرفي عقد  
الزيادة في البيني ليس في حيث انه يقع العقد الاول لان النكاح لا يقبل الفسخ وقت صحته  
الزيادة في المهر والطرفين الصريح فيه انه انما يقع لانه يفصح العقد في صفة الجعفة والبعض يقبل  
انقضاء كالمواضع بها بان ثم ذكر شرط الخيارية في المهر لانه يفصح صفة العقد لا اصل ادعت  
المهر في تركه الزوج فمكر الورثة النكاح وقاتل بنته على كل ما ثبت كلاهما فلو كان  
الورثة بينة على انها ابرأت الزوج من المهر قبل موته لا يقبل منها فقص كما لو ادعى المهر بعد هذا  
العجب وانه عجب فامكر البيع فاقام المشتري البينة فادعى البائع امكر ابرأتني من هذا  
العجب لا يصح دعواه وقيل الصحيح انه يصح دعواه في البراءة كما لو ادعى عليه انما فامكر ثم قال  
فثبت او ابرأتني ذكر في اجماع الصحيح انه يجوز كذا هذا ولو صدقها الورثة في النكاح  
لمكن انكر هذا القدر من المهر واشتت المرأة المهر بالبينة ثم ان الورثة اقاموا البينة في المهر  
للزوج في حال حياته بيع كذا اذا اقاموا البينة انها ابرأت الزوج عن المهر عيبه قبل موته  
لا يقبل من قضاء كما لو ادعى امكر بغير هذا العبد وانه عيب فامكر البيع واقام المشتري

البينة فادعى البائع امكر ابرأتني من هذا العيب لا يصح دعواه وقيل الصحيح انه يصح دعواه في  
في البينة كما لو ادعى عليه انما فامكر ثم قال فثبت او ابرأتني ذكر في اجماع الصحيح انه يجوز كذا  
هذا ولو صدقها الورثة في النكاح لمكن انكر هذا القدر من المهر واشتت المرأة المهر بالبينة ثم ان  
الورثة اقاموا البينة في المهر لزوج في حال حياته بيع كذا اذا اقاموا البينة انها ابرأت  
موت الزوج يقبل ولو كان ورثة الزوج بعد انك راضل النكاح ادعوا ان ابائنا قانع مع زوجته  
في حال حياته لا يقع هذا الدفع لان دعوى الخلع بعد انك راضل النكاح من خاضع في هذا فلا يقع  
دعوى المهر على الحين فقال صاحبة دعوى فادعى ولم يسم البينة عليه ثم ادعى الحسن ان اميرك  
في حال حياته او صاحبة من المال المدعى فادعى لا يقبل بينة على الا برأه الا انه اقر بوجوب المال  
في نفسه ولو قال صاحبة من الدعوى لا يكون اقرا او يقبل بينة على الا برأه لان التوفيق حكى  
لا يمكن ان يقول ابرأتني في حياته لمكن ما ادعت على ثانيا صاحبته عن دعوى امرأته ابرأت  
زوجها من المهر ثم قالت من سرز لوداع لكن عقده حزين ان اقامت البينة انه تزوجها بانه  
كذا من المهر يقبل وبنت البراءة عن مهر واحد هذا الجدة في فتاوى رشيد الدين **ورثة** فتاوى  
في فتاوى امرأته في بنت زوجها مهرها فقال الزوج من او فتى وقره قال ادبت الى انها قالوا لا  
يكون تنافسا لان الآ والاب وبنو يقض للسب بمنزلة الاداء والبراء **الاجاب** اذا زوج ابنه  
من رجل وهو خلا بها وقضى الاب الرستمان ثم رده الى الزوج ثم طلقها فلهذا لا يخلو اما ان دفع مهرها  
في ذمتها او بعد بلوغها في الحائض لم يحق الخصومة مع الاب بقدر الرستمان وبما تمام ميراث  
شبه لها الخصومة في الزوج وان دفع الزوج الرستمان الى الاب بعد ما وقضى الزوج اياها ثم  
الاب رد ذلك الى الزوج بحق الخصومة في كل المهر لانه دفع الى الاب في حاله  
بسبب ولاية القضي من فتاوى رشيد الدين **ورثة** فتاوى صغرة زوجه انها وقفت  
مهرها ثم بلغت الصغرة فطلبت المهر من الزوج فان كانت الام وصية ثم لم يكن للبنت ذكر  
لا يرى الزوج بالدفع الى الام وان لم يكن وصية فكان للبنت ان ياخذ المهر من زوجها ثم  
الزوج يرفع بذلك الى الام لانها لم يكن وصية فليس لها القضي والتصرف في مالها وكونه  
الدفع اليها بالدفع الى اجنبي وكذا الجواب فيما سوى الجرد والاب والقاضي لان غير  
هو لا لا يمكن التصرف في مال الصغرة فلا يمكن قبض صداقها وان كان ما قد حكمه الولد  
او الوكيلة في نكاح العقد الصغرة اذا ذكرت وطلبت المهر من زوجها فقال الزوج دفعته  
اليه اميرك في حال صغر وصدقه الاب لا يقع اقرا والاب على البنت ومنها ان ينفذ في الزوج  
وليس للزوج ان يرفع على الاب الا اذا قال الاب هذا لاخذ فمكر فلان ابرأتني من مهر  
ابنتي ثم اكرمت البنت لانه يرفع على الاب اذا رجعت البنت عليه **وكذا** ذكره القاضي ان  
في فتاواه ادعت التزوي بعد الطلاق وادعى الزوج انها وعشتي وادعى البينة فترد  
ادعت احدى عدينا ابرأتني وشهدت آخرتها وعبه تقبل لان الموافقة في نية لانه عتبه لونه  
فكما تقطع القضي وكذا حكم البينة وقيل لا يقبل لاختلاف مشهوده لانه لا يبرأ من نكاح  
والعبه فليكن فان رب الدين اذا ابرأه اكفيل لا يرفع على العديون ولو وجهه برفع و



















البايع بعضه على بعض فغير القفا على الذي ابرأه منتهى **في قولنا** ما يخط البايع الثاني اذا  
ابرأه منتهى عن الشيء ثم اشترى لا يرجع المشتري الثاني على بايعه لوجود الابرأه وهل يرجع البايع الثاني  
على بايعه اختلف المتأخرون فيه قال بعضهم لا يرجع هذا ايضا وخذي ان له ان يرجع على بايعه **وذكر**  
رشد الدين في فتاواه وازار يرجع المشتري على بايعه وما كان البايع على شيء قليل كان البايع ان يرجع  
على بايعه بالثمن وكذا لو ابرأه المشتري بايعه عن الشيء بعد قبضه القفاي له الرجوع عليه كان بايعه  
ان يرجع على بايعه ايضا لان ما يقع احتمال البطلان في ملك واحد ولم يوجد لان البطلان زال في ملكه  
وذكر في القفاي ان قبضه المشتري ثم ما كان المشتري المستحق لبايعه المشتري بعض ثمنه من الشيء  
ويدفع البايع الى المشتري لا يكون له ان يرجع على بايعه بالثمن لان ما كان البطلان في الرجوع **وقال**  
رشد الدين قبل قبضه فادعاه اخر قبل ان يثبت الاستحقاق ما كان المشتري المستحق ودفع شيئا  
اليه وادرك البطلان يرجع ما دفعه الى المشتري على البايع لا يرجع عليه لانه دفع ما دفعه  
قبل ثبوت الاستحقاق والرواية بهذا التعليق في موطأ السيد الاجل شيخنا الذي رحمه الله قال فيه  
**ولو** اشترى رجل شيئا فادعاه رجل وادعى فيه ثمنه فصار المشتري له ولو اراد ان يرجع بذلك على  
بايعه لا يقدر لان الاستحقاق لم يثبت وهذا دفع المال برهني فلو ثبت الاستحقاق وقضى له  
دفع اليه شيئا وادرك البطلان يكون هذا من العبد من الشيء **في** ينبغي ان يكون له الرجوع بالثمن  
على بايعه وفي دعوى الثمن ما يؤيد هذا وهو رجل اشترى دارا فادعى رجل نصفها في شيء  
منه لا يرجع على البايع شيء الا ان يشترى منه بعد الاستحقاق فيرجع نصف الثمن **وفي ما**  
رشد الدين اذا اشترى دارا وقبضه ودفع الثمن في رجل وقال هذا داري فاشترى منه  
ابفا ثم اتى ثلث بالثمن وقضى له رجوع المشتري على كلا البايعين ويسترد الثمن جميعا لوجود  
الشراء منها **وفيها ايضا** ولو اشترى دارا فاشترى رجل بالثمن في المشتري ليرجع على بايعه  
بالثمن في ملك البايع ان بايعه منه ثم ان اشترى بعد ايام ادعى على البايع انك بعته هذه  
الداره واراد ان يرجع عليه سبعة دعواه لانه لما فاق بها ما كان له من المشتري من الاب  
من الابن ثم ورد الاستحقاق عليه وان لم يذكر التوفيق في الاثان وبه التوفيق فافهم  
واذا ثبت البعان يرجع عليه بالثمن جميعا وان كان الذي ابرأه البايع لان الرجوع  
بالثمن من الاستحقاق يعتمد صورة الشراء لا صفة **وذكر** دعوى الثمن داره يد رجل  
ادعى رجل نصفها فصاحه على الف فادعى اخر نصفها فصاحه على الف ثم اشترى نصف  
الدار لا يرجع على واحد منهما شيء لان كل واحد منهما يقول ثمنى نصفى وان اشترى ثلثا  
ارباع الدار يرجع عليه ثمنها فاذا ثبت البطلان في الرجوع **اشترى** جارية مفعونة وموت  
ان البايع فاصب والنولها كان الولد رفيقا لانعدام الغرور حين كان عالما بحقيقة  
الحال ولكن يرجع بالثمن على البايع لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع على البايع بالثمن عند  
الاستحقاق ومثل الغرور يأتى بعد هذا ان شاء الله تعالى **وذكر** في دعوى الدار  
اشترى شيئا وهو يعلم انه ليس بملك للبايع ثم اشترى بوجه بالثمن فلو اقام البايع بينة ان  
ان اشترى افرع الشراء بملكه البايع المستحق لا يبطل حق الرجوع بالثمن **وذكر** في دعوى البايع

**في الثاني** لو قال البايع بداري شرط في فروسه فابست برهانه لا يرجع  
عليه بالثمن لو اشترى فاشترى له الرجوع **في قولنا** لو اشترى فاشترى فاشترى فاشترى  
نراونه الايدي الكبيرة ورجع بعضهم على بعض بالثمن بقفا القفاي في ملك البايع من البايع  
ايضا في اية اقامة البينة على البيع في صفة وهل يثبت الرجوع في اية اقامة البينة على الرجوعات  
وفي الاستحقاق الاول فان لم يعلم القفاي بنك الرجوعات بان لم يكن بين يديه وكانت  
بين يديه فاشترى اخر فاشترى اية اثبات الرجوعات القفاي وكذا لو كانت الرجوعات  
بين يديه القفاي الا انه سى وان كانت الرجوعات بين يديه القفاي وموذاكرتها  
لا يثبت اية اثباتها وذكر في الزمير ما اذا اشترى المشتري من يد المشتري الا فتر يكون ذلك  
قفا على جميع الباعة في لواقم واحد من البايعة على المشتري بينة بالملك المطلق لا يقبل  
وكان لكل واحد من المشتري ان يرجع على بايعه بالثمن في غير اية البينة ولكن انما يرجع كل  
مشتري على بايعه اذا رجع عليه مشتريه في لا يكون للمشتري الاوسط ان يرجع على بايعه فيل  
يرجع عليه المشتري الا فتر وكذلك المشتري الاول لا يرجع على بايعه قبل ان يرجع عليه المشتري  
الاوسط وكذا لا يكون للمشتري الاول ان يعنى الكفيل بالدارك ما لم يرجع عليه **والشترى**  
اذا اراد ان يرجع على بايعه بالثمن فاشترى البينة على الاستحقاق لا يجب على البايع دفع الثمن  
ولو اراد الرجوع بالثمن ومثل البطلان في الرجوع والافعال في الرجوع السجل ووعدا ان يدفع  
الثمن ثم لم يذك تجزئه القفاي على دفع الثمن ولو لم يفر بالاستحقاق ولكن وعد ان يدفع  
الثمن لا يجزئ عليه فمجرد الوعد لا يثبت شيء **واذا اشترى** ارضا من يد المشتري بنى رافض  
اشترى عليه السجل ووجبا به سرقته واراد الرجوع عليه بالثمن واظهر سجل قفاي في ر  
وافر البايع بايعه وانما الاستحقاق في كون السجل سجل قفاي في رافض وقيام المشتق عليه  
بينة ان هذا سجل قفاي في رافض لا يجوز له ان يعرضه ويغضى المشتق عليه لرجوع  
بالثمن ما لم يثبت التهودان قفاي في رافض على المشتق عليه بالحار الذي اشترى في هذا  
البايع واخره من يوشى على بيعه بعد هذا لان الخط يشبه الخط فلا يجوز الاخذ  
على نفس السجل بل يشترط ان يثبتوا على قفاي القفاي وعلى قفاي المشتق عليه **وان**  
اشترى البايع من يد المشتري وهو لم يدفع الثمن او ادعى بعضه فاشترى اداء الثمن في الفصل  
الاول وعلى اداء البايع في الفصل الثاني **فكلا** ما اذا اشترى المشتري على يجب حبس  
لا يجزئ اداء الثمن وعلى اداء الباقي لان في فصل البيع لو دفع بينة ثانيا لا يخلو في  
فصل الاستحقاق لا يثبت ثانيا لاجل ازان القفاي لا يعنى بينة المشتق او غير المشتق  
البيع **وذكر** لو اشترى دارا وقبضها ثم علم ان البايع باع الدار في غيره ليس له ان يرجع  
الثمن من البايع ما لم يخرج الدار من يده بعض هذه الحجة من الخط وبعض من شيئا  
رشد الدين **في الزمير** اشترى من اخر عبدا وباعه في غيره ثم ان المشتري الاول  
اشترى ثانيا ثم اشترى من يده يرجع هو على البايع الاول هكذا في دعوى ثمن  
الاسلام الا في فري وهذا الجواب انما يستحق في الرواية التي يقول فيها ان القفاي

در اسم الاستحقاق بها



بأنه الحق لا يجب أن يثبت بغيره في بيع المشتري الأول ولو أنه باق على حاله فلا يكون  
للمشتري الثاني البيع الأول ولكن يرجع عليه ثم يرجع عليه ثم يرجع عليه ثم يرجع عليه  
أن يكون الجواب في الرد بالبيع الثاني لا في الاستحقاق فيقول يجب أن يكون في فعل البيع  
على البيع الأول ولا على البيع الثاني أما في الاستحقاق فلا فإنه لا يثبت له لورده عليه كان الرد  
عليه أن يرد عليه الحال فلا يثبت الرجوع وأما في الاستحقاق فلا فإنه لا يثبت له لورده عليه كان الرد  
فليس هو الرجوع المشتري الأول على ما يرد المشتري الثاني منه وإنما في الاستحقاق لا يثبت له لورده عليه كان الرد  
إذا اشترى المشتري من يدي المشتري الأول أو المودع أو الغائب لا يرجع إلا على ما يرد المشتري الثاني منه  
أما في البيع في الزيادة فإنه قال فيها جارية في يد عبد الله قال إبراهيم لم يجز جارية بغيرها فترك  
سليمها أباك وقد خسرته فكذلك عبد الله وصوفى لم يجز فلا يرجع إلا على ما يرد المشتري الثاني منه  
إنسان من يدي عبد الله ليس له الرجوع على إبراهيم بالثمن لأن في بيع إبراهيم ومواريهم وفي  
رجوع المشتري وهو محمد بن عبد الله صاحب وأنه لا يثبت له لورده عليه كان الرد  
عليه من فعله فلا يرجع عليه وحكمه ذكره في كتاب الأحكام **والسنة** مسألة ما لم يثبت  
في دعوى من واه المنفعة وقال فيها أيضا فإن كان الذي ادعى فعله على ذي اليد كان قال  
هذه الدار ملكي فغيرها من يدي فثبتها وبيع عليه البنية ويكون لأخر حق الرجوع على بايعه وذكر  
في فعل الاستحقاق من يبيع الذخيرة وأما إلى الموقوف استأجره إليه لم يرد في آخره ادعى  
عليه الدار ولم يرد له من يبيع الذخيرة ولا يثبت له لورده عليه كان الرد  
الدين إذا اشترى من يدي المودع أو الغائب فلا يرجع إلا على ما يرد المشتري الثاني منه  
لا يبيع فيها إلا في البنية وكان الغطاء **والسنة** جازت الذخيرة إذا اشترى دارا أو  
أرضها بشفعة بالشفعة وبنية فيها ثم اشترى من يبيع المشتري الثاني منه  
بالبني ولا يرجع بغيره البنية لأنه لو اشترى من يبيع المشتري الثاني منه  
ويعتبر بينهما وبين المودع حقيقة بناء ثم اشترى فثبت له الرجوع على المشتري الثاني منه  
البناء **والسنة** إذا هلك العارية في يد المشتري فلا يرجع على بايعه فثبت له الرجوع  
المستعير على المبيع فثبت **ولو هلك** الدار في يد المشتري أو المودع أو الغائب  
ثم اشترى رجل بالبنية وأخذ القيمة منه كان له أن يرجع على المودع أو المودع أو الغائب  
**فثبت** المبيع ولو هلك غصب أو باع أو تصدق به أو أجزأ أو رهن أو أودع أو أوفد  
فثبت له الرجوع القيمة ولا يرجع المودع أو المصدق عليه والمستعير فثبت له الرجوع  
ويرجع المأجر والمودع والمصدق بالقيمة عليه ويرجع المشتري بالثمن عليه ولا يرجع  
الغائب من الغائب ولا السارق منه **وفي فتاوى** رشيد الدين إذا ادعى المشتري  
في المشتري وأخذها من غير قفاه الغافي فقال المشتري لا يرجع المشتري إذا ادعى  
من غير قفاه فادعى ثمنه إلى دفع البيع الثمن إليه ثم ان البائع أخذ المشتري وأقام البنية  
أن الدار ملكه من غير حصة المشتري مع أنه لا يبيع البنية وبينه المشتري من غير قفاه  
وحكمه في بيع المشتري على بايعه بالثمن فالوجه فيه أن يرد المشتري عليه البنية

العيني من غير حق وكان ملكه وقد هلك في يدك وأدرك قيمته كذا فيبيع الذي أخذ البنية أن الذي  
قد أخذته منك كان ملكك وقد أخذته منك فثبت له الرجوع المشتري على بايعه بالثمن  
**وفي** أيضا إذا اشترى المبيع فأراد المشتري أن يرجع بالثمن على بايعه فقال البائع لا دفع ولم  
يسم وجهه لا يثبت له الرجوع عليه ولو يثبت وجهه الدفع لكن قال يثبت من البنية فثبت له  
الرجوع وكذا في ما بين وجه الدفع في سداد ولو كان الدفع صحيحا يثبت حافرة في البنية على ما  
المشتري إذا اشترى عليه إذا أراد أن يرجع على بايعه بالثمن والبائع أراد أن يبيع البنية على الشا  
روي الثاني من المشتري ببيع أو غوه هل يشترط حصة المشتري ببيع أو غوه هل يشترط حصة المشتري  
سواء هذه البنية وقد رتبها في ما لم يثبت فيها لغيره ومن يشترط حضوره سماع البنية  
**إذا ادعى** المشتري وأقام بنية أنها تملكه عنده وأقام المودع عليه بنية في المشتري أنكره فثبت  
أما المشتري من فلان يرد دفع دعوى المشتري لأنه ثبت تناقضه **والسنة** في الدعوى إذا اشترى الدار  
من يدي المشتري فأراد أن يرجع على بايعه فقام البائع بنية حصة المشتري أن قال قبل الدعوى أن الدار  
ملك فلان آخر يبيع البنية ويبيع من قفاه في دعوى المشتري فثبت له الرجوع لأن الغطاء **والسنة** المشتري  
إذا رجع على بايعه بعد ثبوت الاستحقاق فادعى بايعه حصة المشتري وحصة المشتري أن المشتري أو  
أن هذا المودع كان ملكا لم يتركها ميراثا له وإنما الوارث له لا غير دفع هذا الدفع **والسنة**  
إذا أقيم البنية على المشتري المطلق وأخذ الحار ورجع بعض الباعة على البعض بالبنية و  
الغطاء ثم أن المودع عليه إذا أراد أن يرجع على بايعه فقال بايعه إن هذا الحار ربح على المشتري  
وليس لك حق الرجوع على ما أقيم البنية على ذلك فثبت له حصة المشتري وإن لم يكن بايع  
المودع عليه فثبت له البنية فثبت على بايعه ولو أقيم المشتري بعد ذلك بنية على الشا  
لا يقبل لأن البنية على الشا إذا وجدنا يقبل بنية ذي اليد فثبت لها الميراث في البنية كما هو  
البائع الأول وكان بنية أبي **ذكر صاحب** الحيط في دعوى فتاواه المنفعة إذا كان في  
يد رجل حار وجاء آخر وادعى أنه حار وأقام البنية وحكم له الغافي ودفع إليه سلاسله  
على بايعه فلم يرد الرجوع على بايعه فقال البائع للمشتري منكم مدة غاب هذا الحار منك  
فقال البائع الأول أنا أقيم البنية إن هذا الحار كان ملكا منذ سنين لا يرد دفع الحصة بهذا  
**وذكر** في كتاب الدعوى والبنات المشتري داره من يدان وقال المشتري في دعواه غاب  
الدار من منذ سنة فقبل يقضي بالدار للمشتري أضرب المشتري عليه البائع من الغطاء فقام  
البائع بنية أن الدار ملكه منذ سنين يقضي الغافي بالدار للمشتري لأنه قد ذكرنا في  
الملك أنما ذكرنا في غيبة الدار في دعواه الملك فثبت تاريخه والبائع ذكرنا في الملك  
ودعواه دعوى المشتري لأنه تلقى الملك في جهة فقام ركانا المشتري ادعى ملكه  
بنا بغير عشر سنين فثبت تاريخه لا حصة له لأنه لا يثبت له حصة ركانا المشتري ركانا المشتري  
فقط **السنة** في دعوى المشتري في المشتري المطلق فقبل بالدار للمشتري  
**والسنة** باع رجل حار حار آخر وأدعاه فقبل أن يثبت الاستحقاق ويقضي له  
الغافي وأقام البائع بنية المشتري أنه نتج في ملكه ببيع هذه البنية لأنه نتج في ملكه



وبعد واذا قال الحق المشتري بعد العقد ان الذي اعطيت البايع في فاضل الرواية  
ينبغي ان ياتي بالحق المشتري يكون فاضل دين بايعة بطريق التبرع فيجوز في الرواية الثانية ان  
ادعي قبل رجوع المشتري في بايعة لا يكون فاضل دينه وكان له ان يسترده فاضل الرواية ولو طلب المشتري من  
البايعة الرجوع لم يفسخ البيع السابق لعدم العقد فاضل الرواية ولو طلب المشتري من  
البايعة الرجوع ثم قال الحق في الثاني في فاضل دينه ان ارد ان يسترده ليس له ذلك فانفاق الرواية  
لان بايعة المشتري في بايعة يفسخ البيع هذه الجملة بعضها في الحيط والبعض في الفاضل  
المرشدين **الحق عليه** اذا ارد ان يرجع في بايعة فقال بايعة البراءة نجحت في ملكه ولم يقدر  
على اثبات صحة فني عليه وافقته ان يرد ان يرجع في بايعة فافكر بايعة البيع فقام مدعي  
الرجوع البينة ان بايعة فاضل دينه لا تقبل عليه البينة وافقته ان يرد ان يرجع في بايعة فاضل دينه  
بالمدعي **دعوة المدعي** اذا رجع المشتري في البايع بالثمن بالعقد ثم ارد ان يرجع في بايعة فاضل دينه  
في ان ملكه لا يقبل لانه تقضي عليه ولو اقام البينة في التلقي من الحق في المشتري لا يقبل عند  
صفة رجوعه وبشرط اقامتها في الحق واذا اقام في الحق ليس له ان يرجع المشتري وهذا  
في حال اذا رجع المشتري في البايع كمن لم يقض الفاضل عليه بالمدعي اقام البايعة بينة في التلقي  
ان اقام الحق قبل ان يرجع المشتري وليس للمشتري ان يقضي اذا اقام البايع التسليم  
وهذا ظاهر ولو اقام البينة في المشتري يجب ان يقبل لانه لو اقام في الحق كان له ان يرجع المشتري  
يكون دفعا وكذا في الفصل الاول عند اية حجة يوسف رحمه الله قوله الاخير وهو قول محمد  
وجب ان يفتح بهذا الظاهر وكذا في المدعي وتمام هذه المسائل في الزيادة **دعوة المدعي**  
ايضا المشتري بعد قبضه وبعده في آخره الحق رجل بالبينة في يد الاخر فقام هو بينة ان  
الحق بايعة في البايع الاول والبايعة الاول بايعة في بايعة تقبل بينة ويقضي له بالبيع لانه  
ضم فيه لانه الاستحقاق لم يوجب انفساخ العقود فيمنح هو الى تغير ملك البايع الاول  
والثاني تغير ملكه فيستحب ضمها ولو لم يبق البينة ولكنه خاصم بايعة في الثمن وفتي له بالثمن  
ثم ان بايعة اقام البينة ان الحق بايعة في الاول والاول بايعة منه واخذ العبد ان يرد  
المشتري فدايه يوسف وتجدد رصده الله لان العقد بالفسخ لم يفسد باطنه وعذر  
اي حجة لبيد ذلك ولو كان البايع الاخر رجوع في البايع الاول بالثمن بعد رجوعه عليه  
مشتري ثم اقام البايع الاول بينة فاسترجع العبد وتب ببيع الاول ان يرجع ان ياتي  
وليس للبائع الثاني ان يرجع مشتري لانه لا رجوع في البايع الاول فقدر رجعي بالفسخ  
الذي جرى بينه وبين مشتري عندها وعذر اية حجة ليس للبائع الاول ان يرجع ان ياتي  
لانه منه ففقد باطنه **دعوة المدعي** في بايعة في الفاضل في ما لم يملك المشتري  
بيع حرة او حقة ثم التفت وطلب المشتري من البايع الثمن فدفع اليه ثم ظهر ان  
العقد وليس للثمن عليه ان يسترد ذلك الارض لانه وجد التفاضل فلم يردا ولكن الثاني  
فتي للمشتري بالارض وفتح البيع ثم ظهر ان الفاضل ايضا **دعوة المدعي** في بايعة في المشتري  
المشتري فاقال المشتري ان الحق في بايعة ابرار البايع في فاضل الاستحقاق والاربع

مطل

iversity

في البايع بالثمن فانه لا يبيع هذا الامر لان فاضل البايع بالشرط لا يبيع ولا يغير حكم الشرع والجملة فيه  
ان يفر المشتري ان ياتي قبل ان يبيع من الشراء في فاضل هذا الوجه لا يرجع في بايعة لو اشترى في يد  
البايعة لو رجع في بايعة فهو يرجع عليه ايضا باقراره ولا يقدر **دعوة المدعي** ان الحق المشتري  
يد المشتري وادار الرجوع بالثمن في البايع فقال البايع المشتري قد علم ان الشراء فاضل دينه  
فالمشتري ان يرجع بالثمن في بايعة مع هذا الاقرار لان البايع لم يملك خلاص البايع الثاني وفيها اشتري  
شياء فاضل في يد المدعي واصل البايع في يد المدعي لا يبيع بالثمن لانه وان جعل مقر بالملك للبائع  
مكن فاضل الشراء وقد افسخ الشراء بالاستحقاق فيفسخ الاقرار **ولو اشتري شياء** وقد اقر  
ان ملك البايع لم اشترى في يد المشتري ورجع بالثمن في البايع ثم واصل المدعي في يد المدعي لم يملك البايع  
بايعة لانه اقراره بالملك لم يطل وينظر في بيع الصفوة في قاضي رشيد الدين ارجوع عليه فاضل  
استحقاق ولو اقر بالاستحقاق ومع ذلك فقام الواضع بينة واشت عليه الاستحقاق بالبينة كان  
له ان يرجع في بايعة لان العقد وقع بالبينة لا بالاقرار لانه يحتاج الى ان يثبت عليه الاستحقاق  
لمكنه الرجوع في بايعة هكذا ذكره باب دعوى الدين بسبب ولغيره بسبب **دعوة المدعي** باب فاضل  
اقرار المدعي عليه من قضاواه اعد في اقام البينة في دعواه ثم اقر المدعي عليه بالملك له فالتأني  
يقضي للمدعي بالاقرار لا بالبينة لان البينة انما يقبل على المنكر لا على المقر **دعوة المدعي** في كتاب الدعوى  
من الرعاوي والبيات ادعي عن بايعة يد رجل وانكر اعدى عليه دعواه ثم اقر المدعي عليه بالملك  
واقام المدعي بينة فاداه فقبل ان يقضي الفاضل للمدعي بينة اقر المدعي عليه بالبيع للمدعي وانه  
ظاهر ولكن باي الاسر ينفي بالاقرار او بالبينة اختلفا في بايعة بعضهم قال بالاقرار وبعضهم قال  
بالبينة لان المدعي حين اقام البينة كان المدعي عليه ففكر ادعواه والحق المدعي العقاب بالبينة فلا يملك  
هذا الاستحقاق باقرار المدعي عليه والاول اظهر واقر الى الصواب **استدري** في بايعة  
لان ان ثم ان الموهوب له بايعة في آخره الحق في يد المشتري لم يكن للمشتري الاول ان يرجع  
في بايعة فيرجع المشتري الثاني في الموهوب له واذا رجع عليه رجوع عليه ولو اشتري  
شياء ووجهه في غيره فالحق في يد الموهوب له يرجع رجوع الواهب بالثمن في بايعة لان يد  
الموهوب له يد الواهب في الابتداء لان المنكر ثابت بالتقضي فلا بد ان يثبت له اولا في  
غيره فافق كلك **ولو اشتري** بارية ووجهها الرجل ثم ان الموهوب له وجهها لافترق  
الاستحقاق في يد الموهوب له لا يرجع احد بالثمن لان البينة انما تقضي في الاول لم يفسخ كذا ذكر  
في قاضي رشيد الدين **دعوة المدعي** في حق خلافه فانه قال رجل اشتري من آخر عبدا ووجه  
الانسان فوجه الموهوب له لافترق ثم الحق في يد فان مشتري العبد ان يرجع في بايعة  
من قبل ان العبد الذي اشتراه منه قد اشترى وهذا الاشياء البيع فان ثمة لا يكون له ان يرجع  
في رجوع عليه بالثمن وذكر ايضا في دعوى المشتري **رجل امر رجلا** يشتري له بارية فاشترى  
له ثم ان الامر وجهها للمشتري فولدت ثم اشترى واخذ غيرها وقيمة ولدها فان الواطي  
لا يرجع في البايع في لانه مشتري غير المشتري واما ان الامر جعل يرجع في البايع فاضل فاضل  
المرجع اذا استولدا بارية ومات الولد ثم اشترى الجارية لا يجب في الاستولد في قيمة الولد











اشترى بياضين وقبض ثوب البغ لا يعلم ثم اشترى الاسفل باخلوا ان اشترى بياض او يدون  
بنا دونه كل ما يبيع في الثمن على الاعلى والاسفل فادب الاعلى خط ورجع بما ادب الاسفل  
لان البنا وان كان يبيع كسبي كالحق صار مقبولا ومار له حصته من الثمن **والحق البائع والاشترى**  
بعد اشترى البائع بصفة قيمة المقبوض وبيع المشتري على البائع ثمنه الثمن وشرطه ان لا يبيع  
المشتري في اذ اشترى نصف الدار شيئا او ثمنها او ربعها فالمشتري بائع عند ان شاء ردها  
بقي ورجع ثمنه وان شاء اشترى باقى ورجع على البائع ثمنه المستحق وان اشترى منها موضع  
منه ان كان قبل القبض فمما يبيع كما ذكرنا وان كان بعد القبض ولا خيار له ورجع ثمنه المستحق  
وقال اخشاف لم يرد الكيل ورجع بالثمن **وكيفية البيع** الطيحي وبيع اذا اشترى شيئا ثم اشترى  
بعضه فان كان ثمنه لا يمكن فبشره بالدار والارض والكرح وزروى الحقة ورجع على البائع  
والعبد بغير المشتري والا فلا **وكيفية البيع** اخرى باب البنا في ثمنه ايضا اذ اشترى بعض المبيع فان  
يظهر ان الحق قبل القبض بطل البيع في قدر المستحق والمشتري بالخيار في الباقي ان شاء ردها  
من الثمن وان شاء ردها لو كان المستحق بالحق يورث العيب في الباقي او لا يورث لان الصفقة بال  
الاستحقاق لم يورث المشتري قبل التمام وكذلك ان كان المستحق بعد قبض البعض دون البعض  
والحق القبض او غير القبض فالجواب على ذلك ان المستحق يورث الصفقة قبل التمام ولو قبض الكيل  
ثم اشترى بعضه فان البائع في قدر المستحق بطل ثم يظهر ان كان المستحق ما اشترى بغيره  
وبنا في كل اذ كان المقود على شيئا واحدا خارج صفته فزر كالدار والارض واشترى والبنا  
فالمشتري باقى ان شاء رضى بخصه من الثمن وان شاء ردها وكذا ان كان المقود  
على شيئين وفي الحكم كسبي واحد فالحق اذ اشترى باقى وان كان المستحق ما اشترى  
لا يورث عيبه الباقي كما اذا كان المقود عليه ثوبين او عجين فالحق اذ اشترى احدى اوصافه فظن  
او عله ردها فالحق بعضه فانه لا فرق في بيعه في الباقي المشتري بخصه من الثمن وليس  
الخيار ذكره في الجملة في سره **في قاي** فبشره بالارض والارض المستحق بغيره فان كان له ان  
البنا في سبب التعريف خلاف ما اذا اشترى ثوبين فالحق اذ اشترى احدى اوصافه لا يكون له رد الباقي لان  
الدار يتعلق ببعضها بعض وخفة الثوب لا يتعلق بصفة ثوب آخر **في قاي** فبشره بالارض  
ارضها فالحق فبشرها فبشره بطريق العاقبة او العبرة لا يفسد البيع في الباقي كما في سبب الثمن  
والدار وان ظهر بعض الارض مسجدا كبره المستحق ان كان مسجدا فبشره فبشره وان كان مسجدا  
لا يفسد **وكيفية البيع** اذا جمع بين دار وبين طريق المسلمين في البيع فالحق الطريق في بطلان  
في ان شاء ردها وان شاء اشترى بها فبشره اذ كان الطريق مختلفا بالدار وان كان غيرا  
الارض فبشره ولا خيار له وان كان الطريق ليس بحدود وليس يعرف فبشره **في قاي**  
فبشره في الموكله وكل رجلا ببيع بصفة له فبشره بالكيل فظن في قطعة وقف فادب  
المشتري ان يرد الباقي وقد اشترى الكيل فبشره ان يرد بها عليه ثم الكيل لا يرد على  
الموكل وان ردت على الكيل بائنه كان له ان يرد بها على الموكل وتوارى لبيع سواد ثم  
عمل بفسد العقد في الباقي قبل بفسد كالموكل بين حرجه فبشره بصفقة واحدة قال فانه

اشترى

اشترى لا يفسد العقد في الباقي وهو العيب لان الوقف باقى كملكه فهو منسحب الكسب لا يفسد العقد  
ثم ذكر مسألة المتفق التي ذكرها اولها في احواله الان ذكره في باب الثاني من شركة البائع **في قاي**  
دارا وبيع فيها فانما آخره ان نصف الدار له ففقد نصف الدار وبيع المشتري بعضه بانه لا  
يبيعه ان يبيع بصفة مشتركة بينه وبين غيره بغير اذ كان له واحكم فيه انه يورث بالقبض ثم اشترى باقى الدار  
شرا ورجع على البائع بصفة ثمنه الباقي ببيع الدار فبشره بالارض بالقبض فبشره بالارض وان  
شرا ورجع على البائع بصفة ثمنه الباقي ببيع الدار فبشره بالارض بالقبض فبشره بالارض وان  
والمسئلة حالها يورث المشتري بخصه البنا على ما تقرر في احواله البنا يبيع عليه نصف البنا  
منها ورجع على البائع بعضه واذا اشترى الاخرى كان الاخرى بصفة شرا الاخرى الاول وان كان البائع واحدا  
المشتري اثنين ورجع احدهما والمستحق واحد كان للمشتري الحظ في ان يبيع نصف ثمنه البنا  
وشرط القبض عليه واذا اشترى له نصف ثمنه البنا فبشره بخصه البنا من ذلك ثم اشترى الاخرى  
ان يفسد ذلك ايضا فلو اشترى ورجع له نصف ثمنه البنا فبشره بخصه البنا من ذلك ثم اشترى الاخرى  
قيمة البنا ولا يفسد الاخرى وتام هذا في هذا الباب واقعة الفتوى **اشترى كرا** وبيع فيه  
وغرس الشجر اكبره ثم اشترى ثمن هذا الكرم شرا ياهل كسب المشتري على ثمنه كسب المشتري  
وعامل الجواب فيه ان يفسد الكرم بينهما فوقع في نصيب المستحق بغيره فبشره ان كان البائع فبشره  
بفسد ثمنه قيمته الا ان يفسد الكرم وقعت في نصيب المستحق بعد ما سلم اليه البائع كما هو الحكم في البيع  
بقية البنا عند الاستحقاق هذا اذا بصر في الارض المشتراة ولو كان يبيع بدار رجل ارض فبشره فيها او غرس  
ثم اشترى رجل نصفها او ثمنها فبشره بخصه البنا في الارض فبشره بخصه البنا في الارض  
مشتراة واحكم فيها ما ذكره قيمة الصفقة اذ ان يبيع بدار رجل ارض فبشره بخصه البنا في الارض  
ان يفسد البنا لان له ولاية النفس في نصيبه والنصيب غير كسبي وكذا الغرس في هذا **وكيفية البيع**  
اشترى من حرجه ارض بين رجلين بنية احدىهما فبشره بالارض فبشره بالارض فبشره بالارض  
فبشره من البنا في نصيب الذي لم يبيع بغيره او بصفة بغيره **وكيفية البيع** فبشره بالارض  
بجور من الزعفران اذ كانت الارض بين رجلين فزرعها احدىهما ونبت الزرع فبشره بالارض  
بعضها الاخرى نصف البذر ويكون الزرع بينهما يجوز ولا يجوز قبل ان يثبت ولو طلب الاخر  
الفلح فبشره الارض ويورث الزرع ببيع ما وقع في نصيب الشريك ويورث نقصا في نصيبه  
اذ كانت الزراعة قد نضجت الارض **اذا اشترى** اشترى الدار وقد بصر المشتري فيها بياض فبشره  
بالدارك هل يورث ببيعة البنا كما يورث بالثمن في رواية الرواية لا يورث في رواية الطيحي  
يورث كذا ذكره في الزعفران **وكيفية البيع** فبشره بالارض فبشره بالارض فبشره بالارض  
الارض فبشره الارض فبشره الارض فبشره الارض فبشره الارض فبشره الارض  
ليس من الدارك فبشره الارض فبشره الارض فبشره الارض فبشره الارض فبشره الارض  
قال **اذا اشترى** اشترى بعض البائع ان يبيع العقد في الكيل ثم اشترى بغيره المستحق  
ولا يفسد ثمن الثمن **في قاي** فبشره بالارض فبشره بالارض فبشره بالارض فبشره بالارض  
الاستحقاق في كسبه اذ اشترى من بصر المشتري بالفساد فبشره بالارض فبشره بالارض فبشره بالارض

Copyrighted material











ما خلف في العلم **باب** في كتب فيه من نسخة المخطوط في فصل المتفرقات  
في ادب القاضي منه في كل موضع وجب التمسك بالكتاب في العلم لا يكون معتبرا  
الكلول ولو وجب في العلم خلفه في النبات يقطع عنه الخلف لان النبات لا يورث ولو كان  
يقضي عليه قلت وهذا الفرع في شكل **باب** انفع بالايان في قضاها جامع العرف لمعاص  
المحيط دليل ورث عدل فادعاه انسان ولا يثبت له خلف الوارث في العلم بالدين علم ان خلفه  
غيره ولو ذهب رجل لاخر عبدا وقبضه او اشتراه منه ثم ادعاه آخر انه عبده ولا يثبت له خلف  
المدعي عليه في النبات والفقير في الوارث خلف من ائتمت والباقي لا يورث في التمسك  
يخلف على الساب كالخوثر والذكر المشتري او الموهوب له لانه اصل نفسه لانه لا يثبت له  
وان وقع الدعوى على خلف المدعي عليه من وجهه في فعل غيره من وجهه بان قال المشتري في  
في المتفرقات في فان في هذه الافعال فعله وفعله غيره سواء فانهما تفوق باثنين في هذه  
الصورة وانما سبها خلف على النبات وقد قيل التخلف على فعل الغير انما يكون في العلم اذا  
قال الذي استخلف لاعم لم يترك خلف على النبات الا في ان الودع اذا قال قبضه ملك  
الوديعة الوديعة في فانه يخلف الودع على النبات وكذا الوكيل بالبيع اذا باع وملكه الى المشتري  
ثم اقر بالبيع ان الوكيل قبضه الثمن وتجر الوكيل فانقول قول الوكيل مع بینه واذا خلف في المشتري  
وخلف الوكيل على النبات بالدين فقبض الوكيل وهذا يخلف على فعل الغير ولكن الوكيل فادعاه الله  
علم بذلك حيث قال قبض الوكيل الثمن فانه لم يعلم بذلك فخلف على النبات فبعد هذه المسئلة  
في وجوه اما ان ادعى المدعي دينا او ملك في عين او حقة في عين وكل ذلك علم وجهه في امان  
يرحمه نطقا او بنا على سبب فان ادعى دينا ولم يذكر سببا يخلف على الحاصل بالدين فكل  
هذا المال الذي ادعاه ولا شيء منه ولا كذلك اذا ادعى ملك في عين حاضر او حقة في عين حاضر  
اذا ادعاه حقة ولم يذكر سببا يخلف على الحاصل بالدين فكل هذا العين لغيره ولا شيء منه وان  
ادعاه على سبب فان ادعى عليه دينا بسبب الغرض او الشراء او ادي ملك بسبب البيع او  
الاجرة او ادي حقة او وديعة او عارية يخلف على حاصل الدعوى في كل هذه الروايات في كل  
ولا يخلف عن السبب بالدين ما استغضت ما غصبت ما اودعت ما اشترت منه ما  
بعث منه وروي ابو يوسف انه يخلف على السبب في هذه الصورة وذكر المصنف في  
بعد الرواية بخلفه ولم ينسبها الى ابو يوسف وذكر في الامية الحلو الى رواية اخرى في ابو  
يوسف ان المدعي عليه اذا انكر السبب يخلف على السبب بالدين ما استغضت وان قال ليس  
في ما يدعيه خلف على الحاصل بالدين ليس له عليك شيء وقال في الاسرار السردى في ان ينفى ان ينفى  
الامر الى القاضي ان رايه في تخلف على الحاصل على الحاصل **باب** في المتفرقات  
ان يودع او لم يكن حاضر في تخلف بالدين فكل هذا العين لغيره ولا شيء منه ولا  
منه ولا يثبت حق من لا يثبت استهلكه او دل انسان عليه لا يكون في يده ويكون عليه  
قيمة ولا يثبت في يده بل يقيم اليه ولا يثبت حقه منه اذ باع وهذا يسقي في  
الرواية لا يخلف على الحاصل ولو ادعى ان يودع عندك كذا فقال مع فلان آخر فلا اراد

الملك

الملك كله يخلف المدعي عليه بالدين انه رد الكل اليه ليس بواجب عليك فاذا خلف ان يودع  
ولو ادعى في حقه من العوض مما ينقل ويحول فان كان حاضرا في مجلس القضا يخلف بالدين فكل هذا العين ملك  
المدعي من العوض الذي يدرجه ولا شيء منه وان كان غائبا عن المجلس ان اقر المدعي عليه ان يقر بدينه وانكر بدينه  
خلف المدعي عليه الا في اصرار حتى يثبت الاثر في الدعوى فان انكر بدينه يقر بدينه يقول المدعي منه وان  
الي جنبه وتم قيمة وحصل تميز طيبان القيمة فيه اختلاف ثم اذا سجد جميع ذلك حتى دفعه واراد  
استخلافه بخلف بالدين ما خلف في يدك هذه الحاية التي ذكرها ولا شيء منها ولا يثبت عليك ولا فيك ولا في  
ان ياتها وهو كذا ولا شيء منها وان ادعى شراء خردوسين الثمن وانكر المدعي عليه خلف على الحاصل  
كل ما هو بدينه هو الراتب بالدين كما سجد فادعاه ولو ادعت على رجل ملكا وانكر  
الرجل او ادعى على امرأة ملكا وانكرت في ولا يثبت للمدعي فيها فطلب من انكر الاستخلاف عند  
خلافهما وكذا لو ادعى على ولي صغيرة انه زوجه اباه وانكر التولي ذلك استخلف القاضي عندهما  
لان التكون عندهما اقرارا او اقرارا لولي في وليته بالدين صحيح وكذلك لو كانت الدعوى والرضا  
بالدين او في الاربعين يستخلف عندهما وعند اية ضيقة لا يستخلف لان التكون في يد رجل  
ما يجري فيه ليدل كان التكون فيه حجة والسبل لا يجري في العلم ولا يجري فيه الاستخلاف **باب** في  
سجل انه زوج ابنة الكبيرة لا يخلف عندهما ايضا بخلاف ما اذا كانت البنت صغيرة لان التكون عندهما  
اقرارا والتولي اذا اقر على وليته اب لغيره لا يبيع اجماعا وفي وليته الصغيرة يبيع عندهما ولكن  
يخلف البنت في العلم اذا كانت كبيرة لا يستخلف على فعل الغير **باب** في رجل ادعى على رجل انه تزوج  
ابنة منه يستخلف التولي عندهما وان كانت كبيرة لان اقرارا او اقرارا منه بالدين صحيح عندهما  
**باب** في قول ابنة صغيرة ادعى المدعي ان يخطب فانه قالت المرأة للقاضي لا يمكن ان تزوج لان هذا هو  
وانكر القضا فيقول القاضي لم قل لهما ان كنت امرأته فانت طالق فان على هذا التقدير لا يزوج  
فقرار بالدين ولا يزوج حتى يفلو كانت امرأته يتخلص عن حالته وكما لا يستخلف عنده في العلم لا يخطب  
في الرخصة وان في الإبراء والرق والولاء والنسب واجرة المسك والولد وعندهما يخلف  
وهذا كله اذا لم يدعي المدعي دعوى هذه الاشياء مالا اذا ادعى بان ادعت المرأة و  
الطلاق وادعت المهر ولم يدعي الطلاق وادعت النفقة يخلف بالاتفاق **باب** في لو ادعى  
الميراث بسبب الاخوة وانكر الاخ الا في هذه النسخة فانما كانت اذا خلف على الحاصل  
**باب** في اجارة قبضة او دار او حانوت او عتلا او ادي حرة في الارض او معاملة  
على حقل فانكر المدعي عليه خلف على الحاصل بالدين ما سجد وبين هذا المدعي اجارة فائمة فائمة  
لازمة البيع في هذا العين المدعي ولا يثبت حقه الا في اجارة النخ وصف **باب** في امرأة عتلا  
انها جعل امرها بيدها وانما اختارت نفسها وانكر الزوج ذلك فهذا عتلة او عتلا فان انكر  
الزوج الامر والا في سجد وفي هذه الصورة التي لا يخلف الزوج على الحاصل بل خلافه ولا  
يخلف بالدين ما ياتي بان سجد ساعة في العتلة الذي ادعت لانه عند بعض العلماء الواقع في  
الامر بالدين رجعي فلو خلفه بالدين ما ياتي بان سجد ساعة رجائيا وان قول هذا القاضي يخلف  
على السبب ولكن بخلاف في الزوج فيخلف بالدين ما خلف لمدعيه من زوجة منكر يترك











تفتكر حين خرج ويجب ان يكون مثله النقية قولهم **ادعي الثقة** بجوارفها **ادعي**  
التعالي على ما يقول في ادي قال هذه الارادة لان هذا الطفل مع اقراره بالان لا يراى  
في هذه والبدليل انك في اقراره في نفسه فيجوز ان قال ان تضع يدك في حلقه باليد ما انتفع  
فانه لا يخلط فانه اقرار الاب بالثقة في ابنه لا يخلط فلا يبعد الاستحلاف وهذا في حيلة الخيل والخيال  
في الحفومات وان اراد ان يضع ان يضع اليدين في الشراكة الاب فيحسم ويسمع اليدين عليه لانه الاب قال  
تمام الابن ولو كان الابن كبر كان فيها فكل هذا **ادعي** الرجل في يد رجل واراد استحلافه  
فقال ما صب اليد هذا العيني لعل ان الغيب لا يندفع اليدين منه فالحق في اليدين في ذلك خلاف ما اذا  
قال هذا لانه العيني **والفرق** ان اقراره بالغيب توقف عليه في تصديق الغيب فلا يبعد العيني  
ممنوع بغير اقراره في اليد فلا يندفع عنه اليدين فانه اقراره للفتي فلا يتوقف في تصديق اليدين فيصير  
ذلك اليدين في اقراره فلا يبعد بعد ذلك بغيره فلا يبعد التحلف لانه فانه الكول الذي  
لو كان اقراره **ذكر** في موضع آخر اذا قال ما صب اليد هذا العيني لانه العيني او قال لعل ان  
الغيب يخلط فانه كل يفتي له ثم ينظر في موضع اليدين في مشكلة اليدين فانه صدق الذي في دعواه  
فلا يبعد ما في وان كذب يوقف العيني في يده ويدفع اليدين اليه ويغني الاب للمدعي قبة العيني قال  
بعضهم في زمانه فقولوا في الاقرار بالصدق وبين الاقرار بالغيب كما ذكر في بعض المواضع وبعض  
سوي بينهما وقالوا بخلاف في الغيبين جميعا كما ذكر في بعض المواضع دفعا للحيلة وهذا ان قيل  
يستدل بمثله الوقف لو ادعي دارا فقال ما صب اليد انما وقف على كذا فقراره بالوقف جائز  
ويجوز الدار دفعا ولكن لا يندفع اليدين من صاحب اليد فانه حلف بغيره عن دعواه وان  
نكل فمن الشك للمدعي ولو اقام صاحب اليد بيته على الوقفية لا يندفع اليدين عن المدعي عليه  
ولا يندفع الخصومة للمدعي لانه ما رت وقفا قبل اقامة اليدين فصار وجودها وعدمها بمنزلة  
**الادعي** رجل في تركه بيت دينا واراد تحليف الوصي فانه كان التوقيع وانما حلقه لانه اقراره  
في نفسه جائز وان لم يكن وارثا لا يخلط لانه اقراره لا يخلط اصل لانه اقراره على الغير **ادعي**  
انكر الشهادة لا يخلط التعالي ولو قال المدعي عليه ان هذا كاذب واراد تحليف المدعي باي علم  
انه كاذب لا يخلط **وكذا** لو قال المدعي عليه ان هذا هو عبد سب من اتركه كذا في حذره  
بكرست واراد تحليف الشاهد او الكري وادخل المدعي عليه في التعالي ان يحلف للمدعي  
ان ما يفره ياخذ حق لا يجبه التعالي اليه ذلك ايضا رجل ايا رداة في رجل او اخرها او اخرها  
في آخر اقام اليدين انما قال ابو يوسف لا يفتي بشئ في حلف بالله ما بعت ولا وهبت  
ولا اديت قتيما ولا موافق من ملكك الحال وقيل هذا قول ابو يوسف خاصة والاصح  
انه قول الكل فان حلف وقضي بالمال للمدعي فيقول ان بعضه هكذا بده فامدعي باليكر  
ان شاء من الدافع وان شاء من القابض فانه في الدافع لا يرجع على احد وان في القابض  
ان كان القابض هو دارا او مستجارا او متخلفا يرجع على من في الدافع ولا يرجع المستجير لانه  
حامل نفسه ادي عبدا و اقام اليدين وادعي ذوا اليد انما يشتره في خلافة بين رجلين  
وسلم الما يبيع فامدعي يستحلف على دعواه لانه ادي عليه في اقراره بانه فانه انكر يستحلف

وعلى

وعلى على ادي صل بالله ما هذا العيني لذي اليد **البيت** اذا ادعي انباء الدين لم يثبت حلفه **ادعي**  
على العلم بالله انما يثبت حلفه هذا الحال ولا يشاء منه ولا يبري اليدين **التعالي** اذا حلف المدعي عليه  
بالطلاق نكل لا يفتي عليه بالكل لانه نكل فانه هو من حلفه شرعا وكذا كذا اذا حلف وحلف ثم قال له يا ابن  
راست خوردي فكل عن هذا العيني لا يفتي عليه بالكل لانه حلفه في العيني حرة وحلف من **ادعي** في حرة  
شياء وفي العروضة والدرهم والدينار والبيع وانكر المدعي عليه ذلك كله فانه في بيع الكل وحلفه في  
واحد **ادعي** الشري جارية او شيئا آخر وقبضها ثم ادعي رجل اخر انما اشترى ذلك من البايع قبل ان يشر  
هذا منه واراد تحليف المدعي عليه فانه في بيع العلم بالله ما يعلم ان هذا الشري في هذا البايع قبل ان يشر  
ايه منه الا ان يصرح ويصير في الشري الرجل من الرجل شيئا ثم يفتي البايع بها باقالة او غيرها فانه  
يخلط بالله ما يعلم ان بينهما بيعا فبالا حرة هذا الحيلة في الحيط **ذكر** في باب **الف** في الامانة من  
قفاء باي علم العيني رجل ورث عبدا فادعي آخر يستحلف على علمه بالله ما يعلم انه عليك تسليم هذا العبد  
اي المدعي بالسب الذي يدعيه **وان** وهب له عبدا واشتره فادعي فهو على البيات لانه لا يخلط في البيات  
لا يفتي في حقيقة الحال ان في حال الذي ورثه هل كان للمورث او غيره ولا يقدرا ان يحلف في البيات  
فيجب ان يحلف على العلم بخلاف البيع والعتبة والشرا لان الابن لا يجب الا بال نفسه ولا يبيع الا  
قال نفسه فانه هوانه لم يفتي في البيات **ذكر** في الحيط والفرقة وانما يحلف على العلم في فعل الشري  
اذا علم التعالي يكون مبررا له ولم يعلم التعالي فيمكن او للمدعي بذلك ولم يفرق بين اقام المدعي عليه بيته  
على ذلك ففي هذه الوجوه يحلف على العلم بالله ما يعلم ان عليك تسليم هذا العبد الى المدعي فانه لم يخلط في  
حقيقة الحال ولا اقرار المدعي بذلك ولا اقام المدعي عليه بيته حلفه التعالي على البيات بالله ما عليك تسليم  
هذا العبد الى المدعي وكذا لو ادعي الدين على وارث الميت يحلف على العلم وقد شرع اقول الفصل هذا اذا  
كان المدعي عليه وارث الميت **وان** ادعي وارث الميت على رجل دينا او حقة كورثة يحلف المدعي عليه  
على البيات كذا ذكرنا في الحطاف في ادب التعالي فانه قال الابن اذا ادعي دين ابيه الميت على رجل يكون  
الاستحلاف على البيات لا على العلم بخلاف ما اذا ادعي دين على وارث الميت فانه يحلف على العلم ان لعل ان  
على ابيك هذا الحلف لعل الذي ادعاه ولا يشاء منه **ولو** ادعي الدين وارث الميت يحلف على البيات بالله  
فكان لا يبري عليك الف ولا يفتي فيها في الوصية الذي يدعيه وكذا في دعوى العيني **وفي** فاقول **ادعي**  
دارا ولا بيته للمدعي واراد ان يحلف ذوا اليد فقال ذوا اليد ورثها من ابيه وفي الوارث العيني على  
العلم وانما اطف على العلم في الوارث اليد ان يحلف المدعي بالله ما يعلم انها وصلت اليه من قبله فانه  
حلف بعد ذلك يحلف المدعي عليه على البيات وان نكل المدعي يحلف المدعي عليه على العلم بالله  
ما يعلم انها ملك المدعي فاما اصل انه لو ادعي دينا او حقة على وارث الميت يحلف على العلم وانما ادعي الوارث  
دينا او حقة يستحلف على البيات **ذكر** في الحيط ولو ادعي حقة فالا اول ورثه فانه يحلف الوارث  
كله على علمه وانما يفتي من اهرم **ادعي** الوارثه حلالا لم يثبت على رجل وحلف اهرم المدعي عليه  
فانه في الحيط في بيته لم يكن بغير الوارثه ان يفتي لان ابيته لا يفتي في الحلف ويروي في الحلف  
**ذكر** في الحيط ولو ادعي اهرم في حقة او فدية او الفان حقة في الشري على رجل وحلف المدعي عليه  
يكون الاخران حلفه وبذلك **ادعي** رجل حقة في شريها عليها وحلف اهرم كان له ان يحلف لآخر

Copyrighted material



































۱۶۰

هكذا ذكرنا في هذه الفتاوى وذكر رشيد الدين القوارق في **المجلد الأول** من فتاواه اذا قال ان  
عندنا فتاوى ان اعدوا به ليس هذا بعد من شهد بعد الرجوع ان اعدوا به هذا لا يقبل لما فان قيل  
وقيل في جاي سوما قال المدعي لا يكتفى بمادعي انه يملكه يعني ان يقبل وذكر الباب السابع عشر  
في فتاواه شهد انه وارثه ليس له وارث آخر ثم بعد ذلك شهد هذا الشهود ان هذا وارث هذا الميت ايضا  
يقبل ولا يكون تناقضا ويكون قوله للوارث آخر له خبر مجموع على قوله لا يعلم له وارث غيره ثم قلوا بعد  
ذلك وارث آخر وذكر بعد هذا ورافع هذا الالباب ايضا شهد انه وارثه لا يعلم له وارث آخر ثم شهد ان  
هذا وارثه ايضا يقبل ولا يكون تناقضا لان قوله لا يعلم له وارث آخر يعني من قبل الشهاده لا ان قال  
شهد انه اخوه ووارثه يعني ذلك فيكون ذلك ذكر ذلك ذكر الزيادة ولا ينافي وان لا يكون عالما ان له  
وارثا آخر في تلك الحالة والا فلا مانع ولا يكون تناقضا وذكر في هذا الباب ايضا لو انكر ان  
الشهاده بعد فقهاء القاضي لا يقبل لان الاثارة للشهاده لا يكون رجوعا بل الرجوع ان يقول كتب مثلا  
في الشهاده وهذا الاثارة للشهاده **وذكر في الباب الثامن عشر** في فتاواه المدعي يقول كتب  
لك شهاده في حادثه لم يوافقك لاختلافه لا شهاده له لان الشرع اوجب اليقين على المكنى  
دعوى المال ولم يوجد هذا ذكر القاضي في الذي خالفه فتاواه اذا ادعى محروقا وذكر صرحا  
وقال في تعريفها وفيها اشياء ركنا وكان المحروقا منك المحروقا كالبطلان على الاشياء لا يطل  
دعوى المدعي وكذلك لو ذكر في هذا الاشياء رصطنا والمعن فيه غير منجى اليذكر الاشياء  
اذا وافق دعواه المحروقا ولو قال في تعريفها ليس فيها شجر ولا حائط فاذا فيها اشياء عظيمة لا  
يصور صحتها بعد هذا الدعوى بطل دعواه وان كان محروقا بواجب المحروقا وان ذكر ولو ذكر  
حدودها قال في عشرة دس ان ارض او عشرة جرب فثبت اكثر من ذلك لا يطل دعواه  
كذلك لو قال في ارض ينذر فيها عشرة مائة ميل ينذر فاذا بيع اكثر من ذلك او اقل الا ان المحروقا  
وافقت دعوى المدعي لا يطل دعواه لان هذا الخلاف يخلل النطق ويغير منجى اليك  
في الذخيرة اذا شهدوا بملكية ارض وينواحدوها وقالوا في هذا رصطنا فثبت ينذر في كل  
الاسراع بانه الحسن العوي ان قال لا يطل الدعوى والشهاده لا يبان مقدار البذر بعد ذكره  
غير منجى اليه فصار ذكره والا ذكر سواء واجاب بعض من يخالفه بطلان الدعوى و  
الشهاده والنقض ليس اليك ان ذكر ان هذه في شهادته خلافا في الله للنقض بالشهود ولا  
ذكره بوله وبما يملك مسألة اسم اليك في بطلان الله تعالى وقد قيل يجب ان يكون الشاهد  
على التقبل ان شهدوا بحفرة الارض المدعاه وارثا والى التقبل ولم يوافقوا الوصف وهو  
بيان مقدار البذر في شهادته واما معه الارض لا يثبت بهذه الشهاده الا ملكية ارض مع فيها  
فثبت في كل ينذر ذكر هذه الحجة في المحيط ثم قال وقيل لا تقبل البيعة على كل حال وهو الاظهر  
والاشبه بالفقه هذا الذي ذكرناه في الدعوى اما اذا اشترى ارضا وبين حدودها الاربعة انه كذا  
جربا او قال جدي بن خم مائة رصطنا فوجدوها النقص جربا جازا البيع ولا يكون له ان يملك  
البيع صار طعنا وذكر الجواب والبذر وقع زيدا كذا ذكره صاحب المحيط في فتاواه  
**وذكر في الفصل السابع** من بيع الذخيرة اشترى بيتا فيه ثلث شجر وشرط ان عشرة



التي تقوم الوعد بذكرها السن د الحكم اليها **ذكر في حق الميراث** باب الاسير والمفقود وما ينفق به  
ان امرأة الاسير والمفقود اذا قدمت غريم المفقود او مودع الى القاضي وطلبت ان يامر بالانفاق عليه  
من حال المفقود فاقول الفهم او المودع ان هذه المرأة قد شهدت بها حين تزوجها ولا ادري ان يطلقها  
او لم يطلقها ولم يقل ايها امرأتك اليوم فرفق اليها القاضي العفة لان ما عرف ثبوتها لاصل فيه البناء في  
يوجد الميراث وكذلك اذا قال شهدت بها حين تزوجها ووجد امرأتك اليوم فغير ان الاسير اذا جاء و  
انما بينه ان كان مطلقا ثلث قبل ان يوسر فقي الوعد الاول وهو اذا قال المودع لا ادري طلقها ام لا  
ولم يقل ايها امرأتك اليوم لا يعني الغريم والمودع وفي الوعد الثاني وهو اذا قال ايها امرأتك اليوم  
انما لا اعلم ان الاسير طلقها لا يعني ايضا في قول ان قوله ووجد امرأتك اليوم زيادة لاحتياج البراءة  
لان اقراره بصل اليها في حال العاقبة وما لا يحتاج اليه في الميراث فذكر في عدم غنيرة ونظير  
ما قل من رجل مات فادعت امرأته ايها امرأتك الميت ووارثته وادكر ولما لم يثبت لها ميراث فثبتت  
لبنات ووجد امرأتها ووارثته ولا وارث لغيرها فثبتت ميراثها بالميراث والتمسك ثم اقام المودع  
بينة ان الميت كان مطلقا في حجة فانها الفان فيه على المرأة ولا يجب على ان يهدى شي وان شهدوا  
لبنات ووجد امرأتها لان قولها مات ووجد امرأتها زيادة في حجة البراءة وانما لقولها لا كانت امرأتها  
فانما في حق ينفق لها بالميراث فصار وجه هذه الزيادة والعدم غنيرة فلو اعرفت هذه الزيادة  
لزم ان لا يجب عليها شي لانها شهدت بها في حجة ولم يظهر كذبها في ذلك بل الولد مودعها حيث اقام  
على الطلاق كذا هنا ولولا قوله الفهم او المودع انه كان عالما بالطلاق يوم قال ووجد امرأتك اليوم فغير  
لان لو بين ذلك القاضي لانه بالانفاق فصار مطلقا بالودعة فتغير فحاشا وهذا اصل الميراث  
يرى في الفان على ان يهدى منها ميراثا فذكر في الميراث وهو لا يحل للعفة ثم ظهر خلافه في وجب ذكر  
الزينة والاحتياج اليه العفة ثم بين خلاف ما قال لا يعني ان شي في ان يولي المولاة اذا مات وادري  
رجل ميراثه بسبب المولاة فشهدت هذه ان هذا الرجل مولى هذا الذي اسلم والاه وعاقبه  
وارثته لا يعلم له وارثا غيره ففقي له القاضي بميراثه فاستهلكه وهو ميراثه من رجل اخر اقام البينة  
ان كان ماعى الاول المولاة واليه هذا الثاني وانما توفي وهذا الثاني مولاة ووارثته لا وارث له  
غيره فانما في حق ينفق بالميراث الثاني ويكون الثاني باجي ران شاء فغير ان يهدى الاول  
وان شاء فغير ان يهدى الاول لان طهر كذب البينة الاولى فيما الحكم به فعلق وبيان  
ذلك في مسألة المولاة قولها هو وارثته لا وارث له غيره امر لا يثبت للعفة كالميراث فانهم  
اذا شهدوا اصل المولاة ولم يقولوا انه وارثته فانما في لا يعني له بالميراث يقول ان يهدى  
الاوليين انه مولاة ووارثته اليوم وقد ظهر كذبها فثبت خلاف ما قل انما في  
الحال التي تقدم ذكرها فان لم يظهر كذب يهدى المولاة فيما تعلق به الاستحقاق لا رث  
لان قوله شهدوا انما في حجة امرأتها ووارثته يوم الميراث ليس بالميراث للعفة لا رث فانهم  
لو شهدوا انما كانت امرأتها فانما في حق ينفق بالميراث ولم يظهر كذب البينة في انما  
كانت امرأتها ووارثته في المولاة دون انما لان المولاة لا يكون وارثا على كل حال بل قد يكون  
مخوفا بغيره فانما امرأته في كل حال انما لا ينفق بحجة بغيره فانما في اصل

ابن قدام

اجرة وقصة بغير ما ذكره وكل من غلبه فوضعه نعمة اجرة انها لم تاتي ولو كانت خشرة  
وتعذر حالها بغير ما ذكره فوضعه نعمة اجرة انها لم تاتي ولو كانت خشرة  
انما خشرة جرب وفيها عشرة فكل واحد الجرب وانخل على العدة المستحقة في الميراث  
من الثمن لان الجرب عشرة في الدر والخل في عشرة في الدر وفي بعض النسخ في الدر  
ذكر في زيادة العدة لا يجب زيادة الثمن ولا الجرب المستحقة وفي بعض النسخ في الدر  
كروا على انه جرب واحد فوضعه نعمة اجرة انها لم تاتي ولو كانت خشرة  
والثوب الزينة انما في كبره ان يكون فواته ودار فواته كبره فواته كبره فواته  
فواته قال ولكن الا في الجرب والزوج سواء قلت لان هنا سيج كبره فواته  
في الجرب فافهم في حقا اجات الزينة انما في الجرب فافهم في حقا اجات الزينة  
دارهم فافهم في حقا اجات الزينة انما في الجرب فافهم في حقا اجات الزينة  
كل جرب بدرهم صبت عليه كل جرب بدرهم في حقا اجات الزينة انما في الجرب  
ابن رستم في نوادر في ابن يوسف ربه تزوج امرأتها في حقا اجات الزينة انما في الجرب  
في حقا اجات الزينة فافهم في حقا اجات الزينة انما في الجرب فافهم في حقا اجات الزينة  
مثل هذا الزواج رجلا الى مكان فيه من ان ان هذا ذكره شهادته في حقا اجات الزينة  
خلافه في حقا اجات الزينة فافهم في حقا اجات الزينة انما في الجرب فافهم في حقا اجات الزينة  
عن اليهود انما في حقا اجات الزينة فافهم في حقا اجات الزينة انما في الجرب فافهم في حقا اجات الزينة  
بعضها كسب شبيه وبعضها قد قبل بغير شهادتها كسب شبيه فافهم في حقا اجات الزينة  
وقت تحمل الشهادته ثم صار بعد ذلك في حقا اجات الزينة فافهم في حقا اجات الزينة  
بناته وقالوا لسبب السب فافهم في حقا اجات الزينة فافهم في حقا اجات الزينة  
الدار ايضا وذكر هذه المسئلة رشيد الدين في **كتاب الاول** في حقا اجات الزينة فافهم في حقا اجات الزينة  
في حقا اجات الزينة فافهم في حقا اجات الزينة فافهم في حقا اجات الزينة  
كذا والاه صار شهادته انما في حقا اجات الزينة فافهم في حقا اجات الزينة  
الوارثه قالوا امين فافهم في حقا اجات الزينة فافهم في حقا اجات الزينة  
القاضي هل الدعوى في اليهود عن كون الدار الميراث في حقا اجات الزينة فافهم في حقا اجات الزينة  
في حقا اجات الزينة فافهم في حقا اجات الزينة فافهم في حقا اجات الزينة  
ذكره والعدم سواء في حقا اجات الزينة فافهم في حقا اجات الزينة  
انه فصب منه فلا ما تركه وبسبب كل ضمانة وطلب احصاء لمعينة فافهم في حقا اجات الزينة  
قاضي انه هذا الخاف منكم واثام البينة لا يخلوا ما ان قال مواليد الذي ادعيه اولاد  
لا يسمع دعواه كما ان قضي كافي الدار وان قال هو جدي ولم يزد في حقا اجات الزينة  
لعدم التناهي بين الدعوى في حقا اجات الزينة فافهم في حقا اجات الزينة  
شهد اليهود في حقا اجات الزينة فافهم في حقا اجات الزينة  
ويكون ذلك من اليهود زيادة في حقا اجات الزينة فافهم في حقا اجات الزينة

هذا



















قلت وما ذكركم الطريق الاخر قال بان قضي البيع حال الوفاء قلت لم يحن هذا الجواب لانه لو كان  
البيع قاضيا اذا لم يحن البيع بان قضي بوقت على امانة المشتري بالوفاء ثم قضي البيع في غير وقت  
الوفاء وانقضى ذلك العقد بفساد الشيء لا يعود البيع بان قضي بوقت على امانة المشتري بالوفاء لان الوفاء  
موقوف على امانة المشتري فلا يجوز الا امانة المشتري وهذا هو الجواب في البيع على امانة  
الرهني هكذا اذا قضي البيع بالاسلام على امانة المشتري في بقاء شيء من بعد ان الله تعالى قلتم وقد  
جرت بعد هذا زمان في الرواية فسرت به روراهم السر على ما افقته ما افقته الله  
فكره قول السلف رحمه الله وانما اتفقوا على ان طاعتهم في آخر نسخة من نسخ واقفا  
المدعي الشهد من تركه النسخ الا انهم نظام الذي محمد بن عمر الانباري اعتبر بفتح بكة درهم  
رأه في تلك النسخة كانت بخط احمد بن محمد النسخي احد علماء نيسابور في بيع الاسلام على الذي  
المدعي رضي رحمه الله سئل بولانا في الملة والدين خرد بيع جابر داء است و اجازت كرون  
و وارث بعد است باطل شود بان اجاب رحمه الله شود خلاف است جازت كرون  
را اجازت باطل شود لانه لم يكن المصلحة ولا جازت كرون المصلحة هكذا فعل رحمه الله  
فوايد جوي اذا باع ارضا جازا وفيها ذرع و شرط الذرع في البيع ودفعه الى المشتري  
ثم نقضه البيع هل للبيع ان يسكن قدر قيمة الذرع في الشيء اجاب رحمه الله لم يذكر ان كان  
الشيء في جنس قيمة الذرع وان لم يكن في جنس قيمة الذرع لم يملكه بطلان قيمة الذرع قال  
في بيع الاسلام نظام الذي هكذا كان يفتح والذي رحمه الله وكان جعل البيع في الذرع في  
صيت او حب القيمة ووجه النص انه صفقة في صفقة قال ثم اخذ وقال ان البيع في الزمان  
والمر يكونان ذراياتا ولما لم يكن صفقة قيمة الذرع في الشيء فليس للمشتري ان يطالبه بذلك  
انقر وسئل جوي رحمه الله عن القوام التي تطوع من خلاف هل يدخل في البيع الجاني  
في غير نفعي اجاب رحمه الله لا يدخل لانه بمنزلة التمر ولو حدث بعد الشراء بكونه للمشتري  
قبل له فلو اشترى المشتري ان تعرف شيئا في ذلك الى الكرم هل يجبر على ان يعرف اجاب  
يجبر على ان يعرف فيه قدره في زمانه وان كان بمنزلة التمر الا انه انما تعرف اليه انما  
يملك العرف قال وهذا الحكم في القوام التي لا يكون موجودة قبل البيع اذ كانت موجودة  
فيه فذكرها البيع في البيع لا يجبر على العرف اليه لانه صار ملكه حيث صار له فقط  
من الشيء فلو عرف فيه شيئا لم ان يدفع ذلك عند الفسخ **في فتاوى كبرى** ما كان كرو  
وي دكان كسب كهر سال بدر و لا يدخل الرضا في غير ذلك لانه بمنزلة التمر و  
سئل جوي عن باع كرمه بغير جازا ثم باع في المشتري بغير جازا بعد ما دفع بعض النية  
وقد خرب التمر وانه باع بدونه الغلة يكون الغلة مضمونة ما بقي من السنة بعد البيع  
انما للبايع اجاب يكون للبايع وسئل رحمه الله باع كرمه بغير جازا ففقد النية  
انما ربح في المشتري سئل جازا اذا اشترى في غير ثم ان البيع باع في غيره في  
اول الشهر خلا و اجازت المشتري بغير جازا في نصف الشهر و نصف الشهر  
يكون اجاب رحمه الله للمشتري شراء جازا قال واصل هذا ان النسخ اذا كان في جهة المشتري

في شراء

في شراء الوفاء لا يكون غزا ولا يظهر في حق المشتري لانه ليس بفسط فيه لانه بمنزلة البيع والبيع  
بعد اذا لم يكن في البيع دين وهذا المشتري غير بفسط في اجازة هذا البيع في بيع الاجازة واذا  
سب والبايع قد اشترى فيكون الاجازة له وفي هذا اجرة ما بقي من السنة بعد الاجازة يكون  
المشتري شراء جازا ولو كان البيع هو الذي فسخ البيع هل يظهر في حق المشتري اجازة  
ان كان الاجازة حقة فخر رفة لا يظهر وان كانت حقة فخر رفة ما اجره في السنة لا يبيع  
الاجازة لانه لو قلنا بان لا يفسخ بفسط في الفسخ خلاف ما اذا كانت حقة فخر رفة لا يبيع  
الفسخ وقال ولو لم يفسخ في البيع بالشيء فدفع وجب ان لا يفسخ البيع في المشتري  
لانه لم يفسخ في اداء الشيء فالفسخ الاجازة لانه هذا ليس بقدر وسئل رحمه الله اذا باع  
بغير جازا ثم باع في المشتري بغير جازا ثم فسخ الاجازة هل يعود البيع الى انما اجاب لا يعود  
لانه فسخها بمنزلة البيع الجدي في لو كان في حقة فخر رفة ما اجره في السنة لا يبيع  
يعود الى انما وسئل رحمه الله اذا باع البيع جازا في غير المشتري بغير جازا في بوقت على  
اجازة المشتري جازا فلو قضي ثم فسخ هل يعود البيع الى انما اجاب لا يعود  
اجاب لا يعود ويحتاج الى جدي البيع وهذا خلاف الرهن فان الرهن اذا باع في غير المشتري  
في بوقت ثم قضي الرهن او امره المرفوع ففسخ قبل له فلو كان في غير بغير جازا في  
الي المشتري شراء جازا وقال بعت هذا البيع بغير جازا وحسب براءه في ذلك فخر رفة  
ما فخرها هل يكون اجازة اجاب نعم يكون اجازة ولا يحتاج الى التجدد وسئل رحمه الله  
البايع بغير جازا اذا حل بالشيء بكون القبول اجاب لا قبل فلو قبل بعض الشيء هل  
يفسخ في القدر الموقوف اجاب نعم يفسخ وسئل عن المشتري شراء جازا اذا قال الباي  
زمني لو لم يملك خواجه كرويه خواجه بغير جازا دارم هل يفسخ في ذلك بيع اجاب  
لا يفسخ وسئل رحمه الله در بيع جازا في غيره ففسخ كفسخ في غيره ففسخ كفسخ في غيره  
بغير جازا اجاب لا والله اعلم وسئل رحمه الله رجل باع داره بغير جازا ثم باع في غيره  
بغير جازا ففسخ المشتري بغير جازا قال الوفاء الى المشتري شراء جازا هل للبايع ان يطالبه  
منه ويقول لم دفع اليه بغير جازا اجاب لا والله اعلم هذا اذا لم يود انما الباي  
بل قضي منه مال الوفاء اذا ادى الشيء الى الباي ثم قضي حال الوفاء بغير جازا هل  
ان يبيع الملة صارت واقعة القوي ومورثا اذا باع انما البيع بغير جازا في غير  
المشتري جازا بغير جازا واخذ الشيء في مشتري البات ثم ان المشتري البات دفع حال الوفاء  
الى المشتري شراء جازا بغير جازا الباي تسليم له البيع هل ان يبيع به في الباي كان بعض  
الشيء يقول ينبغي ان لا يبيع ويكون مشتري خلاف بيع الرهن لان الرهن ثم ورد على  
ملكه فيكون مفسط في الاستحالة ملكه ولا كذلك ههنا ورايت في فتاوى اجازات  
في الاجازة باع في غير جازا في المشتري دفع الشيء الى المشتري في حقه مال الاجازة  
ينظر ان كان الاجازة باع في حقه مال الاجازة في حقه مال الاجازة في حقه مال الاجازة  
هو مفسط في الاداء ففسخ ملكه هو نظير بيعه اذا قضي دين المستعير في الوفاء الاول ليس







وانما البنية وارتببت بروية ارضه وراى دعوى في كند وبيع جائز صاحب  
الارض استعمل كل ما في ارضه البنية في البيع الجائز ان يكتفي بتلك البنية التي اقامها  
دعوى المديون الاخرى ان يكتفي ان كان في دعوى المديون لا يكتفي في البيع  
جائز فحقه في دعوى المديون في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
وكل من كرهه فانه في دعوى المديون في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
جائز بعد از بدو بوجوه وقات يا فت ابني وكيلك في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
وما قوله في دعوى المديون في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
وكيلك كواه في دعوى المديون في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
ما في دعوى المديون في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
كروا في دعوى المديون في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
بودي فانه في دعوى المديون في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
مسكه بغير جواب وهو ما في دعوى المديون في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
بعد الدعوى في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
وقد ذكرنا قبل هذا ان دعوى المديون في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
ابيع من غير حفرة المشتري ولا يكتفي في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
وانما في دعوى المديون في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
في ان لا يرضى كانه في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
جميع غلة الكرم ثم بعد البيع في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
بعد البيع ام كل الغلة يبيع ان يكون له المشرط خصوصاً على اصل البنية فانه ان  
المشرط الاخرى يكتفي في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
اخرى باع داره بغير حفرة المشتري في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
واجب في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
فلو اضاف الغلة الى ما بعد البيع في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
فمن كرهه ايدى مال وفار بغير حفرة المشتري في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
ما ذكرنا ان المال لم يبيع في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
فلا يبيع المبيع وسعت في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
اولاد جدي شيخ الاسلام برفاه الدين ان لا يبيع المبيع في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
لا شك ان بيع الغلة في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
بما كان مودعاً في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
الاخرى لا يجوز للمشتري ان يتنفع بغير البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
وكيلك في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
بيع الارض في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز

مجهول

بغير اشتري في بيع الارض ام يترك في يد جرائم كانه في واقعته القوي وقد جاب بعقوبة الله  
من فعل في الجواب تفصيلاً فقال لو طلب المشتري في البيع مال الوفاء وطالبه بالاداء في البيع  
الله في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
ادى اليه مال الوفاء في غير ارضه بطلبه المشتري في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
فانه يترك في يد جرائم كانه في واقعته القوي وقد جاب بعقوبة الله  
استجارها وبيع فيها ذراعاً منها فاما بقية الارض فانه يترك في يد جرائم كانه في واقعته القوي  
يدان جرائم كانه في واقعته القوي وقد جاب بعقوبة الله  
صفحة الارض حيث اوقع على الفسخ في اختياره وقيل يترك قال وهذا القابل استدل بمسألة  
الارضية وهو ما في دعوى المديون في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
بغير حفرة المشتري ولا يكتفي في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
الارض كانه في واقعته القوي وقد جاب بعقوبة الله  
الارض في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
ومع ذلك كانت الارض في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
وقد فرس استجارها في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
شئاً بطلوعه في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
له نهاية خلاف الغرض في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
فهو ان يترك في يد جرائم كانه في واقعته القوي وقد جاب بعقوبة الله  
نصف الارض روي حريه ببيع وفاء وبيع في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
شئاً في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
صفحة بطل السنة سواء في وقت الثمرة او لم يخرج وطريقه ان يكتفي في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
وقت الادراك في قول من يقول بان المشتري صفته في الغلة فانه لم يخرج لوما في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
المشتري في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
وان لم يفتد على جوابهم ان لا يبيع المبيع وله وجهان **ورأيت** في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
من ثلث ماله وبيع فيها ثلثه في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
ان يبيع ماله وبيع فيها ثلثه في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
واخر من الغلة اكثر مما اعطوه فاعطى باطل قياس لانهم ما جوه في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
ان يكون ام لا يكون وكان النسخ ان احضر المبيع اياهم روي من وقت حال وهكذا  
ذكر المسألة في باب المبيع في الوصية من ماله الاصل وفي بيعه في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز  
بوكيل كانه في واقعته القوي وقد جاب بعقوبة الله

والاكرام انما كانه بود بوايد اكرام كونه وبيع في  
كره في البيع الجائز ان يكتفي في البيع الجائز







عبرت عليه في فوائده في شيخ الاسلام نظام الدين في تعليق هذا القسم واقعة الفتوى اقرت في  
التمعات فيه انه كان باع في حقه من قبله الاضيق عانه ديناً ربيعاً جازلاً وقضى منه الثمن ولم  
يخرج هذا الثمن في ثلث ماله هل بيع اقراره في كل عاقبة في غير تصديق الورثة اجاب اكثر اهل الانبياء  
في زمانه وان لم ينفذوا جواهم انه نعم بيع اقراره وان لم ينفذوه زعموا ان هذا اقرار المرفوع  
بالدين لا ببيع وان يبيع في كل حال على ما عليه ختم القروى وغيره في الكتب واجبت انه يبيع  
اقراره في غير تصديقهم وليس الاثر في زعم هؤلاء بل ان هذا اقرار من المرفوع باستيفاء دين  
ثبت له في المرفوع بمنزلة ما لو اقره باع في انفسه باعاً بائناً واستلزمه دينه دين الثمن  
وصدق في ذلك الا ان ثمن اقراره يفي بدينه في نفس ذلك الثمن منه بغير ثمن ثلث احوال وهذا لا يبي  
في اراء الجمع من اهل العلم بل في واحد منها ان البيع الجازل ليس رهنه في نفسه وان ثمنه  
الوفاء ليس بدينه في نفسه في ذمة البائع **وهنا** انه لو كان ديناً لكان البيع رهناً ولا يكره المشتري  
ان يقع وبكلامه **وهنا** انه لو كان ديناً جازلاً ببيع وما قبل قبض الثمن لا يكون رهنه في  
دينه وان لا يجوز **وهنا** انه لو كان ديناً جازلاً ببيع وما قبل قبض الثمن الى بلدين كليل في نفسه  
المطالب به غير المدينين منه وفي بطلان الكفاية ثم لا يعود تصحيحه بمسح في الوفاء في  
ما ذكره **وهنا** انه باع بالوفاء ولم يقض الثمن لا يضمن من بعه من آخر قبل الفسخ وقدر في **وهنا**  
ما يجب الزكاة في مال الوفاء في البيع والاقبال انه لو كان اقراراً باستيفاء دينه للمرفوع فافقه  
بشيء ان يجوز اقراره في اكل في غير تصديق الورثة لانه ديني ثبت له في العينة لانه اقرار باع  
منه في القبيح وكل ديني است للمرفوع في العينة يجوز اقراره في المرفوع باستيفاء في كل حال  
لا ما يقول ليس كذلك بل ان ديني ثبت في المرفوع فانها لا يصدق في الاستدلال في حالة العينة  
رعاية حق الورثة فيثبت الباعية بينهما في الحال لا في نفسه اصله في ايجاع الكسرة في  
المسئلة وحرمها في احوال المرفوع الوفي التي حرمها في عهده كتب في الاقرار رهنه والتمسك  
**واقعة الفتوى** ادعى في آخر كركنا انه اشتراه منه ببيعاً بائناً ثم ادعى في ذلك ان كان عليه  
الكرح بالوفاء عند الذي في هل يبيع دعوى الثانية ببيع ان لا يبيع لانه لا يمكن التوقف  
**واقعة اخرى** في الفتوى مشتري الوفاء كركب الارضين ليرحمها بذر فقبل ان يدر ادى  
اليه البائع قال الوفاء في طلب المشتري فافسخ البيع بينهما ولا يمكن ان يبيع المشتري  
في الزيادة فيها هل يجب للمشتري اجر مثل البقر والعسل في البيع ام لا فعلى جملة مسئلة  
الزيادة سفي ان يجب وهكذا افنت انه يجب والله اعلم عرف دونه ولو كانت الارض  
معدنة لا تستعمل بالخدمة كما هو المعتاد في اكثر القري من بلدان فلو قيل بانه يبيع ان ليس  
ببيع ان يبيع المشتري في الزيادة في هذه الصورة ان يراها احرار المشتري الارض مسئلة  
في اليه البائع التي قبل في السنة من الفسخ البع بينهما لا تظهر هذا الفسخ في حق البائع  
والوقت بينهما ان في تعلق الابارة في غيرها ومواثيق والذكر ههنا **واقعة اخرى**  
باع داره ببيعاً جازلاً وقضى قال الوفاء في بياها من اخر قبل ان يبيع الاول ببيعاً جازلاً وقضى  
الثمن منه ايها ثم بياها من ثلث ثم قبضه ثم الاول وانما في ولم يقض في مال ان ثلث في بياها  
من غير بياها بياها هل يتوقف نفاذه على اقراره هذا المشتري بالوفاء وانما ام لا لا يجل

والله اعلم وهذا لانه لو بياها من ثلثا بياها وقضى في الاول لا يعود اليها فافقه ما لم يجر  
المشتري وفاقاً فافقه في ايجاز الذي موروثه والله اعلم

**الفصل في الوشرون**

في الاجارة المرسومة بمرقعة في بين المستقضى وقرضه ذكر صاحب المحيط في فوائده رجل اشترى  
منه جلا يحفظ له هذا الكسنة كل شهر كذا وقبل الاخر وقضت منه ثم ظهر ان هذا الكسنة كانت ملكه  
غير انتم من رجل جاب الاجارة قال يبيع ان لا يجب اجره في حاله في التحقيق ان كسنته ان ابي في  
كان فاعيا والاجر في حب الغائب واخفط في تحقيق عليه والاجر في حال العمل المستحق عليه لا يجوز  
كما اذا استجر المشتري البائع يحفظ له المبيع قبل التسليم فانه لا يجوز قال وكذا لو استجر  
الراهن الرهن يحفظ الرهن لا يجوز لان الحفظ يستحق عليه بخلاف ما اذا استجر المشتري  
او المودع يحفظ الوديعة حيث يجوز لانه متبرع فيه قال وقال بعض الفقهاء ان علم الاخر في  
مسئلة الكسنة انه يفسد فلو اوجب كذا لكان لا يجب الاجر واما اذا لم يعلم وقت الاجارة فيفسد  
يجب الاجر هذه الحكمة في فوائده **ورأيت** في فوائده شيخ الاسلام رحمه الله ليس في نفسه  
فيما واشترى رجلاً يحفظه هل يجب الاجر لئلا يجر اجاب نعم قال في نظام الدين في المسئلة  
اشكال وموانع بالافضل ما رغب صاحب الغائب واخفط واجب في صاحب الغائب كيف  
يجب له اجر ما هو واجب عليه ولان المالك ان يفتنه والاجر مع النفاة لا يفتنه ففت في  
في صوري ان الاجر والنفاة لا يفتنه لولا احد وجهها التحقيق لاجر غير التحقيق للنفاة  
فوائد صاحب المحيط ولو غصب دابة واجرها في آخر يجب عليه النفاة وان كان في الاستاجر  
فأجاب الغائب لانه الاجر انما يجب بقا لئلا الانتفاع وقدر حد الانتفاع ههنا فيجب الاجر  
انما في مسئلة الكسنة الاجر انما يجب بقا لئلا يحفظ وانما تحقيق عليه فلا يجب الاجر هكذا ذكر  
رحمة الله ففت ويمكن ان يقال في مسئلة يدان الاجارة اليهود ان يجب الاجر وان ظهر العينة  
لم يكن يمكن استقراضه في اجاب في حلقه وخصومه اذا لم يعلم المرفوع بذكر كما اجاب بعض  
النفاء في ما ذكره هذه المسئلة التي ذكرها صاحب المحيط في مسئلة ففت الدابة وافرقتها لان  
الافرة المرفوعة انما يجب بقا لئلا تنفع المرفوع ففت وان كان فيجب بقا لئلا يحفظ عقداً ونفاة  
الابري لخم لا يفتدونه في مثل هذا الاستبي من غير رابطة المرفوع وانهم يودون كاشرو  
مقصود في ما هو عقد طرقي براجي فيه نظر انما ينبغي وهو الذي ذكرنا مواضع التهمات  
في حل يدان الاجارة المرسومة وان افتوا عليها وكثيرا ما رأت جواب استا في مولانا  
صام الدين العلياني في محضره رحمه الله في الفتاوى المعلقة وسئل في كل منها بدل اجارة  
معدونة طلال هت والله اعلم وهكذا سمعته منه غير مرة في طلال الوفايف والى ان  
وسمعته يقول كنت يوماً عندكم مولانا طلال الدين ان الفسخ في رهنه الله فهو رهنه  
الاستيفاء فيقول لكم رحمه الله حكم طلال في هت ما كتب هت والله اعلم وفي  
فوائد جدي شيخ الاسلام رحمه الله ففت في ارضنا او استأجرنا او استأجرنا بغيره لا يفتنه  
كل شهر كذا ثم ان هذا المالك استأجر هذا المالك جراً يفتنه هذا يعني الاجارة الاولى















والکاملان

[illegible]































فان قالوا على هذا فماذا كان  
وكان الخلق في زمانها

عاقبة الرعي الزوج الاستماع في الخلع



















يقول تزوجت نفع من وهدى اليهودي الكحل فبصر الامر بها ولو كانت فلانة فابية على الخلع ان كانت  
هذه بنية ان تزوجت فلانة بنت فلان في فلان فصار امرى بيدي هل يبيع فيه روايتان والاولى  
انها لا يبيع لانها ليست نفع من وهدى اليهودي الكحل فبصر الامر بها ولو كانت فلانة فابية على الخلع ان كانت  
النفقة على الغائب في فوايد بعض الامة جعل امرها بيدك وقال في زمان في فافا وهدى اليهودي الكحل  
ان تيري ذمة الزوج او لا تم فطلق نفسها في بيع هكذا ابا شيخ الاسلام برهان (البرين) وصاحب الخط  
وكذا كمال رايه مولانا قاسم الدين اصلاح ابو القاسم عن قال لامرته جعلت امره لثلاث نطلقات  
بيدك ان ابرأني في المهر فطلقت نفسها في المجلس قال ان طلقت بعد ابرأني عن المهر يبيع المطلان والا  
فلا لان النفقة في كل شرطان يبرأني عن المهر **ورأيت في الفاي** امرأة قالت لزوجها تزوجت  
مهرى بك كما اني جعلت امرى بيدي ففعل كك مهرها فام قاله فام تطلق نفسها لانه جعل المهر في  
عن الامر باليد وانه لا يبيع خوفا ذكرته العدة جعل امرها بيدك ان صرحها تطلق نفسها لا يبيع  
على وجه لا يكون بها ففوت راسوه وطلقت نفسها بعد صرحها بيب المهر اما لو قال بغير شرط  
لا يبيع وفيها ايضا جعل امرها بيدك على ان غاب عنها ثمة شهر ولم يبع نفقة اليها فم تطلق نفسها  
تتزوجت فبعت اليها نفسها درهما ان لم يكن هذا قدر نفقتها هذه العدة صرحها بيدك ولو كانت  
نفقة من نفقة فوهبت النفقة من زوجها ففقت العدة ولم يبع اليها النفقة لا يقبل الامر بيدك  
وتزويج الامر اليه خذها فلانا لا يبيع ففرع ملة الكوز ولو لم يبع النفقة ولكن قال الزوج  
بعت النفقة اليها ووصلت اليها وانكرت ببيعها ان يكون القول قول الزوج لانه مدعي الشرط  
ونكر الحكم قال **صاحب المسالك** العدة هكذا سمعت النافعي الامام الاستاذ ثم رجع بعد ذلك  
وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعي ابراء حتى ويكون القول قولها وهو الاصح  
**وفيه من كتاب صاحب المسالك** قال لها اكرهه روزه روزه فابشع ونفقة من يبيسر  
امر تو بدست تو فادام ده روز كر دست واجبا في وصول النفقة خوفا في كويد رايه ام ورو  
فكرت اجاب ربه الله قول قول زنا بانه امر بدست ويهود وراي رول اصل است ورو  
فتفي بركي است **وذكر في النكاح** لو جعل امرها بيدك ان لم يعطها كذا في وقت في تطلق  
نفسها في ثمان فففي ذلك الوقت فطلعت نفسها ثم اضلها فقال الزوج اعطيتك كذا في وقت في  
لها ان تطلق نفسها وانكرت المرأة ذلك فيقول قول الزوج في حق الخلاق في الا حكم بوفيق الخلاق  
عليها والقول قول المرأة في حق عدم وصول ذلك اليها وفي هذا اذا جعل امرها بيدك ان ضرك  
بغير بنية فم تطلق نفسها في ثمان ففكرها ثم اضلها فقال ضرتها بيا في القول قوله لانه  
شكر ضرته الامر بيدك وانه لم يسن اجابة **وفيه في المسالك** في امرها بيدك في مهر من مهر زنا  
راكت اكرهه روز نفقة تو از من تو برسد بعد از ان ما كذا في ثمان ففكرها صارت في ثمان  
مفت المهر في ان لا يملك ان يملك ان تطلق نفسها لانه كذا في ثمان ففكرها نفقة فصار  
كذا اذا طلقها في اذا فتت العدة الاستدراج وقر في الاستدراج وعني قال لامرته اكرهه  
نفقة تو برسان تو بر بدست تو بعد از ان ما كذا في ثمان ففكرها نفقة فصار  
دنت ويكسها بالسر وراي امره نفقة ففكرها في ان لا يبيع امرها بيدك لانه صارت

بشرية ولم يبق لها نفقة فغاب الشرط وقد ذكرنا في قبل في العدة انها اذا وهبت النفقة  
زوجها في وقت العدة ولم يبع اليها النفقة لا يقبل امرها بيدك وفي فرع ملة الكوز بر بدست زنا  
فكذلك اكرهه يكرهه روز نفقة تو برسد ما في خود كذا في ثمان ففكرها نفقة فصار  
بشرية في نفقة من بدست مردى ولكن ان مرد من ماه بدست زنا بر بدست كويد  
من ثمان في زنا بدست من زنا تو اكرهه ما في خود كذا في ثمان ففكرها نفقة فصار  
بن السعد الاستدراج لو ايد والله اعلم **وفيه** نظر لانه ذكرته الزفيرة واما في الحاشية اذا قال  
لامرته ان لم ارسل اليك هذا الشهر نفقتك فانت طالق او قال ان لم ارسل اليك نفقة  
بعد الشهر فانت طالق فارسلها في يدك ان وضعت في يد الرسول لا يبعث لانه قد  
ارسل نفقة رجل اراد ان يغيب غي امرته في سر قدر فطالبت بالنفقة فقال ان لم ابعث  
نفتك من نبي اليعسوب ايام فاحرك بيدك تطلق نفقتك ففكرت ففقت اليها نفقة  
قبل انقضاء عشرة ايام كفي في موضع آخر جعل بصر امرها بيدك في فافا وهدى اليهودي الكحل  
على انه بصر الامر بيدك فانه ذكرها لو قال ان لم ابعث نفقتك في كرت اليعسوب ايام  
فانت طالق ففقت في موضع آخر قبل انقضاء عشرة ايام ففقت في مية **قلت** وهذا  
على ما مر من الاصل على الحاشية حيث لم يقبل العرض وهو وصول النفقة اليها لا على  
ابن راللفظ **وفيه** فخرقات طلاق الزفيرة مروى في سفرى رفت زن را كفت كه بگواه  
از رفتن من سرايد وني بر تو يا حبه باشم ونفقة من تو برسد باشم بر بدست بغير خود  
تو نهادم ما هو وقت ما هو وقت ففكرت في خود كذا في ثمان ففكرت في نفقة بر بدست  
اما هو يا حبه بر بدست لا شود لانه معلق بالشرط وقد مر امرها دون الاخر وفي قول  
الشيخ قال تزوجها هرگاه كه بگواه از رفتن من يا ب شويد كه تو و نفقة تو مني برسد  
از من او قال من از تو يك طلاق مرد كفت هيچ من و غاي بگواه از رفتن من يا ب شويد  
فبصر الامر بيدك ففقت بغيره اذا غي شهر ولم يبع اليها نفقة ولا نفقة **وفيه في قول**  
في نظام الدين اكرهه ما نفقة تو تو برسد ثم امر تو بدست تو نهادم قال المراد في هذا  
نفقة بكم ساهه عاده ذكره طلاق غيبه لرواية قال لامرته ان غنت لك وكسبت في  
شيء يوما او يومين فاحرك بيدك فاذا كفت يوما فالامر بيدك لانه هذا اول الامر **وفيه**  
فتوى اجاب عنها شيخ الاسلام علاي الدين محقق الحاشية في المروية وصورتها قال  
لامرته ان غنت لك شهر فاحرك بيدك اني مرد را كفا سر بر وهدى بصر امرها بيدك  
اجاب بنو الله اعلم **واخيه** في هذه المسئلة بعض شيخ زنا فافا وهدى اليهودي الكحل  
فذهب بنفسه في ان يتحقق الشرط وهو القيمة عنها لان الاتيان بالشرط ففكرها وناسبا  
وقد اذ في حق تحقيق الحاشية **اكرهه الزفيرة** جعل امرها بيدك على ان غاب عنها شهرين  
ثم تطلق نفسها في ثمان فغاب شهرين الا يوبا وضرته السوم الاخر ففقت المرأة نفسها في  
ثم شهرين ثم ففقت نفسها هل يقع اجاب ظهير الدين البغوي قال صاحب الزفيرة وفيه نظر  
لانه الطلاق معلق وقوى بغيره لا يبعثها وهكذا ذكرته في وفي فافا في ظهير **ونظر هذا**











56



























انما قبل ان يبيع الزوج فقد انقضى ولايته فصار كالوكيل مع الموكل **في موقوفات** ٢٥ الحظ  
 زوج ابنة العفوة من ابن كبير لم يزل يبيع اذنه فاجاب عنه ابوهم ثم مات ابو العفوة قبل ان يبيع الابن اليه  
 ولو كان له من العفوة كسرة زوجه يبيع اذنه فاجاب عنه ابوهم ثم مات ابو العفوة قبل ان يبيع الابن اليه  
 في نوادر عن ابى يوسف عن رجل زوج ابنة العفوة من رجل يبيع ثم مات الاب والابن الزوج  
 انما في ما زاد من كسرة زوجه فاجاب عنه ابوهم ثم مات ابو العفوة قبل ان يبيع الابن اليه  
 ثم فصل الكبير في بيعها فاجاب عنه ابوهم ثم مات ابو العفوة قبل ان يبيع الابن اليه  
 رجلا ادركه بالذبح فوجده العقد ثم ان العفوة والمرأة جردا انما في ذلك الرجل يبيع  
 دينه رايه في الاول بائنه في لو جاز الزوج الثاني الاول ولا يعمل اجازته ولو جاز  
 ان يبيع **في موقوفات** ٢٥ زوجا رجلا امرأة ثم عقدت ثانيا فالزوج بائنه في بيعها ولو كان  
 العقدان برضا احداهما لم يكن كذا في الاجازة الا في الاول انقضى بائنه في بيعها ولو كان  
**في موقوفات** ٢٥ فاجاب عنه ابوهم ثم مات ابو العفوة قبل ان يبيع الابن اليه  
 رضى الله عنه وانما موقوف وهذا اذا باع نفسه ضمن القيمة ونفذ عليه في بيعه فاجاب عنه ابوهم  
 ثم انقضى في اذبايع مال الغير لا يخلو اما ان يبيع غنم يبيع اذنه فاجاب عنه ابوهم ثم مات ابو العفوة  
 الزنايم والبيع والوزن في موقوف بغيره بشرط لصحة الاجازة في اربعة ارباع البيع والبيع  
 واما كسرة البيع ولا يشترط قيام التي يبيعها فانها هلك في احد من الاربع لا يفسد الاجازة  
 وان اجازت في اربعة ارباع يكون الاجازة الا في اربعة ارباع الوكيل الى اربعة ارباع  
 كوكيل في بيعه التي التي ان كان فاجاب عنه ابوهم ثم مات ابو العفوة قبل ان يبيع الابن اليه  
 في بيعه شرع الطحاوي **في موقوفات** ٢٥ زوجا رجلا امرأة ثم عقدت ثانيا فالزوج بائنه في بيعها  
 اربعة ارباع سبعة ثمانية لا ينعني بالبيع في الحداية ولو كان التي في موقوف في اربعة ارباع  
 ويكون هذا اجازة بعد الاجازة عقدت لا يكون العرض التي موقوف عليه في البيع  
 اذ كان في اربعة ارباع في ثلثه لا ينعني في موقوف ولو كان في اربعة ارباع في ثلثه لا ينعني  
 باجارة الوكيل في العفوة ينعني في ثلثه لا ينعني في موقوف ولو كان في اربعة ارباع في ثلثه لا ينعني  
 القيمة عند ابى يوسف رحمه الله هو ان الشركة ان كانت بين رجلين فاجاب عنه ابوهم ثم مات ابو العفوة  
 بعضهم واقسموه بغير ان يبيعوا فاجاب عنه ابوهم ثم مات ابو العفوة قبل ان يبيع الابن اليه  
 اربعة ارباع واجازت رتبة جازت عنده التي ما وعده لا يجوز فيك **في موقوفات** ٢٥ زوجا رجلا امرأة  
 في البيع الاول من بيع الزوج الصفي على سبيل الاستمارة في اذنه فاجاب عنه ابوهم ثم مات ابو العفوة  
 التي لا يبعد هلاك الجارية ان يبيع العفوة من العفوة اذها هلك العرض الذي في جانب  
 العفوة في اذنه فاجاب عنه ابوهم ثم مات ابو العفوة قبل ان يبيع الابن اليه  
 انما في روي عن ابى يوسف انه يجوز البيع في موقوف في اربعة ارباع في ثلثه لا ينعني  
 في موقوف في اربعة ارباع في ثلثه لا ينعني في موقوف ولو كان في اربعة ارباع في ثلثه لا ينعني  
 خط من التي في اربعة ارباع في ثلثه لا ينعني في موقوف ولو كان في اربعة ارباع في ثلثه لا ينعني  
 الا انما اذ اعلم بالخط بعد الاجازة ثبت له الجارية اذ لم يرض بالخط كذا في موقوف في اربعة ارباع في ثلثه لا ينعني

Copyrighted material



القبول انه وكل يقضي التخيير كذا ذكره في المصنف باب دعوى مال الشركة في قضاياه ووقفه على  
في الموضع اذا كان الموضع موقوعا في الشركة او في يد احد الشركاء او في يد غيره فانما بعد  
تدبر المشتري ثم ادعى الحكم الا ان كان في يد المشتري او في يد غيره فانما بعد  
بيع ما حزنه لم يصدق في الاصل قال فيه وكذا في امره مذكورة في وجهها وكذا في  
يطلب الحيلولة وادعت الاصل او الاجازة فهو كما وصفت لك **وذكر في المحررات** انه في بيع العقول  
لو اجازت الا لكثرة جهاته ولم يعلم حال البيع جازا لبيع في قول ابو يوسف او لا وهو قول محمد بن  
ربيع ابو يوسف وقال لا يبيع حتى يعلم جهته عند الاجازة لان الشك وقع في شرط الاجازة ولا  
يثبت فيه الشك **وفي قول محمد بن** في قول محمد بن سنان قال سمعت مولانا يباحث عن هذه المسئلة ان  
بيع نصف من الكرم لا يجوز قبل الادراك **والجمله فيه** ان يبيع الكمل ثم يقبل منه النصف فلو باع  
الكمل وهو في يده النصف ثم فسخ العقد في النصف الذي كان في يده ففسخ في الاجازة اجاب نفسه  
انه لا يجوز وفي بيع العقول اذا هلك البيع قبل الاجازة فانه ينظر ان هلك قبل التسليم الى  
المشتري يبطل العقد كما في البيع السابق وان هلك بعد القبض فلا يجوز بالاجازة وللمحكم  
ان يقضي ايها الشا، واما فيما رخصه يرى الاخر في السبل له عليه بعد حال لان التقضي  
فيما منه فاذا حكم من ادها لا يقدر ان يملكه في غيره فاذا اشتراقتين بطل البيع لان اقل الغية  
منه كذا في القين وليس للمشتري ان يرفع ما في يده من البيع ولا يرفع عليه ما في يده وانما اشتراقتين  
البيع فانه ينظر ان كان قبض البيع موقوعا عليه فبفسخه بالفسخ لان سبب ملكه ما في يده في العقد  
وذكر محمد بن عبد الله بن ابراهيم في الرواية مطلقا انه يجوز البيع بغيره ان يبيع وقيل لا وقيل انه لا  
حتى ما في يده من البيع ثم يرفع منه فصار كالمقبول كذا ذكره في شرح الطحاوي **والفقهاء** اذا مال  
الدار فافسخ الباع ثم اجازت بالبيع يرفع لانه بقي الدار بها المرفوعة في قضاياه ووقفه على  
**وذكر في** في ما في يده من البيع ففسخه ببيع غيره ثم هلك الشيء في يد الموقوف ولم يخرج المالك من البيع  
ان علم المشتري انه ففسخه وقت اداء الشيء فانه هلك اجماعه وان لم يعلم كان موقوعا في المرفوعة  
في يد غيره الذي ايضا وانما مال الموقوف في يد غيره ففسخه الموقوف في يد الموقوف  
قبل الاجازة يبطل العقد بالجملة الاجازة فيه البيع على ما فيه ويقتضي البيع للمشتري مثل غرضه  
ان كان شيئا وقيمة ان كان غير شيء لانه يفسخ بغيره وان يرفع البيع في العرض ان كان يرفع  
قبل القبض ففسخه باطل وبعد القبض فاجاز ان كان قبضه باذن المشتري في يد او دلالته ولو فسخ  
المشتري في البيع قبل الاجازة لا يجوز ترفعه سواء قبض البيع او لم يقبض لعدم اذن المالك كذا  
ذكره في شرح الطحاوي **ثم قال في** الاصل عند ان العقود يتوقف على الاجازة اذا كان له خيار  
في العقد وان لم يكن له خيار فانه لا يتوقف وبطل وقال الشافعي رحمه الله العقود  
لا يتوقف على سائر البيع الجواز اذا باع ماله او اشترى او تزوج امرأته او غيرها او  
عقد قسما يجوز عليه لو فعله وانه في حالة الفسخ اذا فعله الغير بغيره يتوقف على الاجازة او  
ما دام خيار الموقوف قبل ان يخرج المالك جازا بغيره جاز ولا يجوز بغيره الموقوف في غيره  
ولو طلق الباع امرأته او قالها او عتي غيرها او عتيها او بوعضها او وهبها او تصدق بها

او زوجه بين امرأته او باع ماله فاجازة ما حزنه او اشترى شيئا ما حزنه في قيمته قدر ما لا يتجاوز  
او عقد عقدا لو فعله عليه حال مفر لا يجوز عليه ففسخه بغيره باطله وانما زوجه الباع بعد البلوغ  
لم يخرج لانه لا يحسنها وقت العقد فلا يتوقف على الاجازة الا اذا كان لفظا حازته بعد البلوغ فيعلم  
الا ان العقد فسخ على جهة الاستبراء لا على جهة الاجازة فلو ان يقول بعد البلوغ او وقت ذلك الطلاق  
او انفاق يقع لا يفسخ الاستبراء ونعم هذا ينظر في بيع شرع الطحاوي والشرع لا يتوقف اذا وجد  
في ذلك المشتري في بيعه او اشترى حر باع له رجل بغيره او كان ما اشترى نفسه او زوجه او غيرها او لم يخرج  
لم يخرج لانه لا يحسنها وقت العقد فلا يتوقف على الاجازة الا اذا كان لفظا حازته بعد البلوغ فيعلم  
فانه يتوقف فانه لا يجوز جازا ويصرف المرفوع الى المرفوع دون الموقوف وهذا اذا اخاف ان يفسد العقد  
او يفسد ما اذا اخاف ان يفسد ما اشترى له بان قال يبيع عبدك هذا من فلان بكرا وقبله فانه يتوقف  
على الاجازة في كل حال ولو قال اشترى بكرا لاجل فلان فقال الباع بعت او قال الباع بعت بكرا  
لاجل فلان فقال المشتري قبلت تغذي نفسه ولا يتوقف وهذا اذا لم يسبق في فلان التوكيل  
ولا الاخر فلو سبق احداهما اشترى التوكيل تغذي الموكل وان اطلب التوكيل الشرع المرفوع ويصرف  
المرفوع اليه ان كان في اهل الشرع نفسه ولا يفسد الى الموكل في شرع الطحاوي **وذكر في**  
العقود اذا اشترى واصاف العقد فانه في وجوه **الوجه** ان يقول الباع بعت هذا العبد  
فلان وقال الموقوف اشترى بكرا لاجل فلان او قبلته فلان او قال اشترى بوقلت ولم يقل فلان  
وفي هذا الوجه يتوقف العقد على اجازة فلا **والثاني** ان يقول الموقوف لفلان او قبلته فلان او لم يقل  
الموقوف بكرا فقال الباع بعت وقال الاخر اشترى فلان او قبلته فلان او لم يقل فلان  
الوجه يفسد العقد على اجازة فلا **والثالث** ان يقول صاحب العقد للموقوف بعت بكرا  
هذا العبد لاجل فلان فقال الموقوف اشترى بوقلت او قبلته فلان او لم يقل فلان او لم يقل  
فلان هذا العبد لاجل فلان فلا يقول بعت وهذا الوجه يفسد العقد في المشتري ولا يتوقف لو  
قال صاحب العبد اني بعت بكرا لاجل فلان او قبلته فلان او لم يقل فلان او لم يقل فلان  
في ما في يده من البيع فانه اشترى بغيره واشترى بغيره فلان او قال فلان ربيت فلان لاني اشترى  
منه العبد لانه اذا لم يكن وكذا ما اشترى بغيره فلا يتعين عقده بالاجازة لانه الاجازة  
يعمل في الموقوف دون الناقد فانه دفع المشتري العبد اليه واذا اشترى كان يبيعها بغيره  
**وفي بيع الزخيرة** في فسخ بيع المالك ما في يده من البيع بغيره بغيره بغيره بغيره  
بكرا او قال الموقوف اشترى فلان او قال الموقوف اشترى فلان او قال الموقوف اشترى  
بعت بكرا لاني اشترى بغيره ولا يتوقف ولا يفسد في الفسخ وهو الصحيح **وذكر في** انما  
اشترى وهو من اهل ان يفسد عليه يفسد عليه ولا يتوقف وانه اخاف ان يفسد في  
له وهذا فصل اختلف فيه المتأخرون **وفي الزخيرة** وفي شراء العقول لو اشترى المشتري واشترى  
فلم يملك الشئ اليه بعد القبض باقنى الزخيرة اشترى منه وقيل الاخر في ذلك ويجعل كانه لا يملك  
بما اشترى ولو علم بعد ذلك ان اشترى لانه فاذ اشترى المشتري دون الشراء لا يملك المشتري  
ان يستره منه بغير رضاه ولو اشترى اختلفا فقال المشتري له كنت اشترى الشراء الا في وقال المشتري

Copyrighted material







































انه لم يعلم بالغيب **وقد** يبيع الزخيرة والعنة اذا اشترى مجردا او اقرب بعض الشيء لم قال  
بعد ذلك لم ارفع الحد ولا تقبل قوله ولا يورث خيار الرقبة كخيار الشرط وخيار الغيب  
ولا يتوقف الرقبة بغير بل يبيع الى ان يوفى باطله وسطل بما يطل به خيار الشرط كالتيسر والاربع  
والهين والعتبة والبيع **وقد** يورث صاحب الخط الشتره عالمه فاحره بعد القبض بطل خياره  
بحرر الاجارة فان باع بعد القبض قبل الرقبة رد عليه بغير معصا او باهوض في كل وجه  
او كسر الرقبة او انتقضت الاجارة لا يعود خيار الرقبة هو المبيع **ولو باع** بعد الرقبة  
في ان ياتي رثته اياها او عرض يبيع او وهب ولم يعلم بطل خياره وان فعل شيئا من ذلك  
قبل الرقبة لا يبطل خياره **وقد** يورث قاضي ظهير الدين باع خيارا بطل خيار الرقبة  
الا ان رواته الحسن وخيار المشتري بطل **وكذا** اذا باع بغيره فاسد بطل خياره ورويته  
حكمه ببيع عند المشتري بطل خياره لان خيار الرقبة يمنع عام الصفقة فاذا تعذر رد المشتري  
باعتلا او بالغيب بطل خياره وان عرض في البيع بعد الرقبة بطل خياره من قول المحمدر  
ولم يطل في قول ابن يوسف **وقد** يورث قاضي ظهير الدين بطل خياره في البيع او في الرقبة  
بعد ما رآه فله الخيار من ان يرد بغيره فلا يلزم له رد المشتري شيئا من ذلك ففقهه بغيره  
او نقد منه بطل خياره **وكذا** ان رسل رسول لا يقبضه فقبضه الرسول بطل خياره بغير ما رآه  
ارسل رسول لا يقبضه هذه الحجة في فتاوى قاضيها انما ذكره في العا به فقد ذكره في فتاوى  
الرواية واجمعوا بان رقبة الرسول بغيره لا تبطل خيار الرقبة في المشتري وفي هذا  
المسلم من المشتري بل ارسل رسول لا يقبضه **وقد** يورث خيار الرقبة في المشتري وفي هذا  
لم يره في فقهه او نقد منه بطل خياره ورويته **وقد** يورث خيار الرقبة في المشتري وفي هذا  
المعصية في بيع الزبادات ان قبض بعض البيع مع العلم بالغيب **وقد** يورث خيار الرقبة في  
ان ذكر لا يكون رضا بالغيب من لا يخط خياره عند ابن يوسف رحمه الله ولو وكل وكلا  
بغيره فراء الوكيل وقبضه بطل خياره ولو وكل عند ابن يوسف رحمه الله ولو وكل وكلا  
قبضه ما رآه لم يكن الوكيل خيار الرقبة وقالا في الوكيل بالقبض لا بطل خيار الوكيل بغيره  
الوكيل بعد الرقبة كما لو قبضه الوكيل قبل الرقبة ثم انقض خيار الرقبة فلو كان لا تبطل خياره  
فوكله واجمعوا في ان خيار الغيب لا يبطل بغيره الوكيل بعد العلم بالغيب **وكذا** ذكره في  
في **وقد** تختلف الرواية في ان باع عام الحاربي اجمعوا ان خيار الشرط وخيار الغيب  
بالوكيل بغيره **وقد** في الزخيرة والصفحة روية الوكيل بشره كروية الوكيل لان  
ان الرسول بالشراء فلا يكون روية كروية **قال** السدر الشامل فاعلم هذا اذا وكل  
انسانا وارسله قبل الشراء فانه رآه ثم اشترى الوكيل او المرسل يجب ان يثبت له خيار الرقبة  
قال وقد اقيمت بهذا والوكيل بالرقبة حلف لا يبيع ولا يبيع روية الوكيل كروية  
الوكيل في لو اشترى شيئا لم يره فوكله ان كان بالرقبة وقال ان رقية هذه الاجابة والو  
كيل بشره اذا اشترى شيئا قد رآه الوكيل ولم يعلم به الوكيل ثبت له خيار الرقبة اذا لم يره  
وهذا اذا كان وكلا بشره شيئا بغيره فلو كان وكلا بشره شيئا بغيره قد رآه الوكيل

براهين

براهين فليس للوكيل خيار الرقبة اذا اشترى **وقد** يورث خيار الرقبة في المشتري وفي هذا  
بشره بعد بغيره فاشترى عند رآه الوكيل فليس له ولا للوكيل خيار الرقبة والذي ذكرناه  
في روية كذا في خيار الغيب **وقد** يورث خيار الرقبة في المشتري وفي هذا  
المدة والتمه طويل وقاد وانه قليل وان تغير فله الخيار في كل حال ولا يصدق في دعوى الغيب  
الا حجة الا اذا كانت المدة في الصفقة فعليه البتة في التغير في البيع اليقيني وقيل ان كان رآه  
غيره فاشترى ثم اشترى فله الخيار **وكذا** روي ان في روية في خيار الرقبة في المشتري وفي هذا  
ملغوش في خياره لانه كما يكون الاردي بكثرة الشيء وهو لا يعلم ولو اشترى ثوبا فلفه ففقه  
رأه قبل ذلك فاشترى وهو لا يعلم انه ذكر الثوب كان له خيار الرقبة ولو رآه في ثوبا ففقه  
ارباع بغيره ثم اشترى الباقي لا يعرف الباقي فله الخيار ولو اشترى ثوبا وقوله الى موقع  
ثم رآه واراد رده فله الى مكانه فيه ثم يرد كذا ذكره قاضي ظهير الدين **وقد** يورث خيار الرقبة  
الشريعة واقعة لو اشترى شيئا وحله الى خياره المشتري ولم يره المشتري ثم رآه  
راود رده خيار الرقبة ليس له ذلك كذا افشاه الغيبة ابو الليث لانه لو رده في الحال  
فيغيره فله بمخرجه يجب ان يرد عند المشتري **وقد** يورث خيار الرقبة في المشتري وفي هذا  
يبيع فلما يره بالغيب في البذل الذي اشترى فيه ان لم يذهب في الرقبة **وقد** يورث خيار الرقبة  
صاحب الخط حوته رد البيع بالغيب او خيار الرقبة او خيار الشرط في المشتري  
قال وذكر الباقية اذا اشترى الطعام وحله الى موقعه افر ثم اراد ان يرد بغيره بغيره  
رقبة ثم رده الى الموقع الذي جرى فيه العقد ثم يرد به الى البائع بخيار الرقبة او الغيب  
قال في فتاوى وقد وقعت هذه المسئلة بمرقند **وقد** يورث خيار الرقبة في المشتري وفي هذا  
كرهية وحمل الجميع الى سرفند ثم رآه سرفند واراد رده بخيار الرقبة او بالغيب في  
بعض ما يرخ سرفند ان له ان يرد وكنت الجواب في الفتوى ليس له ان يرد هنا بل يرد البيع  
الى الموقع الذي جرى العقد فيها فيه ثم يرد منه وهكذا عرضت عليه الرواية في الفتاوى  
في ذلك فوقع كل ذي علم خليم **وقد** يورث خيار الرقبة في المشتري وفي هذا  
غرا بركة وحله الى الكوفة ثم يطلع بها حبيبها هناك واراد الردي قال محمد رحمه الله ليس ذلك  
برده الى الراي ولو كان مكان الترافية اشترى رده الله الى الهاليت نظير الترافية قال ابي  
سعد هذو غم وهما قريبا ولا يري على كماله المونة وكذا في خيار الرقبة **ولو** اشترى جارية  
او فتا وحله الى موقع ثم رآه فاراد رده بخيار الرقبة فله الخيار الى مكانه فيه ثم يرد بغيره  
في خيار الرقبة بين الجارية وغيره **وقد** يورث خيار الرقبة في المشتري وفي هذا  
اذ قال الامام رضى الله عنه وذكره قريب الرواية في فصل البيع المبيع المشتري اذا تعذر  
في المشتري سقط خياره الا ان كان في مكانه اذا اراد ان يرد في مكانه يرد في مكانه المشتري  
الخيار لا يخط قبل الترافية **وقد** يورث خيار الرقبة في المشتري وفي هذا  
فيما ذكره في خياره لا يبطل خيار الرقبة في خياره الرواية بخلاف خيار الشرط لانه لا يفسد  
بالشفقة دليل الرضا وخيار الرقبة لا يبطل بغير الرضا قبل الرقبة فلا يبطل بغير الرضا











الاذا قام المشتري البتة انه كان به هذا العيب عند البيع وان لم يكن له بنية قلنا ان خلفه بالبدعة  
وما به هذا العيب فان كل رد عليه وان خلف فلا فصوله بينهما **وذكر الاستصحاب** في سوط الطهارة  
ان خلفه بالبدعة لم يمسك حكم هذا البيع وما به هذا العيب / وبالله ليس له حق الرد عليك بالبدعة  
التي برعها لانه لو خلف بالبدعة وسلمته وما به هذا العيب ربما يكون العيب بعد البيع قبل التمسك  
فيمسك صاحبه ويطلب حق المشتري **قال وفي كل موضع الذي يحل البيع اذا قام المشتري**  
**البتة على ما ادعى** اذا قال ابيع انا اختلف المشتري بالبدعة فحق العيب ولا عيب في البيع  
يخلف على ذلك لانه ادعى عليه اذ لو اقر به بلزمه واذا انكره لم يخلفه **والقسم الثاني** ما لا يبرئ  
الا الاطباء كالزرق والسلم والحج القدرية وخوها فحق القاضي ان يرد واحد منهم والاثنان  
احوط كذا روي عن بعض المتأخرين **وذكر** بعضهم يرد مسلمين على ذلك لانه قول من لم يقل  
من العدد كما في الشهادة فان قالوا ان هذا العيب موجود فيه وان لا يثبت في مثل هذه الحالة والاشارة  
بغير كون العيب عنده فحق المشتري ان يقيم البتة او يخلفه كما **وذكر في باب** **واعمال اليا** **باب** **الاستصحاب**  
انما في العيب الذي لا يثبت الا بقول الاطباء لا يثبت في حق سماع الخصومة فالمتفق على ان من لم  
يخلف العيب الذي لا يثبت يطلع عليه الرضا لا يثبت في حق سماع الخصومة بقول اقره واحده  
ولم يذكر العولته **والقسم الثالث** ما لا يعرف الا بالاشارة وما يكون في موضع لا يطلع عليه  
الرضا في فعل القاضي ان يرد برة خذله والاثنان احوط فان اضررت ان لا يثبت بها ولا فصوله  
بينها لانه لا بد من ثبوت العيب حتى يتوجه الخصومة خوه وان اضررت بالعيب فلا يرد في ذلك  
لان قولها بانزادها ليس بلزيم كمن يخلف البيع فان كل رد عليه وان خلف فلا فصوله بينهما  
وحيث لا يرد يوسف رحمه الله ان يقضي بالرد بغير قولها لان قولين جهة فيما لا يطلع عليه الرضا في حق  
مردم الله قال ان كانت الخصومة قبل التقضي يفسخ العقد بقولها وان كانت بعد التقضي لا يفسخ  
لان الذي ادعى اياه قالها في ضمان البيع وقولها بانزادها ليس بخبر في ذلك **والقسم الرابع** ما لا يبرئ  
الي خبره كالباق والسرقة فان كان ابيع فكر الاسبغ خصوصية المشتري في ذلك لم يبرئ البتة على  
وجود العيب عند ان اقامها في ذلك لا بنية له على وجود ذلك العيب عند البيع بخلفه  
بالبدعة بعدة وسلمته ومهرق ولا ابقى وما بال بعد البلوغ وفي الجنون خلفه بالبدعة  
بعدمه وما من خط فان كل رد عليه وان خلف فلا فصوله بينهما فان لم يكن له بنية  
على العيب في يومه وطلب بمن ابيع على العلم بخلفه عندها بالبدعة ما يعلم ان هذا العيب حتى عند  
المشتري هذا اوراق اوراق اوراق في الفرائض وعند ايرضا رضى الله عنه لا خلفه لانه لم يمسك  
يتم على اغمم بعد صحة الرخوي وانما البتة على العيب شرط لصحة الخصومة ولم يرد هذا الكلام  
في واقعات عاد الرضا **وذكر في باب** **انما يكون** بالظن من العيوب في الحيوان والحوار في  
والطهارة في سبيل في ذلك الموضع الى اهل النهران افسر بذكر واحد على ثبت العيب  
حق الخصومة والرخوي وانما يفسر بذكر عدلان وشهدا انه قد علم ان هذا البيع يرد عليه  
وما كان بالظن في الجوارى يعرفه الشك ولا ينظر اليه الرضا كالتفريق والرقى فان اضررت اربعة  
واحدة بذكر ثبت العيب في حق الخصومة والرخوي لا في حق الرد في ظاهر الرواية ولو اضررت

عدا

عدا عددا ان اوراق اوراق اوراق في الفرائض عند البيع في كبره ولم يمسك هذا المشتري قال ابو بكر سعيد الدين  
لان يرد وقال ابو بكر الاسف لا يرد ما لم يرد عند المشتري ومما يصح والفتنة عيب كذا الحق  
ولو اضررت عددا على انما هو فوجده في الايراد وفي القلب يرد وانما عيب في الجارية وانما  
ولو اضررت عددا فاقب في يده وقد كان ابيع عند البيع لا يكون لان رجع بقصان العيب عند اهل العلم  
في ايرضا عددا في صنعة رضى الله عنه ولو اضررت دابة فترقت ثم علم بعيبها لا يرد رجع بقصان العيب  
**في فصول** **في باب** **انما يكون** العيب في المشتري ليس له ان يطالب ابيع بالتمسك قبل خور العيب  
من الاباق وانما كان ابيع والمشتري حق في ذلك ولو اضررت عددا فترقت عند اهل العلم في عشرين  
درهم وقد كان سرق عند البيع مثل ذلك كان لان يرد وكذا اذا ابيع عددا ليرادون سيرة  
السرقة لان يرد به لانه سرق رقا وابتا وكذا لو كان العيب ثقب البتة ولم يخرج من ثقبه  
كان لان يرد به عددا في الحلة في فساد في فاضل فان **وذكر في باب** **انما يكون** العيب في المشتري ليس له ان يطالب ابيع بالتمسك قبل خور العيب  
عددا فان في انما صوب ورجع الى مولاه لا يكون عيب وان لم يرد رجع الى مولاه ويؤخر في  
التمسك يكون عيب اذا كان تقوي في الرجوع اليه **وذكر في باب** **انما يكون** العيب في المشتري ليس له ان يطالب ابيع بالتمسك قبل خور العيب  
السرقة واختلف الفقهاء انه هل يشترط اخراج من البلد لكونه عيبا في الاباق **والقسم الثاني** ما لا يبرئ  
من في وفي الوفاء رالاق من البلد الى القرية عيب وكذلك الاباق في البلد من المولى عيب  
وان لم يخرج من البلد لان العيب ما يقضي القيمة وهذا منتهى هذه الفتنة **في فصول** **في باب** **انما يكون** العيب في المشتري ليس له ان يطالب ابيع بالتمسك قبل خور العيب  
الحط لصاب السرقة ليشترط لكونه عيب حتى لو سرق درهما يكون عيب وسواء سرق من المولى  
او من اجنبى ايا لو سرق بعبلا او بطنى من العالين اوراق فله كما سرق ابلاده لا يكون عيب  
ففي سرق من اى كولات لياكل في المولى لا يكون عيب ومن الاجنبى يكون عيب ومما يصح  
وان سرق شيئا من اى كولات لا يرد رجع الى مولاه والاباق في مولاه ولو اضررت بقره  
وقضها فبدرت الى منزله ابيع قال صاحب الحط في فوايد هو عيب فان حذر رضى الله  
ذكر ان قطع السرقة عيب من الرواية وقبل ان كان هذا اقره او خلفه لا يكون عيب وان كان  
ذلك على سبيل الرواى يكون عيب كما في ذم العبد وقال بعض الفقهاء ان هذا في الرواية ليس  
بعيب وفي العبد عيب ولو اضررت عددا فوجده حقا وان كان ذلك ما يرد عيبا كالتفريق  
بالنرد والسرقة وخوها فتوجب وان كان ما لا يرد عيبا حقا كالتفريق بالحوار والبلوغ يقال  
بالنارسية كور في حق وسه زدن وفرد زدن لا يكون عيب ولو اضررت عددا فوجده حقا وان كان ذلك ما يرد عيبا كالتفريق  
على يكون عيب **وذكر في باب** **انما يكون** العيب في المشتري ليس له ان يطالب ابيع بالتمسك قبل خور العيب  
ليس بعيب في العولاه والجارية ولكنه عيب في الدين لانه لا ينقص المالية والسرقة فيها  
قال في ذلك من الفرر بقصان اليه فيها ذكر الاستصحاب في بيع الاصل الرضا ليس بعيب في العبد  
لان نوع في فلا يوجب جعله كونه اكل الرضا او ركن الصلاة قلت كمن افضت ان كان  
ذلك من على سبيل الاعلاء والادمان يكون عيب وان كان يشرب في الكنية في الاجان  
لا يكون عيب كما في زكاة وهذا لان ابيع جماع الاثم وانما اجبى عيبا وسلمته للعقل والله  
وقال على العيب في الكمال ولو اضررت ثورا فاذا هو يباح بغيره رجوته في كركرة في



معدكون عيا ولو اشترى بقره فوجد بها بشره للبني من ضررها فهو عيب هذه الجملة في فوائدها  
حاجب الخط **في القنا** وفي القنا سبعة اقسام اولها ان يكون العيب في وقت البيع وهو ان يكون  
وكا ريكو بفقد لم يدر في خورده ان يكون عيبا في وقت البيع او في وقت الاستعمال او في وقت  
يكون عيبا في وقت البيع او في وقت الاستعمال او في وقت الرد **في المنع** اذا اشترى دابة فوجد بها عيبا  
منه عيب وان كان بكل في الايام فليس عيب **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
كذا اجاب عنه الاسلام الا في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
عجل وان كان في وقت الرد فليس عيب **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
واكون عيبا في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
جاء فوجد عيبا وهو الذي يقع في الطريق في بعض المواضع في غير ما كان له ان يرد **ولو اشترى**  
فرد فوجد عيبا في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
اذا اشترى بقره فوجد بها عيبا في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
اشترى بقره فوجد بها عيبا في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
الكثير اقدم على ذلك **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
فردا فوجد عيبا في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
اصا به صدم فاورده فليس يرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
كذلك لو اشترى بقره فوجد بها عيبا في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
ثم لم يرد له كان سبب آخر غير الذي بينه ان يرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
ابايع هو عيب فاذا كان عيبا في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
التي في الميراث لا في رجل اشترى فرسا فوجد بها عيبا في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
ابايع ان يرد له في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
له ان يرد وقاسه في مسلة الوسم نظير هذا مسلة الوسم فاذا اشترى بقره فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
اسم فوجد عيبا في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
من عشرين اذرع من الكبريت ثم بين ان يرد في اقل من ذلك **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
لا يرد له هذه الجملة في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
ردية لا يرد لها لان الردية ليست عيبا وان وجد بها عيبا او عيبا كان له ان يرد  
**وكذلك** لو اشترى بقره فوجد بها عيبا في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
قبعة الوجه او سواد الوجه لا يرد لها ولو كانت محترقة الوجه لا يرد لها **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
كان له ان يرد لها **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
كان له ان يرد لها في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
تحقق قال محمد بن الفضل لا يرد له في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
او سبب الرد فان ادعى سبب الجمل او سبب الرد فان ادعى سبب الجمل فليس له الا ان  
ويبرها الشان فان قلن في جمل يلف ابابيع ان ذلك لم يكن عيبا وان قلن ليست بجملة فلا

فلا يرد له في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
واما الجمل في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
جارية وقبضها فلم يخف عيبا في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
اذا اشترى بقره فوجد بها عيبا في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
اشترى بقره فوجد بها عيبا في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
حوالي وجعل يكرهه **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
في الاثمة قال ابو يوسف يلف ابابيع بالله لعقبها وسلمها وما بها هذا العيب وعندها حنفية  
محمد يلف ذكرها في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
حاصت قالوا ان كان ابابيع اعطاه في وجهه العيب كان له ان يرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
النوازل اشترى بقره فوجد بها عيبا في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
من شترها ليست فاعل وقال ابو طيغ برى تعة الشتر وقال شيخان الثوري يرد عيبا  
قال محمد بن احمد الله يرد في اربعة اشهر وعشر **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
انما في برها الشان فان قلن في بركها فقل قول ابابيع ولا يرد له وان قلن في شترها فقل قول  
قول ابابيع مع يمينه وان وطئها اشترى وعلم بالوطئ فانه دال على ان عيبا في وقت الرد  
والا لزمه هكذا ذكر ابو القاسم رحمه الله وروي عن ابي يوسف رحمه الله انه يرد لها في وقت الرد  
من فاصلة في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
ابايع كان له في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
من الشتر في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
بكرها في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
بالوطئ فانه يرد وان عرف بقول الشان فقل قول ابابيع ولا يرد له وان قلن في شترها فقل قول  
اذا اشترى بقره فوجد بها عيبا في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
العيب الا اذا اشترى بقره فوجد بها عيبا في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
بعد العلم او قبله لا يرد له في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
رجله ان كان لا يرد له في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
من الغنم لا يرد له في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
الامام في السوي لانه يرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
فان كان عيبا في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
ولو كان لا يرد له في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
يؤا فقل سبب هل له ان يرد كان واقعة القوي **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
جارية وقبضها وقام ابابيع في عيب في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
لم الكبريت في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان  
يزول العيب قال محمد بن الفضل في وقت الرد **ولو اشترى بقره** فوجد بها عيبا فليس له الا ان



ابايع وكذا كس لو اراد ان يبيع فاطمته وحكمه اياها ولم يتصرف فيه فمرد على الرضا  
وجو ابايع فله ان يرد قال الفقهاء ابو القاسم في هذا لا يرد كذا في رجل اشترى دارا  
فباع بعضها ثم وجبها بيا قال ابو حنيفة و ابو يوسف لا يرد ولا يبيع بشئ **رجل اشترى ثوبا** فوجده  
القبض فقال ابايع رده فله ان يرد في كل شيء من قبضه ابايع او لم يبيع او لم يبيع رجل اشترى برودا وكان باعدي يرد  
خبره ابايع ويشتها شرا ولم يعلم المشتري بذلك ثم جاء المشتري بعد ايام بالبرودين وشمل هذا البرود  
انه كان مثل هذا العيب لا يحدث بعد البيع كان له ان يرد والا فاقول قول ابايع ان هذا العيب حدث  
عند المشتري رجل اشترى نخوة فوجده بعض الثياب رها حين قال ابو بكر البجلي رد اكمل او باع اكمل  
لان مرد العيب فامته وان كان حال الثياب ريبا **قال قاضي** ان كان ذلك قبل القبض واشترى النخوة  
بارضا فمرد العيب وان اشترى الثياب ريبا رده المبيع فامته المشتري بغير قبضه وجوب قهوت ابا  
البيع ليدفعه فله ان يرد في كل شيء من قبضه ابايع ان اشترى العيب بربيع فبعه فله ان يرد  
هذه الجملة في ثوب قاضي وشمل خبره رجل اشترى اذا اطلع على عيب في الدار المستقلة في الطريق  
وله عليه السلام في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
برد ثوبه ليس ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
بان فيه ضرورة ويقتضونها اذا عمل عليه العلف في وعاء واحد وكفى والنظر فيها والبيع لان ذلك  
من ضرورة الرد لان الرد لا يبيح فلا يبيح الرد ولا كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
الاتحاف فلو كان له ان يرد بغيره فله ان يرد على ما عليه لا يمكن من الرد لانه قبل وكس في غير  
حاجة وشمل خبره ايضا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
الرجوع فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
والثوب فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
الثنى فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
ينبغي ان يكون هذا فيما اذا لم يقض الثوب في يدي ابايع بل اخذته ووجدها في يدي عدل  
او اذا قضى على ابايع بالرد ينبغي ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
انه هذا قضاء على العيب بالرد ينبغي ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
ثم اطلع على عيب فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
ذكره قاضي في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
اراد ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
انفقه فان راض فليك والافرد فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
يعرض على ابايع فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
فليس هذا بغيره لبيع ولد الرد ولو اوم ابايع المشتري وقال هل يبيع فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
فقد رد **قاضي** في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد

مسألة

رضيت بالبيع فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
وتمتة وكل من اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
لا يبيع الرد بالبيع بالاتفاق سواء قال ابايع ان اقل ذلك لم يرد والمفصل المتولدة من البيع كالسني  
والحال واخذ ابايع في وانه لا يمنع الرد بالبيع في هذه الرواية فان اشترى الرد واراد الرجوع  
بالنقصان وقال ابايع لا اعطيه وكذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
رخصه لانه لم يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
بالبيع ويرفع بالنقصان وكذا يمنع النقصان من السبب النقص والمفصل غير المتولدة كالسني  
والخلة وانما لا يمنع الرد والنقصان من السبب النقص **وكذا** في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
واشوط بولادة الحارثية مات الولد ولم يمت لانه لم يمت فلولادة نقصان وان لم يمت فله ان يرد  
متصلة وفيه عيب ابايع اذا اشترى الرد بسبب الولادة لو كانت الولادة لانه لا يمت لانه لا يمت  
في غير ذلك **وفي قول صاحب المصنف** اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
اشارة بطلان خبره فان كان الولد ميتا وبقيت فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
اشترى بولادة وكذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
وجده عيب فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
ابيه ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
فولدت زال العيب في ثوبه ابايع **وفي قول قاضي** في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
فيه الثوب فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
ايام ولم يعلم المشتري ذكره في المشتري ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
فقد عيب اخر غير الحارثية فيرجع بالنقصان ولا يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
كان له ان يرد وان كان به جرح فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
عند ابايع لانه يرد ولو اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
قال جده في النقصان كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
عند ابايع كان له ان يرد وان كان به جرح فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
فخر بغيره المشتري وقد كانت ثوبه ابايع قال لانه يرد لان سبب النقصان واحد  
وهو نقل الارض وقرب ابي له وكان الثاني من الاول الا ان في ما غالب او كان المشتري  
رفع الثوب عن وجه الارض ويعلم انها سرت يرفع الثوب او يمال العيب الذي هو  
في موضع اخر فيكون الثاني غير الاول ولا يرد وكذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
لا يكون لانه يرد قال القاضي الامام ابو الحسن البصري الجواب المسئلة الجواب والسبب في النقصان  
الامام الا انه يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
قال ابايع في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
بغيره فلم يبيح في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد كذا في رجل اشترى ثوبا فوجده ريبا فله ان يرد  
غير الاول الذي رضى به اذا كان في يدي ابايع ولم يجعل الثاني من الاول اذا كان



































الابائية وكذا قال في قوله مردد يست كبره برني حرام ينصرف الى الطلاق حكم الوعد  
**ولو قال مردد يست راس كبره** ام بمنزلة قوله مردد يست راس كبره **وذكر في العود** لو قال  
مردد حرام است برني حرام لا بد منه في البتة ولو قال طلال الله او طلال ايزد الله او طلال  
البتة او طلال الله **ولو قال طلال الله** على حرام موطنه قوله مردد يست راس كبره  
قال قاضي فانه لا بد من ترك البتة في الكل الا في قوله مردد يست راس كبره حرام  
**وسئل** في الدين النقي عن قال مردد يست راس كبره برني حرام كذا فلا بد من كبره  
قال تطلق امراته وقيل لا يكون طلاقا لان قوله مردد يست راس كبره حرام  
يجب ان يكون بين قال مردد الله ثم اذا حلف بعينه الا انما حلف في فعله انما حلف في فعله  
ولست له امراته فان عليه الكفارة **وان كانت** له امراته وقت البتة فانت قبل الشرط  
لا بد منه ثم بشر الشرط لا بد منه الكفارة لان عينه انصرف الى الطلاق وقت وجودها قال هذا  
ذكر في العود عن الامام في الدين وهو قوله الرجوع عنه وبه كان يقع شئ الاسلام والودعي  
واصله مردد وسعت خبره عن السيد **وسئل** في الامام العلي ادي خبره السيد  
السفر فتوى الامام في الدين في امره انه ان لم يكن له امراته وقت البتة لا يكون طلاقا  
الكلام اما دون لان لا يكون طلاقا عرفا ولم يوجد في الكتاب ولا في الحديث ولا في هذا  
القول طلاقا في الامام في الدين في امره هذا هو لان في ملة في الفتوى الذي لم يقع باكمال  
من غير ان يشرط لقوله الاول **وذكر في** **طالع** وان لم يكن له امراته وقت البتة وتزوج  
امرأة ثم بشر الشرط قال الفقيه ابو جعفر بطلن بقوله كل امرأه تزوجها فهي كذا وهذا في التوبة  
بالتزوج هكذا في فتوى شئ الاسلام والودعي مذكور في المجلد **وروي في خبره** وقال  
الفقيه ابو الليث الاثنى عشرية وعليه الفتوى لان عينة جعلت بين الله وقت وجوده  
ولا تغير طلاق بعد ذلك قلت في خبر الفتوى في زمان ما بينه عن الامام في الدين روي في السناد  
در اية انه اذا لم يكن له وقت حلف بطلن كلامه **وذكر في** **امان** مجموع النوازل رجل لم يطلق انفس  
عندها فقال المروان بن الحارث او قال برني حرام طلال برني حرام فتمزوجها لا تطلق وانما تطلق المرأة  
كانت له عند البتة بمنزلة قوله فاما بطلن لم يقع ذلك على الذي تزوجها **وروي في خبره**  
رحم الله فالح امراته ثم قال كبره حرام طلال برني حرام فتمزوجها لم تطلق وذكر في امان الله  
لو قال المرأة ان تزوجك طلال الله على حرام فتمزوجها تطلق وانما لا تطلق لان تعدد  
اكره فلا بد من ان يشرط بطلاق فاذ كان لفظه كذا لا تطلق فتمزوجها لانها لم تطلق  
موضع الشرط ولا تضر تحت الحرام المذكور في التكرار ولو كانت له امراته وقت هذا  
ثم تزوج فلان تطلق المرأة التي كانت في طلاق فلا بد لانها لم تطلق لانها لم تطلق  
فلان روي في خبره في بطلن طلاق ولا امرأه فتمزوج فلان تطلق المرأة التي كانت في طلاق  
فلان كذا هذا خبر بعضهم ذكر السيد الاجل الامام في الدين السيد الشهيد رحمه الله  
وقيل فانه جميع الظاهرين خصوصاً السني منه في شك في السني فضلاً عن ان يكون  
عالمين عالمين ابن سبب العالمين في الجامع في الفتاوى لو قال مردد يست راس كبره

برني حرام وليست له امراته في حال قال الفتاوى الامام في الدين في قوله مردد يست راس كبره  
اذا حلف في الدين انما راد به تعليق الطلاق في امره فتمزوجها بغيره لان قوله كبره  
بمع فيه بنية الاستقبال ولو قال كل امرأه لا تطلقني الا بعد ان تذهب شئ الاسلام  
رحم الله لا يقع قال السيد الاجل في امر الدين وباقول الاول باخره انما حلف بنية الاستقبال  
واحد ذكرناه وان كان لا يربح نوبة يقع على كل من تطلق بنية الاستقبال في الشئ كذا ذكر  
ظهير الدين الحق في فتاواه وذكر في الزفر عن الحسن الرضا عن كذا في كذا في كذا في كذا  
رحم الله **وعنه** في رايه الله لو قال طلال الله على حرام وله امراته قال في الخبر  
ان لم يكن له نية طلاقاً جميعاً وان نوى ان يطلق امرأته بدين فيما بينه وبين الله ولا يشرط  
الفقه **وذكر في** الزفر فتوى شئ الاسلام والودعي في الامام الخطيب مسعود بن الحسن  
اكتفى بانه يقع الطلاق في امراته منها واما في الزوج قال وهو الاظهر والاشبه بالان  
طلاق شرط في اول الوارثة واليه الي **وذكر في** مقرر طلاق الزفر ولو قال مردد  
يست راس كبره برني حرام كذا فلا بد من كبره وكذا في رايه الله في قوله مردد يست  
كله كل وهذا الحلف في كبره حلف بالطلاق فصار تغير عينه هر جي كذا في طلاق  
اكره فلا بد من كبره وهذا اذا فعل بغيره على كل امرأه تطلقه واليه الي لان قوله طلال برني حرام  
بمنزلة قوله امراته طالع ان فعل كذا وله نوبة وكذا تطلق امرأه واليه الي **وذكر في**  
قاضي ظهير الدين في فتاواه اذا حلف بنية الاستقبال ان فعل كذا وقد كان فعل ولا امرأه  
او كبره جميعاً وان لم يكن له امرأه لا بد منه في لانه جعل بين طلاق ولو جعله بين الله فهي  
غوس **وذكر في** في الدين في كبره حرام طلال برني حرام كذا فلا بد من كبره وكذا  
وروي في خبره است مردد طلاق ثوبه في قوله كبره حرام طلال برني حرام كذا فلا بد من كبره  
واليه الي وهذا موافق لما ذكره في فتاوى طلاق الزفر **قال صاحب** **الوط** سألني عن امرأه  
قال مردد يست راس كبره برني حرام كذا فلا بد من كبره ثم حلف فقال طلال برني حرام كذا فلا بد  
من كبره ذكر الفعل الذي ذكر في البيه الا في خبره حرام طلال برني حرام كذا فلا بد من كبره  
بانه تزوجها ثم فعل ذلك **الحلت** البتة وطلقت الحائض ثلاثاً وطلقت الاخرى شئ واما  
اخبار كذا لان الشرط اذا كان فعلاً واحداً فاذ فعل ذلك الفعل اخلت البتة ووقع حكم  
الودي البتة ومو قوله مردد يست راس كبره على كل امرأه طلاقاً لانه يقع على كل واحد  
فوقع عليه طلاقاً باخلع فصارت مطلقة ثلثا بعد البتة الاخرى وهو قوله طلال  
برني حرام دبره فيها وقد زالت واما المختلعة فتجب الاخرى تكتب المطلقة قبلها قبل المصلحة  
المختلعة ثلث الاخرى شئ وفي الزفر ايضا لو قال ان فعلت كذا فلا بد من كبره حرام  
ذكر فعلاً آخر ثم فعل احد الفعلين وقع الطلاق في امراته ثم فعل الفعل الاخر وهو العود هل  
يوقع عليها طلاقاً آخر في كبره الاخرى قبل يقع وهو الاظهر والاشبه بالان في كذا في كذا  
اذ كان حلفاً وتجب لا يقع في كبره في كبره لو قال طلال الله على حرام وكذا في كذا  
فتوى حرام ان كذا فعلت كذا وكذا دست طلاق امرأته بنية نوى او لم ينوي دخل بها او لم











الفصل السابع والعشرون

20

استعمال الصغير في غير عوض بطريق التمسك والبركافة فمع العوض اولى ولا يجوز  
اجازة غيرهم اذا كان له واحد منهم لانه الاولوية للاعلى الصغير حال قيام واحد منهم  
فان لم يكن له احد من هؤلاء فاجز ذواتهم جميعا ولو في حجره وان كان في حجر ذي  
رحم فمستحب فاجزه اذ اقر بالولاية وان كان في حجره فاجزه لانه



ورأسه حاله اقل من حال الصغرة التي تكون الروح على شرط فان لم يتبدل كل فيما بينه  
وبين الله تعالى ولكن الثاني لا يصدق ويجعل الروح في قدر رأسها وكذا كل ذلك  
الوحي **وذكر في الحط** يعني هذا في حق الوحي فقال ولو بقي ان يتبدل حال الوحي  
وانه يدور في ربه وان يعمل به فبما ربه وان يفيض ويشارك واذا لم يتبدل الوحي على  
نفسه انه يعمل به فبما ربه كان ما انتهى كل له ورثة لانه يدعي الحق في بعض الروح  
في حال الورثة لنفسه ولا يتحقق ذلك الا بشرط فاما شرط الشرط عند الثاني لا  
يعطي له شيء في الروح **وذكر في شرح الطي** وايضا وليس لرب ان يعطي على الوحي  
بال وغيره بال ولا ان يهب له بعضه وبغيره ولا ان يقضي **والثاني** ان يقضي  
حال الوحي والوحي وكذا هو الذي ذكرنا في الجذر وفيه وكذا في الاب والوحي  
الذي فيه الثاني **وذكر في العدة** الوحي لا يقضي حال الوحي ومع هذا الوحي لا يكون  
فيما بينه وبين الحق به القول والثاني يقضي حال الوحي وكذا في الاب والوحي  
انه يتبدل الوحي لانه الثاني على الاستعداد والاكتمال الاب والوحي وفيه هو  
آخر وليس للوحي الذي فيه الثاني ان يقضي حال الوحي فان اقضى في الثاني والاب  
لو اقضى في غيره فالوحي لا يجوز لانه يتبدل وبعضه هو ربه لانه يقضي لانه يكون  
على الاستعداد ولو ادعى جاز فكذا اذا اقضى بل اولى والثاني على اقضى حال الوحي  
والثاني **وذكر في الدين** في افضية الثاني انما يكون اقضى حال الوحي اذا لم يتبدل  
ما يتبدل به يكون غلة للوحي فانه اذا وجد فلا يمكن الاقضى بل يعني عليه الشراء هكذا  
روي عن محمد بن عبد الله وكذا اذا وجد من يدفع اليه مضاربة لانه لا يقع للوحي في الاقضى  
لانه يحل له الروح وكذا انما يقضي من الله لانه انفسه وهكذا ذكرنا وفيه ما ذكرنا  
المتقني وفيه **جاءت** فوايد صاحب الحط وقاضي فان ليس للموحي ان يودع حال الوحي  
الا اذا ادعى منه في حاله وكذا لا يقضي ولو اقضى ما رضى وفيه المستقضي ايضا  
**وفي ما يروي** في الدين الحق الوحي اذا اقضى حال الوحي في قدره الحجة وذكر  
اخر للعدة في الامسكي لا يكون به بالشيء وقف العدة واقضى في فضل في غلة  
الوقف **وذكر في** وما بالانوار وحوز ان يكون ذكر واسعا للموحي انما كان ذلك  
اخر للعدة قلت وسمعت مولانا صاحب الدين العلي نادى عن رتبة الامام  
الاجل محمد بن الدين **الاستدلال** وكان كسر لينة الفقه والنظر في ملاحة السيد الامام  
الاجل ناصر الدين الشهيد رحمه الله عليه انما كان اقضى الى حشر في حارة زمانه  
على السيد الامام ولم يكن في يد شيئا عند حال فاستقر في منقوله في حارة زمانه  
غلاته فلم يقدره فانه لم يكن في يد شيئا عند حال فاستقر في منقوله في حارة زمانه  
عند احرز للعدة واعود على الوقف فانه لم يكن في يد شيئا عند حال فاستقر في منقوله في حارة زمانه  
ابا المتولي فيقول لا الى خلف ولو استقر في الوحي حال الوحي في وقفه رحمه الله  
ان لا يقضي والاب لو فعل ذلك لا يقضي كذا ذكر في العدة **وذكر في** العدة الوحي

الوحي دين نفسه حال الصغرة لا يجوز ولو فعل الاب ذلك كان للفقهاء الاب دين نفسه حال الصغرة  
بمنزلة بيع حال الصغرة نفسه والاب بكت في كل مثل القيمة والوحي لا يمكن الا اذا كان في غير البيع  
**وذكر في وصايا العدة** ولا يجوز ان الوحي لو اراد ان يودع دينه في حال الوحي ليس له ذلك **وذكر في**  
صاحب الحط الوحي اذا استقر في حال الوحي هل يبيع **وذكر في** شيخ الاسلام انه لا يمكن ذلك في قول ابي  
حنيفة رضي الله عنه **وذكر في** شي الامم ان فيه اختلاف الشيخ وقال بعضهم ان كان الوحي على ملك  
والا فلا ولا يقع انه لا يمكن وفيه اقر وما شرح الطي في الاب اذا كان في حال الوحي ان لا يمكن  
في حال الصغرة قدر رغبته ولا يكون نفوسا والوحي ليس له ذلك الا اذا كان في حال الوحي في ذلك في كل  
قدر حاجته **وفي فوايد صاحب الحط** او يقضي الثاني الاب او الوحي اذا باع حال الصغرة  
في دين نفسه يجوز كما يجوز ان يرهقه دين نفسه لانه مطلق القرض في الوحي في دينه في نفسه كمن يبيع  
الامة ونحوه وفي جواز الرهن والبيع بدنه فانه لانه لم يبيع يحتاج الى الحفظ اما بعد او  
يبدل في نفسه فعليه التلف فاذا باع ولم يعرف ثمنه الى دينه فحق عليه التلف ايضا واذا عرف  
الى دينه لا يخش عليه التلف لانه ثمنه فينتفع به البيع **قلت** وهذا تقدير سمعته عن الشيخ ابي  
في رواية المتولي حال الوحي على ما سبق **وفي فوايد صاحب الحط** الوحي اذا استقر في حال الوحي  
تصرف ببيع ثم اتفق على البيع من هذا حال الذي تصرف فيه يكون تبرعا وليس له ان يفتد  
بما له لانه ما رضى فاذ اخرج عن العدة فلم يرضع الا حالي الثاني او الرهن  
الثاني بنظر قامة الثالث والثلاثين من ادب القاضي لسيدنا والوحي شيخ الاسلام  
علاء الدين المتولي في ابي ابي الكفار بولاه الدار القوار **وذكر في** **وقال في الجمع في ان**  
ان استقر في الاب لانه الصغرة يجوز وكذلك لو اقر الاستقر في جاز **وفي الصغرة** الاب  
والوحي لو رهن حال الصغرة دين نفسه جاز في الثاني والثاني ان لا يجوز وهو قول ابي  
يوسف وسوى تسمى الامة السرخس بين الاب والوحي في حق دينها في حال الصغرة قال الا  
بره انها لا يمكن فصار بينهما في حال الصغرة فكذا لا يكون لهما ان يرهقا فحتمل انه في المسئلة  
روايتي **وذكر في** الثاني في اول رهن الوافق ان الاب ان يرهق حال ولده دين نفسه  
**وفي بيع** سيرة الولد لا يجوز **وفي بيع** فوايد صاحب الحط لو جعل الاب مال رهنه الصغرة  
مدرك احرز نفسه عن دين لا يجوز استقر في الاب لا يجوز ذلك **وفي الجمع** الامم اذا رهن  
فباع ولوه الصغرة دين نفسه وقيمة الرهن اكثر من الدين فملك عند الرهن فاني يعني  
الاب بقدر الدين لا اراد ولوهما وقيمة الرهن القيمة لان الاب ان يبيع حال ولوه فلا  
الوحي **وذكر في** حقوق رهن الحط ان الاب والوحي يفتان في قدر الدين اذا كانت  
القيمة اكثر من الدين لانه في حال الصغرة مودع وله حرة الولاية **وذكر في** **وفي ما يروي**  
في بيع فوايد وتسمى الامة السرخس انها يفتان في مال الرهن ويؤتي بين الاب والوحي  
وعند اذكر الحجة في حقها وفي موضع اخر ولو رهن الوحي حاله في البيع او رهنه  
في حال الوحي في نفسه لم يضر ولو فعل الاب ذلك جاز **ولو** استدان الاب والوحي في نفسه  
ورهنه في البيع في دين نفسه جاز ولو استدان الوحي النفقة او الكسوة لاجل البيع وفتي











ونقد الثمن في مال نفسه لا يرجع بالثمن في مال غيره الا ان يشتد له الشراء لولاه لا يرجع عليه وان  
لم ينفذ الثمن في مال نفسه لا يرجع بالثمن في مال غيره الا ان يشتد له الشراء لولاه لا يرجع عليه وان  
ان كان الميت لم يشتد له الشراء لولاه لا يرجع عليه **ذكر في وصايا النبي** اذا اشتري الاب للميت  
ونقد الثمن في مال بنوي ان يرجع به ولم يشتد له الشراء لولاه لا يرجع عليه بالبرص ووصية في  
بنه وبين الله تعالى ان يرجع في مال **ذكر ايضا** الاب اذا اشتري لمغیره ثوبا او طعاما او ثوبا  
ان يرجع عليه قال ان كان له مال يرجع عليه والا فلا **الان** تجسر على المعادة وكسوف فان اشتد  
له عدا او دار او دابة او شيء لا يجسر عليه واشتد له يرجع عليه فانه يرجع عليه ولو كان  
له مال او لم يكن ولما لم يشتد له يرجع عليه **وفيه ايضا** اذا اتفق الوصي على التمسك بماله نفسه  
ومال الميت غاب فهو مطلق الا ان يشتد له فرض عليه او ان يرجع في ماله **وفيه في وصية**  
فان اشتد له لو اشتري لانه الصغيرين وضمن الثمن ثم نقول ان يفسد ان يرجع على الولد في الاثر  
لا يرجع فانه قال في نقد الثمن ان نقد به لا يرجع به عليه كانه له ان يرجع **وفيه** العدة اذا اشتد  
الاب للطعام للميت في مال نفسه وللغير في مال الاب شجرة او شيء **وفيه باب الولية** في مال  
شجرة الطيوي الاب اذا دفع مهر لانه الصغير في مال نفسه ان اشتد وقت الاداء ان دفع  
ليكم يرجع في مال الصغير كانه له ان يرجع ولو لم يشتد اليك ان يرجع لانه ادى دينه لمطالب  
في المال فصار كسائر الديون **وفيه** الا ان ياتي ان لا يرجع تعارفا للميت وفيه فوائد  
الاسلام طاهر من مذهب الاب اذا ضمن مهر لانه الصغير وادى لا يرجع في مال الصغير الا اذا  
شرط الرجوع ولو كان له مال الاب وصي او غيره من الاولين يرجع في مال الصغير **ذكر في**  
زاد في شرح الاصل الوصي اذا اشتري الطعام او الكسوة لبيته بتمهاته الشهود يرجع به في ماله  
وقد ذكر في هذا في فصل الاوقاف **امارة الشراء** فبعة لولها الصغير بالمال  
ان يرجع بالثمن في الولد جازي **ذكر في** ويكون الام يشترط به ثمنه لانه لا يملك الشراء  
لولها الصغير ثم تغير هته منها لولها وقوله وليس لها ان تمنع الصغير من ولها و  
قناوي **ذكر في** رجل اشترى دار لابن ابنه في مال نفسه حال قيام ابيه واشتد له  
ذكر لا يرجع شراؤه لانه لا ولاية له عليه في هذه الحالة لانه اجنب **واذا كانت** يكون تركه  
**ذكر في** قناوي **ذكر في** فانه ولو امر الوصي لرجل بانه اشترى له شيء في مال الميت فاشتد له  
لا يجوز خلافه اذا اشترى لنفسه في خلاف ما اذا باع مال الميت في غير ما امره او بغير  
وهكذا ذكر في العدة **ذكر في** ايضا ولو وكل الوصي رجلا بان يشتري في مال الصغير  
الرجل الوصي لا يجوز الا اذا كان الوصي حاضرا وقيل كما قلنا في الاب **وفيه** قناوي  
قناوي **ذكر في** ولو طبع السلطان في مال الميت فاعطاه الوصي شيئا في مال الميت فاعطاه  
في دفعه لظلم في غير ما طبع في لاجبني وان كان يقدر بغيره **وفيه** في النوازل  
وصي حال الميت في جابر ويخاف ان لم يسهل شراؤه في يده فخير من مال الميت لا فانه  
عليه وكذا انصار **ذكر في** رجل اشترى في الوصي بالثمن واخر بالف ومائة  
ولكن الاول احل في الثاني يسعه في الاول وكذلك لو ارسل رجلا بالثمن

بنه

بنه ماله والا فربما جبر بغيره والا اول احل بوجوه في الاول وكذلك في الوقف  
**افراد الوصي على الميت** بدني او غيره او وصية باطل الوصي اذا صاح عن حق الميت  
الميت او عن حق الصغير على رجل بان كان المرفاع عليه فورا بماله او عليه ميت او كان قضي عليه  
بذلك لا يجوز له الوصي على اقل من الحق وان لم يكن كذلك يجوز ولو صاح الوصي عن حق  
يدين ان في الميت او في الصغير كان للميت في ماله دعواه او علم القاضي بذكره فان  
الصالح وان لم يكن كذلك لا يجوز **وفيه** مسوط **ذكر في** اذا كان الصغير دين  
فصاح ابوه او وصية على بعضه وضط عنه ان كان الدين واجب بمائة الاب او الوصي  
بمع الخط وبنه على مائة مائة ومجهرهم الله **ذكر في** اذا اشترى عن الميت وان لم يكن  
بما قد لا يرجع لانه تبرع بماله ولو صاح على الدين على مال اخر كان بقيمة او اقل بانباع  
انسان في يجوز وذكر القاضي ابو الليث في صلح الاصل **فان ادعى رجل على ميت** في داره  
حقا او في عتقه دعوى فصاح الاب فمضى وجب من اما ان يكون للميت بنية او لم يكن  
فان كانت جاز صلح الاب في مال ولله بقدر قيمة الدعوى او بزيادة قليلة يتعاقب  
اناس فيها لانه بمنزلة البيع ويجوز بيع الاب بقدر القيمة او بزيادة قليلة ولو صاح  
في مال نفسه يجوز قليلا كان او كثيرا وان لم يكن للميت بنية لا يجوز العلم الا في مال الاب  
**ولو كان** للميت دين على رجل او دعوى فصاح الاب على مال قبل فانه كان لا يستل  
والا فمكر جاز حكمه وان كان الدين ماله او ابنته او بالاقارب كان صاح على ما  
يتعاقب اناس في ذلك جاز بمنزلة البيع وان خط فقار لا يتعاقب فيه لا يجوز فان  
كان الدين واجب بمائة الاب جاز صلح على نفسه وبنه بانه بقدر الدين عند  
الدين حيفة ومجهر عندي يوسف رحمه الله لا يجوز **والوصي** في بيعه ذكرنا  
كلاهما ولو كانت الورثة صفارا او كبرا او كانت دعواهم في دار فصاح الوصي  
بقدر ما يتعاقب اناس في ذلك جاز عندي حيفة في نصهم **وقال** لا يجوز الاب  
نصيب الصغار فامة ومو نظير الا خلافة في ابيع ولو كانت الورثة كبرا او  
يجوز صلح الوصي في شيء الا اذا كان في حصة الوصي في العروش ويجوز في  
العقار ولو كانت الورثة كلهم صفارا فادعى ان في دارهم دعوى فصاح  
الوصي في احوالهم على شيء فان لم يكن للميت بنية لا يجوز العلم وانه كانت له بنية  
جاز بقدر ما يتعاقب اناس في ذلك ولم يذكر في الكتاب ان البنية قامت عند القاضي  
او عند الوصي فلو قامت عند القاضي فلا يشكل ان للوصي ان يصاح في ذلك لانه  
قد ظهر حق المدي في المدي ولو قامت عند القاضي الوصي فامة بكم اشاخ  
فيه **ذكر** عن سداد بن حكيم انه كان يقول اذا ادعى رجل على الميت دينه ووجد  
القاضي ذلك باقرار الميت او بتمهاته شهوده واعلمه كانه له ان يعفي الدين  
وذكر عن خلف بن ابوب انه كان يقول ان ثبت عنه بالاقارب فانه يعفي وان  
كان له شهادة فلا يعفي وروي عن جعفر بن ابان انه قال لا يعفي في الوصية فكل



















فواهر زاده هذا التبريد في باب لم يمتد في مملوطة في المملوك العبد و نحوه اما الذي لم  
قيمة مملوطة كالنعم وغيره فادركه في باب **لا يمتد** في المملوك لان هذا مما لا بد من ان  
تقوم التوقيف لانه اذا بدلت في تقيوم الموقوف ما يحتاج الى تقيوم وهذا الاحتياج الى تقيوم  
هكذا ذكره **بقي الموقوف** ثم في موضع يعني الحياطة البيرة والغني البيرة ان يكون موقفا  
اذا كان باقيا **اما** اذا كانت الحياطة والبيرة فاحتج بمقتضى البيرة ان يكون موقفا  
كما ينبغي في التوبة اذا كانت قدر الدرهم لا يمنع جواز المصلحة فيها فاذا زادت منع ولائها  
فاذا زاد قدر الدرهم عن الزيادة لا يبلغ قدر الدرهم فيكون موقفا لانه انما يكون موقفا اذا  
كان باقيا ذكره فواهر زاده رحمه الله في كتابه والله اعلم بالصواب

**الفصل الثاني والعشرون**

في مسائل التركة والورثة والدين في التركة وما يتعلق بذلك في المسائل وفيه بعض احكام الوقف  
صلح المصداق اذا كان على الميت دين مستوفى لا يجوز البيع والقسمة لان التركة لم يملكها الوارث فان لم  
يكن مستوفى لا ينبغي ان يباع بالمعقود منه فيقدم حاقبة الميت ولو فعلوا قالوا يجوز **وذكر**  
اكثر في في القسمة ان لا يجوز استحقاقه **بقي** فسمي المحدث اذا قسموا التركة في  
دين فحبط ردت القسمة وهذا في الدين الحبط ظاهر لانه يقع التمسك فتمنع التفرق **وذكر**  
الحبط لتعلق حق الغواة بالتركة شيئا ولان القسمة مؤخره من قضاء الدين حتى الميت منع  
لا يمنع رد القسمة بطل الغواة الا اذا بقي من التركة ما بقي من الدين فاذا قسمت في جازت لان الغواة  
الى بعض القسمة في انما موقوفه فاذا بران الغواة بعد القسمة او ادت الورثة في احوالهم بقدر  
وشرهم او ادي وارث من ماله بشرط ان لا يرجع في التركة او ضمن اجبي الدين بشرط ان لا يبرأ الميت  
يكن القمان في اصل القسمة **او ضمن** وارث بهذا الشرط او بشرط ان لا يبيع الميت ولا جازية فارت  
القسمة **لزال** المانع فلا خلاف ما اذا كان الثمان في اصل القسمة بحيث لا يجوز لان البيع شرط  
بهذا الشرط **باب** وكذا القسمة في الموقوف في التركة المستفزة بالدين يطالب الوارث بفسا  
الدين **واذا ضمن** في مال آخر لا يبيع منه بل يبيع التركة موقوفه بدينه في التملك الوارث في  
بوعات وتركه انا وعبد وعبد من مستوفى قادي الوارث الذي ثم اذن للمعدية التي اوتوا  
لا يبيع لانه لم يملكه وانما ملكه اذا ابراه الغريم الميت او ادي الوارث من ماله يبرأ بان قال ذلك  
وقت الاداء او ادي من ماله مطلقا يتوجب ذلك في الميت فيصير التركة موقوفه بدين  
فلا يملكه وفيها ايضا **واقال** الى الحاج ان استغرق التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث  
لا غير لا يمنع الارث **وذكر** فافهم في فافهم الوارث يطالب بدين الدين اذا كانت التركة بدين  
فان قضي من مال نفسه كان له حق الرجوع في التركة ويصير موقوفه بدينه وان لم يقبل وقت  
القسمة انا اقمي لا يرجع في التركة في باب **ابني** في العلم **باب** انما في ائمت الدين في الميت  
خفية الوارث او الوصي يجوز وان لم يكن في يدها شيء من التركة فانه لا يثبت الوارث في التركة  
مما يمكن من اعداها الميت عند الظهور فانه قال الوارث لم يملك الا في شيء من ميراث ابيه فانه موقوف  
فلا شيء له وان كان كونه وقال لا بل وصل اليه كذا من المال خلفه في الميت فانه خلف لا شيء له وان كان

في حكمة بده فعلية اجر الشئ انما يبلغ وفيه سائر الاجارات اني سدة اجرام مثل الانوار على  
بل ينقص عنه **وذكر** **باب** ما يتسلك المزارع والمامل من مزارعة البسوط اذا استقر في الارض فذكر  
لها م بيت وقبض الارض وزرعها قبل ان يدفع انكر الى الارض ثم استهلك انكر البزق في بدها وحكم  
فعل في است جرض الارض لان الاجارة تعلقت بعين تلك الحظيرة فاذا هككت قبل القبض انقص  
العقد كما في البيع وانما يجب جرض المثل ههنا لان الاجارة اذا انقضت في جرض المثل جرض راسه في مال  
الآخر وهو منفعة الارض فلي غرض في رد المنفعة يجب عليه قيمتها وفيه التجريد البرهان **باب الاصل**  
في الاجارة انما لا يجب الاجر بمجرد ان تمكن من الاستيفاء والمنفعة وانما يجب تحقيق الاستيفاء بشرط  
ان يوجد التسليم الى المستاجر من جهة الاجر وفيه الاجارة العلفية يجب الاجر بمجرد ان تمكن من الاستيفاء  
مستقلا لكن بشرط ان يوفقه في الحق في المكان الذي اضيف اليه العقد فيجوز ان لا يبرأ بوجا  
ليزك في المرفق في منزله ولم يبركها في معنى اليوم وجب الاجر لتمكنه من الاستيفاء في المدة في  
المكان الذي اضيف اليه العقد وهو المملوك اذا تمكن من الاستيفاء في غير المكان الذي اضيف اليه  
العقد في المدة او يمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد ولكن في غير المدة لا يجب الاجر  
في احوال جردانه بوجا يبركها فان خرج الممر فيك في بيته في معنى اليوم لا يجب الاجر وان كان في الا  
سنة ولكن في غير المكان الذي اضيف اليه العقد لان المكان الذي اضيف اليه العقد في الممر ولا تحقق التركة  
فان خرج الممر والارث في بيته وان ذهب بالارثة الى ذلك المكان فان خرج الممر ولم يبركها في معنى اليوم  
وجب الاجر لتمكنه من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد في المدة فان ذهب بها الى ذلك المكان  
فان خرج الممر في معنى اليوم ولم يبركها لا يجب الاجر وان تمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه  
العقد ولكن في غير المدة **المقرون** اذا سكن دارا مستقضى او استغل حماره يجب اجر الشئ لانه انما كان  
بدها بدها بدها عن منفعة التفرق لا يجزى فيجب اجر الشئ ولو بعث الحمار في هذه المدة الى  
اسره فحكم بضمنه لانه في بدها بجارة فاسوة فان كان بدها بجارة فاسوة بغيره في المدة فان كان  
في احوال التفرق انما الله تعالى **باب** اجارة فاسوة فاسوة لا يملك ان يبعث الدابة الى الشارع فلو بعث  
وهكس اعني وقدر ذكره في باب مستركة المامل من مزارعة الاصل استقر اجارة فاسوة لا يملك  
ان يدفع الى غيره مزارعة سوا ذلك البذر في جهة او في جهة المامل **ذكر في الموقوف** وفيه  
استقر اجارة فاسوة وقضه ثم ارجو من غيره اجارة في جهة فافهمت الدار من سكن  
الثانية ضمن الثانية نعمان ما يخدم ويكون الثانية بمنزلة الناصب ولو كانت الاجارة الثانية  
في جهة فاسوة بمنزلة الناصب وقيل استقر اجارة فاسوة لا يملك الاجارة التي يملكها  
بشأن الاجر استقر الناصب اذا ارجو من غيره وقيل بل يملك ان يجرها في غيره اجارة في  
بعد القبض ببيع بيجا فاسوة بملك المشتري ان يبيع بيجا في الاول بملك  
تحت الاجارة الثانية وبيع بيجا فاسوة لا يملك ببيع المشتري لان الاجارة تفسخ بعد  
ولا كذلك البيع وانما لا يملك الاجارة في مسألة المدة لانه في ذكر المدة في جرد المدة لا يعلم  
وهو الشرط فانت عارية والمستقر لا يملك الاجارة ولو استقر جردا اجارة فاسوة في الاجر







اجازة فاسية حق الطيس لاستيفاء الاجرة المعلقة **واذا مات الاجر** هو احق بثمنه من سائر الغناء  
ذكره آخر باب البيع ان سدد القرض في بيع الجاهل اذا استاجر عبد الخمره شهر اجارة ورطه في  
في قبض العقد وجعل الاجرة ثم نقض الاجر العقد فكم الفاعل له ذلك لم يمتد حق جسد العبد ولا  
سترداد الاجرة فلو مات العبد بعد موت امانته لانه بطل الفسخ فعاد الاجر الى مالكه **والسنة**  
في اجازة امانته فكذا لو مات الاجر فاسد بدينه كان للمشتري ان يفسخ العقد **والسنة** في الجاهل  
يدستحقه على الجاهل قال ولو كانت الاجارة فاسدة بدينه كان للمشتري ان يفسخ العقد **والسنة** في الجاهل  
ليس له حق الجسد ولا يكون احق به من سائر الغناء ولو كانت الاجارة فاسدة بدينه كان للمشتري ان يفسخ العقد  
له حق الجسد الخاليين **ولو مات الاجر فهو احق** به من سائر الغناء **وفي هذا الباب ايضا**  
مسئلة البيع المتعلق قال لو كان لرجل على رجل الف فاشترى منه بذكر الدين عبداهما فباع  
بما رايه ثم نقض البايع البيع ليس للمشتري ان يفسخ العقد فيسوقه على البايع في الدين لان  
الدين ما وجب بقوله هذا العبد وحكم الفسخ بل كان واجبا سببا آخر فلا يكون له حق  
لاستيفاء الدين فلو مات البايع وعليه ديون كثيرة لا يكون للمشتري احق به من سائر الغناء لانه  
لا اختص به لانه لا يبيع ان كان يبيع به وفما كان كذا يستبدد مستحقه شرفا ولو كان البيع  
جائزا **والسنة** في الجاهل كما كان له حق جسد البايع لاسترداد الثمن ولو كانت البايع كان هو احق  
به من سائر الغناء والفقير ان يبيع الصحيح حصل الفسخ بعد قبض البايع الثمن وكان بائنه  
حق جسد البايع لاسترداد الثمن **وفي البيع الفاسد** حصل الفسخ قبل قبض البايع الثمن فلا يكون  
له ذلك بيانه وهو انه من باع العبد على غيره من الدين بغير صحيح فقد وقع البيع بغير  
الدين لا بغيره والبيع الصحيح يوجب انفس العقد فمكس البايع في ذمة المشتري مثل  
ما للمشتري عليه فلو كان قضا فصار بائنه بائنه للمشتري حكمه **انما صفة البيع** انما هو ان يبيع  
ابايع شيئا في ذمة المشتري فلا يبيع بائنه للمشتري حكمه **وذكره بعد الباب ايضا**  
بعد مسئلة البيع مسئلة الرهن فقال **ولو كان رجلا** اخذ من رجل رهنا فاسدا به  
منه نصف داره شيئا او نصف عبدا في ان يقرضه بهذا الرهن الف فقبض الرهن  
اعطاه الا الف فاستهلك الفريخ اقال ثم نقض الرهن الرهن حكم الفاعل فله رخصته ان  
يجس الرهن في يستوفيه الدين الذي رهن به لان الرهن انما استقر باليد على الرهن  
بقابلة الدين الذي اقرضه فله حق الجسد لاستيفائه كانه في البيع وكما في الرهن الجاهل  
اذ انما سعى الرهن فله هو حكم الرهن في يد الرهن بعد الفسخ فيمكنه الاقل من قبض  
ومن الدين فيمكنه ان يبيع الرهن بطل الفسخ فعاد الاجر الى مالكه والرهون  
كان مفقودا الاقل من قيمته ومن الدين فكذا ولو كان الرهن وعليه ديون كثيرة فله رخصته  
اخذ به من سائر الغناء في يستوفيه دينه لان له على الجاهل يد مستحقة على ما ذكرنا  
قال هذا اذا كان الرهن الفاسد بقابلة الدين فلو كان الرهن بدينه كان على الرهن  
قبل ذكره المسئلة في الجاهل لا يكون للمشتري حق جسد الرهن في يستوفيه الدين  
كان في الرهن الجاهل بدينه كان عليه قبله اذا تناهى الرهن لا يكون للمشتري حق الجسد

لا يستحق

لا يستحق الدين والجاهل به من سائر الغناء **واذا مات الاجر** هو احق بثمنه من سائر الغناء  
لا يستحق مال وجب بثمنه اخرى فان مات الرهن وعليه ديون كثيرة كان هو اسوة الغناء لانه  
لست له على الجاهل يد مستحقة على ما ذكرنا وقال ولو رهنه بدينه من سائر الغناء  
ان يخذ ذلك الرهن في الوصين جميعا لان رهنه باطل بخلاف ما تقدم لانه فاسد غير  
باطل **وذكره** المحيط كل حكم في الرهن الصحيح فهو حكم في الرهن الفاسد هكذا ذكره الجاهل  
وشرح القديري وذكر ان الرهن في ان المقبوض حكم الرهن الفاسد لا يتعلق به الثمن والمقبوض  
حكم الرهن الباطل لا يتعلق به الثمن اصلا بالاجماع **وفي هذا الباب ايضا** في بيان التفريق بين  
ذمة الرهن الفاسد وهو رهن المشتري للرهن ان ينقض كبايع الفاسد ولو حكمه في يد الرهن  
انما هو عند القديري وفي الجاهل على الجاهل انما هو الرهن الجاهل عن ابي يوسف رحمه الله **وهي**  
من آخر عدلية القادة بالف عيان ان الرهن صان للفصل فانه رهن فاسد **ذكره** في آخر الفصل ان  
في رهن الجاهل فانه لا يكون له رهن ما يكون مفقودا لكن يوصف الفاعل كانه سدد في البيع وشرط  
انقاذ الرهن ان يكون الرهن حالا وانما يملكه فحقه في كل موضع كان الرهن حالا وانما يملكه  
مفقودا لانه فقد مضى شرط الجواز في عقد الرهن لو وجد شرط الانقاذ لكن يصف الفاعل  
لانعدام شرط الجواز وفي كل موضع لم يكن الرهن حالا او لم يكن اقل بل بالرهن مفقودا لا  
ينفذ الرهن اصلا هكذا ذكره المحيط وذكره رهن الجاهل ولو كان الرهن اقل بل بالرهن  
مفقودا هو حكم هذا الرهن حكم الرهن الصحيح فيمكنه الاقل من قيمته ومن الدين في  
المشتري فلا يعطاه بائنه رهن ثم يبيى انما هو او المشتري في ذمة موصوته واعطاه بائنه  
ثم يبيى انما هي فانه يمكنه فمفقودا وكذلك لو اشتري عبدا ورهنه بائنه رهن ثم يبيى انما  
هو او المشتري فانه يمكنه فمفقودا لان فاعله بغيرها رهن ثم يبيى انما هي فانه  
الرهن فانه يفرح الاقل من قيمته الرهن وجاهل رهن به ولو استجر اجرة او مضافة واعطاه  
بالاجرة رهنه فحكمه بغيرها بغيرها فانه **رهن** فتاوى فافهمه ولو استجر مسلم  
خلا او اطلق بائنه رهن ففقد الرهن في يده ثم ظهر انها كانت فورا بغيره الرهن  
لو اشتري عبدا ورهنه ثمنه رهن ففقد رهنه ثم ظهر انه كان حرا لا بغيره شيئا لانه رهن باطل  
والاول فاسد **وفي فتاوى الديناري** اذا رهن مسلم من مسلم شيئا فخره وهكذا الرهن عند  
المريض لا يتعلق الثمن بهلاكه وهذا الرهن باطل ويكون امانته عند ولده ان يسترد في الرهن  
فانه حكمه لم يكن لكل واحد منها على الاخر شيئا وهكذا الحكم اذا كان الرهن مسلم والرهون فاسد  
فله رهن باطل وللرهون ان يسترد وليس للمريض شيئا ولو كان فاسدا في يده فله رهن  
وبينكمه بطل الفسخ او بغيرها ان اشتري فحكمه فاقية لو حكمه وفيها ايضا في الرهن الفاسد  
الى المسلم او ذبي او يبيى الرهن باطل **وفيها ايضا** لو اشتري شيئا بدينه واعطى  
بها رهن كان باطلا لا يتعلق به الدين ويجب ملكه في الذمة والرهن غير نافذ الجاهل  
الذمة ذكره في طهين رهن فانه **ذكر شيخ الاسلام** فلو زاد الرهن بالاجرة  
باطل فمفقودا كانت الايمان او غير مفقودا وقال الامام غياث الائمة السرفس الرهن بالاجرة



على ثلاثة اوجه **الوجه الاول** هو الرهن بعينه في امانته كالوديعة وكل شئ يعوامانة فانه باطل ولو هلك  
قبل الجس فكذلك امانته ولو هلك بعد الجس هلك مضمونا على الثاني الرهن بعينه في مضمونه بنسبة  
المضمون وانما يبيع فان هلك الرهن بغيره قبل استرداد العين لا يبرئ مستوفيا المعنى وبغيره الاقل  
قيمة وفازت به ويسترد العين ولو هلك العين قبل الرد فانه ليس الرهن بغيره العين وانما هو  
الرهن قبل الشيء الثمن ما رستوفى للمفاد اذا كان في قيمة فانه **الثالث** الرهن بعينه مضمونه  
بغيره كالبيع بغيره بالبيع وان لا يجوز قال وذكر محمد رحمه الله ان كان بالعرف انا المشتري اذا  
اقتضى ان يبيع رهنه بالبيع جاز وله منه جنة يبيع بغيره فان هلك بغيره يده قبل قبض البيع هلك  
بالاقل من قيمته ومن قيمة البيع والبيع بغيره باطل بطلان كذا ولا ان يبيع المبيع اذا اوفى عنه فله  
ايضا من الاقل بطلان كذا الرهن بغيره ولو هلك المبيع قبل القبض والرهن قائم بطلان البيع بطلان كذا  
قبل القبض ويجوز ان يشتري ان يرضى ولو هلك بغيره يده قبل الرد فعليه ضمان الاقل للبايع ولا يطل فانه  
بطلان كذا البيع وبطلان البيع **وذكر في رهن العين** ان الرهن بالايدي ان اعفونه بنفسه جاز في نفسه  
والمنزوح عنها وخودك **وذكر في الاصل** اذا اقبل بنفسه رجل واعطاه رهنه بغيره ففقد الرهن  
لم **وذكر في الرهن** ثمره فيها ففقد من اودع الرهن بعينه مضمونا بغيره استغناؤه في ماله  
الرهن وكذا الرهن بالدرن بطلان خلاف كذا فانه **وذكر في الرهن** بالشفعة وبالعارة وبالماله  
والاجارة باطل ففي بعضه عدم الثمن وفي بعضه لا يمكن الشفعة وفي ماله الرهن **وذكر**  
**رهن ثمنه** فانه ان اشترى ثمنه وله قبل وموتة واقترا المعين المستعير **رهنه** بغيره العارية جاز  
وان اقتضه رهنه بغيره العارية بغيره لا يجوز ولو اقتضه رهنه في المستعير بالعارية لا يجوز وقال  
**وذكر في الرهن بدين القابل** **المقبوض** بكم الحقة الفاسدة مضمون هلكا **وذكر في القاي** **وذكر**  
**في ضمانه** الحيط **وذكر في بيع الاسلحة** فواخر زاده ان صورة الحقة الفاسدة كثيرة منها اذا اوفى  
لا يبين شئ من الغنة فاذا قبضت المالك قبل القيمة ويكون مضمونا عليها **وهكذا**  
**ذكر في القاي** المعري وقال وبه ينفذ **وذكر في العقد** والحقة الفاسدة مضمون بالقبض **وذكر**  
ثبت المالك للموهوب له بالقبض هو الخ **الصدقة الفاسدة** كالحقة الفاسدة **وذكر في القاي**  
**في طهر الدين** ولو هوب نصف دار غيره مضمونة ودفع اليها الدار اليه فباع الدار  
له لا يجوز بيعه ومضمونة من يبيع هبة لم يقبضها قال وهذه المسئلة دليل على ان هبة الشئ  
لا ينفذ المالك عند اتمام القبض به **وذكر في الائمة السرف** في مفارطة الميسر فاجاب  
هذا **وذكر في** واقعت الناطق ان هبة المتاع في يده لا ينفذ المالك عند اتمام قبضه رهنه  
**وذكر في** بعض الشئ ان يبيع وجوب الثمن في الحقة الفاسدة **روايات** وكذا ذكر  
ما صاب الحيط في قوايد قال نفقة الموهوب هبة فاسدة اذا قبضها الموهوب لم يملكه  
فيه روايات **وذكر في الواهب** **والاخرى** على الموهوب له بناء على ان الحقة الفاسدة  
تعمل بغير المالك التعلل الشئ به فيه روايات **وذكر في** رواية ينفذ فكون على الموهوب له **وذكر**  
**رواية** لا ينفذ فكون على الواهب **وذكر في** كون الموهوب مقصودا وخفرا وقت القبض  
لا وقت الحقة فتح ولو هوب نصف الدار ثوبا ولم يملك فتح وهب النصف الا فرس المكل

جاز ذكر

جاز وكذا ذكر في طهر الدين **وذكر في باب البيع الفاسد** في شئ من شئ الاسلحة ان يملك  
البيع بغيره باب الحقة حالة القبض مانع حقة الحقة وحالة العقد لا يبيع **واقتضى** **هبة** المصالح  
قبض وفيه المسئلة لا يكون قبضا **وذكر في** فافني طهر الدين والشئ الطاري ينفذ الحقة ونفذ  
الحقة الرهن والشئ الطاري في الحقة ان يرجع في بعض الحقة شائبا اما الاستحقاق فانه لا  
المكل لا يبيع فانه **وذكر في** في الشئ في فصل على حدة ان الله تعالى **وذكر في قوايد بعض**  
**الاشياء** الحقة الفاسدة بغيره المالك القبض وبه ينفذ ثم اذا ثبت المالك هل ثبت ولا في الرهن  
لواهب فيها اذا هوب هبة فاسدة لذي رهن حرم منه قال كانت واقعة الفتوى وقت  
في الحقة المصالح في الدار **واقتضى** بالرجوع وهذا الجواب مستقيم لان بيع قول من  
لا يري المالك بالقبض في الحقة الفاسدة فانه **وذكر في** من يري ذلك فكله ايضا لان  
المقبوض بكم الحقة الفاسدة مضمون على ما مر فاذ كان مضمون القيمة بعد الملاك كان مضمون  
الرد قبل الملاك فيمكن الرجوع والاسترداد في **وذكر في** فافني طهر الدين هبة ان اقبل  
يجوز هبة الشئ لولا لا يجوز والاصل في جنس هذا المثل ان الشئ ان الموهوب بغيره  
الواهب بغيره تمام الحقة لان القبض شرط **وذكر في** **الاشغال** بغيره الواهب بالموهوب فلا  
يبيع تمام الحقة فانه وهب جواقة طعام لا يجوز ولو هوب طعاما بغيره جاز ويجوز  
هذا نظيره وفيه الزيادة ان الشئ الى القاي **وذكر في** **الاشغال** بغيره الواهب بغيره تمام الحقة  
لا يمكن بغير الحقة وبطلان الواهب المالح او الشئ والبيع لا يبيع شقولا بالداره ويجوز هذا  
في الدار بغير شقولة بالشرع والبيع والبيع لا يبيع شقولا بالداره ويجوز هذا  
الرهن فاشغال الموهوب بغيره الواهب فعل بغير تمام الحقة **وذكر في** **الاشغال** بغيره  
البيع الاول من هبة الزيادة ان لا يبيع فانه قال لو اعار دارا من ان ثم ان المستعير  
غصب ثوبا ووصفه في الدار ثم هب المير الدار **المستعير** كانت الحقة فانه وان  
بين ان الدار شقولة بالبيع بغيره المالك القبض بغيره الواهب وموانع من  
تمام الحقة وكذا لو هوب دارا بغيره من المتاع او هوب موالف فافني في المتاع  
وسلمها الى الموهوب له ثم اشترى المتاع فالحقة فانه في الجوالي والدار لان يد الواهب  
كانت ثابتة على الدار والمتاع جبا حقيقة فصح تسليمها باها **وذكر في** **الاشغال** بغيره  
ان يبين ان المتاع لم يكن بغيره الواهب ثم يبين ان الدار كانت شقولة بغيره الواهب  
وموانع من تمام الحقة وكل جواب عريضة بغيره الواهب الجوالي بغيره المتاع  
فجواب في الرهن والصدقة لان القبض شرط تمامها كالحقة **وذكر في** **الاشغال** بغيره  
فاسدة فالبيع فيها على قدر الحال وبطلان شرط الشئ قبل لانه لو بيع فيه بغيره  
الزراعة **وذكر في** انما يبيع بالتسليم وقد شرط في الاستحقاق على قدر رأس المال  
**وذكر في** **الاشغال** بغيره الواهب ان الشئ بطلان بعض الشروط ان اسدة ولا بطلان بالقبض  
ففي لو شرط السام على الوضعية لا بطلان الشئ وبطلان بالشرط ربح عشرة اضعاف  
وان كان على شرط فاسدة انما هو انما لا بطلان بالشرط **وذكر في** **الاشغال** بغيره

Copyrighted material











ما كان لا يخلو من البديل والوقفه فاذا تعرف فهو كليل واذا ابرح فهو شريك واذا خسر  
صارت اجارة فاسنة يستوجب العاقل اجرة حقه واذا اختلف صار كالحاق **وذكر في الاصل**  
واذا خسر انصارت اجارة فاسنة حتى لو عمل على ذلك في زرع او لم يزرع  
اجرته على وجهه من الزرع شي وعمل على نصف الزرع فعمل الاضلاف الذي مره الزرع  
الناسوة وهذا اذا زرع احاد **المعنى** انما يخلو بالبايع لانه يمكن تقديره بنصف الزرع  
المعلوم وليس له في الزرع شي لانه اخبر بالخسران والحكماء على رب المال **وان ادعى**  
الحكماء والبايع قلقول قوله مع بینه واثباته في يد من لو عمل فيه انصارت ويكفي  
كلمة فله اجرة حقه خلافا لغيره **وذكر في الاصل** في الاختلاف فيه وقال بايع  
لا يضمن خذرا لا يضمنه رضى الله عنه **وخبرها** يضمن كبايع الاخير المشترك عندها اذا كان  
الحكماء بامر من الخزر عنه والاصح انه لا ضمان عليه على قول الحكماء وعلى هذا جاز  
الى الفرق بين الاجرة المشتركة وبين انصارت في الناسوة وذكر ايضا في الزرع  
**ولو شرط في انصارت** على رب المال خسر انصارت على او لم يعمل ولو لم يزرع رأس المال  
الى انصارت ولم يشترط على رب المال ثم ان انصارت استعان برب المال في العمل ودفع  
اليه بقا حقه فانه يجوز ذلك ولو دفع الى رب المال انصارت فان انصارت التي تملكها  
والاولى هي حصة الزرع بينهما على الشرط الاول **وذكر في الاصل** ولو دفع اليه المال فصار  
على ان يعمل له انصارت ويجوز ان يزرع المال والزرع بينهما نصفان لرب المال نصفه وانصارت  
والعبد نصفه جازة انصارت لانه لما اذنه لغيره صار كذو ذمة ويدان ذمة يدينه لغيره  
مولاه فلا يمنع التخلية التي في شرط صحة العقد وكذلك تبه او ابنة او ابوه والحكماء فيه  
ظاهر ويشترط ان يعمل مشتركا عن رب المال فان كان المال من شركته في انصارت  
لان على الشريك كعله **وذكر في باب** ما يجوز للمفارب من انصارت الاصل واذا انصف المظالم  
في انصارت الناسوة فان ذلك يجرى على ان انصارت وان خسرت بقي وكذا على  
والحكماء انما يمكن ان يستعني بغيره ويكون للمفارب اجرة مثل فيما عمل المستضعف لانه  
عمله مقبول اليه وكذا جاز للمفارب في انصارت المهيمة من كرا او بيع او اجارة او بقا  
او غير ذلك فهو جاز في انصارت الناسوة والاضمان على انصارت لانه انما يملك ذلك في  
انصارت المهيمة لانه فوض اليه المهيمة على العموم وفي حق هذا الحكم انصارت الناسوة  
والصحيح سواء الا ان ذلك مشترك بين وجه وهذا اخصر مطلق في جملة النجرات فلهذا الحكم  
بمعنى التقوية اليه وكذلك لو قال له اعمل في بئر ابيك جاز له ما يجوز في انصارت المهيمة  
وفي انصارت الناسوة لان انصارت في حال انصارت في السفر لانه اخصر وكذلك المستضعف  
لان جبره كذا في العدة والنفقة **وذكر في باب** ويذكر في باب انصارت الناسوة في انصارت الناسوة  
النفقة على **الان** قال انصارت فلو اكل في الطريق من مال انصارت حلت له من اجرة المثل  
وذكر في باب انصارت الناسوة في الاصل فاذا دفع الى رجل كرسية مفارته على ان يزرع  
به جاز له ان يزرعها لغيره فلهذا الحكم نصفان فلهذا مفارته فاسنة فانما اشترى

وباع وورع او وقع فابرح رب المال والوقفه عليه والاضمان على المفارب وله اجر مثل عمله على  
وكذلك لا يجوز انصارت في سائر العوض **وبكل ما يخلو في الزرع** سوى الدرهم والدينار الفوقي  
على قول ابن يوسف ويذكر في باب انصارت الناسوة في جواز المزارعة والعاقل جازة ان سمن ثم اعلم بان  
جواز المزارعة على يد ورعي الاصول ثلاثة **وعلى شرط سبعة** احاد الاصول فاحدها ان المزارع  
ينفذ اجارة في الاستدانة لانه لا يجرى ربحا للعامل ببعض ما يخرج من الارض ثم يصير شريك في الاشياء لانه  
مفوض لها هي في هذا العقد شريك في الخبز ولا يجوز ان يجرى ربحا لبعض الخبز **والاصل الثاني**  
ان الخبز كله يحصل على ملك صاحب البذر لانه فاه مملكه وما جبهه على بايعه بالشرط والاستي  
بالاخذ في الارض او بزيادة العمل والاستحقاق بالعمل وبما فيه الارض شروع **والاصل الثالث**  
ان البذر لا يزرع في ثلث ما جاز ان يزرع في ثلث ما يكون البقر منه **ويجوز** ان يكون من قبل العامل لانه  
الوجه الاول يكون مستأجر للعامل فله رب الارض **وذكر في باب** في وجه الوجه الثاني يصير مستأجر  
العامل بالنفس ويكون البقر بايعا للعامل لان النفقة من جسي نفقة كالبقرة التي طهق قالوا  
لم يشترط البقر عليه ولكن شرط العمل يكون ذلك شرط البقر عليه لان العمل على العامل وان كان  
البقر من قبل العامل ينبغي ان يكون البقر منه ولا يجوز ان يكون البقر من رب الارض لانه البقر لا  
يصلح بيعا لارضه لان نفقة في نفقة الارض وفي الميسر واذا شرط البقر على رب الارض  
والبقر من نفقة العامل لا يجوز المزارعة **وروي** عن ابن يوسف انه يجوز وانما الشرط  
**السبع** فاحدها بيان الحدة لانه لما منع حارة على ما يتكلم في التوقيت في شرائطه وهذا الحكم  
الكتاب وعليه الفتوى واكثر من بيع جوزوها على اول السنة ووقت المزارعة في بلاد معلوم  
فيجوز بدون بيان الوقت كاعلم انما نقول لا يخلو اعني الجاهل في بلاد وان كان دون الجاهل  
في بلادهم **لان الزرع** الواحد يقدم ويؤخر شهرا ويزاد بخلاف العاقله الشرط ان لا يشترط في  
الخارج عند حصوله على وجه لا يقطع الشركة في لو شرط احدهما لنفسه اقترعة معلومة او جازية  
معلومة معينة في الزرع لا يجوز لان هذا يودي الى قطع الشركة على جواز ان لا يخرج الا بغير  
القدر **والشرط الثالث** بيان نصيب من لا يدرى من قبل لانه لا يتحقق ذلك بشرط وذلك الزرع  
في الحقيقة في حقه فيجب ان يكون معلوما الشرط الرابع بيان جسي البذر لان الاجر بعض  
الخزير وعلم جسي الاخر شرط لانه بعضها ارض الارض فاذا لم يبين البذر ان كان من قبل  
رب الارض يجوز وان كان من قبل العامل لا يجوز الا اذا اجمع على ان قال على ان يزرعها ما يدرى  
او ما يدرى ولو لم يبين شي من ذلك في المزارعة فاذا ذكرها انصرفت جازية كما لو  
استأجره وانه ولم يبين ما يجرى عليها لا يجوز فان عمل عليها شي انصرفت جازية كذا هذا الشرط  
**الخامس** بيان من البذر من قبل لان البذر اذا كان من قبل رب الارض فانه مستأجر للعامل  
وان كان من قبل العامل فهو مستأجر لارضه وعند اختلاف الحكم لا بد من ابيان **وقال في النفقة**  
بكر الباني فلم يذكر شي بالحكم العرفي في ذلك وانه كان العرفي فلهذا خسر المزارعة  
**والشرط السادس** ان يكون الارض فارغة يمكن المزارعة فيها **والشرط السابع** ان يخلو  
الارض منها وبين المزارع في يده يزرع فيحصل ما هو المقصود من المزارعة







و لو دفع ارضه الى ان يعل في ان يعمل فيها المرفوعة اليه ورب الارض بينهما فعلى من يملكها  
تفني على ان يكون الخراج بينهما تفني فمما جاز لا يفسر كما قال اربع نصف ارضي برك  
على ان يكون ارض كل واحد من هذه جاز واما ارض نصف ارضي بركي على ان يكون الخراج كل واحد  
بجزء **وليس مرفوعة** حتى تنال شرط فيها الا حارة واما شرط رب الارض ان يعمل مع العامل برب  
الارض على ان يكون الخراج بينهما اثنان جاز كما كان سواء كان على العبد او لم يكن لان هذا الشيء  
اذا لم يبق ما يخرج وقد وجبت التخلية بين الارض والعامل لان ما يجرى به العبد ليس به ارضي على كل  
**وان كان** البذر من جهة العامل لا يجوز لان هذا دفع الارض والعبد حرارته وانه لا يجوز **وذكر**  
في الاصل ان الشرط على العبد الارض مع العامل لا بشرط البقر عليه وقد ذكرنا انه اذا شرط البقر على  
رب الارض ان كان البذر من جهة العبد لم يكن على رب الارض او لم يعمل لان هذا بشرط على التخلية  
**والخراج** كله رب البذر فوجب عليه اجر مثل الاخر **وان اشترى المزارع رب الارض او بعدها** لا  
الارعة **وذكر** انكم في شروط ان المزارعة اذا فرت بيع المزارع البذر وما اخر اجره فله وان لم  
الارض شيئا ومما اخر مثل الارض او البقر والعامل ثم ينظر الى حال من كان البذر منه فان كان  
ذكر رب الارض طاب له ذلك وان كان له طاب له قدر بذر **وان كان** البذر من قبل رب  
الارض وقال المزارع اعمل بركي فخرج المزارع الى اخر حرارته فان دفع الى الثاني بركته من  
نصيبه لا يجوز دفعه الى الثاني ويبقى المزارعة بين رب الارض والمزارع **الاول** على الشرط وان دفع  
ما قبل من نصيبه يجوز هذا بخلاف المرافعة فانه لو دفع المزارع الى غيره فصار له ان يملكه  
مبلغ المزارع حيث يجوز وان شرط له اكثر من نصيبه من المزارع **وفي مختلفات** التي هي ايام المزارع  
**قال ابن ابي عمير** سالت على المزارعة في الفرق بين المثلين فقال ان فيهما بعد محذورين فمما  
لو رجع فيها لرجع فيها **هذه المسئلة** وفي المزارعة المرافعة والمساواة فانه في بد  
المزارع ان هلك لم يبق وان استهلكها بغير كفاية ساير الامانات **وذكر** ان في المرافعة المرافعة  
ذكر في باب الكفالة في المزارعة من المبسوط **وفي فوايد جدي** رحمه الله في المزارعة الفاسدة  
اذا قصر المزارع في سقي الارض حتى هلك المزارع لم يبق وفي المزارعة التي هي بغير ذكر  
**المحيط** في زراعتها فانه في المرافعة دفع كرهه معاودة كما ان يرد المزارع اليه بعد انقضاء المدة  
برأسه فمما الكفالة يكون فاسدة لان هذا شرط لا يقتضيه العقد ولا هو فاقبته ففقدت  
**قلت** ويؤخر من دفع ارضه الى غيره بغير ربحها ويستأجره بعد ذلك ان يرد لها كرهه عند  
بعض مشايخ العراقي انه قد ذكر في باب الاجارة ان المزارعة في الجاهل الصغير **وذكر**  
فيها ذات مجموع النوازل ان المالك على الاثر بعد دعوى فاسدة لا يجوز ولا بد منها فان  
يكون الدعوى صحيحة حتى يكون المالك على الاثر في الجاهل لان المديون باق في فاسدة حتى  
نفسه جازا بدي او عين ما يدي او بعض ما يدي فلا بد من صحة الدعوى حتى يكون  
في جازة صحة **وذكر** في طهارة الدين في شرط الجاهل الصغير جواز هذا الصلح اقله ان كان  
ينظر فيه بكونه بغير النقص منه **وذكر** في العدة في بيان التفرقات ان المزارعة في العدة  
ان لم يكل ما احدثها ولا لالة النقص **وذكر** الفقيه ابو الليث في صلح المبسوط الصلح على

مطلبة

معلوم على معلوم جاز وهذا لا يملك **وفي مجهول** على مجهول باطل وكذا ان معلوم على مجهول  
**وفي مجهول** على معلوم جاز وذكبت ان يدي في دارة نصيب مجهول فاصلا كما جاز ارض معلومة  
جاز لان الصلح لتقطع المرفوعة والبراة عن الدعوى **والسنة** على المجهول جاز هكذا ذكر  
في باب الصلح في الدور والارض **وفي صلح** في الدين الذي يري الصلح عن الاعيان المجهولة  
على حال معلوم لا يجوز بخلاف الصلح عن الحقوق المجهولة لانها قابلة للاستقاط دون  
الاعيان **وذكر** طهارة الدين المرفوعة في شروطه اذا صلح احد الورثة الباقيين من الشركة  
**وفي** اعيان وقمار وعروض وحيوان واستحقاق والمديون لا يدي ما هي وجبها في بد  
المديون عليهم جاز الصلح عند **قال** في بناء على ان البراة عن الحقوق المجهولة جاز  
عند غيره لا يجوز **وقال ابو القاسم** الصلح سائر الاعيان في الدين المجهولة جاز واما  
**الصلح في الاعيان** المجهولة لا يملك لان فيه دفع البيع وهو يملك نصيبه اياهم والشركة لا  
فلو اعني دين فلو جاز هذا لادى الى تمليك الدين من غير من عليه وانه لا يجوز **وذكر**  
ان هذا الصلح لا يجوز واجماله ان يكون مانعة من اجواز اذا كانت مانعة من التسليم  
انما يملكه نفسه لا يكون مانعة **وهنا** غير مانعة لان الشركة في اديهم **فوق** الاستفاد في  
التسليم واما قوله ان الشركة لا تجوز اعني دين فلما هذا وهم وبه لا يثبت النقص اذا لو اعتبر  
الوهم ما صح عقد في العالم **وذكر** في صلح الجاهل في النفاذ **في مسائل العاقل** اذا ادعى  
حقا في دارة يد الورثة فصاحك اصددهم على ان يكون له خاصة جاز قال هذا دليل على  
جواز بيع المجهول بلفظ الصلح **اذا ادعى** دارا فانكر المديون عليه ثم اطلب على ان يدفع  
المديون كذا دينا الى اديهم عليه وبهذا الدار هل يجوز هذا الصلح **ذكر** في الدين في  
باب دعوى الصلح من فناء واه في موضعين ان يجوز **ولو صلح** عن العرض على بعضه الى  
اهل جاز الخط دون الاجل الا ان الله **ذكر** في العدة في ربح الله وصلاحه على  
الوقف او الصلح عن دعوى في الوقف ينظر في مسائل الوقف من هذا المجموع **وذكر**  
صلح الاصل ولو اشترى دارا في دفعي التفتع التفتة فصاحك على ان يدفع اليه دراهم ليلتم  
التفتة جاز تسليمه ولا يجوز له ان ياخذ الدار ارض لان تسليم التفتة لا قيمة له فلا يجوز  
اخذ المال بشئ الا التفتة له **وفي فوايد صاحب المحط** الاجمعي اذا قال للمشتري بعد فتح  
الاجارة برك دينار كبير وابطل حق مسكن فخذ الدين **وقال** ابطلت فانه يبطل  
حق الجاهل ولا قران ياخذ منه الدين لان هذا صلح لا عن اعطاء وكان في دفع  
الارعة وهو نظير ما امكن له والتفتة وفي رقيق والتفتة المرأة وفي الشرط  
وفي البويع فان في دعوى النقص كلها يبطل الحق ويرجع الدافع **وذكر**  
في السلم في شرطه القدر في الكفيل بالنفس اذا صلح على مال لا يقطع الكفالة لا يبيع  
اذا كان وهل يقطع الكفالة فيه **روايتان** في رواية يقطع وفي رواية لا يقطع  
في رواية المبسوط ان يجوز ولو كان كفيلا بالنفس والمال فصاح بشرط البراة  
من الكفالة بالنفس برك **وفي صلح** في قاضي طهارة رجل اخذ سارقا في داره



فان اراد ان يوفيه الى صاحب السرقه بعد ما خرج السرقه من الدار فصاحه على مال معلوم في  
كت عنه كان باطلا وعليه ان يرد ما اخذ على السارق ولو كان هذا من صاحب السرقه لا يجب  
رد المال على السارق وسواء من الخسوفه اذا دفع السرقه الى مالكها الا ان كان **والتام**  
اذا صاح من رب الخمر على ان ياخذ منه مالا ويعفو عنه لا يبيع المصالح **وورد** المال على شارب  
الخمر ولو قذف او حرته بالنزاع وجب اللعان ثم ما لم يحل على مال على ان لا يطالبه باللعان  
كان باطلا وعنفوا بعد الدفع باطل **وقيل** باطل ولو قذف عفت او خصته فاراد القذف  
صحيح القذف فصاحه القاذف على مال على ان يعفو عنه فعفي فاصح باطل وهل يسط  
الحد ان كان ذلك بعد ما رفع التعافي لا يقط **وان كان** قبله يقط **وذكر** رجل  
زنا بامره رجل فعلم الزوج بذلك **واراد** اخذها فصاحه معا او صاح احداهما على مال  
على ان يعفو كان باطلا وعنفوا باطل سواء كان قبل الدفع او بعده **ونظر** في هذا الباب  
في باب المصالح والحكمه والرهن والعدوه والبيع الناصر من مصلح الاصل **وذكر** رجل  
الذي في ثوبه رجل اشترى دارا ودفع الثمن فقال له خيره فبأله ان يثمنه بثلث  
فادفع اليه كذا من المال لادفع اليه ففعل لا يمكن من استرداده لانه يبيع خيرا على خيره  
بكذا المال او يبيع ما كان هذا المال من ثمنه او يملكه لانه هذه الدار **واما ما كان**  
صحيح الدفع ونه وما بالاشترى رجل اوصى بخله ثلثه لرجل ثلثه لرجل ثلثه لرجل ثلثه  
وليس فيها قرصا صااحب الوصيه الورثه من وصيه في دراهم مائة وقصها منهم على  
ان يتكلم كل وصيه من هذه الخلفه **ابراهيم** ولم يخرج النسخ ثلثه لرجل ثلثه لرجل ثلثه  
من الخلفه الشراعيه اعطوه فالصالح باطل فيصاحه لا يقطع ما كونه من شيء مجهول لا يعلم الا بكونه  
لا ولكن استحسن ان امر المصالح انه هو رجل يري من وصيه على حال وهكذا ذكر المسئلة  
في باب المصالح من الوصيه من مصلح الاصل ونه المحيط اذا صاح الورثه من الوصيه قبل موت  
الموصي لا يجوز لان المصالح يقع بعد الموت ولا يصح المصالح قبل وقوعه **المصالح** في المصالح  
**المعقوب** على اكثر من قيمه فباير عندنا لا يصفه رضي الله عنه خلافا لما لو كان ما باو  
مستهلك وهو المصالح من ذنبه **وذكر** الحاكم في شروطه اذا صاح من الدواب او الثياب  
او الغنم او الخشب يجوز المصالح على دراهم اقل من قيمتها او اكثر بالاعتناء بالناس في المصالح  
وهو جلا عندنا لا يصفه وعندنا لا يجوز في الفصل بالاعتناء بالناس فيه واذا قال القاذف  
في عت الوديعه او قال ردودتها فهو صدق في ذلك كونه ايت **فان صاح** صاحبه  
بعد ذلك على حال لم يخرج عندنا لا يصفه وانما يوسف **ون** اي صاع هذه المسئلة على ثلثه او  
**اصرها** ان يدعي صاحبها عليه الاستملاك وهو يتكبر جاز المصالح بالاتفاق **والثاني** ان  
يرعي المودع الرد والملاك والمودع لا يدعي الاستملاك كمن يملكه فيما يقول فيه  
الخلاف كما ذكرنا **والثاني** لو قال المودع ردودتها او هلك وقال المودع لا امل  
سنة لم يملكه ثم صاح في قول لا يوسف اخرا او يقول جاز يجوز **وذكر** في باب المصالح  
عن الوديعه والشارب من الاصل لو قال المودع بعد المصالح قد كنت قلت عند المصالح الى

ردودتها اليك انكر الطالب هذه المقالة عند المصالح لا يفتى الى هذا القول عندنا وعندنا  
يسمع ذلك فان قام البينة فاذا صاحها فقد يري من المصالح وان لم يكن له بينة له ان يملك الطالب او قد  
على المصالح لا يكون اقراره ان الامر كما يقول الطالب لان المصالح على المصالح فهو يقول المصالح  
ظاهره وكمن مع هذا ان يفتي ما اخذ به بغير حق فان استرد مكر قال ويجزى ليس هذا يجب  
ان يكون الحاكم في المصالح على الاثام هكذا ايضا اسس معنى يوجب في المصالح بعد ما صاح **بغير**  
ان يقبل حقه على ذلك هكذا نقلته من خط الاستروشن **والرابع** الحاص او المشتري اذا قال  
ما تبت ثابة او اكلها السبع او سرق فصاحه رب الغنم على دراهم معلومة لا يجوز عند  
اي حيفه رضي الله عنه بمنزلة المودع وعندنا يجوز ما كان الرابي او مشتري وعندنا لا  
يوسف ان كان مشتري جاز وان كان كاملا لا يجوز وعام هذا في باب المصالح من الميسر  
في شرح الاصل **ان ادعي عني يدعي** ان قال فقال ذواليد هذا ودعته فلان او دعيه  
فصاحه بعد اذ اتم البينة او قبله صح المصالح لانه قبل اتم البينة ضم فيه دفع الخصومة عن  
وبعد اتم البينة يدفع الخصومة عن غيره ولا يرجع على المصالح عند لانه صاح بغير امر **و**  
اشترى رجل ثوبا فادعي ذلك الشيء او شفعه منه رجل فصاحه المشتري صح ولو اراد ان  
يرجع بذلك على ما يبعد لا يقدر لان الاشترى لم يثبت وهذا دفع ماله برضاه فلا يرجع  
كما ذكرنا بسوط السيد لا يفتي في رده الله **وذكر** فيه ايضا رجل له على رجل عشرة دراهم  
وشتره في ثمن غنمة ففصاحه عن ذلك كله على احد عشر درهما وفاقه قبل القبض فان  
بطل العقد في قدر الدراهم لانه قبله الخطه وقد فصل فيه الافتراق قبل القبض فكان في  
يدني وفي فاقوي رشيد الدين اذا كان المديوني فصاحه على كسبل او مودون مثاينه  
الجلسا في البيت يبيع ولا يبطل عن النعام بالمجلس بدون القبض لانه لم يوجد الافتراق في دينه  
بين **ولو كان** اكيل او مودون بغير غنمة يبطل الافتراق عن ديني يدني **وذكر** في الخطه  
ولو كان رجل على رجل كسر غنمة فصاحه من ذلك اية عشرة دراهم فان قبض العشرة قبل الا  
فتراق جاز وان تفرقا قبل القبض يبطل وان قبض غنمة وتبقى غنمة فتفرقا صح المصالح في القبض يبطل  
في الصف **ف** ايضا اذا كان لرجل على آخر عشرة ذنانير وشتره دراهم ففصاحه من ذلك  
كله على غنمة دراهم يجوز نقدا كان او نسيئة لانه الاصل في مال الربا ان تعرف الحبس الى الحبس  
فيكون معا على عشرة دراهم عن غنمة دراهم او مسرعا على الحبس الاخرى وعن العشرة الذنانير  
الاستروشن في فصل الفقه بعض المتقدمين من اصحابنا اذا وجب لرجل على اخر ديني فصاحه من  
ذلك على جنس غيره بغير غنمة ولم يقبض في افتراق لم يخرج ذلك الا في غنمة **وه** ان المرأة اذا  
صاحت زوجها من ثمنها على دراهم ثم صاحت من الدراهم على كذا من الدقيق بغير غنمة  
من ذلك جاز ما يفتي **وذكر** في باب المصالح في الدين من بسوط **لو كان** لرجل على آخر ان  
انكر لانه عرفه في ربح المديوني وكذلك كل ما بال او يوزن بغير كيمته لانه الطعام في قول  
بدراهم مائة مائة وسبع مائة غنمة باطل ولو صاح في الف الف على مائة نسكا وافتراق



قبل ان يقضى لم يطل المصلح وكذلك كل مصلح وقع على بعض الدين وذكر في الدين في بعض  
ولو ادعى جدي بدين رجل مصلح في ذلك على درهم او ذنير فوجله والعبد قائم او حاكم  
بازا في الدين فاما في الدين واما في المصلح **فان الواجب** هو القيمة ووقع درهم  
او ذنير فوجله على دينه وان حاكم على طعام او عرض فوجله فان كان العبد قائم  
لان دينه دين وان كان حاكم لم يجز لان دينه دين وان لم يكن فيه اجل وان كان بدينه فاجز  
وان لم يكن بدينه فاجز لان دينه دين فاجز فان كان فاقه قبل قبضه لا يجوز قبل  
هذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه لانه روي عنه ان من باع ثوبا بغير ثمنه من الكيل والموزون  
ثم خشيته في المجلس يغلب جازل ويجعل الثمن في المجلس كالتعني عند العقد قلت وذكر  
في الخاضع للمردود ان اذا باع عابسه ثوبا بدينه فوجله لا يجوز وهو المصلح والمصلح  
مكره فوجله فيها وهو قائم بدينه في درهم فوجله جاز لان دينه دين وذكر في المصلح في بعض  
وساير الموزونات ولو حاكم على كية فوجله لا يجوز لان الحس بانقضاء بخرم الس وان كان  
المطام مستهلكا لم يجز المصلح على هذا في شئ نسبة لانه دين دين الا اذا حاكم على طعام من  
جنسه على خذ او اقل منه فوجله جاز لان دينه دين في حقه والخطا جاز ولو حاكم على اكثر منه  
لم يجز لان الاصل لا يدرى والمصلح على بعض حقه في الكية حال قيامه لا يجوز هكذا  
ذكر في الخاضع **وذكر في الخط** رجل له في آخر فلو س او طعام فاشترى ما عليه بر درهم وتفرقا  
قبل نقد الدرهم كان العقد باطلا وهذا **فصل في حفظ والنسب** فان كان العاد  
فيما بينهم ان من كان له في آخر خط او شئ او ما اشبه ذلك فصاحبها يخذلني عليه عند  
غلا التعرض بالذهب ثمن ذلك وبسمونه فيما بينهم كندم وانما كندم فان كان كندم كندم  
اقترا من دين دين **رجل ادعى** دارا فصاحكه على بيت منها او على قطعة منها لم يجز الا  
عند الاقرار ولا عند الاقرار لان ما قبضه دين حقه وهو على دخوله في البيت **والوجه**  
احد الامر ان امان يزيد درهما بدل المصلح فيصير ذلك حقوقا في حقه فيما بينه او يكتفي  
بذكر البقرة في دعوى امان وان حاكم على دار اخرى او على شئ آخر لا يقبل دعواه  
بعد ذلك لو كانت دعواه في الدين فصاحكه على بعض الدين او على غيره بطل دعواه فلا  
المن والسنلة في المصطوط **وفي مصلح المصداق** وفي شروط ما في مصلح الدين  
وذكر في الخط اذا ادعى دارا في يد رجل فاصطالحا على بيت معلوم فحذا على وجهين ان وقع  
المصلح في بيت من دار اخرى للمدعى عليه فهو جائز وان وقع على بيت من الدار التي وقع  
فيها الدعوى فكل ذلك المصلح جائز لان في دعوى المدعى انه اخذ بعض حقه وترك البعض في  
دعوى المدعى عليه انه قد اذن في حقه ثم باع هذا المصلح هل يسمع دعوى المدعى بعد ذلك  
وهل يقبل بيته على في الدار التي المصطوط الاول لا يقبل بانفاق الراية لان قدر ما حقه  
ما في بيت المدعى فكل ما باع ما ادعى قال اخذ **وفي المصداق** ان اخذت من شئ  
ذكر الامام في الدين الشئ في شرح الكافي انه يسمع وهكذا كان يقضي القاضي في الدين رقا  
وذكر في شرح الاسلام فواهر زاده في شرحه انه لا يسمع في نوع في المصلح على دعوى المصداق

الخاضع

الوجه المصداق مات وترك مالا ودينه والشركة ليست بدينه الوارث هل يجر الوارث على بيع الشركة نقفا  
الدين ان الشركة ليست بدينه كانت واقعة الفتوى قال الاسترغني ان قيل لا يجز له ووجه وان قيل  
فقد وجب لانه هذا البيت قائم فحاله قيت وفيه نظر **وفي المصداق** الوارث لا يملك بيع الشركة المستوفى  
بالدين الا ان يرضى الوارث ببيع الوارث لا ينفذ وكذلك المولى اذا باع على عده انما ذنير له وعليه دينه  
ليس للمولى ان يبيع العبد ولا ما فيه يد واما بيعه القاضي كذا هذا وفيه فتاوى رشيد الدين الشركة  
انما يملك مستوفى بالدين والبيع ان ثبت الدين على واحد من الورثة يبيع (الحاضر نفسه وبعضه باجته  
من الدين وليس له ولاية يبيع نصيب غيره يعفى الدين لان ذلك مكره الوارث الا ان الشركة غير  
مستوفى **وفي فتاوى** في البيع احد الورثة اذا باع الدار بغير اذن الباقيين وكنت ابي  
غير اذ يجر جازا يبيع في نصيبه اذ لم يكن على الميت دين يخط بالمال لانه باع نفسه **وفي فتاوى** شرعية  
وان لم يكن الشركة مستوفى بالدين مدفعت الورثة كرا من الشركة الى واحد من الورثة يعفى الدين  
فيما كان على الميت ما فخره منهم وقضى الدين صح ويكفي هذا بغير ما حقه من بغير الدين  
ان كان الورثة لو دفعوا ثمنك المبيعة الى ابيته يعفى الدين فان لم يكونوا يبيعون فكذا **ولو كانت**  
الشركة مستوفى بالدين لا يكون له هذه الولاية في فتاواه ايضا قلت هذه المسئلة والتج قبلها بل  
انما الذي اذا لم يكن مستوفى بدينه الوارث يبيع الشركة قبل قضا الدين يجوز وذكر الرشيد  
في فتاواه اذا باع الوارث ثوبا من الشركة وفيها دين غير مستوفى هل قال في موضع الرد ان  
ما يكره رد وقال في موضع اذا باع باذن الغريم ثم اجاز فيفدا يبيع اذا قضى الدين في فتاواه  
ايضا الشركة اذا كانت مستوفى بالدين فباع الوصي الشركة غراما في فواهر بايع وحج واما  
في كندم فواهر بايعون بثل قيمته ووجه كندم كندم في وهاياه وذكر في **فتاوى** رشيد الدين  
انما كانت الشركة مستوفى بالدين فباع الورثة انكر من الثمن فواهر بايع عند الشئ  
وواهر بايع كان الثمن في ثمن الشئ ان شاء في الورثة وان شاء في المشتري لان يقضى  
الثمن بغيره عليه ولو لم يكن الثمن موجودا وقت العقد لكن حديث في يد المشتري لا يقضى  
لان الشركة التي يبيعها الغيب وان استملكه يعفى **وفي وصايا** النوار لواء ووصايا  
وعلى دين يباع بغير ورثة يعفى شركة وقضى دينه وانفرد وصاياه فابيع فاسد الا ان يبيع  
القاضي وفيها مات وترك مالا كثيرا وعليه دين يبيع الوارث ان ياكل ويهاجر اذ كان في  
غيرها واما الذي وفيها ايضا **قال نعم قال** اذا باع الوارث المالك ثوبا من الشركة فباع  
في ماله دين وما كان ليس للموحي ان يرد يبيع وان كان في يد شئ غير ذلك **ينطبق** ان يبيع  
الراية على الميت وفيه وصايا فواهر زاده الوصي اذا باع ثوبا من الشركة يعفى الدين  
وكذا الوصي في الشركة فاقضى دينه الميت جاز يبيع لانه قائم فاح الوصي ان يعقل  
فيما يملك نصيب من الدين في لو كان الدين الف الف شركة ثلثة الا في قيمته بين ثلثة ثلثة  
في كل واحد منهم ثلث الا في وهذا اذا اقدم على عند القاضي **اما اذا اقدم** باقدم باقدم  
في بيع ما يبيع **وفي فتاوى** رشيد الدين اذا كانت الشركة مستوفى بالدين فاد الوارث







على بيت والورثة الكبار رغب والصغير حاضر فقلت في ان نصب هذا الصغير وكذا لا يرى عليه  
فاذا قضى على الوكيل يكون قضاء على جميع الورثة كذا ذكر رشيد الدين **قلت ان الغني** يسقط  
دينه من نصب الحاكم اذا لم يقدر على نصب الكبار فاذا حضر الكبار برجع بتركهم عليهم لان  
الدين قدس على الميراث **ذكر** شمس الائمة الحلو انه في ادب القاضي واذا كان الميت تركه ميراثا  
ورثة في بلد اخر فادعي ان عليه مالا والوارث غائب فحينئذ تنقطع جعل له القاضي  
لان الغيبة تنقطع بمنزلة الموت وينظر تمام هذا في باب الميت في ادب القاضي  
**وفي** باب دعوى الوصية من قاضي رشيد الدين يجوز للقاضي نصب الوصي اذا كان الوارث غائبا  
ويكتب في نسخة الوصية جعل وصيا ووارثا غائب مدة السفر **وفي** واقف ان طفي رجل ملك  
واوصى الى رجل فادعي ان دينا في الميت والوصي غائب ينصب القاضي ضمما على الميت  
فتحيا ضم الغريم ليعمل له حقه **وفي** سر ادب القاضي المنسوب الى صاحب الحاشية ان القاضي  
ينصب وصيا يدعي عليه وان لم يكن الوارث غائبا يروا **ذكر رشيد الدين** اذا كانت  
الورثة كبارا وصغارا فاقرب الكبار بالدين على الاب احتاج الغريم الى اقامة البينة ثبت دينه  
حق الفقار وهذا هو لان اقرب الكبار لا يعمل به حق الفقار فاذا ادعي دينا على ميت او  
كل الورثة فادع الطالب اقامة البينة ليعمل لانه يحتاج الى العمل فحق الفقار اثبت الدين في علم  
ونه في غيرهم لانه ربما يكون لميت غريم اخر فيخبر دينه فاهو دين الموقوف باقرار الورثة  
لا يظهر في حق ذلك الغريم فيحتاج الى اثبات الدين بالبينة **وكذا** اذا اقر في الورثة بوضوفا  
البينة يعمل ايضا **ذكر** شمس الائمة الحلو انه في ادب القاضي ان ادعي اذا قدم وارثا عند القاضي فامر  
الوارث بدعيته واراد الطالب ان يقيم البينة على حقه يكون حقه في جميع المال الميت فانه يسبح بنية لانه  
له فيها بركة لانه اذ لم يقيم بنية باقراره اعترف به في نفسه فبستونية ذكر كل من نصبه ورعا  
بني نصيب حقه فاذا قام البينة واثبت دينه بالبينة يعفي حقه من جميع الشركة ويصير الشركة كلها حقه  
بدينه **ذكر ايضا** ولا يجوز اقرار الوصي على الميت برين الا ان يكون وارثا فيجوز اقراره  
نصبه ويستوفى من نصيبه اما الوصي ولا يجوز اقراره الا ان يشهد ويشهد حقه اخر فيصح  
على معنى الشهادة وما مثل اقرار الورثة بالدين كثبت في فصل فقام بعض اهل الحق **ذكر رشيد**  
الدين الوارث اذا قضى الدين في الشركة باقراره بان جازم اخر يعفي له ولو ادعى الفقار  
لا يعفي ويشركه هذا الغريم الاول **وفي** فوايد بعض الائمة الدين اذا ثبت بالشهادة لانه  
انفق **ذكر رشيد الدين** رب الدين اذا ادعي الدين على الورثة وقال بغير الشركة وقال للبينة  
على جميع وادعي الفان فقات الورثة ان اياها باع في حياته وافدا لثني واما حواشيتة يعفي بنية  
رب الدين **ذكر** فليسب الدين الرخا يذبح شروط الوصي اذا قضى دينا على الميت بغير امر القاضي فقام  
كبر الشيخ قال لم يكن في الدين قط فلم يقد الوصي بنية بغير الوصي ما عدا لانه اقرب الشان وهو  
الدين في الاجتنان فان كوفد في وقفي **وفي** الاول يفرح لنا لانه حصة لانه دفع ثانيا يعفي  
حق هذا في غيره **وفي** ان ذنبه فيفرح فانه لم يكن للغريم الاول بنية على الدين بغير الوصي فقال  
لانه دفع في غيره **وفي** فوايد على نظام الدين **رحم الله** وحي ادي دين الميت فامير الورثة فقام

الدين يعفي ولو لم يكن له بنية لانه خلف الورثة **وفي** واقف ان طفي الوصي والورثة اذا نقدا  
لنفسه الميت من مال نفسه لم يرجعوا به في الشركة ولم يكونوا متطوعين وكذا اذا قضى الوصي او  
الوارث دين الميت من ماله والوصي اذا اشترى كوة الفقار او اشترى كوة الفقار او اشترى كوة الفقار  
عليهم لا يكون متطوعا وان كان الميت وصي اجنبي فلو ارش ان يعفي دينه ويكفنه بغير امر الوصي ويرجع  
في الميراث **ذكر رشيد الاسلام** في شركة ومما بالاصل الوصي صدقة في كفى الميت مما يكتفي به  
تحت وكفى اصل للرجل مثل ما يبيع الايدي والجمعة والجمعة ما يبيع عند رايته ابوها وحقها كذا  
كذا في نفر **وقال** الفقهاء ابو جعفر هو مثل ما يبيع ابيه فالب او اهلها هكذا كذا في كذا ولا يصح  
الدين **ذكر رشيد الدين** في فاداه اذا كان على الاب للمصروفين فانفق ذكر على الصغير  
لا يقطع من دينه قضا الا اذا شهد على ذلك فقال انه اشترى كذا لاجل ولدي لا يفي  
منه في اي الذي له فيخرج بحوث فاذا بلغ الا بطل به ولو لم يشهد بطل به في انفق  
ولا يقبل قول الاب الا في صرفه لان المديون لو قال قيت الدين الزكاة لا يقبل قوله  
كذا هذا **وليس** القتي من ثوب نفسه او اقله في قبره ونحو ذلك كذا في اي الذي  
عليه يجوز ايضا اذا شهد على ذلك **ذكر القاضي جلال الدين في سجادة** اذا  
كبر الفقار واراد ان ياكل في حيا ويصير ما انفق عليه من نظر واهل انفق بالوقوف  
ام لا فطلبوا من القاضي ان ياكله كان القاضي **ذكر** في حق ان ياكله بالوجه كذا  
لا يجر على ذلك لو اتبعه والقول قوله في الحجة وفيما انفق وفيه انفاق بالمعروف  
ولم يصر لانه امين في جرته الميت او في جرته القاضي والقول قول الا في مع  
اليمين في جعل اجبا **الوصي** اذا ادعي دينا في الشركة فاقاضي ينصب وصيا اخر لولي  
عليه لان دعواه على نفسه لا يصح كذا ذكر رشيد الدين رحمه الله **ذكر** في قضا بالانفاق  
وصي ادي على الميت دينا لم يقدر على ان يقره هكذا في ارضهم في اصله وصوبه  
رحم الله **ذكر في الفصل السابع عشر** في وصايا الذميمة في قاضي وادى الى الميت  
مديونة مات وادعى الى رجل وحيا ب الوصي قباة نفسي ورثته بعض تركته وقضي  
دين الميت وانفذ وصاياه فابيع فاسد الا ان يكون باعرا في وهذا اذا مات التركة  
ستوفى بالدين فان لم يكن بعد نفق الوارث في حصة الا ان البيع بعامتة في الوارث  
او ما شبه ذلك وفيه ايضا وارث كبير باع ثوبا في الشركة وفيها دين ووصاها فادى  
الوصي ان يريه ان كان ثوبا ب الوصي ثوبا غير ذكره يستطيع ان يبيع وينفذ الوصايا  
ونفسي الدين لا يرد البيع اذا كان في الشركة ديني واحد **احمد الورثة** عينا من اعيانه  
وان لم يكن الدين مستغرق للشركة فادى مال نفسه ورثته باقي الورثة  
ولم ذكر اذا لم يكن الدين مستغرق للشركة فادى مال نفسه ورثته باقي الورثة  
فليس هذه الولاية الا ان يرضي الفقار واذا مات الرجل وترك ورثته فقار  
وكبار البيع الكبار انه ياكلوا وانه اطعموا اعدا واحدا واليه يعود باكل ما كان











ما ترك الموت غير الدين كما ذكرنا وعلينا ان نذكر في الدين يجوز مع ان الكل شره في الدين وعلينا  
انه يشركوه بها اعطوه وان تولى في الغريم ثم قال رحمه الله وهذا المسئلة لا يكون في ثلثة او اربعة او اقل  
يتبع المصالح في العيني وصدقه او في العيني والدين جميعا او يجعل بعض المال على الدين والبعض على  
عن الدين فان كان صالح في العيني وصدقه المصالح فان كان صالح في العيني والدين جميعا لا يجوز لانه في الدين  
الدين في غير من عليه وانه صالح في الدين ويجعل نصيبه من الدين جائزا لانه ليس فيه مفسد الدين في غير من عليه  
وكمن قدوة في هذا لانه لا يبق في الرضوخ بما ادى اذ انوى ما في الغريم وان كان الدين مشتبه او ردي  
رحم الله هذه المسئلة المشبهة اخرى وهي ان احد الشركين في الدين المشتبه اذا فني نصيب  
صاحبه لا يجوز وما ادى حكم هذا الصنف يرجع فيه خلاف ما ادى نصيب صاحبه في الدين في الغريم  
من غير بقية الثمن فان لا يرجع با ادى وانه ادى نصيبه في المديون ولو فني المديون نصيبه  
**وسرع ابقى** نصيبه لغيرها ولم لا يرجع نوى نصيبه في المديون كان له ان يرجع وثنا  
صاحبه في السقوط **وذكر** في وصايا الشفقات مات وعليه ديون فادى رجل عن الميت ما عليه  
لان في الاب لا ترك الغناه وكذلك اذا ادى وارث الميت او وصيه من ماله لان مال الميت  
فان خرجت الميت دين او مال ترك الغناه الوارث فيما خرج في مال الميت **وذكر** ان كل من  
شرطه اذا مات وله في الناس ديون فان اراد الورثة ان يماحوا زوجه من التركة وفي الزوجه  
في ان يكون المديون لهم دون الزوجه كمن التفت **ذكر المصالح على وجه** في التركة ثم كتب بعد الغريم  
من ذكر المصالح قبل الاشهاد وقد جعل هؤلاء المسئلة بين الورثة كخذه المرأة نصيبها وهو كذا في  
هذه الديون في احوالهم من غير شرط في هذا المصالح فعملوا منهم ونسبوا في هؤلاء الغناه في الدين  
وقبضه ولم يبق في المصالح من غير شرط لها في من هذه الديون في ولا ادى في ويتم اكتساب  
وكذا في هذه الوصي له ولكن هذا هو الاصل طويلا في الزوجه والوصي له ولكنه ترك  
الاصل في نصيب الورثة لانه الغناه يسرون بهذا التعليل فلا يكون مذهب لاد الدين دفعه المال  
فما عليهم فانه في فني دين انسان يفر امره لا يكون له الرضوخ عليه **قال المصنف** ولو لم  
يكن في المصالح من غير شرط عند الرضوخ ان يكون ماله فانه في الرضوخ عليه با دفعه او لا  
وجه المصالح في ان يفر فوالها فقد رخصتها وتوكلهم في حقها في الغريم فيقفون على وجه  
التمسك في **في فني** **وذكر** الدين ادى الدين في التركة على واحد من الورثة واكثر الوارث في  
على مال من التركة وضمن باقي ورثة كمال اذ اذ اذ اذ مع زوج ابنة ابنة على انما في  
يخرج في لواحد ابنة المهر من الزوج كان الزوج ان يرجع على الاب وطريقه في التركة  
ان يبيع كانه الاب قد اشعلت برضا ابنته وضمت مهرها ان اشكرت الابارة وارضا وقبض  
مهرها فانما في نفع هذا من حيث انكم اصبلا لاهية الثمن **وذكر** في ايضا ادى في بعض  
الورثة دين على الميت وما في هذا الوارث وبعض الورثة في الميت فمهر الغائب ولم يجر  
المصالح قال ثبت الدين بالثمن وادى هذا الوارث بدل المصالح في التركة ما كان في دين المصالح  
وان ادى في مال نفسه بما ادى في له ان يرجع عليهم لانه دفع بما ادى في في التركة ولا يمكن  
لغائب نقض ذلك والدين اذا ثبت بالثمن وادى واحد من الورثة من مال نفسه لانه

ما قد في التركة ولو دفع من التركة في غير نفسه الغائب كان لغائب ان لا يجبر ويسترد بقدر حصته ولو دفع  
من مال نفسه لا يرجع على الغائب لان ثبت الدين في شرعه **وذكر** فواليد جدي رحمه الله بركة اذ ورثه  
في بيت ما فخر في دينه ادى سكر ديدان كان ادا على ما حكم على ان نصيبها الاخرين باذول  
كان على بعض الورثة التركة على ان يبقى لكل على التركة بين الكل يكون موقوف على ابارة الغائب لو فني  
الغائب في التركة بوليته في حب المصالح عن الدور والارضين في البسوط دارين ورثة ادى  
رجل فيها جدي وبعضهم فخر وبعضهم غائب ففعلوا الاخرين في جميع الرضوخ على مال معلوم  
كان المصالح لانهما في نفسه وفي غيره واذ في فخر فلو ان هذا المصالح اشرط ان يكون نصيب الدين  
له فلا فخر ما ان يكون سائر الورثة فيكون بذلك او فخر في فخر فلو ان هذا المصالح اشرط ان يكون نصيب الدين  
غيب الدين للمصالح ويصير كانه اشترى نصيبه منه وان كان فخر في فخر في المصالح فقام المصالح فانه  
اقام البتة ما نصيب المصالح ليرجع اذا اقام البتة على حق المصالح وان لم يعم ببتة فلان يرجع على المصالح  
في حصته شره لانه ما كان على شرط سلافة نصيبه ولم يلم له ذلك فمصرع بدل المصالح **وذكر** في وصايا  
الغني اوصي رجل الى اخيه واهله ان يبيع عنه هذا ويصرف ثمنه على اى اثنين ففعل الوصي ذلك  
ثم اشترى العبد من يد المشتري ورجع بالثمن على الوصي لم يرجع الوصي **قال المصنف** في وانما يرجع  
على اى اثنين الذين يصدق عليهم **وذكر** بعد هذه المسئلة باوراق رجل يات وعليه دين فباع في  
رقبه بغيره وقبض الثمن ففكر في غرضه ومات الرقيق في يد الوصي قبل ان يذله الى المشتري  
فانه اشترى يرجع بالثمن على الوصي **وذكر** في الغناه امره الغناه بايبيع او لم باخره به  
لان بايبيع لهم **وذكر** الوصي وقبض الثمن ففكر منه ثم اشترى العبد ورجع المشتري على الوصي  
بالثمن على الغناه الا ان يكون الغناه امره يبيعه بان قالوا له بيع عبد فلان هذا فانه يرجع بالثمن  
عليه لا فخر غرضه الا ان يكون الثمن اكثر من دينه فلا يرجع عليه باشر في دينه ولو قال له بيع رقيق فلان  
وافقي لا يرجع بالثمن عليهم ولو لم يكن على الميت دين ولكن الوصي باع الرقيق للورثة اكبر فمصرع  
هذا الورث بنسبة الغناه فان كان فخر لم يرجع عليهم في الاستحقاق في ثمن امره بايبيع او لم باخره  
ولو كان الغائب هو الذي هو الذي باع الرقيق للغناه ففكر الثمن في غرضه ثم اشترى الرقيق ورجع  
اشترى بالثمن على الغناه سواء امره الغائب ان يبيع لهم او لم باخره الا ان الغائب اذا باع فكان  
الغناه تولوا البيع بانفسهم **وذكر** بعد هذا باوراق مات وعليه الدين ولم يترك الا عبدا  
فباع الوصي بغير امر الغائب وقبض الثمن وفسخ ثم اشترى العبد قال فخر لا يرجع على الغناه الا  
اذا قال الغريم للوصي بعد واقفي فانه فخر عن امره غائب والاخرى هذا فخر ان  
وباعه الوصي يرجع بالثمن عليها لانه يبيع كلها **وذكر** في ايضا لو اوصي الى آخر فباع الوصي  
عبد الميت ولا مال له غيره بما امر الغناه ولما باع دينهم واستعدوا على الوصي وقبضهم الثمن  
من دينهم ثم اشترى في يد المشتري يرجع المشتري بالثمن على الوصي ويرجع الوصي على الغناه  
والشعدوا عليه وواصفوه وادى دينهم الى الغائب فامر الغائب باع العبد فمصرع دينهم  
ورجع الثمن اليهم بما امر الغائب ثم اشترى العبد من يد المشتري يرجع المشتري بالثمن على الغائب  
**وذكر** في ايضا باوراق مات ووصي الى آخر ففكر الوصي الى الوارث ميراثه ففعل











وذكر في التوارث الشري عدا شرا و كذا وقفه و زاد قيمة في قبل السهم ثم باه او هلك  
 فعن ابن حنيفة و ابن يوسف عليه القيمة بوجع القبض وكذلك المقبوض في شرا او الفسخ  
 وفيه فساد و ايضا الشري دارا شرا فسادا و قبضها فخرت عنه حرانا فاشتم خاصته بالبايع  
 اليه القاضي فقبض عليه بقيمة الدار بوجع القبض كان الشفع ان اخذها منه الشري فحلك الشري  
**وتجها ايضا** وبيع البيع ان يسلو ان يستره المبيع فالم يوجد بايصل حق الفسخ ولا يبطل حق الفسخ  
 بالافارة ولا يموت المشتري لان الكسك التماسه تنقل اليه وارث المشتري و يبيع الوارث فقام المشتري  
 و باخره الحق بالورث **وفي فوايد جري** المشتري في البيع التماسه اذا كانت بيعي للبايع **ولانه الاستد**  
 من ورثة المشتري **ولو كان** لو مات البايع ثبت لورثته ولانه الاستد داد منه **وفي الفسخ** المشتري  
 شرا فسادا ان عرف فيه المشتري بفقد ثمره و يبطل به حق البايع في الاستد داد سوادا كان ثمره  
 يحتمل الفسخ و القبض بعد ثبوته كالباع و المحبة و الرهن و ان يسه و لا يحتمل كالاختاق و ان يسه  
**الايجاب** وانما ج فانها لا يبطلان حق البايع **في الاستد داد** و فيه يثبت كونه العامل مع آخر  
 من مزارعة البسوطا الشري او شرا فسادا و قبضها و اجرها من غيره كان البايع حق الاستد داد  
 و قبض الاجارة **ولو زرع** الاخر لم يكن للبايع اخذها فتح يدرك الزرع لان الاجارة انما ينفذ بالحق  
 اذا لم يتعلق به حق الغير فاذا تعلق به حق الغير ولا يكون سبيل من نقضه **ذكر في العيونة** المشتري دارا  
 شرا فسادا او مبيعا فاجرها ثم وجد بها بيعا له ان يفسخ الاجارة و يرد بالبيع و ثبت التماسه  
 ولو رهن ثم وجد بها بيعا لغيره ان يفسخ لان الرهن في التماسه لا يفسخ **بالاقرار** **وفي فوايد** القاضي  
 فان ولو ادعى المشتري شرا فسادا انما يسه من خلاف الباب واقام البينة في ذلك لا يقبل بینه و يبايع  
 ان يستره وان صدق البايع في ذلك يبطل حق الفسخ و يقضي بالقيمة للبايع و حقه بفساده الحامع  
 في البيع الذي سعى و المشتري شرا فسادا اذا اوجي بالعدم ثم يبطل حق الفسخ والاستد داد  
 التوارث يريد به ان المشتري شرا فسادا اذا كانت يستره البايع من ورثته **ولو مات** البايع كان  
 لورثته ان يستره و انى المشتري ولو كان المشتري دارا فبي المشتري فيها ثابا يبطل حق الفسخ  
 عند البايع **في حقه** حنيفة و ابن يوسف الاخر **و قد عذر** ربه الله لا يبطل ثم يكلل موضع يقدري على البيع  
 فتح البيع و استرداد المبيع بفساد ثم زال الكانع بان حكم الرهن او رجع به الحقة و آخر الحكم  
 عن ادا بدل الكسبة او رد البيع على المشتري بالبيع بعد القبض نقضا كان للبايع حق الاستد داد  
 اذا لم ينفذ قضى على المشتري بالقيمة لان الكانع زال بسبب هوف من كل وجه و فيه حقه ما  
 حق الثالث فحكما كان هذه العقود لم يوجد فتح لوزال الكانع بسبب موافقه بغيره و حق  
 الثالث بان كان الرد بالبيع بعد القبض بالترخي لا يكون للبايع حق الاستد داد ويجعل في  
 حق المشتري كانه اشتراه ثانيا وهذا كله اذا لم يقض عليه بالقيمة **اما** اذا قضى عليه بالقيمة  
 يكون للبايع حق الاستد داد في الوجوه كلها **و اما وقف** المشتري شرا فسادا او صدقه  
 لا يبطل حق الفسخ فالم يسه فانما يسه بطل في قول ابن حنيفة رضي الله عنه **وفي** المشتري  
 البناء **و ذكر في** المحاميل في شرح الطحاوي الزاوية في البيع التماسه لا يبيع حق الفسخ  
 الا زيادة متقلة غير متولدة كالبيع و الحياطة و است السوني بالسني او بالفضل و اما البناء

[illegible]

ويعلم انما يصح التصرف بما لا يبيع ويطلبه في اخره البيع  
الباقي كما في البرق وبيع الباقى في اقل من ثلثي  
الوقت اقل من ثلثي الوقت ولو كان الباقي  
في بعض ايام الفداء فلا يصح







وذكر في الزيادة في الخلف المذكور وقد ذكر في الاصل في موضع ان الحق في جهة اخرى انما يقع  
اصلا في جهة واحدة اذا وصل اليه من جهة اخرى ولا فائدة في الشراء فاما اذا كان له في جهة اخرى  
او تصدق به عليه وملكه اليه لا يفتي القيمة للبايع ولو كان باعه او وهبه من غير ان كان ذلك الرجل وبعه  
منه ان يبيع الاول او تصدق به عليه لملكه اليه لا يقطع القيمة عن المشتري لم يغير العيني واصلا الى ابيع  
بالجهة الصحيحة ما وصل اليه من جهة اخرى **وكذا ذكر في الاصل** المداق اذا كان يبيع او وهبه من جهة اخرى  
من الزوجه ثم طلقها قبل ان يدخل بها لا يرفع عليها نكاح ولو كانت وهبت المداق في رجل طلق  
اليه ثم ان ذلك الرجل وهبه من الزوجه ثم طلقها قبل الدخول كان للزوج ان يرفع عليها نكاح  
قيمة العيني لم يغير العيني اصلا اليه بالجهة الصحيحة ما وصل اليه من جهة اخرى كذا في الاصل  
**وفي فوائد صدر الاسلام** في حدود اذا باع بياحيي ثم ان البايع باع ثانيا في المشتري بياحيي  
فاسد البيع الاول لان البيع الثاني ساقط في حق الاول ولو كان ان يبيع في  
ينسخ الاول بان يبيعه كذا هذا قاله المذاهب في بيعه الذي رده له ونفسه هذه المسئلة رواتبه  
مسئلة حارت واقعة انتهى **ان الاجراء باع المتاجر في بيعه** كذا في الاصل في بيعه  
جاءه قال رحمه الله **ان يبيعه** المتاجر ان البيع لو كان صحيحا يبيعه الا بانه اذا كانت  
فاسدة **ذكر القاضي** الاجماع صدر الاسلام في بيع المتاجر من الاصل اذا باع شيئا من المتاجر  
والذي يبيع يبيع فلو ان المشتري سقط الاجل قبل ان ياتي او ان احداهما والركبي انقلب كالم  
عقود فلا فائدة في بيعه في رده له **واجمعا** على ان لو باع جارا بثلث وعطى ثلث  
اسلاما اخر لا يعود اليه الجواز **ذكر في باب** البيوع الفاسدة من العيون رجل عصب عبد قيمته  
الف ثم ازدادت قيمته من بليغ اليقين ثم اشتراه الفاصب بياحيي فاسد فانه وصل العبد الى الفاصب  
بعد الشراء فعليه الثمان **وفي** ان لم يعمل اليه في مات فعليه الف لان الزيادة في الغصب من الزيادة  
**ذكر في** بيع الجارية في النكاح في مسائل المشتري بياحيي فاسد فانه وصل العبد الى الفاصب  
بانه في خبره ثم قال البايع للمشتري ان يبيعه ثلث قبل ان يقبض من الاول وقبل فسخ  
عقده وقال المشتري ان يبيعه ثلث بعد ذلك فاقول قول المشتري ولا يصدق البايع  
وقبض المشتري الثاني نفع البيوع الاول **ذكر في** الجارية الاقارة فندرها الشروط  
كما تنفذ البيوع لانها بمنزلة الابري انما تعال ينسخ **ذكر في** التجريد البرهان كل جهالة  
يؤثر في البيوع يؤثر في الاقارة وتنفذ العقد بها سواء كانت الجهالة في الاقارة او في الجارية  
او في العمل المتشجر عليه **واوجه الاقارة في السوء** اجر انكسلا في وزنه السعي كذا في  
في فسخ العقود **ذكر في** في بيان وانما في ظهر الدين في قايها **في** الاقارة في  
جميع صور الاقارة التي لو كان الفاسد ان كان الفاسد في النكاح او في بيعه التسمية في اجر انكسلا  
بانه ما يبيع وكذا **واستخرج** دار او فاسد في سبعة مائة درهم على ان يبرئها ان كان على  
انكسلا في اجر انكسلا بالغا ما يبيع لانها شرط المدة في انكسلا في حرات المدة من الاقارة  
وان كان فساد الاقارة حكم شرط فاسد او نحوه فيكون السعي معلوما في اجر انكسلا  
والا في وزنه السعي **ذكر في** المصير لو استاجر دارا بعين وسكن فيها ولم يدفع العيني

في حكمه

الحاج من ملح الحيط **ذكر في** باب المصالح عن الذي من المبسوط رجل له على آخر كسطة فباعها لغيره  
اقرارا وانما ربح نصف كسطة السبق وفي حق نصف كسطة السبق فانه كان له ان يبيع الحيط  
بغيره عما كان جازا لانه لم يدخل فيه معنى النسبة **وان كان** الشرا بغيره فانه قبضه المجلس  
جاز وانما ربحه قبل قبض الشرا بغيره فانه قبضه لانه قد طار **وفي** **اصري** الروايتين في  
الدين فليكن يس غدا انما يفسد اذا ترك العيني في المجلس والف الطاري لا يبيع في الكل **وان**  
كانت الحطة حائلة او فوجلة قبضها او لم يقبضها لا يفسد لانها استيفاء في حقها لا حطة **وفي**  
في هذا الباب ايضا رس السليم اذا استبدل بمسلم فيه كان باطلا ثم اذا فسخ ذلك كان انكسلا  
فانه لان الاستبدال في علم بخر كان وجوده وعرضه بمنزلة **وفي** **السلم** ان سلك كان ان يفسد بداره  
ما بدله بداره لان راس مال السلم في العقد انما سلم في يد البايع يكون بمنزلة المضمون في  
الاستدلال **ذكر في باب** المصالح عن الغصب من ملح الحيط ولو غصب كسطة وما كان من ذلك  
في نصف كسطة ففقد على وجوه **ان** ان يكون المضمون مستمرا او فاسدا فانه يفسد وهو ما  
او غصبه حال لا يبعث عليه ما **ان** كانه ولا يخلو **ان** ان يكون الفاصب قرا او مكررا فان كان مستمرا  
جاز المصالح على بعضه ويكون استيفاء البعض حقه واصل عن الباقي ولو كان قايما ولكن غيبه او  
وهو قرا او مكررا فانه الغصب لانه بمنزلة المصالح فصار على عليه من الفاسد في هذا وفيه شبهة  
بين الله سبحانه بكونه باطلا لان في بيع المصالح في بعضه فقدا وفي بعضه حقه وانما الباقي من  
غيره ما قبل وان وقع المصالح على حطة غيبه وبيع اقل من المضمون قدر ما دخل فيه المصالح  
في الغصب ويكره ما استعمل وان كان في حيزه لم يفسد منه ولكن انما يفسد  
جاز المصالح **في الغصب** لانه بمنزلة المصالح وفيه شبهة بين الله سبحانه باطل في حق وان وهو الغصب  
منه بقية الحال الذي في براءه فقت له لانا انما جوز المصالح على بعضه فانه يفسد منه ما كان  
فتح وجوبه وانما ثبت بما تبين ان ان يقيم والمصالح على بعضه **والكلمات** والموزونات قال  
فيها باطل ولو كان الفاصب قرا ففقد الحطة وفتح طاهره في براءه بقدر المضمون منه على نفسه  
فما كان على نفسه على ان يبراه مما بقي جوز المصالح فيك لانه يضمن عليه بمثل شرا بنفس الغصب  
فاستقام ان يجعل على في المضمون وانما يجعل على على عليه من الفاسد فلو جعله على في المضمون  
لم يبيع فاقنا ولو جعله على على عليه فتح فوجب جعله على على عليه ففقد في نفسه وفي الاقارة  
الاكوز لانها قايما في انما بدلة وفيه ربا وكذا اذا غصب الف ففقد على فاسد فانه في نفسه  
في هذه الوجوه التي ذكرنا ولو ما كان في ذلك غائب ودفعه اليه جاز في الوجوه كلها لان  
يكون مشتريا بالتوب بالمضمون فيستقيم ولو كان المضمون عبدا او غرضا فصاح الفاصب المضمون  
منه على نفسه وموجب عن المضمون منه وانما يفسد او مكررا لان المصالح على نفسه  
انما رده انما يقيم بخلاف الكليل والموزون فانه قد افترق بين لافقه لا يكون اقرارا بياحيي  
كله لان المضمون فيه هلاك البعض دون البعض عادة **باب العبد** والتوب فلا يكون هكذا  
**ذكر في** المبسوط وذكر في الدين في الغصب ان كل واحد من غصب وموجب  
فما كان على نفسه فهو في هذه الوجوه ايضا **وبين الروايتين** في وث فاشي فغيره ثم



من هذا ان شاء الله تعالى وذكر الفقه ابو الليث في باب الاول من علم ميسرة وادامها على  
من اقال فلا يخلو من خمسة اوجه يحتاج الى ذكر القدر والصفة ونحوه ويحتاج الى ذكر القدر  
والصفة ومكان التسليم ونحوه ويحتاج الى ذكر القدر والاصل ونحوه ويحتاج الى الاشارة والبيان  
**الوجه الاول** الاول بان يملك على درهم او دينار او فلس لانه معاملات الناس بين يدي  
بيان الصفة فتعبر على القدر القالب المعروف في البلد عند الناس **والوجه الثاني** اذا ما كان  
على التبراد على شئ من المؤذن او اكمل على الاجل والافقوتة فيحتاج الى ذكر القدر والصفة لان  
هذه الاشياء لها ثلثة اوصاف **ص** ووسط وري وليس بعضها بالمثل على البعض عند الناس  
نحو ما يتم فلا بد من البيان **والوجه الثالث** اذا ما كان على شئ من الكيل او الفرون ماله على  
وفاقوتة فيحتاج الى ذكر القدر والصفة لان في بيان مكان التسليم عند الفقه رضي الله عنه  
كما في السلم **والوجه الرابع** بان يملك على ثوب ولا بد من بيان مكان التسليم النوع والصفة  
والاجل ان الثوب لا يبيع ان يكون دينه الا ببيع السلم والسلم عرض مؤجل وليس هذا الكيل والوجه  
زينة لانه يجوز فيه السلم ويجوز فيه العوض فاذا بين الاجل برده كما في السلم وان لم يبين برده كما في  
العوض فاذا الثوب الذي ثبت دينه الزينة ليس له الا الاصل واحد هو السلم فبرده كما في السلم **والوجه الخامس**  
بان يملك على شئ من الحيوان لا يجوز الا ان يكون بغيره لان العوض في الشئ لا  
يملك كون الحيوان دينه في الشئ ذكره في السلم في العوض في السلم الاصل اشتري عند البيع  
وقبضه وتقدر الثمن ثم وجبه يبيها وانكر البايع ان يكون باعه وفيه ذكر العيب ثم ما كان يبيع  
على ان يرد عليه درهم مساة جالة او الاجل جاز ويكون هذا الصالح في بعض الثمن الذي وصي  
البايع رده لان زعم المشتري ان الواجب هو رد الثمن واخذ الجميع الا انه نذر عليه الرد  
لان البايع فصار كما لو نذر الرد بسبب آخر وعذر نذر الرد لا يمنع من جهة المشتري فيجب  
الرجوع بغيره لان العيب لانه احسن من ان يبيع فيلزمه رد الثمن بما لم يملكه ما احسن عذر  
فيثبت ان هذا الصالح في الثمن فصار الصالح على الدرهم من باب استيفاء الحق فيصح مؤجلا وحالا ولا  
صالح عن العيب على ان يرد ثمنه قبل ان يتفرقا جاز وان تفرقا قبل القبض فصار الصالح لانه يشترط  
في الدرهم التمسك وجب رد ثمنه فصار ما احسن عذر فدخل فيه بيع الصرف والاقرار بالبيع  
والثمن رده في ذلك سواء يرد بغيره موضع يكونه من رد **والوجه السادس** موضع اكره الرد بالبيع في  
فصل الاقرار فانه لا يكون صلي في الثمن بل في حق الرد فيسقط حقه في ذلك حاله فيجوز  
كيف ما كان في جنس الثمن وبما هو خلافه مؤجلا كان او حالا وكذلك اذا ما كان على كيل او  
موزون بغير عينه فان كان بعينه جاز لانه يبيع الشيء بالدين وكذلك لو كان بغيره فمات  
عذر المشتري او اعتذر او قدس به عيب **الاستطیع** **باب الرد لان حق الرجوع بغيره ان العيب**  
ما ثبت في هذه الوجوه **الوجه السابع** موضع لا يكون له حق الرجوع بغيره ان العيب لا يقع الصالح ولو ادعت  
امرأة على رجل ثوبا فصالحها قال بطلان لم يجز هكذا ذكره بعض النسخ فخص الرد وري ونحوه  
بعضها قال **وجه** ان يجعل يراة في مهرها وجه الاول انه يملك كما لو اشترى من رجل ثوبا فانه جعل  
تركه الموعود فيها فانه زوج لا يعطى عوضا من الفرقه وان لم يجعل فكاله على ما كان عليه

قبل الدعوى فلا شئ بقا بله العوض فلم يبيع **ولو ادعى** رجل على امرأه ثوبا وبيع على رجل ثوبا فانه  
بدلته في ترك الدعوى جاز وكان في منع الخلع كذا ذكره المحققين وذكره آخرون بان الصالح على الثوب  
والمرء والزوج والطلاق من الاصل ولو ادعى رجلا ادعى ثوبا فانه يملكه فانه يملكه على ما كان عليه  
على ان يبرأ من ثوبه الذي ادعى او يبرأ من ثوبه الذي ادعى او يبرأ من ثوبه الذي ادعى او يبرأ من ثوبه الذي ادعى  
في هذا قطعا زعمه فلو كان يبيعه على الخلع بعد هذا لا يقبل لانه لا يبرأ لانه لا يبرأ لانه لا يبرأ لانه لا يبرأ  
لوقالت اعطيتك مائة درهم على انك تتركني او على انك تتركني في دعواك او على انك لا تتركني بنحوه  
**وجه ثاني** رخص الدين **ادعى الزوج** على امرأته ذات زوج وانكرت واقرت الذي هو عليه بنحوه  
المستوفى فيجب ان يثبت منه مال على الخلع او على الاخذ والبر بغير الخلع مع زوجها قال  
الاولاهة بهذا الخلع لانه لم يثبت فكيف يبيع الخلع فلم يبرأ من الخلع وكان الخلع على ما كان عليه  
وجه على فاولاه مردية زينة ديكر رخصه كذا ذكره في الخلع في الدعوى على ما لا يجوز هذا  
الصالح **وجه ثاني** في ثوبه فان ادعت امرأته انه زوجها فملكها ثوبا فانه يملكها على ما كان عليه  
على ان يبرأ من الدعوى لا يبيع ولا يزوج ان يرجع عليه بما اعطاه من البدل ويكون امرأته على دعواه  
وكذا لو ادعت ثوبين وخلق زن برعي حرمت خليفه دعوى كذا وانكر الزوج فصالحها على ثوبين  
فانه يملكها على ذلك ودفع الثمن الذي انكرت به ثوبين على الطلاق انشأ ثلاث فكل  
ما دفعته اليه كانت واقعة الفتوى **ذكر في** صلح الاصل انما تسترد فانه قال اذا ادعت على زوجها  
طلاقا بان فصالحها على مائة درهم على ان يطلقها واحدة بائنة فهو جائز ويكون في زعم الزوج  
انطلاقه ووجه زعم المرأة بدل المال لدفع طلمه فان اقامت بينة بعد ذلك على الطلاق  
وشتمها او اطلقها ثوبا او واحد رجعت عليه بالجعل الذي اعطته وجنس هذا في حال الدفع  
وانما قضى **ذكر في** بيب صلح الودعة والبرية من الاصل امرأه استودعت رجلا ودعة كانت  
عندها فغيرها ثم قضى منه واستودعت آخر فقضى منه فقضت ثوبا فانه قال وتثبت ولا  
ادري انما احابه وقال لا يدري ما كان في ذلك غير انك دفعت البينة كما فلم يبيعه وور  
دناه عليك فصالحها من ذلك على شئ قال يبيعه فانه يملكه بصلح الاتع فبذلك لانه ليس له  
ان يزوج ان يزوج فتح او دعت وضاع في حالة الايداع شئ فقد صارت بضعة لا فقدت في  
المساع فبقي والصالح فيهما ومنها جاز وان لم يكن فانه لا يفسد صارت ضائعة وصار ضاعها  
ولان الحكم في الاسترداد لو كان قابلا فيكون لها حق التضييع **ونظر عام هذه المسئلة**  
هذا الباع ومن الشعار دابة الى وقت فعطيت فقال المستعير تعقت على وكذا  
رب الدابة وهو مقر العارة واقرت المستعير ثمنه وحاله صلي لم يجز وكذلك لو قال  
المستعير دفعها اليك ولو لم يرد رد عند الصالح ثم ادعى بعد الصالح ان يملكه قبل  
الصالح واثام البينة عليه بطل الصالح كما لو كان ادعاه ذلك فانه لو لم يكن بينة يملك  
رب الدابة فان نكل بطل الصالح ولو حلف فالصالح ما فيه وهذا كله قول ابي يوسف  
اما في قول جهم رده الله فالصالح مما يبيع في الاحوال كلها وان انكر رب الدابة العارية  
وقد نفقت المستعير فصالحه على جاز بلا خلاف الا ان يقيم المستعير بينة على العارية















فمنع به **وذكر في القوي** معا وفضة البقر والبرن في الاكراسي لا يجوز لانها وفضة المنفعة  
بجسها وانما باطلة بخلاف ما لو اعطى البقر في هذا الجار حيث يجوز لانها وفضة المنفعة با  
لمنفعة لا في جسها **ذكر في بيع غريب الرواية** استقرض الرجل من اخيه جوز وكذا استقرض الجوز  
فرض الجوز في الواحد والاثنين عددا وما زاد لا يجوز لانه لا يوزن ما ذكر في كماله الو  
تحت اذا فرض كان يمكن خلان جاز فافترس كان او غاي كفل او لم يكفل ولو باع على ان يعطي  
كفلا لا يجوز الا ان يكون الكفيل ماضيا وذكر فيها ايضا ولو اقترضه الفاعل على ان يكتب له به  
لم يكره لا يجوز وان اقترضه بغير شرط وكس له بغيره الى بلد آخر كان جائزا وموقوف الارض  
**ذكر في كماله** الجاهل في القوي ولو بعث رجلا يستقرض له الفاعل فرض ففاح يبيع ان قال الرسول  
اقترض فلان الرسول حتى لا يرسل وعليه الضمان ولو قال الرسول اقترض فلان الرسول فاقترضه ففاح يبيع  
يو فاعل الرسول **الحاصل التوكيل** بالاقرض جائز وبلا استقرض لا يجوز بالاستقرض جائز ولو  
اخرج التوكيل بالاستقرض الكلام فخرج الرسالة ببيع القرض كالمسروان اخرج به فخرج التوكيل  
بان اضاف الى نفسه بغير استقرض **وكان** الاستقرض في الدراهم له ولو ان يبيع في التوكيل  
ولو وقع البيع التوكيل شيئا يبرهن بغير التوكيل رافعا بدنيه ولا يبرهن في الدراهم لان دفع الحق  
كان باعوه وتمام هذه المسئلة ينظر في الغرض الحامي من وجبة الزينة **وفي قاي** فافترس  
بجسب القرض ولو بعث بكتاب من رسول الى رجل ان يبعث اليه كذا درهما ففاح يبيع  
فبعث مع الذي وصل الكتاب **روي ابن سليمان** عن ابي يوسف انه لم يكره ان يبيع في  
قال الاخر في بصل اليه ولو ارسل اليه رسولا وقال ابعث بعشرة دراهم ففاح يبيع فقال نعم  
بما مع رسوله له كان الاخر ضا اذا اقرض رسول ففاح يبيع فيها ايضا قال غيره استقرض اليه  
فلان عشرة دراهم فاستقرضه الى ثوب وفضها وقال دفعها الى الاسر ومجد الاسر ففاح يبيع  
ان قال يكون على الاسر ولا يصدق انما ثوب **وفيها ايضا** رجل استقرض لهما بالعملاق  
فافترس حب القرض بركة قال ابو يوسف عليه قيمته بالعراق يوم اقترضه وقال محي عليه  
قيمته بالعراق يوم اضمي وليس عليه ان يبيع مولا بالعراق فيا ففاح يبيع **ولو استقرض**  
من رجل لهما في بلد فيه الطعام رضى فلقية القرض في فيه الجبل الطعام قال فافترس  
الطالب حفة فليس له ان يجسب المطلوب وتوحر المطلوب بان يوثق له حتى يعطيه لهما  
في البلد الذي استقرض فيه **وذكر في فضل الاجارة** الفاسدة في اجارات في قاي فافترس  
فان لو استقرض من ان كان لهما له حل وثبونه او خصا ذكر في التقي في بلد اخر فيه الطعام  
ارضى او اقل **روي ابو يوسف** عن ابي حنيفة رضى الله عنه ان كان الغيب فافترس  
بومر لتسلم اليه ان كانت قيمته في الموضع سواء او كانت قيمته في هذا الموضع اكثر  
وان كانت قيمته في هذا الموضع اكثر او اقل ان شاء الله بغيره فكان الغيب ان شاء  
اخذ الغيب وان شاء انتظر في السلم اليه في مكان الغيب وان لم يكن الغيب فافترس  
في بومر وقيمته في البلد الذي انتظر فيه اقل من قيمته في البلد الغيب كان الغيب  
منه انتب رات ثلاث ان شاء اخذ مثله هذا ان كان ثوبا وان شاء اخذ قيمته بومر الغيب

بلد الغيب وان شاء انتظر في بلد الغيب ان كان قيمته في هذا الموضع اكثر من قيمته في هذا الموضع  
وان شاء قيمته في بلد الغيب ان كان قيمته في الموضع على سواء فله موقوف منه ان طالب بالمثل ذكر  
فيها ايضا **رجل استقرض** من اخيه الفواكه وزنا او كيلا فلم يفضيه حتى انقطع فانه يجوز من اخيه الفواكه  
الى ان ياتي الجوز الا ان يترافى على القيمة وهذا لا يشبه الفواكه اذ استكرت لان هذا مما لا يوزن بخلاف  
الفواكه التي استقرض **ولو استقرض** الفواكه الرجاء فكذلك قال ابو حنيفة رضى الله عنه عليه ثوبا ولا يشبه  
قيمتها وقال ابو يوسف رضى الله عنه عليه قيمتها في آخر يوم كانت راجية وعليه القوي وكذلك العراقي  
ولو غصب الفواكه الرجاء والورد في فهو على هذا الخلاف **ولو باع** بغير البلد ولم يفيض حتى تغت  
ان كانت لا يترجى فدايع وان كانت تروج الا انه انتقلت قيمتها لا يبعد البيع ولم يكن له  
الا ذلك **وفي ابن يوسف** رضى الله عنه ان يبيع البيع في ثمنان القيمة ايضا ذكر في قاي واه  
فصل بغير ثمن **وفي قاي واه** ايضا ولو اقترض الدراهم التي رتبة بنى راثم لقي استقرضه في بلد الغيب  
على تلك الدراهم **قال ابو يوسف** وموقوف ابي حنيفة رضى الله عنه عمل قدس امانة ذاهبا وجا  
وبشوي منه بديل ولا ياتخذ قيمتها وقيل هذا في القيمة في بلد تروج فيه تلك الدراهم الا ان لا ياتي  
فانه يوجب عليه ما ذكرنا في ما اذا كانت لا يفيق في هذا البلد فانه يغيره قيمتها **وذكر في قاي واه** ان استقرض في اخطة  
التي رتبة بنى راثم التي في بلد اخرى لا يوجد فيها تلك الدراهم **وذكر في قاي واه** ان استقرض في اخطة  
وزنا لا يجوز فانه استقرضها وزنا وكلها قبل الكيل كان في اخي استقرضها منها في الكيل فان اخلا  
في قدرها كالا وتغير كان القول قول المستقرض مع يمينه وفي استقرض حطة في سبيلها كان عليه  
قيمتها **استقرض اللحم وزنا جائز** ولا يجوز في الزينة **ولا يجوز** فرض الجوز والدرهم عند  
القيمة وعندها يجوز وزنا لعدد او قيل الى الثلاثة يجوز عددا ولا يجوز في الزينة وقيل  
**وذكر في بيع العدة** ان استقرض الجوز وزنا يجوز ولو استقرض في العدة وسلم به اثنا عشر  
في العدة **وفي قاي واه** فان اذا استقرض الجوز كيلا يجوز لانه حال حرة وبيد اخرى قبل  
الشرطي كحطة بغيره ثم قال لا يبيع اقترضه قيمته حطة او قال اقترضه حطة حطة هذا الغرض واخط  
به الا الذي اشتبهه تلك ففعل وصب الشراء في المصلحة القوي او القوي في الشراء **قال ابو يوسف**  
بغيره فافترس بها وهكذا روي عن محمد رضى الله عنه ولو استقرض رجل دراهم فانه المستقرض  
لاداهم فقال له المستقرض الفها في التي قالها قال محمد لا شيء في المستقرض كذا ذكر في قاي واه  
قاي فافترس **وذكر في غريب الرواية** وكذلك الدين والسلم ولو كان هذا يكره في طعام بسبب  
الشراء وودعة له عند في السلم اليه فكم الشراء بعد ما مع الشراء فكم الودعة فقال العبد  
انما فعل كونه فافترس والحلا في المشتري والمودع لانه في العرض والدين والسلم لانه  
يعطى غيره **وفي الشراء** الودعة ليس له ذلك ويأتي من اخي هذه المسئلة في فصل استقرض  
**وفي قاي واه** فان اذا قال استقرض وجرت القرض زبونا او نحرية وكان ذلك بعد  
ما استقرضه لا يبيع في العرض شيء ولكنه يرد ثوبا ولو اقترض في غير او موقوف فافترس  
سئلته القوي او الموقوف لا يبيع عندها وعنده ابو يوسف في استقرض في المنفعة  
يبيع وان اقترض عبد محجورا فافترس لا يوافق في العلق عندها ومود الودعة سواء



وذكر في تأسيس النظر في الفقه ولو باع من ماله لا ورثه اليه واستهلكه البقي لا ضمان عليه  
عند اية حصة وجردهم الله **وعند اية يوسف** يعني وعلى هذا الخلاف ان اقرضه او اودع فالتلف  
**الكتابة الثانية** **ذكر في الاصل** اذا كان المكتوب الرهن على عبده على قيمته لم يجر لانها عقد كفاية  
فالسنة لان الكتابة الثانية لا يكون الواجب فيه القيمة فان ادى القيمة يفتق لان الكتابة الثانية  
في الاصل كما كانت في الجارية فانها مشروعة في وجهه فانها سنة في العقود ما يكون مشروعا  
من وجهه دون وجهه وفيه النقل التسلیم بالعقد الثاني فيقوم مقام الشرع في اثبات الاصل كما  
في بيع الراس اذا انقل الى التسلیم وهذا التسلیم قد وجد فان المكتوب يقع به برئ من نفسه الكتابة  
وفي مائة شرح الطحاوي **في الكتابة الثانية** التي لا يكون الواجب فيها القيمة المكتوب وفي الكتابة الثانية  
اذا كانت الكتابة اكثر من القيمة لا يفتق الا بالاداء والكتابة ثم يسترد الفضل على القيمة وان كانت  
القيمة اكثر يفتق بالاداء والكتابة وبغيره فقام القيمة واذا كان به على ثوب ولم يسم به لا يفتق  
الكتابة اصله لانه لا يمكن ايجاب الثوب لغيره من الجاهل **واذا ادى ثوبا** لا يفتق لان  
الكتابة لم يفتق لانها غير مشروعة بلا بدل وهذا خلاف البيع فان له لو باع عبدا ثوبا يكون  
ايضا سلا ولا يكون باطلا في الواسم الباع العبد الى المشتري يمكن لانه امكن التعبد  
بالتعبد اذ بيع وهو ان يفتق بالتعبد به بغيره لان البيع لا يعتبر فيه غير المشروط  
بل يعتبر فيه المنفعة فمكن التعبد بالتعبد بالقيمة وهذا لا يمكن التعبد بالتعبد عند  
عقد الكتابة فان حكمه تعلق العتق بالاداء اكال فلا يمكن ان يفتق العتق بالاداء القيمة وقام  
هذا في باب ما لا يجوز من الكتابة من الكتابة في الميسر وفي الكتابة التي كانت عبدا كانت  
ثم مات المولى فادى بدل الكتابة الى ورثته حتى استخانا **وفي ختم العتق** واذا كانت  
المسلم عبدا على امره او ختم امره او قيمته نفسه فالكتابة فاسدة فان ادعى المولى عتقه ولم يمت  
بغيره في قيمته ولا يفتق في المسمى ويراد عليه وفي الاصل ولو كانت عبدا الى العتق فادى  
الحصاد او الى الراسي جاز استخانا **ولو قيل** البدل يجب على المولى ان يقبل ولو كان له نصيبه  
على الف والشرط ان لا يرفع او يجره فان ذلك لا يفتق لانها غير مشروعة فثبت فيها ان لا يركب  
البيع وما دام الجارية لا يملكها الا بغيره فثبت حكم الكتابة في البيع وحكم الكتابة في الراسي  
ان يكون المولى حتى فتح الكتابة وادى منه الى الرق من غير رضا العبد ولا يفتق في  
الجارية والعاسق بغيره بغيره في المولى ما يكون مضمونا بالقبض والجسم ما لا يكون  
المقبوض بالبيع الباطل في يد المشتري ويكون امانة عند بعضه لان العقد غير معتبر في  
القبض باذن اياك عند القبض يكون مضمونا كذا ذكر في هذه **وذكر الطحاوي**  
**في بيع الجاهل** ان عند اية حصة رجه لا يكون مضمونا وعند غيرهم يكون مضمونا وفي فوايد  
صاحب المخط ان القبض في يد ابايع بالبيع الباطل الذي لم يفتق منه مضمون وعند غيرهم  
يكون والمقبوض بالبيع المسمى مضمونا بالقيمة في المثل له وبمثل في مضمون ذوات الا  
شال لانه مضمون بالقبض كذا ذكر في شرح الطحاوي والمقبوض على سماع الشرا  
مضمون بالقيمة اذا كان الثمن مسمى في ذوات القيم وبمثل في ذوات الا مثال وموگا

المقبوض

المقبوض بالبيع المسمى المسمى كذا نقل عن القاضي طهيم الدين والمقبوض على حكم التوفيق ان  
مضمون بالمثل او القيمة وبعد امكن القبض كالمقبوض بالبيع المسمى وقدره ما **وفي بيع**  
حكم الرهن ان الرهن مضمون بالمثل او القيمة وتغير المثل بالمقبوض بالبيع المسمى  
بمثل من قيمته وفي الدين كالمقبوض على حكم الرهن **وذكر** ان في ان القبض على حكم الرهن المسمى  
لا يتعلق به الفان والمقبوض على حكم الرهن ان لا يفتق به الفان بالاجماع **وبين الرهن**  
ان يفتق به الفان من قبل والمقبوض على سماع الرهن مضمون بالاقبل من قيمته وفي الدين  
كذا ذكر في شرح الطحاوي في الاستمارة **ورأيت** **بشركة** من شركة الفان الا  
دام ابو اليسر في الشك ان المقبض بجهة الرهن مضمون بالقيمة كالمقبوض بجهة البيع **وفي**  
في العتق اذا رهن عبد المقرضه التي يفتق قبل ان يقرضه فعليه الا ان لا يفتق على حكم الرهن  
في حكم الرهن ولو قال اقرضه وضم هذا الرهن ولم يسم القبض فادى الرهن وهكذا في  
فعليه قيمة الرهن في ختم المخط والمقبوض في يد الرهن بعد فتح الرهن مضمون بالاقبل  
من قيمته وفي الدين ان الرهن لا يفتق بالفتح قبل الرد فتح جري عليه اتمام الرهن قبل  
الرد وكذا لو كان الرهن ثم اراد الرهن حبه لم يفتق في رهن شرح الطحاوي  
**وفي فوايد صاحب المخط** لما اذا اخذت السلم بالسلم فيه رهن وهكذا الرهن صارت  
السلم مضمونا ولو كان سلمى عند السلم ولم يقبل الرهن فتح هكذا في يد ربه السلم فانه  
يملك الطعام فيسلم ربه السلم ان يرد له ما مثله فانه في راسه لانه قد راس المال  
بعد فتح السلم وفي رهن ختم المخط في حكمه كطعام اذا رهنه بالطعام رهنه ثم انتمى  
فالمسلم في الطعام بالدرهم والدرهم يملك الرهن الذي رهنه بالطعام كان على الرهن  
ان يرد ذلك الطعام على الرهن المضمون في يد الرهن بعد اتياء الدين مضمون في لوسر  
الرهن من الدين بالاداء ثم يملك الرهن في يد الرهن هكذا مضمونا فتح يجب في الرهن  
رد ما استوفاه على الرهن **وذكر** العتق ولو تبرع ان ان يفتق الدين ثم يملك الرهن  
رد ما افتق في التبرع **وفي الركايات** واو رهن جارية يابى الى الف ثم ان الرهن  
فتق دين الرهن ثم يملك الجارية يملك مضمونا على الرهن والرهن يسترد  
الحس مائة المودة كذا في الاستمارة والمقبوض في الرهن بعد الحصة والاسراء فانه  
فتق لوسر الرهن بالجهة او الاسراء ثم يملك الرهن في يد الرهن من غير ان يفتق من  
الرهن يملك امانة استخانا **فلا يفتق** ولو احدث فيه بيعا يفتق قيمة الرهن  
بالاجماع والمقبوض في يد الرهن بعد الحولة مضمون في لوائح الرهن المضمون بالاداء  
ثم يملك الرهن بعد ذلك يملك مضمونا في الاستمارة ولو اراد الرهن بعد الحولة  
ان يفتق الرهن من الرهن على ذلك فلو ذكره في الاستمارة في فوايد  
فقال في احواله ذلك في الاخرى لم يفتق **هكذا** **ذكر** **المخط** ولو نصدا في  
انه لم يكن عليه دين ان كان الفان يفتق هذا الرهن كان في الرهن انه يرد مضمونا  
الدين في الرهن وان كان الفان يفتق هذا الرهن انه لم يكن عليه دين ثم يملك الرهن

Copy in the University







القبض جزوا واحد ويوان نظران كان هذا العين بين الاثنين فطلب احداهما القسمة  
الاخران اجزاهما في كل القسمة **وكان من القسم الاول** وان لم يجز على ذلك كان في  
الدين اذ الجبر على الفعل في كل آية قبول الحبل ذلك الفعل اذا عرفنا هذا فنقول **اصحاب**  
مسائل الشيوخ سبع بيع الشايح واثارة الشايح واثارة الشايح واثارة الشايح  
وهذه الشايح ومدة الشايح ووقف الشايح **اما بيع الشايح** فانه على قسمين اما  
ان يعمل القسمة او لا يعملها وكل قسم على وجهين **اما ان يبيع** او من شركته فانه  
الاول وهو بيع في ارضي **اما ان يبيع** او من شركته فانه الثاني وهو بيع  
في ارضي **وذكر في القسمة** اجمع هكذا ذكر المدرس في كتاب الشيوخ  
من ابي **وذكر في القسمة** اجمع هكذا ذكر المدرس في كتاب الشيوخ  
او ان يقطع في ارضي **وذكر في القسمة** اجمع هكذا ذكر المدرس في كتاب الشيوخ  
في **النوازل** رجل يبيع ارضه في ارضي **وذكر في القسمة** اجمع هكذا ذكر المدرس في كتاب الشيوخ  
او ان يقطع في ارضي **وذكر في القسمة** اجمع هكذا ذكر المدرس في كتاب الشيوخ  
يبيع في ارضي **وذكر في القسمة** اجمع هكذا ذكر المدرس في كتاب الشيوخ  
لا يجوز ولو باع منها جاز **وذكر في بيع** في ارضي **وذكر في القسمة** اجمع هكذا ذكر المدرس في كتاب الشيوخ  
مشاع فريد بهر هبزم دارد واما باء والله اعلم قبل ان يشرط قرار فريد  
بوضعه هبزمي رواه ابو داود في ارضي **وذكر في القسمة** اجمع هكذا ذكر المدرس في كتاب الشيوخ  
درختان مشاع في ارضي **وذكر في القسمة** اجمع هكذا ذكر المدرس في كتاب الشيوخ  
وعليه ثمر او ارضي **وذكر في القسمة** اجمع هكذا ذكر المدرس في كتاب الشيوخ  
الارض والشرع قال لم يذكر هذا في الكتاب **وذكر في القسمة** اجمع هكذا ذكر المدرس في كتاب الشيوخ  
لانه قام البايع في النخل والتمر والارض **وذكر في القسمة** اجمع هكذا ذكر المدرس في كتاب الشيوخ  
من قبل الاصل لو كانت دار بين رجلين باع احداهما باءا من رجل آخر لم يخرجه  
لانه لا يعمل اما ان يبيع بشرط ان يبيع او بشرط القلع والمهدم **اما الاول** فلا يجوز لان  
فيه شرط نفقة المشتري لو يبيع فصار بمنزلة بشرط اثارته في بيع ولا يجوز بشرط  
المهدم والقلع لان فيه ضرر بالشريك الذي لم يبيع وكذلك **لو ادعى** رجل على اخيه  
شياء فصاحك على نصف هذا الباء او على نصف هذا النزع المشترك لا يجوز **وذكر**  
افساح **الناطقي** اذا اشترى نقيب احد الشريكين من الباء دون الارض لم يخرجه  
**وذكر في القسمة** اجمع هكذا ذكر المدرس في كتاب الشيوخ  
يجز وكذا الشجرة والذرع ولو باع في شركته جاز **وذكر في القسمة** اجمع هكذا ذكر المدرس في كتاب الشيوخ  
**وذكر في القسمة** اجمع هكذا ذكر المدرس في كتاب الشيوخ  
على ان يترك المشتري ان يبيع فانه **ولو ادعى** رجل على اخيه  
نقبة في ارضي من غير شركته في غير ان يكون له طريق في الارض جاز وان باع على ان يكون

المشتري في الارض طريق لا يجوز **ذكر في القسمة** اجمع هكذا ذكر المدرس في كتاب الشيوخ  
فباع احداهما بيتا معين من رجل لا يجوز **وذكر في القسمة** اجمع هكذا ذكر المدرس في كتاب الشيوخ  
باع احداهما نصيبا من بيت معين في الدار فلا خلاف بطل البيع **وذكر في القسمة** اجمع هكذا ذكر المدرس في كتاب الشيوخ  
**الفقه ابو جعفر رايته في ارضي** رجلين باع احداهما منها بئنا معلوما جاز في نصيب  
عند ابو يوسف ورايت في الحيط **وذكر في القسمة** اجمع هكذا ذكر المدرس في كتاب الشيوخ  
فصار احداهما نصيبا منها بئنا معلوما بيت الدار والبيت معلوم **فانه باء**  
قال لا يجوز البيع لان فيه ضررا على شريكه في تقطيع نصيبه عليه عند القسمة قال ارات  
لو باع نصف كل نصيب من الدار لم يقطع نصيب شريكه قال وكذلك الارض ولو كانت  
بينهم عشرة نيك موروته مما يقيم باع احداهما نصف ثوب بعته من رجل فانه باء نصيبه  
رضي الله عنه قال هذا جائز وكذلك الغنم وهذا لا يشبه الدار الواحدة وقال ابو يوسف  
رضي الله عنه ان يكون هذا جائزا وكذلك الدار ولو باع في قوله الارض انه لو باع في  
كل شاة نصيبا منها ان يبيع حصة لم يقطع شريكه ان يجمع له نصيبها فقد دخل عليه ضرر  
ويقطع نصيبه كيف يشاء ولو كان بينهما ارض فدخل باع احداهما نصف حقل بعته  
باملها من رجل لا يجوز في قول ابو حنيفة رضي الله عنه وهذا كما ثبت الذي وصفنا ولو  
باع احداهما نصف الارض والسبخ نصف النخل باءا فانه هذا مثل **ذكر في قول** ابو  
حنيفة وكذلك لو باع نصف الدار باءا لا يقطع احداهما نصيبا من رجل فانه باء نصيبه  
يوسف رضي الله عنه ان يبيع كل هذا جاز لا يقطع نصيبا من رجل فانه باء نصيبه  
لا يبري لعلها اذا كانت لا يدخل في القسمة فمن قبل هذا البيع في الحيط ايضا **وذكر**  
**في شرح الطحاوي** احد الورثة اذا باع ثوبا من الشراكة نظرا ان باع نصيبه من كل شيء و  
المشتري يعلم نصيبه يجوز وان باع شيئا معينا لا يجوز لانه يحتمل ان لا يقع هذا في  
نصيبه قال صاحب الحيط وضع قوله لا يجوز البيع في كل ذلك الشيء اما في نصيبه فيجوز  
عقد الجلة قد ذكرت في فصل **نقبة** ثوب **ابو يوسف** من الحيط وقد كتبها انا في آخره  
في البيع يقع في كل مشترك في الفصل **ابو يوسف** في بيعه وفي لا يجوز من نصيب  
**والله اعلم بما هو الصواب من هذه الروايات** **وذكر في بيع** في ارضي **وذكر في القسمة** اجمع هكذا ذكر المدرس في كتاب الشيوخ  
مكمل او وجود مشترك بين اثنين باع احداهما نصيبه من شركته يجوز **وذكر في القسمة** اجمع هكذا ذكر المدرس في كتاب الشيوخ  
لا يجوز وذكرتم ايضا واحاله الى كتاب الشركة ان الشركة في اقال اذا كانت بسبب  
الخط منها باءا رها او باءا من غير ارضي رها لا يجوز بيع احداهما نصيبه من شركته  
ولا يجوز من الاضيق الا باءا من شركته وان كانت الشركة بسبب الميراث او الهبة  
او الاصل لا يجوز بيع احداهما نصيبه من شركته ومن الاضيق بغير ان شركته ولا  
بلك ان يفرق نصيبه من شركته الا باءا **وذكر في القسمة** اجمع هكذا ذكر المدرس في كتاب الشيوخ  
المشترك بينهما اثنين اذا باع احداهما نصيبه من شركته يجوز كيف ما كان وانه باع في  
غير الشريك نصيبه بغير ان شركته نظرا ان كانت الشركة بسبب الاضيق بين الاثنين في







اختلاف الشيخ فيه **والقوي على الجوز** ولو اخرج من صاحب العروة لا اشكال اليه يجوز  
لو استأجر العروة دون ابنه يجوز **والجمل** في جواز اوقات اشباع ان يلحق بها  
قضاء قاضي او يعقد الكحل ثم تنسخ في البعض هذه الجملة في الشافعي **وذكر في باب الو**  
كالة بالاجارة من ذكالة الاصل اذ كانت الارض بين جماعة فوكل احدهم وكلها باجارة  
فاجز في جميعه جاز ولو اخرج من احدهم لا يجوز عندنا في حصة بمنزلة مالو بشر الموكل  
وهكذا رايت بخط بعض الشيخ ان الدار اذا كانت بين ثلاثة نفر احدهم نصيبه في  
حدها لا يجوز **والحال** المسئلة ان كان ب الرهن اما **اجارة الاشباع** **ذكر في العروة**  
اشباع واجارته جازان وذكر في كتاب الشيوخ وذكر القاضي في غير الترتيب في اول  
فتاواه انه ايدى اشباع جاز **وذكر في شرحه** اجارة الطيوي وفيه الجواز في مسئلة  
هبة اشباع ان فرض اشباع جاز بالاجماع وفيه عيون الخلف ان مضاربة اشباع لا يجوز  
**ذكر في مسئلة** رهن اشباع واما هبة اشباع فيما لا يجتمع القسمة بجوز في الشريك وفي  
الاجنبي وفيما لا يجتمع فلا يجوز في الشريك ولا في الاجنبي **والشيوخ** الطائفة لا يبعد الجواز  
بالاشفاق ولو ذهب الكل من اثنين فان عمل بان قال وهبت الدار مع كمال الجوز عند  
اني حصة وعندنا جاز وان فضل فان كان الفصل بالانصف بان قال نفقها فذكر مجموعها  
هذا الاختلاف ايضا **ذكر ابن سماع** في نوادره فان كان الفصل بالاثلاث فعندنا في حصة  
وعندنا في يوسف لا يجوز وعند غيرنا يجوز **هكذا** ذكر القدر الشاهد في كتاب الشيوخ وذكر  
في الجواز واذ ذهب اشنان من رجل دارا جاز لانها سلماء جملة ومعوض جمل ولا اشفاق  
وان وجعها واحد من اثنين لم يبع عندنا في حصة وقال لا يبع لان حصة هبة الجملة منها لان  
التشكيك واحد فلا يتحقق الشيوخ كما اذ رهن من رجلين ولا في حصة ان يقر هذه النصف  
من كل واحد منهما وكذا لو كانت فيما لا يقيم فقبل احدهما مع ولان التشكيك ثبت كحل واحد  
في النصف فيكون التشكيك كذلك لانه حكمه في هذا الاثار **بالحق** الشيوخ بخلاف الرهن  
لان حكمه الجبس وان ثبت كحل واحد منها كمالا اذ لا يفي فيه وكذا لو فقي في  
احدها لا يسترد شيئا في الرهن ولو نص في الشفيع بان قال نفقها فذكر نصفها كحل  
او ثلثها وثلثها كحل لم يجر عندنا في حصة وايدى يوسف وفي النصف **روايتان** عن ابن سماع  
ولو رهن عند رجلين ونفي في الاثبات لا يجوز بالاشفاق **ذكر في الجواز** وذكر  
فيها ايضا ولو ذهب ثلثا في حصة فاسد فان قسمه وسلمه جاز لان ثلثه باقية  
وعندنا لا شيوخ **وفي فتاوي قاضي قان** لو قال رجلين وهبت كمالا هذه الدار وكذا  
نصفها وكذا نصفها جاز ولو قال لاحدهما وهبت كحل نصفها وكذا نصفها لا يجوز  
قال ولو وهبت لرجلين درهما الصبي لا يجوز وهبة اشباع اذا قدرت لا يبعد كحل وان  
قبض **الجملة** مروى عن ابن يوسف وهو الصحيح ولو ذهب في حصة او ذهبا في سهم  
او سنان في الجوز لان الوهب معدوم وكذا لو استخرج القاصب بملكه **والعروة**  
لا يكون قابلا للتشكيك ولو طعن وسلم لم يجر خلاف ما اذا ذهب ثلثا ثم قسم وسلمه لانا اشباع

اجارة اشباع

على التمسك اني الخلل في القبض وقد تحقق بعد القسمة وبخلاف ما اذا ذهب ثلثا في  
ضلع او موصوف في كل غنم او خلا او زرع في ارض او قرا في غنم او ارض او ارض  
فيها ذرع وفحل دونها حيث لا يجوز ثم لو قطع او حطب جاز لان اشباع الجوز لا اتصال  
وذلك يمنع القبض كما يشاع واذ اذال ذلك الاتصال يجوز وبخلاف ما اذا ذهب دارا  
او فزا اخره في قاع الواهب لان اشباع الجوز لقيام يد الواهب بالثقل فكان لا يخل  
في القبض فيصح بالتفريق فرق بين هبة الملبس في الشراء وبين هبة الولد الباطن فانها لا يجوز  
الا بتمليك بعد الولادة في الصبي والوقت ان يمكن الوقوف على اللبس في الفرج بالكلية لانه  
في وسعة ولا يمكن في الولد لانه ليس في وسعة فيكون بمنزلة ثقله بالكلية والاول كان في  
**هذا الجمل** **الجواز** واما اذا تمرد في اشباع فحظا وحصة اشباع في جميع جاز كروا  
الا في حصة واحدة ومع انه اذا ذهب الكل من اثنين فيما يجتمع القسمة وسلم **الجملة**  
يجوز عندنا في حصة رواية **رواية** من غير اختلاف في قوله وفي الصورة اختلاف في  
في قوله منهم من قال لا يجوز الصورة ايضا **وهم من قال** في المسئلة روايتان في رواية  
الاصل وفي رواية اجمع الصبي يجوز وهو الصحيح **ذكر في باب الشيوخ** المصدر الشاهد  
**وذكر** في الجواز قال في الجواز الصبي اذا تمرد في عشرة دراهم عا حيا جاز في جوز وكذا  
لو وهبها لهم ولو لم يحسوا فلا يجوز يعني ذلك ايضا في الحصة والعروة في الحكم وفي  
الاصل لو لم يوافق وكذا تلك الصورة لان التبرع مانع من الفعلين فلو فاعى الفيلين  
**وبالرواية** في هذه الرواية ان الصورة يبراد بها وهو الله تعالى وهو واحد لا يشرك له ولا شفي  
والحصة يبراد بها وجه الفخ وهما اثنان وقيل هذا **هو الصحيح** والكرار بالكرور في الاصل التقوى  
في غيب **وذكر في باب الشيوخ** والاصل ان في المسئلة روايتان **وذكر في باب الشيوخ** وقيل  
يجوز التصديق في الغيب لانها محل حذرة **الشيوخ** وكرهه الملقط ولو ذهب بغير  
فاوم الصورة ما يجتمع القسمة وما لا يجتمع يجوز وفي الغيب في الصورة والحصة جاز  
لا يجوز وعندنا في يوسف يجوز كذا **ذكر في كتاب الشيوخ** بشرا اى اولة وعندنا في  
جوز في الغيب **وذكر في باب الشيوخ** فعندنا في الجوز وعندنا في يوسف يجوز  
**ذكر في باب الشيوخ** وكرهه الملقط وقت اشباع يجوز ويخرج عندنا في  
يوسف وبه اذ ابو القاسم الفخار واذ وقف نصف الحام جاز لانه لا يجتمع القسمة  
ولو وقف ارضا فيها اثنان او اشقي الاشياء لا يجوز عندنا في الجوز وقف اشباع  
**في رواية** الشافعي رجل وقف ثلثا لم يجر في قوله جاز ويقتضى ان رفع اليد القاضي  
وقضى يجوز جاز عند الكل فلو طوّل بعض القسمة قال ابو حنيفة لا يقيم فيها حصة و  
قال ابو يوسف يقيم **والجملة** في ان الكل اذا كان يوقف على الاربع ما زادوا القسمة  
لا يجوز **ذكر في باب الشيوخ** ارض بين شريكين وقف لهما نصيب ثلثا جاز عندنا في يوسف  
وبه اذ شيخنا بانح رحمهم الله ثم خرج في قوله فقال اذا قسمي فوقع نصيب الواقف  
في يوسف لا يجب عليه ان يوقف ثلثا لان القسمة تعين الوقوف وان اراد الجوز في

وقف حصة

Copy

University











المقصود ثم ختمه الكسب بزيادة ولو اشتراه الغاصب الكسب **وهو منه** او ورثته منه لا ينفذ بيعه  
قبل ذلك لان الغصب بملك الغير النقصان اليه ليس ببيع او الهبة او الارث فيبقى البيع وهو  
والهبة والارث مما فرغ من البيع والاستمارة **ورأيت** في بعض النسخ ان يضاف في نصيبه لو باي فان  
ختمه الكسب قيمة يوم الغصب بزيادة وان ختمه قيمة يوم البيع لا ينفذ بيعه **قلت** هو  
في رهن الجاهل بغير النقصان **قال وفيه** لو غصب عبدا فباعه فان ختمه الكسب قيمة يوم الغصب  
بزيادة وان ختمه قيمة يوم الرفع لا يجوز البيع لان الغاصب انما ملكه يوم الرفع فانه يبيع  
**وهو** فلو ايد صاحب المخطئ غصب عبدا بغيره فان ختمه الكسب بزيادة فان اشتراه في الكسب  
لا ينفذ بيعه لان هذا ملكه باطرا في ملكه بوقوف فطلبه ولم ينصل بين قيمة وفيه وهكذا ذكر  
في فائدة النسخ **وذكر في الرهن الشقي** في الخصم على المشتري في ان يبيع بالثمن ثلثة ايام لو باع  
لم يبيع لم ينفذ الاجماع وختمه المشتري في الكسب فانما الغاصب اذا باع او اعترف ثم القيمة نفذ  
دونه ختمه بلا خلاف المشتري في الرهن اذا باع او اعترف ثم اجاز الرهن في البيع نفذ بغيره  
ختمه بلا خلاف **وكذا** المشتري في الوارث والشركة مستقرة بالثمن **والمشتري** في الغاصب  
اذا اعترف ثم اجاز الكسب بزيادة ينفذ ختمه بملكه وهو قول محمد رحمه الله وعندنا في حصة واما  
يوسف رحمه الله فيخذ الشقي ولو كان المشتري في الغاصب بزيادة ثم اجاز الكسب **البيع الاول**  
لم ينفذ المشتري بلا خلاف كذا ذكر في الرهن في هذه المسائل **وذكر في المصداق** وفيه ان يراه  
المسوط اذا باع الغاصب المصنوع من رطل ثم باع المشتري من اخر حتى تداو له الا يدي  
ثم ان الكسب اجاز عقدا من العقود جاز ذلك العقدا فانه لان العقود كلها كانت موقوفة  
على الاجازة فاذا اجاز عقدا منها جاز ذلك العقدا فانه **وهو في ما يدي** صاحب المخطئ غصب  
عبدا بغيره من ان يبيع ثم ان المشتري بزيادة ثم ان الكسب في الغاصب فانه ينفذ البيع  
الاول ويطلب بيع المشتري لان ملك الاول ثابت ومكان الثاني بوقوف وقال بعض  
ينفذ البيع الثاني والثالث لانه ما ضمن الغاصب بغيره في وقت الغصب ومارك كمال  
باع ملك نفسه ثم ختمه بغيره الكل ولو غصب في اخر ثم اشتراه من الكسب فاجاز بانه  
بخلاف البيع قال ولو غصب بزيادة ورتبه ثم اشتراه من الكسب ان دخل الزوج بها ينفذ  
الزوج وان لم يدخل بطل لان هذا حل بيب وهو حل المشتري طرا في حل موقوف وهو  
حل الزوج ولو ادعى النقصان هل ينفذ النكاح **لا روايت** في هذا قال ويصح ان لا ينفذ لان  
ملك النقصان ملكه فوري فلا يفي ذلك لوان النكاح كما اذا غصب عبدا واعتقه ثم ختمه  
الوكيل قيمة لا ينفذ **كذا** المالك اذا اتي العبد المصنوع من الغاصب فباعه المولى في الغاصب  
بعد الاباق قال صاحب المخطئ يجوز لانه لا يباح له قبضه لانه قبض الغصب ثوث  
في قبضه النقصان وقال النسخي فان لا يجوز لانه ليس بيب وهكذا اجاب جدي رحمه الله انه  
لا يجوز فذكر في فوائده **وهو** في ما يدي غصب عبدا بغيره ثم ان يبيع العبد  
من يد المشتري ثم اجاز الكسب بزيادة يوسف فلا فخر رحمه الله وفيه فلو  
صاحب المخطئ ولو غصب دابة بزيادة ثم ان الغاصب يشتري هذه الدابة باقل مما باع

يكون فني

يكون فني ومن ركة البيع الاول وانما لا يكون للمشتري لا للغاصب ولا للمالك وقد مر من اهل  
البيع ان **سورة فوائده** ايضا استأجر رجلا ليعمل هذا الكسب بزيادة وقبل الاجرة وقعت حرة  
ثم ظهر ان هذا الكسب كما في ملك الغير على عب الاجر **قال** ينبغي ان يوجب اجرا فيبقى للمالك لانه  
فقوله يوفى حق الكسب في هذا الخلاف اذا اجريتم التحق في اثناء المدة واجاز **المحقق** الاجازة في  
المعنى اذا اجريتم غصب سنين وختمت الشون ثم ادعى الكسب انك كنت اجرت عقدا لا يقبل قوله  
الاسسه ولو قال كسب اجرته يقبل كما لا ينفذ زوجه ابوها فقلت كسب اجرت عقدا لا يقبل  
الاسسه ولو قال كسب باخرى قبل قولها وكذا الميراث **وهو** دعوى الشقي غصب ارضا وجرها فقلت  
الكسب اجرتها بامري وقال المخرج غصبها من كسب اجرتها **قال** لا نقول **رب الارض** وفيه ايضا باع  
ملك غيره وملكه ببيع يدينه في الغاصب كسب اجرتها ببيع يقبل قوله في غير ربه وان قال  
كسب اجرت حين ينفذ انه باع لا يصدق **الابنية** **وهو** دعوى الشقي ايضا الغاصب اذا يبيع في الارض  
المعقوبة بناء ثم اجرتها فقلت رب الارض ان كان يبيع وتورج وقال الاخر غصبك وست اجرت  
**قال** **يبيع** الاخر كما قيمة الارض دون البناء وعلى البناء فاما ان يبيع المصنوع فاما ان يبيع الارض  
الاولى فهو لرب الارض **وهو** اجازت المعقوبة الزينة غصب دارا وجرها من غير ثم اشتراها  
في ما فيها لا اجازة الا في ما فيه لوجود شرطها وان استقبلها فهو افضل **وفيها** ايضا لو  
ان الغاصب اذا دفع الارض الى غيره فزارعة ثم اجاز رب الارض المزارعة فان كان الزرع قبل  
سبل ولم يمت فهو للمالك لا للشقي للغاصب في الزرع ولا في غلبه من نعمان الارض وهكذا  
**ذكر في رات** العدة وفيه في وي رشيده الذي في صلب الغاصب اذا باع المصنوع واخذ  
الثنى لا يكون للغاصب الاول **ان يافز** الثمن منه لانه ليس بالكسب ليس له اجازة ذلك البيع و  
المصنوع منه باي رات شاء من الغاصب وان شاء من غاصب الغاصب **وذكر في**  
**الرابع عشر** من يبيع ارضي مع غاصب الغاصب اذا رد على الغاصب **الاول** سيرا ولو هلك  
المصنوع في يد الغاصب فادى القيمة الى الغاصب الاول سيرا ايضا حتى لا يكون للمالك ان  
يبيع غاصب الغاصب لان القيمة فاقية تمام العين وفيه العين الحكم هكذا فكذا العدل  
وذكر في العدة بيع الموهون والمشتري والذي في مزارعة الغير بوقف على اجازة الرهن  
والسائر في المزارع ولو تعلق سني الاجازة والمزارعة وادى الذي لزمه ان يبيع المشتري  
**وهو** الصغير يبيع بان يبيع الموهون في مزارعة الرهن وليس للرهن والمشتري حتى في  
بمثلة بيع المشتري **وذكر** البردوي ان يبيع المشتري والموهون اذا كان المشتري  
على خبر كما لو لم يكن في ما عدا في مبيعة ومجرا ما عدا في يوسف بين حالة العلم وعده  
فرق **في جعل الرهن** والاجازة بمثلة البيع وشراء المبيع مع العلم بالبيع  
يبيع بثبوت الجاهل بالمشتري وهاهنا بقرينة ذلك بمثلة الاستحقاق والعلم بالاستحقاق  
لا يبيع الرجوع عند الاستحقاق ولكن في الرواية قوليها وذكر في الزفيرة وفيه  
فما وي فاقية الرهن اذا باع الرهن والاجر اذا باع المشتري بوقوف ذلك  
اجازة الرهن والمشتري في اصح الروايات لان الرهن يملك نفقذ البيع



































معلومة ذكرنا انما هي لبيع التجار بطيخ واعار الارض يجوز الا ان الامارة لا يكون  
لازمة فيكون له ان يبيع بغيرها درهما راسي است ويجوز ان يبيع بغيرها درهما راسي است  
سرت بتوفيقه فتم بغيرها درهما راسي است ويجوز ان يبيع بغيرها درهما راسي است  
يجوز ان يبيع بغيرها درهما راسي است ويجوز ان يبيع بغيرها درهما راسي است  
انفلة والمطلة ولو قال بغيرها درهما راسي است ويجوز ان يبيع بغيرها درهما راسي است  
كان ذكرنا ان يبيع بغيرها درهما راسي است ويجوز ان يبيع بغيرها درهما راسي است  
بغيرها درهما راسي است ويجوز ان يبيع بغيرها درهما راسي است  
في الترو لو لم يكن في الترو لبيع في هذه الاصول كذا ذكرنا في الترو  
ونفتا وي فافهم فان سئل عن رجل يبيع في ارض قدر درهما راسي است  
لغيره بعت بغيرها درهما راسي است ويجوز ان يبيع بغيرها درهما راسي است  
والا فلا يبيع لو كان في ارض الف من القطن فباع منها ثلثه في ارضه بغيرها درهما راسي است  
او اكثر جاز لبيع والا فلا هكذا ذكرنا في الترو لبيع في هذه الاصول كذا ذكرنا في الترو  
العب والعب مدرج في نوع واحد يجوز لبيع في هذه الاصول كذا ذكرنا في الترو  
ويذكر في بيع بغيرها درهما راسي است ويجوز ان يبيع بغيرها درهما راسي است  
والكمية والعمر في بيع في الترو لبيع في هذه الاصول كذا ذكرنا في الترو  
من الترو ويذكر في بيع في الترو لبيع في هذه الاصول كذا ذكرنا في الترو  
وما يلفظ منه في الترو لبيع في هذه الاصول كذا ذكرنا في الترو  
والا فلا يبيع لو كان في ارض الف من القطن فباع منها ثلثه في ارضه بغيرها درهما راسي است  
او اكثر جاز لبيع والا فلا هكذا ذكرنا في الترو لبيع في هذه الاصول كذا ذكرنا في الترو  
العب والعب مدرج في نوع واحد يجوز لبيع في هذه الاصول كذا ذكرنا في الترو  
ويذكر في بيع بغيرها درهما راسي است ويجوز ان يبيع بغيرها درهما راسي است  
والكمية والعمر في بيع في الترو لبيع في هذه الاصول كذا ذكرنا في الترو  
من الترو ويذكر في بيع في الترو لبيع في هذه الاصول كذا ذكرنا في الترو  
وما يلفظ منه في الترو لبيع في هذه الاصول كذا ذكرنا في الترو

يدخلان

يدخلان في خبر ذكرنا انما هي لبيع التجار بطيخ واعار الارض يجوز الا ان الامارة لا يكون  
لازمة فيكون له ان يبيع بغيرها درهما راسي است ويجوز ان يبيع بغيرها درهما راسي است  
سرت بتوفيقه فتم بغيرها درهما راسي است ويجوز ان يبيع بغيرها درهما راسي است  
يجوز ان يبيع بغيرها درهما راسي است ويجوز ان يبيع بغيرها درهما راسي است  
انفلة والمطلة ولو قال بغيرها درهما راسي است ويجوز ان يبيع بغيرها درهما راسي است  
كان ذكرنا ان يبيع بغيرها درهما راسي است ويجوز ان يبيع بغيرها درهما راسي است  
بغيرها درهما راسي است ويجوز ان يبيع بغيرها درهما راسي است  
في الترو لو لم يكن في الترو لبيع في هذه الاصول كذا ذكرنا في الترو  
ونفتا وي فافهم فان سئل عن رجل يبيع في ارض قدر درهما راسي است  
لغيره بعت بغيرها درهما راسي است ويجوز ان يبيع بغيرها درهما راسي است  
والا فلا يبيع لو كان في ارض الف من القطن فباع منها ثلثه في ارضه بغيرها درهما راسي است  
او اكثر جاز لبيع والا فلا هكذا ذكرنا في الترو لبيع في هذه الاصول كذا ذكرنا في الترو  
العب والعب مدرج في نوع واحد يجوز لبيع في هذه الاصول كذا ذكرنا في الترو  
ويذكر في بيع بغيرها درهما راسي است ويجوز ان يبيع بغيرها درهما راسي است  
والكمية والعمر في بيع في الترو لبيع في هذه الاصول كذا ذكرنا في الترو  
من الترو ويذكر في بيع في الترو لبيع في هذه الاصول كذا ذكرنا في الترو  
وما يلفظ منه في الترو لبيع في هذه الاصول كذا ذكرنا في الترو

الفصل الثاني والثلاثون

في انواع الفوائد الواجبة وكيفية وزنه تفصيل الامور في البيع والامر ان  
بافعال الغير فانما هي في الاصل لان الامر لم يمتع وبيع كل موضع لا يبيع الامر لا يبيع الفوائد  
في الامر السلطان لو امر رجلا بافعال الغير هل يجب الفوائد في الامر السلطان  
دعوى الضرر رجل ادعى على رجل انه امر فلان بان يافذ منه كذا في المال فانه كان الخوا  
عليه الامر سلطان فالدعوى عليه مسموعة وان كان غير سلطان فلا لان الامر السلطان امره  
لان الامر السلطان يعلم انه لو لم يمتع امره فانه هذا موعودة السلطان وهذا السلطان يعقوب  
فانه يافذ حال الغير او يمتعه ففعل كان الفوائد في الامر السلطان دون الامر السلطان  
السلطان ليس بامر له لانه لا يافذ بالامر السلطان ففعل كان الفوائد في الامر السلطان دون الامر السلطان  
من البين وتبع الفعل بقصوره في الامر السلطان ففعل كان الفوائد في الامر السلطان دون الامر السلطان

امر سلطان

Copy

University







































افتركا وجا كلبه ذكره العدة ولو اتى بالغصير ان امكن اعادة امره كمن اخذ سلم  
انسان ففوقه في قاي فاني ظلمه اذا فني قيس انسان نظر الى قيمة حيا وغير حيا فقيس  
فصل ما بينهما وكذا اذا نزع باب دار انسان من موضعه او بالغير بغيره فاد الوضوء او حل شره  
وكذا كل ما كان مركبا مولدا اذا فني تالفه او صب الباقي في الثور الخ وفي قاي فاني كان  
رجل تالف رجل اخر فمحل في يده او احد زوجي فني او حلف كان للملك ان يملك اليه المهر  
المصرع الاخر والزوج الاخر ويضمن قيمته **غصب خبأه** فاني لم يرد في بلد آخر ذكر في  
غصب الايفاح الغصب اذا كان قاي فاني يد الغاصب فاعقبوب منه باخذ خليا كان الغصب  
او غير ذلك في الوجوه كلها الا اذا كانت قيمته في بلد الغصب او قل في قيمته في بلد الغصب  
في بيت الغصب منه في رات ثلاث اثناء انتظاره وان شاء رجي به وان شاء اهد قيمته  
اكتفوب في مكان الغصب يوم الحفوة وفي الغيب **الحجاب** على التعميل ان ساوي القيمة في  
البلدين يطالب به المثل وان كانت القيمة في بلد الغصب اكثر فليأكل من رات ثلاث اثناء  
رجي بمثل وان شاء طالب بغيرته في بلد الغصب يوم الحفوة وان شاء انتظره وان كانت  
قيمتها في بلد الغصب قل فاني رات اثناء اعطاه المثل وان شاء اعطاه القيمة في بلد  
الغصب او في مكان الغصب يوم الحفوة الا اذا رضى المالك بان يفر فيكون له ذكره وعقله  
ذكر اسئلة في سجلات المحيط وغصب فعلم هذا ينبغي ان يذكر في دعوى غصب المكيل وهو  
سوي الدراهم والدرنايم مكان الغصب فتح يعلم انه فعل له والاية المطالبة اسم **لا وهكذا**  
**ذكر في الزخيرة** لو ادعى انه غصب منه كذا فغير حطة وبني الشرايط لا بد ان يذكر مكان  
الغصب **ذكر في** دعوى علة المتقن اذا ادعى الوديعه لا بد من ذكر موضع الايداع انه في اي  
مصرع او مكان له حل وقوته او لم يكن **وفي دعوى** الغصب اذا لم يكن له حل وقوته لا يشترط  
بيان موضع الغصب **وفي دعوى** فقه المكيل واكدون بنفي ان يشترط ذكر اسباب **وفي**  
غصب غير المثل والاستهلاك ذكر في العدة من غصب فتقولا فعليه مثله ان كان قاي وان كان  
من ذوات القيم فعليه قيمته يوم الغصب وفي غصب **قاي فاني ظلمه** الركن غصبه شاة قيمته  
في يوم تم ذبحها في قيمتها يوم الغصب لا يوم النزع **وفي** اختلافات اية الليث غصبه شاة قيمته  
عشرة فزادت حتى بقيت تساوي خسران فعليه قيمته عشرة **وفي غصب** فوا هو زاد غصب  
جارية باوي القاي فزادت زيادة متصلة حتى صارت تساوي الفين وباعها الغاصب و  
فان كان باي رات او فني الغاصب يوم الغصب وتكسر الف وان شاء فني المشتري  
قيمتها يوم غصبه وتكسر الفان وليس له ان يدفع ابايع قيمتها الفنى عند اية حقة رضى الله عنه  
خلافا لهما وذكر صدر الاسلام ابو البسر في غصب الاصل كما ذكر خواهر زاده وقال  
وفي هذا الاختلاف ذكره اختلاف زفر ويقتوي بقيمتها خبأه دابة قيمتها عشرة فزادت  
حتى صارت قيمتها اربعين ثم اتلف الغاصب فقدا يرد حيفه ليس له ان يدفع الدابة ان يفتي  
الغاصب الا عشر في قيمتها يوم الغصب وعندها ان شاء ضمنه قيمة الدابة يوم الغصب  
او يوم الاستهلاك او يوم ابيع والتسليم ثم قال وهذا فاسد لان اثبت الخاريس

الرواية وفي رواية اخرى ان يضمن قيمته يوم الغصب في كل حال

تقني الغيب من المال واكثره في حق شخص واحد من جسي واحد باطل **ولو كان** مكان البيع وتسلم في  
الجارية قل باطل الجارية بعد الغصب كما لا يخفى لانه لا يملكها الا بعد الغصب وان شاء  
ضمها بعد الغيب لان ضمان الغيب لا يملكها الا بعد الغصب وهو غير واجب عليه فليكن الخ  
كما لا يخفى خلاف البيع والائلاف **غاصب الغاصب** اذا روى الغاصب الاقل بغير اذن الغاصب  
ولو حلف الغصبوب في يد غاصب الغاصب فادى القيمة الى الغاصب بغير اذنه لا يكون  
للمالك بعد ان يفتي الغاصب الثاني في قيام القيمة تمام المعنى وهذا اذا كان قبض الاقل القيمة  
معرفة بقضاء القاضي او بغيره فانه وانما يصح وما فات البتة او بتدبير المالك فاما اذا اقر  
الغاصب بذلك فانه لا تصرف في حق المالك وتصدق في حق نفسه وغاصب الغاصب المالك  
باني في تقني ابرهنا وفي الباب الرابع والعشرين من بيوع الجامع **ذكر في** رات في قاي وله  
ولو باع غاصب الغاصب اخذ الثاني لا يكون للغاصب الاقل ان يفتي من لا يملكه ليس بالمكسر ليس  
بنايصة ولا يكون له اداة البيع والغصبوب (في) تقني الغاصب وغاصب الغاصب **وفي**  
حق الاصل في باب اعتاق احد الشريكين وفي غاصب الغاصب اذا افتار المالك تقني احد  
المالك تركه وتقني الآخر **وفي** فوا هو صدر الاسلام طاهر بن محمد واحاله الى قاي سمرقند  
بانه المالك ان يفتي الغاصب وغاصب الغاصب كل واحد منهما نفق قيمة الغصب **وذكر في**  
قاي هو اهل سمرقند اذا ضمن الغصبوب منه الغاصب الاقل والثاني في سمرقند الاخر في الضمان اما اذا  
افتار تقني احدهما فليبر الآخر في الضمان فتح لو توى المال في الذي افتار هـ هل يرجع في الاخر  
فيه **روايات** هكذا رايت بخط صدر الاسلام صاحب الفقه الاسترشاد وطالعت في بعض  
كتب الفقه **رجل** غصب عبدا فغصبه منه آخر ففك عنه **فالمولى** باي رات او فني الاقل وسع  
الاول الاخر وان شاء اسر الاول واتباع الاخر بالقيمة ولا ينبغي له في الاول **وفي** النوادر  
عقلم ايرق فخته لا بد من جاء آخر وعشمة هـ في الاول من الضمان وفي الثاني في قيمته يوم  
غصب الثاني لانه لا يمكن لغاصب الايرق والحطة ان يرد الايرق والحطة الى الحالة التي قبل  
الاول تقني المثل او القيمة فلو ضمنه الضمان وان يكون رعا سمرقند الغاصب **المالك** **الغاصب**  
المغصبوب من الغاصب بغيره عن الضمان تقني العقد كما لو باعه منه ولو اجاره منه لا يبرأ  
حتى لو ملك قبل الاستعمال يكون مضوبا على الغاصب مذكور في المحيط **وذكر في** باب الذي  
بنا الباب الطويل من بيوع الجامع اذا حال المالك للغاصب او دعى الغصبوب ثم هلك  
في يده فني لا بد من يوجد الايرق عن الضمان ايضا والامر بالحفظ وقصد الوديعه لا ينافي في ضمان  
الغصب كما اذا حال المودع يفتي وان كان العقد قاي به **وفي قاي** سمرقند بان زوج  
الجارية المغصوبة من الغاصب لا يبرأ عن الضمان في جسي الا حيفه رضى الله عنه خلافا لاي  
يوسف رضى الله عنه وهو فرع ما لو زوج المشتري المشتري قبل ان يفتي لا يصح له فاقض عذرا  
صنفه خلافا لايوسف **ولو** المالك الغاصب ان يفتي اثناء المغصوبة فقل القيمة لا  
يخرج عن ضمان الغصب وتكون المالك الغاصب ببيع المغصب لا يبرأ من ضمانه ولو باعه  
فالم يملكه ولو باع المالك المغصب لا يخرج من ضمان الغاصب عالم بيلم الى المشتري

Copy in library



















ضمائم التوزيع

والمال











التي لا يفيق وان رطبها في الكرم او في ريس البطيخ وذهب قبل ان يابس في بصره يفيق  
الفرقة هذا وجلسه **وفي قاضي طبر** وذكر في العدة ولو جعل في الكرم ففصله لان ما يظن  
الكرم حيث لا يرى ان يركب الكرم لا يفيق اذا خلق اليه والاي يفيق **وفي قاضي طبر** من يظن  
قام من ثوبه الجملوة وفي ثوبه الوديع ففصله ثوبه لان ثوبه لا يفيق فافهم فان ثوبه  
لان جبرانه يظن ان يكون هذا ابداع من الوديع الى غيره لعل ليس للوديع ان يودع غيره  
لكن هذا مودع لم يصح **وهكذا** ذكر في العدة والذخيرة وقال في الذخيرة **ذكر المهر** التبريد  
اليه الاخر من ثوب واقعة ما يدل على الثوب ففصل عند الفتوى **وفي قاضي** الفصل لو خرج  
اليه المهر وترك به الحانوت مفتوحا واصلى على باب الدكان ان يفسد المهر ففصل الوديعة اما  
كانه الصغير بفصل الحفظ لا يفيق والاي يفيق **ذكر في قاضي طبر** وقال وكان الثوب في الامام  
على العدى يقول لا يفيق في كل حال لانه ترك الوديعة في اخر فلم يصح فصله في الثوب في كل  
قام من المجلس وترك كانه وذهب التوهم ايضا وترك كانه ففصله ان قام واحد بعد واحد في الايام  
وان قاموا جميعا ففصل **ذكر في الذخيرة** رجل جاء بثوب الى غيره وقال له هذا وديعة عندك  
ولم يقبل الاخرين وسكت ثم جاء صاحب الثوب ثم جاء الاخر بعدو وترك الثوب هناك ففصل  
ففي لانه وجد في الثوب عرفا ولو وضع الثوب ولم يتل شيئا وسكت ثم جاء ثوب الاخر بعدو وترك  
الثوب ففصل في ايضا لانه اودع عرفا ولو قال لا اقبل الوديعة وباقي المسئلة على لانه لا يفيق لانه اقبل  
عرفا لا يشت عند المهر عرفا ولو قال لا اقبل حتى لم يهرودكا **وجع** ذكر ترك انما كثر الثوب فيجب  
ثم ان الذي لم يقبل رفع المهر وادخله في بيته ففصل في خريفه هل يفيق كانت واقعة الفتوى  
ويجب ان يفيق لانه اذا لم يشت الا ابداع با بانه صار فاصلا بالرفع عن ذلك المهر فيفيق  
**امراة** ففصلت ثياب النمس وجعلت الثوب على سطحها ليحرق ان كان للسطح جحر  
لا يفيق وقبل ان لم يكن الحرق ففصل يفيق **مودع** ثوب عن منزله فقال له اجنبي يا بنة ففصل في  
واقعة الفتوى ففصل مودع المودع اليه بته لم يجد الوديعة لانه عليه قبل المهر ففصل في فصله  
اليه الاضيق لا يصير جلا البيت با فيه بد **قال** لا يفيق قاضي طبر **وفي قاضي** اليه اليه  
باب وعلق المهر في منزله وفي المنزل ودايع النمس ثم رجع وطلب الوديعة فلم يجدها ففصل  
المهر اذ يثب فلا ضارة في الزوج وان كانت غير اذينة وعل المودع بذلك وقع هذا ترك الوديعة  
فهي ففصل في قال صاحب الذخيرة وعنى هذا المسئلة استخرج جواب مسئلة صارت واقعة الفتوى  
وصورتها سمعان سمع انبلاط حولى ما ندرت فذهب الغلام بوايع الناس فاتفقت احواله الا انه  
استيقن كنهه فانما هو شهود ان علم ان فلا يبرى وليس يمين **الودع** اذا بعث الجار والجار الى  
بغير فيه العرف والمادة وبان بعد هذا شئ منه في ما يظن ان الزارع **في رادع** عند غيره  
الا انه لم يدي ان كان فيه قديم وقدر ذهب منه وقال المودع لا ادري ما كان فيه قال الفتوى  
لاضمان ولا يمين عليه في يد المهر فذهب او فقيه فانه خلق يدي وان يظن في وكذا لو اودع عند  
المهر فيه درهم ولم يبره عليه ثم ادعى الزيادة لانه عليه في يدي عليه الجاهل او الضيق  
ذكر في الذخيرة اصعب دابة الوديعة في قاهر المودع انما ففصل في ففصلت يفيق انما ففصل

كان في المودع لا يبرص على المعالج وان في المعالج يبرص على المودع علم ان دابة المهر او لم يعلم  
الا اذا جال المودع انها ليست بداسه ولو اوجر بك في المعالج على المودع كذا في حجب المهر  
في الذخيرة **الودع** انما يفيق بالبر لانه لا يفيق الا اذا لم ينع المودع عليه من الاضمان الا ان  
اذا اضعه فافهم ففصل منه لا يفيق **ذكر في العدة** وارث المودع اذا دل سارقا على الوديعة لا يفيق  
بمنزلة الاضمان **الودع** اذا فتح باب الاصطبل او صل قبل المهر يفيق وقد مر تمام هذا في مسائل النسب  
**فصل** يخرج اليه القوي حرز الخف فوضع ففصل في رجل في داره ان يخذل الدار لسكنه باي طريق اخذ فلا ضارة  
عليه لانه تركه في بيت نفسه وان وضعه في دار رجل لا يفيق منه في المودع في المودع اذا اضطر الوديعة  
لا يفيق فانه لم يكن فيه ماله **في الذخيرة** وقاضي قاضي طبر الذي في خصل الشئ اذا استجر سائر المهر  
الذي دفع اليه الوديعة وارزها فيه وسافر وتركها فيه لا يفيق **وفي قاضي طبر** اذا جرسا  
في داره لانه دفع الوديعة اليه هذا استجر لانه كمل واحد في الدار واستجر على كل حال  
واحد منها يدخل في صاحبه من غير التبدل وضمنه فلا ضارة لو وجد ان كان مدي ورفاهه يملكه وكرهه  
فما كانت ثم انه المودع اجر هذا البيت في رجل وانقل الى دار اخرى ودفع ماله الدار الى الشئ  
ففصل في في هذه الحظية هل يفيق المودع كانت واقعة الفتوى **ويجب** ان لا يفيق المودع اذا لم  
يقبل الحظية من موضع السد لانه لا يفيق قاضي طبر **في ناسخ** يفيق في صهره ثم استجر  
دارا ونقل ماله وترك المنزل في الدار التي انتقل عنها ان لم يقبل المنزل في المهر الذي كان فيه  
بيت اخر في دار صهره ولا اودعه **لا يفيق** في قول ابن خزيمة رضي الله عن الغزل بقي في ذلك المكان  
الذي كان ساكن فيه فيبقى هو ساكن يفيق المنزل فيه ما عرف في اصله ان سكنه في الدار لا يظن ما يقع  
فيها **في ناسخ** يفيق رجل استجر رجلا ليحمل الثوب له حمل وثوبه الى موضع يدر فيه الى رجل  
فوجد الرجل غابا فترك الاجر المحمول على ادي رجل لتوصله الى ذلك الرجل **في ناسخ** لا يفيق  
وجدا لرجل كنه لم يقبل يدفع اليه الثوب ولو طلب الثوب منه ولا يدفع الا في **الذخيرة** واقعة  
ايضا المودع اذا دفع الوديعة اليه اجنبي باذن المودع او دفعه وادركه المودع خرج المودع  
في البيت كانه دفعه اليه **ذكر في الذخيرة** مودع مودع حبال راكفت في بياع في  
يوم وموت برأيه واهم كفت يد يودي داره وماع رفت بازاد وديعت لا اذهب  
كرت في حالي حولى اندر او ردوه ففصل في المودع الاول **في ناسخ** صاحب المهر  
المودع اذا سب دابة الوديعة في المهر هل يفيق اذا بافت لاروانه لانه كنه وقال  
بعض الفقهاء لا يفيق كذا ففصل في المهر ففصلت (او كنه) الذي يفيق لانه في  
**وقال صاحب المهر** يفيق لانه بالارسال والنيب ما رفا ففصل في المودع فان في المودع  
دخل المهر ووضع درهم الوديعة مع ثوبه يفيق في الثوب ففصلت قال وجب ان يفيق  
لانه ليس للمودع ان يودع **وقال صاحب المهر** يفيق ان لا يفيق لانه ابداع خلقه وان  
يفيق المودع بالابداع المهر **وقال** قاضي قاضي فان ايضا عن دخل الحام وفي ثوبه ففصل  
هل يفيق المهر في قال يفيق ما ذكرنا **في ناسخ** في الثوب وضع الوديعة مع ثوبه ففصل  
ففصل وليس ثوبه وفي الوديعة وكذا اذا سرت في المهر في المودع اذا دفع

فان في











عزى وديعة او جرد الوديعه في وجهها كما لا ينبغي المطبق في المودع بان قال ما قال وديعة  
تفكر في الحفظ فقال ليس كغيري وديعة فالجواب في الغمليين واحد **وان على قول زر بن  
وقى قول** ابي يوسف لا يضمن **قال** وفي المتن في المودع ان جرد الوديعه في وجهه  
يخاف منه النقص عليها ان اقرتم هكلك لا يضمن لان الجرد في هذه المودعة في وجهه  
**وقد وقع** في بعض نسخ المتن في المودع ان جرد الوديعه في وجهه في وجهه في وجهه  
اي البسر ان المودع اذا جرد الوديعه او المودع جرد الوديعه والآخر في ثم اقر الجرد  
يعود الوديعه والمودع انما يسر ان الضمان اذا جرد ثم اقر ذلك ان المودع عزله فان طلب  
وديعة **وذكر في المتن** المودع اذا جرد الوديعه ثم ادعى ان ردّها بعد الجرد واثم البينة  
يقبل وانه اقام البينة انه ردّها قبل الجرد وقال غلطت او نيت قبلت بنية في وجهها  
قول ابي حنيفة وابي يوسف **وان** جردتها ثم اخبرها بغيرها واقربها وقال لها فيها هذه  
وديعتها قبضها وقال صاحبها دعها وديعة عندك فصاحت ان تركها عندك وهو قادر  
على اخذها ان شاء وهو يجرى وجه وديعة وان كان لا يقدر على الاخذ فهو على الضمان  
الا قول يضمن به الضمان الثابت بالجرد فان الوديعه بالجرد دخلت في ضمانه كذا ذكره  
الزفر **وقد قال في حديث الدين** قال الناطق اذا جرد الوديعه ان تفكر من موضعها  
التي كانت فيه قال جردت وهكلك يضمن وان لم ينقلها لا يضمن فان قلنا بوجوب الضمان  
في الوجهين فله وجه وجه وديعة المتقي اذا جرد الوديعه والعارية فيما يحول في مكانه فان  
وان لم يحولها **وفي الوديعه** لو طالب بالوديعه فقال ما اودعته ثم ادعى الرد والهلاك  
لا يصدق **وتو قال** ليس له على شيء ثم ادعى الرد والهلاك يسمع وقد مر في قبل **ولو**  
قال للمالك هبت في الوديعه او بغيرها فيجوز انكرس الوديعه ثم هكلك لا يضمن ولو  
جرد الوديعه هكلك ثم اقام المودع بنية على قيمتها يوم الجرد وان لم يعلم قيمتها يوم الجرد  
يضمن قيمتها يوم الابداع يضمن ان اثبت الوديعه كذا ذكر في العدة **وامام هذا** ينظر في  
وديعة الزفر **وذكر في** وديعة المتقي اذا قال المودع ضاعت الوديعه فذكر في امام  
واقام المودع بنية ان كانت عنده فذكر في ميني فقال المودع ومردتها فصاحت يقبل هذا  
ولا يضمن **ولو قال** اول است عندي ثم قال وجردتها فصاحت يضمن **العارية**  
**يضمن بالجرد** ذكر في الاثمة السرخس في شرح كتاب الوديعه اذا جرد الوديعه  
في العار لا يضمن عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهم الله **وهي الشايع** في قال  
العار يضمن بالجرد بلا خلاف وقال في الاثمة العلوي ان في ضمان العار بالجرد في  
صنعة رواتين وهكذا في **الزفر** وقد مر بيان ما يضمن به العار ولا يضمن به غشها  
فان **الستيم** ما يملكه المستقيم **ولا يملكه** كمن يربط العار والوديعه في الجاه  
الافضل لا يزال في يده من امانة يقولون بان الوديعه لا يودع ولا يعار ولا يور  
والمتاجر يور ويعار ويودع والعارية يودع ولا يور وانما كانت هذه  
الطائفة من امانة بان الشئ المستاجر يودع لانه يور ويعار والاجارة والامانة

قوى من الابداع اعلم لان الابداع المفرد هو الاور والحفظ دون الامر بالتمسك في الانتفاع فاذا  
جازا قوى الاور في جازا يسرها بطريق الاور **ولكن** الشئ المستعار عارية مطلقة اذا جاز عارته  
جازا بداره لا ذكر في النكته وقالت طائفة في امانة ان الشئ المستاجر او المستعار لا يورع ان يور  
لان امانته في يده استاجر او استعار وليس لامي ان يعلم الامانة الا في لا يدخل حرزها وانما  
قول في قال بان لا يورع لانه يورع او بغيره كان له ان يورعه فليس كذلك لانه انما كان كمن  
له ان يورع او بغيره لانه في ذون في جهة المعير والمور لا طلاق الاذن بالانتفاع وحمل هذا الا  
ذن مع دونه في الابداع فهو ما في اصل الجرد فليس له ان يورع فان قلت انه اذا اراد ان يورع  
فقد اودع الا ان كل واحد في الاور في ابداع قلنا الابداع في ذلك يشترط وتبعا لا فسادا في  
لانه الاجارة او الاجارة اذا تمت فتمت دفع الابداع في وجهه التسع لاي وجهه القصد والاصل  
انما هو المستور في امانة ان قد ثبت تبعا ما يبطل قصدا ويثبت نفي ما يبطل نفي الاور  
ان لو باع على عارته ومرد لم يورع ولو باع عارته على جاز ودخل الجرد في البيع تبعا لا فسادا  
بكتاب امانة في نظير كبرية فانما اذا لم يورع ولم يورع فقد ابتداء الابداع وهو لم يورع بالابداع  
قصدا وابتداء هذه الجملة في امان مع الاور **وذكر في شرح الطحاوي** للمستقيم ان يورع  
عذره **فان قال** رحمه الله قال المعير اذا اودع المستعار في يد رجل فاداه فقال ذواليد  
او دعي الذي اخرته منه لا يكون ذواليد ضما كالمستقيم في المستقيم واسترضه فان قيل  
قال جرد عارته لورد العارته على يد جاريته فصاحت ضمني وعمل وقال لانه صار جرد  
عند الاجرة **قلنا نعم** لان العارية انتهت بالفراغ عن الانتفاع فلا يملك الابداع لانه صار جرد  
بعد الفراغ **وذكر في** الاسلام في الدين الا انه في واقعة ليس للمستقيم ان يورع عذره  
لان امانته في يده كالوديعه **وقال بعض مشايخ** له ذلك لان في العارية ابداء  
وزيادة **والمستقيم** ان يعير في الانتفاع وان سببه الانتفاع به وانه قال الامام الشافعي  
ولكن الاول اصح لان الاجارة تعرف في الغفلة والمستقيم بذلك فذلك يملكه من  
غيره غير ان الانتفاع لا يملكه المستقيم فيكون تسليم العار في فروقات صحة التعرف في  
الشفقة **اما الابداع** فهو يفرق في المعنى مقصودا بالتسليم وهو لا يملك ذلك **قال رحمه الله**  
وذكر الامام في البردوي اختلاف الشايع في ان المستقيم هل له ان يورع ولم يورع قول  
البعض وقال القاضي الامام على الاستبياني في شرح امان مع العارية المطلقة لا يورع  
ولا يودع ويعار **والجواب** الوديعه لا يودع ولا يورع **واما** يورع ويورع  
ويعار **قال** وذكر بعض المتأخرين في الاحداث في شرح امان مع المعير للمستقيم ان  
يودع عذرا في العواق وقال بعضهم لا يودع ولا يورع اخذ ابو الليث والشيخ الامام  
في النفل وعليه الفتوى هذه الجملة في واقعة الامام في كتاب الوديعه **وذكر في**  
**الشافعي** المستقيم هل يملك الابداع من الاجرة اختلف الشايع فيه قال بعضهم ليس  
له ان يورع وهو اخبر في العواق وانه في دفع النفع ابو الليث وجمهور النفل  
وكان ظهير الدين اعز في بقول وجه الرواية منقوصة ان المستقيم لا يملك الابداع

Copy in University



























اعتبر لا يوجب في الابانة لان شرط الرد على اعتبار منتهى الزيادة على الاجزاء في المخط  
وعلى هذا الخلاف اذا شرط خلاف الدابة في اعتبار كذا ذكر في كتاب النوازل وفي بعض النسخ  
استأجر قدرا فلم ينقص مدة الابانة رد بها على ما كانا فمكسبة في الطريق لا يفتني وان لم يرد  
ضمن وفي النوازل في اعتبار قدرا فمكسبة على البعثة فمكسبة على طريق رجل الحار او كذا  
قال ان كان الحار يطبق على مكسبة القدر لا يفتني عليه وان كان لا يطبق يفتني **بطل** ان كان رده  
على الاجزاء فلم يفتني قال العادة فيما بين المكس ان اعتبار جرح على الاجزاء فمكسبة لا يفتني **وقد ذكرنا**  
في فقهنا ان اعتبار ان اعتبار اذا ارد الدابة استأجر في جرح فمكسبة يفتني كما عرفت **وقد ذكرنا**  
**الرد وفي فقهنا** في فقهنا ان اعتبار اذا ارد الدابة او عبد فان مؤنة الرد بعد الفرج على صاحب الرد  
والدابة وكذا مؤنة رد الموهون بكوة على الراهن ومؤنة رد الوديعة على صاحبها ومؤنة رد  
المنعار على المستعير ومؤنة رد المصوب على الغاصب وكذا مؤنة رد البيع بها فاسدا بعد البيع  
على الغائب وفي فقهنا ما يجب المخط مؤنة رد البيع بالبيع او في الروية او الشرط على الغيبة  
ولو اشتريه فمكسبة وذهب به الى من لم يفتني في فقهنا مؤنة الرد على الاباء **وذكر في الزيادة**  
ان الرد في الاجزاء المستعير نحو القمار والبيع والساج على الاقرب لان الرد بعينه يفتني فاما  
يجب على من كان منفعة القبض له ومنفعة القبض في هذه المواضع لا يفتني لان لا يفتني وهو الاقرب  
ولرب الشوب المنفعة والعين في من المنفعة وكان الرد عليه بخلاف ما لو ارجع الدابة ووزع  
استأجر فاذ يجب الرد على المكس لان مكسبة ليست في منفعة **ولا يفتني** وبمعنى ما نقله  
الجسري بآية في فقهنا الا يفتني الحار والمستعير **ويكتب بعض** في مسائل الرهن من الزوائد  
والغرائب لاستدراج بعض الدابة في الطريق او في الرفقة في فقهنا وفي فقهنا **استأجر**  
مكسبة او حار على له طما كذا في فقهنا في طريق اخر سلكه المكس فمكسبة **ذكر في كتاب**  
الاصل انه لا يفتني فلو اخطا اذ كان الطريق فمكسبة في فقهنا **اما اذا كان بينهما وقت فافتني**  
الطول والقصر والسهولة والصلابة في فقهنا **وذكر في العدة** ولو كان الطريق فمكسبة في السلوك والصلابة  
وكن اصدقا بعد غيبته فافتني **ورأيت** في بعض نسخ الفقه الاجزاء على الطريق  
على اعتبار فذهب في طريق آخر ان كان لا يفتني وتا في الاخر لا يفتني قيمة الدابة فيجب الاجزاء  
وان وان لم يكن الطريق الطريق الذي ذهب فيه اذ يجب الاجزاء لمحت ويفتني لو هلك  
هذه الاجزاء الطريق فان عتق الرفقة فذهب بغير الرفقة ان كان الطريق مخوفا لا يفتني  
الاب الرفقة يفتني وان لم يكن مخوفا وسلكه كل احد بغير الرفقة لا يفتني وبما في من فقهنا  
فما ان الحال بعد هذا الشا والله تعالى **قد ذكر** في مجموع النوازل لو قال الاجزاء جرح ارجع  
مع العير فرجع العير ولم يرجع هو **ورجع** في غير آخر وهلك الدابة لا يفتني لانه يفتني  
لغيره فوجب اجزائه في اطلاقه كذا عرفت في مجموع النوازل ولانه يشير الى انه اذا عتق  
رفقة فذهب بغير الرفقة **وذهب** مع رفقة اخرى بغيره ان يفتني **وفي فقهنا**  
فان دفع حلا الى المكس ليحمه الى موضع كذا وشرط عليه ان يسترد لولا فقعدت الدابة  
مع الحمل ان ضاعت الدابة من غير قبضه في المكس لا يفتني عمدا لا بغيره وعرضا يفتني

مخط  
مخط

مخط في الحمل او في الركوب **وفي فقهنا** في الزيادة ولو استأجر دابة لم يكن له ان يفتني وان استأجرها  
للمركوب لم يكن له ان يفتني **لا يفتني** الاجزاء ولو هلك يفتني والفرق بينهما ان اسم الحمل يقع على  
الركوب **اما اسم** الركوب لا يقع على الحمل لان الحمل دابة ركب دابته اذا حمل عليها قال وذكر في النوازل  
اذا استأجر دابة لم يكن له ان يفتني على خشيته في من منطته في حمل عليها اصد خشيته فمكسبة الدابة في ذلك  
بعد ما بلغت المكس ان خشيته فمكسبة الاجزاء **ولا يفتني** جرحا من اصد خشيته فمكسبة الدابة  
ولا يفتني المكس في جرحها اذا كانت الدابة يطبق على ما زاد وما كانت بسره الحمل **اما اذا**  
لا يطبق يفتني جميع قيمتها **وان كان** ان حمل عليها اصد خشيته فمكسبة دفعه وادى **اما اذا** حمل عليها خشيته  
في من منطته فمكسبة قيمتها وعطبت الدابة يفتني قيمتها بما فيها اما اذا حمل الحار على خشيته  
في المكس ان الذي حمل العشرة **اما اذا** حمل في مكس غير مكس يفتني بقدر الزيادة **و**  
**وقد بينا** هذه المسئلة في معنى ما اذا استأجر ثورا يفتني به عشرة في من منطته فمكسبة خشيته  
وتعطت الدابة او استأجرها ليكره به جرحا فمكسبة جرحا ونصفه وهلك الشور فمكسبة قيمتها مع القيمة  
لان الطمحي يكون ثوبا فمكسبة قيمتها انتم القدر فمكسبة ذلك مؤنة طمحي الحار يفتني خشيته  
في كل وجه يفتني جميع قيمتها **واما الحمل** يكون دفعه وادى وبقي الحمل فادى فيه فلا يفتني بقدره  
**وذكر في** غرب الرواية استأجر الحمل على كل بعير فمكسبة رطل في مكسبة رطل في مكسبة رطل في مكسبة رطل في مكسبة رطل  
بالمه فمكسبة استأجره ان يفتني في كل حل الا حلة رطل في كل حل الى ذكر المكس وقطع يفتني  
الابل **لا يفتني على المكس** لان صاحب الحمل هو الذي حمل فقال لا يفتني مكس لان ثوبا او لا **وقد ذكرنا**  
الذي يفتني استأجر دابة لم يكن له ان يفتني في من منطته فمكسبة قيمتها **ويكتب بعض** في مسائل الرهن من الزوائد  
الضمان ونصف المكس **وفي الزيادة** استأجر دابة لم يكن له ان يفتني في مكس فمكسبة قيمتها فمكسبة  
ذلك المكس فمكسبة الى ذلك المكس وهلك الدابة لا يفتني لانه الشهير بمكس فمكسبة قيمتها  
على الدابة في المكس فمكسبة هذا خلافا لمؤنة لا يفتني **وان كان** الشهير بمكس فمكسبة قيمتها فمكسبة  
من ظهر الدابة اكثر مما يفتني المكس فيكون خلافا صورة **ويكتب بعض** في مسائل الرهن من الزوائد  
مكسبة العارية في شرمه استأجر دابة لم يكن له ان يفتني في مكس فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها  
شعير او سمى او رز يفتني قيمتها **وذكر في** الاسلام فواهر زاده انه لا يفتني استأجره  
الاصح لانه فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها  
**ويكتب بعض** في مسائل الرهن من الزوائد فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها  
افقره فمكسبة فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها  
ضمة بمكس ذلك المكس فمكسبة لان المكس بمكس كيل الشعير يكون انقل على الدابة في الشعير  
فمكس خلافا لمؤنة **ويكتب بعض** في مسائل الرهن من الزوائد فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها  
عليه فمكسبة او شعير بورن معلوم فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها  
الحار والبق يكون ادق وكذلك لو حمل عليها ثوبا او فمكسبة او فمكسبة بمكس ذلك المكس  
**لان هذه** الاشياء يفتني في من منطته فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها  
اما اذا حمل عليها في الخطب او غوى او اقل وزنا في المكس فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها فمكسبة قيمتها











والتي فريانه على هذا وشيخ الاسلام عز الدين الكندي **والبته مستحق** كما نوايتون بالعلم والشيخ الامام  
 طهير الدين المرتضى في بفتح يقول ان في حقيقته رضى الله عنهم **قال** صاحب العروة نقلت ما يوافقني قال  
 سليم المصنف هل يجب اجبار الخصم لو اذنت قال كنت ارفع بالمصنف بالخير في الاستدلال فرفضت لطفا  
 وكان في الامام عز الدين يعني يقول ان في حقيقته رضى الله عنهم **وبه فوايد صاحب** الخط وشيخ  
 التفتي الامام جلال الدين الرضوي قال انه يفر ان كان الاجير مقلدا لا يحب الفهم وان كان  
 بخلافه يجب الفهم كما هو مذهبهم وان كان مستورا حاله ينظر بوجه المصنف عندها ان شاء الله  
 فمقورا في خطه الاجر وان شاء الله في مقصور ولا اجر عليه وان حكمه بفعل ما في حرقه  
 او عسر يعني عند كل ثلثة خلاف السر والعمارة والنجار **ذكره الشيخ** النجاشي امير  
 مشرك **وذكره** الدلال وسما بانه لو فاض شي في برهولا في غير مضمون الايمان علمه عندنا  
 ضيقة **وذكره** ابراهيم بن النعماني عن ابيه انه اذا شرط على الاجير اشتراكه في بفتح  
 لو حكمه عند ضيقه في قولهم وآما لم يفتي عندنا في ضيقة اذا لم يشترط عليه الفهم قال ان شرط  
 عليه ذكر يعني وقال النقيب ابو جعفر الشافعي في شرطه لو ان شرطه ان يفتي على الاستدلال  
 بكل وجه **والصانع** الذي له اربعة العبيد او اربعة العبيد اذا اجبر العبيد لانه  
 الاجر في حكمه يد هل يعني قد يكون ذلك با يتصل به في مسائل ما يكون موقفاً بالفتح والنجاشي  
 وما لا يكون في اخر التفريقات السابقة في هذا المجمع **وبه فوايد صاحب** الخط اذا امر  
 اجيره الواحد ان يعمل شي الى مكان ما ملكه فوقع عن طاعة يجب الفهم في الاستدلال في شئ  
 معا ما كان في ذلك التمسك واجر حيث لا ضمان عليه اذا دفعه فحقا بل الفهم  
 على الاستدلال ولو دفعه غير معا ويجب الفهم في التمسك والاجر وكره في ملكه السما اذا  
 شئ شي غير معا في بفتح وولد الفهم مثل التمسك **هذا الحكم** في ختم القدر في **الضمان**  
 في الاجير الخاص فيما تلف في يده ولا ما تلف من عمل معناه اذا لم يكن مقبولا بخلاف الاجير المشترك  
 فانه يعني اذا حصل الحلاك بفعله **وبه** التمسك البرهان الاجير الخاص لا يعني الا بتفويض  
 وعلى هذا تليق الفهم وروايل المصنف واجرهم لا ضمان عليهم الا اذا تعدوا فيه وفيما لم  
 يتعدوا يعني الاستدلال ولا يرجع عليهم تليق الفهم اذا وقع في يده كراخ فحق تو ماله  
 الاستدلال ولو كان الثوب ودية عند الاستدلال فالفهم على الاجير ولو ادخل الرهن في مكانه  
 فذهب ثوبا فحق الاستدلال اذا دخله بعمه وان حرق الاجير ثوبا بالحق فحق الاستدلال ودية الاجير  
 كذا في العروة **الاجير المشترك** كما يحاط والفهم رجولة الرد عليه لا على رب الثوب وقد  
**وبه** العروة الحياض او الفهم اذا وقع في العمل وبعث بالثوب على يد ابنه الفهم الى ملكه  
 فحكمه الطريق ان كان عاقلا يمكنه حفظه لا يعني والا في بفتح **فان الراعي** والبتار  
 ذكر محمد بن عبد الله اذا استاجر رايا او بقالا وقال است اجرتك ليربي غنمي هذه السنة  
 كل شئ يكثر يكون الراعي اجير مشترك الا اذا امر به با هو كرمه وصد بانه قال عياض لا  
 يربي معها غنمي غير **في** يكون اجير وصد وان اورد الفهم في المدة لولا بانه قال الاستدلال  
 شئ يكثر ليربي غنمي كان اجير وصد الا انه يذكر بعد ما هو كرم الاجير مشترك بانه قال

فان الراعي والبتار

فان الراعي

في ان كرم الراعي مع غنمي غنمي غير **في** يكون مشترك ويغير اول الكلام باجره **فان** الامام  
 ضاهر زاده قال وكذا الحكم في حق من كان في حق الراعي **فان الراعي** اذا كان اجير وصد فماتت  
 في الاغنام وصد في لا يعني لا يعني في الاجير بها لانه الغنم لو ماتت كلها لا ينعقد في الاجير  
 شئ ولو قرب شاه منها ففقد فيها او كسر رجلها لانه الاجير لو لم يفتي بالخلاف وقد قال  
 لانه الفهم في داخل في الاجارة وانما دخل تحتها الراعي **وانه** يتحقق بوجه الفهم بالمصنف  
 والفتح لان الغنم والماق يساق كذلك فاذا ضرب بالخشية كان ضاها ولو حكمه في شئ  
 في السعي **والراعي** لا يعني لانه اجير الوارد لا يعني بالمصنف وان لم يخالف لانه الفهم داخل تحت  
 العقد **وهذا** اذا كان مشترك في فماتت في الاغنام لا يعني عند الفهم لان الحلاك باجره  
 لا يمكن التمسك وهذا اذا ثبت الموت بعد ما او بالية فاما اذا ادعى الموت وجرى ربه الاغنام  
**فان الاجير المشترك** اذا ساق المواشي فوطئ منها شاه لانه سوقة بان صد اجير او لم يفتي  
 في يده منه فوطئ لانه عليه عندنا في ضيقة لانه الحلاك ما كان في قبله وفهمه يعني لان الحلاك  
 اذا حصل ما يمكن التمسك عنه بان لا يات هذا الملك فاما ان هذا الملك في حفظه في العمود على الجبل  
**وكذلك** لو اردوا اياه بسبقها فحق شاة منها لا يعني عندنا **وكذلك** لو اكل  
 منها سبع او سرق فعمل الخلاف **وبه** اياه ليعني ففقدت بفتح بلا خلاف بين علي  
 ثلثة **وكذلك** لو ساق فوطئ منها شاه يساق ان السهم على فماتت فماتت رجلها  
 او اندق عظمها فعليه الفهم عند ثلثة هذه الجملة في الضيقة **وذكره** النجاشي ولو كان  
 البقا ساق البقرة فماتت فقتل بعضها بعينه سوقة او السهم في السوقة ففقدت منها فماتت  
 او ساقها في اياه يشرب فوفقت في اياه يعني البقا ان كان مشترك وان كان خاص لا يعني  
 فيه السهم كبير ان الاجير الخاص اذا جعل في السير في ربه هذه العوارض يعني **وذكره** النجاشي  
 ولو ساق الغنم فماتت فقتل بعضها بعينه **او وطئ** بعضها بعينه ساقها او اندقت عظمها  
 او ساقها يشرب ففقد في اياه ان كان البقا اجير وصد لم يفتي لا يعني وان كان مشترك ففقد  
 شئ فهو ضا **وكذا** لو كان البقر تقوم شئ وهو اجير حدهم تلف في ساقه لانه ساق الدابة  
 وطئت وان يبق يعني ما تلف **وذكره** النجاشي فلو حدثت هذه العوارض في سوقة ان كان الراعي  
 مشترك فهو ضا في كل حال لان هذه جنبة في يده وان كان خاصا ان كانت الاغنام لو اضر  
 لا يعني وان كانت الاغنام لاثنين او ثلثة فهو ضا في **وسورة** الاجير الخاص في حق الاغنام  
 وثلثة ان ثبت جر رجلا او ثلثة رايا شرب السهم فماتت او لها فقد ففقد في الاجير الخاص  
 بينهما اذا كانت الاغنام لو اضر وبنهما اذا كانت الاغنام فليخلف هذا جدا **وبه**  
 فانه في اجارات الضيقة وفي آخر باب ما يعني الاجير من اجارات الموط **وان** كان الراعي  
 اجير مشترك فماتت فوطئ موضع فوطئ منها او حكمت بافة نحو العروة في اياه وان كان  
 السبع والسقوط في العلو وما اشره فقال رب الغنم انما شرطت عليك ان يربي غنمي موضع كذا  
 وكذا يعني موقفا اخر غير هذا الموضع **وقال** الراعي لا يفتي في الشرط في الراعي مطلقا في الموضع  
 الذي ربهما فانقول قول ابي حنيفة لانه هو الذي لانه ثبت ما ليس ثابت **وكذا** اذا كان

فان الراعي والبتار

فان الراعي والبتار



























































وليس ان يحلف الكليل فان كل المشتري غايب لا تقضي بالرد بالغيب بدعوى الوكيل لانه لو قضي بالرد  
يقضي العقد بينهما ولو حضر المشتري وكل عن الحلف لا يبطل الفسخ فتحل باعرا او باطنا بقضاء الفسخ  
وفي الاملاك المرسله سعدا ظاهرا او باطنا ولو ادعى عينا في يد رجل فقال ذاك المثلث من هذا  
المثلث ينزع من يده حتى يقيم البينة على الشراء وفي **الاستحسان** يترك في يد ثلثة ايام ويؤخذ  
كفيل حتى يقيم البينة على الشراء والا وجه الاول فيس و به كان يفتي طهر الدين **المحسني** وفي هذا  
المذموم اذا ادعى الاغنياء بالقبضه في ذمت الانبعاثي وكما عرّب الرواية **الوكيل** بافان الدار  
وقبض العلة اذا ادعى الشركان انه عجل الاجرة للموكل واقام البينة توقف الامر ولا يقضي  
بقبض الاجرة حتى يحضر الغائب ذكر في الجاه في الفتاوى اذا ادعى الوكالة بقبض العين والدين  
واقرا المذموم عليه بالمال واكمل الوكالة وطلب المذموم كسبه لا يمكنه في حقيقته لانه ليس بموكل  
اي يوسف له ذلك كذا ذكره صاحب **وينظر** ادب القاضي وفي القضي وفي القضي وفي القضي وفي القضي  
اخذت الوكالة ان في حلف الوكيل للمذموم عليه اختلاف المشايخ قال بعضهم هذا اجاب الكل  
الا ان المحقق قدس قوه اي يوسف الا ان قوله بحلف قوله ما والى هذا ما لم يحسن الا حجة  
احلوا في موضع من قال ما ذكر في الكتاب قولهم اما على قوله ان حقيقته ينبغي ان لا يحلف **رجل**  
الى الى رجله قال ان لم يدر عدك كذا درهما وانا وكيله في قبضه ومصدق في المال ولا في  
الوكالة وقال ليست بوكيله في قبضه بل يمكن المذموم ان يحلف على الوكالة لانه يدعي لغيره كذا هذا  
ذكر في فصل ما يندفع به الدعوى من الدعوى الاجرة ذكر في المحذاه **ومن ادعى** انه وكيل  
الغائب في قبض دينه فصدقه العزم امر بالتسليم اليه لانه اقرب الى نفسه لانه ما يقبضه حاله  
ماله فان حضر الغائب فصدقه والادفع العزم الا وجه اليه ثابتا ورجع بعلى الوكيل ان كان  
ثابتا في يد لان محرمه من الدفع براه دينه منه ولم يحصل غلله ان يفتقن قبضه وان صلح  
من يد لم يرجع عليه لانه مصدقه اخرق انه تحقق في القبض الا ان يكون غلله عند الدفع  
لان الموصو ثابتا متفق عليه في ذمتها وحلف كفاية اضعف **الحال** القبض فصح عنه  
الكفاية بما راجع على الملاء ولو كان العزم على الوكيل وان صلح من يده لانه لم يقبضه في  
الوكالة وانما دفع اليه على رجاء الاحاقه فاذا انقطع رجاءه رجع عليه وكذا اذا دفع اليه  
على تلبية اياه في الوكالة وهذا ظهر في الوجوه كلها ليس له ان يسرد المادفع حتى يحضر الغائب  
لان المدعى صار حقا للغائب اما ظاهر او مختلا او ضاركا اذا دفعه الى فصوله على ما لا  
فانه لا يمكن اساره داه لا ضمان الا حاقه كذا ذكر في المحذاه وذكر رسد الدين في فتاواه  
رجل قال المذموم ادفع الفلك عليك الى لاهضه لعله كبر فذوق ذكر في الزيادة ليس له  
ان يسرد منه لانه متعلقه حقه رب الدين لان القابض لاحاله لعله كبر **ذكر في المسني**  
ان يسرد منه وكذلك المذموم اذا دفع قدر الدين الى رجل ليرفع الى ربه دينه ثم اراد ان  
يسرد منه له ذلك لانه وكيل المذموم عليه ان يقول **ذكر في المحذاه** ومن قال ان وكيله  
فلان يقبض الدين ومصدق المودع لم يوفّر بالتسليم اليه لانه اقرب الى المذموم الا وجه  
بوجه المتخالفات القديمة روى ابن سجاد عن محمد ان الوكيل يقبض العين اذا صدق

صاحب اليد كبر على التسليم اليه كالتسليم **ذكر في** وكما عرّب الرواية **رجل** في يد مدعى فقال ان هذا  
وهذا وكيل بالقبض كبر على الدفع في الدين والدين كذا عن ابي يوسف وسطر في **وكما عرّب** في الفتاوى  
وذكر في دعوى حاصل من سطر الطحاوي ولو ادعى الوكالة بقبض الدين فصدقه لا يحلف على التسليم  
لوكذبه او سكت لا يحلف ايضا ولو سلم لا يمكنه على اسره داه فان حضر المالك وكذبه في الوكالة ففي وجه واحد  
لا يرجع المودع على الوكيل وصح ما اذا صدقه ولم سطر عليه الغيبان وفي سائر الوجوه يرجع عليه عنه  
ان كان قايما وبقيته ان كان حالكا **ذكر** القاضي طهر الدين في باب القبض بالمواشي من غنم كبايع  
الصغير ثم في فصل الوكيل بقبض الدين اذ لم يسرد المودع تسليم الدين ومصدق هذا سلم ثم اراد ان  
هل له ذلك **ذكر شيخ الاسلام** على التسليم في بيع الدار المذموم ان كان مودعا في جواب هذه المسئلة  
وكما يقول لارواية طهر الدين اذ لم يسرد المودع تسليم ولو سلم حتى يصاح في يد رجل يفتقن قبضه لا يقضي  
ولا يفتقن ان يفتقن لان المنع من الوكيل المودع في رغبة بغيره المنع من المودع **والمنع** من المودع  
يوجب الضمان كذا امر وكذا اورده الله ومن ادعى انه او من المذموم ان المذموم يطلب الدين فصدقه العزم  
فانه لا يسرد بالتسليم اليه هكذا اراه في حلفه قد يفرق بين الوكيل والموصي من وجهين احدهما ان  
للقاضي ولا يصب الموصي فاذ يقضي بوجوب التسليم اليه يكون اقرا من مودعا الى اسقاطه الموصي وهو  
اراسه بالدفع اليه بخلاف الوكالة فان القاضي لا يمكنه نصب الوكيل والباقي وهو لو انه فسخ يوجب  
التسليم اليه بقبضه وصدا في جميع المال وكذلك الوكالة **وهكذا** ذكر المسئلة في باب الرجل يريد ان يكتب  
وصيه والشهادة عليه من ادب القاضي وشرع بين الوصاية والوكالة **رجل** اودع عند انسان الغنم  
وقال لا تدر الى امرت فلان ان يقبض الالف اليه عند فلان ولم تبلغ ذلك المامور بالقبض حتى قبضه  
مزده مررت المالك شاش حتى القاه بهت وان شاش حتى الدافع وتعلم الدافع بالتوكيد ولم يعلم القاضي  
فهو كذا فلان علي واحد منهما لان المسودع كان له ان يدفع كذا ذكر في اول الدخول في رواية عرّب  
الرواية الوكيل يقبض الدين اذ صدقه المذموم في الوكالة فقال المذموم انا اقيم الدين عليك فاني  
اقام ان يصح عندي يتفق صاحبه له ذلك اذا وكل رجلا يقبض الدين في اليوم فانه يقبضه  
غدا ولو قل ان يقبضه غد السيل ان يقبضه اليوم لان ذكر اليوم للتقيد فكانه قال انت وكيل القبط  
الساعة فاذاب الساعة وامن صرور وكس في ثبوت وكالة غدا ان يكون وكلا النوع  
لا اعتبارا ولا دلالة وكذا لو قال قد قبضت الساعة ولو قال ان قبضت الساعة ولو قال ان قبضت الساعة  
فلان تقبضها وهو غير حاضر فباز وكذا لو قال ان قبضت الساعة ولو قال ان قبضت الساعة ولو قال ان قبضت الساعة  
يقبضها غير مستور وكذا لو قال لا اقبضها الا بخبر من فلا بحث لا يمكن ان يقبضها بغير خبر لانه حلف  
عن القبض والسعي فقبضها بخبر من فلا في باب الوكالة بقبض الدين من المسودع وفي فتاوى  
**سعد** ما ولو وكلت رجلا يزوجه من فلان يوم الجمعة فزوجه يوم **الحسنة** لا يجوز لان التقويض  
بناء على زمان محض وهو في القصر لولا ان يعطى اليوم او لعله امر في اليوم ففعل ذلك في غدا  
خارجا يكون وكلا في اليوم وفيما بعده فلا يكون وكلا فيما قبل ذلك وكل رجلا يقبضه دينه  
على رجل يقبضه فهو دينه عند الوكيل ان سافر به لم يقبضه وان اسودعه غيره فصح وان حلفه  
في العلم لم يقبضه وان وضعه عند امرائه او عده او بغيره حباله لم يقبضه كذا ذكر في العيون والوكيل

بالبيع



اذا سافر جازا امره بغيره كذا ذكر في مختلفات الامم في عالم الغمر بما ولو كان يقضي ويريد فعله كما كان  
في يوم قد وقع في الموكل والوكيل بالقول **قول** وهو معد في امره كذا ذكر في باب الموكل  
يقضي الوديعة من مكان الاصل ولو كان يقضي ويريد او عارية في الموكل فقد جرح الوكيل بالموكل  
فان قال الموكل قد كنت متبها في حماره ودفعت الى الموكل بغيره على ذلك وبان المسئلة من بعد  
الذبح **وذكر** في الواقع لو كان يقضي ويريد وجعل له على ذلك امره يسمى على ان ياحد حماره  
فما جاز ان كان دنيا لم يجز الا ان يوفى له وقتا الموكل يقضي له في اذا وكل من في عياله بالقبض  
صحة التوكيل حتى لو جعل في يد السارق على رب الدين في الصلح ولو كان من ليس في عياله  
ذكر في باب الموكل بالعام على قبض العلم من المسئلة والوكيل يقضي العلم او يقضي الا حماره او وكل  
ربط ليس في عياله بالقبض ذلك جاز والمسئلة والمشتري بان لا يوجه القبض للوكيل فيمكنه قبضه  
الى غيره لكن التوكيل خاص للامرات هذه المقتضية من يدوك كيد قبل ان يقبل الى الموكل الا ان  
يمنع من قبضه بنفسه ثم دفعه الى من ليس في عياله **وذكر** في فضل الشئ من من و طاعة الدخلة  
وليس للوكيل يقضي الدين ان يوكله غيره بالقبض لان الكسب في عياله في القبض في القبض  
بالبيع اذا باع ثم وكله من ليس في عياله يقضي الدين حسب له ذلك فان وكل الموكل يقضي  
الدين مع ذلك ومقتضى الشئ من الدخلة فان وصل الى الاول من المطلوب من الدين وان لم  
يقبل ان كان الشئ في عياله الاول من الاول لم يكن لا يبر **وفي** الدخلة الوكيل يقضي الدين اذا  
اذا قال مضى الدين من العزم وصاح عني او قال دفعته الى الطالب بغير اقراره وبغير العزم  
بجلافة ما اذا اقر يقضي الطالب وهكذا ذكر في انشاء الموكل من ادب القاضي و ذكر في طاعة  
الحاكم الوكيل بالبيع اذا اقر يقضي الموكل الشئ من المشتري بغير اقراره وبان المشتري في الشئ  
كما لو اقر يقضي نفسه فان طلب الدخلة فعلى قيس بعد المسئلة ينبغي ان يقضي اقراره بغير  
الطالب في مسئلة الوكيل يقضي الدين الوكيل يقضي الوديعة اذا قال الموكل دفعه الى  
الوكيل بغير صدقة في صحة دفعه الفها ربح نفسه الا في السلم على الوكيل كسب من مضى  
الاصل **وذكر** في طاعة الاصل الوكيل بالعام والقبض جاز سواء كان المطلوب حاضر  
او غايب صحيحا كان او مريضا بخلاف التوكيل بالخصوص على ان يجمعه رضى الدخلة فان المطلوب  
ما لو كان على طاعة في دعائه ذلك من مال المست ولو كان الموكل معه المست بطلت طاعته فان  
قال قد كنت مضى في حصة الموكل ودفعها اليه لم يصدق على ذلك لانه اضرع على الاصل  
اساه وكان منتهما في اقراره وقد اقرل بموت الموكل ولم يمت الطالب الموكل وكذا حال  
بالمال على امر لم يكن للوكيل ان يقبضه منه فان نفى على الموكل عليه ورجع على الاول رضى الدخلة  
ولو اخذ الطالب منه كفيلا لم يكن للوكيل ان يصفى الكفيل ولو وكله صفاهي يحمله على رجل  
فقبضه منه ثم وجد بها خسران رضى وهو جائز لانه ساس ان ما قبضه حقه فان لم يكن من اخيب  
ولكن استأجر من يحملها الى منزل الامر فان كان في المضرع الكسب على الامر استأجره لانه  
اذا كان في المضرع فالظاهر ان الامر بالقبض امر بالجلد اليه فاما حارح المضرع لم يكن في طاعة  
الامر بالقبض امر بالجلد اليه فلا يكون الكسب على الكسب فيكون منطوقا وعلى هذا الوكيل يقضي الدين

الدواب ما ينفق في رعي الدواب وكسب الرقيق وطعامهم فان منطوقا والوكيل يقضي الدين من العزم  
او امره عنه او امره او اخذته رضى لا يجوز لانه تصرف غيره ما امره والاصل ان الوكيل بالقبض  
انما يملك القبض على وجه لا يكون للموكل ان يجمع عنه او امره على المطلوب فليس للوكيل بالقبض  
ذلك كالمشاة بالاسبق والاسبق ان ولو اخذ كفيلا بالمال جاز لانه اخذ امره ما لانه الكفيل بالمال  
يؤيده ولو قال الوكيل قد سري الى منه او ما من عليه بغير هذا القول سري العزم لان هذا اللفظ  
اقرار باللفظ **والوكيل** بالقبض يبيع اقراره في رايه العزم ولو وكله يقضي دينه من ماله وامره  
ان لا يقضي الا لغيره فقبض كله الا درهما لم يجز قبضه على الاثر والطالب بان يرجع عليه حقه وكذا لو قال  
لا يقضي درهما دون درهم معناه لا يقبضه شئ فان يقبض شئ دون شئ لم يبر العزم من شئ  
صحت الحاجة وكذا المسبوط ذكر في حقه ولو وكله يقضي الوديعة فقبض بغيرها جاز فان كان امره  
ان لا يقبضها الا لغيره فقبض بعضها ونحوها من ولا يجوز القبض فان قبض ما يبيع قبل ان يملك  
جاز القبض على الموكل **وذكر** في وكالة العزم الوكيل بالخصوص او يقضي الدين اذا قال في مجلس القضاء  
مضى ديني الى الموكل بغير اقراره وفي المسئلة في عياله ولو اقر في مجلس القضاء بقبض الطالب الموكل  
قد يسمى اقراره لا يبيع اقراره ولو وكله يدفعه عنك الى فلان وديعة مائة وما لانه فلا يشترط  
هذا اقله ثم رده على اختلافه في نوع المودع لا يقضي القاضي على ان يجمعه رضى الدخلة **وقيل**  
هذا على الاصل لان الرديف وهو لا يملك ذلك فلو قاله الوكيل قد امرت فلان ان يستأجر  
او يدفعه الى فلان فعلى حاكم العبد لا يقضي الوكيل شئ وان كان قد كتب ولكن المودع  
يقضي وانما لا يقضي الوكيل لانه سبه فان فصل **الوكيل** في الاجرة ذكر القصة العبدية وكان  
الموازي والسند الاجل ابو القاسم في وكالاته انما هي على وجه معامل لو قال لغيره اخذتني  
هذا او رديف هذا او بيع عتدي هذا من فلان او مضى هذا العبد من فلان او طلق امره  
او كاتب عتدي هذا او دفع هذا النوب الى فلان فعليه وجاب الموكل لا يجز الوكيل على شئ  
من ذلك الا في قوله ادفع النوب اليه قال القصة لانه يحتل ان النوب له فحق دفعه  
اليه وفي رواية لجامع الذي اخذته انما يملك ان يملك ابو الفضل المروزي ان موته رديف  
القبض والعارية على المصعب والمستقر وهذا ظاهر فلو وكل المصعب او المستقر  
ليبر ذلك على الحاكم حيث استفرج او عتبه منه ثم غاب الموكل لا يجز الوكيل على حمل  
ذلك اليه وانما عليه ان يدفع اليه حيث وضع **وذكر** في الاسلام على الدين في باب  
الضمان من الجاهل مع رب المصالح اذا اخذ من المصعب والمصعب كفيلا بالرد ويقع ويجز  
الرد على الاصل **والا** رديف على الاصل ما حرم على لان الكفيل يرجع على الاصل على ما  
ادى ومثل حمله قال ولو لم يخرجه كفيلا ولكنه اخذ منه وكذا ان كان ثمة بغيره اليه حيث  
وجد لا يجز على كونه اليه لانه مضرع فلا يجز على المصالح كذا في الكفيل لانه **والقول**  
لم يقضي الرديف ما وجد ذلك فهو مضرع لا يجز على المصالح فان الوكيل بالبيع لا يجز على  
البيع وكذا المصعب يقضي الدين من ماله لانه لا يجز وفي مقتضى كونه في الدخلة او اذ كان  
الانفاق او قضا الدين من ماله نفسه ثم ان لا يجز بدنه اذا وكله يقضي الدين ومثل



الوكالة وفي رهن العدم العدل فان كان مأموراً ببيع الرهن والراهن غائباً لم يجرى على سعة كالموكيل  
 بالخصوصية يطلب المدي إذا غاب الموكل كالموكيل على الخصوص وفي فتاوى قاضي طبر الحلة كبر على بيع الرهن  
 لقضاء الدين فان اتى به الرهن على علمه كانت السلطنة رهنه الله وهكذا ذكر في ادب القاضي من الرهن  
 واحاله الى الزبادة وفي الهداية ولو لم يكن التوكيل بالبيع منفرداً في عقد بيع فانما هو بيع جعل  
 بغير العدل على البيع فيلزم الاجبة **وقيل** بغيره وهذا الصق وهذا في يوسف جواب في الفصلين والوكيل  
 المذكور في المحررات ذكر في ادب القاضي من الرهن في قوله وكذا التوكيل بالخصوصية اذا غاب الموكل فاشتق  
 التوكيل من الخصوصية هل يجوز على هذا وفي وكالة النوازل باع مال غيره بوكالة في مائة سنة لا يحرم  
 التوكيل على غيره من ذلك البلد ليعتد به على الناس ولكن كبر على ان يوكيل رب المال على الحد فلهذا  
**اما** مشهوره في قوله في ذلك البلد وبأخذ كتاب القاضي الى قاضي ملك البلد قال ولو كان  
 وكالة عامة وكسب في احواله انما هي صمغ ان جماعة اما بعبارة ان يوكيل الموكل بالمال لا يحسن  
 التوكيل به ان لم ينظم هذه الوكالة الامر بالاداء بالضمان ولو قال لشركه ادفع الى ولدي شيئاً  
 لم يجب بعدة الا لغيره وان لم يكن على وجه الهدية كان للاستدانة ان يخاصم في ذلك اذا كان مقرراً بالمال  
 والوكالة لا يقيض لا بعبارة معاد في القبض ذكر قاضي فان لم يوكله فمات واه رهن الرهن في المال  
 الى يد رجل فلهذا لا يملك على المال وامر الحاكم بالبيع لئلا يفسد ويقتضى ان يملكه في الحال بالبيع  
 الى التوكيل ببيع قبيل التوكيل ليجوز له ان يبيع الكراوات ويشتري غيرها او ان يبيع ما له ان كان له ان يبيع  
 الكراوات ببيع على التوكيل وهو مقر بالدين **والامر** بغيره على دفع الباقي من الكراوات ان كان الامر للمالك  
 ان يخله بالمال فلهذا لا يملك له امره بالقبض وان لم يكن له ببيع على التوكيل لا يحرم **والعدج**  
 الاجبة من هذه المسئلة كانت واقعة الفتوى وفي وكالة فتاواه ايضا رجل وكل رجل بقبض فلهذا  
 حق له على الناس وعندهم ومعهم وفي ايديهم وبعض ما حدث له من المعاشية بين شركائه  
 من يدي حليته وبالجملة عند اذاري ذلك وكسبه من ذلك كسباً وكسب في احواله انما يحكم  
 ان هو ما يدعون من الموكل مالاً والموكل غائب فامر التوكيل عند القاضي انه وكيله وانكر له مال فامر  
 الخصم بتمويله على الموكل لا يكون له ان يجسور التوكيل لان تجسور جزاء الظلم ولم يظهر له ان ليس  
 في هذه الشبهة امر بزيادة المال والافئدة التوكيل عن موكله فاذ لم يجب على التوكيل او المال بالمال  
 الموكل بامر موكله ولا بالضمان عن موكله لا يكون التوكيل طاملاً للمساخعة عن اداء المال فلا يحسن  
 من هذا المسئلة بدل على ان المأمور بقبض الدين من مال الامر بغيره على قضاء الدين وذكر في وكالة  
 كتاب الادعوى والسياسة اذا شهدوا على وكالة رجل في شيء والتوكيل في الوكالة فان كان وكيله  
 الطالب **والمطلوب** ببيع الوكالة والتوكيل في البيع فلهذا لا يملك عند الشبهة ومثل التوكيل بغيره  
 الطالب ان يشهدوا على الشهود وان المطلوب وكله بالخصوصية مع الطالب ومثل التوكيل بغيره  
 مع الطالب وان لم يشهدوا على العتق لا يحرم **انما** الصبيان ونظر قاضيهم وفيه مائة السليم  
 الذكاه لا يجب في مال الصبي عندنا وعند القاضي كسب على البايع ولا خلاف ان الذكاه  
 لا يجب على الصبي ولكن اذا اسلم ببيع اسلامه وعندنا في البايع ولا خلاف انه لا يجب عليه  
 الصلاة والصوم والحج والجهاد ولا خلاف ان نفقة زوجته وولده وما يملكه عليه في ماله وان

اذا كان للصبي ارض من غرض او خارج يجب عليه العشر والخراج لا رهنه في الارض **وفي** ما يجب في الارض  
**ون** صدقة العطر **قال** ابو حنيفة وابو يوسف والثقات في رهنه الله يجب انما مال الصبي **وقال** محمد بن  
 رهنه الله لا يجب في مال الصبي ولا على الاب اذا كان للصبي مال وان لم يكن له مال يجب على الاب بالانفاق  
 وحق المثل في مال الصبي في ابي جعفر الاسدي وحمل كسب الاصلية في مال الصبي **وقيل** في رهنه الله او في  
 من مال الصبي في حنيفة والى يوسف رهنه الله وعند زفر بن محمد رهنه الله من مال نفسه ولا يصح من مال الصبي  
 في هذا كما ذكر في صدقة العطر وقيل لا يجوز الاصلية من مال الصبي والصوم لا يملكه ان يملكه الجميع ولا  
 ان يملك الصبي ويملك منه ما يملكه وما يملك في سائر ما يبيع منه وان لم يكن للصبي مال جعل  
 على الاب ان يصح عنه فليس روايتان عن ابي حنيفة رضي الله عنه **وطاهر** الرواية لا يجب خلاف  
 صدقة العطر لان السبب هناك راس عجمه وولي عليه والموتة والولاية يوجدان في صوم الصبي  
 فصار كنفه **اما** صدقة فريضة حنيفة والاصل في القرابة ان لا يجب على الغير سبب الغير **وقيل**  
 لا يجب من حنيفة وان كان لا يجب عليه صدقة العطر والمناسبة ان يجب بالقطر الى السبب  
 لم يجب ما العطر الى الدات لان اخذها يملك والارادة فيسبب الاستحباب دون المهر  
 وجعل يصح عن ابن ابي شيبة روايتان كما في صدقة العطر حنيفة في الصبي الهذلي وفي الحسن  
 للقاضي في جعفر اراض الصبي المأذون واستقرامنه جاز وهو كالمالك في هذا وان كان كالمهر  
 فانه لا يبيع اقرامه ولا استقرامه فان اقرامه اسان فما وام حنيفة باقيا فان لصاحب المال  
 ان يسره ويحكم في قوله ابي حنيفة والى يوسف رهنه الله **اما** اذا بقية الصبي او اقرامه فلا  
 عليه بل اخلافه بنهم **وكذا** الصبي المجهول اذا اختلف الورثة التي عنده لا يفتن عند اخلافه  
 يوسف رهنه الله ولو اهلك مال الغير من غير سببه الا بداع والاراضين بغيره بالاجماع والقبول  
 انه لو قبيل الورثة باذن وليه او استهلكه بغيره يفتن عند الحاكم في الماسخ في سلب العطار  
 في الفقه وفي هذا الخلاف اذاع من جميع نحو خليفه مالا وسال اليه واستهلكه الصبي الا انما عليه  
 عند ابي حنيفة ونحو رهنه الله وعند ابي يوسف يفتن وفي فتاوى ابي بكر بن محمد بن الفضل اذا  
 اذا غصب مربي سائر رده عليه ان كان افعلاً لم يفتن ماله الا ماله واستهلكه ثم دفع القيمة  
 اليه ان كان ماله ماله او ماله لا يدفع القيمة بغيره التملك وقدمه في مال الغصب  
 من هذه المجموع **وفي** عارية الصبي حتى استقرامه من مربيه سائر الماسخ والعقود ونحو ذلك  
 فاعطاه المسمار لغير الدافع فملك في يد الصبي ان كان الدافع ماله لا يفتن على المسمار اعان  
 الضمان على الدافع لانه اذا كان ماله ماله من الدافع وكان افعلاً لا يفتن ولا يملكه وان كان  
 الدافع مجهولاً يفتن به بالدفع **والسالي** بالاصد منه لانه الاول غاصب والثاني فاضل الغاصب  
**او** دية الصبي من الصبي الذي في عيال المودع لو اسلمه المودعة او ماله بغيره  
 من اسلمه كتاب ابي حنيفة حاربه رهنه الله حاربه ارضه فذهب عد رهنه الله **قال** محمد بن  
 علي الدافع صدق نظرها قال بلعاصح عمر رضي الله عنه في حاربه ارضه يداها في حاربه  
 ثلثون اصدان بغيره الا حاربه صدق نظرها في سقر حاربه المخطو وفي النوازل رجل اراد حاربه  
 او امره لعلاه فقدمه صدرا والم ستمطع وقهره لا بالقتل وبعضه سائر صبايات الصبي



قد مر في انواع الضمانات ولا يعتد به والقبلي اذا طلع امراته لم يعتق عبد او وصعب ماله الا بغير  
 سوا او اذن ليا بعه في ذلك اول ما يذن وفي خبير القديس والقبلي لا يجوز عقد وهما ولا اقر  
 ولا طلاقهما وان المصاحبة لم يصرها صان ومن ذهب لقبلي سوا ففهمه القبلي نفسه فاز  
 وفي كتاب الدرر الصغير والصغير اذا تزوجا بغير اذن ثم اجازا الولي العقد جاز ولو لم يجر اذنا  
 لهما اذا كان المخرج من الاب والجد وفي **الحاشية** لو تزوج الصبي ثم بلغ او باع سنا ثم بلغ لا يجوز الا  
 اجازة بعد البلوغ ولا ينفق بالبلوغ وقد مر هذا واحسانه في احوال ففهمه القضي في  
 وخلف الصغر والصغيرة من سائل المخلو **انها** ذكر شيخ الاسلام البز دوي في باب الامور  
 المعترضة من اصول الفقه اسلام المحون لا يبيع واسلام المعنوه العاقل والقبلي انما يبيع  
 ولو اسلمه امراته المجنون من ضمن الاسلام على وليه ففهمه للظم بعد الامكان ولا يصح سلبا سلبا  
 وكذا ان يبيع من يداها ثم قال رحمه الله والقوي في اول حاله مثل المجنون اذا كان عزم العقل  
 فانما اذا عقل فهو المعنوه والعاقل سوا في الاحكام غير ان بين الصبي والمجنون اذا سلمته  
 امراته يصره الاسلام على ابنه في الحال ولا يصره في الصبي بوجوه لانه قد وردت تاجرا في غاية  
 العقل والمعنوه كالمقبلي العاقل **وذكر** صدر الاسلام ابو اليسر في كتاب احوال الذمة **حاشية**  
 رحمه الله ولما سماها فاسلم احد صا وهو العقل الاسلام يصره اسلاما عندنا خلافا للشافعي فان كان  
 الا لا يفعل الاسلام يصره عليه الاسلام فان اسلام يبيح ما راعى المصالح وان لم يسل بقره من المصالح  
 صلا اذا سلم الزوج والمدة فهو سبي فان كانت كسبة بعتا على النكاح ثم اذا تزوج العاقل  
 بينهما سبب الا باع عن الاسلام فعلى كونه فافترقه بطلان قال بعضهم يكون ففرقه بطلان  
 كما في الزوج الكافر عند ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله **وذكر** بعضهم لا يكون ففرقه بطلان خلافا  
 للزوج الكافر **وذكر** القاضي ابو ريد في الاسرار من نسلة بروج غير الاب والجد امراته  
 المحون اذا سلمته يصره الاسلام على المحون فان سلم والا ففرقه سببا واحدا الصبي  
 الذي لا عقل اذا سلمه لا يصره الاسلام على الصبي لان الصبي عنه **وذكر** الامام علي  
 السروي في باب اهلية الا و من اصله من العقدة ان يريد اذ الصبي العاقل صبي عند  
 ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله غير انه لا يفعل لان العقل يجب بالجزية لا بغير الدود ولم يوجد  
 فاسمه رده المرأة وفي حج حبيب الرواية **روى** الحسن عن زفر في ابن حنيفة سببا اذا  
 لم يصبها او ذبح انه يملك ولا يبيع رديه وعند ابي يوسف لا يملك الحسن رجع ابو  
 الي قول زفر وكذا روى الحسن عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله انه اسلام ودونه  
 لا يكون رده قال وهذه خلاصه الظاهر وذكر في الفتاوى دسح القبلي العاقل طلاقا اذا  
 يفتقر وهو كالمبالغة وفي الذبح وفي وكالة الفرحه ولو كان صبا يار جميع حنيفة او بان  
 له شفا مباح واسم من جاز اذا كان مقل ذلك ولا يهره عليه يعني على القبلي الوكيل  
 وانما العهد على الامر وكذا لو وكل صبا بخصومة جاز اذا كان مقل ما يقول وما يقال  
 والمسئلة على وجهين **ان** ان وكل صبي وصبي غيره فان وكل صبيته جاز ولا سائر احدا  
 وان كان صبي غيره ان كان مادونا في النكاح لا سائر وليه وان كان محورا سائر

فان اذن واليه جاز ان يملك وهذه المسئلة رواية الامام ابو بصير ولده وقد افق المشايخ عليه  
 وصل له ان يغير ماله بعض المتأخرين قالوا له ذلك وعارهم على ان ليس له ذلك وقد مر ما تم من هذا في سائر  
 فقرات الاب والوصي والعاصي ثم انما لا يجوز بلزوم العهد لان فيه ضررا بالصغير هذا اذا كان  
 الصبي محورا فان كان مادونا في النكاح فان كان وليا بالشرع او مولى لم يملك له العهد ولا سائر  
 واسم من يملك يكون العهد على الامر صبي ان الامر بطالب بالشرع دون الصبي وان كان وليا  
 بالشرع او مولى لم يملك له العهد استحسننا **ان** في الذمة وفي الهبة وعن ابي يوسف  
 ان المشتري اذا لم يعلم حال البائع علم انه صبي او مجنون له صدق الفسخ لان المشتري وصل في العقد  
 على ان حقوقه سعلوا بالحق فاداهم خلافه بغير علم اذا عثر على غيب وفي كمال الدرر ما ذكرنا  
 له رجل قبل رجل ماله فادخل المطلوب ابنه في كفاة ذلك المالك وقد رآه ولم يعلم كان ذلك  
 باطلا ولا ينف على اقراره الصغر اذ البطلان لا يحرى له حال وقوعها فان بلغ واقربا لكفاة قبل البلوغ  
 فاقران باطل لانه اقر بكفاة باطل وان حدد الكفاة بعد البلوغ صححت الكفاة بهذا الحكم لا يحرى  
 وبه الاب وان كان الدين دين القبلي بان اساس الاب او الوصي بشا القبلي سنة واقتر الصبي  
 صح فصح المال لصاحب الدين او صبي بنفسه الاب او الوصي فصحانه بالمال جائز وفيما به بنفسه الاب  
 والوصي باطل اما ضمانه بالمال فلا لانه التزم ضمانا لم يملكه قبل الضمان واما ضمانه بنفسه الاب او  
 فلا لانه التزم ضمانا لم يملكه قبل الضمان وهو اخص من ضمانه بغيره فان كان الصبي  
 ماله اخص من الكفاة وان كان محورا عليه ان حاطه عنه ولم يصح الكفاة وان حاطه عنه اخص  
 ومن حاطه عنه يوجب على اقراره وليه وان لم يخط اخطه اخطه ولا وليه وانما حاطه الصبي عند ابي  
 وحج رحمه الله لا يصح الكفاة وعند ابي يوسف يصح اذا قل رجل عن رجل صبي بنفسه او بما  
 عليه باذنه وليه او بغيره اذ صح الكفاة سواء كان الصبي مادونا في النكاح او محورا عليه لانه  
 كفل بغيره يصره على الاصيل واذا اخذ الكفيل باحصار الصبي فان كفل باذن وليه بغير الصبي  
 علم ان يحتمل ان اذن من يصره الصبي بالكفاة جائز لان الاذن بالكفاة امر مباح عليه  
 من الدين والاب والوصي على الامر مباح للدين على الصغر مملوك الامر بالكفاة وان كفل  
 بغير امر من يصره ان كان يصره الصبي لا يجبر ايضا وان كان يصره ان كان الصبي مادونا في  
 وكذا اذا كفل عنه ماله بامر وادى بوجه عليه لان اذن الصبي المادون في الكفاة بنفسه وعليه  
 من المالك مباح وسفر عاوان كان لا يجوز كفاة عنه الغير لانه يصره وهو ليس من اهل السرور  
 واذا كان غير تاجر وطلب ابوه من رجل ان يفتنه كان جائزا واحدا به الكفيل وكذلك وحده  
 اذا كان الاب سنا وكذلك العاصي اذا لم يكن له وصي ولا صدق فان نسب العلم واحد الكفيل  
 اما الكفيل العام وقال انه امر بين الا اصح منه فلهي فان الاب يوجد بذلك حتى يحضر ابنه لا القبلي  
 في يده وقبضه وتبصره ولهذا قال ابو القاسم المادون اذا اعطى قبله بنفسه ثم نسب القبلي  
 فان الاب مطالب باحضار وصيه بخلاف ما اذا قال رجل الكفيل بنفسه فلان من طلاق الكفيل  
 وغاب **المطلوب** فان الامر بالكفاة لا يطالب باحضار المطلوب لانه لم يكن في يده وتبصره  
 وكذا فان الاب لا يصره **معرفة** **هو** البلوغ والاقارب وما يتعلق بذلك ذكر في القصر ان البلوغ



يكون بالنسبة وتارة يكون بالعلامة والعلامة في التجارية تحقن والاحتكام وحصل وادنى المصلحة سبع سنين  
 الخرج والعلامة في العلم الاحتكام والاحتكام وادنى المدة اثني عشر سنة **وقال الشيخ** في العلم اذا دخل  
 في السنة عشر **وهو كجارية** اذا دخلت في السابعة عشر وفي بعض الروايات عن ابي يوسف انه اعتبر  
 سات العشر وهو قول مالك **رضي الله عنه** ذكره في الامم السرخسي **وذكر** صدر الاسلام ابو العباس في باب  
 العلم من سنين في طلاق الاصل قال ابو حنيفة رضي الله عنه بلوغ العلم بالنسبة عام في عشر سنين  
 وبلوغ الجارية سبع عشرة سنة وقال ابو يوسف ومحمد بلوغها بالنسبة خمس عشرة سنة **وروي** عن ابي  
**حنيفة** في رواية انه قد روي في العلم سبع عشرة سنة **والله اعلم** بكل الروايات واحدا قال  
 المراءون الرواية التي قد روي في عشر سنين انهم ذكر في بعض في السابعة عشر فلم يكن بين الروايتين  
 اختلاف حقيقة قال وهذا ليس باختلاف في الحقيقة بل في الأصل ان الغالب كان في زمن ابي يوسف  
 ومحمد رحمهم الله ان العلم والجارية اذا بلغا خمسة عشر سنة نظر من علمه بالبلوغ فقد ربه وادنى  
 احراز زيادة الاحتكام وانما قد روي في الجارية ناهل الا في العادة انما سادع اليه العود **وقال**  
 صدر الاسلام والفتوى في زماننا يجب ان يكون على قولنا في العصور اعلم زماننا وفي زماننا  
**سنة** بانها حسنة سالته عن علم هو اس اقل من خمسة عشر سنة او جارية حتى سب اقل من خمس  
 عشر سنة وهي في حلقه تام وهو قد اضر سائرته وثبتت عامتها **قال قد اختلف** قال لا امان لا  
 فيه وذكر في العيون انه فعل قولنا فيه وفي المسقى رواية مجهولة انه يصح في الجارية ولا يصح في  
 العلم وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله ابنه اربعة عشر سنة وعلم ابن اربع عشرة سنة  
**ايضا** قال المرأة اذا حلفت فانت طالق وقال للعلم اذا حلفت فانت حرة فالت قد حلفت  
 وقال قد حلفت قال يصح في الجارية ولا يصح في العلم وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله ابنه اربعة عشر سنة وعلم ابن اربع عشرة سنة  
 وقاسم الوقتي فان كان مراعاة حارسه فصح ولم يصح قولنا ان الجارية بالان وان لم يكن مراعاة  
 ونعلم انه مشكك لا يحتمل الجارية فصح ولم يصح قولنا ان الجارية بالان وان لم يكن مراعاة  
 المسئلة سادس ان بعد سنين عشر سنة **سنة** في بعض الروايات الاقرار بالبلوغ وهو ان يكون بحال  
 لا يحكم مثله بل يكون بحال يحكم مثله وفي ظاهري من هذه المسئلة ان لم يكن مراعاة بان كان لا يحكم مثله  
 لا يصح اقراره بالبلوغ وتقبل سنين عشر سنة **لا يصح** اقراره بالبلوغ السبع وبعده سنين  
 ان كانت مثله حكم عاده يقع وفي **الحديث** اذا راعى العلم او الجارية واشتكل امره في البلوغ  
**قال** قد بلغت فالقوله قوله واحكامه بالغا لانه معناه لا تعرفه الا من يحكمها فاذا اجاب ولم يكن  
 الظاهر مسلم قولنا كما يصح قول المرأة في الجارية وفي حديث في الحديث روي الحسن بن ابي داود عن ابي  
 حنيفة في حنيفة رحمهم الله وهو قول ابي يوسف اذا اشتكل امر العلم في الاحتكام فقال قد حلفت  
 صدق فقال وعليه كما يصح في الجارية في تحصيله فصح هذا اذا قال العلم اذا حلفت فانت حرة  
 فقال حلفت عتقت ذكر في المسقى وفي فتاوى قاضي خان رحمه الله وصحبت مرهها من زوجه وادنى  
 انما ذكره ثم قال لم يكن مدركة وكذا في فتاوى قاضي خان رحمه الله سبعة المدركات في ذلك الوقت  
 او كان به علامة المدركات لا يصح في انهما لم يكن مدركة وان لم يكن مدركة كان القول قولها وفي  
 اقرار فتاوى المسقى سئل عن مقدم اصطلي او فترهم مراعاة على حتى وافر المراجعة عند العلم انما

ثم قال العور بعد ذلك انه لم يكن بالغ ولم يصح هذا العلم قال القول قول العقبى بالبلوغ غير وان يكون  
 ابنه عشر سنة لانه اقل من ذلك ما روي فاسند من حكمي عن القاضي محمد والسيدي ان مراعاة اقرار  
 في الجارية بالبلوغ في دعوى كانت لا وعليه فقال القاضي عاذا طوب مسكت فقال لا بد من البيان  
 فقال بالاختلاف **فقال القاضي** وماذا رايست بعدما استسقط فقال المال فقال اي ما كان في المال  
 خلف فقال الم قال والم قال اس مروات كهر روي سود فقال **فقال علي** من احتلقت  
 او علي بنت او علي ابن فقال علي ابن واسم العلم فقال القاضي لا بد من الاستسقاط فصح  
 العلم الاقرار بالبلوغ من غير حقيقة وجوب منه ومن غير ان يكون له علم بحقه **قال الشيخ الاسلام**  
 وهذا امر باب الاحتكام وانما لفعل قوله مع التفسير وكذلك الجارية اذا اقرت بالبلوغ **احكام**  
**المعاطي** البيع بالمعاطي وما يصح به ذلك ذكر في فتاوى قاضي خان رحمه الله في طر حلفت قال والله ما شري  
 اليوم سا وقد كان اشتريت في ذلك اليوم سا لكنه بالمعاطي فقد قبل بحب وفي مجموع  
 وضع المسئلة في طرق البيع فقال اذا حلف **لا يصح** الجارية رجل واعطاه الدراهم لاجل الجارية  
 ووقع اليه الجارية **وذكر في** سننها دات القدوري ما روي عن قاضي خان رحمه الله في مجموع **الخوارزمي** لا يصح  
 لمن عاصر ذلك ان يهدى على البيع بل يهدى على المعاطي والى هذا قال الامام ابو منصور **الماء**  
 ذكر ابو اليسر في باب الوكالة بالبيع والنفاء من سوع الجارية الصغير والبيع بالمعاطي ينعقد في الا  
 العتقة وان وجد الاخطا من جانب واحد ولم يوجد من الجانبين اذا كان الشك في صحة البيع **والشيخ**  
 معلوم ببيع التمليك وعلى هذا عادات الناس فان الناس يقولون لفلان الوكالة اعطى ما  
 من الجارية درهم وباجد الجارية ولا يعطى الدرهم ويؤديه النماء فصح في الاحتكام في البيع سبعة  
 بالمعاطي بوجود الفعل من جانب واحد بوجود الفعل من جانبين **وقال** الناس ينعقدون  
 قولوا واخذ المشتري يتضمن القول قولوا وذكر القدر الشريفة ببيع المعاطي كما سجد  
 واخطا ينعقد بالمعاطي وجه البيع واحق لما عرفت عادات الناس والتعدي من الاموال والتعدي  
 في المعاطي سو وذكروا في العود وسعد ببيع المعاطي باحد الجانبين مع بيان النسخ بغير تسليم  
 على وجه البيع والتمليك وتسلم البيع بدون بيان النسخ في الجارية والجارية والصاحبون بيع ونقل  
 عن سمسر المأخذ الحكم في انه ان المعاطي باحد الجانبين لا يكون بيعة وذكر في بيع العود  
 ان بعض مشايخنا النفا بالاعطاء من احد الجانبين وهذا العامل يشترط بيان النسخ لا يعاقب  
 البيع بسلام المبيع **وهذا حكم** في موصي الشيخ الامام ابي العباس الكرماني وفي المسقى **رجل** ساءم  
 رجل اشترى اراد سهره منه ولم يكن معه وعاد ياد فيه ثم جاء له عا بعد ذلك واعطاه الدراهم  
 فخذها بغير فقد حكم بجواز البيع باخطا الدراهم فخذها بدل على المعاد البيع بالمعاطي من احد الجانبين  
**ومن اني يوسف** في رجل قال لغيري كيف ببيع خطه فقال كل قف بغير درهم فقال كل في خمسة اقفة فقال  
 وذهب فها قال هذا ببيع وعليه خمسة درهم وهذه المسئلة دليل على انعقاد البيع بالاعطاء من  
 الجانبين **وذكر** قاضي خان رحمه الله في واه اختلاف الناس في بيع المعاطي قال بعضهم هذا البيع يحقق  
 هذا البيع بحسن بالا سنا الخمسة بالفعل والجارية **والشيخ** وقال بعضهم ينعقد في التمليك وقال  
 القاضي الامام ابو الحسن السعدي وهذا البيع لا يكون الا بصيغتين البديلين جميعا وقال بعضهم ينعقد











في هذا المستحق صحيح سواء كان المستحق ذكرا او انثى او غير ذلك وقال في حقه الله لا يصح  
في صحيحنا جيل الثمن ان يجلل المسموع من على آخره بدينه فاجل المسموع ذلك الرجل من مملوته فانه  
يصح حتى لو اراد المسموع ان يطالب المسموع بذلك الدين ليس له ذلك لان المسموع لا يملك  
الدين في رواية ويراها المطالبة في الاخرى ولو اراد ان يطالب المسموع بدينه بعد ما جيل ليس له ذلك  
وستل صاحب الجليل عن الاخر اذا مات حتى ان نفقت الاجارة في ان المسموع جاحل ورثة الاجار  
فعل يصح هذا التاجيل قال في اختلاف المشايخ وصوت ذلك ما ذكره في الكتاب انما اذا  
من عليه الدين وستل وارثه صاحب الدين ان يوجه المال لا يجوز **هكذا** او كرهه صاحب في الجليل  
بعض مشايخنا قالوا انما ذكره لاختلاف قولنا على قول ابو يوسف كان ينبغي ان يصح التاجيل  
نحو على مسئلة مذكرة في كفاية الاسل وصوت رخصا غير الميت اذا ابرأ الميت عن الدين فرد  
وارثه على قولنا لا يصح رد الوارث عن الدين ليس عليه وعلى قولنا في يوسف يصح لانه هو المطالب  
بالدين فلما عمل رد الوارث ثم قال صاحب الجليل وذكره لاختلاف قول الكمال لان الاجل ثبت حقيقة الدين  
ولا دين على الوارث فلا يلزم الاجل فيقضي هذا انما ان ثبت الاجل في حق الميت او ثبت في المال  
لا وجه في الاول لان الدين سقط عن ذمة الميت بالموت ولا وجه في الثاني لانه يدين بدينه بغيره  
الدين بغيره بغيره الميت والاعيان لا يعقل الباقية **والتاجيل** ثم قال رحمه الله لا يصح هذا لان  
صحيحنا وهذا انما يقع في الدين لان ما كان هذا الدين بغيره بغيره ولكن بغيره في الذمة  
فلا يكون عن حقيقة فصح التاجيل وان بعض المشايخ بعد الفسخ هذا اذا مات الاجار بعد  
بعد فسخ الاجارة صح بالاجماع وكذا اذا اجلب المرأة زوجها ما من معلومة في حق المهر فانه يصح  
هذا التاجيل حتى لو طلقها طلاقا ثانيا ليس لها ان يطالبه بالمهر ما دام الاجل باقيا اذا مات  
المديون **وذكر** اخبرنا فاجل رب الدين لا يصح لان الدين يتعلق بالتمتع والتأجيل في المال  
باطل وقدم خلاف فيه والمشتري يبيع بموكل اذا مات في حصار التمتع حال لا يفتقر  
البائع الورثة فانه على الخلاف **والذي** مر هذه الجملة في المسائل المسموعة من كتاب الفقهاء  
بيوع العتق اذا اشتري عبد الحرة ثم مات البائع لا يبطل الاجل ولو مات المشتري قبل  
فلو اجل وارث المشتري شهد الا يصح وفيه ايضا اذا قال المشتري للبائع هذه اريدني  
او قال بكم ماه زائده لا يكون باطلا وفيه يجوز تاخير كل دين سموي العرفي بغيره لانه لا  
عن الدين في كتاب الفوائد الموكلة بالشر او اذا اشتري للموكل ثم ابرأ البائع للموكل عن العتق  
يصح **وذكر** في النفا في اول باب الوكالة ان لا يصح عندنا وعند محمد يصح والوكيل الباع  
اذا باع قار الموكل المشتري عن التمتع قال بعض المشايخ لا يصح قال صاحب الجليل هذا خلاف  
مذهبنا **والصحيح** انه يصح ابراه وفيه ايضا اذا اقتضى رب الدين مع المديون ثم ان  
رب الدين ابرأ المديون من الدين جيل بغير المديون بما يقتضيه منه ذكر في الباب الثاني من روي  
الاصول انه يرجع وهو صاحب رهنه الاثمة المشتري والصادر الشهد وذكره صاحب الادب  
لا يرجع وهو صاحب رهنه المشايخ وكذا لو كسب بالبائع اذا اقتضى التمتع ثم ابرأه المشتري  
عن التمتع صح ويرد التمتع على المشتري وفي ما دون الجليل وبيوع الدخلة وشروط

ظهور الدين المتعدي ان المبيع او المسموع من بعد استيفاء الدين يجوز ويؤخر زوجه ما اقتضى  
المسموع وفي كتاب الفوائد اذا ابرأ المسموع من الدين يصح في بعض المشتري  
**ما يكون** ابرأه لا يكون ابرأه في بيوع فداوى فاضلي فلو قال لا يؤمنه سرك في عليك او قال  
بالفارسية صح هو ليس هو ما لم يكون ابرأه حتى عليك ان يدعي ذلك وفي فوائده صدر الاسلام  
ظاهره في نحو وماله لزوجهها وسعيها من سوما لم قال فاضلي فلو قال لا يؤمنه ابرأه اذا اراد سرك  
المطالبة وقال مولا لا يكون ابرأه فانه ذكر في نوادر ابن رستم اذا قال الطالب سرك ديني مبرا  
ولو قال لا يؤمنه سمى اذ سعى قام كمن سرك مبرا وسوما لم قال لا خصوصه في عليك لم يكن  
ان ياتي بغيره وفي شريح عظام لو قال سرك الدين عليك لا مبرا ولو قال سرك مبرا ولو قيل  
لطالب انك سمى دينك كمن اريد بغيره من مبرا سرك ديني سرك فقال سرك لو لم ابرأه  
الابرا فابرا والافلا وفي فداوى فاضلي فلو قال لا يؤمنه وفي فوائده فاضلي فاضلي فاضلي  
ما قبله بسوما لم قال يكون ابرأه عن الباقي وبه اتفق مولا فاضلي فاضلي فاضلي فاضلي فاضلي  
وفي فداوى رستم الدين لو قال سرك ديني عليك لا يكون ابرأه لان مقتضاه سرك ديني عليك لا يقتضيه  
في باي الحال ولو قال مبرا رستم فاضلي فاضلي فاضلي فاضلي فاضلي فاضلي فاضلي فاضلي فاضلي فاضلي  
بوزر ورده ارجع صاحب صاحب صاحب لا يكون هذا ابرأه من الدين ولو قال لا يؤمنه  
ذكره صاحب كروم او قال كذا في ما يدعي الملعنة الاولى في الجليل ان يكون ابرأه او ان يكون  
**والذي** لا يكون ابرأه فاضلي فاضلي فاضلي فاضلي فاضلي فاضلي فاضلي فاضلي فاضلي فاضلي  
كن او قال وراي كمن فاضلي فاضلي فاضلي فاضلي فاضلي فاضلي فاضلي فاضلي فاضلي فاضلي  
ولو قال لا يؤمنه سرك ابرأه كروم مبرا او ماله لا خصوصه في منك يكون ابرأه ولو قال ما ريد  
كالي فلا سب قبل هذا التامخ مبرا سركي دعوى سب يكون ابرأه حتى عليه  
هذا التامخ في حيا به وبعد وفاته سب قبل هذا التامخ ولو ادعى سب حاصل  
بعد التامخ لا يصح لانه لا يقع البراءة عنه وفي فوائده صدر الاسلام ظاهره في نحو ولو قال لا  
لا مراكمة مبرا حتى كن فقال كروم لا مبرا من المهر وذكر في العقد في كتاب الاقرار ولو  
ولو جعلت زوجه مبرا مبرا في ما سب دعوى لا يكون ابرأه اقرارا بها بغيره المهر ولو قال  
ابرا جمع مبرا في لا يصح الا ابرأه مال الفقهاء رحمه الله وحديثه لانه يصح وفي دعوى  
ادعي فخره وادعي بدس رجل ثم قال المدعي من ادعي مبرا رستم صاحب مبرا مبرا في  
ثم ادعاه بعد ذلك لا يصح ولو قبل المدعي الدين ابرأه مبلغ ديني مبرا مبرا ما لم  
صاحب هذا السب لا يملك المقدار حتى لا يصح دعوى صاحب الدين في ذلك المقدار  
**هذه** **الدين** وما يتصل بذلك ذكر في المسموع من كتاب الهبة هبة الدين مع غيره عليه  
الدين لا يقع الدين الا اذا وصيه واذن له بالقبض فقبضه مبرا وذكر في العقد وان  
لم يبرأه بالقبض لا يجوز والسب لو وصيت مبرا مبرا من ابرأه ان ابرأه بالقبض حاز  
في بعض كتب الفقهاء المديون عليه هبة الدين مع غيره عليه الدين لا يجوز الا اذا سلب  
على قبضه وتقيم كانه وصيه حاز قبضه ولا يقع الا بالقبض وكذا الوصية وصوت على فتم



وسلط على حرام او اذ عاينه فهو وسلط على حرامه وكذا البتة على الشئ وان الدين في صريح السرا  
 فقي رواية الجوزي في حلال الاشياء اذا سلط على الحلب في رواية الجوزي في حلال الاشياء  
 الدين من غير من عليه الدين لا يجوز اذا سلط ولو باخر من المديون او وصيه جازم في حصة الدين من قبله  
 حلال بشرط القول **وذكر** في بعض الكتب انه بشرط عدم تنازع المدينين في الدين **لا بشرط** ولا في بعض الكتب  
 ذكر انك لا على عكس هذا والمذكور في اكثر الكتب والشروط ان العتول ليس بشرط عندنا وهو صحيح  
 وينظر في حصة المدينين ويؤخذ بان المدينين من الدين وبعينه يصح من غير قوله ولكن يريد بالرد على  
 بشرط صحة الرد وليس بالاراء المتخالف المشايخ فيه ولو قال الدين على ما كان على حاله اريد انك فقال لا  
 لا السبل نحو بري وفي بعض النسخ حصة الدين من عليه الدين لا يتم الا بالقول والاراء في كل كلام  
 حرم الرد قبل موته ان شاء وفي الصنفى علم المكت اذا وصى الدين من العتول صح لانه وصيه من عليه  
 معنى ولو رد العتول واذا كان الدين بين غيرك وبين غيره فوجب ارجاعها من المدينين صح في ارجاء الرد  
 فان وصى بعض الدين مطلقا بعد في الربع ويتوقف في الربع في الوصية نصف الدين **لا بشرط**  
 في حصة الصغير **السبع بقضا الدين** وما يتصل بذلك **في حصة** الصغير اذا تبرع اشياء بقضا  
 الدين بغير رضا من عليه الدين صح وكذا الوصية ان كان احواله من غير ايام الحبل لم يصح **وذكر**  
 فيها اذا تبرع انسان بقضا دين غيره جاز ولو انقضى ذلك بوجه من الوجوه بعد ذلك  
 القاض لانه يتلوه بقضا دينه وعينه لو قضي بامر بعد ذلك من عليه الدين وعليه للقاضي  
 مثله ولو **من** بقضا دينه من ان يكون مراهبه المرأة او خرج نصفه من ان يكون  
 بالطلاق قبل الدخول به جاز الى ملك الزوج وكذا المهر بالثمن اذا انقضى البيع صح  
 الشئ من حصة العتول في كمال الصغر **ومن** **من** ما ساء ما امر الرجل بغيره ان يقضي دينه  
 من قرض دين غيره بغير اذنه فقد ارجع الصغر لكونه المكت ساء ما امره  
 السبع او جعل لمسي حصيدا بغير اذنه المسمى بعد الكف عن الملك الكف عن عتله  
 ومحمد بن محمد الله ولو استخري حصيدا او حصيدا او حصيدا لمسي ثم وقع الاستفناء عنه  
 عاد الى ملكه ان كان حصيدا والى ورثته ان كان مات **وذكر** قول ابن يوسف يباع وقصر  
 الى حصيدا المسمى وان استغنى ان من حصيدا المسمى يقرض الى مسمى آقون  
 فوايد صاحب المحيط **الحبل** اذا تبرع باء الدين الى المجلد فانه يحرم على قبوله ولا يملك  
 في السلم لو ادرك السلم اليه الى رب السلم قبل الاجل فانه يحرم على قبوله ولا يملك لو كان  
 كفيلا بالنفس الى سائر مسلم قبل الشئ فانه يحرم على القبول ومن قرض دين غيره بغير  
 فاني رب الدين ان يقض خطه وذلك لان القاض ليس بجسم في فوايد صاحب المحيط  
**في النكاح** العلم الاب اذا تبرع به الزوج ثم لم يحرم الاب النكاح حتى ارتفع النكاح  
 بغيره والملك الاب وكذا سائر المديون انوا يتبرع الاب انما يقض الدين بغيره ثم طهر  
 لا ربح بعد الدين الى ملك المقتضى **في حصة** المدين وما لا يكون ذكر في عطف  
 فني وبن ناصي ظهر قال لصهر حصة الله كانوا يقولون في العتوب والودعة اذا وصى  
 المالك بربا وفي الدين لانه احب ان نصفه في حصة او نذره فان زناه في حصة فقد برأه

وفى حصة المدين العتوب او لم يوص او اذ وصى العتوب بين يدي المالك من اولى حصة العتوب  
 وقد روي عن المسائل في مسائل راب العتوب من انواع العتوبات وفي فتاوى ناصي قال  
 السبع من رجل وراحمه فاباه الموصى بدينهم فقال له الموصى العتوب في المال والعقار الموصى  
 قال فذكر في لاسي على الموصى يكون الحالك على الموصى وهكذا ذكره في بيع عتوب الرواية  
 وقال وكذلك الدين والسلم ولو كان هذا في كرمين من الطعام سب الشراء او كان ودعة  
 على السلم اليه يحكم الشراء بعد ما صح الشراء او حكم الودعة فقال له العتوب في المال فعمل يكون  
 والحالك على المشتري والموصى لان في العتوب والدين والسلم له ان يعطى غيره وفي الشراء له  
 ليس له ذلك وقد روي المسئلة في مسائل الموصى وفي وكالة الموارث المديون واجب  
 الدين على يدي رجل الى الطالب في حصة الى الطالب واحده فرضي به وما ان اسرى شيئا  
 فذهب ليقترى فحكك في يدك قبل الشراء من مال المطلوب **وقال** من مال الطالب لانه  
 لما امره بالشراء فحكك في يدك قبل الشراء من مال المطلوب **وقال** من مال الطالب لانه  
 دينه وناسر فذبح اليه المديون **وناسر** وامره بان يبعها فحكك في يد الطالب فحكك في يد  
 المازا المطلوب والدين على حاله لان الطالب وكيل فيه في الايعاد وكان يدين كذا ولو لم يملك  
 المطلوب شيئا واخذ الطالب ثم دفع الى المدين لتسدد فحكك في يدك فحكك في يد الطالب  
 لان المطلوب وكيل الطالب وفي فتاوى الوارث المبيع اذا قبض الغنم من المشتري ثم  
 عليه فحكك ان كان الرد على سبيل فسخ القرض ان يقول قدسني حتى اقبض هذا فقبض  
 المديون بملك لجه بعض القرض السابق وكذا في سائر المديون ولو اختلف في حال الدين  
 رد رتبة الفسخ للقرض السابق وقال المديون لاني دفعت ودعة فالقول قول المدين  
**لا نقض** انما على قبض الدين فبعد ذلك رب الدين يدين فسخ القرض وهو يكره فيكون القول  
**قوله** ولا يسيق الدين واجبا عليه واما ما كان القول فيه قوله المالك في حصة التملك  
 بذلك ذكره في فتاوى رشيد الدين اذا كان له دين على امر دين من جنس واحد فادرك المدين  
 شئ من المال فالقول قول الدافع انه دفع باي حصة ففسخ ذلك الدين عنه ولو كان  
 جنس ما كان احدهما من الذهب والآخر من الفضة واحدهما من الحنطة والآخر من الشعير  
 الفضة **وقال** ادين عوضا عن الذهب لا يكون عوضا عن الذهب لان المعاقبة لا يتم  
 بالظالمين **والا** يباع شئ من المشتري دفع عشرة دراهم الى الدال ويقول دفع  
 وقال الدال دفعت الدال الى فالقول قول الدافع مع عتبه لانه المالك **وقال** دفع ابنه ما لا تم  
 ارا لا اسر را دكان القول قوله انه دفع عوضا لانه المالك **وقال** ادعى على امراني اوصت  
 لائلك العلم واذ قد مات ولم يوص الى شئ فاقام وارثه ان الاب اعطاه العلم بغير النسي  
**ويكون القول** قول العارضة ان الاب اعطاه حصة الدين لان العارضة وام مقام المورث فيكون  
 قوله في حصة التملك هو قوله في فتاوى رشيد الدين **وذكر** العتوب اذا كان عليه الدين فانه  
 والفسخ من مبيع في يانف وقال ادين هذا من الكفالة **والطالب** لا ادرى الا من يبيع  
 مالي عليك له ذلك وحصل القرض على حاله ويرجع بما بقي على المكفول عنه وان قبض ولم يقبل شيئا



فلم يطلو بان يجمع من اي المالين شيئا **وذكر** في ابواب الكفاية من الزبانات **رجل** عليه مال واحد  
 ورضي او عني مبيع قال او مبيع او قال بعض المال وقال هذا من احد الصنفين لا بغير ذلك ولو كان  
 المال **رجل** فادى نصف المال وقا ابراهيم كفاية فلان يقيم وكذا لو كان اصل المال في ملك احد الصنفين  
 كفاية **وذكر** في كفاية المبيع **رجل** بعث الى امرائه شيئا فباعوه بغيره وقال من المهر في القول قوله انه  
 من المهر الا ان الطعام الذي ياكل وان القول قولها مع البيني بخلاف ما سار الا ببناء او لا قد يكون موهبة  
 وقد يكون من المهر فلم يكن الظاهر شيئا هو المهر وهو الملك فيكون هو المهر بالتمليك ولو كان في ملك المصير  
 ان قوله دون قولها لان قول قوله العالم او لم ينقل قولها لاجل ان لا يفسد ما عرّفه **وذكر**  
 العيون القول قوله لا يثبت الا بيقين وصدق فالأدب في وان كان بناء والخط وصدق بيقين فعلى هذا  
 يكون القول قول الزوج في خطبة لا يثبت **وذكر** في حق خان والقباس في الطعام ان يكون القول فيه  
 قوله لا ان تتركه للام من فاتهم بغيره لان الاكل حتى ان لا ياكل من ثمنه لا يثبت له الحصة والخطبة  
 والصدق والسكركان القول قوله الزوج ويكون من المهر **وذكر** في المهرية وحصل ما يجب عليه من المهر  
 والزوج وغيره ليس لان يحبس من المهر لان الظاهر بغيره **وفي** في حق المهر في القول قوله الزوج  
 الطعام الذي ياكل فيه واذنك وقالوا ان كان تم اود بغيره او عسلا او شيئا يبيح كان القول قوله الزوج  
 وان كان من ثمنه المهر والشيء الذي لا يبيح لا يقبل قوله الزوج انه من المهر وقال ابو القاسم الصفاق في ثمنه  
 لا يجب على الزوج شئ لهما كان القول قوله انه من المهر وان كان واجبا على الزوج شئ لهما كان القول  
 قوله من المهر وان كان واجبا على الزوج شئ لهما مثل الدرع والمحرور وشئ من السلاسل  
 فقبل له اقله والملاة قال ليس على الزوج ان يهبها ولها اسباب الخروج **قال** الفقيه ابو الليث قوله لا  
 حسن وبه يقول وجهنا مسئلة بحسنه وحيث انه لا يجب على الزوج حقها ويجب عليه جميع امتثالها فحقه  
 الزوج وورثتها وشبهها وانما يخرج في الفتوى لو بعث الى امراته عند زفافها شيئا ثم قال هذا لزوجي  
 اخذت من ثمنه واراد الاسترداد ليس له ذلك ولكنه لصاحب الدينار ان يستره به **وفي** في ثمنه  
 الوتر الزوج اذا بعث الى زوجته عند زفافها شيئا منها دينارا فلما زفت اراد ان يسترد ديناره  
 الدينار ليس له ذلك اذا بعث لهما التملك **والاب** اذا هجر امراته ثم اراد الاسترداد فخرج  
 البهي خازية ياتي في مسائل دعوى النكاح ان شيئا لا يثبت بغيره ووفقا او او روافد العود  
 والابون على وجه **الحكم المزارعة** والمعاملة في شئ احد المتعاقدين وموت احد المتعاقدين  
 في المد **ذكر** الفقيه محمد بن الوليد في مزارعة اجمع الاصم اذا خرجها المزارع ثم بعث المزارعة  
 فان البذر من قبل المزارع فلا شئ له على رب الارض لانه خرج نفسه وان كان من قبل  
 رب الارض فلا عليه اجرة لانه اخبره على له في الاقارن الفاسدة لانه لا حق له في خارج  
 هذه الحالة هذا هو المذكور في اجمع الاصم **وذكر** في عاتة الكتب انه لا شئ للمزارع على رب  
 الارض لانه ليس للمزارع عين مال قائم من ملكه **وذكر** في التبريد ان يبيع المزارع على رب الارض  
 بعد ما انقضت المزارعة بمقتضى المدق واجتمع رب الارض من يد المزارع وكذلك هذا الحكم  
 اذا مات رب الارض قبل المزارعة بعد ما كتب الارض وصهر الاخير **وذكر** في المزارعة  
 واذا اختلفت اشادات الكتب يعني ان رب المال الارض يطلب ربها العامل وطالب ملكه

هذا هو القول  
 في المزارعة  
 في قول الفقيه  
 في قول الفقيه  
 في قول الفقيه

ان لا يكون  
 شيئا

من مزارعة العدة اذا مات رب الارض بعد ما كتب المزارع قبل ان يتصدق والبذر من المزارع بغير  
 العقد ان يتصدق ولا يجب شئ من المال على المزارع ان مات قبل المزارعة بعد ما عمل في الارض  
 ما ركبها وصهر **الامانة** ان يصدق المزارعة ولا يعرف وزنه رب الارض في المزارع شيئا وان مات  
 بعد المزارعة حصل له ما سلفه من المزارعة اختلف في الماشي **وذكر** في المسئلة في التبريد  
 البهي في هذا اذا مات وانفق المزارعة والبذر بغيره في ملك الارض في يد المزارع الا في  
 الاذكار ما حصل نصف الارض كذا في التبريد **وذكر** في حق القدرى ولو انقص مزارعة  
 والبذر بغيره في يد المزارع او حصل نصفه من الارض ان يتصدق وفي باب العدة المزارعة  
 من البسطة ولو دفع البذر اليه زرعها في ارض قصيرا نفلا معاملة او دفع اليه بخلافه فله مطالبة  
 على النصف فان مات احد الصنفين بعد ما قام عليه المعاملة حتى الموصى وراد الطلع بغيره  
 بينه وبين ورثة الا ان مات قبل ان يزرع البذر والطلع انقص المزارعة ولا يرجع  
 من ثمنها على صاحبها والزوج او لم يزرع لهما الارض والتخل لورثته لانه ليس للمعامل فيه حق يجب  
 استيفاء العقد صيانة وفيه مزارعة المحيط ولو مات رب الارض على الشرط ولا اجم عليه لارض  
 وانقص المزارعة فبما بقي من الثمن ولو مات المزارع والبذر بغيره فان اراد ورثته ان  
 ان يعوموا على المزارع لهم ذلك وهكذا الحكم في المعاملة وان قال ورثته يحس بعلو المزارع والاصل  
 فيه لا يخرجون على العمل كذا في المزارعة في فوايد صاحبها اذا مات **العامل** بعد ما اكله  
 معاملة حصل لورثته حصه من اكله ان مات حدوث العلة له حصه وان مات قبل  
 حدوث **لم يكن** له في قيام احد المتعاقدين على المزارعة والتم **وذكر** في المزارعة في معاملة  
 مقام عليه العامل متى لم يتركه ما عند الادراك يطلب الثمن ان كان رده على صاحبه  
 ما وجب العلة والعيب **وصار** لهما لو قطعت كانت لها قيمة لا يبطل بغيره وهو شئ على  
 الشرط المتقدم وكان رده قبل خروج الثمرة او بعد خروج وكذا في وقت لو قطعت لم يبق  
 لها قيمة ولا شئ كذا في ذلك ولو ان صاحب الكرم اخذ كرمه بعد ما خرج الطلع وقام عليه  
 اذا العامل وانما خرج بينهما وان اخذه قبل حدوث الطلع ثم اخذه العامل ولم ياذن له  
 الكرم فقام عليه حتى صار ثمرا فجميع ذلك لصاحب الكرم ولو دفع اليه ارضه مزارعة بالنصف  
**وذكر** البذر على المزارع ثمنها في مزارعة المزارع وكتب قام عليه رب الارض سعة واواسه  
 وسماه رب الارض بغيره ام المزارع والقباس ان يكون ملكه لرب الارض في الاحتضان  
 يكون لهما **وذكر** سعة اجبت بعد ما مات المزارع ولم يصب فالحال ان يبيع حكم المزارعة  
 لا يصير الاجبة عما صعد اذا مات المزارع وسماه رب الارض **فاما** اذا اندر رب الارض  
 بغيره ام المزارع فلم يثبت حتى سماه المزارع وقام عليه حتى استشهد بالماضي بينهما على شرط  
 صنف لئلا يفي في مزارعة المحيط هذا الذي ذكرنا كذا اذا كان البذر من جهة المزارع فله ان يبيع  
 رب الارض **وذكر** العن دفع ارضها وندام مزارعة فزرعها المزارع وكتب قام عليه رب  
 الارض حتى ادرك المزارع بينهما على شرط فلو لم يصب حتى سماه رب الارض **وذكر** في  
 بينهما اسما والقباس ان يكون ملكه لرب الارض **وذكر** في مزارعة المزارعة



[illegible]

احمد رضا خان صاحب

وینی فحاشی العراب الذي كان فيها بغير امر صاحب الدار ثم ان المتأخر يخرج النسا ويرجع العراب لاصحابه  
وانه لا يبين طلبة لاصحاب السك لانه نقض يعود ويراو **وذكر في النوازل** الطمان اذ اركب في الطاقون في  
من ماله واخرجه حديدا او استأجر من ماله وانقضت المدة ان فعل ذلك بامر صاحبه على ان يرجع والقيمة  
يرجع بذلك ويكون ذلك للام وان فعل ذلك بغير امره فان كان خيم لم يكن في السك ما يولد له ان يرجع وان كان  
مركب دفع البية قيمته يعني اذا فعل ذلك لنفسه **اما** اذا ركب لاجل المال بغير امره **فيكون** منقوطا كما  
وقد ثبت في **الدينار** ان اسما ان سكر وسكني كرهه اسحق واساكره وان كرهه بواحد كسب عليه  
قد روي وقال في سكر وسكني اراد وسكره وروى ابي حمزة في سكره وان كرهه سكره وان كرهه سكره وان كرهه سكره  
سكني حوسن الدار وروى بعد اركب سكره بواحد كسب عليه بواحد كسب عليه بواحد كسب عليه بواحد كسب عليه  
بواحد كسب عليه بواحد كسب عليه بواحد كسب عليه بواحد كسب عليه بواحد كسب عليه بواحد كسب عليه بواحد كسب عليه  
البرصاني واذا فعل من المتأخر الدار او مرصها بالاحرار وركب فيها ما ماله او فعل او فعل سكره  
فيها ما ماله او مرصها بالاحرار وركب فيها ما ماله او فعل او فعل سكره فيها ما ماله او مرصها بالاحرار وركب فيها ما ماله  
بغير امره ان كان في الدار في ذلك وقتها في يوم خصصه في **سنا** حله على عمار كسب عليه  
بواحد كسب عليه بواحد كسب عليه بواحد كسب عليه بواحد كسب عليه بواحد كسب عليه بواحد كسب عليه بواحد كسب عليه  
يكون النسا للام وهل يرجع عليه عما انفق من غير شرط الرجوع فعلى قياس ما انا ظاهر في الدار  
ينبغي ان لا يرجع من غير شرط الرجوع **وقد كتبنا** عن ابي جعفر الزوج اذا خرج دارها ما فيها ما  
النقد وبنا عليها ولم يذكر ان شرط الرجوع **وذكر في كتاب** كسب كسب عليه بواحد كسب عليه بواحد كسب عليه بواحد كسب عليه  
لوان رجل انشأ على السقف الا على في دار امراته بامرها ثم اراد ان يرجع ذلك قال السالكه وليس لها  
يرجع وان كان بغير امرها ان يرجع ان كان لا يوجب دفعه من رايه في ما في **الاصول** ان من  
يشي في دار غيره ساء وانفق في ذلك بامر مقلب الدار كان السالكه الدار والساكن في داره  
على مقلب الدار عما انفق **وذكر في** اجازة كسب ان في هذا الفعل اختلاف المتأخر في بعضه  
السالكه الدار اذا بنى باز في الدار واستدوا عما ذكره في كتاب الاجازة ان من بنى في داره  
حما وقال له دم ما استمر ففعل فالنساء يكون له طلب الحام وقال بعضهم السالكه في داره  
بازنار الدار استدوا عما ذكره في كتاب العارية ان من استأجر من اخر داره وبنى فيها بناء  
بازنار الدار فالبناء يكون للمستم ومعه الاختلاف فيما اذا لم يقرب الدار للساكن في الدار  
ان اعطيك ما ينفع في البناء **اما** اذا كان له ذلك فالساكن يكون له طلب الدار **وللبناني** ان يرجع  
عليه بما انفق الا بنى في داره في كتاب الاجازة ان من استأجر من اخر داره وبنى فيها بناء  
بامر ما استمر من الحام وحسب له ذلك من الاخر ففعل فالبناء له طلب الحام وللمتأخر على الاخر  
فاز ما انفق **وقد اوضح** الله بنار من فضل المستأجر من روي في حواشي واسر رب اخره  
وسر ان كسب في حشا وروى جود من ناسو هو من انفق في ذلك اسر رب اخره ان كسب  
سركه وروى من روي في داره كسب في داره وروى في داره كسب في داره وروى في داره كسب في داره  
ونال في كسب في داره كسب في داره كسب في داره كسب في داره كسب في داره كسب في داره كسب في داره كسب في داره  
له كسب في داره كسب في داره كسب في داره كسب في داره كسب في داره كسب في داره كسب في داره كسب في داره كسب في داره

امام حسین علیہ السلام











كان عليه السلام في صلاة المرفيع من قنائه وان لم يكن المرفيع من قنائه  
عنه ما وجد في يوسف بن ابي اسحق في قوله اذا قدر على الوضوء بعد ذكره في جميع النوازل  
بده ولا يجوز له ان يركع في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
ان كان في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
الحرف في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
ثم سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
الاجل واحد وكذا في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
التي لا بد منها في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
وفي سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
اذا سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
السجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
ان لم يركع في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
وان اركع في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
الا ان سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
الحجزة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
لم يركع في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
البعض واحد في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
سبب ان الضيق في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
وذكر العاصم في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
فانه روي عن محمد بن ابي اسحق في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
بجلاء واحد في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
اذا سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
كان لم يكن في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
الحق في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
الي عاصم في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
وربطه في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
فازر **والاول** او في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
الاسلم على العاصم في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
على الجواز في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
ومنه في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى يحب السامع في كل شيء حتى السمع والسمع والسمع  
الله نفس كعبه صلاة المرفيع على سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة

وكان في السر والنجوى في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
الفصل في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
وكذلك كان في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
بالله اعلم وما بعد الموت لان ما بين يدي من سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
المرفيع الذي قرب من سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
هو السنة **و** اذا سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
واذا سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
العاصم **والا** في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
من السامع في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
المرفيع من سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
اقل من سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
القيام ويصل ما كان في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
وسجد **والا** في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
ان يركع في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
عن المرفيع في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
لا يجوز له ترك القيام في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
على ان لا يركع في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
في المسار الذي هو سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
فحاله كسب لا يمكن القيام في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
صفتا سديدا في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
اصلا سواء المرفيع اذا كان في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
صغير في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
القيام للقرآن وكان في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
يعقوب في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
مكيا ولو صلى في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
القيام فانه يعقوب في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
يجب عليه ان يصلي في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
او اركع في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
او يركع في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
بالايمان مع الصلاة مع سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
الصلاة على الدابة يطوعها والصلاة مع سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة



بين شقين من عليهما فلو كان صلى قايما او قاعدا اسال فوجد وان سلق على قاعدا اسال  
فانه يقوم ويركع ويسجد لان الصلاة مع احداث حال الجوز من غير خذل في الاسلام غير عذر  
لا يجوز ايضا فاسموا ما خرج الاوامع الحديث لا فيه من احداث الاركان وعن محمد بن النضر  
في النواذر انه يصلي في كل حال **ذكره** فاصلي في كل حال وادرك ابو العباس القاسمي  
في احكامه المربعين اذا كان به خروج وكان اذا صلى فاما سال الامم وان صلى جالس ركوع وجود  
انقطع فانه يصلي جالس ولو كان سائلا اذا صلى قايما ركوع وسجود ولا سئل اذا صلى با  
بالايماء فانه يصلي قايما وان شافيه الدم **ذكره** **الرخصة** ان مرضه يمنة ساجد ملطخ بالنياسة  
فان كان جالس لا سقطت عليه الا وسجن من ساعدته صلى على حاله ولو كان اذا كان لا سجد ولكن  
لجوده زيادة مشقة بالتحول **رجل** صام شهر رمضان لم يصنع ويصلي قايما وان افطر يصلي  
قايما فانه يصوم ويصلي قايما وان كان حاله العذر وان صلى قايما او كان في حاله لا سجد  
ان يقيم صلاته وان خرج لم يستطيع ان يصلي من الطهي والمطر فانه يصلي في بيته وان خرج الى الجاه  
ليخرج القيام ما زاد يصنع صل يصلي في بيته قايما احوار الركعة **وسئل** يخرج الى الجماعة والجماعة  
التي له رخصة العفو وان يردا من رخصة القيام ويصلي ركعتين ركعتين في كل ركعة  
يقدر على التعبد الى صلاته في رخصه فارجح في ذلك **الاول** ويجلس الركعة في  
صلاة ركعتين شاكرا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه رضي الله عنه **وروي** عنه عن ابي  
الاحسان وعنه الركوع بغير ركعة السجدة وعن ابي يوسف انه يركع منه ركعة واحدة وسأل  
الاصول **ذكرها** قايما فان في الجماعة الصغير **ذكره** قايما في الركعة الاولى وسأل  
عنه في التشهد بعد كل ركعة في سائر الصلوات قايما في حاله العذر في حديثه انه صلى وروي  
عنه انه يركع ان شاء وعن زفر رحمه الله انه يفتد كل ركعة في التشهد قال الفقيه ابو الليث والفتوى  
والفتوى على قول زفر في هذه المسئلة لانه اقرب الى التواضع والاحتشام **سئل** في الركعة  
جالس فلما فقد في الثانية فركع وتبطل ان سجد قال هو بمنزلة القيام ويصلي ولو سجد جالس  
رفع ركنه من السجدة الثانية ولم يهرأه بركعة وسجد **رجل** صلى قايما فلما كان في الركعة  
ظن انها ثالثة فركعها وسجد وسجد **ذكره** في ركعة مقدار السجدة بركعة واحدة **سئل**  
صلى ركعة بتمام ركوع وسجد ومن وصار الى حاله الايماء فسجد صلاة من قول النبي صلى الله عليه وسلم  
رضي الله عنه **ذكره** في النواذر ان ركعة التقدير موجبة للركوع والسجود فلا يجوز بدله  
في قايما قايما وان ذكر قايما ظهر في هذه المسئلة فلو كان المذهب عنده انه اذا صلى ركعة  
ثم سجد العادة فانه سجد بها عنده وعند جمهورها والاي اذا صلى ركعة ثم سجد العادة فانه  
سجد بها بالاجماع **المربعين** اذا كان لا يستطيع التوجه الى القبلة ولم يجد اياها توجه الى القبلة  
يصلي الى غير القبلة وفي ظاهر الرواية لا بعد وعن محمد بن النضر **ذكره** ان من اراد ان يركع في الركعة  
ووساده لسيده عليه فانه جعل ذلك بمنزلة الركعة في كل ركعة **ذكره** ان من اراد ان يركع في الركعة  
من الركوع جاز في صلاة وان كان يوسع العفو على جهته لم يجز صلاة ثم سجد في الركعة  
انه يوسع سجودا وانما قال بعضهم هو ايماء وهو الصحيح فان كان الوسادة موضوعة على الارض

وسجد عليها جاز في صلاة **ذكره** فانه ظهر من هذا ان ركعة واحدة ايماء رفع رأسه من السجدة الاخرى من الركعة  
الاربعة بطلان ايماء عليه فقرا وركع وسجد ايماء في ركعة واحدة **وسئل** في الركعة الثانية قايما حقيقة  
وهو احسن للركعة **المربعين** اذا خرج من الايماء فركع رأسه عن الى حقيقة رضي الله عنه لا يجوز  
صلاة **و** وقال ابو بكر بن الفضل لا يجوز لانه لم يوجد في الفعل ومنه ان علي عليه السلام كان يركع  
وليس له لزمه القضا وان كان اكثر من يوم وليس له لزمه القضا **ذكره** ان علي بن يوسف عده السجود  
والسجدة من حيث السجدة وعن محمد بن حبيب الفصول لم يصح الفصل في صلاة الايماء  
القضا وهو الاصح فان كان يصح سجدة ثم سجد في الركعة الثانية فانه يصلي في الركعة الثانية  
وقد معلوم بخلافه من جهة عند الصحيح معصية فليكن لها هذه الايماء او كان به من سجدة  
معصية في وقت ثم سجد في الركعة الثانية فانه يصلي في الركعة الثانية فانه يصلي في الركعة الثانية  
لانما كانت وقت معلوم لكنه معصية فليكن لها هذه الايماء او كان به من سجدة  
قال شيخنا لا يملكها **ذكره** فانه ظهر من هذه الايماء ان كان قايما ركوعا سجد ركعة  
عند الركوع لانه عاجز عما هو قويم ولو كان قويا لا يجزئهم ان يخرج وان خرج الولد  
من الصلاة وان **فرض** افعله لا يبعد رتبته الصلاة في صلاة **الملتقط** المقتضية في الصلاة حاله الاداء  
حتى اذا فاتته حالة المصنوع ففعلها في الصلاة يصلي صلاة الصلوة وان فاتته في الصلاة ففعلها  
في الركعة **بالايماء** او لم يمكنه سجدة فافعلها في الركعة **سئل** في رواية الاصول  
وعن ابي يوسف وعن ابي حنيفة رضي الله عنه سجد ايماء في حاله الايماء افتتح وهو قاعد  
ثم سجد ان ابتدأ قايما ركوعا وسجد ففتح وقدر على القيام بين سجدة وسجد سجد لان من  
لان العزم يعتد به بالاعادة لان في العقود اصل القيام حاصل في ركعة لا يجوز ذلك  
ولا يجوز هذا ايضا وان افتتح بالايماء قد روى عن الركوع والسجود شيئا فاما انما في ركعة  
الله لان اقتداء التراكيع والساجد بالمؤمنين لا يجوز **ذكره** **السجدة** وعند زفر يجوز اذا صلى المربعين  
على صلاته قايما وهو سجد بها والعزم خلفه قيام جاز وما لا يجوز ذكره القاض فان ذكر الا  
الامام ابو جعفر السمرقاني في كتابه المسمى ساجد الطاهر الاصل عند ابي حنيفة ركعة  
الله فانه ان كان لا يقدر بنفسه فوسع غيره لا يكون وسع الله وعلى هذا ما في **مخبر**  
ان المربعين اذا لم يقدر ان يحول وجهه الى القبلة بنفسه **وهناك** من يحول وجهه اليها ويصلي  
الى القبلة قال ابو حنيفة رضي الله عنه يجوز لهذا المعنى وعند زفر لا يجوز له وسجد غيره يكون  
وسع الله وعلى هذا قال ابو حنيفة في المربعين ان كان من فراغ فحسن **وهناك** من فرغ فظاهر وهو  
لا يقدر ان يحول الى الفراغ الطاهر **وهناك** من يحول فصله حتى مكانه عند ابي حنيفة جاز  
**وقد** لا يجوز لهذا المعنى وعلى هذا قال ابو حنيفة في المربعين لا يقدر بتوضا بنفسه  
**وهناك** من توضا فصله حتى مكانه ولم يتوضا جاز عند ابي حنيفة رضي الله عنه **وهناك**  
لا يجوز **وهناك** هذا الايماء اذا كان لا يقدر ان يسجد الى القبلة بنفسه **وهناك** من يقول ان  
عليه السلام سجد في ركعة وهذا هو الحق والله تعالى اعلم **كتاب النكاح**  
الاجبة الزكاة على الجنون اذا كان مطلقا وجب عليه خليه وان استخرج الاثر فلا كمالا







فأورد بعض وقتة يستدعي وجوب كل صلاة ومن انتم عليه شهر رمضان فلو كان عليه  
خلال الشهر البصري لكان الاثنى عشر من ذلك العقب كسائر الامم ومن لان الاصل في الاثنى عشر  
لا بدوم ولان واما في خلاف الاصل وقع في لا بدوم كالنوم والرجل في رمضان كالمسكين  
فقدناوه خلافا لما **روى الله** وان افاد في شئ منه قضى ما مضى خلافا لثباني رحمه الله  
ولم يذكر ما اذا قال في الصلاة الاولى ثم اصبح فبما واستوجب الشهادة **وذكر في** المخرج في  
رضي الله عنه انه لا يلزمه القضاء وكذا ذكر القبة ابو جعفر وهو الصحيح **وجي** هذا اذا افاد في ليلة  
وسط الشهر اصبح فبما فان افاد في اليوم رمضان ان افاد في مثل الزوال لزمه وان افاد  
بعد الزوال فقد اختلف فيه **والصحيح** انه يلزمه وفي ظاهر الرواية عن الصبي بنا لا فرق بين ان يكون  
الطارئ والاصل في اذا افاد في بعض الشهر بان بلغ ثبوتنا ثم افاد في بعض الشهر لا يلزمه  
فقدنا ما مضى وهكذا روي عن **ابن جابر** في يوسف ان الجنون الاصل في اذا لم يكن متوقفا  
لا يلزمه وجوب القضاء في ليلة في قضا ما مضى ظهر ولو انما عليه بعد ما عرس النكاح من الليلة  
**الاولى** وهي ذلك جميع الشهر فليجبه قضاء جميع الشهر الا الصوم **الاول** لانه نية الصوم تحية  
في ليالي رمضان وكان نية النية موقوفة في ليلة **الامساك** عن المظفر ارجح وجوبه  
في اليوم الاول مكان صوم لان العباد بنينا وراعى هو على كل والا على الثاني لانه عاقل الا  
الابن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم **صلى الله عليه وسلم** في الموضع الذي يولي فيه ولا يجوز  
ان يكون عديم الفعل الا يرى ان الله تعالى يعينه الجنون فقال صاحبكم يجوزون وقالوا وما  
اشبهتكم ركب الجنون **وقال** وما يصححكم من جنة واذا لم يكن الاثمة شيا في العقل كان  
**الامساك** الموقوف ومنه مستقانا لنية صوم ما يخرج عن العهد **الجنون** اذا افاد في اليوم  
قبل الزوال ولم ياكل سبعا ونوى الصوم جاز صومه ولو صلى في الموقف اوجح ثم خرج في  
الموقف فزنا حتى لو افاد في يلزمه يلزمه ولو افاد في الجنون قبل الزوال ونوى الصوم جاز  
في يومه ذلك لان عليه بالاثافة هذه المسئلة في قضا ما مضى ظهر رحمه الله **المريض** اذا  
برأه بعض النهار بعد ما اكل ثمانية يومين عليه بقية يومه والاصل في قضا ما مضى عند انما من خيار  
وسط النهار حال لو كان على ملك حاله في اول النهار يلزمه الصوم ثمانية يومين بالامساك في باقي  
الصوم سبعا بالصيام وعلى هذا المسافر اذا قدم بعد ما اكل واجتنب اذا افاد في بعد ما اكل  
واكتفى او انفس اذا ظهرت والنسوان اذا اسلم والعبي اذا بلغ والسر بعد طلوع فجر  
وهو لا يعلم والذكا اكل وهو يرى ان الشمس قد عرس وظهر النجم لم يصب فان على صوم الا  
الامساك في بعض يومهم عند ما خلا ثلثا في رجة الله والجمع اخذ ان من **افطر** حطان  
فدخل الماطعة او اكل متعذرا او مكرها او **افطر** يوم الشك فظهر انه من رمضان يلزمه  
**ومسئلة** المقتضنة لاني في قول الشافعي لا يلزمه الصوم فاسم الناسي والجمع انه لا يجب  
لاني في قول ابن ابي ليلى لان عذره لا يقيد صومه فاسم الناسي والجمع انه لا يجب  
السنة على **الشيخ** والنسب والمريض والمسافر في حالة العذر يعفيه عن المسئلة **والفقه**  
وبعضها في شرح الجامع الصغير وذكر العذر الشديد في الجامع الصغير خلاص ما بلغ في النصف

رمضان او هو الى اسلم لم ياكل بقية يومه ولم يذكر ان هذا الامساك على طرود الاجاب او لا  
**واختلف** فيه ذكره شرح سراج انه على وجه الامساك لانه مظهر فليجبه عليه الامساك  
عن المظفر ارجح وقد قال ابو حنيفة في كتاب الصوم ان **الشيخ** اذا ظهرت لا تخس لها ان ياكل  
او ينسب يعني نفع لها والناس صيام وهذا يدل على استحباب الامساك **وقال الامام** الزاهد  
الصادق في حق ان ذلك على الاجاب لان حجة الله **قال** في كتاب الصوم قال فليجبه بقية  
يومه وهذا ام والام للوجوب وقال في نهاره اذا ظهرت فليجبه الاكل والشرب وهذا امر ارجح  
والذي قال لا يجب لها ان ياكل وينسب يعني نفع لها ذلك الا يرى انه قال في المسافر اذا  
افاد بعد الزوال الى السجدة ان ياكل وينسب والناس صيام وهو موقوف فعليه  
حس بالامساك ولا سبعا بان يترك ما هو مستحب شرعا واجب ومصلحة المسافر  
ظاهرة في هذه العادة فانه ظهر الدرع في شرفه الجامع الصغير ولو نذر صوم يوم في ح  
فيله ولا شئ عليه ولو جرح او مرنه من قبله حتى قضى الشهر ثم افاد وصح فقه في حقه  
رضي الله عنه وكذلك اذا ادرك بعضه ولو اكل حصة افاد لا ياكل بقية يومه وفي قضا ما مضى  
ظهر اذ امر من المكلف او عنه فقه وان اطيعه والقياس ان لا يقضي كالغائب ولكن يقضي  
كالارواح ذكره فانه ظهر **رحمة الله** ذكره في الجامع الصغير او المحسوس اذا اقامها زوجهما وهي صالحة  
فقد صومها **ذكر** فانه ظهر اماننا وصوم النائم فظاهر لان الصوم لا ينافي الصوم والعذر  
من **طريق** وهو الصوم واما الكلام في المحسوس في **الامام** الزاهد ابو اسحق ابراهيم بن اسمعيل  
رحمة الله **وهو** في المحسوس لا ياكل ويصوم ثم قال وذكر هذا الامام ابو نصر الصنعاني في  
الجليل احد النجاشي في حق القاضي في طاهر من القاضي الى حارم عن ابن ابي بكر العمري وهذا الرخصة  
عيسى بن امان انه قال **قال** في رجة الله هذه المحسوس فقال لا بل الجنون نية المكروه فقلب الا  
كحله فجنون فقال يلزم قال كيف وقد سارت في الركان وهو **المريض** والمساخر اذا  
نوى في رمضان عن واجب آخر كان صومه عن ما نوى عند اني حنيفة رضي الله عنه **وعندهما**  
يكون عن رمضان وان نوى التطوع في رمضان فقه في حنيفة وروايتان في رواية يوجب  
التطوع وفي اخرى عن رمضان **مريض** او مسافر لم سوا الصوم من الليل في رمضان ثم  
نوبا بعد طلوع الفجر قال ابو يوسف خمرها وبها احد الحسن رحمه الله **كتاب**  
من سترها وجوب الشرايح سلامة البدن عن الامراض والعكس في قوله في حنيفة رضي الله عنه  
ولا يجب في العقد والمعلق والرمح وان ملك الراد والراطة وقال صاحباه سلامة البدن  
ليس يترط فعند صاحب الحاج على صولا وان **تر** واما انفسهم وحده لا يجب الحاج والاشج  
اذا ملك الراد والراطة ان لم يجد فانه لا يلزمه الحج بنفسه فقه فقه فقه الحاج بالمال عند  
الحنيفة لا يجب وعند صاحب الحاج فان وجد فانه لا يجب الحج بنفسه لا يجب عليه الحج لئلا  
لم هو غالب فيلزمه الحج ولا ذلك العابد الى الحج **المعسر** او المريض الذي يخرج من الحج اذا امر  
ان يخرج حنة ان مات فليس ان يهاجر ذلك في قوتهم وان برأ كان عليه اعادته **فقه**  
وقال الشافعي لا يجب الحج المريض اذا طلب المسافر فليجبه اي الكفار ارجح سائر احبار



تقرره وهو معنى عليه ايام احواله من الوقوع وان حدث به ذلك قبل الاحرام فاحل عنه الصيام جاز  
في قولنا الى خيفة وقال **الاصح** ولو امر صاحب قبل النوم والاحرام ان يخرجه او ان كان او انما عليه  
فان خوافه جاز في قولنا جميعا حتى لو كان او اسقط من مكانه فاقى بافعال صحيح ولو امر بالاجاز  
انما عليه فاقى فوابه جواز النسب على سائر او فقهه **سراج** والمزلة ووصفها الا انما جاز  
ورمها وسعوا به بين العفا والمروه جاز ومن ثم رجم الله في الحرم اذا اتي عليه سيم او اطلق  
به سبها بالموصفات ومنه لورق عنه الاجاز ولم يحل الموضع الرقي جاز والا فاضل ان رقي  
سده ولا يجوز ان يطبق منه حتى يحل الى المطاق ويطاق به وكذا الوقوع بقره هذه الجملة في  
فتاوى ما وقع فانما اذاع على علمه ان الطريق **ما** حرم عنه احتجابها انما يجوز ذلك عندنا في حقيقته لانه لما  
يصرح جاز ان يخرجه عنه فذلك اذا وجد دلالة الامر لانه قد مر مع هذا الرصد ووجه مع هذا  
لا جاز وز المنعاب الا حرمها صار كانه امرهم به واستعان بهم كذا علق القاضي ابو جعفر في تحفه  
ثم قال وان لم سلموا اذا امرهم بها ان يخرجه عنه فاحل جاز لئلا ان يعقد على ولده الصبي  
جاز ان يعقد الغير بالامر واليه فقد النكاح والبيع بذكر هذا الاحكام التي يثبت بها الاذن  
دلالة وان لم يوجد الاذن صريحاً **منها** مستلزم في الترتيب **ومنها** مصداق اسمي ساه فجاز  
ورجها ما لا يحد القضاة وسد رجليه للرجح لا يفيق الدراج وان لم يستدر رجليه يفيق **ومنها**  
اذا رجح اصحه الغير غير اذنه في ايام الاصححة جاز الاستحسان ولا يفيق الدراج ساه لانه لما  
يعتد بها المالك مستمسكاً **ذكر** مسئلة الاصححة في الاصل وفي سائر الكتب مطلقه وتبينها  
بما اذا اصححها للرجح **ومنها** اذا وضع العذر على كائون جعل الخميني ووضع احل كثرها  
انسان او قد انتار **وطريق** لا يفيق **ومنها** اذا جعل حنيفة نفسه في الدورق **وربط** الحمار  
في آذانها وساه الحمار حتى لا يفيق **ومنها** اذا سقط حمل انسان في الطريق جاز وانسا  
وحل بغيره ان المالك تحلكت الدابة لا يفيق **ومنها** اذا رفع حماره نفسه او مالها الى نفسه  
اساه على الرقع فالكسب فيها يبيح ذلك لا يفيق لان الاذن ثابت في المواضع دلالة **وهذه**  
المسائل في عقب الصور في الاسئلة **الاصح** **ومنها** اذا ساء العورح لسعي به فخره رجليه فقه  
الارض مساحها لا يفيق **ومنها** المزراع اذا اذرع الارض سدد رب الارض ولم يثبت تحتها  
**رب الارض** بغير امره **وسب** وادرك ما خارج بينهما في الشغل لانه لما حمله للمرسله السبي  
صار سعيه من كل ساه به ويكون اذنه لانه لم يترك ذلك ولو كان الساه غير المرسل  
والمسئلة جاز لانه لا اسعاه لما يكون صريحاً يكون دلالة مما لا امره من ارضه الاصل **وقال**  
الحظ في عقبه ومن هذا الحسن ما ذكره كذا بانه راحة الاصل لان من اخبره فله حكمه وارسله  
او يفر اذنه لا يفيق استحضارنا **والاصح** في جنس هذه المسائل ان كان عملاً لا يتناول  
فيه الناس سبب الاسعاه فيه بكل واحد من احوال الناس دلالة وما يتفاوت فيه الناس  
لان سبب اسعاهه بكل احد من احوال الناس كما لو علموا ان ساه بعد الدراج المسائل في اساه  
وسب بغير اذنه يفيق ومن هذا الحسن ما ذكرناه في مسائل انواع الضمانات **سراج**  
او سب وقع الى رجل مال لا يفيق عنه حجة الاسلام واراوان ما يفصل عن ربح من النقطة والساه

وغير ذلك يكون للمدفع اليه **قال** ابن سراج الخليفة في ذلك ان يقول دافع المال للمدفع اليه وكان  
ان سب الفضل من نفسك ويقتضيه نفسك فبمنه نفسه ومن امره **ما** لا يفيق امره الا اذا كان  
عاجزاً عن سب نفسه جاز ادوم الى الموت حتى لو قال الله على طعون في ما في نفسه نفساً في سنة  
واحدة وان مات قبل ان ياتي وقت سب الكفل لانه لم يبرح قدرته بنفسه عند سب وقت سب  
في زمان جاز وقت سب وهو بعد يطلب فقه واحدة لانه قد رتب نفسه فافهم شرطه الا انما في  
عنه السنة وهذا كل سب في وهذا اذا كان الامر عاجزاً عن سب رواله كالمص وكنس  
وكذا ذلك فان كان لا يبرح زواله كالمص والفقير جاز ان يامر غيره باسب المأمور باسب اذا امره  
**في الطريق** لا يدفع النقطة الا امره لا يبرح الا باذن الامر في وصايا اجماع في الفتاوى **وكذا** في  
وقع الى رجل وراحم له الميت فلما بلغه بغداً مرض فدفن في ارضه الى رجل بغير امره  
سب من الميت ولا عن وصيته والاصح **الاول** وانما خصامان الاجساد كما يكون بالعدو  
ويكون بالمرضى عندنا وقال القاضي لا يكون بالغ **سب** **الاصح**  
المرضى اذا تزوج امراته مرضه بالغ وذلك سبها جاز وحل من علم الصبي عمره حاله  
النكاح قد صح ومضمون اصول الجواز وان بعدد المهر لم يسلم لها وسعيها حرام الصبي وكما  
سويها يدوم لان ما حصل للزوج من الملك وهو النكاح كما يصلح لتعلق حق الفدية  
ولان خصمها ابطل بطل الطوق النكاح كذا ذكر المسئلة في الايضاح في وقت اقرار الزنا  
**المريض** اذا كان عليه دين الصبي فمتر وجب في حال المرض بمقدار المهر المثل يكون سباً والنكاح  
الصبي والزنا في سب الممثل كان دين الصبي مقدماً عليه ولو اقر لامرته في مرضه موته  
لا يصدق في اكثر من مهر مثلها ويصدق في مقدار مهر المثل لانه القولة قولها الامام مهر مثلها  
من اقرار الزوج وفي فتاوى رسد الدراج الوارث باب الوصية مريض امره امرته **وطريق**  
عوض ذلك المهر سباً لا يفيق لان البيع من الوارث لا يفيق في المرض **وان** كان سب المثل  
واذا اقر لها ذلك سباً بمقدار مهر المثل صح بيعه الاقرار ثم ماتت النسبة بعد موته الى امه  
وصعب المهر لزوجها في حياها حجة **قالوا** لا يفيق النسبة في مرض الموت سباً وفي فتاوى  
حديث رقة الله **المريض** من الموت اذا اقر لامرته النسبة بالمهر مودعها من زوجها وارث الزوج  
**لا يفيق** بعد مهر المثل احاب بيعه لان الاقرار بالنسبة وهي غير رواية اولان احكم بمهر المثل  
حالة الاكل غير محتجبه الا سب يدقح الا المحجوب عند **قال** الشافعي رحمه الله لانه وجبها الا  
ان يكون الا سب من حصة **سراج** واختلف علماء اثنا عشر الاب والابن اذا اجتمعوا لحنونه  
قال الا سب اذن ما قال محمد رحمه الله الاب اصح لانه يملك التصرف في النفس والمال **والاب**  
لا يملك اذا بلغ الابن موصفاً او نحو ما سب ولانه الاب عليه في ماله وقت ان يبلغ  
ما لم يبلغ من اوجه فضل يعود ولا ياتيه منها **قال** الفقهاء سب المص لا يفيق وهو الذي  
ويكون الولد له لسلطان **وقال** محمد رحمه الله ولانه الاب في النفس والمال جميعاً **سراج**  
**وقال** محمد بن ابراهيم المصطفى عندنا سب ولانه الاب وعنده من سب الولد لسلطان  
والا فاحب الاب او عنه حصل للاب ولانه التصرف في مال الاب ونقد حقوق الاصل







رجعت مات وهي في العرق ورس كان الظلام في العرق او في الموضع كذا لو ماتت المرأة في العرق  
وكان الزوج ولو انما الزوج امرأة ان ابنتها في العرق ثم ماتت وصح في العرق لم ير  
وان ابنتها في الموضع ان ابنتها نسوا لها لا يرث ابنتها وان ابنتها بغير نسوا لها ثم ماتت وصح في  
**العدة** ورسمه من ان ماتت بعد انقضائه العرق لم يرث وقال **مالك** وابن ابي ليلى  
كان لها الميراث والاصل ان احد الزوجين اذا باسر العرق بعد ما طلق حتى الاخر قال  
ورثه الاخر وانما يتلقون الحق اذا صار حال كان الغالب من حاله الملاك الموضع او غيره لا يملك  
الموضع الا في الموضع الموضع وليس كل موضع يفضي الى الملاك ولا يدبر حفظه من  
قالوا ان كان المربع رجلا امراه الموضع مع صاحب فراشه ومخرج القيام بمصاحبه  
اجاره وبراد كل من يملك حق الاخر قال لان الغالب من حاله الملاك ما اطلق الموضع  
في صفة حاله يكون ما راوا ان كانت المرأة مريضة **قال** بعضهم ان كانت لا يقدر  
ان يعطي ما يملكه ولا يدبره في الموضع من غير معاش وكان صاحب فراشه ومخرج القيام  
العرق في الموضع اجاره اما الذي يذهب ويحي في حوائجهم وكل يوم فهو في العرق ولو كانت  
صاحب الزوج والعرق الذي لم يجعله صاحب فراشه فهو في العرق في الغالب وان كان **وذكر**  
في اوائل هذا الفصل ايضا من فداوان المسلول اذا طلق امراته وقد طلق ولم يمسها  
بمنزلة العرق لان هذه عدة مريضة وليست بقابلة وذكر في العرق كذلك وقال الا اذا تغير  
**في** بعض من الكثف وكما المشايخ من **قال** ابن سنان كان يري سرون ماله وداوى  
فمنزلة العرق وان كان لا يري فهو بمنزلة المريضة **وقال** ابو جعفر الهذلي ان كان  
بزاو اطلق يوم فهو مريضة وان كان يمسها مرة ويريد ان يمسها مرة بعد ذلك سنة  
فمنزلة العرق وان ماتت قبل سنة فهو كما لم يمس **وروي** ابو بصير العمري عن ابي بصير انه  
ينظر ان كان يعطي ما عدا الموضع في العرق **وان كان** يعطي مطلقا فهو كما لم يمس  
ايضا في الرجل اذا خرج من القيام بمصاحبه خارج البيت وهو بعد رجلا القيام داخل البيت  
قال مشايخنا ان اذا خرج من القيام بمصاحبه وخواجه سواء كان في البيت او خارج فهو بمنزلة  
العرق **وقال** مشايخنا اذا خرج من القيام بمصاحبه خارج البيت يعقربها **وقد** ذكر هذه المسئلة  
في فداوان ما في فداوان وصاحبها جامع الصغير المعلوم والمسلول اذا طلق ذلك  
وصار حاله لا يجاوز منه الموت فجميع المال وفي بعضه احواسي كل موقوف على  
هذه المسئلة لم يسن في الكتاب حد التناول وبعضهم قد روي بعضهم لم يقدروا ذلك  
العرق والعادة ان كان في العرق والعادة بعد طلاقه ولا يجوز له الاطلاق **قلت** وذكر  
القياس الصالح في احكامه ان الصحابة قد روي التناول سنة وقال من **قال**  
او المعلوم ان اوهب في اول ما احبته ثم مات في ايام قبله يكون الميراث في الثلث لا في الثلث  
لا يغير عاده وذكرنا في جامع الصغير صاحب السبل والذوق قبل ان يعبر صاحب  
لا يكون في علم الميراث لانه الانسان على كل ما كان عليه في ايام مريضه في ايام مريضه  
لا بعد مريضه ان الناس **وقد** فداوان ما في فداوان ابراهيم في امرأة مريضها الموضع

بمنزلة المريضة **قال** مشايخنا في العرق او اذا احبها وجع الولادة في بمنزلة المريضة لا اطلقا  
اقرت على الملاك الا ان قد ياحد ما وجع ثم سكن ذلك وباحسار ذلك الوضع لا يغير  
في العرق فان كان المريضة بمنزلة مريض فعليه ان يمسها وانما يعبر مريضه اذا احبها وجع الا  
يكون آخره اتصال العرق **وسلامتها** وموتها لان الموضع مريض الموت وهو  
ما يمس له الموت قال صاحب المخطط **ذكر** في الاصل مسائل على ان العرق  
حقوق الملاك على طريق العلية لا في حاله صاحب فراشه ما قال اذا خرج الرجل ليقضي  
او ليرحم نفسه حكم المريضة وكذا اذا مار وخرج من الصف ولو كان محصورا في حصار  
في حصاره او مقاصد او واقفا في صف العيال فهو حكم الصحيح **والمرأة** في حال الطلاق  
في المريضة وان لم يكن صاحب فراشه وادار في مسه او ركب مسه فهو كالصحيح  
واذا اطلق السبع بغيره او كسرت السبعه ونحوه على الزوج واحد فهو المريضة ولو  
طلق بعد اضطراب السبعه تبطل انكسارها لا يكون غار ذكره قاض فان **ذكر**  
ما في ظاهره وان عارضت الاموال ولما طمحت وحيث العرق فهو بمنزلة المريضة  
ثم قال صاحب المخطط في المانع الصغير ايضا ما يدل على ان **النشر** حقوق الملاك  
على طريق العلية ما قال في المسلول والمطلوع ما راى سوادا ما به فهو في حكم المريضة  
وان صار قد تمالا لبراد فهو بمنزلة الصحيح وكذلك الموضع على هذا الوجه  
بعض المشايخ وانه كان يعقربها المصدر الكثير برهان الدقة والصدور الشهيرة  
الائمة **ومن** المشايخ من قال اذا خرج للرحم فهو في حكم المريضة واذا خرج للثقة  
فهو في حكم الصحيح وفي الموضع **في حقيقه** رضى الله عنه ان الماء في طلاق العرق  
وهذا احكام ما ذكرنا في مسائل الاصول **وقال** الامام ظهير الدين وقد تكلف بعض  
المشايخ في وقالوا ان كان بحيث يخطو ثلاث خطوات من غير ان يمسها ياحد  
فهو في حكم الصحيح في التفرقات وهذا ضعيف المريضة جدا لا يخرج عن هذا القدر  
اذا تكلف وكان المعتبر ما قلنا في كل موضع صار في حكم المريضة وظهرنا واما  
وهي في العدة **وسمات** هذه الجهة او جهة اخرى هكذا ذكر في كتاب الصغير  
ولقد قال في الاصل **المريضة** الذي هو صاحب فراشه اذا طلق امراته تلتها  
ثم تبطل اجازته طلع عيسى اباب فقال لا ميراث لها لان مريضه الموت  
ما يكون سبب الموت ولم يوجد ولكننا يقول قد انقضى الموت بمريضه حيا لم يمس  
صحي مات وقد يكون الموت سبب الاصل في هذا ان مريضه لم يكن مريضه الموت  
وان صحاح الميراث ما لا كذا ذكر قاض ظهير ولو كان صاحب فراشه يطلق ثم يموت  
ثم مريض ومات وهي في العدة لا يكون غار ولو وكل الرجل رجلا في طلاق  
امراته تلتها مريضه ولم يمسها عزاء طلقها تلتها مريضه لم يمسها ولو قد رجلا عزاء  
ورسمه في المسئلة في المسئلة **ذكر** في المخطط ولو طلقها تلتها وهو مريض ومات  
سواء كان ثم صار حاله سواء كان يحيا او يكون احداهما رقيقا فقتل او كانت المرأة







سرت منه لان الاكره مؤثر في الطلاق بدليل وقوع طلاق المكره ولا رواية طليدا  
 في الكتب قال **قال بعض الفقهاء** ينبغي ان لا يصح ما لا يكون فيه جوارح ذلك فانه ذلك  
 شرحه انما اذا اكره على ذلك لا يصح ما راى ما في وحدت مسئلة المرافعة بين عليا  
 لا يصح ما راى لورثه فوايد صاحب الخط اذا اختلفت عند جبنوا او معتوها عن ظهار ولا  
 ولا يجوز وان كان زوج ويتفق جوارح اذا اعتقه في حال اقامه والمرجع في حدم من الموت  
 لا يجوز وان سرحى منه وان كان عليه جوارح من امراته وهو مريض لا يقدر  
 على فحاش كان منه باللسان عندنا بانه بقوله فبعت لها فان كانت لسانه ثم رآه الا انه  
 سئل ذلك انه لا يكون فيه الا بالجماع وهذا اذا كان الا بالجماع مطلقا منسلا فانما اذا  
 اذا كان معلقا بالشرط فانه يعتبر الموضع في حوز الزوج باللسان وعدمه وقت وجود  
 الشرط لا وقت وجوده الا بالجماع ان من قال لامرأته وهو صحيح ان يزوجك فوالله لا  
 افر منكم فلم يزوجها حتى مرض مرضا لا يستطيع الجماع معه ثم تزوجها وهو مريض فما  
 البها لسانه كان فيه صحيحا والمعتبر في اعتبار الزوج باللسان هو الوجه الحقيقي  
 وورث الحكم وهو الوجه الحقيقي **قال** ان كان الزوج مريضا لا يستطيع الجماع  
 اذا كانت مريضة او سفرة لا يستطيع جماعا او كانت غايه مسافرة لا يقدر على ذلك فانه  
 مدة الا بجماع **قال** ذكره جماعة من الفقهاء ان يكون احد الزوجين مريضا لا يستطيع  
 بالجماع الحكم على رواية الجماعة وعلى رواية القدرين بل في كل حال لا يقع حتى يغير في القدر  
 باللسان ثم انما يعتبر الزوج باللسان في حق المريض حال قيام الزوجية لا بعد السقوط  
 ان المريض اذا ادى من امراته وصفت اربعة اشهر ولم ينج البها حتى ماتت منه  
 بتطبيقه ثم فالبها لسانه بعد ذلك لا يبطل الا بجماع حتى لو تزوجها وهو مريض على  
 حاله م صحت اربعة اشهر ولم ينج البها ثابت بتطبيقه اخرى فانما الزوج بالجماع فاما  
 يعتبر حال قيام الزوجية يعتبر بعد السقوط حتى ان الصحيح اذا ادى من امراته وصفت  
 اربعة اشهر وماتت منه بتطبيقه ثم ينج بعد ذلك يبطل الا بجماع حتى لو  
 تزوجها بعد ذلك وصفت اربعة اشهر اخرى من غير جماع لا يقع عليه طلاق  
 آخرون المريض باللسان الذي ناب عنه الى وهو مريض ثم مرضت امراته قبل  
 ان يبرأ هو ثم يبرأ وصفت مريضة الى ان انقضت المدة فان فيه بل في غير ذلك  
 وعند زفر فيه بالقول انما اختلف بسبب الرخصة لان طلاق المريضين موجب  
 هو الزوج باللسان **واختلاف** اسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى  
 على ان ثبوتها ونسبها الاولى كان لم يكن كالسافر اذا اتم عدم المانع مرض مريض في عدم  
 ما قرأه ذلك هنا **موضع** المرأة مع الزوج بالقول فلا ينبغي حكمه على مريض الروح  
 ثم عام حذافه فالحق في القاصي الى عام في طلاق باب زفر رخصة الله والمرجع في الموت  
 اذا جامع امرأته فيها دون الفرج لا يكون منه قسرا وان تزوجها في حصة يكون  
 قسرا **رجل** طلق امرأته في المرض فمات الزوج بعد انقضاء العدة ولم ينج لها

وان مات قبل انقضاء العدة كان المنكحل للمرأة عندا في حصة لا يها سرت لم يكن  
 احده وكان هذا بمنزلة لومات قبل الطلاق وفي تاجيل العنين منه اذا مرضت اطلق  
 الجماع معه عن محمد رخصة الله انه لا يحل الشهر وما دون الشهر لحبس من السبب  
 وهو ان ما قبل في هذه المسئلة المعصية والمقوى عنهما زوجها بل منى الحداد  
 وهو احتساب الطبيب والكحل والذهن وليس الساب وانما يلزمها الاحتساب  
 عن هذه الاشياء حالة الاحسان **اما** في حالة الاضطراب ان اسلمت راسها او شجها  
 وميتت عليه اللبن او الخلت لاجل المعالجة فلا بأس به ولكن لا يقصد به الرشد  
 ولا ذلك ان احداث الذهن مخاف وخفاجلها لو لم يفعل اذا كان الغالب  
 هو الخلل لكن لا يقصد به الرتبة **كتاب العتاق** مريض قال القوم  
 سلو من سيد كان من اشداء فحلت بنفي طهوا لانه يعتقد مع في قضاوى ما قد خان  
 المريض اذا قال ان من مرضى فانت حرة فقبل العبد لا يعتق ولو قال ان من  
 في مرضى يعتق في فوايد صاحب الخط **رجل** ومريض غيره ثم ذهب فخله فالتدبير على  
 حاله والفرق ان التدبير احتيل بعينه التعقيب والتعقيب لا يبطل بالجموع وهذا  
 لا يبطل بالرجوع ولا كذلك الوصية ولهذا اجاز تدبير المكره ولا يجوز وصية في قضاوى  
 ما قد ظم فيها ايضا اقرارا بانه في مرضه بالغ وليس له وارث سواء مات ولم يدح  
 مالا الا تملوكا هو اذ لا يراه **قال** في حق المملوك مثل الرشد **قال** محمد رخصة الله يعتق  
 المملوك لان الاقرار في المرض وصية ولو كان الاقرار في الصحة لا يعتق لانه لم يملك المملوك  
 لاحاطة الرشد بالتركه وعهدا سأل ان دين الوارث في التركة يمنع ملكه فيها هكذا ذكر  
 رخصة الله وذكره الصغرى الوارث اذا قضى الرتبة الذي في التركة من ماله بغير التركة  
 منقولة منه حتى لا يملكها الوارث اما راي ذلك في ما دون التركة هو اصراره  
 وذكره الباب الرابع عشر من دعوى الجماع ان اسسوا في التركة دين الوارث اذا  
 كان هو الوارث لا غير **لا يمنع** الارث رجل قال طارعه وقد **قلت** هذه ام  
 ان كان القول في الصحة يعبر به ام ولد سواء كان معها ولد او لم يكن وان كان القول  
 في المرض فان كان معها ولد يعبر به ولله وينفق من جميع ماله وان لم يكن معها ولد  
 يعتق من الثلث في لصاوق قضاوى ما قد خان وفي اقرار الصغرى اختلف احد  
 عليه ثم مرضت مائة في كسوة القيمة فالعتق من جميع المال مريض او وصى لرجل وامه  
 فانفق الورثة والموصى له ان اعتقه العبد لكن اختلفوا فقال الورثة اختلف  
 في المرض وقال الموصى له في الصحة **قال** في الورثة ولا ينبغي للموصى له الا ان يعصم  
 من الثلث حتى او يقوم له منه وعام هذا في باب احداث دلالة الوصية من  
 وصايا الهواة اقر في مرض مائة بعد سبعة اشهر ثم اعتقه بعد ذلك فان وصية  
 الورثة فحقه باطل وان كذبوه جاز خلع من الثلث والمسئلة في اقرار الصغرى  
 قلت والمسئلة باطلانها يدل على ان المريض اذا اقر لوارثه بدين وصية



بقية الورثة في حصة ذلك ولا حاجة الى التصديق بعد الموت بخلاف الوصية بما زاد على الثلث  
فانه لا بعد الا باجتناب الورثة بعد موت الموصي وقد اجاب على نظام الدين في مسئلة الاقرار  
بالورثة لوارثه كذلك وصدرت اقرار الميراث لوارثه بدين فصدقه الوارث الا ان كان  
ثم مات الميراث على يكي التصديق الذي كان في حياته المورث او يحتاج الى تصديق الوارث  
الموت **اجاب** لا يحتاج الى التصديق بعد الموت **وذكر** ما ظهر في كتاب الوصايا  
الفرقات المعدلة لاجتماعها قبل الموت من الميراث على يكي تصديقها اجاب الورثة  
قبل الموت لا روية فيها **وذكر** نسخ الاسلام على الدين **الميراث** في كتابه  
ان الميراث من الموت اذا اعتق عند او ضمن بذلك الورثة قبل الموت فالبعد  
لا سعي في ثبوتها في مرضه ولا مال له غيره ثم اقربا يستيقظون بعد الموت فجاز في الثلث  
وسعي في ثبوتها في مرضه ولا مال له غيره ثم اقربا يستيقظون بعد الموت فجاز في الثلث  
من جميع المال في اقراره **باب الرابع** من اقراره جامع واصحابه في ما بين يديه فكل  
في الصلوة ورايت في اقراره **باب الرابع** من اقراره جامع هذه المسئلة كما ذكر في كتاب  
انه قال في مسئلة بيع الميراث واقراره ميراثه اقراره بعد الموت او اقراره بعد الموت  
به على اطلاق فهو من الثلث في اقراره المورث وبما في ثبوتها في مسئلة وقف  
الميراث **الميراث** اذا اعتق في مرضه مائة ولا مال له سواه فعقد موقوف وقدر  
حقيقة رضي الله عنه حتى لو شئ بهذا الموقوف لا يقبل شهادته لانه من الصفات  
التي لا يحتمل الغش بعد القفا وفتيق وقدره وصايا الصغرى قبل وفاته  
المحيط بوما ان الميراث اذا قال لوارثه اعتق عندى ان شاء الله بعد موتي حتى الا  
ولم ينع الاستثناء لان ذكر الاستثناء في الاوامر باطل قال وقال الله المست  
استجاب وكذا هذا في كل امر خوطب له من الله او قال او قال الله  
امرا في ان شاء الله لا ينع الاستثناء لانه استثناء بطلان على كماله قوله  
امر من سواه ان شاء الله حيث يصح لانه يملك وان جعل في التملك كات قال صاحب  
الحيط وفي القدر في اشارة الى ان الاستثناء يعمل في الاوامر ولو قال غشبت  
امس ان شاء الله يعمل الاستثناء حتى يصح الاقرار بالعصب وقيل فيه خلافا  
ما بين ابي يوسف ومحمد وفي بعض اصول الفقهاء الاستثناء يعمل في الاوامر خلافا  
قال بعضهم يعمل بعضهم قال لا يعمل والله اعلم **كتاب الوقف** على الكبر  
فمن قال ان من مرضه هذا عهد وقف ارضي ثم مرضه له ان يبيها ذلك  
ان مات لانه عقد بالخط قال الفقيه ابو الليث لو قال اؤامر جعل ارضي هذه وقفا  
يكون له ما قال ان دخلت دار فقد جعلت ارضي وقفا لا يجوز ولو قال ان دخلت  
الدار فاجعل فلان ارضي وقفا جاز في وقف العفان **وذكر** وقف الصغرى ان  
تعلق الوقف بالشروط جاز في وقف العدة لو قال في مرضه جعلت فلان ارضي  
او قال جعلت عليه كرمي وقفا وفي **الميراث** بعد امها كقول وقف كرمي بما فيه

بقية الورثة في حصة ذلك ولا حاجة الى التصديق بعد الموت بخلاف الوصية بما زاد على الثلث  
فانه لا بعد الا باجتناب الورثة بعد موت الموصي وقد اجاب على نظام الدين في مسئلة الاقرار  
بالورثة لوارثه كذلك وصدرت اقرار الميراث لوارثه بدين فصدقه الوارث الا ان كان  
ثم مات الميراث على يكي التصديق الذي كان في حياته المورث او يحتاج الى تصديق الوارث  
الموت **اجاب** لا يحتاج الى التصديق بعد الموت **وذكر** ما ظهر في كتاب الوصايا  
الفرقات المعدلة لاجتماعها قبل الموت من الميراث على يكي تصديقها اجاب الورثة  
قبل الموت لا روية فيها **وذكر** نسخ الاسلام على الدين **الميراث** في كتابه  
ان الميراث من الموت اذا اعتق عند او ضمن بذلك الورثة قبل الموت فالبعد  
لا سعي في ثبوتها في مرضه ولا مال له غيره ثم اقربا يستيقظون بعد الموت فجاز في الثلث  
وسعي في ثبوتها في مرضه ولا مال له غيره ثم اقربا يستيقظون بعد الموت فجاز في الثلث  
من جميع المال في اقراره **باب الرابع** من اقراره جامع واصحابه في ما بين يديه فكل  
في الصلوة ورايت في اقراره **باب الرابع** من اقراره جامع هذه المسئلة كما ذكر في كتاب  
انه قال في مسئلة بيع الميراث واقراره ميراثه اقراره بعد الموت او اقراره بعد الموت  
به على اطلاق فهو من الثلث في اقراره المورث وبما في ثبوتها في مسئلة وقف  
الميراث **الميراث** اذا اعتق في مرضه مائة ولا مال له سواه فعقد موقوف وقدر  
حقيقة رضي الله عنه حتى لو شئ بهذا الموقوف لا يقبل شهادته لانه من الصفات  
التي لا يحتمل الغش بعد القفا وفتيق وقدره وصايا الصغرى قبل وفاته  
المحيط بوما ان الميراث اذا قال لوارثه اعتق عندى ان شاء الله بعد موتي حتى الا  
ولم ينع الاستثناء لان ذكر الاستثناء في الاوامر باطل قال وقال الله المست  
استجاب وكذا هذا في كل امر خوطب له من الله او قال او قال الله  
امرا في ان شاء الله لا ينع الاستثناء لانه استثناء بطلان على كماله قوله  
امر من سواه ان شاء الله حيث يصح لانه يملك وان جعل في التملك كات قال صاحب  
الحيط وفي القدر في اشارة الى ان الاستثناء يعمل في الاوامر ولو قال غشبت  
امس ان شاء الله يعمل الاستثناء حتى يصح الاقرار بالعصب وقيل فيه خلافا  
ما بين ابي يوسف ومحمد وفي بعض اصول الفقهاء الاستثناء يعمل في الاوامر خلافا  
قال بعضهم يعمل بعضهم قال لا يعمل والله اعلم **كتاب الوقف** على الكبر  
فمن قال ان من مرضه هذا عهد وقف ارضي ثم مرضه له ان يبيها ذلك  
ان مات لانه عقد بالخط قال الفقيه ابو الليث لو قال اؤامر جعل ارضي هذه وقفا  
يكون له ما قال ان دخلت دار فقد جعلت ارضي وقفا لا يجوز ولو قال ان دخلت  
الدار فاجعل فلان ارضي وقفا جاز في وقف العفان **وذكر** وقف الصغرى ان  
تعلق الوقف بالشروط جاز في وقف العدة لو قال في مرضه جعلت فلان ارضي  
او قال جعلت عليه كرمي وقفا وفي **الميراث** بعد امها كقول وقف كرمي بما فيه

وفي وقف الموازن قال ابو بكر فبيع قال في مرضه اسير واسعه وارض هذه بعد موت  
اذا كانت للواقف ابنة فحصة خواتم وقف صنوفة على الفقراء ان وقف في الصلوة جاز  
الصرف اليها والى اولادها الخي وارض وقف **الميراث** لاجوز الصرف اليها وخبرها  
الى اولادها وفي اقراره وقف الموازن ذكر ما في **قال** الشيخ الامام ابو بكر محمد  
الفصل الوقف على ثلثة اوجه **اما** ان يكون في الصلوة او في الميراث او وقف على كرم  
فما كان في صلوة فالعقد والاقرار يكون بشرط طهارة المنة وصحة الا انه يعتبر من الثلث  
**واما** ان كان في حالة الميراث فانه حكم الوقف في الصلوة وان كان يعتبر من الثلث كما قلنا في  
الميراث يعتبر من الثلث وينتشر فيهما **اما** يشترط في الطبقة من العقب والاقرار كذلك  
الوقف في الميراث **وذكر** الطحاوي ان الوقف المصنف الميراث في الميراث اما بعد الموت  
لان يصير الميراث من مرضه الموصي في حكمه غير انه المصنف اما بعد الموت حتى يعتبر من  
الثلث **وذكر** ستمس الاجتهاد الرضوي الصلوة ان وقف الميراث من مرضه الميراث من مرضه  
المباشرة في الصلوة لا يمنع الارث في قوله ان حصة رضي الله عنه ولا يتعلق به الزوم كالمال  
والا ان يقول في حياته وبعد موته في كونه لازما اذا كان مريضا او يبيع الا ان يبيع  
لم الموصي له بالخبرة في كرم الوصية بعد الموت **ميراث** وقف داره في مرضه مائة فهو  
جائز اذا كانت يخرج من الثلث فان لم يخرج جاز في الورثة فذلك ان لم يخرج واطل فيما زاد  
زاد في الثلث فان جاز بعض الورثة ووزن البعض جاز بعد ما زوا واطل الرابع  
الا انه يصير للميت مال آخر لا يبطل بغيره ويعبر قيمة ذلك سائر ذلك الميراث ويوقف  
على ذلك الوجه **ميراث** وقف دار او عليه وبيع لخطبته فانه يبيع النار ويبيع  
كما لو اشترى دار او وقفها ثم جاز الشفعة كان له ان يخذ الدار بالشفعة ويبطل الوقف  
اذا شهد شاهدان على الوقف شهدا صريحا انه وقفها بشفعة وشهد الاخر بانه وقفها  
في مرضه جازت شهادتهما لا سيما شهدا بوقف مائة الا ان حكم الوقف في الميراث  
انه يعتبر فيما لا يخرج من الثلث وهذا لا يمنع الشهادتين كما لو شهدا صريحا انه وقف  
قلت الارض وشهد الاخر انه وقف ربيع الارض وبيع بغير شهادتهما على الاول  
في قوله من حكم وقف المشاع هذه في كتابه في ما في كتابه في وقف الملتصقة للرب  
الميراث الموت اذا قال وقف دار على كرم او لم يرد على هذا ولم سلم الدار بغيره  
وليكون وصية ويصح من غير سلم هكذا **وذكر** في ما ياتي تام من هذا انه اقراره  
الكتاب في كتابه في ما في كتابه في مرضه على ولده وولده وولده ولا مال له  
سواه الارض مملكت الارض وقف على ولده وولده اقراره المورث او لم يرد على هذا  
فان لم يرد على المورث ذلك فيها ملك المورث وان اجازوا ذلك بغيره ولد الصليب وبيع  
ولده وولده لكان السوية واذا وقف ارضه في مرضه وقفا صحح له ان يبيع مال يخرج من  
الثلث مملكت مملكت مائة في مرضه ولا مال له غيره هذه الارض فانه يكون ثلثها وقفا  
ولثها ميراثا وكذلك ان مات الواقف والمالك قاي فتلط المال قبل ان يبطل الارض

وفي وقف الموازن قال ابو بكر فبيع قال في مرضه اسير واسعه وارض هذه بعد موت  
اذا كانت للواقف ابنة فحصة خواتم وقف صنوفة على الفقراء ان وقف في الصلوة جاز  
الصرف اليها والى اولادها الخي وارض وقف **الميراث** لاجوز الصرف اليها وخبرها  
الى اولادها وفي اقراره وقف الموازن ذكر ما في **قال** الشيخ الامام ابو بكر محمد  
الفصل الوقف على ثلثة اوجه **اما** ان يكون في الصلوة او في الميراث او وقف على كرم  
فما كان في صلوة فالعقد والاقرار يكون بشرط طهارة المنة وصحة الا انه يعتبر من الثلث  
**واما** ان كان في حالة الميراث فانه حكم الوقف في الصلوة وان كان يعتبر من الثلث كما قلنا في  
الميراث يعتبر من الثلث وينتشر فيهما **اما** يشترط في الطبقة من العقب والاقرار كذلك  
الوقف في الميراث **وذكر** الطحاوي ان الوقف المصنف الميراث في الميراث اما بعد الموت  
لان يصير الميراث من مرضه الموصي في حكمه غير انه المصنف اما بعد الموت حتى يعتبر من  
الثلث **وذكر** ستمس الاجتهاد الرضوي الصلوة ان وقف الميراث من مرضه الميراث من مرضه  
المباشرة في الصلوة لا يمنع الارث في قوله ان حصة رضي الله عنه ولا يتعلق به الزوم كالمال  
والا ان يقول في حياته وبعد موته في كونه لازما اذا كان مريضا او يبيع الا ان يبيع  
لم الموصي له بالخبرة في كرم الوصية بعد الموت **ميراث** وقف داره في مرضه مائة فهو  
جائز اذا كانت يخرج من الثلث فان لم يخرج جاز في الورثة فذلك ان لم يخرج واطل فيما زاد  
زاد في الثلث فان جاز بعض الورثة ووزن البعض جاز بعد ما زوا واطل الرابع  
الا انه يصير للميت مال آخر لا يبطل بغيره ويعبر قيمة ذلك سائر ذلك الميراث ويوقف  
على ذلك الوجه **ميراث** وقف دار او عليه وبيع لخطبته فانه يبيع النار ويبيع  
كما لو اشترى دار او وقفها ثم جاز الشفعة كان له ان يخذ الدار بالشفعة ويبطل الوقف  
اذا شهد شاهدان على الوقف شهدا صريحا انه وقفها بشفعة وشهد الاخر بانه وقفها  
في مرضه جازت شهادتهما لا سيما شهدا بوقف مائة الا ان حكم الوقف في الميراث  
انه يعتبر فيما لا يخرج من الثلث وهذا لا يمنع الشهادتين كما لو شهدا صريحا انه وقف  
قلت الارض وشهد الاخر انه وقف ربيع الارض وبيع بغير شهادتهما على الاول  
في قوله من حكم وقف المشاع هذه في كتابه في ما في كتابه في وقف الملتصقة للرب  
الميراث الموت اذا قال وقف دار على كرم او لم يرد على هذا ولم سلم الدار بغيره  
وليكون وصية ويصح من غير سلم هكذا **وذكر** في ما ياتي تام من هذا انه اقراره  
الكتاب في كتابه في ما في كتابه في مرضه على ولده وولده وولده ولا مال له  
سواه الارض مملكت الارض وقف على ولده وولده اقراره المورث او لم يرد على هذا  
فان لم يرد على المورث ذلك فيها ملك المورث وان اجازوا ذلك بغيره ولد الصليب وبيع  
ولده وولده لكان السوية واذا وقف ارضه في مرضه وقفا صحح له ان يبيع مال يخرج من  
الثلث مملكت مملكت مائة في مرضه ولا مال له غيره هذه الارض فانه يكون ثلثها وقفا  
ولثها ميراثا وكذلك ان مات الواقف والمالك قاي فتلط المال قبل ان يبطل الارض



فان يكون ذلك في الثلث والثلاثين يكون للورثة اذا وقف ارضاً في مرضه الذي كان فيه على سبيل ورثة فان اجازت الورثة خارجاً لواله الوصية ليعطي الورثة وان لم يجز وان كان الثلث من الارض يخرج من الثلث صارت الارض وقفاً فان لم يخرج من الثلث يخرج وقفاً بقيت الثلث على ما جاز في الوقف وما لم يخرج من الارض التي وقفها دام الموقوفون عليها او احد من الاجناس ما كانوا اهلهم صرفاً حصته الوقف من العلة الى الفقراء وان لم تولى لاحد بعد ورثته فلو مات احد من الموقوفين علمهم بالورثة وبقى الاخر فان الميت في حصة العلة ما دام الموقوف من الموقوفين في الاجناس لم يخل بانه حتى قسم له ثم يجعل سهمه من الورثة الذي لا يخرج من الوقف ولا يخل بانه قول الى بكره وصاه والى بكره من اهل البيت الرازي واني بكر الاسكان والى بكر ابن سعيد والسيدة وقف فلان ولو وقف ارضاً في مرضه واهي بوصايا قسم ثلث ما تركه الوقف بين سائر الوصايا فيصرف لاهل الوصايا بوصاياهم **والوقف** ببقية هذه الارض **فان** اصحاب اهل الوصايا يأخذونه وما اصحاب قيمة الارض الوقف اخذ من الارض بذلك القدر فصار ذلك وقفاً على من وقف عليهم قال ولا يخل الوقف المنفرد اولي خلافاً للمنفرد فانه يقدم على عامة الوصايا هذه الجملة من فتاوى قاضي طبريز وذكر رشيد الدين في فتاواه مرضه بعد وفاته في مرضه مائة بشفقة صدقة ثم اوصى بالثلث بغير جملة من الثلث حتى لو كان ما اعطى فهو بشفقة يبلغ الثلث بغير هذا ولا يقع وصية فيما سواه وكان هذه وصية متقدمة فصحى ويتبعه اولي ولوارث المنفرد على الثلث كما كان للورثة الاستعداد ان كان ما يماها لكان بشفقة القاصد ما زاد على الثلث ولو اجتمع **الحامه** والوصية بالثلث شرح الحامه والوصية ان كانت سمي معاً من العروص من سعد الحامه والوصية من الثلث على التسوية لعدم الترتيب لانه كل واحد منهما على كونهما من صوره ومعنى ولو قال اوصيت لفلان بهذه الحامه ثم قال اوصيت بثلث المال فالوصية بالحامه المرسله لعدم علم الوقف بثلث المال ولو كان الوقف موصى به بعد الحامه بالاجماع هذه الجملة في فتاوى رشيد الدين في باب الوصية **امراة** وقفت ماله في مرضه على سبيلها ثم من بعد ذلك على اولادها واولاد اولادها ما يابوا سلوا اذا انقرضوا وماله فلفقه انهم ماتت من مرضها وحلفت بما الورثة سواها واحداً لاب والاخت لارضني عما صنعت ولا مال لها سوى الثلث جاز الوقف في الثلث **ولم يجز** في الثلثين فيقسم الثلث بين الورثة على قدر سهمهم ما قاب ويقوقف الثلث ما خرج من عيبه قسم بين الورثة على قدر سهمهم ما قاب السمان فاذا ما ناصره قلة التلة الى الاولاد والاولاد والاولاد والاولاد والاولاد والاولاد للاحق للورثة في ذلك **وكذا** ما قلناه في مسألة الوقف المتنازع وفي فتاوى صاحب المحيط **مرتب** قال وصفت عشرين ديناراً للمسيك **قال** لا يكون وصية قال ولو قال

ولو قال الصبي كذا لث لا يكون وصية ولو سلم الى المحتوي ان كان في الصبي يكون على من جميع المال وان كان في المرحه ان كان يخرج من الثلث فكل ذلك وان لم يخرج من الثلث بغير حكم الوصية **وذكر السيد** الاصل ناصره الارض وقف الحامه في الفتاوى على سبيل شيخ الاسلام الى احمد السعدي انه قال والحكم لا من متنازعي واسايدني ان المرحه المرحه مرض الموت اذا قال وقفت دارى على مسجداً او لم يرد هذا ولم يسلم الدار بفتح ذلك ويكون وصية فيفتح بغير تسليم قال ناصره الدار السعدي وهذا شرح استحقاقه وهو اليه وقدمت المسئلة مرة والاعمال **باب البيع** المربع الذي عليه وين كخط مال اذا باع عسان اعيان ماله من اجنبي ببيع بنية لا يبيع الى ما به عند الكل اجازت الورثة او لم يجز وبيع الى المشتري ان يبيع بنية عام القيمة وان سعت فافصح البيع وان لم يكن عليه ومن يجوز ان كان الى ما به عند الثلث **المربع** المديون اذا باع من الاجنبي وقام لا يجوز البيع فان قلت وقد ذكرنا وصية بعد وفاته اذا باع شركه لقفه ديونه وحامه قد راسعنا الناس في صحة بيعه قال في التاجع وهذا من تحت المسائل ان المالك لا يملك الحامه ومن قام مقامه يملك ولو كان هذا مع الوارث لا يجوز بيعه عندي الى حنيفة اصلاً الارض والورثة وان كان يملك القيمة وحدها يجوز ذلك او كان غني او محمي به بغير بين الفسخ والا باع بملك الحامه او كسرت ولله اوصى الميت اذا باع من غني فهو هذا خلافاً وكذلك الوارث الصبي اذا باع من مورثه **المربع** فهو على اختلاف عندنا في حنيفة لا يجوز وان كان يملك القيمة وحدها يجوز في الوجوه وثنا وفتاوى قاضي طبريز وفي فتاوى رشيد الدين مع الادوية كتب من جميع المال لكن خيرة طر ان يشترها من اجنبي **اما** لو اشترى من الوارث لا يبيع وفي بعض الفتاوى **ذكر** في الزيارات ان نفس البيع من الوارث لا يبيع من غير اجازة الورثة وكذا الحامه مع الوارث لا يبيع الا ما كان ما في الورثة **وذكر شيخ الاسلام** في باب مزاجه المربع على سبيل الاستشهاد الا يرى ان مرفيقاً لو اشترى شيئاً من وارثه بمجانبة الشبهة وما علقه التمسح بازان لم يكن فيه حامه كما لو اشترى من اجنبي وقال الوارث يخالف الاجنبي في الاقرار **واما** فيما سبب معانته قالو فالوارث الاجنبي سواء ولم يذكر خلافاً فافصح دليل على جواز شراء المرحه من الوارث عند الكل **وذكر** في بيع الوصية الحامه مع الوارث لا يجوز اجازت الورثة او لم يجز واو البيع تمام القيمة وهذا مشكل الا اذا اخل على المرحه المديون **المربع** اذا باع ما سواه من العائنه ما به من الاجنبي ولا مال له سواء جازى ما كان ماله من سعد الحامه بعد السلف ثم يخال للمشتري **اما** ان يبيع الفقه الى الثلثين والاردم من المبيع شيئاً **واما** ان يبيع وليس له ان يرد شيئاً من المبيع كذا في الواهب حيث لا يجزى ببيع الوصية **ووصاياه** مرفقة باع من وارثه



واقرت بانه في حق الثمن قال ابو بكر بن محمد بن الفضل ان كان الغالب من حال العبد ولم يفرق  
وكان قسامة من تكلف ومشفقة بسبب المرض لا يجوز بيعه عند اليقين في حق الله  
**وكذلك** قسامة في وصاياها واه المرض في ملكها بطاير حق العوارث عن صون المال حتى لو كان  
جميع ماله بالدرهم والدينار لم يجز وان كان في قبض ابطال حقهم عن صون المال المذكور في  
اسباب مزارعة المريض من مزارعة **الاحول** اشترى عبدا في صحته بدين فاجلس على اية  
بالطيار عشرة ايام مرض فاجاز او سكت حتى مضت المدة فالحاجة من الثلث في وصايا العبد  
**كتاب الاجازات** في فتاوى الفصولي احد مرضى وان يدون احواله المثل لا يعتبر  
من الثلث لانه لو اجاز في احواله كانه في احواله في مرضه بالثمن لا يعتبر من جميع المال في  
الصحة في مرضه استأجر احد او بعث الاجرة فلو كان ان يشترك ولو اشترى شيئا وبعده  
فليس للثمن وان يشركه بموضع من المثل وسطره في العيون وسطره في المزارعة  
من مزارعة الاصل وهذا المعروف ان المريض انما يتصرف في حق العبد في حق العبد  
والورثة وحق الغنم انما يتعلق باقوان امواله لا يتعلق امواله الا في حق ما يبيع بعد الموت  
يتصور التعليق عند ذلك ثم يسهل كماله الاموال ولا يظهر في حكم التعليق **واما الاجرة**  
ففي حق ماله وقد يتعلق بها حق الورثة فشاكره في ملكها ما اذا باع عينا من اعيان ماله  
بدرهم او اشترى عينا بدرهم وسلكه فانه يسلم للبايع الدرهم والمبيع للمشتري ويسمى  
في البيع ابطال حق الغنم في قبضه على حق من قبل في حق الغنم المسئلة الاجازة على ماله  
الكساح بان تروى امرأة في مرض موت بدرهم وسلكه فانه لا يسلم لها ولكن يكون اسو  
الغنم ولا اهمنا وذكره في اسباب هذا الباب ان بطلان حق الورثة عن صون المال مستقيم  
الا ترى ان المريض يملك ان يبيع جميع ماله بالدرهم والدينار **كتاب الوكيلة** الوكيل بالخصوص من غير  
حق عن صون الاموال والنفقة **كتاب الوكيلة** الوكيل بالخصوص من غير  
رضا الخصم لا يلزم عن اليقين مالا لما في اختلاف المتنازع في بعضه قالوا رضا الخصم  
لشرط صحة التوكيل عنده والفتوى انه صحيح غير لان الامانة يكون الموكل مريض او غائبا  
مريض يلزم والمخير بغيره المريض هو المختار واخبار الفقيه ابو الليث قوتها ولا يملك  
في شيء من الكتب قد المرض الذي يوجب لزوم التوكيل من غير رضا الخصم عند اليقين  
رضي الله عنه وافتكر المتنازع فيه قال بعضهم ان كان حاله لو جعل على اليد  
الناس يزداد وضعفه يلزم توكيله وقال بعضهم قالوا ان كان لا يمكنه ان يصور بنفسه وعنده  
بركوب الدابة او حمل على اليد الناس يلزم منه التوكيل بغير رضا الخصم وان كان  
لا يزداد وضعفه بالركوب **كتاب الوكيلة** وهو الصحيح في وكالته فتاوى ما في ظهره **كتاب**  
**الكفالة** مريض حضرته العلة فمال لورثة فلان على كذا من المال ما يضمنه ففعلوا  
فقدوا في يوسف يجوز قسامة وعندهما كذا سقيا لا بد من كفاية الكفالة للنفقة  
في حال صحة وصحتها في المال ان العوارث يطالب بالدين بغير ضمان فعند الفقهاء  
ولو قال ذلك لاجبتي ثم روي به الطالب بعد موت غلام روية فيه وقد اختلف المتنازع

من قال بانه كالورثة ومنع من قال لا يقع في كفالة كفاية في الفقه وروي ولو كفل المريض حتى  
او لو اراد فقهاء باطل مذکور في لاسل المريض مريض الموت او اسل الكفالة في المريض  
يعتبر من الثلث ولو اقره مريض بانه كفل حتى فلان لفلان في الصحة يعتبر في جميع المال كفاية في  
كفاية الصغير للعبد في احواله في حق المصارفة واذا وقع الرقبة في مرضه لم يملك على  
ان ما دفع الله في ذلك من شيء فهو من ثمنه ثمن المصارف وحق الغنم ماتت  
الالف في مرضه واجاز مثل المصارف اقل مما شرط له المريض فيما عمل وعلى رب المال ان  
يحط بماله للمصارف نصف الرخ بعينه فسل من المريض لانه وقع يوم دفع للمصارف  
ولم يملكه رب المال قط ولا سله الرخ العشرة ولو دفع ارضا ودار في مرضه لانه اقره  
بالنصف ثم اقره على اقل من ذلك وعليه دين فانه لا يسلم له ما شرط له والمرض ظاهر  
بان المزارعة والمصارفة في هذه الفصول لانه باستطاعة الترابية على احواله في مرضه  
اخراج **كتاب** يعني ماله لان اخرج متول من عاين ماله في المصارفة **كتاب** كنفقة  
ماله لانه الرخ ليس بمتول من ماله ولكن لا يحصل الا سب ماله ولا يخرج المتخرج كنفقة  
ماله لانه حق الغنم والورثة لا يتعلق بالمنافع ولهذا الوارث من ماله في المرض وعليه  
يقع واذا دفع الشرط في المصارفة سلم النصف له وهو احد به من الغنم لانه في اصل  
مملوكا وحق الغنم متعلق بمال المريض لا بماله غيره ولو لم يكن شيء للمصارف ربحا  
معلوما كان له اوجه بغيره مع الغنم لانه حق وجب وشاخيراته وجب سبب  
الامانة فيب في مرضه بمال المصارف عشر الرخ فقول وبيع العا واجر مثل علة لانه  
مستخرج كنفقة نفسه والآخر في ذلك موضع هذه المسئلة وسطره في المصارف  
وسبب من مزارعة الاصل **كتاب المصارف** اذا اقره مريض انه ربح الغنم ما في  
غيره بانه لا ضمان عليه لانه مقر بوصول المال اليده فان اقرته ربح العا واصلت  
الدين بوجده من شركه لانه مات فملا الامانة في ماله فملا ربحه فملا ربحه الله  
**كتاب المزارعة** اذا دفع المريض ارضه مزارعة على ان يزرعها بيد  
على ان يزرع سعة احسا ولرب الارض حصة قدر حصة المزارع **كتاب** الدرع مزارع  
المزارع وهو على ما شرط سوا كان احواله المثل او اقل لانه المريض اصطنع المروءة بالمنافع  
واستمكن الاجر المنفعة لاجب عليه الضمان بدليل بان المريض لو اعار ارضا فاستعملها  
المستعمل وذرقتها فالزراع كل رب الاربع والا ضمان عليه وهذا اذا وقعت الخصومة بعد  
ادراك الزرع فاما اذا مات المريض في مرضه لورثة ينبغي ان يجر المزارع بين ارضه  
بحقته ويدين ان يعلق الزرع بغيره انفق المدة ومسئلة مزارعة المريض **كتاب**  
واب فروع وعامة في مزارعة المريض من مزارعة الاصل وفي هذه الباب مسائل  
من اجاز المريض ان يبيع في حق ما في ذلك فليطلب هناك والله تعالى اعلم بالصواب  
**كتاب الميراث** وصعب المريض شيئا لا يخرج من الثلث رد الموصوف لانه  
على الثلث من صاروه في البيع بغير المشتري وقدره في مرض الموت ولم يبيع



بطلان الجحيم لان الحقيقة في موضع الموت وان كانت وصية لكنها حقيقة فتعني على العيق في  
يوجد في مات من الوصية التي بطلت ويضيق من الزيادة في اول الزيادة في الوصية او ان  
غيره او لا مال له غيره ثم مات وقد باع الموصوب له لا يقضي به في الموصوب له بل يقضي في  
نفي العبد بلورثه **مرتب** وجب دارة لرجل وسبقها اليه ثم مات ولا مال له غيره فعلا الدار في  
الورثة وتبعها الحقيقة في الثاني لم يطل الحقيقة في الدار وهذه المسئلة مبينة ان استحقاق  
الورثة وسبوت حكم يثبت معصوم على حال الموت ولا سبوت الى اول المرض او لو استند  
الشيخ ان الحقيقة وجدت في الدار ملك الورثة وصار المريع واحدا في الدار استحقاقا  
وذلك لا يجوز الا يرى ان من استحقاق دارا وهو سبعة منها سبعة اجزاء في ثلثي  
وجب الدار من ان في ثلثي السبعة الاخر اربعة اقسام في الدار باقية في ثلثي السبعة لانه  
حكم سابق وهو لا قال لا يطل علم انه لم يأخذ كجواب سابق ذكره **الحقبة الضمنية**  
وذكر محمد بن موسى الجواز في صاحب كتاب الحجة والمعامل في ثلثي مريع وصية حاربه  
لرجل وسبقها اليه فوطي الموصوب له اكارية ثم مات الوصية ولا مال له غيره اكارية ولم  
يكر الورثة الحقيقة حتى يعصب في اليك من كان على الموصوب له ثلثي خمس اكارية وهذا  
سواء ان حق الورثة مسدود ولا يقصر على حاله الموت قال الشيخ الامام محمد بن ابي  
عقيل اذكر الجواز في ثلثي مريع هذه المسئلة ولم يستدل اصحابنا ولو كان ما ذكره  
صحي لطلب الحقيقة في الثلث العا في من ماله لكان لا اصل له ولا يملكه  
لانه في ثلثي مريع في سائر كثرهم ان حق الورثة وملكهم لا يستدل بغيره فان العلم  
لا يجب ذكره في ثلثي مريع وذكر السيد الامام الاحل ناصر الدين في وصية الحاكم في ثلثي مريع  
**مرتب** وجب حاربه لرجل فوطيها ثم مات المريع وعليه ديون قالوا لو قسم  
العلم في الوصية فوطيها الموصوب له ثم رجع الا يرى ان المشتري اذا وطى  
مبطل القرض فتمتعها البايع حتى يملكه حذره ولا عرف على المسير قال الفقيه  
انه الثلث وكان الفقيه ابو جعفر **يقول** عليه العمود وبها قد لا يملكها مضمونة بطله  
بالقيمة وذكر في شرح الجامع الصغير في كتاب الحقيقة اذا رجع في نصف الموصوب حاربه  
فان الرجوع في الحقيقة بغير قضا منقذ الحقيقة من ثلثي مريع **قال** في ثلثي مريع في ثلثي مريع  
المسئلة وليس على ان الرجوع في الحقيقة بغير قضا منقذ الحقيقة من ثلثي مريع من الاصل  
برامسا او لو كان برامسا ان كان حقيقة المثلث في ثلثي مريع في ثلثي مريع  
وانه لا يجوز قال رحمه الله وفي هذه المسئلة اسكالة وهو ان الرجوع لو كان في  
الحقيقة من الاصل وجب ان لا يطل الحقيقة في الثاني لانه في هذه السئلة بغير  
كانه فوجب نصف المثلث من الاستاء ونظيره مسئلة الشفعة التي في الرضا  
اقتضا ما ذكره تلك المسئلة في الزيادة ان الشفعة الاخر اذا اخذ نصفها  
بطلت الحقيقة في النصف **البيان** لانه في حق الشفعة عند زوال ملك البايع قبل  
بيوت الملك المشتري فيستحق الشفعة من وقت الزوال وان استحق من

من ذلك الموت بلزم حجة المشتري فيما يقسم فيبطل الحقيقة وفي المشتري رطل وذهب غيب  
المريع ثم رجع فيها بغير حكم سواه المريع قال الجوزي في الثلث ولو رجع فيها فحقها حاربه  
لو رثته الموصوب له وهذا لان الرجوع في الحقيقة على رواية الجامع في ثلثي مريع سواء كان  
نقضا او بغير نقضا **والبيان** رواية الاسفل في رواية الى حقيق وفي رواية الى **سلي**  
منع اذا كان بغير قضا وهو عند خدي وعلى قول الى يوسف فهو منقذ على كل حال وما ذكر  
من الجواب في هذه المسئلة منقذ على كل وجه وانه يوافق رواية الى حقيق على غير **وذكر**  
فان ظهر في ثلثي مريع **مرتب** وجب عند الرجل وحليبه ومن يخط بغيره ولا مال له  
غيره فالحققة الموصوب له قبل موت الواهب جاز ولو اخذته بعد موته لا يجوز  
سواء رجع الى يوسف **رجل** وجب عند الرجل في مريع ولا مال له غيره فالحققة الموصوب له  
قبل موت الواهب وهو صغير بعد حقيقه فاذا مات الواهب بعد ذلك فلا سهام  
في العبد وفي الثلث وفي الى الثلث **مرتب** وجب حاربه لرجل فوطيها الموصوب له  
وعليه ديون مسدود من الوصية وجب على الموصوب الغير في اكارية في الثلثي **مرتب**  
وجب علمنا لا امرأة حقيقه واخذه ثم مات المريع فالحققة نافذ ويضيق القيمة  
لانه التملك في الابد الصريح ولكن العقب وصية بعد ذلك قال السيد الشهاب وهو  
في واقعة وهو الجواز في مريع وجب المريع عند اوصيه فالحققة وليس لو اوصى في  
غيره ثم مات الواهب ثم مات الموصوب له فان العبد سمي في ثلثي مريع لورثة الواهب  
وسمي في ثلثي الثلث الباقي لورثة الموصوب له مريع وتجد اقيمة علمنا له لرجل علمنا  
بموت خدي اقيمة مائة ومائة ثم مات المريع من ذلك المريع لا مال له غيره العبد والورثة  
ان كره واماض في الواهب كان الموصوب على الورثة وسلم وان قال الموصوب له  
اريد في العوض بعد الزيادة من الى مائة على الثلث لم يكن ذلك مريع وجب عند  
له ساوي مائة درهم ولا مال له غيره مريع على ان يعوضه القرض خدي  
ساوي مائة درهم وبها ثلثي مائة مريع فان الموصوب له يرد على الورثة ثلثي  
العبد ولو كان مكان ذلك سبع مائة درهم ولو وجب المريع دارا ساوي  
ثلثي مائة درهم على ان يعوضه القرض عند ابي مائة درهم فالحققة  
بقيمة العبد حكم او بغير حكم ثم مات المريع براد الشفعة الدار على الورثة الا ان يشاء  
ان يرد الجميع وينفق احده وان كانت الحقيقة بغير مائة مائة مائة مائة  
ثلث الدار فيكون للورثة سبع العبد وان ساء نصف الحقيقة في الجميع ولو وجب  
لدا مائة مائة مائة مائة درهم على ان يعوضه القرض كذا ابي مائة درهم  
وساوي مائة مائة مائة مائة درهم فان الموصوب له يقضي الحقيقة وان شاء رطل  
الكر موصوفه المسائل او احوط جامع الكبير في باب فضل الباب الا ان يارثه **رواية**  
اذا اخذوا فاعال الزوج وصية المرأة المدة فمها وقاتلته ورثها لاني وجب  
في مريعها **قال** في قول الزوج كذا اجاب شيخ الاسلام عطاء بن حمره السعدي قال

بطلان الجحيم لان الحقيقة في موضع الموت وان كانت وصية لكنها حقيقة فتعني على العيق في  
يوجد في مات من الوصية التي بطلت ويضيق من الزيادة في اول الزيادة في الوصية او ان  
غيره او لا مال له غيره ثم مات وقد باع الموصوب له لا يقضي به في الموصوب له بل يقضي في  
نفي العبد بلورثه **مرتب** وجب دارة لرجل وسبقها اليه ثم مات ولا مال له غيره فعلا الدار في  
الورثة وتبعها الحقيقة في الثاني لم يطل الحقيقة في الدار وهذه المسئلة مبينة ان استحقاق  
الورثة وسبوت حكم يثبت معصوم على حال الموت ولا سبوت الى اول المرض او لو استند  
الشيخ ان الحقيقة وجدت في الدار ملك الورثة وصار المريع واحدا في الدار استحقاقا  
وذلك لا يجوز الا يرى ان من استحقاق دارا وهو سبعة منها سبعة اجزاء في ثلثي  
وجب الدار من ان في ثلثي السبعة الاخر اربعة اقسام في الدار باقية في ثلثي السبعة لانه  
حكم سابق وهو لا قال لا يطل علم انه لم يأخذ كجواب سابق ذكره **الحقبة الضمنية**  
وذكر محمد بن موسى الجواز في صاحب كتاب الحجة والمعامل في ثلثي مريع وصية حاربه  
لرجل وسبقها اليه فوطي الموصوب له اكارية ثم مات الوصية ولا مال له غيره اكارية ولم  
يكر الورثة الحقيقة حتى يعصب في اليك من كان على الموصوب له ثلثي خمس اكارية وهذا  
سواء ان حق الورثة مسدود ولا يقصر على حاله الموت قال الشيخ الامام محمد بن ابي  
عقيل اذكر الجواز في ثلثي مريع هذه المسئلة ولم يستدل اصحابنا ولو كان ما ذكره  
صحي لطلب الحقيقة في الثلث العا في من ماله لكان لا اصل له ولا يملكه  
لانه في ثلثي مريع في سائر كثرهم ان حق الورثة وملكهم لا يستدل بغيره فان العلم  
لا يجب ذكره في ثلثي مريع وذكر السيد الامام الاحل ناصر الدين في وصية الحاكم في ثلثي مريع  
**مرتب** وجب حاربه لرجل فوطيها ثم مات المريع وعليه ديون قالوا لو قسم  
العلم في الوصية فوطيها الموصوب له ثم رجع الا يرى ان المشتري اذا وطى  
مبطل القرض فتمتعها البايع حتى يملكه حذره ولا عرف على المسير قال الفقيه  
انه الثلث وكان الفقيه ابو جعفر **يقول** عليه العمود وبها قد لا يملكها مضمونة بطله  
بالقيمة وذكر في شرح الجامع الصغير في كتاب الحقيقة اذا رجع في نصف الموصوب حاربه  
فان الرجوع في الحقيقة بغير قضا منقذ الحقيقة من ثلثي مريع **قال** في ثلثي مريع في ثلثي مريع  
المسئلة وليس على ان الرجوع في الحقيقة بغير قضا منقذ الحقيقة من ثلثي مريع من الاصل  
برامسا او لو كان برامسا ان كان حقيقة المثلث في ثلثي مريع في ثلثي مريع  
وانه لا يجوز قال رحمه الله وفي هذه المسئلة اسكالة وهو ان الرجوع لو كان في  
الحقيقة من الاصل وجب ان لا يطل الحقيقة في الثاني لانه في هذه السئلة بغير  
كانه فوجب نصف المثلث من الاستاء ونظيره مسئلة الشفعة التي في الرضا  
اقتضا ما ذكره تلك المسئلة في الزيادة ان الشفعة الاخر اذا اخذ نصفها  
بطلت الحقيقة في النصف **البيان** لانه في حق الشفعة عند زوال ملك البايع قبل  
بيوت الملك المشتري فيستحق الشفعة من وقت الزوال وان استحق من







توقع من جهة غير الموصية ذلك الغير او وارثه بعد موته جازة هل كان اقرب مطلقا  
من الثلث وان اقرض مرضه لرحله ثم قبل المقلد لا يبيع اقراره اذ كان صاحب قراره في  
منه واما جواز اقرضه ولو اقرض في حصة ثم قبله المقلد يبيع اقراره ولو كان له وبعده  
وسلمه ثم قبله الموصي له المذكور في الاصل **اقرار المريض** لو اراد ان يبيع  
الورثة هذا المقلد في الثلث ولم يذكر ان يبيعهم جميعا في حصة المقلد في حاله اياه او لم يقر  
وفي الوصية جازة على الثلث والوصية للورث لا يبيع اقراره في حصة الموصي  
وانما يبيع اقراره بعد موته وقد ذكرنا هذا في مسألة تقديس الوارث واما جازة اقرار  
الوارث وقوله في حياته في كتاب العتق فليطالع هناك وفي الاصل الوصية جازة  
على الثلث يبيع اقراره الورثة بعد موت الموصي لو اقرضه في حصة الموصي اقراره في حصة  
ان يرجعوا لكانوا اذ اقرض في حصة الموصي او امرأته او كانت اياه خطا ولم يكن له  
اقرض في ذلك فانه يبيع العتق والابراء حال حياة الموصي ولو وجب العتق للموصي  
والديه له لا يجر اقراره فعلى ورثته في مرضه لا يبيع وقد مر في مسألة اقرار المريض لامرأته بالعلم  
في كتاب النكاح ومسألة جهة المرأة من زوجها في مرضه **واجازة** الورثة قبل موته  
في كتاب الجحيم **اقرار الجاني** في مال غيره يثبت النسب ويطلق اقراره في العتق ولو اقرض  
لوارثه ثم خرج من مرضه ان يكون وارثا يان اقراره في حصة الموصي في الاقرار  
ولو اقرضه لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار وارثا بسبب قايمة وقت الاقرار ان اقرض  
لابنه الغرض ان في اسلام بطل موت ابنه لا يبيع الاقرار وان صار وارثا بسبب جازة كما  
لو اقرضه لحيته ثم تزوجها صح الاقرار ولو اقرضه بغير حصة وارثا وقت الاقرار بسبب  
صار وارثا وقت الموت بسبب **التحريم** من ان يكون وارثا فيما بين ذلك بان كان  
يبيع اقراره وارثه بغير حصة في حصة من الكون وارثا بغير حصة الموالاته والنيابة  
ثم صار وارثا بالموالاته او الزوجية بطل اقراره في قولنا الى يوسف خلافا لغيره الذي  
في قولنا فاض ظهر **قول** اقراره بشي ثم مات ثم اختلف المقلد وبقية الورثة فقال  
المقلد كان الاقرار في الصحة وقال بقية الورثة لا يملك في حصة الموصي كان القول قول من  
يدين الاقرار في المرض فانه اقام جميعا النسب فله المقلد اولى وان لم يكن للموصي وارث  
استحل في الورثة كان له ذلك **مريض** اقراره في حصة الموصي ثم مات المقلد ثم مات المريض  
ووارثه الاجنبي المقلد من وارثه المريض لا يجوز ذلك الاقرار في قولنا الى يوسف لا يملك  
وجاز في قولنا الاقرار في حصة الموصي في حصة الموصي بعد موته لغيره الاجنبي  
**وقال** لفلان وارث المريض لم يكن له في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
المريض باطل في قولنا الاقرار في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
بشهادة الشكر او بغيره في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
الشكر وهي معروفة في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
الوارث المقلد الشكر وصلة الاجنبي لم يذكر في هذا الفصل ويجوز بان يبان

على الاختلاف ولكن الصحيح ان يقال انه لا يجوز له ان يبيع اقراره في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
فان ظهر المريض اذا اقرضه بغير حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
فان اقرضه في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
بغير حصة في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
وطلت الوصية اذا اقرضه المريض لابنه وهو عبد ثم خلع ثم مات الاب جازا الاقرار لانه  
للموتى وورثه العبد بغير حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
الوصية لانه لا يجوز له ان يبيع اقراره في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
الاقرار لانه لا يجوز له ان يبيع اقراره في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
اقراره لانه لا يجوز له ان يبيع اقراره في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
وعنه في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
ما قرأه بغير حصة في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
القراره في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
المريض كوارثه كونه اقراره في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
المقلد في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
للموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
ورث المقلد بالنسب العام في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
المقلد في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
وعنه في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
قبل الموت او اربا بالاب قبل موت المقلد في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
اقراره في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
كله من جميع المال وابدا من حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
بغير حصة في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
فقال اذا اودع الرضخ اياه العلم في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
الموت اقراره بسبب حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
بالودعة في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
واراد الوارث استحقاقه في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
مسائل اقرار المريض استحقاقه في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
الدين من حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
وان كان عليه دين معروف سواء وجب الدين الذي اقرضه استحقاقه بغير حصة الموصي في حصة الموصي  
الموت او وجب بدلا من الدين الذي اقرضه في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي  
الدين اقراره باستحقاقه في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي في حصة الموصي



في الموضع كماله المستقيم وانما كان الذي اقترنا استقامته لا على ما هو حاله بل على ما كان عليه في وقت وقوعه لا على ما كان عليه في وقت وقوعه لا على ما كان عليه في وقت وقوعه  
بالاستقامة وان كان في وقت وقوعه على ما كان عليه في وقت وقوعه لا على ما كان عليه في وقت وقوعه لا على ما كان عليه في وقت وقوعه  
حاشا وان كان في وقت وقوعه على ما كان عليه في وقت وقوعه لا على ما كان عليه في وقت وقوعه لا على ما كان عليه في وقت وقوعه  
وعليه لو باع في حالة المرض او اقترن في مرضه ثم مات وليس له مال غيره وعليه دين وجب  
في مرض الموت واقر بالاستقامة في هذا المرض فان لم يكن عليه دين يصدوق وان كان عليه  
دين لا يصدوق وعليه الاطلاق يقتضي منعه وبعده ان لم يكن شيئا اخر او كان وكفى  
لا يفي بالبيع فان بقيت بعده وبقى على القرض لا يوجب منه ويكون للمريض  
مرض الموت اذا اقر في حصص من الثمن المجل على بيعه اقرار بدين يصدوق في القرض  
كانت واقعة الفتوى وفي اقراره في العتق في ما يدل على الجواز فانه قال ولو اقر المريض  
بقتضيه من ما باع لوارثه ببراءة او بغيره لم يصدوق لانه اقرار بالدين للوارث الا ان يفي  
اطلاقا لانه يكون ديني في تركه فان قال قائل فبعض الثمن او استكملته لم يصدق المستري واذا  
اذا لم يرجع وكذا لا يصدوق في بقتضيه من ما باع لغيره من رواية الا ان يقول ببيع حذو او  
او وبعده الا امر ذكره الحكم الشيعي في الزيادات فاجمع اذا وجب للمريض في مرضه  
وبعده ان يرضى ببراءة على براءة او على مملوكه بعد اوصاف او مملوكه او ما اشبه ذلك فان  
ما استقام صدوق في البراءة ولم يصدوق في ان يوجب به حقا على نفسه او في مال غيره  
شيئا واذا وجب له عليه من غير مال اشتراه منه او قومه عند غيبته اياه في مرضه  
فملك عنده لم يصدوق على استقامته فان كان العتق في الصحة ثم مات العبد او اوصى في  
مرضه بقتضيه له عليه بقتضيه فاقترنا استقامته بصدوق ما لم يظهر العبد الا بعد وان كان العتق  
بالقيمة في الصحة بصدوق ما استقامته بظهر العبد او لم يظهر وكذلك اذا كان البيع في الصحة ثم  
في مرضه بقتضيه الثمن وقد سلم العبد او لم سلم فهو مصدق واذا باع في مرضه ساكنا لم يرض  
من قيمته ثم اقر بالاستقامة الثمن لم يصدوق وقبل للمستري اداء الثمن مرة اخرى او اوصى  
البيع في قول ابو يوسف وفي قول محمد بن يوسف مقدار القيمة او يتحقق البيع واذا اقر المريض  
ببيع حذو في صحة من رجل والعبد ببراءة او في بدين ذلك الرجل ويصدق الثمن بصدوق  
الرجل لم يصدوق على استقامته الا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه وان باع منه  
عبدان في صحة وسلك اليه ثم اقر في مرضه باستقامة الثمن فصدق فيه ثم وقع في  
به حين بعد موته فزده بقتضا كان سائر العتق او اوصى بتركه الميت الا بعد العتق  
المستري فيه اسوتهم الا ان يقول حذو الرد لا اذ يبع حتى يستوفي فيكون  
اصح بمقدار الثمن منه من الغنم لان الميت كان مصدوقا على اقراره  
التي حذو بصدوق في ايجاب العتق مع عتق الصحة وان اقر المريض في جميع هذه الوجوه  
ببراءة اسراغية في صحة من صحة قبله او وصيه شيئا في صحة وفهك في براءة لم يصدوق  
على شئ من هذا وكان ذلك وصية له من ثلثه وليس هذا اقرارا بالانتماء  
هذه الحجة محمد رحمه الله في الباب السادس من اقرار الجاهل واورده الحكم الجليل

في الموضع كماله المستقيم وانما كان الذي اقترنا استقامته لا على ما هو حاله بل على ما كان عليه في وقت وقوعه لا على ما كان عليه في وقت وقوعه لا على ما كان عليه في وقت وقوعه  
بالاستقامة وان كان في وقت وقوعه على ما كان عليه في وقت وقوعه لا على ما كان عليه في وقت وقوعه لا على ما كان عليه في وقت وقوعه  
حاشا وان كان في وقت وقوعه على ما كان عليه في وقت وقوعه لا على ما كان عليه في وقت وقوعه لا على ما كان عليه في وقت وقوعه  
وعليه لو باع في حالة المرض او اقترن في مرضه ثم مات وليس له مال غيره وعليه دين وجب  
في مرض الموت واقر بالاستقامة في هذا المرض فان لم يكن عليه دين يصدوق وان كان عليه  
دين لا يصدوق وعليه الاطلاق يقتضي منعه وبعده ان لم يكن شيئا اخر او كان وكفى  
لا يفي بالبيع فان بقيت بعده وبقى على القرض لا يوجب منه ويكون للمريض  
مرض الموت اذا اقر في حصص من الثمن المجل على بيعه اقرار بدين يصدوق في القرض  
كانت واقعة الفتوى وفي اقراره في العتق في ما يدل على الجواز فانه قال ولو اقر المريض  
بقتضيه من ما باع لوارثه ببراءة او بغيره لم يصدوق لانه اقرار بالدين للوارث الا ان يفي  
اطلاقا لانه يكون ديني في تركه فان قال قائل فبعض الثمن او استكملته لم يصدق المستري واذا  
اذا لم يرجع وكذا لا يصدوق في بقتضيه من ما باع لغيره من رواية الا ان يقول ببيع حذو او  
او وبعده الا امر ذكره الحكم الشيعي في الزيادات فاجمع اذا وجب للمريض في مرضه  
وبعده ان يرضى ببراءة على براءة او على مملوكه بعد اوصاف او مملوكه او ما اشبه ذلك فان  
ما استقام صدوق في البراءة ولم يصدوق في ان يوجب به حقا على نفسه او في مال غيره  
شيئا واذا وجب له عليه من غير مال اشتراه منه او قومه عند غيبته اياه في مرضه  
فملك عنده لم يصدوق على استقامته فان كان العتق في الصحة ثم مات العبد او اوصى في  
مرضه بقتضيه له عليه بقتضيه فاقترنا استقامته بصدوق ما لم يظهر العبد الا بعد وان كان العتق  
بالقيمة في الصحة بصدوق ما استقامته بظهر العبد او لم يظهر وكذلك اذا كان البيع في الصحة ثم  
في مرضه بقتضيه الثمن وقد سلم العبد او لم سلم فهو مصدق واذا باع في مرضه ساكنا لم يرض  
من قيمته ثم اقر بالاستقامة الثمن لم يصدوق وقبل للمستري اداء الثمن مرة اخرى او اوصى  
البيع في قول ابو يوسف وفي قول محمد بن يوسف مقدار القيمة او يتحقق البيع واذا اقر المريض  
ببيع حذو في صحة من رجل والعبد ببراءة او في بدين ذلك الرجل ويصدق الثمن بصدوق  
الرجل لم يصدوق على استقامته الا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه وان باع منه  
عبدان في صحة وسلك اليه ثم اقر في مرضه باستقامة الثمن فصدق فيه ثم وقع في  
به حين بعد موته فزده بقتضا كان سائر العتق او اوصى بتركه الميت الا بعد العتق  
المستري فيه اسوتهم الا ان يقول حذو الرد لا اذ يبع حتى يستوفي فيكون  
اصح بمقدار الثمن منه من الغنم لان الميت كان مصدوقا على اقراره  
التي حذو بصدوق في ايجاب العتق مع عتق الصحة وان اقر المريض في جميع هذه الوجوه  
ببراءة اسراغية في صحة من صحة قبله او وصيه شيئا في صحة وفهك في براءة لم يصدوق  
على شئ من هذا وكان ذلك وصية له من ثلثه وليس هذا اقرارا بالانتماء  
هذه الحجة محمد رحمه الله في الباب السادس من اقرار الجاهل واورده الحكم الجليل

على سبيل الاجاز وبعضها يحتاج الى التوضيح والسطر في بيان مسائل اقرار المريض بذلك  
في الباب الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع من اقرار الجاهل اقرار  
المريض النفا وهبت مهرها لزوجها في صحها هل يصدق ببيعها ان لا يصدق لانه وصية للموت  
في حالة العتق او في حالة المرض وسواء كان على المريض دين او لم يكن عليه ما ذكر من قبل  
فلا يصدق الا ان يصدق فيها الورثة وان كان الدين للمريض على وارثه فاقترن باستقامة  
لا يصدق سواء وجب الدين ولم يكن هكذا فذكروا انه زاد في وصايا الاصل من قبل ما  
من وارثه شيئا اقرنا استقامة الثمن قال محمد بن الفضل ان كان العتق لانه قال لزوجي  
الغاش لا يجوز بيعه عند أبي حنيفة وقد سبق من قبله وارثا مات اوصى في  
اقراره على وارثي الذي مات كذا او بناراه وقد استوفينا منه في حال صحته  
هل يصدق قال صاحب الخط في جوابه يصدق لانه لا يملك فيه كما لو اقر المريض لزوجته  
مهر يصدق انما عام مدها وحدها ان يصدق فان قيل لا يصدق الذي كسب قبل  
هذه اقرار المريض لوارثه من ماله يصدق الا المريض مرض الموت اذا اقر لوارثه  
المسكه وورثها يصدق وارثها المقر يصدق بقدر مهر المثل يصدق القول الذي اقر به فاقض  
فان صح مرضه قال لا يجوزها لامرته عليك فذكر الحنفية في ايجاب انه يصدق اقرارها  
هكذا اذ لم يفسد قطرها فمت وانه في الاقرار قد كتبت من ماله صاحب الخط في  
لزوجته وبيع ببراءة لا يجوز ولو قال لم يكن له عليه شئ ثم مات جازا اقراره في العتق  
ولا يجوز فيها منه ويصح القدر قال ولو قال من ماله يصدق لانه لا يملك فيه كما لو اقر المريض لزوجته  
بمهر اصدقنا خلافا للحنفية ووجه الله لانه ما هو السبب لوصف المال وهو الكسب  
مقطوع بخلاف المسئلة الاولى لا يجوز الا يكون عليه دين وفي اقرار الصوي المريض  
اذا اقرت باستقامته مهرها فان ماتت وهي مملوكة او معتقة لا يصدق اقرارها  
وان كانا مملوكتين ولا معتقة ببراءة للمقر قبل الدخول ببيع وذكر العتق  
في هذه هذه العتق ولو اقرت باستقامة المهر حال قيام الكسب او بعد فها كان  
رضي ابو اسير في مرضه لم يصدوق في صحة عتقه في الصحة للموت الا اذا قبل شئ من ثمن  
بها ترك الزوج حتى الاول مما اقرت باستقامته وسر ما ربه ويرى الزوج وذكر  
في الباب الرابع من اقرار الجاهل اقرار المريض وارضه من دين له عليه او قال  
بطل وكذا اقراره باستقامته واوصاه له دينه وبراءة الاجنبي من دين  
له عليه جازا اقراره مع الثلث ولم يقر اقراره باستقامة شئ منه لانه فيه  
براءة القليل كسب هذه المسائل من رواية الجاهل مما اختصره الحكم السمسار  
واراد السج والاطياب فعليه سرح هذه الابواب وذكر في اقرار المريض  
ما استقامه وبعده من ماله الا يصدق ولو اقر المريض ان كان اسرا فلا يصدق  
الذي له عليه في صحة لم يجز لانه لا يملك اسما البراءة لانه لا يملك لا يملك  
الاسماء في زمان مقدم وهذا بخلاف الاقرار بالعتق لانه لا يملك الاستقام











اوله على بني في بيرة البرية وذلك لا يجوز في الدنيا جله هذه المسائل فقلت من وصلها  
فما ولي ما في خان رقة الله وصايا الجاهل في الفقه وفي غير اني القاسم في مرفق اوصاف  
ان يعطي من كفارة صلاه لولد ولد وصغير وارثه يعطي لحي امر ولا يجوز عن الكفارة  
كما لو قال الرجل في حياته **اعتق** عبدي عن كفارة لا يجوز عن الكفارة ويعتق كما  
في رواية رسول الله **مريض** اوصى بعتقه او بعتقه او بعتقه ولو اوصى بعتقه ولو  
اجتنب لان الاول وصية لموارث مريض قال ثلث ماله من اسكان ودرر وسفاحا  
كنت تفعل الوصية في سنة اخرى صح كما لو قال مريض قولي في سفار فيصير قولي في السفر  
جاز **مريض** قال الرجل بمار دار فرز براد من اسدي من لا يكون الرجل وصية ولو قال  
بما جعلت قد ردت من اسدي من فلكذلك اجواب ولو قال ثم يا مري بعتقه وصية  
في رواية رسول الله بعتقه بعتقه الوصية في الثلث القيمة وقت القيمة في اوقات  
الكلب والقيمة من الزيادة **المريض** اذا اعتق عبده ثم انه قبل مولاه فقلته  
انه سقي في قيمته عند في حنيفة رضي الله عنه احد في حنيفة الوصية لان  
الاختصاص في مرض الموت وقيمتها والوصية للمعطل بالقيمة الا ان العتق  
بعد وفاته لا يحتمل النقص فيجب قيمة لان الاختصاص في حنيفة في حنيفة مولاه  
لان المسبوق كالمكاتب عنده والمكاتب اذا قبل مولاه فقلته الا ان من قيمته  
الدية **والقمة** قلنا فيسعي لذلك في قيمته ولو قال لا تسعي الا في قيمة واحدة  
وذا الوصية والدية على عاقلة لانه قبله بعد ثبوت فان المسبوق هو مدين عنده  
**المريض** اذا اعتق عبده وحايه ولم يخرجها من الثلث **وقال ابو حنيفة** ان كالمكاتب  
او لا ينفق او في من العتق او لا ينفق اسوا خلافا للشافعي حيث قال في العتق اولى  
الحياة في كل حال **وقال** زفر اسما اولا في حنيفة ان العتق اذا جاز  
في تركه الميت سدا بالافق وطفا استرا بالكتف ثم ما ليس فيها الوصية ثم بالميراث  
والحياة اذا تقدم على العتق فهو اولى منه لانها وصية بعدد في كل  
والعتق وجب بمعنى غير ذي بدل وما است بالبدل من احوال حتى البدل كالمكاتب  
احد سبعا والآخر خمسة وانما البينة كان البيع اولى وكذلك الرمي **والقمة**  
وان استويا من حيث انه لا يبيع واحد من ابا القتيبي والان الحياة لو كان  
ابتدا وصاها وتمامها في المرض كوان باع بشرط ان يزوجها ثم انقضت مدة العتق  
في حالة المرض فتح عتق الحياة فانه يعتق خوفا من جميع المال والعتق خلاف  
**والبيع** يترج الحياة بالبدلية والعتق لا يترج الا من وصيه وهو ان لا يحتمل  
الفتح فيقارن الحياة بكثرة وصوه الرجحان فان العتق اقل فقد حصل في  
كل واحد منهما وجبان من الترفيع فاستويا فان قبل الحياة لم يست يرد  
واما في الحقة والقدرة قلنا قد روي في البيع بطلان بالبيع بدليل ان  
ياخذ جميع المبيع بذكر النقص **والمنشئ** يبيع مائة حبة النخيل كل واحد في

ابو حنيفة يقول بخلاف في الحياة مع العتق والحياة مع العتق مع العتق من احد لانه قد  
الحياة بغيره عن جميع الوصايا **وقال ابو حنيفة** بعتق على الكحل اذا كان مع مقدرة  
المسئلة في الحياة والحقبة وهو انظر لان الحقبة يحتمل الفسخ كالحياة فقد سئل  
**التفريق** بعتقها ضمانا وجب عليه تسليمه الى المشتري في ان عتقه عتق مودعا وجب  
على العبد السعاية في جميع قيمته كما لو رجع عنده ولما كان له غيره ثم عتقه **واما** اذا  
بالعتق فخذ المعنى مع عدم ضمانه فلو اعتق عبده النصف للحياة والنصف يبيع  
العتق ويخذها سدا بالعتق لان العتق **الاول** وفيه في حال السداد فصار ذلك  
عتق ضمان والحياة عتق ضمان فقد اجتمع ضمان **وضمان** فاستويا وكان بينهما  
نصفان نصف للحياة ونصف للعتق الا ان العتق الاول والثاني جهة واحدة  
فاستويا وان كان احدهما قبل الاخر كما لو اعتق استويا في الثلث كذا في مولاه  
حايه كما كانت الحياة الاولى لما ساء ثم ان الحياة **الاولى** والثانية جهة واحدة  
فاستويا وكان الثلث بينهما بعتق في ثم ما اصحاب الثانية كان ذلك بينهما وبين العتق  
نصفين لان العتق مقدم على الثانية **وقال** قوطي سدا بالعتق عتق اقرن القاضي  
عاصم العامري في حنيفة وفي رواية رسول الله ولو كان العتق موصي به للحياة  
بالاخراج ولو اجمع الحياة والوصية بالثلث يترج الحياة لانها ثبتت في ضمان فقلنا  
وهو البيع ولو كانت الوصية بنحو مملوك العتق ضووت ومعنى والحياة في مملوك  
ضووت **ومعنى** ايضا حتى لو كان قال وصيت لفلان ثلثي المال والوصية بالمانه المرسلة  
مقدم على الوصية بثلث المال **هكذا** ذكر رسول الله في باب الوصية من في واه وقد  
ذكرنا انما نحن القاضي الى القاسم ان في الحياة والعتق هذا خلافا مع ان القصة مملوك  
العتق ضووت **ومعنى** قد ذكر محمد في السير الكبير في باب التفريق بين الشئ المملوك  
اذا اعطي من اعيان ماله بعض ورثته ليكون له ذلك كحقه من **الميراث** كان ذلك  
باطلا فذكر في وصايا الجاهل مع في القاموي قال في الناطق ورايح خط بعتق من في  
جعل لاحد منه وارثا نفسه على ان لا يكون له بعد موت الاب ميراث جازع في محمد  
من الحسن النعماني وكان من اعيان محمد بن سجاد **وحكي** عن احمد بن ابي الحارث  
والنعماني والاسكفاني انهما قال **لا يجوز** في يد ابي المصنف روي عن ابي امانه بن سهل  
بن حنيفة رضي الله عنه عن **رسول الله** صلى الله عليه وسلم داوي وجهي  
احد لعقل بالجب ان يعلم الكفار سحوا وجه رسول الله **صلى الله عليه وسلم**  
يعوم احد وسال **الدم** وقال عليه الصلاة والسلام كيف يغفر قوم جفوا وجههم  
من دم وهو يدعوه الى رهم ففرق قوله تعالى ليس لك من الامر شي **هكذا** ذكر  
محمد رحمه الله في السير الكبير في رواية محمد بن احمد بن ابي حنيفة السلام داوي وجهه  
يعظم مال وفي رواية اخرى انه داوي وجهه بعتق فذكر في وجهه التوفيق  
بين الروايتين انه عليه الصلاة والسلام داوي وجهه مرتين بهذين السنين على











والسنة لا يجوز ان ينفق منها وان علم ان النكاح قد فسخ او كان الطلاق على طريق ما هو  
فليس له ان ينفق منها ولا خيار له في الدار وهو انما اشترىها على ان يكون فيها ان ينفق  
**قال في** في كتاب الشرب رجل يبيح ما يطبخ في داره على العراب والحق عليه رضى الوصي في الدار  
المسلمين بما في صفة في ذلك واخذ من المسلمين او من اهل الذمة سوى المسلمين  
فانه ينفق عليه بهذه سواء كان ينفق العامة لانه اذا لم ينفقهم فالجهم معصيت وصحة ما ذكر  
الكتاب ان ينفق في الدار ان لم يكن ينفقهم في الدار ان كان ينفقهم في الدار في الطريق فلا  
يكون الراس سدا الى الطريق وفي ذلك المتحاشي **والفقهاء** ابو القاسم الصغار كان يقول  
انما ينفق الى حصصه الخاصة في طريق العامة وفي العوات ويحتمل ان يكون الجهم في الدار  
العامة وفي العوات مثل ما الذي ينفق معه اما اذا كان لا ينفق في ذلك لا ينفق الا في  
لانه ينفق وقد نقل عن ما هو من جنس هذه المسئلة وصورة ما ذكره في سكة غير  
ناقد عشرين رجل على سكة في داره من سكة فارد رجل من الشرب ان ينفق في  
تلك السكة اشترى منها ما لم ينفق من السكة في تلك السكة لانه ليس له ذلك لانه  
ينفق وليس يجب لانه لو كان يجب لكان في جميع الاشياء التي في هذه السكة هذا  
اذ انبى في طريق العامة لنفسه **اما اذ انبى للمسلمين** بان ينفق في طريق المسلمين  
ولا ينفق بالمسلمين لا ينفق **وروي** الفقهاء ابو جعفر عن عيسى بن محمد رجة الله تعالى  
لما سأل عن رجل ينفق في طريق المسلمين او في طريق العامة في الكحل العامة  
المسلمين **وذكر** في صحيح النوازل قال سواد في المسألة التي يكون في الطريق ليس له  
ان ينفق في رفع المسألة الساحة الى الطريق اذ اسقطت فاصبحت الى الماران  
اصحابه الطريق الخارج صنف صاحب المسبب وان اصحابه الطريق الداخل في ملكه لا  
لاصحابه صنفان ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الشرب سكة غير نافذة ارا دوا  
من اهل السكة ان يكون باب داره كان له ذلك سواء كان ينفق في السكة في الدار  
في اسفل او كان في الاسفل فيفعل في الاعلى **وذكر شيخ** الايكة السجدي في كتاب الشرب  
انما اراد صاحب الدار اذ اراد ان ينفق ما بين اولته او اراد ان يرفع جميع ما كان  
كان له ذلك **وذكر** القدر الشهد سكة السكة ان صاحب الدار اذ اراد ان ينفق  
بما اتفق عليه الدار اذ اراد ان ينفق من الباب القديم له ذلك وان اراد ان ينفق بما اسفل  
الباب القديم ليس له ذلك قال لانه ليس له حق المرور ورايا **وهذا** في  
شتمس الايكة في شرح كتاب القسمة قال القدر الشهد ولا ينفق في السكة  
سكة وهي غير نافذة من ذلك واحد من اهل السكة عدان في السكة الاولى  
في السكة القسوي وباب داره في السكة الاولى فارد ان ينفق بما في السكة القسوي  
ليس له ذلك **منقول** عن غيره في فتاوى الحاجب الصغير والذكر صنفان رابعة مسئلة  
يستعمل فيها رابعة اخرى وهي مسئلة **انما** فليس لاهل الرابعة الاولى ان  
يقولوا بان الرابعة الاخرى لانه ليس لهم حق المرور ويصعب مشاجرة قالوا في

ما لان الحياط ملكهم ولكن لاهل السكة ان ينفق من المرور ولكن هذا القول خلاف ظاهر  
الرواية فان حياط ملكهم ليس لهم ان ينفقوا بما هو ملك لانه اذا فتح من ولا يمكن للحج  
ان لا ينفق من المرور بعد ما فتح في كل ساحة او ان حتى فتح بابا لا ينفق ولا  
كان له ذلك ولا يكون للحج ان ينفق **هكذا** في الفقه ابو جعفر وفي اول كتاب  
القسمة قبل الباب الاول رجل له دار في سكة غير نافذة ارا دوا ان ينفق بما في السكة  
اسفل من ذلك الباب له ذلك لانه ان يرجع حياطه كله ويدخل وان ان ينفق  
من اولها وان ينفق من آخرها وما قالوا بان ليس لهم حق المرور ورايا **وذكر**  
بصريح الاسرى انه لو اراد ان ينفق حياطه في السكة ورايا به كان له ذلك ولا يكون  
بدون المرور فالحاصل في المسئلة اختلاف الروايات واختلاف المشايخ وافق  
شيخ الاسلام انما ينفق بما في حياطه اسفل من الباب الاول او اعلى منه  
وبه ينفق في القسمة في الاحيان المتشككة **وذكر** في ودعة العيون والواقعات الارض  
او الكرم اذا كان بين حياطه وغايب او كان بين يمينه وسم ان الحياط او البايح  
يرفع الامر الى القاضي ولو لم يرفع ففي الارض يرفع حياطه ويطلب له ذلك وفي  
الارض يقوم عليه فاذا ادركت القرة سورها وباحد حصصه وسوقه حصصه القما  
وسعه له ذلك وان قدم الغايب فان شأ صمته القيمة وان شأ افاضه وانه  
حصصه من الترخ **وذكر** في موضع آخر في حجة الله لو ان الشرب كان حصصه  
من القرة واكملها حازله وبيع نقيب الغايب وحفظت فان حياطه واما  
فعله حقه والاصح فحقت وان لم ينفق حياطه لقطعة ينفق حياطه قال الفقهاء بالبيت  
وهذا استحسان وبما قد **قال** ولو ادعى الخراج كان من طوعه ما ذكره في حجة الله في  
شروط الاصل في الدار كانت مشتركة واهل الشرب ليس غايب فارد الحياط ان  
سكها اشياء او موقوفات قال اما بينه وبين الله تعالى فلا ينفق له ان ينفق لانه ينفق  
في نصيبه ونصيب شريكه والتقوى في ملك الغير فاما حياطه تعالى ولصاحب الملك  
في القسمة ولا ينفق من ذلك لان الانسان لا ينفق عن التقوى فيما في يده اذ لم ينفق  
اعدا من اخوه واحد الا يحيط الى حصصه نصيب شريكه من الاخرين وذلك عليه ان عدوا  
يصدق به لانه يمكن فيه حيف طوع شريكه وان غاصب آخره **وقضى** الاخر ينفق  
به او رده على المقتضوب منه **اما** ما يخص نفسه فطلب له لانه لا ينفق منه  
هذا اذا سكن غيره **قال** اذا سكن بنفسه وشريكه غايب فالقياس ان لا يكون  
له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى والاستحسان له ذلك لان ان سكن الدار  
غير اذن صاحبه حال حفرته لانه ينفق عليه استحسان في كل مرة على هذا امر الراوي  
فيما بين الناس وكان ان سكن حال غيره واما ليس له اسكان غيره حال حفرته  
صاحبه بغير اذنه فلهذا حال غيره والى هذا المعنى اشار محمد رجة الله في كتاب  
وقد القبول لوان دارا غير مضمومة بين رجلين غايب احدهما وسيع للحاظر







في **الاصطبل** وكان في القديس مسكيا وفي ذلك من انساب الدار الاخرى قالوا ان  
الاصطبل ان كان وجه الدواب الى الحار لا يمنع وان كان وجهها الى البارد لا يمنع  
اذا دخل الدواب في الاصطبل وصعدت الدواب حمارا فخرجوا فخرجوا فخرجوا  
الدواب قبل لا يمنع لانه ليس بمنع لان فعل الدواب لا ينتقل اليه لانه حمار  
فلو خرج انما يمنع ما دخل الدواب في الاصطبل من حيث انه سبب الى الجنب  
الا ان ليس يمنع في هذا السبب لانه اذا دخلها في ملكه **السبب** انما يوجب الضيق في  
التقريب وفي كتاب القسمة اذا دفع له رجل بالقسمه سوا والاخر سوا لانه فيها فقه  
الشك حمارا على كونه فطال به صاحب السله سدا فليس له فعل المطالبة ولا حب على  
صاحب السله سدا لانه لا يقع الكوة به في ملكه من غير ان يملك على صاحب السله  
سبا في ملكه او منفعة ملكه الا يرى انه لو دفع جميع حماره كان له ذلك فادفع كان اولى  
اشترى بخره سطحا ووسطه حمار مسويا فادفع حماره لسيده سيرا بين السطحيين  
**لا يجوز ذلك** لان الانسان لا يجوز له البناء في ملكه ولو اراد ان يمنع لانه في ملكه  
زاد او ازال كان لا يمنع بغيره في دار حماره ولكن يقع بغيره عليهم اذا كانوا على السطح لا  
لا يمنع لانها السوي في الضرع ولانها آكان يقع بغيره عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنع  
لانها استويا في الضرع **ولان** ان كان يقع بغيره عليهم يقع بغيرهم عليه ايضا في السطح  
**لذا ذكر المسئلة** مع هذا الوجه في فتاوى ابواللثيث وعلى قياس المسئلة ان لا يمنع دواها  
وصحى ما اذا فتح صاحب السله في حماره على كونه ليس له صاحب السله ان يمنع عنه  
بشيء ان يقال في هذه المسئلة ليس للحار وجه المانع عن الصعود وان كان يقع بغيره  
في دار حماره الا يرى ان حماره لانه لم يجعل اصحاب السله حق منع صاحب السله  
عن فتح الكوة في علوه مع ان بغيره يقع في السله وفي كتاب الحيطان دارين وطلين  
اقسم هذه الدار وقال احد صاحبيني حارطا حاربا فليس على الاخر اجابة وان طاف  
احد صاحبين بوجهه ويطلع عليه في حال لا يجوز الاطلاع كان للمصاحفي ان يامر حارسا  
حارطينها ويخرج كل واحد منهما من النفقة بحضته بفعله القاصي على وجه المصلحة وفي  
فتاوى ابواللثيث ايضا رجل له دار سحره فصاد قديح اصحابها فاذا رجعها  
يطلع على عوارس الحمار قال يرفع الحمار الامر الى القاصي حتى يمنع من ذلك قال الصديقي  
في واقعة المختار ان المشتري يحرم وقت الاربعاء او من تيمم حتى يسمي وانفسهم  
لا هذا جميع بيني وبينه وان لم يفعل الا ان يرفع الحمار الى القاصي فان راى القاصي  
المنع كان له ذلك وعلى قياس المسئلة التي تقدم ذكرها وهي مسئلة فتح الكوة بغيره  
ان لا يكون الحمار ولان المرافعة فلا يكون للقاصي ولان المنع كما ذكره الزعفراني  
المبداء اصحابها الى ملك الغنم في فتاوى ابواللثيث باع حماره وللبايع استرجاع  
اخرى بحيث يمنع الصعود واصحابها من ملكه في نصف المسئلة كان للمشتري ان يامر  
بتفريق الصفة المسئلة من الاصطبل المبالية فيها وكذلك لو ورثها في صاحبها

له جلاصه شجرة اعصابها من الدار الاخرى الموروثه فقام مقام المورث وكان المورث  
ان باع الدار قبل بتفريق صفة من ملكه للاصطبل فكل المورث فقام مقامه وفي المورث اذا وفت  
شجرة في نصيب احد المتقاسمين اصحابها من ملكه الى نصيب الآخر **روى ابن رستم** عن محمد  
ابن الاخر ان جهم صاحب الشجرة على فلع الاصطبل وروى ابن رستم عن محمد بن ابي  
وفد كتاب الضلع عليه في ملكه فخرج سحرها الى حماره فادخلها ان يقطع ذلك لتفريق حماره  
ذلك قالوا وهذا على وجهين **اما** ان امكن تفريق الحمار بهذا السحت الى الخلة والسيد  
علها وفي هذا الوجه ليس للحار ان يطلبه بغيره ولكن يطلب من صاحبه الخلة لانه السحت  
الى الخلة ويسد عليها حبل ويلزمه القاصي ذلك ان لا يملك اذا امكن من بعض النعمان  
الى الخلة والسيد عليها ليس له ان يطلبه بقطع ذلك النعمان **اما** اذا لم يكن تفريق  
الحمار الا بالقطع وفي هذا الوجه الاولى ان يستأذن صاحب الخلة حتى يقطع بغيره او يذن  
منه بالقطع فان الى يرفع الامر الى القاصي حتى يجره على القطع فان لم يفعل الحارس من  
ذلك ولكنه قطع بغيره استأذنا من موطنه لا يكون القطع من موطنه اذ اعلى منه  
او اسفل انفع في حق المالك ففقد من هذه الخلة **ما ذكره صاحبنا** في الاسلام حواضر  
وذكره في الامية **الحواضر** انما اذا اراد القطع فادخلها في ملك نفسه ولا يكون له ان يقطع  
سان حماره حتى يقطعه قال رحمه الله وقد قال شيخنا انما يكون له ان يقطع من حماره  
نفسه اذا كان قطعه من جانب نفسه مثل قطعه من جانب صاحبه في الضرع **اما** اذا كان  
قطعه من جانب صاحبه اقل من راسه ليس له ان يقطع ولكن يرفع الامر الى القاصي لانه  
بالقطع فان لا يرفع الى القاصي با بيا حتى يقطع من جانب صاحب الخلة ثم المورث  
الذي لا يمنع لو قطع بغيره لا يرفع عن راس الخلة بما انفق في مونة القطع لانه كان  
يملكه الا يرفع الامر الى القاصي لانه لم يملكه او بفعله باذنه كما ذكرنا فادفع بغيره  
منه **في الدار** **والطريق** وما يحدث فيها اصحابها **رجل** له دار في سكة غير نافذة  
كسب هذه الدار ساطرها في هذه السكة ليس له ذلك فلا جعل السكة ان يمنع من ذلك  
بغيره عليه في كتاب الضرع وكان الفقيه ابو بكر ابو نعيم يقول ان له ذلك **ولان** الفقيه  
ابو القاسم الصغار والفقيه ابو جعفر والفقيه ابو اللثيث **رحم** الله يقولون ليس  
ذلك من بين هذا ويحرم ما اذا اراد ان يفتح بابا للسكة وان لم يخل من السكة  
وان ينظر ومن دافع الى السكة فانه لا يكون الا جعل السكة ان يمنع من ذلك  
**نقل** عليه في كتاب القسمة والعرق انما اذا فتح للسكة بابا في هذه السكة وطريق  
السكة طريقا لهذا السبب لان الدواخل في السبب يجعل من طريق السكة وفي ذلك  
صريح اهل السكة لارضا صاحب الدار متى باع هذا السبب بحقوقه يدخل هذا الطريق  
في البيع ومنه ما يشترط في طريق هذه السكة وفي زيادة الشك في الطريق فغيره  
القواب الطريق في الدار وفي المال **اما** حال ملائمة الطريق نصفه لغيره المار به واما  
في المال فلا ترفع باسمه معادير الانصاف الطريق متى حال العهد او اصبحت الى السكة



يقوم على عدد من المربعات ويتبع في السب من الطريق مسطوح بذلك القدر في حق اصل  
السكة فانما اذا فتح البيت بابا في وان في طريق السكة لا يصير طريق البيت لانه لا يدخل في  
البيت من طريق السكة انما يدخل في وان حكم الحكم لا يحكم الطريق ولا يصير الطريق الدار طريق  
البيت ولا يدخل في بيت البيت حتى يبيع البيت بصفه ولا يبيع واد الشريك في الطريق يبيع  
البيت في ان في مرقه يبيع هذا المسئلة وبين مسئلة ذلها في كتاب الشرب ان من اشترى  
ارضاً بطلب ارضه وشرب الارض المشتراة من جانب آخر فاد ان اسوق الما من الارض  
القدمة الى الارض المشتراة ليس له ذلك ان كان اسوق الما الى الارض المشتراة كما هو  
ارونه القدمة مسقط جري الما لانه متصل اوله باخره وليس له استحقاق جري الما المشتراة  
سوق الما الى الارض الذي شربها من غير الما اما هو حال ما يدخل البيت من الدار هو  
مسقط طريق السكة لانه استحقاق الطريق بالمروءة وقد انقطع المروءة بالوصول  
في الدار **فان** مسئلة الدار من مسئلة الشرب انما لو جمع الما في الارض المشتراة وضمان  
لا يمنع من ذلك لانه في هذه الحالة غير مسقط لجري الما في الدار والدار والبيت او البيت  
المشتري من رجل وترك الدار لنفسه فملكها ثم اراد ان يفتح البيت بابا في وان لا يدخل  
المشتري من طريق السكة في الدار ويدخل من الدار الى البيت المشتري في ذلك ان اخرج  
البيت والدار من رجل واحد واراد المشتري ان يفتح بابا في الدار ليدخل من طريق السكة  
لدار ويدخل **فان** البيت لا يمنع من ذلك لانه المشتري قام مقام الما الذي هو صاحب  
الدار والبيت ولم يبيع الدار طريق فيكون الما واحد فلا يرد الشريك واذا كانت الدار  
منه اياها في قوم في سكة خيرة نافذة فاصفوها فيما بينهم على ان يفتح كل واحد منهم في نفسه بابا  
كان لهم ذلك وان اهل السكة **فان** يبيع حصة او يبيع سها اذا كان لرجل ارض له يبيع  
من شربها صاحب الارض واقسم ورثة الارض على ان يفتح كل واحد منهم لارضه كوة  
من السكة ليس لهم ذلك **والفرق** ان الورثة ما يبيعون مقام البيت والبيت حال حياته لو اراد  
ان يفتح هذه الارض كوة اخرى من هذه السكة ليس له ذلك لانه يريد ان يبيعها على  
قدرة لانه قد اطلعها من الشرب وفتح كوة اخرى ربما يزداد الما على ما كان لانه  
وذلك يتفاوت الكوة فلهذا لا يكون لورثة ذلك والبيت حال حياته لو اراد ان يفتح  
بابا الى السكة كان له ذلك لانه لا يصير احد الاخر من حصة لانه موروثة في طريق السكة  
واحد ومن حصة ابواب على السوا المسئلة في كتاب التسمية من الاصل واذا كان الرجل  
دارا يبيعها في سكة نافذة وقد كان باب تلك الدار في القدر في سكة خيرة نافذة واراد ان يفتح  
ان يفتح بابا الى تلك السكة ومنه يخرج ان على ذلك ينظر ان اقر اهل السكة بذلك الباب  
فله ان يفتح ويحرمه لانه قام مقام البائع وكان للبائع ان يفتح ذلك الباب كذا المقام  
مقامه وانما اهل السكة ذلك الباب والعقد هو من يبيع الما او الما في نفسه يبيع  
واذا اجمعوا واحد بعد واحد ان حلف الاول مسقط الاما بغيره ان لا يبيع لانه قايده بغير  
الكول ولو لم يجمعوا ليس له ان يبيع لان الاول **ان** يفتح كما حلف لانه لا طريق له وان كان

الاول فله ان يفتح غيره ثم ومن كان يخلو اجملة الا ان له ان يفتح لانه لا اقرار بغير **المسئلة**  
من فتاوى ابي الليث اذا اشترى الرجل حصة في سكة خيرة نافذة واراد ان يجعلها طريقا  
لحاجة ويبيع السكة نافذة قال الفقهاء بانها قسم برفع اهل السكة الامر الى القاضي بوجه  
عادل فيصير ان الامر على كل من كان صيرها فاحشا حال بينه وبين ذلك وان  
لم يكن فاحشا واسوي من ذلك الباب ما يرفع الضرر ويقوم مقام التحليل لم يمنع  
من ذلك في الدخلة **ويجوز** الصون من فتح في رفاق خيرة نافذة اشترى رجل في القدر  
دارا في طريقها نافذة فاد ان يهدمها ويجعلها طريقا نافذة ليس له ذلك  
وان كان احدا حاسم الناس فيه وجعل ما بين هذه الدار من سكة  
وليس له ان يهدم طريقا عمودا **فان** اصل السكة اذا ارادوا ان يهدموا  
على رأس سكة درهما وسدوا رأس السكة ليس لهم ذلك لان مثل هذه السكة  
وان كانت ملكا لغير اهل السكة فحقها في رفعها وهو ان اذ ارجع الناس  
في الطريق كان لهم ان يدخلوا حتى يحلف الرعام ذكره في نوادر من رسم وقال في  
قال ابو حنيفة رضي الله عنه في سكة خيرة نافذة ليس لاصحابها ان يهدموها وان  
اجتمعوا في ذلك ولا ان يفتحوها فيما بينهم لان الطريق الا عظم اذ انهم فيه  
الناس كان لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى يحلف الرعام **قال** انما طعن في نبوح  
واقعة هذه المسئلة لفظ ابن رستم **وحكي** في واقعة ارضها قال ابو حنيفة  
رضي الله عنه الطريق اذا كانا خيرة نافذة ولا يصح ان يهدموا في شرب  
ويربطا في الدواب ويوصوا في فاه خطب انسان بالوصوة  
وتحسب او الدابة فلا ضمان وان صغر فتنة احد من اهل الطريق سها  
او يبيعها فخطب بذلك انسان صغرى ويؤخذ بان عظم السر ويؤخذ بصفها للمق  
وفي الدخلة يؤخذ بما يعقده السر وذكر الناطق ايضا **وفى** شرح شيخ الاسلام جوامع  
زاده في باب التحرف وكل صاحب الانتفاع بها وان مال بين لغيره من العا السلط  
والطريق وانحسب ورثا الدواب على الاطلاق كما ذكره **اما** في الدار  
والسور يجب ان يكون الجواب على التفصيل ان كانت السكة نافذة فلهذا  
وان كانت خيرة نافذة ليس له ذلك الا بان جميع اهل السكة هكذا ذكر في حنا  
بات اجماع الصغير والكلام في المصداق بالبيع الملقى وخير ذلك ينظر في كتاب  
الجنابات من الحيط وفي نوادر هشت من غير جهة الله الشكك في ليس لها  
منه ليس لاهل السكة ان يحفر فيها بسم الله الما وان الحقوا لهم  
على ذلك ولا ان يدخلوها في دارهم ولا ان يهدموا في ان غير واقفا ويجلسوا  
وفي نوادر اذا اراد الرجل ان يبيع رفاقا خيرة نافذة قال الشريك في  
ان ترك من الطريق مقدار الميراث ليس فيه فقه سريعا ويحرم من الاصحاب من حرمه لم  
يمنع من ذلك وكان ابن سكة يقول له بل الطريق واجبا والارض والمكان في







قال ان من غلبه في الدنيا في موضع مملوك الكثر واحد في مكانه  
فمن لم يملكه في موضع مملوك فليس له في موضع مملوك  
او يملكه المال او بالارض وسيل ربحه في موضع مملوك  
عزها في الدنيا في موضع مملوك في موضع مملوك  
طريقه في الدنيا في موضع مملوك في موضع مملوك  
في الدنيا في موضع مملوك في موضع مملوك  
صاحب المملوك والارض وسيل ربحه في موضع مملوك  
اشجار برية في موضع مملوك في موضع مملوك  
قوم لا يملكون في موضع مملوك في موضع مملوك  
وان كان لها مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
يجري ذلك في موضع مملوك في موضع مملوك  
من اجل المملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
سنة في موضع مملوك في موضع مملوك  
لها عارس ولا مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
وكان في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
رفع الاكل في موضع مملوك في موضع مملوك  
استحقاق في موضع مملوك في موضع مملوك  
وفي موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
الارض هو الذي سفاها واسم مملوك في موضع مملوك  
صدق ربح الارض في موضع مملوك في موضع مملوك  
سالت في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
قال ذلك ان يملكه في موضع مملوك في موضع مملوك  
الرجل الى كرم في موضع مملوك في موضع مملوك  
لو وقعت حوض ربح في موضع مملوك في موضع مملوك  
لم يملكه في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
الفرق في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
سنة في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
الاول في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
له في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
شجرة في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك

niversity

من الغلة او على سطح مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
معهم في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
لا يملكه في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
احصل في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
افضل في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
الموضع الذي يملك في موضع مملوك في موضع مملوك  
كان لم يكن في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
ان مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
ماشت في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
الاشجار في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
افضل في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
ان كانت الارض مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
من الارض لم يملكه في موضع مملوك في موضع مملوك  
لا مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
والدم في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
ان يملك في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
ان يملك في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
كانت الشجرة في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
بالجوار في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
مع الشجرة في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
الشجرة في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
انسان او مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
من الارض في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
ارض الدافع في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
وقد قال في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
ان يملك في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
ولو قال في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
كانت في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
بما كان في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك  
في موضع مملوك في موضع مملوك في موضع مملوك

Copyri



















في وسط الارض ونصب الفضل من يد ملكة فله ذلك وقال في دار بين رحلي  
ولكن واحد منها جولة فوضي الحارط ما را واحد من ان يرفع ليعطي والى الاحر  
ان يقول الذي اراد الاصلاح لصاحبه ارفع جملتك باسطوا يدي ونحو غيره  
انه يريد رفعها في وقت كذا او اشر على ذلك والانه ان يرفع احد اركان سقف  
جملته فلا يصح ان عليه وفي فاعلى الفضلي حارط يرفع اشيى وهو والار  
صفر سقوط ما را واحد من النبا وكمر عليه بعضه وفي فاعلى اياه الفضلي لو صعد  
جدار بينهما من اشيى احد من النبا وكمر عليه ولو اهدم لاجم ولكنه بني الاله  
ثم ينفذ في الانتفاع به حتى يستوفي نصف ما انفق ان انفق بامر القاضي و  
ومصوب قية النبا ان انفق بغير امر القاضي وفي شيوخ النوازل قال ابو  
في حدار بنو رحلين وسبب احد في اسفل وبني الاخر على قدر دراهم او  
او ذرايع وانهم فقال صاحب الاعلى لصاحب السفلى اسع الى حدار  
ثم ساء جميعا كسب له ذلك كل ساءه جميعا من اسفله الى اعلاه قال الفقيه  
ابو الليث **وان كان** ثبت احد في اسفل باربعة اذرع او نحو ذلك بقدر  
ما يمكن ان يتجزئ منها فاصلا على صاحب الاسفل حتى يهر الى موضع البيت  
الاخر لانه يكثر له **سفل** **وعلى** وسفل يسار الكل وهو قول ابو  
القاسم ثم رجع وقال الى صاحب ملكة عليه بعد ذلك سكر كان قال ابو القاسم  
في حارط بين رحلين لاحد على حارط صديق وكذا في حارط عليه سقف بينه فهدم  
الحارط من اسفله ورفعا اعلاه بالاساطين ثم انفق جميعا حتى بنا فلما بلغ  
النبا موضع سقف هذا الى صاحب سقف ارباب بني بعد ذلك لا تخرب سقف  
فيما خاوز ذلك **ذكره في النوازل** عنه وذكره في حارط بين رحلين  
رحلين اهدم جانب من قفله اية ووطا فاسد ملأ دمان ما را واحد من  
ان يرفع حدار وخرج ان الحدار ان يفي للآخر سائى بينهما وخرج الاله  
ان حدار اذا بنى دواخل واحد من وهدم فان سبغ منها اقرار ان  
الحارط بينهما فسل ان سبغ انها حارطان وكلت الحارط بينهما وليس لاهل  
ان يحد من ذلك سببا بغير اذن شريك وان اقر ان كل حارط يصاحبه فكل  
منها ان يحد رما احب وما يتصل بهذا الخمس ما ذكر في حارط واقعات النبا  
**وقال** بين رحلين في بيت طحا فهدم حارطها حتى صار من حارط الاخر ان حارط  
العمارة ونقص الارض بينهما وان كان في الحارط من حارط سببا وادواتها  
الآلة ونقص منها او نقص منها بغير الشريك على ان يجمع بين الشريك  
وان كان يحد من قبل الشريك انفق اثنان سبب ويكون نصف ذلك  
ويقال في شريك ذلك ان كان على هذا **انما** اذا صار من حارط الاخر منها  
وان الشريك منه بغير الا في على عارته وفي دوى وفي دوى النوازل

بجر حمة الله **في حارط** بين رحلين اهدم منه سب او احصل الى قدر  
مره والى احد الشريك ان بني ان يحد على النبا وكمر على النبا ان  
ان سب فانه انت ثم احده فاذا احب عليك فله نصفك منها ثم يغير  
فب سقاء وفي الحارط ومن بعض المتأخرين ان اجماع اذا سبغ والى  
احد من الحارط **فانما** بين رحلين اهدم من ايدىها وكمرها بامر القاضي كمر  
العمارة او ياذن الذي تريد العمارة من ايدىها وكمرها دار بين رحلين  
لما ردمت او ثبت بين رحلين فانه من ايدىها لم يرجع على شريكه  
وكذلك اجماع والنسب هكذا ذكر صاحب الحارط **انما** الدار والبيت فلان صاحبها  
يقدر على القية والنبا وفي بعضه اذا كان البت كسر الحارط القية ولما اجماع  
اراده اذا كان هو الآلة بمكة القية **و** اما لغيره لم يرداها اذا اهدم  
انما اراده اذا صار فيها حارة لانه ذلك حصل بغير اذن من الاساطين فلما  
ازالة ذلك واذا طالت احد من شريكه بذلك اجماع شريكه عليه ولا يرد لها  
وهو المطالبة فاذ لم يفعل كان متطوعا وفي اجازة من النوازل الفضلي طحا  
بين شريكين انفق احد من مائة بغير اذن شريكه لا يكون متطوعا لانه لا  
لا يتوصل الى الانتفاع بصيب نفسه الا بذلك وبسبب الفضلي عن طاعة  
او اجماع بين اثنان استأجر رجل فبب كل واحد منهما ثم انفق احد  
المتأخرين في مائة اجماع باذن مائة من رجل بغير اذن شريكه على المال الذي لم يرد  
بصيبه من ذلك فذكر في الرواية التي ذكرناها واثبات حتى نقض انه لا يرجع  
في مال فبب ان يحد المتأخر بغير اذن شريكه فبب انفق بغير اذن شريكه  
بما انفق ثم مائة بغير اذن شريكه بما اهدم من المتأخر لانه الموجه اجماع  
مقام نفسه وكما ان يقال المتأخر انما يرجع على مائة بالامر وانه  
انما يرجع على نفسه لا على غيره فيكون المتأخر بغير اذن شريكه فلا  
يلا يرجع به على احد وفي ذلك فبب ان يحد من حارط بين رحلين اهدم  
احد من حارط من غاب مني الاخر فاما الذي يهدم كان احدا ردا ان سب  
ضمن الذي بني نصف ما كسر ويوم له نصف قية ما بني ويكون اجماع بينهما  
وان سبغ من له نصف قية ما كسر وما لا له اهدم سبب حتى يقبض الارض  
سببا وكذلك الحارط والدور وكل سبب من اثنان **فانما** اذا لم يرد سبب  
حتى عاد الى حارط يهدم على الحارط ان يحد على النبا وكمرها على حارط  
في انواع الصبا باج ويا في مني من سبب العلم والسفل وذكر  
في الحارط **انما** الفصل الثالث من كتاب الحارط وان يهدم احد من الحارط  
الشريك بينهما اجماع على النبا لانه هذا الذي اختلف خلافا في ذلك  
بغير على الاعادة والله اعلم في سفل لرحل وعلو لآخر وفروهم وامام



واحكامه هذا الفضل منتقل على انواع الاول ان لصاحب السفن لو اراد ان يهدم سفن  
 ليس له ذلك والسفينة حاله ملكه حتى لو باع السفن جاز وكان الفسخ كله له لان لصاحب  
 العلو حق وهو حق القرار وقد يمنع صاحب الملك عن التصرف في ملكه او كان لغيره  
 فيه حق كما ان حق يمنع عن التصرف في المهرجون وان كان حاله ملكه لان المهرجون فيه  
 حق الثاني اذا اراد صاحب السفن ان يتصرف في السفن بغير ما يجوز في حق ما او  
 او يهدم فيه كونه او يدخل فيه حراما لم يكن متبلا ذلك فليس له ذلك الا  
 برضا صاحب العلو سواء كان ذلك بغير رضا صاحب العلو او لا بغير رضاه الى جنة من الا  
 عنه خلافا لما فيها لا يفرقه وقد ذكرنا صاحب العلو اذا اراد ان يهدم في العلو  
 او يبيع عليه حراما او كسفا فله هذا الخلاص وقد قوطحا ان ملك كل واحد منهما عمار  
 عن ملك الآخر حتى لو باع صاحب السفن سفن كان جميع الثمن له ولصاحب العلو  
 ان ياخذ السفن بالشفقة كما يجوز حتى يباركه فيه سائر الجوان فدل ان كل واحد  
 منهما محرم زرع ملك صاحبه الا ان لكل واحد منهما حق في ملك صاحبه لصاحب العلو  
 حق في السفن وهو قرار العلو عليه ولصاحب السفن حق في العلو وهو دفع المطر والشمس  
 عن السفن والملك مطلق للتصرف **والحق** مانع فقد اجتمع ما يطلع التفرق وما يمنع  
 وضرب الاطلاق وضرب المنع على السواء الا ان ارجح التصرف للملك وانطلاق صاحب  
 الحق على السائد لان حق تقدير ما يستحق على السائد ولو جاز بالملك عن التصرف في  
 عن التصرف على السائد ليس له ان يسيخص ما لا يحل لنفسه واذا لم يترجح احد  
 الضرر بين علي الاخر حتى يعمل بالترجيح منها وجب العمل بها والعمل بما يطلع **التصرف**  
 وما يمنع في كل تصرف متعلقا به بالملك في كل تصرف لا بغير رضا صاحب العلو  
 بالمانع في تصرف بغير رضا صاحب العلو لا يمكن قطعا بقدر المكان بخلافه في الجوارح في الارض  
 حيث لا يمنع كل واحد منهما عن التصرف في داره سواء اصره صاحبها او لم يصره لان ملك  
 كل واحد منهما عمار حتى ملك الآخر ولا حق لاحد منهما في ملك الآخر بخلاف ما نحن فيه  
 والجوارح الرأسمان فانه يمنع عن التصرف في المهرجون اضر بالمهرج او لم يضره بان اراد ان  
 ان يدخل في الدار المهرجونة حراما او يفتح كونه وقد اجتمع ما يطلع التفرق وهو الملك  
 وما يمنع وهو الحق لان ما يمنع صاحب رايه على ما يطلع التصرف لا بالموافق بالرضا على  
 التصرف وبسبب حق الآخر حتى حق في التصرف فلا بد ان يقبل الرأسمان بغير رضا  
 ومن اطلق له التصرف اطلقا بطلان حق المهرج من اصلا وانما اضره حق من الا  
 من الاطلاق بخلاف ما نحن فيه وابو حنيفة رضي الله عنه يقول لائل ما يمنع رايه  
 على ما يطلع فيكون العهر للمانع لا للمطلق كما في الرهن وهذا لان ضرر الاطلاق  
 فوق ضرر المنع وذلك لان الموقوف المالك عن التصرف في ملكه ما ينعقد عنه  
 حرر منقعة بانما سعى من غير ملك فلا ينفوت ومن اطلق له التصرف فانه يهدم العمار  
 صاحب الحق في العين والمنفعة جميعا ما فاسترجع بما يمنع كاست العهر له كما في الرهن

ولو اراد صاحب السفن ان يهدم في نفقة ان كان بغير العلة ملكه ذلك من غير رضا صاحب  
 العلو وان كان بغيره فله ذلك حتى الى حنيفة رضي الله عنه اذ ليس لصاحب العلو في نفقة  
 السفن ذلك فصار كما جازع وعندنا ليس له ذلك الا برضا صاحب العلو لان لصاحب  
 العلو حق في نفقة السفن لان قوام العلو بالسفن وقوام السفن بالنفقة فصار النفقة  
 حقا لصاحب العلو من هذا الوجه بخلاف الجوارح ذكر الخلاف في مسئلة العلو على الوجه الذي  
 كسافه دحوى الاصل ومما تجامع الصغير **ذكر** كتاب القسمة في مسئلة المساه  
 قولنا في حنيفة ومال هذا بمنزلة العلو لرحل وسفله لا حرا اذ صاحب العلو ان يتصرف  
 من غير رضا صاحب السفن كان له ذلك اذ لم يضر رضا صاحب السفن قال شيخ الاسلام  
 في شرحه يفرق بينهما قالوا في مسئلة السفن والعلو عن ابي حنيفة رواه في رواية  
 اجماع الصغير وكتب الدعوى لا يمكن التصرف والاسر ضا صاحب السفن وان  
 لم يضره بغير رضا السفن وفي رواية كتاب القسمة ملكا اذ لم يضره بغيره قالوا لا يضر  
 مسئلة السفن والعلو لا يمكن صاحب العلو التصرف في العلو عند ابي حنيفة والاربعين  
 صاحب السفن رواية واحدة وما روي من الاستبراء وفي رواية كتاب القسمة  
 اراد به قوله ما يعني جواب ابي حنيفة في المساه كجوابه في مسئلة السفن والعلو وقد مر  
 غير هذا في مسائل ما يمنع الاضرار عنه في نفع بغير رضا صاحب العلو على وجه  
 يفرقه حراما فاحدنا كسافه وهو ما قاله الامام علي بن النضر دوى في شرح اجماع الصغير  
 اختلف المتأخرين فيمنع منهم من قال قوطحا بغير لقوله المذكور مطلقا فله هذا  
 العامل لا خلاف انه ملك اذ لم يضره واذا اشكل لا يمكن اذ لم يضره رواه  
 واحدة عند البعض وعند من احدى الروايتين في روى ان الحق راذا ان اشكل  
 لا يمكن اذ لم يضره ملك **والله اعلم الثالث** اذا هدم صاحب السفن سفن  
 وهدم صاحب العلو علوه احد صاحب العلو هدم السفن لانه فوت عليه  
 حق اللوح بالملك فيكون مقتضا عليه كما لو فوت عليه ملكا **الرابع** اذا اهدم  
 السفن من غير هدم صاحبه وهربنا لاخير على البناء لانه لو اضر انما يحرقه او يهدم  
 صاحب العلو لا وجه له الاول ولا الى الثاني لانه حق صاحب العلو في القرار  
 من غير هدم صاحب السفن ولا يجب عليه ان يفتده الى حق كالمالك  
 مكان الحق ملكا له فاذا لم يضره على البناء فله ان يضره العلو ليس له ان يضره  
 الى حق في العلو طريق سوى ان يهدم السفن بنفسه ان سب ما كان بناء من  
 ماله واذا هدم صاحب السفن ان سب فيه صاحب العلو ان يهدم عنه  
 حتى يودي قيمة البناء الى صاحب العلو لان البناء ملك البناء في لانه يهدم  
 الامر فيكون البناء ملكا له كما في القسمة الا ان الغرض من البناء الى  
 صاحب ملكا له انما يمنع صاحب السفن من الانتفاع به بغير رضاه في  
 البناء ثم اذا اراد البية قيمة بناءه عليه فله الانتفاع به بغير رضاه



وانما حازله بملك النبا على الثاني بغير رضا لانه لا سبيل له الى بعض هذه النبا  
لما ان الثاني غير متقدم فيكون هذا ان يملك صاحب النبا الارض او  
الارض النبا وملك النبا اهلون لان النبا ما في الارض اصل فلها  
ملك النبا بالقيمة فقد اوجب على صاحب الفل ما انفق على صاحب العلوة  
النبأ وانه جواب ظاهر الرواية **وذكر** خصص في نفقة معونة المسئلة ووجب  
على صاحب الفل ما انفق على صاحب العلوة في بناء الفل وهكذا ذكرنا على  
في حقها وقد مر عام **من هذا** في اواخر الوصف الثاني من فروع الحارط المشترك اذا اهدم  
وقد ذكرناه هناك ان صاحب الفل لو امتنع عن الانتفاع بسفله وعدها  
القيمة لا يحرم عليه فروع بين هذا وبين ما اذا سحار من ارضه ما لم يهدم بدينه  
ورفعه كمن المستعمل اداء الدين الى المعمر والفروع ان احد القيمة في باب النبا  
من صاحب الفل مستر النبا كما لو دعى واحد لا يحرم على الشراء **واما** في باب النبا  
ما باخذ مسلما ووجب له في رنة المستعمل واحد المصلحة في باب الريع احد بعين الواجب  
حكما وليس ستر او حجازا الا بغير رضا المدينين في نفقة حصة واذ كان  
غير حصة فكما حاز صاحب على ذلك لان كبر على اذ اعين الحق الى صاحب جاز في  
القاصب والمزوج في فروع بين هذا وبين عبد بن شريكين او زوج بينهما غاب  
احدهما وانفق الآخر يكون مستر بما فيها انفق وهذا لم يجعل مستر بما لا يتوصل  
الى اصاحته الا بانفاق على نفق صاحب والفروع ان المنفق في باب الزرع  
والعبد غير مضطر في الانتفاع على نفق صاحبه بل هو مسترخ لا يرجع ما يرجع في  
كما لو قضى دين غيره بغير امره وانما قلنا ان غير مضطر فكل من لا يخلو اما ان يكون  
صاحبه حاضرا او غائبا فانه يأمره القاضي بالانتفاع حتى يرجع على صاحبه ما انفق  
لانه القاضي ولا يامر بالانتفاع في كل موضع له ولا في كبر اذ ان الحكم حاضرا واذ  
واذا زال الاضطراب كان مستر بما فات صاحب العلوة مضطر في حق الفل حاضرا  
صاحبه او غائبا لان القاضي لا يحرم عليه فلا يامره غيره بالنبا عليه حال عيبه  
فاذا لا يتوصل الى اصاحته من جهة صاحب العلوة والمضطر لا يكون مستر بما وانما  
حاز كبر على الانتفاع في العبد والزرع والدانية المشتركة ولم يخرج صاحب الفل على  
النبا واذ كان لا حق لكل واحد من الشريكين في الزرع والعبد والدانية وهذا  
الحق ينفوت بترك الانتفاع عليه من جهة صاحبه فيصير المنتفع عن النفقة فكل  
حقا ما يملك صاحبه على الانتفاع فاما حق صاحب العلوة بعد الاستدراك فانه لا  
قرار الفل على الفل ولم يبيع الفل ولا العلوة ففصل الفل بترك بيان  
لا يملك صاحب العلوة حقا ما يملكه غيره من النبا بل يكون بالنبا ملكا له حقا  
ما يملكه لا يحرم ان يملكه غيره او فروع بين هذا وبين مستر في رطلين  
او دار مشتركة اهدم من بيني احد من غير اذن شريكه فانه لا يرجع على شريكه في

ما رثه اسما الحكم الثاني من مسئلة الحارط المشترك اذا اهدم **وذكر** ان يكون قسما لانه  
ههنا في النبا في نفسه حاصره في اذ ان النبا حتى لو كانت النبا صفة تحت  
لومنت لا يملك النبا في نفسه حاصره فانه اذا انبنى لا يبيع مستر عما في مسئلة العلوة  
لان صاحبه لا يحرم في النبا لصاحب الفل ولا يملكه القيمة لعدم اصلها على كبر  
لاصاحته فربما ان النبا يبنى الكل والله اعلم وما يتصل بهذا ملأه من رطلين  
ولما هو عليه علوه ولا يخرج على العلوة فانه يهدم الكل فقال كل واحد منهما  
الفل لك والعلوة في هذا الحق **اما** ان يكون لواحد منهم سعة او يكون  
للاثنين منهم بينة او لا بينة لواحد منهم اصلا ففي الوجه الاخير خلف كل واحد  
منهم لصاحبه لانه اذ يملك عليه معنى لواقعة لانه فاذا انكر يستخلف في ملكه  
كيفية الاستخلاف قال صاحب الحارط خلف كل واحد منهما لصاحبه بالذي  
**لا اله الا الله** ما يجب عليك بناء هذا الفل الذي يجب هذا على علوه وما في غيره  
من الصايات بالذي لا اله الا الله وان هذه الارض ليست ملكك ولا يجب عليك  
بناءها لانه استخلف كما قال صاحب الحارط انما يملك ان لا يجب عليه النبا  
بغنى انه لا يحرم القاضي على ذلك فيكون ما راى يمينه قال الصدر الشهيد  
بغنى فاذا اختلفوا في كل واحد منهم ان سب ان يبنى الفل ويبني عليه  
**ما** اوجب من العلوة ويمنع صاحبك من الانتفاع به الى ان يدفع اليك ما انفق  
وان دارتسب ورفع في الوجه الاول يقضي بينه وفي الوجه الثاني بينهما وبغنى  
بالعلوة كهيئة الارض بينهما بفضان ويجوز ان سبب العبد على ان هذه الارض ملك  
لدا عليه وان العلوة حصة المدين في هذه الجملة في الحارط **قلت** وعلى ما اصاب  
الصدر الشهيد من كيفية الاستخلاف سردا فانه ربما تناول الجميع وتختلف  
فيكون ما راى في ان لا يخلف هكذا اختلفا في كل واحد في مسئلة دعوى  
القب على البايع والزوج عليه لا يخلف البايع بالذات لغيره وسلمته وباب  
هذا القيب لانه تناول الجميع والضياع فندى من كيفية التحليف ما ذكره اللامع  
الراي القضي في جوابه قال منسب ولو اهدم الفل والعلوة وكل واحد منهما  
الفل لك فانه حتى ان يبنى عليه العلوة خلف كل واحد على دعوى الاخر بالذات  
ماله فكل حق من العلوة على سفلت لومنتي والله اعلم **في الحارط والافراد** بين  
والصحيح عليه وذكر الخصم في شروطه واذا اشترى الرطل حارط ولم يملك  
ما رثه يقع الشرع على النبا دون الارض ويحل للمشتري اقلع بئان مال وهذا  
منصوب الى يوسف رضى الله عنه ووجه ذلك ان الحارط اسم لما هو عليه المكان  
وهذا لا يثبت له ما يجب النبا وكذا في الحارط قال واما الاساس هل يملك  
القاضي الامام او جند الله الاماني الرضا من مذهب الى يوسف انه يملك  
لانه سفلت عليه فكل حق من حارط ولا يملك الارض وذكر شيخ الاسلام



في شرح كتاب الفقه ان ما يجب ان لا يخل من الارض يدخل في الاثر بالباطن والقسم البيع  
ولم يثبت هذا القول الى ان يدور في المسعى اذا باع جارا من دار فلهذا ما يراه فان  
سهو لان الجار باع الارض لاسمي جارا وفيه ايضا وقال ابو حنيفة رضي الله عنه  
في الاثر ان الجار باع جارا باع الارض لاسمي جارا وفيه ايضا وقال ابو حنيفة رضي الله عنه  
الاسطوانة والكل وكذا الكرم والسيان باعله وسئل عن نظام الدرع في الفروع  
فقبل له لو اقر جارا لا يخل من الارض في الاثر ولو اقره من الارض لاسمي جارا وفيه ايضا وقال ابو حنيفة رضي الله عنه  
ما قاله رحمه الله واحا وقطع الله دبره من سبي جوار وما دونه في الاما في  
احصل بينه الى يوم الساعة وقال ان العادة قد خرجت بالناس في ارض خيرة باعاده  
او اعان او عارسه او عصبها ولم يجر العادة سوا الجار **فان ملك** الغير انما يملك  
نفسه فاذا اقر جارا لا يخل من الارض في الاثر لانه لا يملك الارض لانه ليس بملكه  
عن حفظ بعض ملامحه الموقوع بالمعنى ولو اشترى نصف جارا فلهذا ما يراه فان  
هذه المسئلة وجعلها على وجهين احدهما ان يشترى نصف الجار باع الارض وانه  
جارز ويبيع المشتري شريكه في الثاني اذا ارشده به بغير ارضه وذكر ان الثاني انما  
عن الله الصمى كان يقع كجوانع وكان الشئ ابو حنيفة رضي الله عنه  
بفائدة لانه هذا الشرع على عدم مطالب المشتري بالسابع بالحدود وفيه  
ضمير للسابع فيما لم يبع وهو النصف وصار كسبع في سقف وكسبع في سقف  
قال في الحيط وعلى ما ذكره شيخ الاسلام والحاكم الشافعي في المسئلة المتقدمة  
ينبغي ان يجوز هذا الشراء على ما قاله القاضي ابو حنيفة لانه لا يخل من الارض في الاثر  
هذا الشراء على الحكم فلا يضر بالسابع فيجوز البيع ويبيع المشتري شريكه بالسابع  
لو ارشده به بغيره واذا باع ما يخل من الارض في الاثر في حقه لم يخل من الارض في الاثر  
على وجهين احدهما ان يكون الجار باع الارض وانه على وجهين احدهما انما ان يشترط  
ان يكون الجار باع الارض في حقه لم يخل من الارض في الاثر في حقه لم يخل من الارض في الاثر  
لان السابع يشترط في حقه ما يخل من الارض في الاثر في حقه لم يخل من الارض في الاثر  
الاخر الاثر انما اذا باع الجار في حقه لم يخل من الارض في الاثر في حقه لم يخل من الارض في الاثر  
وهو الفرق بين المسئلة ان في تلك المسئلة السابع يفر بالشرط والثاني انما ان يشترط  
ثابت مقصود او سبي في الشراء يوم السابع يرفع الجار لان علة تفرج البيع  
وتسليمه ما رعا ذلك في المسئلة في موضع من الشرط وهكذا او ذكر في الجار  
من شرطه ايضا في هذه المسئلة وقال لا يخل من الارض في الاثر في حقه لم يخل من الارض في الاثر  
في ذلك ضمير انه ولكن ان رفعه ذلك بنفسه وسلم الجار الى المشتري كان جارا ما  
هذا بمنزلة الجار باع من الجار في حقه لم يخل من الارض في الاثر في حقه لم يخل من الارض في الاثر  
شبهه مع انجس في الجار وذلك فاسد فكذا هذا مبيح المسئلة قولان وانما  
اذا شرط ان يكون الجار باع الارض في حقه لم يخل من الارض في الاثر في حقه لم يخل من الارض في الاثر

هذا

هذا الشرط لا شك انه لا يجوز مع هذا الشرط وعلى القول الذي يجوز بدون هذا الشرط في حقه لم يخل من الارض في الاثر  
قد اختلفوا فيه بعضهم قالوا لا يجوز مع هذا الشرط وبعضهم قالوا لا يجوز وسبى جارا لا يخل من الارض في الاثر  
بالقول هذا اذا كان الجار باع الارض في حقه لم يخل من الارض في الاثر في حقه لم يخل من الارض في الاثر  
اذا لم يعلم بالجور وقت الشراء اما اذا علم لا يكون له الرد فاذا اختلفت المراه من زوجه  
على جارا بغيره ولم يقبل بغيره يقع ذلك على الثاني دون الارض **قال** الصدر الشافعي  
شبهه كسب الجار باع الارض في حقه لم يخل من الارض في الاثر في حقه لم يخل من الارض في الاثر  
وعلى ما جرح من الارض ولو صار على هذا من دعوى ادعى ولم يقبل بغيره فاما يقع ذلك  
على الثاني دون الارض هكذا ذكر صاحب الجار باع الارض في حقه لم يخل من الارض في الاثر في حقه لم يخل من الارض في الاثر  
تاويل المسئلة اذا وقع الضلع على جارا لم يخل من الارض في الاثر في حقه لم يخل من الارض في الاثر  
المدعى عليه على جارا لم يخل من الارض في الاثر في حقه لم يخل من الارض في الاثر في حقه لم يخل من الارض في الاثر  
الجار باع الارض في حقه لم يخل من الارض في الاثر في حقه لم يخل من الارض في الاثر في حقه لم يخل من الارض في الاثر  
الجار باع الارض في حقه لم يخل من الارض في الاثر في حقه لم يخل من الارض في الاثر في حقه لم يخل من الارض في الاثر  
الجار باع الارض في حقه لم يخل من الارض في الاثر في حقه لم يخل من الارض في الاثر في حقه لم يخل من الارض في الاثر  
فادعى حارته بني الجار من مال نفه والبائع ما اعطاه حصصه من النفقة وارا من  
المشتري ان كان الجار باع الارض في حقه لم يخل من الارض في الاثر في حقه لم يخل من الارض في الاثر  
انهم بنف او عهدها جميعا لا يكون منقطعان في الشئ ففقد ذلك انما المشتري ما ادعا  
فانقول قوله وليس الجار منعه لانه منكر والحضرة من الجار مع السابع وان صدق بنظره  
ومنع الجار بغيره لانه ان يجره وان كان وصفا باذنه ليس له ان يجره بغيره  
الا كما صرح بالثقة وفي كتاب الصلح اذا كان سفل رجل وعلوه لا يخل من السفل  
وحذره وهو اديه وبوارده وطسه لخاص السفل غير ان لخاص العلوه في السفل  
والباع عليه وهكذا ذكره الحنفى وفي احكام الشرط واما جيل السفل لخاص  
السفل لانها سائر في ساحة فلهذا على ملك احداهما وان يكون لخاص الملك الى  
كما لو سائر في ساحة فلهذا على ملك احداهما وفلان صاحب السفل سفل والظاهر  
شبهه وان كان اختصام في سفل وفي الجار الذي فوق السفل ايضا  
فلا ذكره الفصل من المتقدمين وقد اختلف فيه المتأخرون **فصل**  
يقضي بالجار لخاص السفل كما يقضي له بالسقف لان الجار الذي فوق  
السفل يجوز على ملكه ايضا فيقضي له به في السقف وقيل لا يقضي له الجار  
والفرق بين هذا العامل بين السقف والجار الذي فوق السقف والفرق بينهما  
الاستحقاق في الجار على الملك انما يكون في موضع كان الملك في الجار باع الارض في حقه لم يخل من الارض في الاثر  
كما سفل السفل قاله هذا الجار على وهو السفل لخاص السفل  
يتبين بل هو مملوك له سوي في حقه لم يخل من الارض في الاثر في حقه لم يخل من الارض في الاثر  
لكنه لا على ملكه فقد اساء الاستحقاق في الجار على ملكه من حيث الظاهر وان  
لا يخل من الارض في الاثر في حقه لم يخل من الارض في الاثر في حقه لم يخل من الارض في الاثر







او يقول مايل فاعلم ان لا ينفذ شيك فاذا قال ذلك ثم لم ينفذ حتى انهم  
وتلف به انسان او واه او مالي او نعمه ما كنت تجدوا وقال محمد رحمه الله **الاستيلاء**  
ان يقول الرطل السجود والي قد عدت الى هذا الرجل في هدم حائطه فاذا استيلاء  
ولم ينفذ حتى انهم وتلف به شيء فان كان في طلب من ينفذ من العارضة ينفذ الاله  
وان ترك احد النصفين مال فاضي فان في فاه وشروط وجوب الضمان على صاحبها ان  
المال المطالب بالاصلاح حتى لو كان له ان جازك مايل ينبغي لك ان تدمر كان ذلك  
مستوع ولا يكون طلبا واستيلاء والاستيلاء انما يقع من ينفذ سقوطا على الاصل  
لا رده حتى لو مال الى دار رجل فصاحب الدار هو الذي ينفذ سقوطا وقد سئل هو  
فانتهج به يقع دون السجود وغيره وان مال الى الطريق الا عظم فاني ان استيلاء  
حق وفي بعض نسخ الجامع وفي الطريقة لكل واحد من الناس ان ينفذ من الرب تجد  
الا ان العذر والعتي كذا فان الى اذن المولى وفي فاه وفي فاه فان اذا استيلاء على  
الحائط المائل عدان او كافران او صبيان ثم اسلم الكافران او اخفت العدان  
او بلغ الصبيان ثم باع ثم سقط في يد المشتري وتلف شيئا فلا ضمان على احد **باب**  
فلا تملك ما ينفذ فاذرا على التفرغ وانما المشتري فلا تملك شيئا عليه خلافا لما لو كان  
حيا او كسفا في طريق المسلمين من داره وابعها ثم اصاب انسانا مقتولا  
الضمان على البايع لان الحائز هو الذي اسرج الكسيف وهو البايع وفيه ضمان  
الحائط المشهود عليه من عطف سمرانه لان الاستيلاء على حائطها استيلاء على  
النصف لان رفع النصف واجب عليه ولا ينفذ منه من غير تعجيل الحائط لانه عليه  
رفعه ونصفه باع وضع الحائط لان سقوط الحائط على الفسل الا ان يملكه وضعه  
بيد شاعلي الطريق **باب** مايل السجود عليه سقط على حائطه فان فقهه  
فخوضا من حائطه فان في شئ من حائطه وشرك النصف عليه وان شئ احد  
النصف ومنه النصفان بعد المسائل ينظر في الوصية **الفصل في التماس**  
**والتكليف** في معرفة مسمى الاساسي اذا قال او صبت فلان شئ من مالي او قال  
يعلم من مالي او قال سمر من مالي فانه لا يبلغ به النصف بل يصف عنه فليلا  
النهي والتب في عرف الاستعمال يقولون استعمال العلم والكبر ويعرف بالمعالم  
فكوا عطسه نصفه لا يكون الموصي به فليلا عطسه الباقي لان الباقي منه وليس له  
منه ومضى عطسه دون النصف كان الموصي به عطسه الباقي لان الباقي منه وليس  
بالكفر منه ومضى عطسه دون النصف كان الموصي به عطسه الباقي اكله منه وكذا  
اذا اقر فقال فلان شئ من مالي الا ان في الاقر انما زلفه وفي الوصية الاقر  
لي فانه لا يرد النصف ويجوز ان يبلغ النصف لانه اسم الحائز في عرف الاستعمال  
على النصف لا يقال ليلي المال فمضى ملته فاقضى ما يقع عليه هذا الاسم النصف الا ان  
لاقل ما يقع عليه هذا الاسم فيعطى المورور الموصي ما شئ او مالي النصف ولو اقر او

بطايعه من مالي فاعلم ان لا ينفذ شيك فاذا قال ذلك ثم لم ينفذ حتى انهم  
وتلف به انسان او واه او مالي او نعمه ما كنت تجدوا وقال محمد رحمه الله **الاستيلاء**  
ان يقول الرطل السجود والي قد عدت الى هذا الرجل في هدم حائطه فاذا استيلاء  
ولم ينفذ حتى انهم وتلف به شيء فان كان في طلب من ينفذ من العارضة ينفذ الاله  
وان ترك احد النصفين مال فاضي فان في فاه وشروط وجوب الضمان على صاحبها ان  
المال المطالب بالاصلاح حتى لو كان له ان جازك مايل ينبغي لك ان تدمر كان ذلك  
مستوع ولا يكون طلبا واستيلاء والاستيلاء انما يقع من ينفذ سقوطا على الاصل  
لا رده حتى لو مال الى دار رجل فصاحب الدار هو الذي ينفذ سقوطا وقد سئل هو  
فانتهج به يقع دون السجود وغيره وان مال الى الطريق الا عظم فاني ان استيلاء  
حق وفي بعض نسخ الجامع وفي الطريقة لكل واحد من الناس ان ينفذ من الرب تجد  
الا ان العذر والعتي كذا فان الى اذن المولى وفي فاه وفي فاه فان اذا استيلاء على  
الحائط المائل عدان او كافران او صبيان ثم اسلم الكافران او اخفت العدان  
او بلغ الصبيان ثم باع ثم سقط في يد المشتري وتلف شيئا فلا ضمان على احد **باب**  
فلا تملك ما ينفذ فاذرا على التفرغ وانما المشتري فلا تملك شيئا عليه خلافا لما لو كان  
حيا او كسفا في طريق المسلمين من داره وابعها ثم اصاب انسانا مقتولا  
الضمان على البايع لان الحائز هو الذي اسرج الكسيف وهو البايع وفيه ضمان  
الحائط المشهود عليه من عطف سمرانه لان الاستيلاء على حائطها استيلاء على  
النصف لان رفع النصف واجب عليه ولا ينفذ منه من غير تعجيل الحائط لانه عليه  
رفعه ونصفه باع وضع الحائط لان سقوط الحائط على الفسل الا ان يملكه وضعه  
بيد شاعلي الطريق **باب** مايل السجود عليه سقط على حائطه فان فقهه  
فخوضا من حائطه فان في شئ من حائطه وشرك النصف عليه وان شئ احد  
النصف ومنه النصفان بعد المسائل ينظر في الوصية **الفصل في التماس**  
**والتكليف** في معرفة مسمى الاساسي اذا قال او صبت فلان شئ من مالي او قال  
يعلم من مالي او قال سمر من مالي فانه لا يبلغ به النصف بل يصف عنه فليلا  
النهي والتب في عرف الاستعمال يقولون استعمال العلم والكبر ويعرف بالمعالم  
فكوا عطسه نصفه لا يكون الموصي به فليلا عطسه الباقي لان الباقي منه وليس له  
منه ومضى عطسه دون النصف كان الموصي به عطسه الباقي لان الباقي منه وليس  
بالكفر منه ومضى عطسه دون النصف كان الموصي به عطسه الباقي اكله منه وكذا  
اذا اقر فقال فلان شئ من مالي الا ان في الاقر انما زلفه وفي الوصية الاقر  
لي فانه لا يرد النصف ويجوز ان يبلغ النصف لانه اسم الحائز في عرف الاستعمال  
على النصف لا يقال ليلي المال فمضى ملته فاقضى ما يقع عليه هذا الاسم النصف الا ان  
لاقل ما يقع عليه هذا الاسم فيعطى المورور الموصي ما شئ او مالي النصف ولو اقر او











ولو كان مكان الاختلاف فلا حول ولا اية ولا يثبت الا ان كان الاختلاف عصبه والاشياء  
صاحبه سهم ولو كان اياها واحدا فلا كدرة ايضا وكذلك اذا كانت الاختلاف لا راضيا  
بشروط من الثلث الى السدس فلا ضرر له في اختيارها حتى سهم فيكون للزوج النصف  
وللأم السدس وللجد سهم مع ستة والباقي بين الاختلاف نصفين او بين الاختلاف  
والاختلاف للزوج كمثل حظ الانثى في ولد الأب معادل ولد الأب والأم في معاشرة  
ومرأته حتى اذا خرج احد عن الوسط عاد كل الى اصله كما لا يمكن احد صورة حدود  
لأب وأم وأخت لأب فأما لهما بينهما الثلثان للجد سهم وللأخت سهم في سهم ثم يترك لأب وأم  
ما في يد الاخت لأب ويخرج بقدر سهمي حدود لأب وأم وأخت لأب وللجد سهم في الثلثين  
والباقي للاخت لأب وأم فقط النصف أحوال في المسائل على اختلاف المخرج وحد واحد  
لأب وأم وأخت لأب فأما لهما بينهما ارباعا للجد سهم وللأخت سهم في سهم ثم يترك لأب وأم  
ما في يد الاخت لأب ويخرج بقدر سهمي حدود لأب وأم وأخت لأب وللجد سهم في الثلثين  
بينهم أحوال للجد سهم وللأخت سهم في سهم ثم يترك لأب وأم وأخت لأب وللجد سهم في الثلثين  
لأب إلى تمام النصف والباقي بينهما نصف سهم أصلها من خمسة ويخرج سهم من خمسة  
حد وأخت لأب وأم وأخت لأب فحد **والرابعة** تساويها يخرج سهم عشرة وأما الثلث  
حدوات السهام الأربعة في درجته في ذكر قبضه من سهمه وأول ذلك حدوات  
السهم فلكل واحد من الصلب النصف والباقي في حد الثلث في فلان يرد على  
المساوي وان كان في واحد من الصلب معها واحد من الأخت أو أكثر  
فلنفي من الصلب النصف وللنفي من الأخت السدس كجمله السدس وان لم يكن واحد  
ولا واحد من الصلب فالتساوي مع الأخت من الصلب **ثلاث** نباتات اسفل  
اسفل من بعض صورته نبت ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن  
الصلب ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن  
أخت بعض من اسفل من بعض صورته نبت ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن  
الوسطي ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن  
نبت ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن  
ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن ونبت ابن  
فلنحيط من المرق **الثاني** السدس كجمله للثلاث وان كان مع الباقيات علام يرد  
من كدرة ومن فوقه سهم لا يستوفى فرفعة من الثلثين والابورث سهم ذويه **والثاني**  
الاختلاف فذوات السهام الأربعة في درجته في ذكر قبضه سهمه وأول ذلك  
ذوات السهام فلكل واحد من الأب والأم النصف والباقي في حد الثلث في فلان يرد على  
ولا يرد على الثلثين وان واحد من الأب والأم معها واحد من الأخت أو أكثر  
من الأب والأم النصف وللنفي من الأب السدس كجمله الثلثين وان كان في الأخت  
من الأب والأم فلا سهم على من الأب فان كان واحد من الأب والأم فلا شيء للباقي

من الأب وان لم يكن واحد ولا واحد من الأب والأم فلكل من الأب والأم سهم  
والأم سهمان قطع بأربعة بالباقي واسم الأخت وان سفل وبالباقي واحد وان على  
اختلاف وقد مضى وجه من المسائل خصبة لقوله عليه الصلاة والسلام وأجعلوا الأنوار  
مع الناحية عصبه ثم المشتركة وتسمى حارة وهي زوج وأم وأخت لأب وأم وأخت لأب  
وان فواها حدنا وهو قولنا في كبر الصداق رضى الله عنه ان للزوج النصف وللأخت  
السدس وللأم وللأخت لأم الثلث ثم المال فيه كان يقول عز رضى الله عنه حتى قال  
اولاد الأب والأم عصبه ان اباها كان حارا اما كان اميا واحدة فتوقف رضى الله عنه  
وسهم في الثلث بينهم بالسوية لا فضل للذكر على الأنثى وهو قولنا رضى الله عنه  
وبما قد ملكك والشافعي والاوزاعي رحمهم الله وأما العصباء فافترق المأثم في ابن  
الأم وابن سفل ثم الأب ثم الجد وان على اختلاف قد مضى ثم الأب ثم الجد ثم  
الاخت ثم الأم ثم الأب ثم الجد ثم الأب ثم الجد ثم الأب ثم الجد ثم الأب ثم الجد  
لأب وأم ثم ابن الأم ثم الأب ثم الجد ثم الأب ثم الجد ثم الأب ثم الجد ثم الأب ثم الجد  
ثم الأب ثم الجد ثم الأب ثم الجد ثم الأب ثم الجد ثم الأب ثم الجد ثم الأب ثم الجد  
واولادهم الذكور وان سفلوا ثم الممتنع ومقتضى الممتنع ذكر الأخت أو الأختي ثم عصبتهما  
ونبت اختلاف **في الفرائض** يكون الله تعالى وحده توفيقه على فهم ذوات السهام ومع  
الستة الاول على فهم ذوات السهام وحده الستة الاول على فهم ذوات السهام ومع  
الاصول التي يقع بها خروج هذه السهام الستة المتفرقة سبعة وثلاثون النصف  
من السهام من ثمانية من اربعة من ستة من ثمانية من اثني عشر من اربعة وخمسة من ثمانية  
مهما بقول في عشرة وبر او سفلوا من اثني عشر بقول في سبعة عشر وبر او سفلوا من  
اربعة وخمسة بقول في سبعة وخمسة من دفع واحدة وطريقة وطريقة في ثمانية من ثمانية  
من هذه السهام الستة المتفرقة اذا خرج كل سهم الا نصف من اثنين ومضى حالي  
بني وثلاث نظر ان كانا من جنس واحد فالأخت بعك وحكم وان كانا من جنس  
مختلفين اذا اختلط النصف من هذا لكل الاجزاء وسبعة من ستة وسوار اختلط  
الربع من هذا لكل الاجزاء او سبعة من ستة وان اختلط الربع من هذا لكل الاجزاء  
او سبعة من ستة من اثني عشر وان اختلط الثلث من هذا لكل الاجزاء او سبعة من ستة  
وعز من بقي الاصل الثامن وهو النصف فلما بدله من مقابلة وهي معرفة الوقف  
من الثمانية المتخلفين وهو ان ينفع الأخت على الأقل اي بطر من الأخت بعد الأقل  
من الثمانية متخلفين ينفع في درجة فان انقضا في واحد فلا وقف وان انقضا في اثنين  
ففي الاثنين بالنصف وفي الثلث في الثلث هكذا الى العشرة وفي العشرة بالنصف وفي  
الاخت عشر فتر من احد عشر هكذا الى حيث سهم الحساب فسهما الى اخرها ما انقضا  
في العشر من اربعة عشر السهام على روى طلب الوقف بين سهم وروى ان لم يجد احد من  
الروى وان وجد باحد وقف المروى هكذا يفعل بالثاني **والثالث** احوال















او قال اولو صاخر لعل به المورث او ساق دابة او قاصدا و طاس مورث فمات  
او قيل فمات او رجا او دفعا لقاله او كان مكرها على قبيلة واسقط الحائط المايل بعد  
ما اشره عليه فمات او وصور مورث فمات او كان مكرها على قبيلة او الورثة على الحائط  
ولا يمنع الارث وكذا العادل اذا قبل السامي وهو مورث لم يمنع الارث فمات او كان مكرها  
لانه لا يحب القصاص ولا الكفارة **واما** اذا قبل السامي العادل وهو مورث فمات او كان مكرها  
او قال قبيلة وامام على الباطل فمات لا يرث بالانجاء وان قال قبيلة وامام على الحق والارث  
ايقبل على الحق برثة في قول الى حنيفة ومحمد رحمهما الله لانه قبل لا يوجب القصاص ولا الكفارة  
وخداي يوسف لا يرث لانه قبل بغير حق **الارث** اذا قبل باه خطا او خطا لارث لانه  
يجب القصاص في العمد والكفارة في الخطا وكذا الاب اذا قبل ابنه خطا يمنع الارث وهو  
لا يتكلم لان الكفارة يجب بغير اياه خطا **اما** اذا قبله عدا فانه يوجب حرمان الميراث  
ايضا وان كان لا يحب القصاص ولا الكفارة وهذا ينكح على الاصل الذي ذكرنا  
الا اننا نقول وجب القصاص من صفا لكنه سقط احواله **الاب** اذا ادب ابنه بان  
احرمه من ميراثه او حرمه من ميراثه في القرب فمات يوجب حرمان الميراث وعنه الى يوسف  
لا يوجب **المعلم** اذا ادب ولد انسان وهو وارث فمات لا يوجب حرمان الميراث **والزوجة**  
**الاب** اذا طهرج ابنه او حنيفة او محمد من اخيه ان يعترف في ذلك فماتت والزوجة اذا طهرج  
زوجته بان لم يعط في الميراث فماتت فانه يوجب حرمان الميراث **الكفر** كلمة واحدة او عدل  
يرث بعضهم بعضا فانظر الى يرث اليهودي واليهودي يرث المجوسي اذا كانا في دينهم  
مختلفة مائة مثل نفراني مائة وله ابن في الروم وابنه في الهند لا يرث واحدهما ولو  
مات مسلم وله ابن مسلم في الهند فانه يرث لانه لم يتنازل عن الدين والحكماء والميراث من دين  
وكذا المزيه وهل يرث المسلم **قال** ابو حنيفة رضي الله عنه ان كان كسبا  
في حال الردة يكون قسما وان كان كسبا الكسبة في حال الاسلام لم يكن لورثته المسلمين  
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله الكسبان لورثته المسلمين وقال الشافعي رحمه الله  
الكسبان في جميع زمان طوع بدار الحرب من دار القيمة القاصي فانه يدين ورثته فانه يدين  
المجوسي يرث بلا سبب والولد لا يتكلم نعم عليه سوار الاسلام والنسب فيما بينهم بالانكح  
الفاصلة ومن يدين الى الميت بسبب ان كان لا يحب الارث **الارث** اذا طهرج الزوج بالانكح  
يجب ورث بالانكح **مثال** اذا ترك ابني عمه واحدهما اخوة لانه ملك المسلمين بالقرابة  
والباقي بينهما بالعصوبة لان احدهما يدين في قرابته لا يحب بالجهة الاخرى فمات بهما وان  
بني حاله واحدهما اخيه لانه ملك المال كله فمات ورثه الا ان احدهما يدين في قرابته لا يحب  
فورثت بالانكح **الميراث** في غير ذلك مائة وله ابوان واحدهما لارث فمات بهما وان  
بروان الام من الثلث الى السدس وان كان لاربعة او خمسة لارث فمات بهما وان  
من الميراث لا يحب الميراث بالقرابة والحق او اخلافا في الدرع لا يحب الميراث ولا يحب  
القصاص الا في قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فانه انما يزوج النجى ان الحرام

لا يحب حب لحرمان ولكنه يجب حب القصاص وعنه قول المسئلة الى احد اصحابه وتلخيص  
ساق على هذا الاصل **صورتها** زوجة وام واخوان لامة واخوان لاب وامه هو خروج  
ما خذ اسباب الحرمان فمات عامة الصحابة يقولون هذه المسئلة الى سبعة عشر واصلا باس  
انني عشر لانه الزوجة فرضها ربع خذ سهم اذا لاس الحريم ولا ينقصها صفا وحداين الى  
سبعة عشر وعنه ابن مسعود اصلها من اربعة وخمسة لانه الزوجة فرضها الثلث فمات  
اذا لاس الحريم ينقصها صفا فمات الى اخذ وتلخيص **المفقود** لارث ولا يرث  
عنه ما لم يثبت موته بسم او بمضي مده يعلم يقينا انه لا يعثر منه ذلك وقيل  
في ذلك ابو حنيفة في رواية الحسن فمات وخمسة من مائة وقيل ولا يرث ولا يرث  
مات وقيل بعضهم سبعة وسبعين وسبعين وقال بعضهم بكونه الى راي القاضي فاذا  
مضت تلك المدة ورثته من كان حيا ولا يرث من مات قبل مضي المدة ولو مات  
مورثه في حال فقده وله وارث سواء ان كان لا يحب لكنه ينقصه بقيل اقل  
النصيبين وموقف السامي وان كان لا يحب به لا يعطى اصلا وموقف المحل بقيل  
سبعة عشر خذ الى حنيفة ومحمد رحمهما الله **ميراث** ابليس وهو رواية عن ابو يوسف  
انه توقف ميراث ابن واحد وعليه الفتوى ولو كان معه وارث اخر لا يسقط حاله  
ولا يعثر به يعطى كل نصيبه وان كان ممن سقط به لا يعطى اصلا وان كان ممن سقط  
يعطى اقل ميراثه وكذا اللعان من جهة الام والاختار وانها كسر الامها والامه من جهة  
**لانتوارث** بين العتيق والحرمي والعتيق يجعل قاتله مائة او مائة حتى يرث من يحب  
سول فان مال بينهما فالحكم للاسبق وان كانا معا فمات كل واحد الى حنيفة رضي الله  
عنه وعنه صفا بعينه الاكثر وان استويا فمات كل واحد الى حنيفة رضي الله عنه  
يرث اقل النصيبين وقيل بغير نصيب البنت خذ عامة الصحابة رضي الله عنهم الا ان  
اسواقك الوالا بوبة وقال السبي بغيرها لان حاله الذكورة وحالة الا بوبية  
اذا مات الرجل عن ابنه وله خنثى **قال** ابو حنيفة رضي الله عنه ثلث المال للابن  
والثلث للخنثى واختلف ابو يوسف ومحمد رحمهما الله على قول السبي قال محمد للخنثى  
ثمن من اثني عشر وللابن المسفن سبعة وقال ابو يوسف للخنثى ثلثه من سبعة  
وللابن المسفن اربعة والله اعلم ويجوز لكل منهم ريبا في معرفة ما هو الاصل  
كما اخطاه ابو يوسف ومحمد ان يعرف اليه يعطيه منها ثمنه في سبعة خرج ما يعطيه  
ابو يوسف فيكون **الاول** ستة وتلخيص والثاني ثمنه وتلخيص ثلث مرات  
غير يعطيه ثمن كل اثني عشر فصار ثلثه ما يعطيه ثمنه ثمانية وتلخيص  
وخمسة وتلخيص ثمن مرات سبعة يعطيه ابو يوسف من كل سبعة ثمانية وتلخيص  
مرات ثمانية ثمنه ثمنه يعطيه ابو يوسف ثمنه ثمانية وتلخيص  
سبعة وتلخيص ثمنه ثمنه ثمانية وتلخيص ثمنه ثمانية وتلخيص  
الذلك في كتبهم وفي هذا النوع بغيره وتلخيصه والاسم ان يقول فاحرمه من ميراثه







بطبيعة حتى يتبع الله من هذا لا يكون كذا ومن مائل قوله تعالى رسا الكس على اعمالهم  
واستند على قلوبهم فلا يستطيعون توبته ولا على ما فعلوا الله  
عليه الكفر او قال سلب الله عنك الالمان وكنه هذا الاية ان كان لا يستحق الكفر ولا  
والاستحقاق ولكن يعني ان سلب الله عنه الالمان حتى يتفرق من علم ظلمه وانذاره  
للملوك **قال** سلب الله عنه وقدره ما علمه واية عن الى حنفية ان الرضا يكفر الفلوس من  
غير تفصيل ومن حظر سائر استباحة الكفر ان تكلم بها وصورها في ذلك لا يقرب  
وهو حق الايمان ثم ما يكون كذا الا انفاق بوجوب اصابا العمل ويزعم عادة ان يكون  
ان كان في ان في ربح ويكون فطنة مع امرأة زناه الولد المستولد في هذه الحالة ولا  
زنا وما كان في كونه كذا اختلاف فانما قبله يوم يتجدد النكاح وبالقوبة والرجوع عن  
ذلك اجتنابا وما كان ذلك خطا من الالفاظ ولا يوجب الكفر فكل من مؤمن علمه حاله  
ولا يوم يتجدد النكاح ويكون يومه بالاستغفار والرجوع عن ذلك ثم استدلوا اذا  
كان في المسئلة وجوه بوجوب التكفير ووجه واحد عيغ التكفير فعلى المفتي ان يميل الى الوجه  
الذي يوجب التكفير لظن بالاسلم ان كانت طائفة بينه القائل ذلك فهو مسلم وان كان  
بينه الوجه الذي يوجب الكفر لا يتقدم على المفتي كلامه علم الوجه الذي لا يوجب الكفر  
يوم بالقوبة والرجوع عن ذلك ويتجدد النكاح بعد الاسلام ثم ان الى تكفير النكاح  
على وجه العادة لم ينقذه ما لم يرجع عما كان لانه بالاتفاق نجاسة الشهادة علمه وطاعته  
لا يرجع الكفر ومن قال **لا اله الا الله** وان يقول الا الله ولم يقبل لا يكفر لانه قد فعل الايمان  
واذا وصف الله تعالى ما يليق به او سخر باسم من اسمائه او بامر من اوامره او انكره  
كفر ولو قال فلان في عيني طاهر بوقوعه في الله تعالى كيف عليه جميع من المانع وقيل ان  
عني استباحة فعله لا يكفر ولو قال دست عدائي وراست كرهت الكفر فمعهم  
قالوا ان عني به اقراره كفر وان عني به القدح لا يكفر ولو قال بين يدي الله فقد كفر  
فهذا اللفظ لا يجوز **وقيل** قد ذكر الحنفية في ادب القاضى حديث عن علي بن ابي  
طالب رضي الله عنه قال سمعت رضي الله رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
ما من قاضي او وال الا يوفي به يوم القيمة حتى يوقف بين يدي الله تعالى على علمه  
وانه صرح في جوابه ان قال شمس الائمة الكواكب في شرفه لاجل ان القاضي هذا اللفظ يوجب  
في المسلمين العربية والفارسية وان كان الله تعالى منزه عن الجهل والكنه والجهل من  
الاضمار والانتارور وهذا اللفظ **وقيل** لانه السرخسي انه يجوز اطلاق هذا اللفظ  
بالعربية والفارسية ومن يصرح اطلاقه بالفارسية فانه يجرى مجازا في العربية كما ان  
صحت الاية فلا مانع من مجاز النوازل اذا قال ما في عدائي ما ذكره في درة خاتون  
سخر انما ايقن الله تعالى رجلا وهو كافر وكفر وان اراد به الحاشية في هذا الاطلاق  
بالله لا يكون كذا او هذا ساج في القوف ان يقولون في ربح كذا في فلان لم يرد من ولا  
يرد من به وجه على الحقيقة ولكنه سيع اذا قال فلان راها اي امر به است وانه

اذا واصل على ظاهره  
على الكفر او سلب  
اليمان

الوجه الذي لا يوجب  
التكفير هو وجه  
الرجوع عن النكاح

اذا وصف الله تعالى ما يليق به  
او سخر باسم من اسمائه  
او بامر من اوامره او انكره

ما من قاضي او وال الا يوفي به  
يوم القيمة حتى يوقف بين يدي الله تعالى  
على علمه وان

هو راسده كبر كذا ذكر في الآية فاذا قال الله تعالى في السما عالم ان ارادة الله ان كفر وان لا  
به جملة ما في ظاهر الاية وان لا يكفر وان لم يكن له كبر عند الله جسم وكذا اذا قال  
عدائي مروني كبر دارا سمان اولى سدا وقال اخرى هذا كبر عند الله جسم الا ان يقولوا  
يطلع ولو قال وجراسا سمان هذا سب وبرد من فلان كبر ولو قال عدائي ار رجس من يدريد  
فقد كسر كبر ولو قال ار رجس من في دايد هذا كبر ولو قال اري الله من كنهه فليس بكفر ولو  
مكالي ربحا في ربحي في هذا كبر فلو سني ان يقول جميع الاستباحة معلوم الله تعالى اذا  
قال يارب ارس سب سب هذا كبر فلو قال بعض مشايخنا انه كبر فلو قال بعضهم انه خطا **وقيل** ان  
ليس بخطا **وقيل** ان كنهه الامة كحلوا في حوا الاية خذ في **قال** سلب الله عنه هذا وكذا قال  
بالعربية يارب لا ربحي في هذا الاية قال لا ربحي الى قول الله تعالى رب اجعل لي آية الله لا تخلف الا  
ما طوع ولو قال عدائي سر سب كذا وكذا كبر من سب كروي اختلاف المشايخ فيه والوجه فيه  
ان كبر ومن قال لا يكفر بجهل على معنى قول الله تعالى فكل من سب الله تعالى وجراسية سبته منكم  
وجاز الله ليس سبته على الحقيقة ولكن يطلق اسم النبي على ما قبله جازا ولو قال عدائي  
سب كذا لم يارب اروي سب  
قال ان ربحا في ربحي في هذا كبر فلو قال بعض مشايخنا انه كبر فلو قال بعضهم انه خطا  
اي على انه سبيل من امره وقع ولو كان جفيرة فقال له يارب عدس سب كروي وكبر مردود  
هنا في ما ساحت بايد قال كبرت بالله سبيل انون ان يوسى حتى قال اي صاود روي  
من ربح كذا كذا في سب ووزنه يارب من صاود كبر كبر على كبر فني في **وقيل** ان  
صفى من سب الله تعالى الى احوال فقد كبر ولو قال الله تعالى حسن للاتفاق او ما بالانفاق  
او قال بالفارسية عدائي واور السب سب عدائي واور السب سب عدائي استباحة الله  
كفر لانه وصف الله تعالى بالقيام والقبول ومن قال لغيرة انما الله كذا فلان كذا كبر  
فقال ان الله يكفر كبر لو قال بوقار عدائي كبر او كبر بوقار وقال بعضهم مشايخنا ان خطا  
والكفرهم على انه ليس بخطا ولو مات انسان فقال ارحم عدائي دارني ما سب كبر فلو قال  
لا ربحي هذا معنى الله تعالى او قال عدائي سم الله تعالى هذا كبر عند بعضهم وهو  
ولو قال بفلان هذا سب سب هذا خطا خطا والذى يقال في الدنيا هذا سب سب كذا كبر واور  
قالوا سب المقتضى ولو قال خطا من ما سب كذا عدائي كبر في كبر فقال حقه من حكم سب  
او قال انما حكم سرور او قال ببحا حكم سب او قال عدائي حكم سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب سب  
سب  
اسحا حكم سب  
لا كبر قال وهذا الحسن **وسيل** هذا الرجح انما كبر في ربح كذا في ربح كذا في ربح كذا في ربح كذا  
قال ان كان مراده سب والحق في ذلك الناس واسماج الرسوم لا ربحا كذا كبر **وقيل** ان  
قال ان لا يكفر بالانفاق والافعال كذا افعال الناس والله ما فعلت فكل من يفسد سبته بوجه  
والله قد اختلف المشايخ في كبر ما ولو قال عدائي سب ووجه بنود وما سب ووجه بنود

Copy niversity



قال المصنف رحمه الله

المستطاب

1846



























عن ملك الحجة حتى يصير سنة قطعه ليويد في صور البرد عن نفسه فلا ضرر في الى  
لسمها على ملك الحجة وان استأثر ما على وسط او وضعه على كفيه واذا فعل المسلم  
منه على سنة فليكنه المحدثي ومنه على راسه احلفوا عليه واكثر نعم على انه  
لا يكف واذا استأثر على وسطه حلفا مسلم على ذلك فقال هذا رايا احلفوا عليه لا تكف  
على انه يكف لان هذا يخرج عما هو كثر خلاف الاول واذا استأثر المسلم الرماح على وسطه  
واركبت الخيلان كفى **فصل** في لسن السواد وسد الفاحش على الوسط وليس السواد  
ينبغي ان لا يكف المسلم بذلك احسبه من خارج زمانا وتذا في فليكنه **القول**  
لان هذا الاشياء علامة ملكته لا تعلق بها بالدين وفي الزجره اذا لسن مسلما  
السواد الى على صفة احطيا او لسن السراج ودخل في حاشه وما كسبي احد كفى  
ان لفظ لسن لا ما لسن واذا مال لفظ لسن سراج سد فانه كان في اعتقاده ان  
لسن هذه الاشياء كفى لفر وقصص واقعه سحر فبما بان سراجا مسكه يضاري  
من الضاري يشر بون كثر ومعهم اصحاب اليهود فقال الما دعي كوفي خسر من سراجا  
بان لسن وما استأثر وروى وروى اخو لسن كذا لسه انفسه احويه للمسلم ان كفى  
**فكر** في الزجره مع صبيان قال اليهودي وهو من المسلمين بكه ما نه يعصون حروف  
مع صبيانهم كفى **فصل** قال كاري كرونه از حاشه كذا كثر العلماء على ان كفى  
**فصل** لا يكف ولو مال الحوسنة استأثر من السفرائيه لا يكف ولو مال السرائيه  
خبر من الحوسنة كفى اذا دعي به على رطلين كلام فقال اخوه القاصيه الكوفي خسر  
ما أنت بفعل **قال** بعضهم كفى فقال الفقهاء باللبث ان اراد به نفس  
معاملته دون حاشه الكف لا يكف كما فراس فقال له رجل احمره نرا بده  
هو وارو به حوسن كفى **قال** الشيخ الامام انه اهدا ابو بكر بن جبريل من حوسن  
الى شدة كفى لان فيه اعلان الكف فكل من احار عليه وعليه قيا من مسئلة  
السود يخرج الى مروز الحوسني والموافق فيما يعطون في ذلك التهم من الحليان  
كفى واكثر ما يفعل ذلك من كان اسلم منهم فخرج اليهم في ذلك اليوم وبواقيهم  
فقصير به في فراو العباد بالله ولا سمع ذلك **قال** في جامع الاصغر رجل ستر  
يوم النذر وشا لم يكن نسبه مسل ذلك ان اراد به بقطعة النذر وشا لم يكن  
المس كرون كفو وان اراد به الاكل والنزب والتسليم كفى **قال** في جامع  
الاصغر المسلم اذا هدى يوم النذر الى مسلم آخر شي ولم يروه تعقل ذلك  
اليوم ولكن على ما احياهه بعض الناس لا يكف ولكن ينبغي ان لا يفعله  
في ذلك اليوم خاصة وبفصله مثلا فبعبده كذا يكف في سبها ما وليك القوم  
وقد مال عليه السلام من سنة بغيره يومه في الواقي **قال** في جامع  
الكبير لو ان رجلا عدا الله فقتل سنة في جامع النذر وروى اهدا الى صفا  
المس كرون يهد به يهد به بغيره ذلك اليوم فقد كفو واصط على وهذا اختلاف

مالوا حتى يوحى دعوة طلوع رأس صبي له ودعا الناس الى ذلك فخر بعض المسلمين دعوة  
فاهدى اليه شيا حيث لا يكف ونسب كفاية ان واحد من الحوسني ستر في جامع النذر  
حينئذ بقدر القبول المسلمين وحينئذ ينطق على ما سجد المسلمين ويحدث اليها فهدا النذر  
فدعا الناس مرة الى دعوة اخيه طلق رأسين ولده ووجع حبه فشهد دعوة كثر من  
اصول الاسلام واهدى اليه بعضهم وشق ذلك على فقهاء فكتبوا اساءة شنيعة  
الاسلام الى الحسن السعدي ان اذكر اهل بيته فقتلوا وشهدوا استغار الحوسني  
وقصص على القصة فكتب اليه شيخ الاسلام ان اجابة دعوة اهل البيت في طاعتهم  
في الشرع وتجاوزة الحسن بالاحسان من باب المروءة والكرم وطاعة الله عز وجل  
من سفار اهل الفضالة **والحكم** برودة اهل الاسلام بذلك القصة على **فصل**  
والاولى للمسلم ان لا يوافقوا اهل الزمة على مثل هذه الاحوال لا طمنا للفرق  
والمسرة اجتمع الحوسني يوم البهرور فقال المسلم حوب رس هذه ادا و قال سكر  
ابو جعفر عليه السلام ما بان في الحوسني **في** ما روى عن من الاطمة وخوفه الا ان لا يبر  
والسادة ومن حاله معهم مع فقه وذهاب وفي هل كل واحد ذلك لا على ذلك الوض  
لا باس به والا حار حش اسلام وسلسل شيخ الاسلام **القول** في حرج الفصل  
عنه احوار اب لاهل موز وروى قال كل ذلك طوبى له ومن يدعيه وروى ان  
شبا وقت قدومه واخذ حوان كفى الداء والديوح منبه كذا في الدعوة **فصل** في  
وقال الامام اسمعيل الزاهد ان عبد الله بن كبر اخي والشيخ الامام ابا جعفر عليه السلام  
دعي **والفصل** الامام ما على السعي **والحكم** الامام ابا عبد الرحمن الثالث وروى  
الامام عبد الواحد من روى اهدى والشيخ الامام انا شيخ النعماني والحاكم ان  
الامام انا محمد الكوفي قالوا كفو واما ما فكره ذلك اسد الكفاية وكفى لا الكفاية لا لا  
سي الظن بالمسلم ان سعت الى الذي بهذا وهو الله اعلم **فصل** في علم امام القدي  
ان مصور الما كرون انما قال لسلطان زمانا انه عادل ولو بالذلة لانه  
حاضر سمع ومن سمن اهور خد لا يكف وقال بعض المتأخرين لا يكف لانه لا يولد لانه  
مكنه ان يقول اردت به عادل عن خبرنا او يقول انه عادل عن خبرنا فكل من سلك  
خطى فقال له اهور خد انك لا تفعل لسلطان هذا كفى هذا العامل اذا  
قال لسلطان او لغيره من احساره اى حداى كفو ولو قال له اى ما رضى  
فذلك كفى بعض المتأخرين لان ما لفظ ما رضى سرك فيكون معنى قوله ما رضى  
سرك حداى ومن مال لغيره حداى سرك كفى كذا اهدا **والحكم** في الشيخ الامام  
الى كرس الفصل انما قال ان عرق هذا العامل الامام هذه الكلمة ما قلت  
ومعناها ذلك المعنى كذا وان لم يرق معنى هذه الكلمة حقيقة رجوعه ان لا يكف  
وعن الفقهاء في جمع الحوسني والفقهاء ابو جعفر وروى عنه من اهدا الى كفو  
**قال** صلب في جامع الاصغر هو القواب ووجه ذلك ان حداى اسم لمن سولى







صريح كسم بالمسح حاضره سويعا زفقال من الله سبحانه وانه درهم مر اسعد حكار  
وهو مضر على ذلك لا يكفر ولكن عز **وقال** الفصل في حق ما لا يجوز ما اخرج فقال خلق الله  
سوءا من النكاح وخلق من الطلاق **قال** كلف هذا السائل وسيل عن ارادة الله  
بارك لم يخلق من عسر ان يفسد مني بندي وحي على السائل ان يملك **قال** كلف كلف  
كنود نرا من سائر مدى **قال** كلف فيما بين وبين الله تعالى **وسئل** عن نكاح  
مجان الصادق ونكاح كيف ساء ونكاح اخوات كنه نكاح اصحاب النار **قال** لا يجوز  
امانة وبعده كلف **وسئل** عن حي على الله ان يقول من بين عينه فقبل له باي معك  
وعلى الام حصل بعده النكاح **قال** لا قبل له فانما هو مع ان لا قد قد قبل هذا  
العقل عند النكاح ثم قد حصل بل من مال **قال** لا **وسئل** عن اجساد بشر  
ماتت وبنات بشرها ونكاح حصل كجوز ان ينسبها **قال** لا ولو لم ينسب حتى كانت  
من ذلك المهر ما يجوز ولا نام سئل بعد الله الرخاء في عاروي عن امهم من ادلمهم  
راوه بالفرقة يوم المروية ورد في ذلك اليوم ملك فقال ابن معايل ان من اعتقد  
حوار ذلك كلف وكان يقول ليس ذلك من انكر مات واخافه من **المحجبات** واما  
اما ما سجد له ولا اطلق عليه الكفر **قال** محمد بن يوسف المروزي باي ضيقه ان يكون  
في الامم الاصف **قال** ابو علي الرازي اخرج عن نكاح نكاحي وما الشئ ذلك الكفر  
ولو لان العامة يقولون ولا يخلون به لعل ان ينكر لانه لا يحسن الا بالله واذا خلق  
بغير الله فقد استنكر وقد قال ان من منقود رضي الله عنه لانه اختلف بالله لادما  
احب الى من اختلف بغير الله صا دما **قال** قال لولده الى استغفر الله او قال الى  
استغفر الله كلف لا يكفر ولو قال الرمة من الله ولكن اسره حسبي صا هذا القول  
لان حوك العبد انما من الله وهو يرى الزوج من الزوج **قال** اما سري من  
النواب والعقاب او قال الفارسية من ارم ارعد ورواب **قال** ان يكون في  
شئ الامام نحو في شئ النوازل **قال** كلف فقال له انما امره موكي  
لا يكفر هذا العامل لا امراده من هذا امراده ويا كلفه صا مده ومنه رجل  
ضرب رجلا فقال الموقوف من امره امرا مسلمة فقال الضارب لعبد بر يوبادوب  
مسلم في نكاح كلف ومنه رجل دعي الى الفيل فقال له راسه كلف واما  
اسي كلف **قال** لا يكفر **قال** صفت النكاح ولا منه نظر ومنه اذا قال فلان  
كافر بنسب ارم من هذا امر ارم من كلفه ومنه صفة فلان كافر ومنه  
كفر كلف **قال** قال ارم من هذا امر ارم او قال **قال** بالعبية فقد قبل كلف  
اذا راى رجل رجلا او اوال من يحضرون الى العروقة فقال له انها كرج صا اسد قبل  
كفى عليه الكفر رجل قال قال دويج روم وفي ايد من كلف **قال** كلف  
مدورج اراده رحمه نرو او قال مدورج اراده رحمه في روم كلف **قال** كلف  
ما نور كلفه سبل فقيه قبل جا كلف فقال بكان نكح واصل سود فامر لاول

المراد

نكح العبد حتى مات وهذا الشئ في النكاح كلف ما اذا اراد احد الزوجين  
او حي على السائل ان يملك الكفر عن احسانه في الوقت بينهما في الحال في الطاهر الرواية  
ولا يوقف على ما وصفا العاصي سواء كانت المرأة مدخول بها او غير مدخول بها  
ويستحق من لا يملك منه الفقيه ابو العاصم الصمار والفقيه ابو جعفر الجدي في  
كانوا يفتون بغير الفرافة فيهما واما في من الله نكاح الامام فيقبل  
الزاهر ويصفى انه سم قد صفا لهذا الباب عليهم وهذا الامر ما وصفا  
العقل فلفقضا ان يحكمها سرب لكل عطفه ليعلمها من زوجها ليعلمها من زوجها  
يصير معزولة من جهة غيرهما في نكاحه عن زوجها ويقبل الى ذلك الغير فيقبل  
بالفرقة حسنا لهذا الباب عليها وعامة المشايخ **قال** **وسئل** عن نكاح  
بلخ امير المؤمنين سربها واولادها بالردة منافقة للنكاح ولهم كلف باي  
على النكاح وهو الزوج بالاول فلا تزوج الا اسقاطا المختار الثاني في قوله  
فرقة بغير طلاق سواء حصلت الردة منها او من غيرها **قال** **وسئل** عن نكاح  
ان اراد الزوج في فرقة بطلاق **قال** حكم المهر عليها كماله ان كانت الردة بعد  
الدخول من انهما كانت وان كانت قبل الدخول واخبر بها فان حصلت  
منها سقط جمعة وان حصل من وجب لها نصف المهر فان لم يكن في النكاح  
مسي المتعة وعليها ان بعد ثلاث فليس ان كانت حرة عن كسوة او ثيابا  
استهوان طانت استه او صغرة او موضع ليل ان طانت حاملة اذا طانت  
بعد الدخول بها سواء طانت الردة منها او من الزوج ولا نفقة لها في الردة  
وان طانت الردة من الزوج لا يحل للمرأة على الزوج والله اعلم **الفصل في**  
**النسب والطلاق** **قال** ان اقر احد الورثة بالورثة او بالوصية او بوارث  
او وادان الزوج الرجل ما دعي انسا عليه صا او شيا عما كان في دة في دار او  
او ضيعه او خلام او عر من او اذبح عليه دنيا ما في الوارث بذلك لزمه وصية  
صا يستخرج جميع حصته لانه اقر على نفسه فيصح والورثة الباقيون على حقوقهم لانه  
لا يقر او اقر عليهم هكذا ذكر هذه المسئلة الصدر الشهبان في انساب الدرع  
والحقوق على الميت من ادب القاصح وبرا ومنه لا يقر لانه لا يقر رادة  
بحاج اليها ولم يتشرط لها في شئ من الكتب سواء وهو ان يعطى القاصح على  
هذا الدارث واما بظهر هذا المسئلة ذكرها في النكاح وادان او احد الورثة  
اذا اقر بالورثة ثم شهد وهو رجل او عا ان الدين كان على الميت فانه يقبل منها  
وهذا المقرر ولو كان الدين على الميت فانه لا يقبل منها وادان او احد الورثة  
فيها من وقع المهر **قال** **وسئل** عن نكاح هذه الرواية ما فيها من عطف  
ذكر ما مضى في باب النكاح من دعوى نكاح **قال** **وسئل** عن نكاح  
له حكم انبه الم وقد توفي قبل مقضاها الى سول للمصالح ان بيان المدي قبل



فيكون فان كان ثمة **سائل** يخفى دعوى المال فان اقر الوارث على مورثه في اقراره ان كان  
لغيره بغير الورثة **وذكر** ان الكتاب ان يوصي كل الدار بغير هذا الميراث فان اقره هذا  
الوارث الذي على ابنته وامام الميراث بغيره في الورث ويستوي من جميع التركة  
لا يراى بغير هذا الميراث فان اقر هذا الوارث وحده لا اقر الفقه ما بينه على الوارث  
كونه قسما على الكل وان اقر هذا الوارث بالدار وكذا به سائر الورثة بغيره في الورث  
ما اقران جميع بغير هذا الوارث واجتنب بالدار على الميت فانزست سخرها وبنها  
بغيره بالدار منكون ذلك قسما على جميع الورثة وان شغل بغيره بعد ما قضى العاصم  
عليه باقراره لا يقبل سخرها بغيره ولو لم يبق الميراث البينة وافرته هذا الوارث في  
ظاهر الرواية يستوي على الدار من نصيب هذا الوارث وقال الفقه البينة  
على انما يستوي من نصيبه وان الوارث لم يبق بالدار على مورثه  
ويجوز المدعى على اقامة البينة فانه يكتف بالوارث على العلم بما قد اقره بغيره  
لخصومة من **وذكر** ان كل يستوي الدار من نصيبه في ظاهر الرواية **وذكر**  
في دعوى فداواه الوجه بظاهر الرواية فقال لان الذي صدق المدعى بقرانه ان كان  
مقدم على الميراث ثم قال فقال الفقه انما البينة وعندي باخذ من الصدقة والى  
والكل ما يخصه من الدار وهو قوت السبي والحقس العظمى **وذكر** وانما في  
السبي وهذا القول احد واحد وانما عند الضرر في طريقة بعض المسامح  
احد الورثة اذا اقر الدار بغيره في جميع المال الدار من نصيبه عندنا ولو اثبت  
الدار على واحد من الورثة بغيره لا يستوي الا ما يخصه بالاجماع **وذكر** في موضع  
آخر ولو كان في التركة ثلثة الاول فتمتد من ثلثة بغيره باخذ من الدار من  
كل واحد منهم ثلث ما في يده لو ظفروهم حمله عند العاصم اما اذا اقر باخذ ما في  
منه جميع ما في يده وفيه ثلث السبي احد الورثة اذا اقر بالدار بغيره في الورث  
غالب او غلب بغيره التركة غاصب بغيره جميع الدار من نصيب الميراث  
بالاجماع **وذكر** ان الدار بغيره في ثلثة او ثلثة او ثلثة مسوقة بالدار في الورث  
اثبت الدار على واحد من الورثة بغيره في جميع ما في يده بغيره في الورث  
مع نصيب غيره بغيره الدار لان ذلك ملك الوارث الا ان يكون ملك التركة  
مسوقة لا ملك الوارث بغيره لا يراى العاصم حتى لو باع لا يبعد اذا ادعى  
بغيره الورثة وبنها على مورثه وصدقة البعض والمكره البعض فانه باخذ الدار  
من نصيب سوا صدقة بعد الا يطرح نصيب **المدعى** من ذلك الدار المسئلة  
في دعوى الصغر **في ثلثة** **في ثلثة** فان ذكرته اثبات استوفى على الميت من  
ادب العاصم **ولو ادعى** وبنها على الميت وبنها وبنها فانما مقرر **الوارث** كنه ما  
الطالب ان يعي بينه على قسمة ليكون حقه في جميع المال ما يوزن ذلك جميع الورثة  
لزمه ذلك ويقبل بينه عليه ويحكم له في جميع المال للميت بغيره وذلك اقره

بذلك كلما الورثة توفد ذكرنا هذه المسئلة في فصل من بعض حصص الغيرة وانما  
الموصي له اذا اقر بوجده وارث واحد **جميع** الورثة بغيره بغيره **وذكر** انما  
الميراث في ويجوز ان يبيع البينة على كل من الوكيل بغيره العاصم اذا اقر الذي كان  
الدار بغيره انه وكيل بغيره العاصم فان اقر ان لا يكون بغيره الوكيل فانه  
البينة على اثبات الوكالة حتى يكون له بغيره ذلك كذا احسن **في ثلثة** فان اقر  
الدار اذا كان الورثة كذا او ضحايا فاقرا الكتاب بالدار على الاب كساح الوهم  
الى اقامة البينة ليست وبنها في حق الصغير لانا اقرارهم لا يجعل في حق القضاة  
**في ثلثة** باب اثبات الدار على الميت من ادب العاصم ولو كان العاصم من الورثة  
على والوارث الصغير يحل له العاصم وكذا ما حاصه المدعى ما اذا قضى على الوكيل  
بغيره فبنا على جميع الورثة فان شغل الى ثلثة **سائل** ان الغرم **سئل** ان نصيب  
الصغير الذي هو حاضر اذا لم يقدرا نصيب الكتاب لم يقدرا نصيب الكتاب **في ثلثة**  
عليه كان الدار مقدم على الميراث ولا يجوز اقرار الوصي بغيره على الميت لاحد  
من الورثة ولا يجوز اقرار بغيره الميت لانا هذا اقرار بغيره وانه شهادة  
وشهادة **في ثلثة** لا يكون حجة **في ثلثة** هذا الاقرار الا ان يكون هذا الوصي وارثا  
**في ثلثة** فان اقران في حصة خاصة دون سائر الورثة لانه وصي في باب اثبات  
الحقوق على الميت من ادب العاصم **في ثلثة** في حصة خاصة فان ترك البينة وثلثة  
الامر فاقرا احد على الباقي لرحل فان في قوله زفر باخذ من نصيبه بغيره ما في يده وفي  
قوله علمنا باخذ من نصيبه ما في يده لثبات اقره باللف في حلق نصيبه ما  
بغيره ونصف ما في يده من ثلثة فان اقر اقر اقر بغيره وما في يده اقر اقر بغيره  
لا يقبل فيقال سلم الله ثلث ما في يده وفيها ايضا احد الورثة اذا اقر بالوصية  
بوجود نصيبه باخذ من ثلثة فان اقامت وثلثة ثلث بغيره وثلثة الامر  
فاحل كل اسم العاصم **في ثلثة** ان الميت اوصى له ثلث احواله وصدقة احد البينة  
القباس ان لا يوجد من ثلثة اثبات ما في يده وهو قول زفر في الاحكام  
بوجود من ثلث ما في يده وهو قول علي ثلثة ان الميراث باللف سائر الكل  
ثلث ذلك في يده وثلث في يده **في ثلثة** فان اقر اقر بغيره قسما وما في يده  
اقراره بغيره لا يقبل **في ثلثة** ان سلم الله ثلث ما في يده اقامت وترك  
احسن ما اقر احد بها فان اقر الاخر كان الميراث على الاخر الميراث نصيب ما في يده  
في قول اصحابنا وعندنا ان كل بغيره ثلث ما في يده في الصغر وفي ثلثة  
ما في يده في ثلث العاصم انما حاصر التبعين في باب خلاص التي في اذا اقر  
بالف وكذا في السابق لم يثبت البينة بالاثبات وبنها نصيب ما في يده  
وهو من مدعى الميراث **في ثلثة** **في ثلثة** لا يوجد من ثلثة **في ثلثة**  
**في ثلثة** رضى الله عنه مثل قول **في ثلثة** **في ثلثة** سبب يحل في الحكم بالاثبات















من جهة رسله لا ينفذ الى غيره فيمكن السامع بين الدخول على وجه الاعلى التوفيق  
بينهما ولو ادعى المولى **زعم** انه وكله بالقبضه في مال بعه ذلك انه باع من ماله وصلى عليه  
و وكله المشتري بالقبضه منه وجا بالبيعه على ذلك يقبل منه ويقضى به للموكل بالاجر  
لمن قبضه من الدخول **وتأمل** هذا اذا شهدوا الملك بالقبضه فاما اذا شهد  
وا الملك المطلق لا يقبل الشهاده **وذكر** وعوى الزوجه ومن ادعى لغيره بالوكله  
او الوصايه ثم ادعى النقص لا يقبل الا ان يوفى فيقول له كان الظاهر اني اشتريته منه  
واقام البيعه على ذلك يقبل ولو ادعى لغيره بالوكله ثم ادعى لغيره ان كان وكله  
بالقبضه فانه لا يقبل ويغير مساقاة والاشهاد على العبد وقد مر ما جازى بها  
في فصل السامع فيما ثبت صحيا وحكما ولا يثبت قضاء منه العبد من اشهاد او  
اعتقه احد صاحبه وهو موثر اقلوا بشري المعتق فبقي السالك لا يجوز وكل من ادعى  
السالك من على ملكه الى احد وكل من ادعى المعتق ان كان السالك **مكلف**  
جهته بالقبضه **ومن** رجل عصب عبدا فباع من يده فقبضه المقتضيه منه فتمت  
ملكه الفاضل حكم المقتضيه ولو اشترى من يده فقبضه المقتضيه منه فتمت  
برضاها ثم ان الزوجه وكله بعد ذلك بامر زوجها **فقال** بعضه ذلك الشك في حكمها  
ذلك يقتضي ولو لم ينفقه فلو **وكنه** زوجها انها بعد ذلك كان ذلك بعضا للملك في الاول  
**ومن** اشترى من احد من طاهر عصب وامر المشتري البائع بعينه لامل المشتري  
لا يصح ولو وقع اليه خراب وامره ان يملكه فبها مع الا ان البائع لا يقبل وكذا لو اشترى  
في القطن مقبلا وصلى وكذا لا ينفقه فبها مع الا ان البائع لا يقبل **ومن** اشترى من  
لم يره فوكله وكبلا يقبضه **فقال** الوكيل قد سقطت رايه جبا الوكيل لا سقطت رايه  
الموكل ولو قبضه الوكيل وكبلا يقبضه وهو رايه سقطت رايه رويته موكله في حقه  
خلاف الجاهل **فثبت** من هذه الحاشيه من الاجور اجازة ائدا ويجوز ان يبرأ منه ان العاصي اذا  
استخلف رجلا مع ان يحلفه لم يملكه الا استخلاف الاجور ومع هذا لو حكم احلفه وهو  
يصلح ان يكون ماصح واجاز العاصي احكامه يجوز **ومن** ان الوكيل باسبع لا يملك  
الوكيل به وملك اجاز بيع باسبع العفولي **والمدعي** فيه ان اذا اجاز يكون عليه  
تحلها بما الى حلفه الفاضل وكبلا الوكيل فيكون اجازة في الانتها عن رويته  
وقبضه خلافا **الاجاز** في الاستداء **ومن** العاصي اذا قبض في كل اسبوع يوما  
دورا ما عدا احكامه الا ان كان له ولا في القضا في يومين من كل اسبوع لاخر  
فقبض في يومين من الناس في الايام التي لم يبرأ له ولا في القضا ما اذا جازت سبعة اجاز  
ما قبض به من القضا بما جازت اجازة المسائل الثلاث في باب القضا بالموارن  
من اجاز القضا في كل اسبوع يوما **وتأمل** هذا في كل اسبوع يوما  
في حقه باب في حقه واذا باع مولى موهبة ورثة خيرة بعينه وما كان في راد  
في العين ورجحان التزويده وقبض العرق في كل اسبوع يوما وكذا لو باع عبدا بالعم

من جهة رسله لا ينفذ الى غيره فيمكن السامع بين الدخول على وجه الاعلى التوفيق  
بينهما ولو ادعى المولى **زعم** انه وكله بالقبضه في مال بعه ذلك انه باع من ماله وصلى عليه  
و وكله المشتري بالقبضه منه وجا بالبيعه على ذلك يقبل منه ويقضى به للموكل بالاجر  
لمن قبضه من الدخول **وتأمل** هذا اذا شهدوا الملك بالقبضه فاما اذا شهد  
وا الملك المطلق لا يقبل الشهاده **وذكر** وعوى الزوجه ومن ادعى لغيره بالوكله  
او الوصايه ثم ادعى النقص لا يقبل الا ان يوفى فيقول له كان الظاهر اني اشتريته منه  
واقام البيعه على ذلك يقبل ولو ادعى لغيره بالوكله ثم ادعى لغيره ان كان وكله  
بالقبضه فانه لا يقبل ويغير مساقاة والاشهاد على العبد وقد مر ما جازى بها  
في فصل السامع فيما ثبت صحيا وحكما ولا يثبت قضاء منه العبد من اشهاد او  
اعتقه احد صاحبه وهو موثر اقلوا بشري المعتق فبقي السالك لا يجوز وكل من ادعى  
السالك من على ملكه الى احد وكل من ادعى المعتق ان كان السالك **مكلف**  
جهته بالقبضه **ومن** رجل عصب عبدا فباع من يده فقبضه المقتضيه منه فتمت  
ملكه الفاضل حكم المقتضيه ولو اشترى من يده فقبضه المقتضيه منه فتمت  
برضاها ثم ان الزوجه وكله بعد ذلك بامر زوجها **فقال** بعضه ذلك الشك في حكمها  
ذلك يقتضي ولو لم ينفقه فلو **وكنه** زوجها انها بعد ذلك كان ذلك بعضا للملك في الاول  
**ومن** اشترى من احد من طاهر عصب وامر المشتري البائع بعينه لامل المشتري  
لا يصح ولو وقع اليه خراب وامره ان يملكه فبها مع الا ان البائع لا يقبل وكذا لو اشترى  
في القطن مقبلا وصلى وكذا لا ينفقه فبها مع الا ان البائع لا يقبل **ومن** اشترى من  
لم يره فوكله وكبلا يقبضه **فقال** الوكيل قد سقطت رايه جبا الوكيل لا سقطت رايه  
الموكل ولو قبضه الوكيل وكبلا يقبضه وهو رايه سقطت رايه رويته موكله في حقه  
خلاف الجاهل **فثبت** من هذه الحاشيه من الاجور اجازة ائدا ويجوز ان يبرأ منه ان العاصي اذا  
استخلف رجلا مع ان يحلفه لم يملكه الا استخلاف الاجور ومع هذا لو حكم احلفه وهو  
يصلح ان يكون ماصح واجاز العاصي احكامه يجوز **ومن** ان الوكيل باسبع لا يملك  
الوكيل به وملك اجاز بيع باسبع العفولي **والمدعي** فيه ان اذا اجاز يكون عليه  
تحلها بما الى حلفه الفاضل وكبلا الوكيل فيكون اجازة في الانتها عن رويته  
وقبضه خلافا **الاجاز** في الاستداء **ومن** العاصي اذا قبض في كل اسبوع يوما  
دورا ما عدا احكامه الا ان كان له ولا في القضا في يومين من كل اسبوع لاخر  
فقبض في يومين من الناس في الايام التي لم يبرأ له ولا في القضا ما اذا جازت سبعة اجاز  
ما قبض به من القضا بما جازت اجازة المسائل الثلاث في باب القضا بالموارن  
من اجاز القضا في كل اسبوع يوما **وتأمل** هذا في كل اسبوع يوما  
في حقه باب في حقه واذا باع مولى موهبة ورثة خيرة بعينه وما كان في راد  
في العين ورجحان التزويده وقبض العرق في كل اسبوع يوما وكذا لو باع عبدا بالعم



الحق والحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض  
على غير ما هو في سائر العلوم من هذا القبيل **والحق** لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض  
تبعيض النواحي من غير ما هو في سائر العلوم من هذا القبيل **والحق** لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض  
**والحق** لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض  
هذا إذا كان الأمر أن الحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض  
فحق في تلك الحالة لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض  
لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض  
مال على ما هو في سائر العلوم من هذا القبيل **والحق** لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض  
في العدة ما كان لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض  
بالبيع أو الاجترع البيع على القول صدق وإذا اجترع القول صدق وإذا اجترع القول صدق  
القول لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض  
**والحق** لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض  
اجترع على ما هو في سائر العلوم من هذا القبيل **والحق** لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض  
في جميع ذلك ما كان لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض  
مال ولا له الغالب على ما هو في سائر العلوم من هذا القبيل **والحق** لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض  
**الحق** لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض  
قوله والحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض  
اختلافه في ما كان لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض  
القول قول الطائفة وإن كان ينقطع يكون القول قول المستأجر **ومنها**  
إذا كان له ما كان لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض  
على ما كان لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض  
وقع المنازعة **فالقول** قول المستأجر إذا كان له ما كان لا يقبلان التبعيض والحق لا يقبلان التبعيض  
لأن الحال شبهة له والمساكين في شرف وظهور الدين المحض **ومنها** إذا كان له ما كان لا يقبلان التبعيض  
بأنه أرغى رجل أو مرار في دار رجل فادخلها فادخلها فادخلها فادخلها فادخلها فادخلها فادخلها فادخلها  
شئت حق فالقول قول رجل المدعي البنية أن له حصة السبل باجتماعه الآفاق  
المدعي جازر وقع الخصومة في القول قول صاحب المال وكذلك إذا لم يكن جازرًا  
الخصومة إلا أنه يعني أنه كان يجري المال إلى أرغى هذا الرجل من هذا المهر **فيلزم**  
ذلك أن القول قول صاحب المال والمساكين في شرف وظهور الدين المحض **ومنها** أمر  
أرجع إلى الطريق الأعظم لا يعرف حاله ما روى رجل من المسلمين استحدثت وحاصره  
فلقه **فقال** الذي في يده المهر ان يلبس هو فديته لم يزل ما به سطوح سبل من هذا  
المهر إلى الطريق الأعظم من ما المهر والوصف ففهم ما كان في المسائل



بما يخصه من ترك ذلك لكن خلفه بالثبوت ما هو حجة في طريق المسلمين فان حلف  
سرك وان لم يكن الا سائلا بغير خصوصية لا يصدق في حلف الميراث بغير شبهة بغيره على  
ان مسل الا انه او حوله او كان في يد ابيه على هذه الصفة **ما** وذلك في حجة  
الحالة فورية او كان في يد ابيه في ملك الدار منه بذلك المسيل او مال غيره فله حقوقه  
**او** ارفقه بغيره في حلفه **ما** ذكره من معارف **المسئلة** في الباب الاخر من فقهنا  
رسد الدين **ما** في حلف القصة الميراث اذا كان مضمونا الى دار الغير فله حقوقه  
فقال صاحب الميراث في حلفه او الى وسيله وانكر الاجران اختلعا في حال عدم حرم  
المال لا يستحق نه او كان لاسه وان كان في حال جوارح الا فله حقوقه في حال جوارح الميراث  
وقال بعضهم ان كان الميراث قدما سيجب به احوال وكيف كان وصلا فله حقوقه  
يخط افراده وراثة الوقت كغيره في حلف الوقت الذي يخطه الناس حلفه  
الصدر الشهيد وهذا في حلفه كغيره في حلفه **ما** ذكره في حلفه  
ما في حلفه سألنا محمد بن احمد بن محمد بن عيسى بن ابي بصير عن رجل  
هو في حلفه من الاسفلين **ما** وقال هو في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
لنا حلفه ولا حلفه في حلفه **ما** اذا كان في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
وليس في حلفه الا حلفه في حلفه وان كان في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
ترك في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
ولكن في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
يكره في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
من حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
اذا كان في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
فان كان في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
لا ان كان في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
وان كان في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
فالبينة المبنية على زيادة او **ما** استأجر ارضا في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
بها وحقها في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
قول صاحب الارض خلاف المسامحة اذا اختلعا في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
فان القول قول مدعي الفسخ **ما** العاقل الا حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
فان قال القول قول مدعي الفسخ **ما** في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
قول رب الارض **ما** اذا اختلعا في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
الامام في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
ما حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
وكانت هذه المسائل لاسه **ما** ابو الفتح بن ابي بكر بن عبد الجليل بن الجليل

المسائل

المسائل في حلفه **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
على حلفه في حلفه **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
سنة الحلف في حلفه **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
احد في حلفه **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
**ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
العقل في حلفه **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
والعقل في حلفه **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
وتعلق اصول الحقوق ودعاها **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
السمعة في حلفه **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
مرسلا بالكتابة فوايدها **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
في حلفه في حلفه **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
**ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
السمعة في حلفه **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
بهر حلفه **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
ما حلفه في حلفه **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
في حلفه في حلفه **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
الامانة في حلفه **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
احد في حلفه **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
موقوف **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
من الوجوه **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
استخرج **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
عنون الاخبار **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
الها لفضا الاوطار في حلفه **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
لها بها **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
الغالي **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
**ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
وبهاها ولطونها وصفاها **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
العهد وحق الوفاق **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
من الشعار **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
اشارة راجع الى حلفه **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
السواب **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه  
يولي امر حلفه **ما** والسمعة في حلفه **ما** بعد تقديم حلفه في حلفه في حلفه في حلفه



ابراهيم مولفه شيخ الاسلام **ع** محال الله والدين **ع** سرعان الائمة في العالمين **ع** بوالله  
 بالرحمة والرضوان **ع** واسكنه كايح احيان **ع** والله اعلم بالصواب **ع** واليه المرجع **ع**  
 والمآب **ع** في الكتاب بحمد الله تعالى وكونه  
 وحده توفيقه على يد كاتبه عامه  
 الله لطيف الحق والمسلمين  
 وذلك في السبع  
 من شهر ذي الحجة  
 سنة ٩٩٧